

مجلة

العلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة، سداسية تصدرها
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

العدد 8 – 9 جويلية/ديسمبر 2015

مدير النشر

الأستاذ الدكتور دحو فغورور

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور محمد صاحبي

Revue N° 8 & 9
issn: 2253-0975
EDITIONS
DAR ELQODS EL ARABI
84 cooperative elhidaya belgaid – ORAN
Tel: 0556230762-0792339956 FAX: 041503206
quds_arabi@hotmail.fr
حقوق الطبع محفوظة



هيئة التحرير

أ.د عبد المجيد بن نعمية	أ.د عبد القادر خليفي
أ.د محمد دادة	د. محمد برقان
د.ة فلة بن غربية	د. الأزرق بن عبد الله
أ.الأخضر عمراني	أ.جبران خليل ناصر
أ.العربي بن حجار ميلود	أ.الأعرج مرسلي

الهيئة العلمية

أ.د محمد القورصو	أ.د عبد المالك بن سبتي
أ.د الأخضر الأخضراري	أ.د بوعلام بلقاسمي
أ.د محمد داود	أ.د حنفي هلايلي
أ.د إبراهيم مهديد	أ.د.ة أم الخير العقون
أ.د راجح لونيبي	أ.د.ة جهيدة بوجمعة
أ.د.ة نور الهدى بوخالفة	أ.د محمد موفق
د.أحمد عمراني	د.بن عمر حمدادو
د.ة أم الخير تومي	د.ة شايب الذراع بنت النبي

والمجلة ترحب بالإسهامات العلمية في مجالات العلوم الإنسانية بجميع فروعها وبالأخص في
الميادين التالية:

- التاريخ وعلم الآثار
- علم المكتبات والمعلومات
- علوم الإعلام والاتصال

المواد العلمية التي تتلقاها المجلة

- الدراسات العلمية الأصيلة، المتصلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها.
- دراسة وتحقيق المخطوطات.
- مراجعات الكتب والتعليقات عليها.
- تقارير المؤتمرات والندوات التي لها علاقة بموضوعات المجلة.

شروط النشر

- على الباحثين التقيد بالشروط العلمية والمنهجية المطلوبة في النشر: الأصالة، التوثيق
والجدة.
- تخضع المقالات المقدمة للمجلة للتقييم من طرف خبراء محايدين.
- الآراء الواردة في المقالات تخص أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- أن لا يفوق حجم المقال 20 صفحة، مرفوقا بملخص باللغة الأجنبية إذا كان المقال
باللغة العربية والعكس صحيح.
- يجب أن تكتب المقالات على الحاسوب بخط Traditional 14 arabic، تبعث عن
طريق البريد الإلكتروني أو تسلم مسجلة على قرص مضغوط CD-ROM مع نسخة ورقية.
- المقالات والبحوث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات عليها تعاد إلى
أصحابها، لإجراء تلك التعديلات قبل النشر.

تبعث المقالات على البريد الإلكتروني الآتي:

Revuescienceshumaines_univoran@yahoo.fr

أو على العنوان التالي:

مجلة العلوم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

- جامعة وهران - الجزائر

ص.ب 1514، المنور 31000

وهران- الجزائر

الهاتف: (00213)0550432329

(00213)0560172868

كلمة مدير النشر

لقد حل علينا الدخول الجامعي وعالمنا يشهد متغيرات متسارعة يكاد لا يعرف لها بداية ولا نهاية؛ فإلى جانب أزمة المحروقات الناجمة عن تهاوي أسعار الذهب الأسود وانعكاس ذلك على اقتصاديات العديد من الدول وخاصة النامية منها ؛ فالحروب الأهلية والإرهاب والصراعات حول النفوذ والهيمنة زادت في توتر أجواء متوترة أصلا.

كل هذه الأجواء الغائمة التي تشاركنا ظلمتها باقي شعوب المعمورة ازدادت ظلمة بديارنا مع هذا الدخول الجامعي الذي يتميز بتوافد أعداد طلابية غير معهودة على الجامعات الوطنية ؛ ليزيد ذلك من حدة التحديات ومضاعفة الصعاب.

مع ذلك ومصادقا لقول الشاعر: "على قدر أهل العزم تأتي العزائم" ؛ تبقى الجامعة الجزائرية في قلب التحدي تتصدر برجالاتها باقي القوى الاجتماعية الحية المرابطة بباب الهيكل مدافعة عن شرف الأمة وطلبا لسؤدها. وحين نذكر الجامعة إنجازاتها، فلا نقصد عطاءها البديهي والجلي المتمثل في إعداد وتكوين الأجيال الصاعدة بل نخص بالذكر مهمتها الأخرى التي لا تقل أهمية عن تلك التي ذكرنا ألا وهي البحث العلمي الذي أضفى المؤشر الحقيقي الذي به تقاس ديناميكية وحيويتها وأهلية أي أمة بين باقي الأمم.

وها هي أولى ثمرات العزائم ترى النور بميلاد عدد جديد من أعداد مجلتنا الفتية التي ترعرعت واشتد عودها وبدأت تؤتي أكلها بانتظام بتوفيق من الله أولا وتضحيات الأساتذة المخلصين الذين كدوا واجتهدوا ودعموا وأزروا المجلة منذ لحظة ميلادها إلى اليوم. فعلا: إن الأزمة تلد الهمة !

أ.د. دحوفغورور

كلمة رئيس التحرير

تطالعون في هذا العدد المزدوج من مجلة العلوم الإنسانية، مجموعة متميزة من المقالات، محورها الأساسي الإنسان في كل تجلياته، وسط بيئات وأزمنة متعددة متنوعة، بدأت مع اللحظات الأولى ليقظته ووعيه حينما حاول إيجاد تفسير ولو بسيط لوجوده ولقضاياه الآنية والتاريخية من خلال ابتكار وسيلة الكتابة خلال فجر التاريخ، فأضحت من الوسائل الثورية التي سمحت بولوجه التاريخ، وتسجيل أحداثه وحركاته لتكون من الشواهد على مسيرته الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها..

لقد حاول محررو مقالات المحور الأول من هذين العديدين، إلقاء الضوء على الدور التاريخي الذي يمكن أن يلعبه الإنسان، فرادى وجماعات في تشكيل الحياة وإغنائها، فجاء الحديث عن الهجرات السامية ومنها اليمينية نحو إفريقيا، والعديد منا يدرك الدور الذي لعبته هذه الهجرات نحو الحبشة أو غيرها في رسم معالم حضارية وثقافية للعديد من مناطق إفريقيا. ثم توجه السير في مقالة أخرى نحو الطقوس الدينية في نوميديا الرومانية، خلال عصر، رغم طابعه المتميز بالحروب والتنافر، إلا أنه عرف امتزاج للتصورات والمعتقدات.

وفي حقبة لاحقة اتخذ فريق آخر من الأندلس مسرحا للأحداث الثقافية والسياسية، فكان الحديث عن "المرية Almeria" وجانب من حياتها الصوفية، ممثلة في المتصوف المسري وتجاذبات السياسة بينه وبين سلطتها. ومن الباب الصوفي بالأندلس خلال العصر الوسيط، رأى البعض الآخر أن يجعل من الآثار مطية للتنويه بالمجهودات العمرانية التي مكنت الأندلسيين من الجلوس على العرش في هذا الباب.. ومن خلال موضوع طريف، من النادر أن يتناوله الدرس التاريخي أو يتوقف عنده، رأت باحثة أن تطلعننا على ما كان يزخر به الغرب الإسلامي من ثروة سمكية، سواء من حيث التنوع أو من حيث الدور الذي لعبته هذه الثروة في الحياة الاقتصادية..

وفي آخر هذا المحور، وليس أخيرا، جاءنا خبر تلك الرسالة التي بعث بها الشيخ الديسي إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، وقد كانت هي أيضا في غاية من الطرافة، حيث كان فحواها يدور حول فتوى استخدام "ال تلفون"، في زمن كانت

الغلبة والسطوة للأجنبي، والمقاومة شكل من أشكال الرد عليه، "فالمسألة بلغت من الرمزية ما رشحها إلى أن تتحول إلى وجه من أوجه الصراع الثقافي بين الشعب الجزائري والمحتل".

أما المحور الثاني، المخصص للجانب التوثيقي والمعلوماتي بوجه عام، فقد خاض فيه الباحثون بأسلوب متميز، حاولوا خلاله عدم مجانبة المنهج العلمي، بالاعتماد على أدوات تجميع البيانات الحديثة، كما هو الشأن بالنسبة إلى موضوع "واقع استخدام مصادر المعلومات من قبل العاملين في مؤسسات الإعلام بالجزائر"، وقد حرصت صاحبتة على إحاطتنا بالدور الذي يقوم به نوع جديد من المصادر في صناعة الخبر. كما حاول المقال الموالي، التركيز على تقنيات "التنقيب المعلوماتي ودوره في تحليل احتياجات مستعملي المكتبات ومراكز المعلومات". وإن بدا لأول وهلة بأن الموضوعين مختلفان، إلا أنهما يلتقيان في الجانب المعلوماتي وعملية التنقيب، من أجل خدمة هدف واحد هو المتلقى، سواء مستهلك المعلومة الخبرة، أو المعلومة التقنية والعلمية في مراكز المعلومات.

وفي سياق، ليس ببعيد عما سبق ذكره، نطالع موضوعا لا يزال في الخضم، له صلة قوية بالحكومة والتجارة الإلكترونية. يتعلق بالتوقيع الإلكتروني وأساليب حمايته على ضوء القانون الجزائري. وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات دائما، يؤكد المقال "دور أنظمة إدارة التعلم LMSs في سيرورة التعلم عن بعد" على ضرورة استثمار التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها في ميدان التعليم بعامه، والتعلم بخاصة، مقترحا مجموعة من الأفكار التي بإمكانها ردم الهوة بين المتعلم والتعلم..

وفي المحور الثالث، ينقل القارئ نحو فضاء الإعلام والاتصال ونظريتهما، نتعرف من خلاله على الدور الذي يلعبه الإعلام السياسي في تشكيل الوعي وتوجيهه، ضمن استراتيجيات محددة المعالم، بينة المقاصد، في إطار ما اصطاح على تسميته بالعولمة، سواء في مفهومها الإعلامي الذي بشره "مارشال ماكلوهان"، أو الاقتصادي الذي سطر معالمه الكبرى "هارولد إينيس".

ومنتطبيقات التقنيات الروائية في إخراج الفيلم الجزائري، وهو موضوع يسهم في إلقاء الضوء على جوانب مهمة من التقنيات "الجديدة" التي أدخلت في صناعة الفيلم.. وينتقل القارئ بعد ذلك، نحو موضوعين مهمين، هما: إشكالية التكوين

والتمويل في الصحافة الجزائرية عامة، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، ثم الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي طبقا لقواعد حقوق المؤلف؛ فالأول يركز على بعض الميكانيزمات التي لها دور فعال في نجاح أو إخفاق الصحافة المكتوبة، وهو في الحقيقة ما تعانيه الصحافة الجزائرية المكتوبة اليوم، وقد أسأل هذا الموضوع الكثير من الحبر، إن على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي. أما الثاني، فيحاول استجلاء العلاقة بين الإبداع على المستوى الإلكتروني وبين حقوق المؤلف..

وينقلنا المحور الرابع المخصص للموضوعات التي تبحث في الجانب الإنساني، نكتشف الدور الذي تلعبه الحشرات في التحقيقات الجنائية، وهو الموضوع الذي أخذ في التطور منذ قرون خلت، إلا أن الاكتشافات العلمية المضطربة، قد ساهمت في العصر الذي نعيشه، في بلورة علوم عديدة، تحاول الكشف عن ملامسات الجرائم ومنها علم الإجرام..

ومن علم الإجرام ودور الحشرات في ذلك، نلج إلى موضوع "الوضع الجبائي للشركات التجارية التي يتغير شكلها"، حيث نتابع بلغة قانونية، جملة من القضايا والإشكاليات التي تعترض الشركات التجارية من الناحية الجبائية في حالة التغيير أو التوقف عن النشاط، وهو الأمر الذي يستوقفنا خاصة في ظل التغيرات المستمرة التي تعرفها بلادنا في ميدان سن القوانين..

وفي الجانب الاجتماعي الأدبي، يبعث "عمار بلحسن" من جديد، هذه القامة الكبيرة في مجال الإبداع القصصي الجزائري، والمعطف الذي خرجت منه الأقلام الجزائرية المعاصرة من أمثال الزاوي أمين والأعرج واسيني وغيرهما، في ثوب المفكر والسوسيولوجي الذي تمكن خلال الثمانينيات من القرن الماضي، من تسيير دفة الإبداع والنقد الأدبيين، نحو التيار النقدي الاجتماعي، بمدخلات مشاكسة، لكن مثمرة..

وفي السياق ذاته، أي الممارسات الثقافية والاجتماعية، نتعرف من خلال مضمون مقال "مدخل أنثروبولوجي لممارسة الوشم" على الجوانب الخفية في الشخصية الجزائرية، والدور الذي تلعبه الطقوس الثقافية مثل الوشم في بعث العديد من الرسائل الثقافية والحضارية.

وفي آخر هذا المحور، يطرق موضوع الإصلاح التربوي بين رهاني الهوية الوطنية وتحديات العولمة، مقترحا عددا من التوصيات الضرورية من أجل الحفاظ على نوع من التوازن في هذا الأمر الحساس.

وترافع صاحبة المقال حول "الحماية القانونية للمرأة من العنف انطلاقا من التشريعات العادية" من أجل الحفاظ على كرامة المرأة وصون شخصيتها من التهديدات التي ما فتئت تكبر مع تشابك الحياة العصرية وتعقيداتها.. أما الموضوع الآخر، فقد اتخذ من الهوية والوطنية مطية لتشريح الوضع الاجتماعي والسياسي والتربوي وغيرها، في إطار ما أصبح يعرف اليوم بالعولمة ..

والحقيقة أننا لا يمكننا أن ننهي هذه الكلمة، دون الإشارة إلى المقالات المتضمنة بين دفتي هذا العدد، المحررة باللغة الأجنبية. وتكاد كلها أو معظمها، تسلط الضوء على جوانب مهمة من حياتنا، إن في الجانب النفسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى المقال المتعلق بالقراءة عند شريحة معينة من المجتمع هي الشباب، والذي خلص إلى مجموعة من النتائج، تستحق الوقوف عندها؛ أو فيما تم التنبيه إليه في الموضوع المتعلق بالأرشيف السمعي البصري، الذي تحتويه مراكز البحث والأرشيف دون الاستفادة منه، الاستفادة كاملة، تسهم في الرفع من الممارسة الديمقراطية، القائمة على إتاحة "التاريخ الوطني" أمام الجميع.. كما تطرق الموضوع الخاص بـ"التمثيلات الاجتماعية للمشروع المهني لدى النساء الشابات" لجملة العقبات المختلفة التي تحول دون اندماج المرأة كليا في مجتمعها، منطلقا من مقارنة بين بيئتين مختلفتين هما: البيئة الجزائرية والبيئة الفرنسية..

وفي جانب آخر، حاول صاحب المقال حول "الاتصال هو علم الإنسان" التأكيد على الجوانب الإنسانية، ليس في عملية الاتصال واستراتيجيتها وحسب، بل وفي كل محطاتها أو سبل معالجتها، أو الوسائل المستخدمة فيها، وإن كانت ذات بعد تقني أو تكنولوجي.. فالاتصال خاصية إنسانية قبل كل شيء، علينا التعامل معها بهذه النظرة، إذا أردنا الاستثمار فيها علميا ونهجيا..

ولله الحمد في الأول وفي الآخر

أ.د: محمد صاحبي

فهرس المحتويات

المحور الأول

عوامل الهجرة اليمانية القديمة نحو الحبشية.

- أ.ماحي نادية.....15
- الطقوس الدينية القديمة بنوميديا الرومانية.
- أ.ناير مختار.....26
- الفكر الصوفي المسري وصراع مدرسة ألمرية مع السلطة السياسية في الأندلس والمغرب الأوسط.
- أ.محمد الأمين بوحلوفة.....54
- نظام التهوية في الفضاء العمراني الأندلسي.
- دة / بودالية تواتية.....70
- الثروة السمكية بالمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط.
- دة/ بلمداني نوال.....88
- رسالة الشيخ عبد الرحمن الديسي إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس.
- د/ دحو فغرور - تقي الدين بوكعبير.....108

المحور الثاني

واقع استخدام مصادر المعلومات من قبل العاملين في مؤسسات الإعلام بالجزائر:

تطبيق على الصحافة المكتوبة في صنع الخبر.

- دة/ بهجة بومعرافي.....125
- التنقيب المعلوماتي ودوره في تحليل احتياجات مستعملي المكتبات ومراكز المعلومات.
- د/ كادي زين الدين - خديم خديجة.....142
- أساليب حماية الوثائق الإلكترونية في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 الصادر بتاريخ 2015/02/10 (دراسة مقارنة).
- أ.بلعباس عبد الحميد.....160

دور أنظمة ادارة التعلم LMSs في سيرورة التعلم عن بعد.

- أ.لعليجي محمد أمين.....186

المحور الثالث

الإعلام السياسي وتأثيره على الإدراك والتمثلات.

- د/ كريم بلقاسي.....203

تطبيقات التقنيات الروائية في إخراج الفيلم الجزائري.

- د/ غمشي بن عمر.....218

آثار العولمة على الوعي الثقافي.

- غوتى شقرون.....231

إشكالية التكوين والتمويل في الصحافة الاقتصادية الجزائرية.

- أة كهيبة بركون.....251

الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي طبقا لقواعد حقوق المؤلف.

- أ/ يصرف حاج.....273

المحور الرابع

دور الحشرات في التحقيق الجنائي.

- د/ ضيف عبد اللطيف295

الوضع الجبائي للشركات التجارية التي يتغير شكلها.

- دة/ عائشة بوعزم.....319

عمار بلحسن سوسيولوجيا.. الرؤية الأدبية والمعتك الاجتماعي.

- د/ عبد القادر رابحي.....339

مدخل انثروبولوجي لممارسة الوشم.

- دة/ فتيحة كركوش.....356

الإصلاح التربوي الجديد بين رهاني الهوية الوطنية وتحديات العولمة.

- أة رقية بن يمينة - أة خير زهرة.....376

الحماية القانونية للمرأة من العنف انطلاقاً من التشريعات العادية

• أ.ة راضي حنان.....390

مستخلصات المقالات المكتوبة باللغة الأجنبية

دعوة إلى تثمين الأرشيف بالجزائر.. أ.د محمد صاحبي.....403

من المؤلف نحو القارئ: تجربة في عملية قراءة كتاب ذات هدف بيداغوجي

وتصليح الخطأ. د/ يمينة ناجي عبودة.....404

التمثيلات الاجتماعية للمشروع المني لدى النساء الشابات مقارنة مقارنة بين

فرنسا والجزائر..د/ أدلين فيار - د/ ذهبية أوموسى.....405

الاتصال هو علم الإنسان أولاً.. أ. فيصل صاحبي.....406

المحور الأول

عوامل الهجرة اليمنية القديمة نحو الحبشية

ماجي نادية

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

لقد كان لعملية الهجرة دور مهم في تشكيل التاريخ البشري، وتعتبر الهجرة اليمنية من أقدم الهجرات المعروفة بإجماع المختصين، وإن صحت بعض الروايات فإنها أقدمهم على الإطلاق بحيث تمثل بداية الانتشار البشري على الأرض. لذلك كانت العلاقة التي تربط بين العرب وشرق إفريقيا قديمة جدا، فهي مرتبطة بالطبيعة الجغرافية للمنطقة قبل أن تكون مرهونة بمجموعة من العوامل الناتجة عن التطورات التي عرفها المجتمع اليمني القديم بالزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية.

ولهذا، فالحديث عن هذه العلاقة لا يقتصر التركيز على مجموعة النقوش التي أرخت بالقرنين السابع والسادس ق. م، وإنما الأمر أبعد وأعمق من ذلك، وبالتالي ليس من المنطقي إن نحكم على طبيعة العلاقة بالإنتاج الحضاري، وإنما هذا الأخير ما هو إلا مرحلة انتقالية كانت وليدة جهود لمجموعة من أفراد زاوجوا بين الثقافة العربية (اليمنية) والثقافة الإفريقية، وكانت مملكة "اكسوم" Axoum ومجموعة أخرى من المستوطنات أحسن دليل يجعلنا نفهم ذلك الانسجام الحضاري بين الطرفين (اليمني والإفريقي). وسوف أحاول أن أتطرق إلى أهم العوامل التي كانت وراء الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا والتي تتلخص في ما يلي (الجغرافية- الاجتماعية - الاقتصادية- السياسية)، وكذلك مدى الانسجام بين العامل الجغرافي والعوامل الأخرى وهذا من أجل إظهار دور البيئة في التوجيه الحضاري للشعوب.

1-العامل الجغرافي

أثبتت الدراسات الجيولوجية أن كل الأقاليم المحاطة بالبحر الأحمر والخليج العربي كانت تشكل كتلة واحدة من الناحية الجيولوجية، وهي نطاق متصل من الأرض قبل تكون البحر الأحمر، والدليل، هو ذلك التشابه

والتناسق بين تعرجات ساحل البحر الأحمر الإفريقي والآسيوي ، بحيث تدخل ضمن قارة "جندوانا" ما بين 130 و140 مليون سنة في حوالي أواخر الزمن الجيولوجي الثاني⁽¹⁾ .

من هنا يظهر بأن الاتصال بين الجانبين حتي فرضته جغرافية المنطقة، باعتبار أن كل من شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا كانا كتلة واحدة من اليابس قبل أن تدخل مياه المحيط الهندي ويتشكل البحر الأحمر، الذي فصل بينهما. وحتى بعد تكوين هذا الأخير، لم يكن يوما ما عائقا أمام الهجرة اليمينية إلى شرق إفريقيا، خاصة في جزئه الجنوبي أين توجد أضييق أماكنه المعروفة بمضيق "باب المندب" وتنتشر فيه مجموعة من الجزر فتجعل الانتقال أمرا ميسورا⁽²⁾ .

وما بجدد الإشارة إليه هو أن تلك الوحدة الجيولوجية التي كانت تربط بين شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، كان لها الدور في التشابه المناخي بين الجانبين، وهذا ما ساعد وسهل حركة الهجرة بين جنوب غرب الجزيرة العربية وساحل إفريقيا المجاور، ولا يحتاج المهاجر إلى فترة زمنية للتأقلم مع طبيعة المنطقة. وفي نفس الوقت، هناك بعض التباين في المظاهر الطبيعية التضاريسية والمناخية والنباتية، مما أدى إلى خلق أنماط متنوعة من الإنتاج الاقتصادي تؤدي إلى خلق تكامل اقتصادي قوي، فالإنسان بحاجة إلى حركية مستمرة من أجل الحصول على مستلزمات الحياة التي ربما لا تتوفر في مجاله الجغرافي.⁽³⁾

وعلى ضوء هذه المعطيات يعتقد جمع كبير من الباحثين أن أقدم الهجرات من جنوب شبه الجزيرة العربية نحو الشرق الإفريقي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ مع آخر الفترات الجليدية، وكان هذا الاتصال يتم برية وليس بحري مادامت المنطقة كتلة واحدة في هذه المرحلة الزمنية المتوغلغة في القدم، وإذا تحدثنا عن هجرات في هذه الحقبة، إذن هناك ثقافات مشتركة، وتعتبر الأدوات المصنوعة من حجر الصوان (رؤوس السهام) التي توصلت إليها

الأثرية الانجليزية "كاتون تومسون" Caton Thomson 1939 في كل من اليمن وإثيوبيا، أبرز دليل يثبت مدى عمق العلاقة بين الجانبين ولقد أرخت بالألف الثامنة ق م.⁽⁴⁾

من جهة أخرى، لقد كانت الرحلة التجارية التي أمرت بها الملكة حتشبسوت⁽⁵⁾ الملقبة "بالفرعون امرأة" إلى بلاد "بونت" بمثابة المرأة التي استطاعت أن تعكس علينا انطلاقا من رسومات معبد الدير البحري كل من الطبيعة الجغرافية والاجتماعية لبلاد بونت⁽⁶⁾ وكان لذكر كلمة "خبستيو" التي كتبت بمخصوص شعب جعلته النصوص المصرية "المنتعي لأرض الإله" المقصود بها المناطق الشرقية (شبه الجزيرة العربية)، ربما هذا الاسم يدل على احد القبائل اليمنية المعروفة باسم "حبشات"⁽⁷⁾.

ومن هنا يمكن القول أن العلاقة بين شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة مع شرق إفريقيا حتمية فرضتها الظروف الجغرافية والطبيعية للمنطقتين، وبالتالي البدايات الأولى لهذا الاحتكاك بين الطرفين كان مباشرا ولم تتحكم فيه عوامل أخرى، كما هو الأمر في الهجرات التي نظمت في المراحل التاريخية فيما بعد، والتي كانت لها علاقة مع كل التطورات التي عرفتها منطقة اليمن وتتلخص في العوامل التالية: (اجتماعية - اقتصادية - سياسية).

2- العامل الاجتماعي

لقد كان للموقع الجغرافي اليمني دورا كبيرا في الأوضاع الاجتماعية التي عاشها سكان المنطقة، إذ عرفت منطقة اليمن نظاما سياسيا يختلف عن الأنظمة التي كانت معروفة في الجهات الأخرى من الجزيرة العربية، كما كان لهذا النظام تأثير بالغ على المجتمع اليمني القديم.

وبفضل المساحات الممتدة من الأراضي الخصبة والأمطار الموسمية الغزيرة، تبنى اليمنيون أساسا اقتصادي مستمر (غابات طبيعية - زراعة - تجارة)، هذه الظروف جعلتهم يعرفون كيف يكونون مجتمعات كبيرة تتألف

من عدة قبائل، وتدخل في إطار ما يعرف بالممالك أوالدويلات، غالبا ما تكون السلطة بيد أقوى قبيلة.

عاشت هذه التكوينات السياسية سواء كانت متعاصرة أو متعاقبة فيما بينها، وكل واحدة بتخصصها، بمعنى بعض المناطق تنتج الطيوب والتوابل وبعضها ينتج نوعا آخر من السلع، وعلى سبيل المثال، الدولة "المعينية"(1300-630ق.م) في عهدها كانت تسيطر على الطرق التجارية إلى الشمال وبالنسبة لدولة "حضر موت" كانت بحوزتها أروع أراضي اللبان⁽⁸⁾.

ولهذا نتج عن إتباع هذه السياسة وقوع نزاعات داخلية بين الدويلات اليمنية، وكثر التنافس بين الحكام، مما جعل اليمن معرض لمشاكل داخلية غالبا ما كانت تؤول إلى حروب طاحنة تستنزف فيها الإمكانيات البشرية وتدخل ممتلكات الدولة المهزومة تحت طاعة المتفوقة، وكما هو معروف في المجتمعات العربية القديمة أن الأسرة الثرية هي التي تملك أراض خصبة أو تجارة مربحة أو تسيطر على الطرق التجارية. تحدث المؤرخ والجغرافي اليوناني "سترابون" Strabon عناحتكار الأسرة الوحيدة لأراضي الطيوب وكانت السيطرة في يد الأخ الأكبر⁽⁹⁾ تكرر الحديث في الأمر عند "بلين القديم" أثناء ذكره ملكية جماعية بين ثلاثة آلاف أسرة لأشجار الطيوب⁽¹⁰⁾.

وإن جعلنا هذه الطبقة المسيطرة على الاقتصاد اليمني في المرتبة الأولى من الهرم الاجتماعي، فإننا نستنتج أن هناك طبقات أدنى منزلة تشكل الجزء الأكبر من المجتمع اليمني القديم، أما الفئة القليلة المتبقية هي المسيطرة على أرباح البلاد، وبالتالي هذه الظروف جعلت المجتمع اليمني يعيش صراعات ومناوشات داخلية مستمرة، هذا ما شجع عدة قبائل على الهجرة إلى الأراضي المجاورة، وراء شاطئ البحر الأحمر الغربي، تلك الأراضي التي لا تبدو غريبة عند الفرد اليمني، باعتبارها كانت دائما جزءا من الأرض اليمنية ومنفذ العديد من القبائل اليمنية القديمة مثل قبيلتي: "حبشت" و"الأجاعزة"، هذه الجماعات نجحت في نقلها للقيم الاجتماعية اليمنية إلى شرق إفريقيا عامة

والحبشة خاصة، وظهور شريحة اجتماعية تحمل ثقافة ذات أصول عربية وفروع افريقية كنتيجة للانصهار الثقافي بن المجتمعين اليمني والإفريقي.

ومن جهة أخرى فإن، منطقة اليمن كثيرا ما تعرضت لغارات قبائل أتية من الأراضي الصحراوية المجاورة وهذا سببا في ظهور عاملي العصبية والثأر، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى فترات من العداء الصريح الذي يستمر عقود بأكملها بين توتر أو مناوشات أو غارات كثيفة بين القبائل المتناثرة التي تدخل ضمن تكتل سياسي كبير (المملكة) أو بين احد القبائل والمملكة إذا كانت هذه الأخيرة في حالة ضعف، وبالتالي يصبح المجتمع اليمني يعيش في اكتظاظ سكاني وتوتر داخلي لا حل له إلا الهجرة والبحث عن ظروف معيشية ملائمة⁽¹¹⁾.

ونستنتج من كل هذا أنه رغم الاضرار الذي تمتعت به الأراضي اليمنية، إلا أن مشاكلها الداخلية وضيق مساحتها لم يوفر لسكانها الاستقرار التام، وبالتالي كانت المناطق التي ربطت معها علاقات تجارية ملجأها الوحيد للتخفيف من الكثافة السكانية من جهة، ولمزاولة نشاطها التجاري من جهة أخرى.

3- العامل الاقتصادي:

لعل ما يميز المجتمع العربي بصفة عامة، واليمني بصفة خاصة، هو تعلقهم بالنشاط التجاري الذي جعل منهم وسطاء بين سلع متنوعة تبدأ من المحيط الهندي إلى حوض البحر الأحمر ومن جنوب شبه الجزيرة العربية إلى الشام والعراق، بدون أن ننسى البحر الأبيض المتوسط.

لقد اشتهر اليمن بحكم خصائصه المناخية بتوفير أنواع مختلفة من النباتات والأعشاب ذات الروائح الطيبة التي تستخدم لأمر عديدة سواء كانت صحية أو دينية، كاللبان والمر المتوفران بصفة طبيعية في منطقتي ظفار، وحضرموت وإتقانهن لصناعة الطيوب والعطور التي كانوا يتاجرون بها بصفة دائمة⁽¹²⁾.

وبفضل هذه الثروات الطبيعية، تاجر قدماء اليمنيين وكونوا علاقات تجارية مع شعوب الحضارات القديمة: مصر، بلاد النهرين وحضارات البحر الأبيض المتوسط، سواء عن طريق المسالك البرية أو الملاحة البحرية، ولم يعتمد التاجر اليمني على سلعه المحلية فقط بل غامر بحياته وقطع مسافات طويلة عن طريق البحر لجلب سلع لم تتوفر في إقليمه الجغرافي أو عدم قدرة المنتجات اليمنية أن تلبى كل متطلبات الشعوب الأخرى.

وبحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة اليمن، ومعرفتهم لمختلف أسرار الملاحة البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، أصبحوا ينقلون البضائع الشرقية من الهند وسيلان (التوابل - الكافور - الفلفل - الزنجبيل - الحرير.. إلخ) ومن إفريقيا الشرقية (العاج - ريش النعام - القرفة..)، ليصل جزء منها إلى مصر، أما بالنسبة للجزء الأخر يسلك الطريق البري الذي يبدأ من اليمن ليصل إلى العراق والساحل الفينيقي حتى جزر البحر الأبيض المتوسط⁽¹³⁾.

يكمن الهدف من ذكري لكل هذه التفاصيل عن التجارة اليمنية من أجل الإشارة إلى مدى اتساع المجال التجاري اليمني، والذي يجمع بين قارات العالم القديم، وبالتالي فقد كان من الضروري تأسيس محطات تجارية خارج حدودها وتكون مواقعها سواء على الطرق البرية لغرض الحفاظ على سلامة التاجر من شقاء الطريق الطويل ومن غرات القبائل البدوية التي تعرقل النشاط التجاري، كما نجد مستوطنات فيم وراء البحار كالتى انتشرت في شرق إفريقيا (الحبشة).

بطبيعة الحال تتحول هذه المحطات التجارية إلى مستوطنات تستقبل جاليات من اليمنيين كمستوطنة "حاولتي" Hawalti و"ميلازو" Milazou "أكسوم" Axoum بالحبشة⁽¹⁴⁾، كانت جنسيتهم تلاحقهم أينما استقروا، فكانوا يعرفون في مواطنهم الجديدة باسم المعينيين والسبئيين وتبقى بينهم وبين الوطن الأم في البداية، علاقات ومصالح تجارية وتطورت فيما بعد إلى

علاقات حضارية بظهور جيل جديد يجمع بين ثقافة أجداده والثقافة الإفريقية⁽¹⁵⁾.

4- العامل السياسي:

كان للوضع السياسي الذي كانت تعيشه الدويلات اليمينية دور في حركة الهجرة نحو الحبشة، وكلما كانت الدولة قوية تنشط حركة الهجرة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه في بعض فترات التاريخ السياسي اليمني القديم، كما نجد أيضا حركة الهجرة تنشط في حالة ضعف الجهاز الإداري وعدم قدرته على تسيير أمور الدولة.

لقد كسبت الدولة السبئية في الفترة الممتدة ما بين (800-115 ق م) وزن سياسي واقتصادي في حوض البحر الأحمر (شبه الجزيرة العربية والحبشة)، حيث امتد نفوذها على حساب دولة "معين" و"أوسان"، وظهرت مستوطنات في الحبشة لعبت دورا كبيرا في التجارة السبئية كما انتشرت مستوطنات أوسانية على السواحل الإفريقية الشرقية "بيمبا" Pemba و"زنجبار" Zanzibar⁽¹⁶⁾.

ربما كانت هذه الهجرة نتيجة للمضايقات التي كانت تمارسها سبأ على حساب جيرانها المعينيون في الشمال، والأسانيون في الجنوب الغربي لقد قام السبئيون في عهد المكرب "يدع إيل" الذي حكم في حدود القرن السادس ق م. على توسيع المدن الحدودية ومنها المدن المعينية التي دخلت تحت سيطرتهم، وأسكنوا فيها جماعات من السبئيين لينتفعوا بها ويكونوا رقباء على أهلها وسند لدولتهم فيها⁽¹⁷⁾.

كانت الفترة الممتدة ما بين القرنين الخامس والرابع ق م مظلمة بالنسبة للدولة السبئية، وتعرضت لكثير من المتاعب، وذلك نتيجة لتمرد الممالك العربية الأخرى عليها، هذه الظروف مست الوضع السياسي والاقتصادي لسبأ وبالتالي فقدانها السيطرة على البحر الأحمر وسواحل إفريقيا وكذا للطرق التجارية البرية إلى شمال شبه الجزيرة العربية

وكلما ظهرت مشاكل سياسية في اليمن كانت سببا في ظهور اضطرابات في المستوطنات بالساحل المقابل، وهذا يعرقل حركة الهجرة أو يضع حدا لها، كما يطالب الولاة بالاستقلال عن الوطن الأم والانفراد بالحكم ما دام الاتصال بها صعب وغير ممكن بسبب الأوضاع الداخلية والخارجية التي تعانيها العربية الجنوبية.

يجدر بنا الإشارة إلى أن الأوضاع الداخلية لم تكن وحدها سببا في نهاية الدولة السبأية وتراجع حركة الهجرة بل هناك سبب خارجي، والمتمثل في تكثيف البطالة في مصر لنشاطهم التجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي وأحكام سيطرتهم الاقتصادية. على هذين الامتدادين المائين، فقد عثر في مصر على أربع نقوش ترجع إلى الفترة الممتدة ما بين 115-51 ق.م تشير إلى موظفين في حكومة البطالة مسؤولين عن شؤون البحر الأحمر والمحيط الهندي⁽¹⁸⁾.

أما في جنوب شبه الجزيرة العربية، بعد انتقال الزعامة السياسية والاقتصادية في اليمن إلى الحميريين اتخذ ملوكها اسم "ملوك سبأ وذي ريدان"، وبعد تهدة الأوضاع الداخلية وجهوا أنظارهم إلى الساحل الإفريقي المقابل وجددوا علاقاتهم مع المستوطنات السبئية القديمة التي تمردت في عهد سبأ، وشجعوا الهجرات لأغراض اقتصادية وتهيئة الوضع لمستوطنات جديدة وتمكنوا من إنشاء "دولة أكسوم"، واستطاعوا في حوالي سنة 378 م. توحيد كامل أرجاء اليمن. وبالتالي حمل الملك الحميري لقب "ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت"⁽¹⁹⁾.

وإن كانت الأوضاع الخارجية من سوء حظ الدولة السبئية، فإن الدولة الحميرية بالعكس استفادت مما كانت تعيشه حكومة البطالة في مصر من ضعف في أواخر أيامها، لا سيما وأن قواتها قد أخذت في التلاشي أمام الضغط الذي لقيته من الدولة الرومانية.

غير أن أهمية الأرباح والتوسعات التي حققتها الدولة الحميرية كانت سببا في جذب انتباه الرومان ورغبتهم في السيطرة على العربية الجنوبية هذا ما حدث فعلا سنة 24ق.م في حملة "اليوسو جالوس" إلا أن فشل هذه العملية جعل الرومان يفكرون في حيلة أخرى أكثر ذكاء وحكمة، ووجهوا أنظارهم إلى الأحباش ونظموا علاقات معهم وهذا ما جعل النفوذ الحميري ينحصر في الشرق الإفريقي وكل من حوض البحر الأحمر وظهور محاولات الأحباش التدخل في الشأن اليمني الداخلي⁽²⁰⁾.

وحسب ما وصلنا إليه من أخبار من صاحب كتاب "الطواف حول البحر الإريثري" أن الساحل الإفريقي في القرن الأول الميلادي كان مركز تجمع التجار العرب في كل مكان تقريبا حتى ميناء "رابطة" جنوبا قرب زنجبار- جزء من إريثريا حاليا- كما أكد بأن "رئيسها الذي كان من أصل عربي جنوبي يحكمها بمقتضى حق قديم يجعلها خاضعة لسيادة المدينة التي تصل إليها أول ما تصل إلى ساحل العربية الجنوبية يقصد أهل "موزا". يرسلون سفنا يجعلون عليها غالبا بحارة ووكلاء من العرب على معرفة بأهل البلاد ويتزوجون معهم ويعرفون الشاطئ ولغة المنطقة"⁽²¹⁾.

إن هذه التصريحات لا تدل فقط عن التواجد اليمني بشرق إفريقيا، وإنما ما نفهمه أعمق من ذلك، فمعرفة العرب لغة أهل المنطقة والمصاهرة معهم دليل على قدم العلاقة الموجودة بين الطرفين، كما أن النشاط التجاري يتطلب من التجار العرب الاستقرار في كل المناطق التي يتاجرون معها، وفي غالب الأحيان نجد بعض المناطق تعرف بأسماء الجاليات العربية التي استوطنتها من قبل.

وعلى ما يبدو أن دولة أوسان رغم زوالها على الساحة السياسية باليمن، إلا أن هناك جزء من ساحل الشرق الإفريقي كان يعرف بالساحل "الأوساني" وكان خاضعا لحكام المعافرين ويقصد بهم حكام "سبا وذي ريدان"⁽²²⁾. ما نفهمه من هذا النص أن تلك الأراضي كانت خاضعة لدولة أوسان عندما

كانت في أوج عهدها ثم بزوالها بقي اسمها يطلق على مستوطناتها القديمة حتى بعد التحاقها فيما بعد بالحميريين.

وما بين القرنين الأول والرابع ميلادي نسجل تغيرات جذرية في الأوضاع السياسية باليمن والحبشة إذ نسمع للمرة الأولى من تاريخ المنطقة بروز مملكة "أكسوم"⁽²³⁾ كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، حيث استغلت الأوضاع الداخلية التي تعاني منها الدولة الحميرية من جراء نهوض بعض القبائل والرغبة في الحكم. يبدو أن العربية الجنوبية عاشت وضع سياسي جديد في تاريخها القديم حيث، لم يكن الصراع راجع لأوضاع داخلية فقط بل هناك تدخل لقوة جديدة خارجية وهي "أكسوم". كل هذه الظروف جعلتها تفرض سلطتها على الشاطئ العربي المقابل. كما أصبح الأحباش طرفا في الصراع اليمني نفسه يحالفون طرف ضد طرف وحاولوا احتلال منطقة "ظفار" لحسابهم⁽²⁴⁾.

وأخيرا نستنتج بأن الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا عامة والحبشة خاصة، كانت أولا حتمية فرضتها الطبيعة الجغرافية للمنطقة، ثم تحولت إلى هجرة تحكمت فيها مجموعة من العوامل الناتجة عن التطورات التي عرفها الفرد اليمني في جميع ميادين الحياة: الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية، زيادة على ذلك، غالبا ما تكون مرهونة بالدولة سواء كانت قوية أم ضعيفة، وما يجب أن أفسره هو أن، مهما كانت طبيعة هذه الهجرة ومهما اختلفت عواملها، ورغم ذلك، لعبت دور في ظهور شريحة اجتماعية عاشت بجانب القبائل الأفريقية، أثرت فيها وتأثرت بها وبالتالي بروز ثقافة جديدة مركبة من إرث عربي وثقافة إفريقية، ومهما تشبعت هذه الثقافة الجديدة بثقافات أخرى دخلت إلى إفريقيا كالإغريقية، ولكن الأصل السامي يبقى دائما حاضرا .

-الهوامش

- (1)-محمد خميس الزوكة، جغرافية حوض البحر الأحمر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص39.
- (2)- لطفي عبد الوهاب يحيى، العرب في العصور القديمة (مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام)، ط1، بيروت، النهضة العربية، 1979، ص91.
- (3)-محمد إبراهيم حسن، القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر دراسة مقارنة للمظاهر الطبيعية والبشرية والإقليمية، الإسكندرية، 2011، ص17.
- (4)-(M-L) Inizan. (V-F) Viglia: Les Périples de L'obsidienne à travers la mer rouge. In: Journal des Africanistes, Fascicule2, Tome72. 2002. PP11-19
- (5)-الملكة حتشبسوت هي الفرعون الخامس من الأسرة الثامنة عشر وتمتد فترتها من 1508-1458 ق م.
- (6)-بونت بلاد تقع جنوبي مصر، وكان الوصول غلها عن طريق البحر الأحمر، وقد ذكرت الرحلات إليها لأول مرة على "حجر بالرمو" في عهد الملك "ساحورع" الأسرة الخامسة، واحسن وصف لرحلة لهذه البلاد هو المدون في نقوش معبد حتشبسوت بالدير البحري، وكان يأتي من هذه المنطقة، الذهب والبخور ومختلف انواع السلع للأغراض الدينية. تأليف نخبة من العلماء، الموسوعة الأثرية العالمية، ط1997، ص177.
- (7)-بلقاسم رحمانى، حضارة العرب القديمة(الحضارة اليمنية نموذجاً) ج2، الجزائر، قسنطينة، 2009، ص45.
- (8)- محمد عبد القادر بافقيه، تاريخ اليمن القديم، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص ص 32-27.
- (9)- Strabon Geographie. Trad.(A)Tardieu. Paris. Édition Hachette. 1830-1870. XVI.4-25
- (10)-Pline L'Ancien. Histoire Naturelle. Trad. Ajasso de Grandsagne. Paris. Ed. Panckoucke. 1829-1833. XII. 54-2.
- (11)-(CH) Robin: « La Pénétration des Arabes Nomades au Yémen » ; In: R. M.M. E.M. N°61. 1991. PP71-88.
- (12)-اسمهان سعيد الجرو، دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم، دار الكتاب الحديث، 2003، ص56.
- (13)-نفسه، ص53.
- (14)-مستوطنات يمنية أنتشرت في جنوبي غرب ياحا بالحبشة، حيث عثر في هذه المواقع على مجموعة من البقايا (H) de Contenson. « Les Principales Etapes de l'Éthiopie Antique» In: Cahiers des Etude Africaines, V2. N5. 1961. PP14-16.
- (15)-لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع السابق، ص 357.
- (16)-جواد على، المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج3، ط3، بغداد 1980، ص450.
- (17)-عبد العزيز صالح، تاريخ شبه الجزيرة العربية قبل عصورها القديمة، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1992، ص67.
- (18)-(J)Rouger ; « La Navigation En Mer Erythrée dans L'Antiquité » In: T.M.O. 1988. PP59-74.
- (19)-بلقاسم رحمانى، المرجع السابق، ج2، ص ص: 111-110.
- (20)-نفسه، ص ص 156-154.
- (21)-Anonyme: Le Périples de la Mer Erythrée. XVI. 66
- (22)-Ibid. XVI. 66-67.
- (23)- محمد عبد القادي بافقيه، المرجع السابق، ص 177.

الطقوس الدينية القديمة بنوميديا الرومانية

أ. ناير مختار

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

-الطقوس الدينية

لقد كانت الديانة بمقاطعة نوميديا مزيجاً من العقائد المختلفة المحلية منها الرسمية كالديانة الرومانية، والمحلية، والوافدة كالشرقية، والفارسية، والمصرية، وقد تعايشت مجمل هذه المعتقدات رغم اختلافاتها العديدة وهذا بفضل السياسة الدينية الرومانية المتسامحة.

وقدم النوميدي والرومان قرابيناً لألهتهم من أجل الحصول على حمايتها، أو لاتقاء غضبها ولشكر نعمها وكانت القرابين المقدمة للآلهة تعبر عن الصلة الموجودة بين البشر والآلهة، ولا نعرف تماماً الطقوس والشعائر التي مارسها النوميدي لتكريم آلهتهم، لكن هذه الشعائر استمرت في الوجود من خلال عبادة الإله "بكاكس" و"ج.د.أ"، حيث تقدم الموظفون والكهان بإهداءات وقرابين مجهولة لدينا، كما يجهل تاريخ قيام النوميدي بشعائرهم الدينية، لكن بالنسبة للرومان لدينا بعض المناسبات التي تتزامن مع فترات من السنة¹.

هذا ويحتمل أن النوميدي بقوا أوفياء لألهتهم من خلال تأديتهم لبعض الطقوس والشعائر الدينية خلال الاحتلال الروماني، كما احتضن الرومان بعد غزوهم لنوميديا آلهة السكان المحليين، واحتفظوا بنفس الأماكن التي جرت فيها طقوس عبادة الآلهة المحلية.

وعن هذه الطقوس والشعائر يذكر أن البعض منها كانت تمارس بقصد سقوط المطر²، ويشير هيرودوت "Herodote" للطقوس والشعائر التي كان يحتفل بها الليبيون تبجيلاً للآلهة "أثينا" "Athéna" والإله "بوسيدون"

"Poseidonis"³، إضافة إلى الشعائر المتعلقة بالفجور المقدس التي انتشرت في عهده⁴.

وارتبطت هذه الشعائر والطقوس الدينية بعدة مناسبات، وظواهر طبيعية كالحصاد وسقوط المطر، والتي كانت سائدة عند الليبيين قبل وصول الفينيقيين، ويحتمل أنها تواصلت اثناء الاحتلال الروماني وفي الفترة اللاحقة، بدليل انتشار وبقاء بعض الشعائر التي تضمنت تسلق السكان المحليين (النوميدي) لقمم بعض الجبال، أو دخول المغارات العميقة للتقرب من الجن والآلهة⁵.

أولاً: القرابين

1- الأَعْطِيَات (Libatio)

بارك النوميدي والرومان آلهتهم فقدموا لها الأَعْطِيَات المختلفة كالفواكه من رمان، وعناقيد العنب، وحتى الحلويات المصنوعة من الشعير، وأنواع العطور⁶ إضافة إلى بعض الحيوانات الصغيرة كالجرذان، والفئران، والطيور، وخاصة الحمام الأبيض الذي يرمز للخصوبة.

كما قدمت لهذه الآلهة أنواع أخرى من الفواكه مثل الجوز، واللوز، والتفاح، والأجاص التي كانت توضع على طاولة حجرية معدة لهذا الغرض تدعى مينسه "Mensa بجانب تمثال الإله⁷.

أما الحلويات فهي من الأَعْطِيَات المهمة كذلك، وغالبا ما تصور لنا مختلف النصب التي عثر عليها بمقاطعة نوميديا أشكال منها قدمت للآلهة، كما كانت تقدم لها أنواعا من العطور المعبأة في قارورات عطرية وضعت على المذابح⁸ وفي نفس الوقت يقوم أصحاب الاهداءات أثناء مراسيم تقديم هذه الاعطيات بتطهير المعابد بالعطور، والبخور كشعيرة دينية، إذ يلتمسون من خلال ذلك تكريم الآلهة ونيل رضاها⁹، فالعديد من هذه القارورات التي تم الكشف عنها بسيرتا (Cirta) وغيرها من مدن مقاطعة نوميديا استعملت لتعبئة الخمر، والزيت، والعطور التي تقدم للآلهة من خلال شعيرة تعرف

بالإراقة. واعتبرت هذه الأعطيات انتقال القران من صاحب الإهداء إلى الإله بواسطة حضور كاهن يشرف على وصولها من البشر إلى الإله حسب قواعد دينية سليمة¹⁰.

2 - القرابين البشرية

مارس النوميدي في فترة الاحتلال الروماني شعائر دينية تخليدا لألهتهم تمثلت في تقديم القرابين، منها العطايا المكونة أساسا من الخبز، والخمر لألهتهم المحلية والوافدة كالرومانية، التي تبنا طقوسها¹¹.

يمثل هذا النوع من القران شعيرة أساسية في الديانات الوثنية، كونه يربط بين البشر والإله لتوثيق الصلة الروحية بينهما واتقاء الشرور. وعندما يتلقى الإله هذا القران يحقق آمالهم¹²، فالقرابين التي قدمها الليبيون القدامى تخليدا لألهي الشمس والقمر لم تكن مقتبسة لا من المصريين ولا من الفينيقيين، بل كانت هذه الشعيرة متجذرة عند الليبيين¹³ ولا نعلم الشيء الكثير عنها.

أما الديانة البونيقية بشمال إفريقيا وبمقاطعة نوميديا خاصة قد احتفظت ببعض أنواع القرابين الدموية المتمثلة في التضحية بالأطفال لمباركة الإله "بعل أمون" ساتورنوس الروماني، فالأطفال الذين يهينون للتضحية يختارون من بين الأسر النبيلة، وأثناء ضوضاء كبيرة تحضر الأمهات لمراسيم تضحية أبنائهن دون أن يضطرن للبكاء حتى لا يفضبن الآلهة¹⁴.

وهذه الشعيرة الدموية أشارت إليها النقوش البونيقية باسم مولك "Molk" أو "مولوك" Molok التي وجدت بقرطاجة، وسيرتا (Cirta) وذلك من خلال العثور على بقايا عظام بشرية مدفونة في طفاية- أي جرار كبيرة- بالقرب من عدة نصب تخذ الضحايا البشرية¹⁵، وكلمة "مولوك" هي في الأصل إله الكنعانيين القدامى الذين كانوا يضحون بأطفالهم حرقا في مكان تتواجد فيه الجرار وذلك في الضاحية الجنوبية للقدس القديمة¹⁶.

عرفت هذه القرابين البشرية عند الملوك النوميد والسكان على حد سواء، حيث مورست بالمناطق الداخلية من المقاطعة¹⁷، بدليل العثور على نقيشتين بمعبد الحفرة بسيرتا (Cirta) أهداهما رجل وامرأة من بمناسبة تضحيتهما بطفل على شرف الإله بعل سليم، وغالبا ما كان يضحى بطفل معوق أو مصاب بمرض قصد إنجاب طفل سليم بعد ذلك¹⁸.

إن التضحية بالأطفال كقرابين كان سائدا عند النوميد بسيرتا (Cirta) في عهد الحضارة البونيقية خلال القرن الثاني قبل الميلاد¹⁹، فهل عرف النوميد هذا النوع من القرابين أم اقتبسوه من البونيقين؟

تؤكد شهادة كوريبوس "Corippus" حول القرابين البشرية أهمية ذلك عندما تشير إلى أن الليبيين الأوائل قدموا هذا النوع من القرابين للإله "ماستينام Mastinam" في الحقول وليس في المعابد²⁰، ويحتمل أن قدوم القرطاجيين إلى شمال إفريقيا بما فيها مقاطعة نوميديا، إذ رسخت بها هذه الشعيرة²¹، لذا لا يمكن اعتبارها اقتباسا من القرطاجيين، ومع ذلك تبقى المسألة غامضة لدى عدد من الباحثين²².

أما بالنسبة للقرطاجيين فشعيرة التضحية لم تشمل الأطفال فقط، بل السجناء أيضا، إذ يذكر "ديودور الصقلي" Diodore أنه بعد انتصار القرطاجيون في معركتهم ضد أغاتوكليس "Agathocle" قدموا قرابين مكونة من أجمل وأقوى السجناء لألهتهم، كما ضحوا بحوالي ثلاث آلاف من الأعداء حينما استولى حنبعل "Hannibal" على مدينة هيмира "Himera" في فترات الحرب²³.

ففي كل سنة كان سكان قرطاجة ونوميديا يقدمون في حالات السلم ضحايا بشرية للإله هرقل²⁴، وشملت التضحية أطفال الأسر النبيلة إجلالا للإله بعل آمون²⁵، وقد تحولت هذه القرابين بمرور الوقت إلى تقاليد دينية راسخة، لكن سرعان ما طرأ تغير حيث أصبحت التضحية بطفل يتم تبنيه، أو يشتري ليقدم مكان الابن الحقيقي²⁶.

واستمرت هذه الشعيرة في فترة الاحتلال الروماني بنوميديا إذ أن "ترتوليان Tertullien" الذي عاش خلال القرن الثاني ميلادي يخبرنا أن الرومان كانوا يضحون علنا بأطفال تبجيلا للإله "ساتورنوس" واستمر ذلك إلى فترة حكم تيبيريوس "Tiberius" ويواصل قائلا: "والآن هذه القرابين الرهيبة ما تزال مستمرة في الخفاء"²⁷.

حسب هذه الشهادة يعتقد أودولون "A.Audollent" أن القرابين البشرية استمرت لدى سكان شمال إفريقيا ونوميديا سريا إلى غاية القرن الثاني الميلادي بعد حظر السلطات الرومانية لهذا النوع من القرابين²⁸، لكن بيكار "G. ch. Picard" الذي درس نص ترتوليان في البداية لم يقدم تفسيرات بخصوص هوية تيبيريوس "Tiberius"، هل تعلق الأمر بالإمبراطور نفسه الذي أمر بمنع تقديم القرابين البشرية، أم بروقنصل حكم في فترة حكمه؟ وفي الأخير يفصل في الأمر، ويعتقد أنه بروقنصل يدعى "تيبيريوس" معاصر لترتوليان²⁹، في حين يذهب كركوبينو "J.Carcopino" بقوله أن تحريم تلك القرابين البشرية كان قرارا إمبراطوريا اتخذته روما³⁰.

لم تتورع السلطات الرومانية في البداية لمنع ذلك ربما خوفا من غضب الآلهة، وحتى الرومان قبل احتلالهم لنوميديا عرفوا هذا النوع من القرابين التي كانت بالنسبة لهم تقديسا للآلهة، وقد استمرت الشعائر الدموية في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس "Marcus Aurelius" (161-180م) وكومودوس (180-192م)، ومع هذا فقد سنت روما قانونا يمنع التضحية بالبشر في كامل الشمال الإفريقي بما فيها مقاطعة نوميديا، وقد أثنى بلين القديم "Pline L Ancien" على السلطات الرومانية بتحريمها للقرابين التي استهدفت إزهاق أرواح البشر³¹.

فقد تبين أن إهداء القران وإراقة الدم كانت وسيلة ناجعة للتقرب من الإله³²، فالأطفال الذين نذروا للإله ساتورنوس، كانوا يوضعون على يدي تمثال إله من البرونز، ثم يحشرون في المحرقة دون إراقة دماءهم³³.

أما الطريقة التي يذكرها أودولون "A.Audollent" فتتمثل في حرق الأطفال بعد ذبحهم³⁴، لكن لوقلاي "M. Leglay" يعارض الرأي ويقترح أن القربان هو ذبح، وحرق في آن واحد، أي تحقيق الشعيرة بالدم والنار³⁵، ويرى في "M.J.Guey" أن التضحية البشرية هي الذبح بالنار، ويستشهد بالطريقة التي كانت سائدة عند القرطاجيين وحتى النوميدي³⁶، كما ترد إشارة عند ترتوليان تصف عائلة الطفل المعد للتضحية حيث يحضرون مراسيم تقديم طفليهم كقربان دون أن يصدر عنهم أي صراخ³⁷، ويغطي هذا الصراخ وصياح الأطفال بصوت وضوضاء المزامير والطبول³⁸.

ويعتقد "فيفري" "J. G. Fevrier" أن القرايين الدموية كانت سرية، في أثناء الظلام، مثلما كان شائعا عند الفينيقيين³⁹، فالذبح لعب دورا هاما في الطقوس الدينية، والدم المراق يمثل في الأصل تجديد الطاقة الروحية، والدينية، وبعث خلود الآلهة⁴⁰. ثم بعد ذلك يمر القربان في بمرحلة تسمى "المرور عبر النار" التي تعتبر أكثر قداسة في الديانات الوثنية بانتقال القربان إلى عالم الآلهة⁴¹، وهكذا تعتبر النار وسيلة فعالة لضمان الخلود والقداسة، وأحيانا يرمى الأطفال في حفر مليئة بالجمر، هذه الحفر التي تعرف باسم "طفاية"⁴². كما يبين نصب جنائزي بموقع سلامبو "قرب قرطاجة" يمثل رجلا واقفا في حالة تعبد رافعا يده اليمنى وحاملا بذراعه الأيسر طفلا للتضحية به⁴³ ويرجع سبب التضحية بالأطفال إلى كونهم بعيدين عن الخطايا والدناءة، والتضحية بهم كقرايين يضمن لهم السعادة والخلود الأبديتين.

3 - القرايين البديلة

عوضت القرايين البشرية بالقرايين البديلة التي غالبا ما تتمثل في حيوان كالكبش أو الثور، وهذا بداية من أواخر القرن الثاني وبداية القرن الثالث الميلادي⁴⁴، وقد رأى مجموعة من الباحثين منهم لوقلاي "M. Leglay" في هذا النوع من القرايين التأثير الروماني الذي تمثل فيما يعرف باسم "مولكومور" "Molchomor" أي التضحية بالحيوان بدل "مولك" "Molck" الذي يعني قربان

بشري⁴⁵، بينما يرى كل من نيكولي "C. Nicolet" ودوسو "R. Dussaud" اعتماداً على مجموعة من النقوش الفينيقية التي وجدت سيرتا (Cirta)، وأخرى عثر عليها في مالطا مؤرخة بالقرن السابع قبل الميلاد تحمل صيغة (م ل ك، م ر MR،MLK) التي تعني التضحية بكبش، وعليه فإن القرابين البديلة ليست من التأثير الروماني الخالص ولا حتى العبري.

فالقرايين البشرية البديلة التي ظهرت حوالي القرن السابع قبل الميلاد أو قبله استمرت إلى غاية فترة الاحتلال الروماني بمقاطعة نوميديا وغيرها من المقاطعات⁴⁶، حيث وجدت خمس نصب بنسيفيوس (Nicipius) نقاوس مؤرخة بنهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الميلادي، ومهداة للإله ساتورنوس "Saturnus" بهدف القران البديل، وتبدأ برجاء شعائري روماني تتمثل في الصيغة التالية "إلى الإله الطيب القوي Domino Sancto Saturno"، ثم إشارة إلى القران البديل من خلال عبارة "نفس بنفس، دم بدم، حياة بحياة = Vita provita، Sanguine prosanguine، Anima proanima"، وهذا النذر قام بها صاحبها بعد تقديمه للقران⁴⁷. وفي بعض الأحيان إلى طبيعة القران الحيواني الذي يعوض الإنسان بصيغة: "كبش بالبديل Agnum provikanio"⁴⁸ فتضحية البديل "Molchomor" كما يفسره كركوينو "J. Carcopino" هو استمرارية لتغير القرابين البشرية إلى حيوانية بمقاطعة نوميديا خلال الاحتلال الروماني⁴⁹ فعوض الإنسان بالحيوان كتضحية مقدسة طالبت به الآلهة نفسها، وحسب ما يرى في "J. Guey" بأن سلطات روما عملت على تكريس قران الكبش، والثور للآلهة الرومانية وهي من الأسباب الموضوعية التي يراها نفس الباحث لتعميم هذا النوع من الشعيرة على باقي مناطق المستعمرات الرومانية⁵⁰.

كما أن شعيرة مولكومور "Molchomor" خلال القرن الأول الميلادي تضمنت شعيرة أخرى تمثلت في دفن رماد الحيوان في التراب، والتي اختفت فيما بعد بالتدريج، والقرابين البديلة كانت تتم بطريقتين أساسيتين، فالحيوان يذبح ثم يحشر في المحرقة القريبة من تمثال الإله "ساتورنوس"، أو يحرق مباشرة

دون نحر، وهذا النوع من التضحية "البديلة" سمحت لصاحب القربان الحصول على البركة الدينية، كونه أهدى طفلاً بحيوان⁵¹، وزيادة على البركة فالأضاحي استهدفت التمتع بالصحة عند صاحب الإهداء وكذا تحقيق السعادة في حياته⁵².

ومن ثمة يضمن "المولكومور أو القربان البديل" السعادة في الدنيا والعالم الآخر⁵³ خاصة بالنسبة للأطفال الذين فدوا بحيوان، لكن فيفري " J. G. Février" يرى أن هذا النوع من القربان كان للحصول على ولد، فقد تهدي النساء قربان حيوانية لساتورنوس بعد أن يعاهنن الإله بنذر يتمثل في تقديم الأطفال كقربان عندما يلدن كونهن عاقر، فعندما تتحقق أمنياتهن يعوضن الأطفال بحيوانات.

لكن لوقلاي "M. Leglay" لا يشاطر الرأي حيث لا يرى علاقة بين "المولكومور"، وبين عقم النساء كون أن المرأة لا بد أن تقدم القربان للإله مثل الرجل⁵⁴ ونرجح رأي لوقلاي لأن تقديم القربان مس حتى النساء غير المصابات بالعقم، وبالتالي لا يقتصر الأمر فقط على العاقرات، على اعتبار أن المرأة لا بد أن تحضر للقربان مثل الرجل، وأرجح رأيه لأن الفداء بالحيوان يحقق للطفل الرغبة في حياة دنيوية وأخروية سعيدة.

ثانياً: السلك الكهنوتي

لقد لعب الكهان بتعدد رتبهم دوراً هاماً وأساسياً في تسيير الشؤون الدينية وخلق الرابطة بين البشر والآلهة، وذلك باستقبال القربان والعطايا ونذور أصحاب الإهداءات، هذه الرابطة التي لم يحتاج لها الليبيون الأوائل، فحسب غزال "S.Gsell" فإن رب العائلة هو الذي يتكفل بتقديم القربان نيابة عن أسرته⁵⁵، لكن يعتقد أن يكون قائد القبيلة أو القرية قد لعب دور الكاهن، ويشير فنطر "M. Fantar" نقلاً عن كوريوس الذي تحدث عن كاهن ليبي يدعى إيارنا "Ierna" الذي كان يقوم على خدمة الإله قورزيل "Gurzil"⁵⁶، وكان هذا قبل الاحتلال الروماني لنوميديا.

1 - الكهان

تشير بعض النقوش التي تم احصاؤها إلى كهان الإلهة كاليبستيس "Caelestis"، حيث يأتي في الدرجة الأولى الفلامين "Flamines"، وكهان الدرجة الثانية، وهم أعضاء مجلس الكهنة "Pontifices" ثم العرافون "Augures"، فالكهنة ومنهم الفلامين وهم ينقسمون إلى فئتين الكبار والصغار "Flamines minores Flamines maiores"، فأول الفلامين عند الرومان هم فلامين جوبتر "Jupiter" ومارس "Marti"⁵⁷، فالكهان بمرتبة فلامين الذين كانوا في خدمة الإلهة كاليبستيس بتمقاد (Thamugadi) كانوا يلقبون بكهان المرتبة الأولى "Loci primi" أو المرتبة الثانية "Loci secundi" مثلما كان شائعا في الحقبة البونيقية.

وكان المسؤول "magister" على رأس السلك الكهنوتي، وقد ورد ضمن نقوش مدينة تبسة (Theveste)⁵⁸، وكان هذا الصنف من الكهان يشرف على مراسيم القرابين للآلهة المهمة كساتورنوس، وكاليبستيس، وجوبتر وغيرها إلى جانب مجلس الكهنة "Pontifices" الذي اختص أعضائه بمراسيم عبادة الآلهة، كاستقبالهم الأعطيات وغيرها من القرابين، ووضع العظام المحروقة في المرمذات، ووضع الأعطيات الثمينة كالذهب والفضة في معابد الآلهة مثلما كان الأمر بمعابد سيرتا (cirta)، لامبايزيز (Lambaesis) تازولت، روسيكاد (Rusicada) سكيكدة، وميلة (Milev) وغيرها من مدن مقاطعة نوميديا⁵⁹، أما العرافون فلهم وظيفة الكهانة "Auspiciis" مستعينين بالقوى المقدسة وملاحظة الإشارات السماوية، من حركة الطيور للتطلع على الغيب والمستقبل، وكان العراف من الشخصيات المهمة كونه يرافق قادة الجيش في حروبهم، ويستشار قبل بداية المعارك⁶⁰، وغالبا ما شكل الكهنة بصفة عامة الفئات الاجتماعية الراقية حيث قد يصبحون قناصلة في بعض الأحيان.

ثم نجد صنف حاملو السلك "Canistrariae" كأدنى درجة في سلم السلك الكهنوتي وهم ما يكلفون غالبا بحمل الأعطيات بالسلك لتقدم للآلهة⁶¹، كما أن الطبقات الأرستقراطية شاركت في المهام الدينية والتي تحولت إلى امتياز

يتوارثه الأبناء عن الأباء⁶² وبمناسبة إقامة المراسيم والطقوس الدينية كان الكهنة يلبسون ثيابا أوجوانية وقلانس، وجباب من الكتان، ثم يحلقون رؤوسهم، ويتركون أرجلهم حافية⁶³ تقديسا للآلهة، أما كبير الكهنة فيلف حول رأسه قطعة قماش أوجوانية⁶⁴.

ولقد التزم الكهنة بالنظافة، قبل دخول المعبد يقصدون الحمامات للاستحمام، على سبيل الذكر لا الحصر مراسيم عبادة الإله إسكولاببوس "Aesculapius" تطلبت نظافة وطهارة كبيرتين.

2 - الكاهنات

لعبت المرأة ضمن السلك الكهنوتي دورا لا يقل شأنًا عن الرجل فقد أقيمت الكاهنات بحكم الوظيفة على العبادة وممارسة الشعائر، كما ارتبط دورها بالطقوس الدينية المرتبطة بالأرض وخصوبتها⁶⁵، بينما تظهر بعض النصب فئة من الكاهنات وهن يرتدين لباسا مخصصا لوظيفتهن كما هو الشأن بلامبايزيز (Lambaesis) تازولت، والخنق (Castellum Tidditanorum)⁶⁶، حيث تظهر الكاهنة الأم "Mater Sacrorum" المسؤولة عن الكاهنات الأخريات، وتظهر هذه الكاهنة رفقة اثنا عشرة كاهنا في طقوس الإله جوبتر أمون بربروس سيلفانوس "Iovi hamon Barbarus Silvanus" من خلال نصب ديني⁶⁷، كما تظهر نقيشة عثر عليها بماسكولة (Mascula) خنشة على اسم كاهنة تدعى سيسوا ميسونيس "Sisoi missunes" المشرفة على الإله ماتموديوس "Mathamodius"، مما يوحي بوجود عدد من الكاهنات اللواتي اشتغلن إلى جانب الرجال ضمن السلك الكهنوتي⁶⁸ إضافة إلى مشاركتهن في الطقوس الدينية، ومختلف الشعائر، كما أن بعض النصب خلال فترة الاحتلال الروماني تصور حاملات السلل "Canistriariae" - كأدنى مرتبة في سلك الكاهنات - تضعن الأعطيات⁶⁹ بينما قد تصل إلى مراتب عليا بتقلدهن وظيفة "مسؤولة الكهنة"، كما أمكن لهن مزاوله حياة اجتماعية عادية فقد تزوجن من كاهن أعظم⁷⁰، أما الزي اللائى كن يرتدينه يتكون أساسا من ثوب ضيق، وحزام طويل، ومعطف كبير، وكن يحملن على صدورهن قلادة،

أما الحزام والثوب فكانا يشبهان لباس الكاهنات الفينيقيات⁷¹، فكان وصولهن إلى درجة "مسؤولة الكهنة" وزواجهما من الكاهن الأعظم بمثابة امتياز منح لهن، ومع ذلك فكان يحظر عليهن حضور طقوس وشعائر عبادة الإله ملكارت "Melquart"، منع عليهن دخول معبده⁷².

ثالثاً: المعابد

يمكن تقسيم المعابد إلى قسمين المغارات، والملاجئ الصخرية البدائية التي احتضنت الآلهة المحلية، ومعابد رومانية ذات هندسة معمارية رومانية.

1 - المعابد الريفية البسيطة

يخبرنا هيرودوت "Herodote" بأن الليبيين كان لهم معبدا للإله تريتونيس "Tritonis"، والإلهة أثينا "Athena"، لكن في المقابل لا يقدم تفاصيل عن هذه المعابد⁷³ في حين يذكر غزال "St. Gsell" في الشأن نفسه أن الليبيين كانوا عاجزين على بناء معابد للآلهة، بل لجئوا إلى تقليد هندسة المعابد الأخرى، لكن سترابون⁷⁴ يشير إلى وجود عمارة دينية فخمة بنيت بسيرتا (Cirta)، لكن هذه المصادر لا تصف هذه المعابد، مما يفسر على أن هؤلاء الكتاب القدامى لم يعيروا الاهتمام الكافي بالعمارة الدينية بنوميديا، بينما تقدم النقود فكرة أكثر وضوح عن المعابد، فالباحث مازار "J. Mazard" يدرج ضمن إحصائه قطعتين نقديتين، تصور القطعة الأولى صورة الملك يوبا الأول على وجهها الأول، أما الوجه الثاني للعملة نجد صورة معبد بثمانية أعمدة "Octostyle"، غير أن ميلار "Muller" عارض هذا الطرح، واعتقد بأن هذه الأعمدة تكون لبنانية قصر ملكي بسيرتا "Cirta" أو زاما "Zama"، والرأي نفسه ذهب إليه غزال "S Gsell"⁷⁵، غير أن ذلك لا ينفي وجود معابد نوميديية، ولو أنها لم تكن بحجم المعابد الرومانية. وقد وجد عند النوميدي معابد ريفية كالمغارات، والملاجئ الصخرية ومواقع أخرى مقدسة، فالإله بكاكس على سبيل الذكر لا الحصر كان يعبد في مغارة طاية قرب ثيبيليس (Thibilis) عنونة، والشأن نفسه للإله "ج. د. أ" الذي كان يقدر في إحدى الملاجئ الصخرية بجبل شطابة إلى جنوب غرب سيرتا (Cirta)⁷⁶، وبهذه

المعابد الريفية البسيطة كانت تقام طقوس دينية مختلفة قبل مجيء الفينيقيين وغزو الرومان، وبذلك اعتبرت المغارات، وقمم الجبال معابد بدائية تقام بها طقوس دينية قديمة⁷⁷، كما شيدت بعد ذلك معابد للإله بعل⁷⁸.

2- المغارات

لقد أصبحت المغارات أماكن طبيعية وبدائية للعبادة بثيبيليس (Thibilis) عنونة، وشطابة قرب سيرتا (Cirta) التابعة لمقاطعة نوميديا، حيث آمن السكان بوجود آلهة وقوى غيبية استقرت بهذه الأماكن كمغارة طاية قرب عنونة، حيث كانت تقام الطقوس الدينية المتعلقة بالإله بكاكس، وكانت هذه المغارة محل زيارات تعبدية دينية لموظفي وكهان مدينة ثيبيليس (Thibilis) خلال القرن الثالث الميلادي⁷⁹، إذ بعد اكتشاف هذه المغارة سنة 1867 م من طرف الجنرال الفرنسي "فيداربFaidherbe"، وزارها بعد ذلك الباحث روفيار "Rouviere" وبورقينا "Bourguignat" سنة 1875 م، ثم عشر سنين بعد ذلك كانت محل اهتمام الباحث ريبو "V. Reboud" ومونصو "P. Monceaux"⁸⁰ وتسمى المغارة بـ "غار الجماعة"⁸¹، وهي مغارة جد عميقة تمتد عبر مئات الأمطار في عمق الجبل، وتبدأ برواق رئيسي يتصل بالهبو الكبير للمغارة، حيث يشاهد على جدرانها العديد من النقوش اللاتينية والندور، كما أنها تتكون من ثلاث أقسام رئيسية، دهليز المدخل وبئر شيخ المختار والرواق العربي "Sarazin" بتسمياتها الحديثة، كما توجد بالهبو الرئيسي خمس قاعات منها قاعة أصحاب الإهداءات وهم أغلبهم موظفون سامون Magistri بعنونة (Thibilis)، وقاعة أخرى بها مذبح، المكان المخصص لاستقبال القرابين والأعطيات والطقوس الدينية خلال فترة الاحتلال الروماني⁸² وأكد الباحثون المكتشفون للمغارة أنها كانت مقصدا للرومان بعد اكتشاف بقايا مادية كالصحن والمصابيح الرومانية⁸³، ويعتقد غزال "S. Gsell" أن المغارات شكلت عبر حقب تاريخية طويلة أماكن مقدسة، ومعابد طبيعية كانت تؤدي بداخلها طقوس دينية للآلهة الرومانية

والشرقية، في حين كانت مغارات أخرى مسرحاً للعبادة المحلية⁸⁴. وتواصلت طقوس العبادة الوثنية بهذه الأماكن إلى غاية ظهور المسيحية، إذ يذكر الأسقف أوغسطين حسب ما جاء في مقالة نشرها ستيفان غزال "S. Gsell" سنة 1903 أن بعض المسيحيين بقوا أوفياء لبعض العادات الدينية القديمة فكانوا يقصدون المغارات للتعبد فيها⁸⁵.

3 - الملاجئ الصخرية

عرف سكان نوميديا زيادة على المغارات الملاجئ الصخرية التي كانت مكاناً ملائماً لتبجيل الآلهة المحلية على غرار المغارات، والذي من بينها الملجأ الصخري بجبل شطابة إلى جنوب غرب سيرتا (Cirta) ويسمى حالياً "غار الزامة" حيث عبد الإله ج. د. أ "Deus G. D. A"، ويتكون هذا الملجأ من جدران كلسية بها نقوش إهداءات لهذا الإله⁸⁶، هذا ويلاحظ أن نقوش جبل شطابة بإمكان الزائر الوصول إليها، عكس الأولى التي هي عالية نسبياً⁸⁷، وهذا الملجأ الصخري اعتبر معبداً للجن المحلي، والإله المحلي "ج. د. أ"، بل مازال نفس المكان في الوقت الحاضر قبلة لسكان المنطقة، للتبرك بالولي الصالح سيدي سليمان، حيث يذبح الماعز والديكة السوداء لجلب الطالع الحسن، واتقاء الحسد ولطرده الجن السيئ⁸⁸.

كما اكتشف نذر مهدي إلى الإله "هرقل إيرسيتوس Herculi Iirsitus" بمنطقة عين رقادة قرب قسنطينة، إذ أن صورة الإله منحوتة على صخرة، كما حملت صخرة بجنوب قسنطينة صورة الإله "إفرو Ifru"⁸⁹، وإن تواجده صور الآلهة والنقوش على بعض الصخور وبداخل الملاجئ الصخرية، فهي توحى أنها كانت أماكن جرت فيها طقوس دينية خلال الحقبة الرومانية⁹⁰.

4 - المواقع المقدسة

يوجد بنوميديا بعض المساحات الصغيرة المسيجة بالحجارة تعرف بالمزارات والتي اعتبرت مقدسة، وهي صنف يتوسط المغارات الطبيعية والمعابد المشيدة انتشرت عبر المناطق الريفية مثل ثيبيليس (Thibilis) وسيرتا (Cirta)

وميلة (Milev) وكويكول (Cuicul)⁹¹. إلى جانب وجود حفر مقدسة أعدت للقرابين، وغالبا ما تحتوي على الجمر، وبها مساحة صغيرة شبيهة بالمذبح تقدم بها مختلف القرابين⁹² ويبدو أن هذا النوع من المعابد هو من أصول محلية، غير أن لوقلاي "M. Leglay" يرجعها إلى الأصول الشرقية لتشابهها مع تلك المعروفة عند الفينيقيين، وترجع جذورها إلى الألفية الثانية قبل الميلاد، بينما التي وجدت بنوميديا والشمال الإفريقي فهي ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وتستمر إلى غاية القرن الثالث الميلادي، لكن معظمها بدأ في الاندثار بدأ من القرن الثاني الميلادي، وبانتهاء هذا القرن بدأت هذه المواقع المقدسة تعرف بعض التغييرات كبناء الأعمدة، وإنجاز الصهاريج للتزود بالماء⁹³ فكانت هذه التغييرات سببا في فقدان خصوصياتها الأولى نتيجة التأثير العمراني. كما يعتبر معبد الحفرة قرب سيرتا "Cirta" نموذجا لموقع مقدس تطور وتحول إلى معبد متكامل الصرح، إذ أن الحفريات التي أجريت سنة 1875م أسفرت عن العثور على مائة وثلاثين نصبا بونيقيا، زيادة على سبع مائة نصب آخر اكتشف عام 1950م مما زاد من الأهمية الدينية لهذا المعبد⁹⁴، هذا الأخير الذي احتوى على مكان مقدس "Areae sacri" تردد عليه السكان لعبادة الآلهة المحلية قبل الاحتلال الروماني⁹⁵، وقد عرف هذا المعبد أوج توسعه خلال سنوات 163 إلى 121 قبل الميلاد، تاريخ حكم الملك ماسينيسا وأبناءه⁹⁶، ونشير إلى أن هذا المعلم الديني تردد عليه السكان من البونيقيين والنوميديين، حيث عرفت عبادة الإلهين بعل آمون وتانيت شعبية كبيرة⁹⁷.

ويمكن القول أن المعابد الريفية البسيطة قليلة الانتشار، وغالبا ما تبنى بواسطة الحجارة الصغيرة مثل معبد الخنق (Castellum Tidditanorum) قرب قسنطينة حيث أن قسم منه صخري، بينما قسمه الآخر يقع في العراء، ومخصص لعبادة الإله ساتورنوس، إذ أسفرت الحفريات على تماثيل، ومذابح، وقرابة الأربعين نصبا، ويقع هذا المعبد على قمة جبل "راس الدار"⁹⁸.

5 - معابد الآلهة الوثنية

أولى الرومان اهتماما كبيرا بالمعابد، فالفضاء الديني في المدينة الرومانية ينقسم إلى جزء مخصص للآلهة وجزء آخر خاص بالبشر، وكل معبد روماني ينقسم إلى ثلاث وحدات معمارية أساسية، منها الساحة (Podium) والأعمدة (Pronaos) التي يقوم عليها هيكل المعبد، وساحة مركزية (Cella)⁹⁹ والمعابد نوعان فهناك المربعة الشكل والدائرية، وتضمن النوع الأول أصنافا معمارية متعددة تبعا لعدد الأعمدة، فهناك المعبد الذي يقوم على عمودين، وأربعة، وبست أعمدة، وبثمانية أعمدة، إضافة إلى نوع أخير بني على عشر أعمدة¹⁰⁰ وقبل بناء أي معبد يجب مراعاة الاتجاه فعادة ما يوجه الصرح الديني نحو الشرق، وحتى التماثيل والمذبح تكون باتجاه شروق الشمس حتى يتسنى لأصحاب الإهداءات تقديم القرابين والعطايا للآلهة وهم يوجهون للآلهة أنظارهم نحو التماثيل¹⁰¹، كما أن المعابد تتماشى ووظيفة الآلهة فعلى سبيل المثال معبدي إسكولابيوس "Aesculapius" وإيجيا "Hygia" عادة ما بنيا قرب ينابيع المياه كونهما من الآلهة المشرفة والراعية للمياه والوديان¹⁰².

إلى جانب المعبد فالمذبح "Ara" يعد جزءا مهما في الفضاء الديني لأنه يستقبل القرابين الدموية وغيرها، وعادة ما يبني من الحجارة أو الطوب ويرتفع بحوالي متر، وإن وجدت مذابح يتجاوز ارتفاعها خمسة أمتار، حيث توضع عليه القرابين البشرية أو الحيوانية ويعتبر جزءا معماريا ملحقا ومكملا للمعبد.

وشأن اتجاه المعبد فالمذابح تبني في اتجاه الشرق، كما أنها أقل علوا من التماثيل، وقد يختلف ارتفاعها حسب أهمية الآلهة، فمذبح الإله جوبيتر "Jupiter" الذي هو من أعظم الآلهة الرومانية يعتبر مرتفعا مقارنة بمذبح الآلهة فيسته "Vesta" الذي هو قليل الارتفاع، وبذلك فالمذبح يبني داخل المعبد تماشيا مع القوانين المعمارية الرومانية¹⁰³.

كل هذا التراث الديني من معابد ومذابح نقله الرومان إلى نوميديا بعد الاحتلال، فهل وجدوا هندسة معمارية دينية محلية؟ يعتقد بيكار " G. ch.

"Picard" أنه وجد بشمال إفريقيا قبل الغزو الروماني عمارة دينية محلية، فقد وجد الرومان المعبد المحلي المستلهم من النمط الفينيقي¹⁰⁴ وعدد من هذه المعابد تميزت بعدم وجود المنصة (Podium)، وانتشر هذا النوع بنوميديا، ويعتقد لوقلاي "M. Leglay" أن هذا النوع برز نتيجة تغلب الطابع النوميدي في الهندسة المعمارية بالمنطقة¹⁰⁵. في حين يرى ليزين "A. Lézine" أن أصوله من الشرق أكثر من كونه روماني أو محلي¹⁰⁶. هذا وجهزت المعابد عادة بخزانات ماء حفرت في الأرض لتوفير الماء لعمليات التطهير المرتبطة بالشعائر والطقوس الدينية، إذ تعتبر الصهاريج والأحواض عناصر مهمة في أي مجمع ديني¹⁰⁷ وغلبا ماتبنى المعابد الرومانية داخل المدن بالقرب من الفوروم "Forum" عكس معابد الآلهة الأجنبية التي تبنى خارجها، كما الشأن نفسه بالنسبة لمعبد ساتورنوس وكايلستيس، وعرفت مقاطعة نوميديا نوع من المعابد بدون منصة "Podium" منذ القرن الثاني الميلادي، والتي أقيمت بأماكن مرتفعة باستثناء كويكول (Cuicul)¹⁰⁸ كما عرفت كل مدن نوميديا تقريبا الكابتول "Capitolium"، وهو المعبد المخصص لعبادة الكابيتولية الدينية المكونة من "جوبتر، جونو ومينرف" أعظم الآلهة عند الرومان.

أما معبد إسكولابيوس Aesculapius بلامبايزيز (Iamhaesis) كان مكونا من بهو كبير يتصل بالساحة المركزية "Cella" حيث نجد تماثيل الإلهة إيجيا "Hygiae" وبقرب الساحة غرف صغيرة للتعبد "Sacellum" تعبد فيها آلهة أخرى كجوبتر وأبولو، كما توجد الحمامات¹⁰⁹، وهذا المعبد يدعى إسكولابيوم "Aesculapius" هذا الأخير ورغم وجود آلهة رومانية بداخله إلا أنه على ما يبدو لا يشبه المعابد الرومانية في الهندسة المعمارية، بسبب وجود الغرف الصغيرة "Sacellum" ووجود الساحة المقدسة "Cella" مثل ما كان الحال بالنسبة لمعبد أبولو "Apollo" بكستلوم ديميدي (Castellum Dimmidi) مسعد¹¹⁰، كذلك احتضن الإسكولابيوم تماثيل الإلهة أفريكا "Africa" التي كانت محل تقديس جنود كتيبة أغسطس الثالثة وقد بني

الإسكولا بيوم سنة 167 م¹¹¹، ويبدو حسب فيفيري "P. A. Fevrier" أن المعابد الرومانية ومن خلال طريقة بنائها لا تقدم أي دليل لاثبات وجود هندسة معمارية دينية محلية، بحيث أن الأسلوب المعماري الديني الروماني فرض نفسه بداية من عهد الإمبراطور أغسطس "Augustus"، إذ أن الكابتول والمعابد الرومانية التي احتضنت الآلهة المحلية (النوميديّة) أو الشرقية اتبعت نمطا عمرانيا وهندسيا واحدا، لكن الاختلاف الموجود في بعض المعابد يرجع إلى تأثير الموقع، وطريقة البناء التي كانت تابعة من الخصوصية المحلية¹¹² مثلما هو الشأن بالنسبة لمعابد الإله نبتونوس "Neptunus" بمقاطعة نوميديا حيث بنيت قرب ينابيع المياه بأكواي تبتناي (Aquae Thibitanae) حمام الدباغ، وأخرقرب نبع الماء المسى "عين درين" قرب لامبايز (Iambaesis) وتؤرخ معابد نبتونوس "Neptunus" مع بداية القرن الأول لتتواصل إلى غاية القرن الرابع ميلادي.

أضف إلى ذلك بناء الكابتول والمعابد الملحقة به بسيرتا (Cirta) على غرار مدن أخرى فمعبد جوبتر "Jupiter" بنفس المدينة كان عبارة عن قلعة مثلما هو الحال بروما¹¹³ وبه أيضا تماثيل الإله والذي يقع قرب معبد ساتورنوس، كما وجد قسم من الكابتول بتاموقادي (Thamugadi) بتمقاد والذي دمره الدوناتيون، إضافة إلى تماثيل أخرى للآلهة والجن، كتمثال جن الشعب الروماني "Genius Populi" بسيرتا¹¹⁴.

ويمكن القول أن شكل المعبد الروماني بعد الاحتلال تأثر بالبيئة المحلية بمقاطعة نوميديا إلى حد ما، بينما شكله بروما تعرض لتأثيرات معمارية مزدوجة إغريقية إتروسكية¹¹⁵.

6 - أصحاب الإهداءات

تعتبر دراسة وضعية أصحاب الإهداءات مهمة جدا؛ إذ أن التعرف إلى أسمائهم من حيث صلة القرابة العائلية، والنسب أو القبيلة التي ينتمي إليها صاحب الإهداء، أو هل هو من الأحرار أم من العبيد، فأى اسم يمكن أن يدلنا عن أصله والمنطقة الجغرافية المنتهي لها أو وظيفته، وذلك لمعرفة

مكانته الاجتماعية¹¹⁶، وقائمة أسماء أصحاب الإهداءات التي أوردتها النقوش اللاتينية لمقاطعة نوميديا، احتوت في معظمها على أسماء ثلاثية "Tria - nomina"، والبعض منها تضمن لقباً وصلة قرابة أو اسم عائلي وآخر إضافي، بينما تشير نقوش أخرى إلى اسم واحد فقط، بينما يرى توتان "J.Toutain" أن أغلب الأسماء الثلاثية تذكر الأب باسمه الإضافي بدل الإشارة إليه حسب القاعدة الرومانية بلقبه وهذا الاختلاف مرده إلى كونهم من أصول إفريقية أو ولدوا بنوميديا ثم انتسبوا إلى الرومان، ومن بين أصحاب الإهداءات أقلية من السكان من فئة الرومان مارست مهام مختلفة من موظفين في المقاطعات وقادة عسكريين إلى إداريين بمختلف رتبهم إذ كان معظمهم من الطبقة البسيطة، وفيما يخص الشريحة الاجتماعية التي توجهت إلى عبادة الإله ساتورنوس "Saturnus" لا نجد أثراً لموظف سامي "Summus Magistratus" أو بروقنصل أي غياب السلطات الرومانية¹¹⁷.

وفي بعض الأحيان قد تتوجه بالإهداء مجموعة من السكان باسم "ريسبوبليكا Respublica" التي تهدي نقيشة أو نذراً¹¹⁸، فبعض ألقاب العائلة الرومانية الشهيرة كسيوس- Seius التي اشتهرت بقسنطينة إذ أن عدد كبير من أفراد هذه العائلة سكن في المنطقة وضواحيها في بداية مرحلة الاحتلال الروماني¹¹⁹ والتي عبدت الإله بكاكس، ونعرف اللقب العائلي لوكينيوس "Lucinius" بثيبيليس (Thibilis) هذا اللقب الذي حملته ستة وعشرون عائلة حسب ما أورده لاسير "J M Lassere"، بينما اللقب الإضافي للوكينيوس هو نبتوناليس "Neptunalis" الذي هو دون شك مأخوذ من اسم الإله "يام- Yam" الفينيقي¹²⁰، ومواطن روماني آخر يحمل الاسم الفردي "كلوديوس- Claudius" الذي حملة عدد من الأباطرة¹²¹ وتوجه بنذره للإله بكاكس، بينما صادفنا صاحب إهداء يحمل اسم فيجيليوس قوديوس "Vigellius Goddeus" وهو من ثيبيليس "Thibilis" فلقبه الثاني قوديوس يبدو من أصول بونيقية¹²²، كما يمكن أن نجد من أصحاب الإهداءات من يمارس مهام مختلفة يتوجهون بإهداء أو نذر كما هو الشأن بالنسبة للفارس الروماني

سيتيوس أوبتاتوس "Sittius Optatus" رفقة مجموعة من الكهان، فاللقب أوبتاتوس يعتبر شائعا وقد ارتبط كثيرا بالإله ساتورنوس¹²³، أما أحد الكهان المدعو فورتوناتوس "Fortunatus" الذي هو من أصول إفريقية¹²⁴، قد توجهوا بإهداءات للإلهة كاليبستيس، بينما إهداء آخر لنفس الإلهة توجه به عبد معتوق الذي قام بترميم أساس المعبد وكان يحمل اسم سادنوس "Sadnnus"، كما توجه قائد فرقة الإسبانين والمدعو أوكتافيوس فيليكس "Octavius Felix" بنذر لنفس الإلهة أيضا وهذا اللقب العائلي أي أوكتافيوس معروف بنوميديا كما هو معروف بقرطاجة أيضا¹²⁵ بينما يتوجه الجندي لوسيوس فلافيوس جرمينوس "Lucius Flavius Germinus" وهو من قبيلة كيرينة "Quirina" وهو من نواحي كلاما "Calama" عمل كجندي بكتيبة أوغسطس الثالثة والذي قدم نقيشة للإلهة المورية "Dii Mauri"¹²⁶، بينما الاسم فلافيوس هو من ضمن ألقاب الأباطرة الرومان¹²⁷، فيما هناك من الأسماء المحلية والتي عبدت آلهة محلية مثل المواطن أبديوس باسوس "Abudius Bassus" الذي أهدى نقيشة للإله دراكو "Draco" بحمام الصالحين¹²⁸، بينما ترى "Y. Thébert" أنه من الأصول الشرقية¹²⁹، وقد نجد من ألقاب أصحاب الإهداءات من أصول غير رومانية مثل غريمنتيوس ميسبوفيلوس "Grementius Mespofylus" الذي تقدم بإهداء للإله المحلي مونتيوس "Montius" وهو تاجر إغريقي¹³⁰، إلى جانب الإتروسكي فابيوس فيرموس "Fabius Firmus" الذي قدم إهداءا للإله بعل إيدر "Baliddir"¹³¹، أما لقبه الإضافي إكستريكاتوس "Extricus" الذي يحمل دلالة دينية ويبدو من خلال لقبه أنه من أصل بونيقي ترومن¹³² ونجد مواطن آخر يدعى روقاتوس "Rogatus" وهو كاهن للإلهة كاليبستيس ويعتبر هذا اللقب شائعا جدا بنوميديا وشمال إفريقيا، والذي حسب الباحث توتان "Toutain" يعني هذا اللقب القداسة الدينية والعبادة¹³³، إضافة إلى ذلك غالبا ما نصادف الاسم ساتورنينوس "Saturninus" وذلك عبر العديد من النقوش كما نصادف كثيرا أسماء مثل أيميلوس ماكر ساتورنينوس

"Aemilius Macer Saturninus" الذي عمل كموظف لامبايزيز (Lambaesis) وساتورنينوس معناها بعل بعد عملية الرومنة¹³⁴ كما نجد نفس الموظف قد أهدى للإله نبتونوس "Neptunus"¹³⁵ ونجد مواطن آخر يدعى بوكيوس إياسوكتان "Porcius Easuctan" وهو جندي من الوحدة المثوية من كتيبة أغسطس العشرين، لكن يبدو من اسمه إياسوكتان أنه من أصول ليبية خدم في صفوف الجيش الروماني وكان من عبدة الآلهة المورية¹³⁶ إلى جانب زميله سيقينينوس "Signinus" الذي كان جنديا في كتيبة أغسطس الثالثة وأهدى نقيشة للإله إسكولابيوس "Aesculapius"¹³⁷، أما إذا تكلمنا عن أصحاب الإهداءات من الجنود والقادة فيمكن القول أن أغلب أفراد الجيش الروماني الذين نصادفهم من خلال النقوش اللاتينية هم من أصول محلية لأن الانضمام إلى الجيش عرف تطورا ملموسا ففي بداية القرن الثاني الميلادي كان التجنيد يتم من شرق الإمبراطورية أي فينيقيا ومصر أو من شمال إفريقيا؛ فالجنود السوريون انخرطوا في الوحدات المتخصصة بالخيالة والقواسين والتي اختبرت لتولي حراسة الليمس الجنوبي في مدن لامبايزيز والقنطرة وكاستلوم ديميدي، أي في أقصى نقطة بلغتها السيطرة الرومانية. أما الجنود من أصول محلية فازداد عددهم بشكل مذهل بداية من القرن الثالث الميلادي¹³⁸، بينما أصحاب الإهداءات من أصول إغريقية والذين وفدوا من القسم الشرقي للإمبراطورية بقصد المتاجرة بالعبيد لكن نجدهم يختفون من النقوش اللاتينية دون معرفة السبب وبقيت الإشارة لأسمائهم من خلال إهداءات العبيد المعتوقين¹³⁹!

وهكذا حظيت الآلهة على اختلافها بأعطيات وقرابين ذات شأن مثل المعابد التي شيدت لذكراها والتمائيل والنذور فكل صاحب إهداء حسب وضعه الاجتماعي والاقتصادي أهدوا نصبا كانوا من النوميد الذين حصلوا على حق المواطنة الرومانية، كما أن من الصعب علينا تبين الأصول الحقيقية، فحتى لو كان الاسم رومانيا فإن الأصل والروح يبقيان محليان¹⁴⁰.

7- الألقاب الدينية (Epitheti Religionis)

يلاحظ على معظم الإهداءات للآلهة المحلية، الشرقية والرومانية أنها تعطي ألقابا (Epithetum) تتعلق بالآلهة وحتى بالأباطرة الرومان، وقد مثلت في معظمها معنى القداسة الدينية¹⁴¹، وتقسم هذه الألقاب إلى محلية من خلال مصادفتنا عبر النقوش لقب موري ولقب سيتيانى "EpithetumMauri- Epithetum Sittiani"، وألقاب أخرى مقدسة مثل "Sanctus-Augustus" أو لقب الخالد "Aeternus".

7 - أ- الألقاب المحلية

تحمل بعض الآلهة المحلية والشرقية من خلال النقوش، ألقابا تميزها عن الأخرى فمنها "ألقاب الآلهة المورية والتي ارتبطت جليا بالمكان "Locis" أو الوطن "Patrius" فالرومان الذين عبدوا الآلهة المورية بألقابها، وكان هدفهم ربح ثقتها خاصة في فترات الحروب، ويشير قيصر "Caesar" أن كلمة موري هي لقب للنوميد أنفسهم¹⁴² إذ بداية من القرن الثالث الميلادي أصبح لقب موري يعني السكان المحليين الذين رفضوا سياسة الرومنة، بل قاوموها في كل منطقة من الشمال الإفريقي فظلوا بذلك في حالة ثورة دائمة¹⁴³، في حين نجد لقب ثاني وهو سيتيانوس "Sittianus" وهو يمثل اسم حليف قيصر الذي سكن سيرتا "cirta" كما نجد هذا اللقب ملتصقا بالإلهة كاليبستيس من خلال نقيشتين تنعتها بالإلهة سيتيانة¹⁴⁴ فسيتيوس معروف عنه أنه تحالف مع يوليوس قيصر "Iulius Caesar" في الحرب التي خاضها ضد بومبيوس "Pompius" والتي انتهت لصالح الأول، وكمكافئة له منح سيتيوس هذه المدينة وضواحيها¹⁴⁵، وبمرور الزمن أصبح العديد من سكان المدينة يحملون لقب سيتيانوس من عنصر الرومان وحتى النوميد هؤلاء الذين توجهوا إلى عبادة الإلهة كاليبستيس خلف الإلهة تانيت "Tanit" التي حظيت بالتبجيل بنفس المدينة بدءا من القرن الثالث قبل الميلاد على أقل تقدير¹⁴⁶، أضف إلى ذلك نجد أيضا "لقب الوطن" الذي رافق بعض الآلهة كبعل إيدير بسيقوس (Sigus)¹⁴⁷ وإله كيلينوس "Cillenus"¹⁴⁸ وبين

الباحث لوقران "R. Lugrand" أن هذا اللقب كان يمثل إله المكان " deus Loci" والذي قدمت له الإهداءات¹⁴⁹ مثلما هو الشأن بالنسبة للإله كيلينوس الذي اقتصرته عبادته على تاموقادي "Thamugadi"¹⁵⁰ كما أن لقب الوطن "Patrius" يقصد به إله الوطن كما هو الحال بالنسبة للإله ساتورنوس الإفريقي¹⁵¹، وهذه الألقاب التي لازمت الآلهة المورية وآلهة أخرى تعكس بصدق الطابع المحلي النوميدي¹⁵² كما يرى توتان (J. Toutain) في كلمة وطن معنى الأرض الإفريقية وهوية صاحب الإهداء، ومنه يمكن أن نفهم من خلال اللقب إما هوية أو أصل صاحب الإهداء إن كان رومانيا، نوميديا أو أجنبيا كما يمكن أن يعني وطن الإله الأصلي¹⁵³.

7 - ب - الألقاب المقدسة

يعتبر لقب أغسطس "Epithetum Augustus" ملازما لبعض الآلهة المحلية، الشرقية والرومانية وحتى الأباطرة الرومان بدءا بأوكتافيوس ومن جاء بعده¹⁵⁴، ولم يكن مرادفا للآلهة في بادئ الأمر، بل للأماكن المخصصة للعرافين في المعابد الرومانية¹⁵⁵ وتعني كلمة أغسطس القداسة والورع الديني¹⁵⁶، وتعرفنا جملة من النقوش اللاتينية أن الإلهين بكاكس وج- د- أ وصفاهما بهذا اللقب¹⁵⁷ إضافة إلى الإله هرقل "Herculius"¹⁵⁸ ويرى توتان "Toutain" فيه القيمة الدينية قبل أن يتخذه الإمبراطور أوكتافيوس "Octavius" شعارا دينيا لشخصه¹⁵⁹، لكن دوميزيل (G. Dumézil) يذهب إلى اعتبار "أغسطس" وصفا لإنسان يملك قوة مقدسة مثل الإمبراطور¹⁶⁰ فهو بذلك مفهوم ديني نتج عن التأثيرات الدينية المختلفة الإغريقية، النوميدي والرومانية¹⁶¹ كما نجد من خلال النقوش اللقب المقدس " Epithetum Sanctus" الذي رافق بعض الآلهة الشرقية التي كانت تعني القداسة "Sanctas" في مواطنها الأصلية على ما يبدو¹⁶²، وحسب توتان فهذا اللقب كان يعني القداسة والطهر لما اتصفت به آلهة الشرق من روحانية مفرطة¹⁶³ خاصة عندما وصلت تأثيرات الديانة الشرقية إلى شمال إفريقيا بما فيها مقاطعة نوميديا في القرنين الثاني والثالث الميلاديين والرومان على ما يبدو

وظفوا هذا اللقب لما وجدوه في الآلهة الشرقية من جاذبية وحتى لا تنافس هذه الأخيرة آلهتهم الراسخة¹⁶⁴، فبعل إيدر "Baliddir" الإله الشرقي كان له هذا اللقب على غرار ساتورنوس أيضا¹⁶⁵، ومعظم النقوش اللاتينية التي تذكر الآلهة بلقب الخالدة "Aeternus" تبدأ من القرن الثاني إلى غاية نهاية القرن الثالث الميلادي ومنه فعبادة الإله الخالد "deus Aeternus" ليست ديانة إغريقية رومانية بل هي شرقية وافدة¹⁶⁶؛ فهذا اللقب كان متداولاً عند الساميين والكنعانيين وملازماً لإلهتهم الخالدة¹⁶⁷، ويعتبر بلين القديم "Pline L ancien" أن آلهة السماء تعتبر كلها خالدة¹⁶⁸، وهكذا أصبحت بعض الآلهة الرومانية والشرقية بمقاطعة نوميديا توصف بلقب الخلود وهذا بداية من القرن الثاني الميلادي وانتشرت بذلك عبادة إله السماء "Deus Caelus" الخالد¹⁶⁹، وقد كانت بعض الآلهة التي عبدت بمقاطعة نوميديا تتخذ لقب الخلود مثل كاليبستيس الخالدة "Caelestis Aeternae" وساتورنوس الذي أهديت له نصبا تصفه بالإله الخالد "deus Aeterno" أو الإله الكبير الخالد "Deo Magno Aeterno"¹⁷⁰، وبذلك نعتقد أن الديانات الشرقية في معظمها توصلت إلى مفهوم الخلود الديني والذي انتشرت بفعل العلاقات الحضارية مع العالم الروماني وبالتالي وصول هذه المفاهيم الدينية إلى نوميديا وشمال إفريقيا بداية من عهد الإمبراطور سبتيموس سيفيروس.¹⁷¹

- قائمة المصادر والمراجع:

- ¹ - St. Gsell. H. A. A. N.. IV. p. 136-137 ; 405.
- ² Salluste. Guerre de Jughurtha. LXVII. 2 ; St. Gsell. H. A. A. N.. IV. p. 404.
- ³ Hérodote. Histoires. IV. 188.
- ⁴ St. Gsell. H. A. A. N.. V. p. 32-33.
- ⁵ St. Augustin. Sermones. XLV. 7.
- ⁶ J. Toutain. Les cultes païens dans l'Empire romain. op. cit.. III. p. 61.
- ⁷ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit.. p. 352-357.
- ⁸ J. Toutain. Les cultes païens dans l'Empire romain. op. cit.. III. p. 61-62.
- ⁹ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit.. p. 357-358.
- ¹⁰ J. Toutain. Les cultes païens dans l'Empire romain. op. cit.. III. p. 66.
- ¹¹ id.. ibid.. p. 88-89.

- ¹² G.-Ch. Picard. Les religions de l'Afrique antique. op. cit., p. 131.
- ¹³ Hérodote. Histoires. IV. p. 188-189 ; F. Decret. M.-H. Fantar. L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle. op. cit., p. 259-260.
- ¹⁴ A. Audollent. Carthage romaine. op. cit., p. 398.
- ¹⁵ C. Nicolet. Rome et la conquête de la méditerranée. II. La genèse de l'Empire. Paris. 1978. p. 589.
- ¹⁶ R. Dussaud. Précisions épigraphiques touchant les sacrifices puniques d'enfants. C.R. A.I. 1946. p. 373.
- ¹⁷ H. Basset. Les influences puniques chez les Berbères. R. Afr., 62. 1921. p. 370.
- ¹⁸ H.-G. Février. Un sacrifice d'enfant chez les Numides. Annales de l'Institut Philosophique et Historique. 13. 1953. Mélanges Levy. p. 161- 171.
- ¹⁹ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit., p. 322.
- ²⁰ Corippus. Johannide. III. 30.
- ²¹ H. Basset. Les influences puniques chez les Berbères. loc. cit., p. 370.
- ²² St. Gsell. H. A. A. N., VI. p. 166.
- ²³ Diodore de Sicile. Géographie. XX. 65.
- ²⁴ St Gsell. H. A. A. N., VI. p. 407.
- ²⁵ Diodore de Sicile. Géographie. XX. p. 144.
- ²⁶ St. Gsell. H. A. A. N., VI. p. 409.
- ²⁷ Tertullien. Apologétique. 91.
- ²⁸ A. Audollent. Carthage romaine. op. cit., p. 398- 399 ; G.-Ch. Picard. Les sacerdoxes de Saturne et les sacrifices humains. R. S. A. C., 66. 1948. p. 119.
- ²⁹ G.-Ch. Picard. Les religions de l'Afrique antique. op. cit., p. 132- 133.
- ³⁰ J. Carcopino. Séance de la commission de l'Afrique du Nord. B.C.T.H., 1961-1962. p. 55-57.
- ³¹ Plin. H.N., XXX. 1 ; G.-Ch. Picard. Les représentations de sacrifice Molk sur les ex-voto de Carthage. Karthago. 17. 1976. p. 69.
- ³² G. Boisier. La religion romaine d'Auguste aux Antonins. Paris. 1938. II. p. 387.
- ³³ H.-B. Safar. Sur l'incinération des enfants au tophets de Carthage et de Sousse. R. H. R., 85. 1988. p. 66.
- ³⁴ A. Audollent. Carthage romaine. op. cit., p. 398.
- ³⁵ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit., p. 328- 329.
- ³⁶ J. Guey. Ksiba et à propos Ksiba. Molchomor et Molchomor. M.E.F.R., 1937. p. 94.
- ³⁷ Tertullien. Apologétique. IX. 4.
- ³⁸ J. Guey. Ksiba et à propos Ksiba. Molchomor et Molchomor. loc. cit., p. 96.
- ³⁹ J.-G. Février. Essai de reconstitution du sacrifice Molek. J. A., CCXLVIII. 1960. p. 180.
- ⁴⁰ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit., p. 330.
- ⁴¹ J.-G. Février. Essai de reconstitution du sacrifice Molek. loc. cit., p. 180.
- ⁴² M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit., p. 331.
- ⁴³ R. Dussaud. Précisions épigraphiques touchant les sacrifices puniques d'enfants. C.R.A.I., 1931. p. 384.
- ⁴⁴ J. Carcopino. Aspects mystiques de la Rome païenne. op. cit., p. 39.

- ⁴⁵- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire.* p. 340.
- ⁴⁶- R. Dussaud. *Précisions épigraphiques touchant les sacrifices puniques d'enfants.* loc. cit., p. 378 ; C. Nicolet. *Rome et la conquête de la méditerranée. II. La genèse de l'Empire.* op. cit., p. 590.
- ⁴⁷- J.-G. Février. *Le rite de substitution.* dans les textes de N'Gaous. J.A., CCXLX. 1962. p. 1-2.
- ⁴⁸- J. Carcopino. *Aspects mystiques de la Rome païenne.* op. cit., p. 39- 41 ; G.-Ch. Picard. *Les religions de l'Afrique antique.* op. cit., p. 135.
- ⁴⁹- J. Carcopino. *Survivance par substitution des sacrifices d'enfants dans l'Afrique romaine.* R. H. R., II. 1935. p. 592-599.
- ⁵⁰- E. Dhorme. *Analyse et comptes rendus du "Molk".* R. H.R., III. 1936. p. 276- 278.
- ⁵¹- J. Guey. *Ksiba et à propos Ksiba. Molchomor et Molchomor.* M.E.F.R., 1937. p. 93.
- ⁵²- J. Carcopino. *Aspects mystiques de la Rome païenne.* op. cit., p. 43.
- ⁵³- J.-G. Février. *Le rite de substitution.* dans les textes de N'Gaous. loc. cit., p. 1-2.
- ⁵⁴- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire.* p. 339.
- ⁵⁵- St. Gsell. H.A.A.N., VI. p. 164-165.
- ⁵⁶- F. Decret. M.-H. Fantar. *L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle.* op. cit., p. 268.
- ⁵⁷- Ch. Vars. *Recherches archéologiques sur Cirta.* R.S.A.C., 29. 1894. p. 376.
- ⁵⁸- A.É., 1907. n° 245; A. Ballu. *Découverte d'inscription à Timgad.* B.C.T.H., 1907. p. 277. n° 6.
- ⁵⁹- Ch. Vars. *Recherches archéologiques sur Cirta.* loc. cit., p. 403.
- ⁶⁰- J. Champeaux. *La religion romaine.* op. cit., p. 96.
- ⁶¹- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire.* op. cit., p. 374.
- ⁶²- St. Gsell. H. A. A. N., IV. p. 398 ; M.-H. Fantar. *Approche de la Carthage punique.* II. Tunis. 1993. p. 308.
- ⁶³- G.-Ch. Picard. *Les religions de l'Afrique antique.* op. cit., p. 152.
- ⁶⁴- St. Gsell. H. A. A. N., IV. p. 400 ; F. Decret. M.-H. Fantar. *L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle.* op. cit., p. 307.
- ⁶⁵- F. Decret. M.-H. Fantar. *L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle.* op. cit., p. 269.
- ⁶⁶- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire.* op. cit., p. 375.
- ⁶⁷- id., *Saturne Africain. Monuments.* op. cit., p. 15. n° 5.
- ⁶⁸- C.I.L., VIII. 15779. J. Toutain. *Les cités romaines de la Tunisie.* op. cit., p. 174.
- ⁶⁹- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire.* op. cit., p. 375.
- ⁷⁰- St. Gsell. H. A. A. N., IV. p. 398.
- ⁷¹- M. Leglay. *Saturne Africain. Monuments.* op. cit., p. 370.
- ⁷²- F. Decret. M.-H. Fantar. *L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle.* op. cit., p. 306-307.
- ⁷³- Hérodote. *Histoire.* IV. 179.
- ⁷⁴- Strabon. *Géographie.* XVII. 3.

- ⁷⁵- J. Mazard. *Corpus nummorum Numidiae Mauretaniaeque*. op. cit., n° 84-85. 91. p. 50- 51.
- ⁷⁶- F. Decret. M.-H. Fantar. *L'Afrique du Nord dans l'antiquité. Des origines au Ve siècle*. op. cit., p. 269.
- ⁷⁷- Dr. Bertholon. *Essai sur la religion des Libyens*. R.T., 1910. p. 148.
- ⁷⁸- G. Camps. *Les croyances protohistoriques en Afrique du Nord*. Paris. 1987. p. 305.
- ⁷⁹- J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 47-48.
- ⁸⁰- V. Reboud. *Excursion archéologique dans le cercle de Guelma de Souk- Ahras et de la Calle*. R. S. A. C., 16. 1875. p. 7-10 ; P. Monceaux. *La grotte du dieu Bacax au djebel Taya*. R. A., II. 1886. p. 64.
- ⁸¹- J.-P. Alquier. *Le Chettaba et les grottes à inscriptions latines du Chettaba et du Taya*. *Mission archéologique*. op. cit., p. 161.
- ⁸²- M. Christofle. *Rapport sur les travaux de fouilles et consolidations effectués en 1930- 1931*. Alger. 1935. p. 165-171.
- ⁸³- P. Monceaux. *La grotte du dieu Bacax au djebel Taya*. loc. cit., p. 75.
- ⁸⁴- St. Gsell. H. A. A. N., I. p. 256.
- ⁸⁵- St. Gsell. *La chapelle chrétienne d'Henchir Akhrib*. M.E. F. R., 23. 1903. p. 24-25.
- ⁸⁶- G. Mercier. *La grotte du Chettaba*. R.S.A.C., 35. 1901. p. 166.
- ⁸⁷- St. Gsell. A. A. A. f. 17. n° 109.
- ⁸⁸- G. Mercier. *La grotte du Chettaba*. loc. cit., p. 163- 164.
- ⁸⁹- A. Cherbonneau. *Excursion dans les ruines du Mila*. R. S. A. C., 12. 1868. p. 455.
- ⁹⁰- St. Gsell. H. A. A. N., I. p. 256.
- ⁹¹- J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 52.
- ⁹²- V. Brouquier Reddé. *Temples et cultes en Tripolitaine*. Paris. 1992. p. 228.
- ⁹³- M. Leglay. *Saturne Africain. Monuments*. op. cit., p. 301. n° 2.
- ⁹⁴- A. Berthier. R. Charlier. *Le sanctuaire punique d'El-Hofra à Constantine*. op. cit., p. 4-8.
- ⁹⁵- St. Gsell. A. A. A. f. 17. n° 18.
- ⁹⁶- A. Berthier. R. Charlier. *Le sanctuaire punique d'El-Hofra à Constantine*. op. cit., p. 231.
- ⁹⁷- M. Leglay. *Saturne Africain. Monuments*. op. cit., p. 25.
- ⁹⁸- M. Leglay. *Saturne Africain. Histoire*. op. cit., p. 273- 275 ; A. Berthier. *Tiddis antique*. Alger. 1972. p. 62- 65.
- ⁹⁹- R. Cagnat. V. Chapot. *Manuel d'archéologie romaine*. Paris. 1916. I. p. 145.
- ¹⁰⁰- Vitruve. *Les Dix Livres d'Architectures*. V. 2. Paris. 1999.
- ¹⁰¹- R. Cagnat. V. Chapot. *Manuel d'archéologie romaine*. Paris. 1920. II. p. 187.
- ¹⁰²- M.-H. Fantar. *Formules propitiatoires sur les stèles puniques et néopuniques*. Leuven. 1993. p. 125.
- ¹⁰³- Vitruve. *Les Dix Livres d'Architectures*. IX. 1.
- ¹⁰⁴- G.-Ch. Picard. *L'architecture romaine en Afrique du Nord*. R.A., II. 1964. p. 180-183.
- ¹⁰⁵- J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 82.
- ¹⁰⁶- A. Lezine. *L'architecture romaine d'Afrique*. Tunis. 1961. p. 99-119.
- ¹⁰⁷- J. Bosco. *Le temple de Tanit-Caelestis de Cirta*. R.S.A.C., 55. 1923-1924. p. 311.

- ¹⁰⁸ V. Brouquier Reddé. Temples et cultes en Tripolitaine. op. cit., p. 229-230.
- ¹⁰⁹ St. Gsell. H.A.A.N.. I. p. 140-143.
- ¹¹⁰ G.-Ch. Picard. Castellum Dimmidi. op. cit., p. 133.
- ¹¹¹ M. Janon. Recherches à Lambèse III. Essais sur le temple d'Esculape. *Ant. Afr.* 21. 1985. p. 83.
- ¹¹² P.-A. Février. Urbanisation et Urbanisme de l'Afrique romaine. A.N.R.W.. II. 1982. p. 361.
- ¹¹³ Ch.Vars. Inscriptions inédites de la provinces de Constantine. R.S.A.C.. 28. 1893. p. 246.
- ¹¹⁴ R. Cagnat. V. Chapot. Manuel d'archéologie romaine. II. p. 143.
- ¹¹⁵ M. Bénabou. La résistance africaine à la romanisation. op. cit., p. 491-492.
- ¹¹⁶ St. Gsell. H.A.A.N.. I. p. 402 ; J. Toutain. Les cultes païens dans l'Empire romain. op. cit., III. p. 105-109.
- ¹¹⁷ M. Leglay. Saturne Africain. Histoire. op. cit., p. 402.
- ¹¹⁸ I.L.Alg.. II. 2. 3571.
- ¹¹⁹ H.-G. Pflaum. Onosmatique de Cirta. Afrique romaine. *Scripta Varia*. I. 1978. p. 102.
- ¹²⁰ J.-M. Lassère. Vbique popvlvs: peuplement et mouvements de la population dans l'Afrique romaine. de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des sévères: 146 av. J.-C. – 235 ap. J.-C.. Paris. 1977. p. 453.
- ¹²¹ M. Bénabou. La résistance africaine à la romanisation. op. cit., p. 537.
- ¹²² J. Toutain. Les cités romaines de la Tunisie. op. cit., p. 171.
- ¹²³ J.-M. Lassère. Vbique popvlvs: peuplement et mouvements de la population dans l'Afrique romaine. op. cit., p. 453.
- ¹²⁴ M. Bénabou. La résistance africaine à la romanisation. op. cit., p. 507.
- ¹²⁵ J.-M. Lassère. Vbique popvlvs: peuplement et mouvements de la population dans l'Afrique romaine. op. cit., p. 453, 462.
- ¹²⁶ G. Camps. Qui sont les Dii Mauri. *Ant. Afr.* 26. 1990. p. 149.
- ¹²⁷ M. Bénabou. La résistance africaine à la romanisation. op. cit., p. 537.
- ¹²⁸ C.I.L.. VIII. 17722 ; A.É.. 1888. n° 3.
- ¹²⁹ Y. Thébert. La romanisation d'une cité indigène d'Afrique. *Bulla Regia*. M.E.F.R.. 85. 1973. p. 272.
- ¹³⁰ G. Camps. Qui sont les Dii Mauri. loc. cit., p. 143.
- ¹³¹ J.-M. Lassère. Vbique popvlvs: peuplement et mouvements de la population dans l'Afrique romaine. op. cit., p. 461.
- ¹³² Y. Thébert. La romanisation d'une cité indigène d'Afrique. *Bulla Regia*. loc. cit., p. 267-268. Y. Thébert. La romanisation d'une cité indigène d'Afrique. *Bulla Regia*. loc. cit., p. 267-268.
- ¹³³ E. Frézouls. Les survivances indigènes dans l'onosmatique Africaine. *Africa Romana*. VII. 1989. p. 161.
- ¹³⁴ J. Toutain. Les cultes païens dans l'Empire romain. op. cit., III. p. 184.
- ¹³⁵ C.I.L.. VIII. 2654.
- ¹³⁶ G. Camps. Qui sont les Dii Mauri. loc. cit., p. 149.

- ¹³⁷ G.-Ch. Picard. *Castellum Dimmidi*. op. cit., n° 7, p. 185.
- ¹³⁸ M. Bénabou. *La résistance africaine à la romanisation*. op. cit., p. 564.
- ¹³⁹ Y. Thébert. *La romanisation d'une cité indigène d'Afrique*. *Bulla Regia*. loc. cit., p. 273.
- ¹⁴⁰ J. Toutain. *Les cités romaines de la Tunisie*. op. cit., p. 186.
- ¹⁴¹ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 9.
- ¹⁴² César. *Guerre d'Afrique*. XXXIII. 3.
- ¹⁴³ E. Cat. *Essai sur la Maurétanie Césarienne*. Paris. 1891. p. 56.
- ¹⁴⁴ C.I.L., VIII. 19121 ; A.É., 1888. n° 140 ; I.L.Alg., II/ 2. 6486-6487 ; A.É., 1907. n° 244.
- ¹⁴⁵ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 78.
- ¹⁴⁶ A. Berthier. R. Charlier. *Le sanctuaire punique d'El-Hofra à Constantine*. op. cit., p. 231-232.
- ¹⁴⁷ C.I.L., VIII. 19121 ; A.É., 1888. n° 140 ; I.L.Alg., II/2. 6486-6487.
- ¹⁴⁸ A.É., 1902. n° 225.
- ¹⁴⁹ R. Lugrand. *Étude de quelques monuments inédits du musée de Lambèse*. M.E.F.R., 64. 1927. p. 119.
- ¹⁵⁰ G. Camps. *L'inscription de Beja et le problème des Dii Mauri*. *R. Afr.*, 80. 1954. p. 257.
- ¹⁵¹ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Monuments*. op. cit., p. 104. n° 1.
- ¹⁵² G. Camps. *L'inscription de Beja et le problème des Dii Mauri*. loc. cit., p. 253.
- ¹⁵³ J. Toutain. *Les cités romaines de Tunisie*. op. cit., p. 218 ; id., *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 40.
- ¹⁵⁴ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 129.
- ¹⁵⁵ M. Leglay. *La religion romaine*. op. cit., p. 37.
- ¹⁵⁶ R. Etienne. *Le culte impérial dans la péninsule Ibérique*. Paris. 1974. p. 343.
- ¹⁵⁷ C.I.L., VIII. 6280 ; I.L.Alg., II. 2. 4528.
- ¹⁵⁸ P. Corbier. *L'Hercule Africain. divinité indigène*. D.H.A., I. 1974. p. 99.
- ¹⁵⁹ J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op.cit., I. p. 224.
- ¹⁶⁰ G. Dumézil. *Remarques sur Augur, Augustus*. R.E.L., XXV. 1957. p. 149.
- ¹⁶¹ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 129- 130.
- ¹⁶² F. Cumont. *Recherches sur le symbolisme funéraire des Romains*. op. cit., p. 260.
- ¹⁶³ J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 19.
- ¹⁶⁴ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 126.
- ¹⁶⁵ J. Toutain. *Les cultes païens dans l'Empire romain*. op. cit., III. p. 44.
- ¹⁶⁶ F. Cumont. *Les dieux éternels des inscriptions latines*. R.A., I. 1888. p. 184-185.
- ¹⁶⁷ M. Leglay. *Saturne Africain*. *Histoire*. op. cit., p. 10.
- ¹⁶⁸ Pline. H. N., IV. 30.
- ¹⁶⁹ F. Cumont. *Les religions orientales dans le paganisme romain*. op. cit., p. 120.
- ¹⁷⁰ *Epheméris Epigraphica*, VIII. 787.
- ¹⁷¹ F. Cumont. *Les religions orientales dans le paganisme romain*. op.cit., p. 192.

الفكر الصوفي المسري وصراع مدرسة ألمرية مع السلطة السياسية في الأندلس والمغرب الاوسط

أ.محمد الأمين بوحلوفة

المعهد الوطني لتكوين الاطارات الدينية

بوزارة الشؤون الدينية والاقواف غليزان " بن داود"

مقدمة:

بعد قرنين من الفتح الإسلامي لأرض الأندلس وتوطن المذهب المالكي، ظهرت على الساحة الدينية أولى الأفكار والممارسات الصوفية في الأندلس، حيث ينسب المؤرخون لابن مسرة الفضل في بعث أفكار التصوف فعند رجوعنا لسيرة هذا الزاهد العالم نجده قد تتلمذ في المشرق حوالي 218هـ/833م على يد علماء وزهاد بل يذهب البعض أن هدف ابن مسرة لم يكن طلب العلوم الشرعية بقدر ما كان في الرغبة بالتقاء عباد الله.

بدأت أفكار ابن مسرة تنتشر في بيئة أندلسية خصبة نقية، وقد اجتمع حول هذا العابد مجموعة من المريدين عهدوا على أنفسهم بأن يأخذوا عليه أسس التصوف ومنهاجه النقي الذي يسعى في الأخير لإيصال العبد إلى معرفة الله، لكن في خضم هذا ظهر طرف آخر لا يعترف بابن مسرة أو بعبارة أخرى شعبية هذا الزاهد كان يجب أن يوضع لها حد، فبدأت الإشاعات المغرضة تحوم حول العابد فقد اتهم أنه معتزلي وأنه من دعاة التفلسف الذي يدعو بالبحث في الذات الإلهية، فكل هذا شوه صورة الرجل مما جعله يدخل في صراع مع السلطة السياسية آنذاك والتي كانت متنوعة بين أموية ومرابطية وحتى موحدية، ما جعله يفر من السلطة ويلجأ إلى المشرق ولكن ما فتئت أفكاره أن وجدت لنفسها مكانا في الأندلس مرة ثانية وهذا في بدايات القرن السادس للهجري حيث أعادت مدرسة ألمرية فكر ابن مسرة على أيدي ثلاث صوفيين مشهورين مرتبين حسب قوة التأثير والجهد الذي بذلوه من أجل

بعث التصوف من جديد في الأندلس فكان أبو العباس ابن العريف أولهم
ويليه أبو الحكم بن بركان ثم أبو بكر الميورقي حيث عاشوا حدود
536هـ/1124م.

إن التراث الصوفي المحلي في الأندلس لم يظهر إلا مع نهاية القرن الثالث
للهجرة مع ابن مسرة ومريديه، فالمصادر المتوفرة لا تشير لظهور أي تيار
صوفي متكامل سبق حركة ابن مسرة، لكن في نفس الوقت لا يمكن أن
نطرح هاته الفرضية بحكم وجود زهاد وأولياء أمثال صالح البربري وشمس
الفقراء والذين لم تخلد ذكرهم الدراسات التاريخية سوى إشارات يأتي بها
إبن عربي محي الدين¹.

- حياة ابن مسرة:

محمد بن عبد الله بن نجيج، كنيته أبو عبد الله القرطبي²، يجمع أغلب من
ترجم له على مولده في السابع من شعبان سنة 269 هـ³، الموافق ل 882 م على
عهد الأمير الأموي محمد ينتسب إلى أسرة متواضعة النسب من الموالي،
اشتهرت - هـ 238-273 بنشاطها في المجال التجاري، إضافة إلى نشاطها في
العلم⁴ فوالده حسب "بالنثيا" ورغم كونه من أهل البيع والشراء، إلا أنه كان
يهوى آراء المعتزلة، فهو الذي علم ابنه محمد علوم الدين والفلسفة⁵ وبهذا
يكون والده عبد الله من أوائل المشايخ الذين تلقى ابن مسرة العلم على
أيديهم.

- مشايخه:

نذكر منهم محمد بن وضاح 287هـ ومحمد بن عبد السلام الخشني 286هـ
وكلاهما من مدرسة الحديث⁶ بعد ذلك انتقل ابن مسرة إلى مرحلة التعليم
ونشر الآراء فاعتزل في جبال قرطبة "جبل العروس"⁷ مع بعض الطلبة
والمريدين وأخذ يلقنهم مبادئه الجديدة أما تلامذته فذكر ابن الفرضي في
كتابه تاريخ علماء الأندلس أربعة فقط.⁸

إن رحلة ابن مسرة للمشرق مرتين ولا سيما للبصرة لا يمكن أن تخلوا من ترددهم على علمائها وخاصة المعتزلين منهم، فاحتمال أن ابن مسرة التقى بجمع من الصوفية والزهاد كبير، أمثال ذي النون 245 هـ وسري السقطي 235 هـ وتعليمه هذا لم يقتصر على الحديث فقط بل كان يميل إلى حكايات الأولياء.⁹

لقد مكنت الرحلات التي قام بها ابن مسرة من أن يأخذ انطبعا مهما على متصوفة المشرق من زهاد وعباد وأن ينقل الموروث المشرقي إلى بلاد المغرب الإسلامي وخاصة الأندلس في حلة جعلته متميزا على المشرقي، ويمكن أن نفرض أن ابن مسرة تأثر ببعض الاعتزاليات وهذا ما سيظهر في بعض أطروحاته فكريا.

كان أثر الرحلة في فكر ابن مسرة بأن جعلته يتخذ منحى الاستقلالية عن آراء المشرق ويصنع لنفسه فكرا خالصا سمي بالفكر المسري وهذا ما سنلاحظه تدريجيا طوال حياته.

- فكر ابن مسرة:

إن سفر ابن مسرة للمشرق مرتين جعله يتردد على متصوفة المشرق ويعمق المعرفة لديه، وابن الفرضي وابن حيان يذهبان أن ابن مسرة قد عاشر الفقهاء والمعتزلة، لكن ابن مسلمة يلح على أن ما جعله يذهب للمشرق هو اتهامه بالزندقة فيضيف قائلا "إن ابن مسرة حين عاد إلى الأندلس كان يمثل الرجل التقى الورع فقد خدع سلوكه هذا العديد من الناس الذين أخذوا يترددون عليه".¹⁰

إننا عندما نرى ما كتبه مجموع المؤرخين والفقهاء على ابن مسرة نجد أن الصراع انتقل من صراع فكري إلى صراع شخصي.

يتضح جليا أن فكر ابن مسرة كان صوفيا متشعبا بالأفكار الإعتزالية حيث كان يقاسمهم بعض آرائهم، فابن حزم يورد لنا قولاً "كان محمد بن عبد الله

بن مسرة الأندلسي يوافق المعتزلة في القدر ويقول بخلق علم الله وقدرته
وكونها صفتان محدثتان " .¹¹

فالتأويلات التي قدمها المؤرخون العرب أو الذين كتبوا عن ابن مسرة أمثال
صاعد الطليطلي والقفطي وابن أبي أصيبعة كلها متناقضة ومتضاربة حيث
يقدمونه على أنه فيلسوف باطني مأخوذ بالفلسفة الأُمبيدوكولية¹² في حين
ينسب إليه الحميدي أن فكره يعبر عن إشارات صوفية لم يسبقها به أحد،
أما ابن الفرضي وابن حيان فيعزوان إليه أفكارا معتزلية ويذهبان إلى أنه
يحبذ الإرادة ويؤمن بالثواب والعقاب وينكر الشفاعة وأنه يجزم مثلهم بأن
العلم الإلهي حادث ومخلوق.¹³

أمام هذا الجدل يخرج الدكتور كمال إبراهيم جعفر حيث عثر على
الكتاب الأول لأبن مسرة "التبصرة" ونشره عام 1978 م ففك حشدا من
الألغاز عن فكر ابن مسرة¹⁴ أولها أن كتاب التبصرة يحمل عنوان كتاب
الاعتبار وهو يعمد في مؤلفه إلى التدليل على أن الإعتبار والوحي يؤديان عبر
مسالك متغايرة إلى القناعات ذاتها فالاعتبار عند المسري إنما يتمثل في
استعمال العقل لتبيين إشارات الله والتسامي درجة فدرجة حتى إدراك
التوحيد فالعالم كله كما يقول إنما تشكل مخلوقاته وإشارات سلمها يرتقي
الذين أبوا على درب الاعتبار لبلوغ ذرى إشارات الله".¹⁵

فالقُرآن كما يؤكد لنا ابن مسرة إنما يدعونا بوضوح في مواضع عديدة إلى
استعمال ملكة العقل والاعتبار من علامات الخلق ولا سيما عندما قال في
أوليائه المستبصرين "ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا
باطلا" آل عمران 191.

إن هذه الإشارة ترفع كل التباس، فالعملية الفكرية التي يدعوا إليها ابن
مسرة تختلف نوعيا عن تفكير الفلسفة، فهي عبارة عن جنس من التأمل
يقود حسب رأيه إلى البصيرة وبالتالي التعرف على الله الواحد حيث يقول

ابن مسرة "إذا فكروا أبصروا وإذا أبصروا وجدوا الحق على ما حكى الرسل عليهم السلام".¹⁶

لقد برهنت كتابات ابن مسرة على أنه أول صوفي يدعو إلى التأمل والتدبر في الآيات الكونية وبهذا خالف الفلاسفة وأصحاب البدع وبذلك ظهرت تجليات الفكر المسري الصوفي، فكتاب الحروف وصف فيه ابن مسرة الفلاسفة وحكماء الأمم الضالة على أن فلاسفتهم تواصلوا دون عون النبوة إلى إدراك التوحيد¹⁷ فهو يفصل بين التفكير المجرد عند الفلاسفة ويعتبره مؤدياً للهلكة.

لقد كان الفكر المسري صوفياً خالصاً إذ برهنت كتابات علماء عصره على أن هناك صراع قائم بينه وبين السلطة والتي كانت تعتمد على الفقهاء الذين دخلوا مع ابن مسرة في جدال وتناحر نتيجة عدم فهم حقيقة الفكر المسري إضافة إلى خوف العلماء نتيجة وجود المذهب الشيعي في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك لهذا اضطروا للدخول مع أي صاحب فكرة جديدة لا تكون تؤيد فكرهم وبهذا دخل ابن مسرة مرحلة الصراع بينه وبين السلطة.

- السلطة والصراع مع ابن مسرة:

إن التصوف باعتباره حركة زهدية في بداية أمره، فقد تخلى المتصوفة عن بهرج الحياة الدنيا وآثروا العزلة والاعتكاف وعبادة الله، والسلطة باعتبارها حامي الدين الإسلامي ومصالح المسلمين لم يكن هناك أي صراع بينهما، لكن بعد تطور التصوف دخل أهم المتصوفة في صراع مع السلطة والذي كان الفقهاء أهم ممثل لها.¹⁸

لقد كان ذي النون المصري ت 245هـ والحلاج 244هـ-309هـ أهم المتصوفة الذين تعرضوا لمضايقة السلطة، إذ الأول سجن على عهد المتوكل 232هـ-248هـ في بغداد لكنه أعاده لمصر أما الحلاج فقد قتل نتيجة اتهامه بالزندقة والتآمر على الدولة 309هـ.¹⁹

بعد هذه الحادثة التي أثرت في نفوس المتصوفة، خفت حدة التوتر بين السلطة والمتصوفة وبقيت الأولى تنظر إليهم نظرة شك وريب وهذا في المشرق، أما في المغرب الإسلامي والأندلس فنجد أن بدايات العلاقة بين الفريقين تبدأ مع ابن مسرة فكيف كانت العلاقة بينهما؟

حقيقة ابن مسرة لم يدخل في صراع حقيقي مع السلطة، لكن بعد وفاته يدخل تلامذته بالفكر المسري في صراع مع السلطة الأموية والفقهاء فرأوا أن المذهب المسري كما سموه خطيرا.²⁰ وحاولوا الرد على ابن مسرة ومقالاته، أما السلطة السياسية التي تمثل الخليفة "الأمير عبد الله" فلم تصدر أي عداة وهذا بسبب ثورة عمرو بن حفصون²¹ والتي أتعبت بني أمية مما جعلها لا تعرأي انتباه للفكر المسري.

لقد تطورت علاقة القطيعة بين الفقهاء وفكر ابن مسرة إلى أن وصلت إلى حد إحراق كتبه سنة 305هـ/961م وإرغام تلامذته على التوبة.²²

مع صعود عبد الله الثالث للعرش تغيرت المعطيات، حيث كان قاسيا مع المسريين خاصة القبول الذي لفته عند العامة، وقد صدر منشور خليفي يدين كل من يعتنق الفكر المسري سنة 340هـ²³، رغم أنه لم يحدد العقوبات الواجب إنزالها ضد معتنق هذا الفكر.²⁴

بعد تولي الحكم المستنصر شؤون الدولة 350/366هـ ساعد الأخير الفقهاء المتعصبين للتنكيل بالمريدين وهذا ما نلاحظه عندما تولى شؤون القضاء بقرطبة محمد بن يبقى بن زرب²⁵ حيث يقول النباهي المالقي:

"الكشف عنهم وإستتابة من علم أنه يعتقد مذهمهم.. فأحرق بين يديه ما وجد عندهم من كتبهم".²⁶

أمام هذا الجو المشحون بغضب مالكي ودعم سلطوي أموي، لم يجد أتباع ابن مسرة بدا من الهجرة كمخرج لهم إقتداء بما فعله ابن مسرة في مرات سابقة، ومن بين هؤلاء عبد الرحمن المهندس 386هـ-458هـ كما يسمونه

إقليدس الأندلس، وقد أودع السجن أيضا صاعد بن فتحون بن مكرم السرقسطي وغيرهم مما طالهم أيدي السلطة أو من هرب لإنقاذ حياته، ومجمل القول أن موقف السلطة من ابن مسرة وأتباعه كان معاديا تماما، حيث أن ابن مسرة كان أول أندلسي حاول التأصيل للتصوف في الأندلس والمغرب الإسلامي لكن بعد هذا تخرج مجموعة أخرى من تلامذته، فكونوا مدرسة عرفت بمدرسة ألمرية وتبعت الفكر المسري وطورته فكيف استطاعت هاته المدرسة بعث فكر ابن مسرة من جديد ومن هم العلماء الذين عكفوا على تطوير فكره؟.

- مدرسة ألمرية وبعث فكر ابن مسرة:

إن الحديث عن مدرسة ألمرية يقودنا للمؤرخ الإسباني آسين حيث يعد من الأوائل الذين أشاروا لمدرسة ألمرية بل مختلف كتاباته كانت على ابن مسرة ودوره في التصوف الأندلسي.

يذهب آسين إلى أن مدرسة ألمرية إنما تمثل في جوهرها انبعاثا جديدا للحركة المسرية والفكر ككل وقد وجه آسين أبحاثه كلها على هاته المدرسة.
27

بعد أكثر من عشرين سنة على وفاة ابن مسرة تتحول جماعته وتؤسس مدرسة قائمة بذاتها في قرطبة وجيان²⁸ لتمتد لمدينة ألمرية Almeria وقد أصبحت مركزا هاما من مراكز الصوفية، فظهر فيها محمد بن عيسى الألبيري 399هـ، فنشط العلماء وكونوا جذور هاته المدرسة وتتحدث المصادر عن طائفة من تلامذته الذين تعصبوا لأرائه وذهبوا مذهبه وهناك نوعان:
التلامذة الذين تلقوا أصول أفكاره وصحبوه فمنهم خليل بن عبد الملك²⁹ وأيوب بن فتح.

فيما يذهب آسين أن رؤوس المدرسة الألميرية هم: أبو العباس بن العريف 536هـ وأبو بكر الميورقي 537هـ وأبو الحكم بن برجان 536هـ، وابن العريف كان شيخ هاته المدرسة، يضيف آسين أن الميورقي وابن برجان إنما هما

تلميذان لإبن العريف والشخصية المحورية هي ابن العريف³⁰ ، ولا يتوقف آسين هنا بل يرى أن ثورة ابن قسي³¹ إنما جاءت نتيجة تشبع الأخير بأفكار ابن العريف المسرية.

خلال العهد المرابطي نلمس نوعاً من تدخل السلطة في الحياة الدينية إذ بصدد فتوى إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي من طرف السلطان المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين 1107/1143م، حرك القرار مدرسة ألمرية، وعلى رأسها علي البرجي والذي عبر كتابيا عن عدم موافقته لنص الفتوى والذي كان يعلم جيداً أن الفقهاء قد دبروها لأغراض عقدية سياسية، ولعل هذا الرفض يجعلنا نستنتج أن ألمرية كانت مركز مقاومة³² ديني صوفي ضد المرابطين.

إن توجه مدرسة ألمرية* وبروز عدة علماء جعلها تدخل مرة ثانية في صراع مع السلطة المرابطية ولكن الآن في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى تجليات أخرى للفكر المسري في المنطقة.

- العلماء الثلاث وصراعهم مع السلطة في الأندلس والمغرب الأوسط:

1/ ابن العريف: أبو العباس بن محمد بن عطاء الله الصنهاجي المعروف بابن العريف، كان إماماً في الزهد وقيل أنه يكتب بسبع خطوط لا يشبه بعضها بعضاً³³ ، أصله من طنجة وإنما سمي بالعريف لأنه كان صاحب حرس الليل، انتقلت أسرة والده لألمرية فكان من رجال المعتصم بن صمادح 448هـ وقد نشأ ابن العريف فقير الحال فدفعه أبوه إلى العمل عند حائك لكنه أبي إلا أن يتعلم القرآن، وتعلق بالكتب فكان أبوه ينهيه إلى أن تركه³⁴

درس على علماء ألمرية وقرطبة ومن شيوخه أبي الحسن البرجي بألمرية وأبي القاسم بن النحاس وأبي جعفر الخزرجي وسمع الحديث عن أبي علي الصديقي وغيرهم.³⁵

تعاطى التدريس بسرقسطة وبعدها ذاع صيته في العبادة ثم تولى الحسبة ببلنسية بعد أن كان فقيهاً محدثاً بدأ يميل للزهد والتصوف، حيث كانت

بينه وبين القاضي عياض مراسلات³⁶ ، وفي ذلك يقول ابن الأبار " وتصدر بالمرية بلا قراء وقد قرأ بسرقسطة وولي الحسبة ببلنسية وبعد صيته في الزهادة والعبادة كثر أتباعه على طريقته الصوفية حتى نما ذلك إلى أمير المثلثين علي بن يوسف "³⁷.

إن هاته الإشارة التي أتى بها ابن الأبار يؤكد لها أسين بإستقدام الثلاثة من طرف السلطان المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين وهو يقول أن هاته الدعوة لا تزال لغزا بالنسبة لجميع المؤرخين فيجهل السبب الحقيقي لهاته الدعوة³⁸.

وابن العريف ألف العديد من الكتب منها أنساب مشاهير الأندلس في خمسة أسفار ضخمة³⁹ كما له رسائل منها مفتاح السعادة والمؤلف المشهور هو محاسن المجالس الذي وصلنا وقبل أن نذكر كيف انتهى بها المطاف عند الأمير المرابطي نعرج على الشيخ الثاني.

12/ ابن برجان:

هو أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن بن أبي الرجال اللخمي الإفريقي ثم الإشبيلي العارف شيخ الصوفية⁴⁰ ، كان بارعا في الحديث وعلم الكلام والتصوف وله تفسير القرآن⁴¹ يذكر بروكلمان مخطوطا له بعنوان كتاب تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب.

لقد لقي ابن برجان أسوأ مصير على يد الأمير المرابطي علي بن يوسف الذي استقدمه هو كذلك لمراكش حيث يقول وهو في طريقه إليه " والله لا عشت ولا عاش الذي أشخصني بعد موتي " ولما وصل إلى مراكش سئل في مسائل عيبت عليه ولكنه توفي في مراكش سنة 536هـ وأمر الأمير بأن لا يصلح عليه وأن يطرح في مزبلة⁴² وهذه إشارة كبيرة للمعارضة التي لاقاها العلماء الثلاثة من طرف السلطة، في هذه الأثناء يخرج ابن حرزهم ويفتي بوجود حضور جنازة ابن برجان حيث سيكون أبي مدين بن شعيب نزيل

بجاية ودفين تلمسان أحد تلامذته الكبار الذين نهل منهم التصوف المسري، وهكذا جنا ابن برجان ما دعا له من صوفية المسري بالتصفية الجسدية.

3/ الميورقي:

محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن بشير الأنصاري أبو بكر المعروف بالميورقي من سكان مدينة غرناطة فقيه ظاهري وخبير بعلم الأنساب والحديث⁴³، وقد ساهم في مزج التصوف المشرقى والأندلسي.

بعد تجواله في المشرق ونهله من كبار العلماء عاد للأندلس وأخذ عنه الناس، فبقي هكذا ينشر التصوف على طريقة ابن مسرة حتى دعتة السلطة المرابطية وسئل لكنه استطاع النجاة بنفسه فرحل للمشرق وبعد عودته أقام بالمغرب الأوسط في أحد حواضره ببجاية فحدث بها سنة 537هـ⁴⁴

يورد لنا عبد الملك المراكشي عن نهاية الميورقي بأنه أوقف وجلد وأطلق سراحه فذهب بعد هذه الحادثة للمشرق ثم بقي وعاد للمغرب⁴⁵ " وصار أخيرا إلى بجاية هاربا من صاحب المغرب..... وحدث هناك وسمع حتى سنة 537هـ"⁴⁶

لكن في نفس السنة يقتل الميورقي 1142م / 537هـ وكان قتله من طرف السلطة المرابطية فكان الثاني ضمن قائمة العلماء الثلاثة.

بعد أن استعرضنا محنة هؤلاء العلماء نخرج إلى ابن العريف، ولعل الذي دفعنا لكي نأخذ طريقة وفاته بهذا الشكل هو الغموض الذي طرح في ملابسات وفاته.

إن استدعاء علي بن يوسف بن تاشفين لابن العريف إلى مراکش سببه ليس دقيقا فإذا كان ابن بشكوال يذكر "وسعى به الى السلطان فأمر بأشخاصه إلى حضرة مراکش فوصلها"⁴⁷ "في حين أن ابن الأبار يرجع السبب إلى الشعبية التي لاقتها أفكارهم ودعوتهم الصوفية المسرية لدى الناس

"وبعد صيته في الزهادة والعبادة كثر أتباعه من الصوفية⁴⁸" هذا النص فيه إشاراتان:

الأولى: أن ابن العريف كان يسعى جاهدا لنشر التصوف على الطريقة المسرية، وهذا ما أكسبه شعبية له ولدعوته .

ثانيا: عرفت السلطة أن انتشار أفكاره وكثرت مريديه هو بمثابة تهديد حقيقي للدولة مما سينجر عليه معارضة ولهذا سعت السلطة بل سارعت في استدعائه لمراكش وهذا ما جرى بالفعل حيث كان ابن قسي أحد مريدي أو أتباع ابن العريف، والذي ثار على السلطة وبذلك كان تخوف المرابطين من ابن عريف في محله.

نرجع لما أورده ابن الأبار أيضا حيث يقول "أن فقهاء بلده اتفقوا على انكار مذهبه فشكوا به الى السلطان وحذروه من جانبه فأمر بإشخاصه إليه من المرية. وكانوا نمطا في الانتحال والأتصاف بصلاحية الحال".⁴⁹

وكان المتسبب في استدعائه لمراكش القاضي ابن الأسود الذي كان بالمرية حيث خوف السلطان من أمر ابن العريف فأمر عامله على المرية فأستدعي وقد دخل مكبلا كما تسرد لنا الروايات، وأن الأمير أحسن لإبن العريف وخصه بحفاوة الكرم لكن هذا الأمر يتعارض مع ما فعله مع ابن برجان والميورقي وهذا لا يزال محور شك عند المؤرخين، وتبقى فرضية وهي أن الأمير ربما لم يرد أن يصفى ابن العريف في منطقة المغرب الإسلامي لأسباب نجهلها، وبالفعل عند رجوعنا لمقتله نجده قد قتل مسموما وهو عائد إلى المرية عن طريق البحر وقد قيل أن ابن الأسود القاضي هو من قتله ولكن يبقى مجرد خطة رسمتها السلطة قصد إبعاد الشبهة عن نفسها لأنها سبق وأن قتلت صاحباه الميورقي وابن برجان.

لما نتصفح في روايتين، ما قاله ابن الأبار أن ابن العريف مات بالسهم وابن بشكوال حيث قال "وندم السلطان على ما كان منه في جانبه" وهذا اعتراف من جانب السلطان بأنه هو المسئول عن وفاته أما التادلي فيخبرنا ما قاله

السلطان المرابطي "لأعذبنه ولأسمنه كما فعل بابن العريف" هنا يقصد قاضي ألمرية ابن الأسود⁵⁰.

بعد كل هذا يتضح أن ابن العريف توفي ليلة الجمعة صدرالليل ودفن يوم 23 صفر 535 هـ ويمكن الخروج بأن الصراع الذي كان قائما بين المتصوفة والفقهاء تجسد من خلال تصفية أبرز رواد مدرسة ألمرية، وهذا لشعبية أفكارهم في الأندلس والمغرب وقد أورد لنا أصحاب السير روايات متعددة تتفق كلها على قتل الثلاثة بسبب أفكارهم الصوفية المسرية.

الصوفية المسرية في المغرب الأوسط:

كما أسلفنا الذكر فإن الميورقي بعد أن جلد، رجع للمشرق ثم استقر بحاضرة بجاية والتي كانت ضمن إقليم المغرب الأوسط، واحتمالية الميورقي في أنه نشر الصوفية وارد جدا، حيث لو رجعنا لحادثة ابن برجان نجد أن ابن حرزهم الذي دعا الناس لحضور جنازة ابن برجان كان من بين معلمي الشيخ أبي مدين بن شعيب وهذا دليل على أن أبي مدين الذي درس ونشر تعاليم التصوف ببجاية خلال العهد الموحد قد وصلت إليه أفكار ابن مسرة بحكم شيوخه ابن حرزهم إضافة أن ابن عربي محي الدين أخذ عن أبي مدين والذي طور الفكر المسري وأضفى عليه خصوصية مشرقية.

مجمل القول أن الميورقي بعد محنته لجأ إلى بجاية أين أستطاع التدريس ونشر التصوف لكنه سرعان ما يلقي مصير التصفية وبعدها بزمن يأتي سيدي بومدين والذي أحدث التغيير بل ساهم بشكل كبير في نشر التصوف في المغرب الأوسط.

يبدوا لنا في خاتمة الأمر أنه علينا أن نعيد النظر في مدرسة ألمرية، فعلى الرغم من أنه لا ريب في أن القرن 5 هـ شهد اندفاعا للصوفية الأندلسية والتي كانت ألمرية مسرحا لها فإنه لا يمكننا أن نهمل الدور الذي لعبه ابن مسرة في نشر التصوف في القرون الأولى.

لقد اتبع المتصوفة السنة في مواجهة السلطة الدنيوية ثلاث مواقف متباينة بحسب تباين ظروفهم وطباعهم فمنهم من سلم أمره لله وحرّم على نفسه التدخل في شؤون الدولة والتعامل معها، ومنهم من توقع أن يعود تدخله بالخير على الجميع فاختر التّقرب من أعوان السلطة، كأمثال أبي العباس القنجائري المري، أما الصنف الثالث وأكثرهم فقد التزموا الأمر الإلهي "وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم". فكانوا ينتقدون الخليفة والأمراء داعيين إياهم للصواب مع الطاعة لهم إذا هم التزموا الطريق المستقيم.

- الخاتمة

لقد شهدت منطقة المغرب الإسلامي والأندلس بروز أول صوفي دعا إلى إعتناق الأفكار الصوفية، وأصبح ابن مسرة أول من أدخل التصوف لهاته المنطقة وقد لاقى في بدايات أمره كل أنواع المضايقات ومع مرور الزمن تشكلت النواة الأولى لمريديه وسعت جاهدة لنشر أفكاره.

شهدت المريّة ميلاد أول مدرسة صوفية كانت بقيادة ابن العريف والذي رغم مضايقات السلطة له إلا أنه كسب شعبية كبيرة مكنته من أن يترك الأثر الكبير في الناس وقد كلفته دعوته هاته الموت، وهنا اتضح أن السلطة كانت تسعى بمختلف الوسائل للحد من نشاط هذه المدرسة بدفع من الفقهاء الذين رأوا أن كل معارض أو كل من يأتي بأفكار جديدة يصنف ضمن المغضوب عليهم وبذلك استطاعت السلطة لفترة القضاء على رؤوس المدرسة.

كانت ثورة ابن قسي بمثابة النتيجة الحتمية على سلطة المرابطين، ونتاج الفكر المسري حيث أنهكت الدولة في الأندلس وأضعفتها ما جعلتها تعجل بسقوطها مما سمح لأبن قسي بحكم مقاطعة شلب.

كان المغرب الأوسط صمن الحراك الديني الصوفي الذي عرفته الأندلس إذ كانت بجاية معقلا مهما للميورقي الذي استقر بها ونشر أفكاره الصوفية فيها

وهذا ما جعل بعده أبي مدين يستقر بها ويؤسس لصوفية المغرب الأوسط بخصوصيتها.

في نهاية الأمر يجب أن نسلم أن مدرسة ألمرية كان لها حضور قوي في نشر تعاليم التصوف في المغرب الإسلامي والأندلس ولعل ما جرى لعلمائها إنما هو طبع غلب على أهل الأندلس فكما يقول أحد المؤرخين أنهم كلما دخلت عليهم فكرة أو مذهب قوبل بالرفض والنبد لكن مع مرور الوقت يصبح الذي رفض بالأمس معتقد اليوم وهذا ما حصل مع التصوف الأندلسي.

- هوامش البحث ومكتبته:

- 1 سلى الخضراء الجيوسي، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ط2، ج2، ص1262.
- 2 -عبد المجيد الصغير، تجليات الفكر المغربي، دراسات ومراجعات نقدية في تاريخ الفلسفة والتصوف بالمغرب، ط1
- 3 -محمد رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، 9/ص459.
- 4 -محمد الوزاد، الملامح العامة لشخصية ابن مسرة وأرائه، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج6، 1983 فاس، ص 36.
- 5 -أنخل جانتال بالثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص 339.
- 6 -عبد المجيد الصغير، تجليات الفكر المغربي دراسات ومراجعات نقدية في تاريخ الفلسفة والتصوف بالمغرب، شركة التوزيع والنشر المدارس، الدار البيضاء، المغرب، 2000م، ص 163 .
- 7 -محمد علي أبو الريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ص 415-
- 8 -سلى خضراء الجيوسي، مرجع سابق، ص 1264.
- 9 -المصدر نفسه، ص 1264.
- 10- Cruz Hernandez. La persecucion anti masarri durant el riendo. Vol. 2. P.145.
- 11 -سلى خضراء الجيوسي، الحضارة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص 1229
- 12 - محمد بن الفتوح الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر بلاد الأندلس، دار الرسالة للنشر والتوزيع، دمشق، 1997، ص 215.
- 13 -سلى خضراء الجيوسي، مصدر سبق ذكره، ص 1229.
- 14 -عبد الله ابن مسرة، الاعتبار، تحقيق كمال إبراهيم جعفر، مطبعة الفكر الإسلامي، القاهرة، 1978، ص 75
- 15 -المصدر نفسه، ص. 350
- 16 -المصدر السابق، ص. 350
- 17 -المصدر نفسه، ص. 351
- 18 -فاطمة الزهراء جدو، السلطة والمتصوفة في الأندلس عصر المرابطين، ماجستير. 2008/2007م، جامعة قسنطينة، ص. 08

- 19- الحلاج الحسين بن منصور أبو مغيث من أهل بيضاء بفاس ونشأ بواسط بالعراق صحب الجنيد واتهم بالزندقة وقد قتل ببغداد عام 309هـ أنظر / طبقات الصوفية، السلمي، تح نور الدين شربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م ص 15
- 20- محمد ألوزاد، مرجع سابق، ص. 117
- 21- وهو عمر بن حفصون بن عمر بن جعفر بن دميان بن فرغلوش بن أذفونش القس هكذا نسيه ابن حيان أول ثائر كان بالأندلس وهو الذي افتتح الخلافة بها وفارق الجماعة أيام محمد بن عبد الرحمن في 270هـ خرج بجبل يشتر من ناحية ربة ومالقة وانضم إليه الكثير من جند الأندلس وابتنى قلعتة المعروفة وقد مات سنة 306هـ بعد 37 سنة خاضها في حروبه مع بني أمية أنظر / عبد الرحمن بن خلدون، العبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994م، ج 4، ص 515
- 22- كمال إبراهيم جعفر، من مؤلفات ابن مسرة المفقودة، مجلة كلية التربية، القاهرة، عدد 03، 1978 م، ص.ص: 27-36.
- 23- فاطمة الزهراء جدو، السلطة والمتصوفة في الأندلس، مرجع سابق، ص. 28
- 24- عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس العصر الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ص. 433
- 25- شيخ المالكية أبو بكر، محمد بن يبقى بن زرب بن يزيد القرطبي الفقيه وله مؤلف في الرد على ابن مسرة، وعدة تصانيف مات في رمضان سنة 381هـ أنظر / الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001م، ص 268
- 26- النباهي المالقي، تاريخ قضاة الأندلس، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية بيروت، 1995م، ص 105
- 27- Asin palacios iben massara y su escuela ongenes de la filosofia hispana musulmana p.p: 142-143
- 28- تقع بين مرسية وجيان هي على ساحل البحر مرسى الأندلس تقصدها السفن وهي من بناء عبد الرحمن الناصر 344هـ/ أنظر الزهري أبو عبدالله، كتاب الجغرافيا، تح محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص 101
- 29- خليل بن عبد الملك من أهل قرطبة صحب ابن مسرة وتفقه في كتبه وكان غاية في الزهد توفي سنة 345هـ، أنظر/ ابن الأبار، الحلة السيرة، تح حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985م، ط 02، ج 1، ص 356
- 30- الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مرجع سابق، ص 1274
- 31- أحمد بن الحسين أبو القاسم ابن قسي 546هـ، ثائر أندلسي خلال العهد المرابطي، رومي الأصل من بادية شلب استعرب واعتنق الإسلام وقد كثّر مريدوه قام بثورته ضد المرابطين لكن سرعان ما هرب وقد ولاء الموحدون إمارة شلب وقد قتله أهلها له كتاب خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين أنظر / الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 2000م، ج 6، ص 312
- * ألمرية مدينة كبيرة من كورة ألبيرة الأندلس منها يركب التجار وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب ويعمل بها الوشي والديباج ودخلها الإفرنج سنة 542هـ واسترجعها المسلمون سنة 552هـ، أنظر /ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ/ 1977، ج 05، ص 119
- 32- كلود عداس، التصوف الأندلسي وبرز ابن عربي، اطروحة دكتوراه، جامعة بيركلي، 1991 م، ص 24
- 33- الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، تح ابراهيم الأبياري، القاهرة، 1989، ج 1، ص 209
- 34- ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تح ابراهيم الأبياري، القاهرة، 1989م، ص. 146
- 35- المصدر نفسه، ص. 27

- 36- ابن الأبار، المقتضب من كتاب تحفة القادم، تح ابراهيم الابياري، القاهرة، 1988م، ص.70
- 37- ابن الأبار، المعجم، مصدر سبق ذكره، ص.27
- 38- كلود عداس، التصوف الاندلسي وبيروز ابن عربي، مرجع سابق، ص.258
- 39- المقرئ، احمد بن محمد التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تح محمد يوسف الشيخ البقاعي، مؤسسة الهداية للنشر، لبنان، 1998م، ج.4، ص.19
- 40- عبد الحميد أحمد السامرائي، مدرسة ألمرية الصوفية، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، ص 147
- 41- المرجع نفسه، ص.150
- 42- كلود عداس، التصوف الاندلسي وبيروز ابن عربي، مرجع سابق، ص.1278
- 43- ابن الأبار، المعجم، مصدر سابق، ص 146
- 44- المصدر نفسه ص 146
- 45- عبد الحميد أحمد السامرائي مدرسة ألمرية، مرجع سابق، ص.154
- 46- المقرئ، نفع الطيب، مصدر سابق، ج 2، ص.300
- 47- ابن الأبار، الصلوة، ج 1، مصدر سابق، ص.137
- 48- ابن الأبار، المعجم، مصدر سبق ذكره، ص.27
- 49- ابن الأبار، المعجم، مصدر سابق، ص.27
- 50- كلود عداس، مرجع سابق، ص 1287

نظام التهوية في الفضاء العمراني الأندلسي

د.ة بودالية تواتية

- جامعة معسكر-

الهواء نعمة من الله، ويحيط بالأرض من جميع أطرافها، ويرتفع فوقها إلى مسافة 16 كلم تقريبا. وقد جاء ذكر الهواء في القرآن الكريم بلفظ الريح والرياح¹، وهي الهواء المتحرك في الطبقات المحيطة بالأرض. وقد ظهر تعريف الهواء عند ابن خاتمة فيما ورد عنه انه "جسم ممتزج من أبخرة رطبة مائية وأدخنة يابسة أرضية وأجزاء لطيفة نارية وجرم الهواء الذي هو الغالب عليه قد تركبت بجملتها وصارت جنسا واحدا هو المعبر عنه بالهواء"². وأكثر من ذلك إذا رجعنا الى الدراسات الحديثة للتعرف على مكونات الهواء، نجد بأن الهواء عبارة عن خليط غازي مؤلف من الأوكسجين والنيتروجين والأرغون وثاني أكسيد الكربون والهيدروجين وغازات أخرى بنسب في غاية الدقة³. ويعد بذلك الهواء بمكوناته المختلفة ضرورة لاستمرار الحياة وصنع أسباب بقاء الانسان على سطح الأرض، لأنه المكون الرئيسي للغلاف الجوي الذي يحافظ على الحالة الطبيعية للكرة الأرضية ويحميها من التقلبات غير المرغوب فيها، هذا بالإضافة الى أنه يعتبر المصدر الذي تستمد منه الكائنات الحية الغازات والعناصر اللازمة لقيامها بوظائفها الحيوية. ومن الجهة التاريخية يعتبر موضوع "نظام التهوية في الفضاء العمراني الأندلسي" من القضايا التي غيبتها جل الدراسات الوسيطية. فقد كشفت مختلف المصادر التاريخية والفقهية والطبية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة أن نظام التهوية الطبيعية في الفضاء العمراني واحدة من أهم القضايا الملحة في الأندلس من الجانب العملي والفهمي والطبي. ومن هذا المنطلق كيف يمكن للإنسان أن يحقق التهوية الطبيعية في الفضاء العمراني؟ وهل وجدت أساليب ونظم لتحقيق هذا الهدف البيئي؟.

1- عناصر التهوية الطبيعية في الفضاء العمراني

لقد شمل موضوع التهوية الطبيعية التحكم في مواردها المائية والنباتية لتحقيق التبريد والراحة الحرارية وتلطيف الهواء بصفة عامة، وقد شمل التحكم الأساليب والعناصر التالية:

أ- العنصر النباتي

إن وجود النباتات عامل مهم في التهوية الطبيعية وامتصاص الغازات غير المرغوب فيها من الجو، وتقليل الضوضاء عن طريق امتصاص الموجات الصوتية والحد من تأثيرات انعكاس الضوء والبريق عن طريق امتصاص الأشعة على المجموع الخضري للنباتات⁴. وتماشيا مع تعديل الظروف المناخية استخدم النباتات على نطاق واسع لتلطيف درجة حرارة الجو ولنشر الظل في وسط المدن، كما تقوم بكسر حدة الرياح وتقليل سرعة التيارات الهوائية، وتنقص التلوث بنسبة 30% إلى 40%⁵.

وعليه، حتى تتحدد السيطرة الهوائية من حيث تلطيف الجو، ومن هذا المنطلق حدد علماء الفلاحة⁶ المعايير اللازمة في اتخاذ البساتين بقولهم: "إذا أردت أن تتخذ بستانا فاختر له موضعا صالحا وماء رويا، وليكن قريبا من مساكن الناس بحيث ينظر إليها، فإن أحسن البساتين وأنزهها وأنفعها ما كان قريبا وقرب مساكن الناس منها مصححة لهم، واجعل غرس الشجر الطوال مع حائط البستان حتى تدور بنواحيه، فإنه أحسن كالدلب والسرور والصنوبر والصفصاف والجوز والبندق وما أشبه ذلك"، وبذلك استخدم الأندلسيون في حدائقهم شجر السرور لتحقيق التوازن البيئي، أما أشجار الدردار والصفصاف والبلوط الضخمة فاستخدمت لإلقاء الظلال في الصيف الحار، بينما يسمح تساقط أوراقها شتاء بدخول الشمس، ولتخفيف الاضطراب الناتج عن الجدران ثم زراعة أشجار السرور الطويلة والرفيعة لتخفيف سرعة الرياح وتنقية الغبار داخل الحديقة⁷؛ ومن جهة أخرى يفضل ابن العوام في بناء البستان توزيع الأشجار المثمرة كأشجار الحمضيات، والأشجار المتشابكة كالعنب على جوانب حيطان الممرات⁸ سواء

في الطرقات أو في الأفنية الداخلية للبيوت والقصور؛ حيث كانت هذه الأشجار تزرع على طول الجانبين الشرقي والغربي وذلك لإلقاء الظل وتبريد الهواء وتحقيق الراحة الحرارية.

وفي ظل السيطرة البشرية على التهوية الطبيعية في الاندلس لم يتأخر حكامها في المحافظة على نظافة الهواء، وعرف مشروع البيئة الخضراء بعض التحولات على يد علماء الفلاحة، وطُرات جملة من التغيرات على بعض الأمكنة عرفت بالحدائق التجريبية كالصمادحية بالمرية في عهد المعتصم بالله الذي بنى "خارج المرية بستانا وقصورا متقنه البنيان، غريبة الصناعة جلب إليها من جميع الثمار الغربية ففيها من كل شيء غريب مثل الموز وقصب السكر وسائر أنواع الثمرات مما لا يقدر على صنعه"⁹. وبالموازاة، أنشأ المأمون بن ذي النون حاكم طليطلة بستانا عرف باسم "جنة المأمون أو بستان الناعورة" وقد جلب إليه النباتات والأشجار المثمرة من الشام والعراق فغرست به وجريت زراعتها واهتموا بفوائدها الطبية. وتساعدت عملية توسيع الفضاءات الخضراء في مدينة اشبيلية على يد المعتمد بن عباد¹⁰؛ حيث أنشأ في سنة (477هـ/1085م) "بستان السلطان" وعهد برعايته والإشراف عليه إلى عالم الفلاحة ابن بصال¹¹ وبساتين تعرف بجنت المصلى¹².

وتوسعت المساحات الخضراء بصورة خاصة، ويعود الفضل للكاتب الجغرافية التي أشارت إلى الحدائق والمتنزهات والبساتين العامة. وتكثر البساتين والرياح في مدينة اشبيلية على ضفة نهر الوادي الكبير إذ تمشي القوارب "فيه تحت ظلال الثمار ثمانية فراسخ، فيتعاطى الناس فيها السراج على عشرة فراسخ متصلة من الضفتين وذلك من حصن قيطانة إلى حصن قدره"¹³. وباستجة "بساتين وجنت ملتفة وحدائق زاهية"¹⁴. ويحاط بمدينة بجانة البساتين والمتنزهات الجميلة¹⁵. وعلى وادي مدينة مرسية البساتين المهتدة الأغصان، وهي أكثر البلاد فواكه وريحانا، وأهلها أكثر الناس راحت

وفرجا لكون خارجها معينا على ذلك بحسن منظره¹⁶، ومدينة شقر " أكثر روضة وشجرا وماء"¹⁷. وفي مدينة برجة¹⁸ الجنات المحدقة بها¹⁹.

فضلا عن ذلك، تكثر البساتين والجنات المتصلة في مدينة بلنسية، وشلب، ومارده، وقلمرية، واشبونه، وغربي وادي الحجاره، وطليلة، ومدينة سالم، ولاردة²⁰. وعرفت سرقسطة بكثرة بساتينها²¹: إذ وصفها الإدريسي بقوله: "متصلة الجنات والبساتين"²². ويشبه أبو الفداء بساتينها المحدقة بها "كزمرده خضراء التفت عليها أنهارها الأربعة فأضحت بها رياضها مرصعة مجزعة"²³، وأوريوله مدينة لها بساتين وجنات ورياض دانية²⁴.

وقد أطنبت المصادر الأندلسية في تعداد أسماء المتنزهات والحدائق التي وسمت بالطابع الجمالي، ومن أشهرها متنزهات وجنات غرناطة حور مؤمل²⁵ واللشنة والزاوية والمشايخ²⁶، واشتهرت مرسية بمنتزهات الرشاقة والزتقات²⁷. ولمدينة شاطبة عدة متنزهات منها البطحاء والغدير والعين الكبير²⁸، وحفلت مدينة المرية بالجنات النظرة والمنى الخضراء، ومن هذه المتنزهات منى عبدوس، ومنى غسان، والنجاد وبركة الصفو وعين النطية²⁹. ومن أشهر متنزهات سرقسطة الجلقين وقصر السرور ومجلس الذهب³⁰. وتشتهر مدينة الجزيرة الخضراء بالبساتين النظرة ومن أشهر منتزهاتها النقا³¹.

ولقد روعي في تصميم الحديقة الأندلسية أن تكون ذات رائحة جميلة أو أزهار فواحة العطر، أو فواكه ذات الرائحة الزكية، مما يكسب البناء رائحة طيبة بشكل دائم لإدخال البهجة والسرور والإمتاع الحسي عن طريق حاسة الشم³²، وفي هذه الصدد يقول ابن خلدون " لهذا كانت الرياحين والأزهار العطريات أحسن رائحة وأشد ملائمة للروح، لغلبة الحرارة فيها، التي هي مزاج الروح القلبي".

ب- العنصر المائي

يعتبر العنصر المائي من أهم عناصر التبريد التي تساهم في توفير شروط الراحة الحرارية المتعلقة بالمحيط عن طريق زيادة الرطوبة النسبية في الفراغ

العمراني، وتستخدم المياه أيضا في عملية تنسيق الموقع لإضفاء نوع من الجمال في الفراغات العمرانية حيث تعتبر من العناصر الجذابة جدا ذات التأثير النفسي المريح³³. وتعد بذلك النوافير من عناصر الجذب في البيئة الأندلسية بما تضيفه من سحر وجمال، كما تظهر أهميتها في تلطيف الهواء برذاذ الماء المتطاير منها، وقد عمل العرب في الأندلس على تزويد قصورهم بيوتهم وحدائقهم ومساجدهم بأنواع مختلفة من النوافير من حيث أشكالها وأحجامها.

وقد شرح هاشم النعسان³⁴ مدى اختلاف النوافير الأندلسية اختلافا كبيرا من حيث شكل وشدة اندفاع الماء وعدد فتحات خروجه وزوايا الخروج، وبالتالي شكل وارتفاع الماء المندفع، وتبعاً لذلك كانت النافورات الأندلسية عمودية وكروية ومخروطية وهرمية، كما كانت بسيطة ومتعددة، فكانت المتعددة إما مكونة لتكوين واحد متكامل، أو موزعة لتكون حزاماً أو إطاراً أو لتؤدي أدواراً متعددة تضيف جمالا وروعة. وأشهر نافورة ذات أشكال حيوانية في قصر الناعورة غربي قرطبة نصب عليها "اثنى عشر تمثالا من الذهب الأحمر مرصعة بالدر النفيس الغالي مما عمل بدار الصناعة بقرطبة، صورة أسد بجانبه غزال وإلى جانبه تمساح، فيما يقابله ثعبان وعقاب وفيل، وفي المجنبتين حمامة وشاهين وطاووس ودجاجة وديك ونسر، وكل هذا من ذهب مرصع بالجواهر النفيس ويخرج الماء من أفواهها"³⁵. وتعتبر نافورة الاسود بقصر الحمراء من أروع ما بناه السلطان محمد الغني بالله (755-793هـ/1354-1391م) في فناء قصره، وهي عبارة عن نافورة ماء يحمل حوضها المرمرى المستدير الضخم اثنا عشر أسدا، صفت على شكل دائري ونحتت من الرخام الأبيض³⁶. ويساهم الماء المتناثر في ترطيب الهواء أو رفع رطوبته أولا، ثم إلى امتصاص الحرارة الحساسة ثانيا، ثم خلق مناظر جذابة ثالثا.

ج- عنصر المكان

يعتبر الهواء عنصرا فاعلا في بناء المدن، ويؤكد ابن خلدون ذلك ضرورة مراعاة " طيب الهواء للسلامة من الأمراض"³⁷، وفي هذا الشرط ما يؤكد على أهمية الهواء والاعتبارات الصحية في اختيار المسلمين لمواقع مدنهم³⁸، لأن أفضل البلاد ما ارتفع من الأرض ولم يكن يحجبه من جانب الشمال جبال تعلوه³⁹. وعدت بذلك جودة الهواء من الميزات التي أشاد بها الجغرافيون المسلمون في حديثهم عن الصفات الحسنة للمدن؛ فقد كانت "الأندلس شامية في طيب أرضها ومياهها، بما فيه من اعتدالها واستوائها أهوازية في عظيم جبايتها، عدنية في منافع سواحلها، صينية في جواهر معادنها، هندية في عطرها وطيبها"⁴⁰. وقال القزويني عن طليطلة أنه من طيب تربتها ولطافة هوائها تبقى الغلات في مطاميرها سبعين سنة لا تتغير⁴¹.

ولما كان الموضع يرتبط بالأرض، فقد كانت التربة عنصرا فاعلا في التأثير على تغير الهواء، فإذا كانت حجرية أو رملية كان هوائها يابساً سريع التسخين سريع التبريد، أو كانت حمالية وسبخية كانت رطبة، وإن كانت معدنية غلبت عليها قوة ذلك المعدن الموجود⁴². ومما يحمل ذكره أن الهواء كان يتغير من منطقة إلى أخرى بدليل تنوع التربة في الأندلس فقد صنفت كتب الفلاحة الأندلسية التربة إلى أنواع من حيث نسيجها ولونها ونوعية المحاصيل التي تنمو بها؛ فقد صنفها ابن بصال بقوله "اعلم أن الأرض التي للغراسة وللزراعة تنقسم على عشرة أنواع يوصف كل نوع منها بصفة وهي: اللينة، والغليظة، والجبلية، والرملية، والسوداء المدمنة المحترقة الوجه، والأرض البيضاء والأرض الصفراء والأرض الحمراء، والأرض الحرشاء المضرسة والأرض المكدنة المائلة إلى الحمراء، ولكل نوع من هذه الأرضين نبات يجود فيه وعمل وتديير"⁴³.

وعلى صعيد آخر، حرص الأندلسيون على اختيار الموضع المناسب للبناء وللوقاية من الأمراض، وفي هذا الصدد يشير أبو القاسم بن العباس الزهراوي بأن "أفضل مواضع للبناء المشرف من الأرض كالتل ونحوه ليلا تتلقاها المياه

ولا يظهر فيها النداء وليشرف ساكنها منها على أراضي القرية وزروعها وبساتينها، ولتكن إن أمكن على شاطئ نهر مستقبلة ربح الشمال والمشرق حتى تشرق الشمس من أبوابها والكو التي فيها لأن الرياح المشرقية أصح من المغربية، وسخونة الشمس تدفع عن أهلها الأسقام من الهواء وغلظه ويوسته والثقل الذي يصيبه الناس في أبدانهم، ولا تجعل البيوت ضيقة ولا قصيرة السموك مغمومة ولكن لتخترقها الرياح فإن ذلك أخف للأبدان وأنقى للأسقام"⁴⁴، وبالمثل نوه الطبيب أبو مروان عبد الملك بن زهر بأن البيت: "الذي يستقبل الشمال مصحاً، والذي يستقبل الجنوب كثير الأمراض"⁴⁵. ولإصلاح الأهوية ينصح باتخاذ البيوت الشمالية وفرشها بالرياحين الباردة كالأس والخلاق، ورشها بماء الورد الممزوج بالخل⁴⁶، وذلك من أجل تلطيف الهواء في البيت.

كما يمكن ان يحدث تغير الهواء بسبب المكان والموضع وذلك بان ترتفع ابخرة فاسدة متعفنة من السباخ والبطائح المتغيرة المياه والخنادق والأجام الرية الراكدة الهواء، والنبات والبقول المتعفنة وأقدار الناس وفضلاتهم وجيف القتلى في الملاحم، والدواب التي أصابها الموتان⁴⁷. ويحدث ذلك في الغالب في الامصار لان اهويتها تفسد بمخالطة الابخرة العفنة من كثرة الفضلات، اما اهل البدو فأهويتهم قليلة العفن لقلة الرطوبات والعفونات⁴⁸.

1- التنظيم الفقهي للهواء في الفضاء العمراني

ساهم الخطاب الفقهي في بعث الثقافة البيئية وعلى تغيير المحيط، وذلك على مستوى التعديلات العمرانية والاقتصادية التي أثرت على الوسط الطبيعي، والاجتماعي بما تقتضيه المصلحة الخاصة للسلطة أولاً ثم المصلحة العامة، وعليه توسعت علاقة الإنسان بالطبيعة واستهلاكه لمواردها وتنظيم العمران والتخفيف من أخطار التلوث، ولا تنحصر هذه الوقاية في معالجة الأضرار ولكن بفرض قوانين فقهية عملية بيئية في إطار التطور الحضاري. وعليه تزخر كتب الاحكام والنوازل بمادة تاريخية وفقهية غاية في الأهمية فيما يتعلق بحماية الهواء من التلوث في المدينة الاندلسية.

ومن هذا المنطلق فلقد تطورت عمليات البناء من خلال إجراءات الإصلاح التي تستلزم التحكم في التهوية الطبيعية، وحماية الفراغات العمرانية التي تسمح بمرور الهواء عبر فراغاتها. وبداية نعالج مشكلة الجدران التي تتداخل مع البيوت؛ حيث سئل في هذا المضممار الإمام ابن القاسم عن "الرجل يبني بناينا مستعليا فيعوجه في العلو ويميله إلى هواء غيره، فيبني الذي هو الهواء في أرضه، فإذا انتهى إلى العوج منعه ولم يستطع أن يقوم حائطه إلا يهدم العوج هل ترى أن يهدم ذلك، قال: نعم وليس له أن يدخل في هواء غيره"⁴⁹. والظاهر أن للتهوية الطبيعية وحركة الهواء في الفضاءات الداخلية أهمية كبيرة في السيطرة على مواصفات الظروف البيئية الداخلية فهي تساهم في تحقيق الراحة الحرارية والنفسية للسكان، إضافة إلى تبديل الهواء الداخلي بالهواء الخارجي النقي، ولذلك نظر الفقه في أحكامه لتحسين الظروف السكنية، حيث "يمنع البناء في أرض تمنع صاحب الأندر من الانتفاع بالريح"⁵⁰. وبالمثل يهدم كل ما اندفع وخرج في البناء إلى هواء غيره⁵¹. وكما أن الإضاءة تحقق الاستقرار النفسي للإنسان منع "أن يعلي بناينا يمنع جاره الضوء والشمس"⁵².

وحرصا على توسيع دائرة نظافة الهواء في الدور الأندلسية، لا يغيب عنا أهمية العنصر الثابت في المساكن والمتمثل في المراحيض إحدى مظاهر نظافة الهواء والطهارة الجسدية، واصطلح عليه باسم "كرسي الحدث"⁵³، واكتفت بعض الدور بإقامة "حفرة مرحاض"⁵⁴، أو "الحياض التي تجتمع فيها المياه، وبركها رديئة الهواء فاسدة، تحدث عفونة الأخلاط والحميات الرديئة"⁵⁵.

وتعتبر مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة والتي تسبب في فساد وتغيير الهواء، والمشكلة الكبرى عندما يتعدى ضرر قنوات المراحيض المشتركة إلى النجاسة وسد القنوات ورمي الأوساخ أمام الدور، خاصة إذا تركت مكشوفة أو ألقيت مخلفاتها في الأماكن القريبة من المساكن حيث تتوالد الحشرات الضارة مما يسبب الكثير من الأمراض. وعلى هذا الأساس ورد لدى ابن الرامي إيجاب الجار على تغطية القناة أو المرحاض الذي

يحدث الروائح الكريهة بين أهل الجوار الواحد⁵⁶. وتعاني بعض المساكن من انخفاض مستوى النظافة، وينطبق ذلك على من "يصرف ماءه على دار جاره، أو على سقفه، أو أن يجري في داره ماء فيضرب بحيطان جاره"⁵⁷. وبالمثل سئل ابن سحنون "عن خربة لرجل بين دور يلقي فيها الزبل، ولا يدري من يلقيه، فقام جار الخربة على ربهما فيما أضر الزبل بحائطه"⁵⁸، فكان جوابه "على صاحب الخربة أن يرفع الزبل من خربته"⁵⁹، وفي حالة إن كان الزبل الذي يجتمع في الخربة لقوم؛ فعلى جيران الموضع كنسه⁶⁰.

ومن أجل الحفاظ على نظافة الهواء داخل الأسواق منع تجاور السلع المتضادة تفاديا لفساد السلعة وتسبب الأذى للمارة وتجنب ما قد ينشأ عنها من أضرار. وفي هذا الصدد نهي عن اتخاذ أفران في الطريق لحماية المارة من الدخان، وليس هذا فحسب بل نهي الحناتون عن غريبة القمح في الأسواق والمحائج الشيقة لما فيها من إضرار بالناس⁶¹، وحفاظا على نظام التهوية الطبيعية في الأسواق منع الخضارون والحصارون من طرح أزيلهم بها⁶².

وللقضاء على الرائحة الكريهة تم إبعاد بائعي الحوت إلى مكان سوقهم بمعزل عن الطريق لما تعوده من رائحة⁶³. ولكي نجعل نظرتنا أكثر دقة حول الضرر الشهي نعالج مسألة ضرر دخان الأفران على الجيران مما له أثر صحي وبيئي، فقد وردت نازلة عن ابن سهل (412-486هـ/1021-1093م)⁶⁴ حول امرأة اشتكت قاضي قرطبة أن بقرب دارها فرنا يؤديها دخانه؛ فعالج ضرر قطع الدخان. وبالمثل يمنع الدباغ الذي يؤدي جيرانه بتنن دباغه لأنه ضرر⁶⁵. وكانت غاية الفقهاء هي الحفاظ على جمالية الفضاء البيئي من كل ضرر شهي.

وتفاديا لعواقب قلة النظافة والتي تؤثر على صلاحية الهواء في الشارع، منع حفر الطريق لغير منفعة خاصة التي تتعلق بالكنف وضرورة إحكام غلقها وتغطيتها حتى لا تنبعث منها أولا الرائحة الكريهة، أو تتسرب المياه القذرة إلى عرض الشارع، وفي هذا المضمار سئل الإمام سحنون بن سعيد(160-

240هـ/777-854م) عن الكنف الذي يتخذ في الطريق ويحفرها الرجل قرب داره ثم يغطيها هل يمنع من ذلك أم لا؟ فأجاب: "إذا غطاها وأتقن غطاها وسواها بالطريق حتى لا يضر ذلك بأحد فلا أرى أن يمنع"⁶⁶.

وتحقيقا لمزايا النظافة البيئية تنبه المحتسبون إلى نظافة الطرق وأمروا أهل الأرياض بحمايتها عن طريق منع طرح الزبول والأقذار، وإصلاح المواضع المتظامنة التي تمسك الماء والطين خاصة في زمن الشتاء، ويصلح كل أحد فناء داره ويحميه، فان كان موضع كثير القنوات يجبر ويتم إصلاحه حتى يقطع الضرر حيث كان⁶⁷. وهي وسائل بسيطة تساعد في الكشف عن إدراك الأفراد لأهمية حفظ البيئة من تلوث الهواء.

ولما كان القبر معلما عمرانيا رئيسيا في المدينة الأندلسية باعتباره مأوى الجسد بعد الممات، كان أهالي الأندلس يقومون ببناء عدة مقابر خارج أسوارها بشرط أن تكون الأرض صالحة لذلك، وذلك لدفن أهالي الضواحي الواقعة بجوار كل باب من أبواب السور، وقد "كان كثير من القدماء يتجنبون مجاورة المقابر حذرا مما يصعد من أبخرة الموتى"⁶⁸. ويبدو أن مجالات القبور التعميرية كانت تبحث عن الاستقلالية بعيدا عن المجال المسكون وحماية نظافة الهواء وذلك حذرا من حدوث الوباء⁶⁹.

ومجمل القول، جمعت هذه المعالجات الفقهية والعمرانية للوحدات العمرانية في المدينة الأندلسية في مضمونها السلامة الصحية والحفاظ على الهواء الطبيعي من كل عفن، ورفع الضرر بأنواعه، ويكون ذلك عن طريق تهيئة عمرانية عقلانية للفضاء وحماية الهواء من كل تلوث.

2-وظائف نظام التهوية في الفضاء العمراني

للهوية الطبيعية وحركة الهواء في الفضاءات الداخلية أهمية كبيرة في السيطرة على مواصفات الظروف البيئية في الأندلس فهي تساهم في تحقيق الراحة الحرارية والنفسية للمستخدم إضافة إلى تبديل الهواء الداخلي

بالهواء الخارجي النقي، وتحقيق التوازن في التهوية الطبيعية ضرورة للصحة العامة.

وباعتبار أن المسكن يوفر محلا لأداء العديد من العمليات الحيوية والاجتماعية اللازمة لإيفاء الحياة، فإنه يجب أن يحمل عددا من المواصفات تؤهله للاستمرار بتلبية وظائفه؛ فقد كان البيت الأندلسي حسب السيد عبد العزيز سالم⁷⁰ يتألف من جزأين أساسيين، أولها الواجهة الخارجية؛ فقد كان المظهر الخارجي للدار عادة متواضعا، عاطلا عن الزخرفة، يتناقض مع مظهره الداخلي الزاخر بالزخارف والتنميقات، ذلك أن أهل الأندلس كانوا يبنون دورهم لأنفسهم كي يتمتعوا بالحياة داخلها. وكان مدخل الباب في دور الأثرياء يفضي إلى أسطوان أو ردهة، وتؤدي الردهة إلى الجهو، أما المدخل في الدور العادية؛ فكان يتصل بممر منكسر على شكل زاوية قائمة، حتى لا يتاح للمارة في الطريق رؤية من بداخل الدار وما يجري فيها في إطار التحقيق المتكامل لمنع ضرر الكشف.

وتتحدد وظائف التهوية الطبيعية في التصميم العمراني للصحن (الفناء الداخلي)؛ وهو عبارة عن ذلك الفراغ المقفل أو شبه المقفل الذي تشكله حوائط مستمرة أو شبه مستمرة من جهاته الأربعة في حالة الشكل الرباعي أو أكثر في حالة الشكل المتعدد الأضلاع وتطل على الفناء الداخلي عناصر المبنى الأخرى وهو مفتوح للهواء الخارجي من أعلى ويمكن أن يوجد في المنزل الواحد أكثر من فناء تتصل مع بعضها البعض عبر ممرات أو من خلال بعض الغرف⁷¹. فقد كان يتوسط الدار الأندلسية بهو مربع يشبه البيوت الرومانية⁷²؛ إذ يمدده بالهواء والضوء وهذا ما نطلق عليه بالتهوية والإضاءة الطبيعية في البيوت الأندلسية. كما تتوسطه نافورة أو بئر تحيط به بعض المغروسات الملطفة للجو⁷³.

ويمد الصحن أقسام البيوت بالنور والهواء وأشعة الشمس ويلطف من برودة الجو شتاء وحرارته صيفا، فهو يتحول إلى خزان كبير للهواء البارد في ليالي

الصيف، فيمد الغرف ببرودته حتى ساعات متأخرة من النهار، وبالعكس فإنه يحتفظ في الشتاء بدفء النهار المشمس ليمد بها الغرف بعد غياب الشمس⁷⁴، وتعمل التهوية على تبريد هيكل المبنى والفضاء الداخلي، وذلك عندما يكون هناك اختلاف محسوس في درجات الحرارة بين الهواء الخارجي والهواء الداخلي، وأن تكون حرارة الهواء الخارجي اقل من حرارة الهواء الداخلي. هذا الاختلاف في درجات الحرارة يحصل بسبب الفراغات الداخلية والنافورات والأشجار التي تؤثر على التهوية الموضعية، فتساهم في التبريد الموضعي داخل المبنى.

وبالموازاة، إن من أهم مظاهر التخطيط العمراني للمدينة الاسلامية الشوارع الضيقة مع الافنية الداخلية المكشوفة والذنان يقومان بتوفير الظلال والحماية من أشعة الشمس مما يسمح بانتقال الهواء من الشوارع الضيقة التي تمثل مناطق الضغط العالي الى الافنية الداخلية التي تمثل مناطق الضغط المنخفض خاصة اثناء النهار وتعرضها لأشعة الشمس. وكان عدم جعل شوارع وممرات المدينة مستقيمة بهدف تحويلها الى انفاق الرياح الشتوية الباردة أو رياح الخماسين الساخنة المحملة بالأترية والرمال، كما ان ضيق الشوارع يمنع من حدوث ذلك من خلال التعرجات والانحناءات وإتاحة مناطق مظلمة أيضا⁷⁵. فالشوارع والطرق المتعرجة تعيق حركة الرياح وتحد من سرعتها، ولها تأثير على الحد من انتشار الغبار.

وأخيرا، يمكن القول بأن التهوية الطبيعية في الاندلس خضعت الى مؤثرات طبيعية وبشرية، والتحكم الطبيعي هو الذي جعل الانسان يحقق التوازن الايكولوجي للحياة والاستمرار في العيش لأن الهواء أساس الوجود الانساني على وجه الأرض، والجدير بالذكر أن العنصر البشري في الفضاء العمراني له دور المحافظ على نظافة الهواء وتحقيق البيئة الصحية للهواء عن طريق توسيع المساحات الخضراء وبناء المنشآت المائية من أجل عملية تلطيف الجو والتبريد. ولا نستثنى دور الفقه في رعاية البيئة الهوائية في بلاد الاندلس

وتأويل الوعي البيئي وتأصيل الممارسات البيئية في المجتمع الأندلسي مما
يؤسس نظاما فقهيا وعمليا في سبيل تحقيق الهوية الطبيعية.

- الهوامش

- ¹ - سورة الجاثية، الآية 5. سورة إبراهيم، الآية 18. سورة البقرة، الآية 164.
- ² - ابن خاتمة، أبو جعفر أحمد بن علي، مخطوطة "تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"، الخزائن العامة بالرباط، تحت رقم 1212/ مخطوطة بالخزانة الحسنية، الرباط، تحت رقم 5255. ورقة 9.
- ³ - عدنان الشريف، من علوم الأرض القرآنية، دار العلم، بيروت، ط2 (1994م)، ص 83.
- ⁴ - الأكباي محمود، القيم الوظيفية والجمالية في الفراغات العمرانية، مجلة عالم البناء، العدد 124، القاهرة، ط (1991م)، ص 21-25.
- ⁵ - الحسن فتحية محمد، المرجع السابق، ص 101-103.
- ⁶ - الزهراوي، أبو القاسم خلف بن عباس (ت 404هـ/ 1014م)، مخطوطة "كتاب الفلاحة"، مخطوطة خاصة من خزائن أسرة الفكون بقسنطينة، ورقة رقم 24/ ابن حجاج الأشبيلي، أبو عمر أحمد بن محمد (ت 466هـ/ 1073م)، المقنع في الفلاحة، تحقيق صلاح جرار وجاسر أبو صفية، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط (1982م)، ص 35/ أبو خير الأشبيلي، كتاب الفلاحة، نشر القاضي التهامي الجعفري، مطبعة الجديدة، فاس، ط1 (1937م)، ص 38-39.
- ⁷ - بعارة شفيق أمين، الحديقة في العمارة الإسلامية- دراسة تحليلية لدلولها الرمزي ووظيفتها المعمارية- رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2010م)، ص 91.
- ⁸ - ابن العوام، أبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد (ت 580هـ/ 1184م)، الفلاحة، تحقيق دون جوزيف انطونيو بانكوردي، مدريد، (د.ط) 1802م، ج 1، ص 153.
- ⁹ - ابن عذاري، المصدر السابق، ص 85/ محمد أحمد أبو الفضل، تاريخ مدينة المرية الأندلسية في العصر الإسلامي، ص 168.
- ¹⁰ - BERNHARD and ELLEN M. WHISHAW. Arabic Spain. Sidelights on Her History and art. p206
- ¹¹ - ابن بصال، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطليلي (ت في القرن 11هـ/ 11م)، الفلاحة، تحقيق خوسي ماريا مياس بييكروسا ومحمد غريمان، مطبعة كريماديس، تطوان، ط (1955م)، ص 11.
- ¹² - المصدر نفسه، ص 21.
- ¹³ - الزهري، المصدر السابق، ص 88.
- ¹⁴ - الإدريسي، أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت 558هـ/ 1163م)، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (2002م)، م 2، ص 572/ المقري، المصدر السابق، ج 3، ص 220.
- ¹⁵ - الإدريسي، المصدر نفسه، م 2، ص 566-568.
- ¹⁶ - شيخ الربوة، شمس الدين أبو عبد الله الأنصاري الدمشقي (ت 727هـ/ 1326م)، كتاب نخبة الدهر وعجائب البر والبحر، باعتناء A. Mehren (لايبيك، Harrssowt Tz oTTo)، (1923م)، ص 245.
- ¹⁷ - الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت 627هـ/ 1230م) معجم البلدان، دار صادر، بيروت (د.ت)، مج 1، ج 5، ص 149/ الحميري، المصدر السابق، ص 102.
- ¹⁸ - معجم البلدان، مج 1، ج 1، ص 297.

- 19- ابن سعيد، المصدر السابق، ج2، ص 188.
- 20- الإدريسي، المصدر السابق، م2، ص543 - 547-552-553-556/ الحميري، المصدر السابق، ص 47/ الجغرافية، ص 68. BERNHARD and ELLEN M. WHISHAW. op.cit. p206
- 21- الزهري، المصدر السابق، ص 82.
- 22- الإدريسي، المصدر السابق، م2، ص 554.
- 23- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر (ت732هـ/1331م). تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه رينورد، والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، ط(1840م).. ص 181.
- 24- الإدريسي، المصدر السابق، م2، ص 558.
- 25- المقرئ، أبو العباس أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت(1988م)، ج1، ص 218.
- 26- ابن سعيد، المصدر السابق، ج2، ص 84.
- 27- المصدر نفسه، ج2، ص 203.
- 28- أبو الفداء، المصدر السابق، ص 168.
- 29- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص 162/ أبو الفداء، المصدر السابق، ص 175.
- 30- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 31- أبو الفداء، المصدر السابق، ص 173.
- 32- يحيى وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ط(2004م)، العدد 304، ص 219.
- 33- هينار أبو المجد أحمد خليفة، تصميم الفراغات العمرانية لتحقيق الراحة الحرارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية العمرانية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، (2004م)، ص 78.
- 34- محمد هشام النعسان، هندسة النوافير في الأندلس، موقع ارض الحضارة: http://www.landcivi.com/new_page_166.htm
- 35- المقرئ، المصدر السابق، ج1، ص 464.
- 36- محمد عبد الله عنان، الآثار الأندلسية الباقية في اسبانيا والبرتغال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 (1997م)، ص 199.
- 37- المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1 (2003م)، ص 330.
- 38- محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 128، ص 91.
- 39- أبو مروان عبد الملك بن زهر (ت557هـ/1162م)، كتاب الأغذية، تقديم وترجمة وتحقيق اكسيراثيون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ط(1991م)، ص 122.
- 40- ابن غالب الغرناطي، محمد بن أيوب (ق12هـ/6م)، قطعة من كتاب فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها، تحقيق عبد البديع لطفى، نشر مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر(1956م)، م 1، ج 1، ص 12.
- 41- القزويني زكريا بن محمد (ت682هـ/1283م)، آثار البلاد أخبار العباد، دار صادر، بيروت(د.ت)، ص 545 / البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/1094م)، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2003م)، ص 88/ الحميري، المصدر السابق، ص 394.
- 42- ابن الخطيب، حفظ الصحة، نقلا عن الخطابي محمد العربي، الطب والأطباء في الأندلس دراسة تراجم ونصوص، دار الغرب الإسلامي، بيروت(د.ت)، ص 204.

- ⁴³- ابن بصال، كتاب الفلاحة، ص41/ ابن ليون التجيبي، أبو جعفر بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد(681-750هـ/1282-1349م)، اختصارات من كتاب الفلاحة، تحقيق أحمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1(2001م)، ص80-81.
- ⁴⁴- الزهراوي، أبو القاسم خلف بن عباس(ت404هـ/1014م)، مخطوطة "كتاب الفلاحة"، مخطوطة خاصة من خزنة أسرة الفكون بقسنطينة. ورقة رقم 3.
- ⁴⁵- كتاب الأغذية، ص122.
- ⁴⁶- ابن خاتمة، مخطوطة"تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"، ورقة 30/ مجهول، رسالة في معالجة الوباء قبل نزوله، مخطوطة مكتبة البلدية بقرطبة، رقم R28439، نسخة مصورة من موقع يوسف زيدان للتراث والمخطوطات، ورقة 3ب.
- ⁴⁷- ابن خاتمة،، ورقة 13.
- ⁴⁸- ابن خلدون، المقدمة، ص396-397.
- ⁴⁹- أبو الأصبغ عيسى بن موسى بن أحمد بن يوسف بن موسى التطيلي(ت386هـ/996م)، القضاء بالمرفق في المياني ونفي الضرر، المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم، تونس، تحت رقم 15227، ورقة 67أ-ب.
- ⁵⁰- ابن موسى التطيلي، المصدر السابق، ورقة 48ب-أ أبو مطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي(402-497هـ/1011-1104م)، الأحكام، تحقيق الصادق الحلوي، دار صادر، بيروت، ط2(2011م)، ص217/ ابن جزي الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد المالكي(693-741هـ/1294-1340م)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، (د.ت.)، ص511.
- ⁵¹- ابن الرامي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي(ق8هـ/14م)، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق ودراسة فريدة بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، ط (1999م)، ص154.
- ⁵²- ابن موسى التطيلي، المصدر السابق، ورقة 38أ/ ابن جزي الغرناطي، المصدر السابق، ص511/ ابن الرامي، المصدر السابق، ص74.
- ⁵³- الطاهري أحمد، البناء وال عمران الحضري باشبيلية العبادية(إعادة تركيب المدينة من خلال المصادر العربية)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2006م)، ص187.
- ⁵⁴- ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي (ت399هـ/1008م)، الوثائق والسجلات، تحقيق واعتناء ونشر: ب. شالميتا، ف.كورني، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد(د.ط.ت)، ص193.
- ⁵⁵- ابن زهر، المصدر السابق، ص123.
- ⁵⁶- المصدر نفسه، ص128-129.
- ⁵⁷- ابن جزي الغرناطي، المصدر السابق، ص511.
- ⁵⁸- ابن موسى التطيلي، المصدر السابق، ورقة 34ب.
- ⁵⁹- المصدر نفسه، ورقة 35أ.
- ⁶⁰- نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁶¹- ابن عبدون، محمد بن أحمد(527هـ/1133م)، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق فاطمة الإدريسي، تقديم مصطفى الصمدي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2009م)، ص70.
- ⁶²- ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله(242هـ/856م)، آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2005م)، ص106-107.
- ⁶³- ابن عبدون، المصدر السابق، ص43، 44، 47/ ابن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص75-85.

- ⁶⁴- ابن سهل، وثائق في شؤون العمران في الأندلس " المساجد والدور"، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1(1983م)، ص97.
- ⁶⁵- ابن موسى التطيلي، المصدر السابق، ورقة 48/أ/الإمام أحمد بن خلف بن وصول الطليطلي، كتاب منتخب الأحكام وبيان ما عمل به من سير الحكام، تحقيق حميد لجرم، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2008م)، ص131.
- ⁶⁶- ابن موسى التطيلي، المصدر السابق، ص89/ب.
- ⁶⁷- ابن عبدون، المصدر السابق، ص90.
- ⁶⁸- ابن زهر، التيسير في مداواة والتدبير، ص453.
- ⁶⁹- ابن عبدون، المصدر السابق، ص75.
- ⁷⁰- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وأثرهم في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ط(1981م)، ص184-186/.
- Edition Maison neve .7-15s .Campagnes et paysans d'Al-Andalus .Vincent Lagardère p205-206..1993. Paris.et Larose
- ⁷¹ - سيد عباس علي، اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية، مجلة الأثر الهندسية العدد2، رقم8، افريل 2007، القاهرة ص441.
- ⁷² -A.Raulin. Histoire des modèles urbains. persé .p.9
- ⁷³- ابن هشام، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن سعيد بن عامر بن خلف المالكي القرطبي(ت606هـ/1209م)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوطة خزانة القرويين، فاس، رقم 481، ورقة 106.
- ⁷⁴- يعي وزيري، موسوعة عناصر العمارة الإسلامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط(2000م)، ج3، ص121.
- ⁷⁵- سيد عباس علي، اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية، مجلة الأثر الهندسية العدد2، رقم8، افريل 2007، القاهرة ص438.

-قائمة المصادر والمراجع

المخطوطات:

- ابن خاتمة، أبو جعفر أحمد بن علي، مخطوطة" تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد"، الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم 1212/ مخطوطة بالخزانة الحسنية، الرباط، تحت رقم 5255.
- ابن هشام، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن سعيد بن عامر بن خلف المالكي القرطبي(ت606هـ/1209م)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوطة خزانة القرويين، فاس، رقم 481.
- أبو الأصبغ عيسى بن موسى بن أحمد بن يوسف بن موسى التطيلي(ت386هـ/996م)، القضاء بالمرفق في المباني ونفي الضرر، المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم، تونس، تحت رقم 15227.
- الزهراوي، أبو القاسم خلف بن عباس(ت404هـ/1014م)، مخطوطة "كتاب الفلاحة"، مخطوطة خاصة من خزانة أسرة الفكون بقسنطينة.
- مجهول، رسالة في معالجة البواء قبل نزوله، مخطوطة مكتبة البلدية بقرطبة، رقم R28439، نسخة مصورة من موقع يوسف زيدان للتراث والمخطوطات.

2-المصادر:

- أحمد بن خلف بن وصول الطليطلي، كتاب منتخب الأحكام وبيان ما عمل به من سير الحكام، تحقيق حميد لجرم، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2008م).

- ابن الرامي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي (ق8/هـ14م)، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق ودراسة فريدة بن سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، ط (1999م).
- ابن العوام، أبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد (ت580/هـ1184م)، الفلاحة، تحقيق دون جوزيف انطونيو بانكوردي، مدريد، (د.ط)1802م، ج1.
- ابن بصال، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الطليطلي (ت في القرن 11/هـ5م)، الفلاحة، تحقيق خوسي ماريا مياس بييكروسا ومحمد غريمان، مطبعة كريمةاديس، تطوان، ط(1955م).
- ابن جزى الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد المالكي (693-741/هـ1294-1340م)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبية على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، وزارة الأوقاف الكويتية، (د.ت).
- ابن حجاج الأشبيلي، أبو عمر أحمد بن محمد (ت466/هـ1073م)، المقنع في الفلاحة، تحقيق صلاح جرار وجاسر أبو صفية، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط(1982م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808/هـ1406م)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1(2003م).
- ابن زهر، أبو مروان عبد الملك (ت557/هـ1162م)، كتاب التيسير في مداواة والتدبير، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة فضالة، الرباط، ط(1991م).
- ابن سعيد الأندلسي، علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك (ت685/هـ1286م)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1997م).
- ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى الأندلسي (ت486 هـ / 1093 م)، ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق يحي مراد، دهار الحديث، القاهرة، ط(2007م).
- ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله (ت242/هـ856م)، آداب الحسبة والمحاسب، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2005م).
- ابن عبدون، محمد بن أحمد (ت527/هـ1133م)، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق فاطمة الإدريسي، تقديم مصطفى الصمدي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(2009م).
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد (كان حيا سنة 712/هـ1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنسال، ج.س. كولان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2009م)، ج2، ج3.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر (ت732/هـ1331م)، تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه رينورد، والبارون مالك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، ط(1840م).
- أبو خير الأشبيلي (ت5/هـ11م)، كتاب الفلاحة، نشر القاضي التهامي الجعفري، مطبعة الجديدة، فاس، ط1(1937م).
- أبو مروان عبد الملك بن زهر (ت557/هـ1162م)، كتاب الأغذية، تقديم وترجمة وتحقيق اكسيراثيون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ط(1991م).
- الإدريسي، أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت558 هـ/ 1163 م)، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (2002م)، م2.
- الحميري، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت726/هـ1326م)، صفة جزيرة الأندلس من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة (1937م).
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت بعد 556/هـ1160م)، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مجلة الدراسات الشرقية، المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية، دمشق، ط(1968م).
- شيخ الربوة، شمس الدين أبو عبد الله الأنصاري الدمشقي (ت727/هـ1326م)، كتاب نخبة الدهر وعجائب البر والبحر، باعتناء A. mehren (لايزيك، Harrssowt Tz oTTo، 1923م).

- المقرئ، أبو العباس أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت(1988م).

3-المراجع

- الحسن فتحية محمد، مشكلات البيئة، مكتبة التجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط(2006م).
- الخطابي محمد العربي، الطب والأطباء في الأندلس دراسة تراجم ونصوص، دار الغرب الإسلامي، بيروت (د.ت).
- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط(1985م).
- الطاهري أحمد، البناء والعمران الحضري باشبيلية العبادية(إعادة تركيب المدينة من خلال المصادر العربية)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2006م).
- عدنان الشريف، من علوم الأرض القرآنية، دار العلم، بيروت، ط2(1994م).
- يحي وزير، العمارة الإسلامية والبيئة، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ط(2004م)، العدد 304.
- يحي وزير، موسوعة عناصر العمارة الإسلامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط(2000م)، ج.3.

4-المجلات:

- الأكيابي محمود، القيم الوظيفية والجمالية في الفراغات العمرانية، مجلة عالم البناء، العدد 124، القاهرة، ط(1991م).
- سيد عباس علي، اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الإسلامية، مجلة الأزهر الهندسية العدد2، رقم8، افريل 2007، القاهرة.

5-الرسائل الجامعية

- بعارة شفيق أمين، الحديقة في العمارة الإسلامية- دراسة تحليلية لمدلولها الرمزي ووظيفتها المعمارية- رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2010م).
- هينار أبو المجد أحمد خليفة، تصميم الفراغات العمرانية لتحقيق الراحة الحرارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية العمرانية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، (2004م).

6-الدراسات الاجنبية

- persé A.Raulin. Histoire des modèles urbains.
- Vincent Lagardère .Campagnes et paysans d'Al-Andalus .7-15s. Edition Maison neve et Larose. Paris.1993.

7-المواقع الالكترونية

حمد هشام النعسان، هندسة النوافير في الأندلس، موقع ارض الحضارة:

http://www.landcivi.com/new_page_166.htm

الثروة السمكية بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط

د. / بلمداني نوال

جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر-

قال تعالى في كتابه العزيز الحكيم: "أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ، وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ"⁽¹⁾، وفي آية أخرى يقول: "وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حُلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"⁽²⁾.

تعد الثروة السمكية واحدة من أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان منذ القدم باستقراره بالقرب من الأنهار وممارسته للصيد، وهي إحدى الثروات المائية الحية الطبيعية المتجددة التي أحلها الله للإنسان، ولها القدرة على تجديد نفسها عاما بعد عام من خلال عمليات التكاثر الطبيعي، غير أننا لا نعلم الكثير عن هذه الثروة الإلهية خلال المرحلة الوسيطة، والدراسات التي اهتمت ببعض ظواهر المجتمع، لم تول موضوع الثروة السمكية اهتماما كبيرا، والواضح أن شح المادة المصدرية هو العقبة التي حالت دون تناول مثل هذا الموضوع، الذي حاول أحد الباحثين في تاريخ المغرب الإسلامي معالجة جوانب منه⁽³⁾.

نرى أن الاستفادة من هذه الثروة حظي اهتمام أفراد كل من المغرب والأندلس، خاصة وأن هذا المجال توفر على واجهتين بحريتين بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) والبحر المحيط (المحيط الأطلسي)، ناهيك عن البحيرات والأنهار؛ فكانت عنصرا حاضرا في وجباتهم الغذائية، إلا أنه - وللأسف - لا نكاد نجد حضورا للبحر وشؤونه في الثقافة المغربية خلال الفترات الوسيطة، ولم تحفل أمهات الكتب سواء أكانت كتب تاريخية أم كتب فقهية أم كتب تراثية بمعلومات من شأنها أن تمكننا من الوقوف على مدى اهتمام أفراد المغرب الإسلامي بالبحر

وكيفية استخراجهم واستغلالهم للثروات البحرية، ما عدا تلك النصوص التي زودتنا بها كتب الجغرافية وكان لها قدر كبير من الأهمية، ويرجع الفضل لهذا النوع من المصنفات في الكشف عن أنواع الأسماك وأوقات خروجها وتكاثرها وأماكن اصطيادها، علما أن السمك "أصناف كثيرة جدا ولكل صنف اسم خاص والتفاوت بين هذه أصناف هذا النوع أكثر من التفاوت بين سائر أصناف الحيوانات" (4).

ومن هذا المنطلق سنحاول البحث في مجال الثروة السمكية، مع إبراز مدى اهتمام أفراد الغرب الإسلامي بصيدها، وهذا من خلال الكشف عن أنواع الصيد والأصناف التي انتشرت عبر هذا المجال الجغرافي خلال المرحلة الوسيطة.

1- أنواع الصيد

أ- الصيد البحري: من خلال الاطلاع على عدد من المصنفات الجغرافية تبين أن الصيد البحري كان نشيطا في كافة سواحل الغرب الإسلامي، وكان حرفة توفر تغذية وافرة ورخيصة للسكان، من ذلك وصف الإدريسي إلى بعض السواحل غير البعيدة عن شرشال قائلا: "وبها قوم صيادون للحوت" (5)، ويكشف لنا صاحب كتاب "وصف إفريقيا" أن سكان دلس "تعودوا جميعا اصطياد السمك بالشباك، فيحصلون على كمية وافرة منه لا تباع ولا تشتري، وإنما يهدونه لمن يرغب فيه" (6)، أما قرية مرسى الخرز فيخبرنا ابن حوقل أن لها من صيود السمك ما لم يرببلد مثله "سمنا وربما منع جانبه من أكل ما يصاد بها وسيما وقت الغلات" (7)، ويخبرنا الدباغ عن صيد التن في المنستير بقوله: "اشتهى (أبو علي حسن بن خلدون البلوي) مرة بالمنستير تنا مقلوا، فاشترى حية فيها أزيد من قنطارين..." (8).

ولم تختلف سواحل مدينة باجة عن غيرها من السواحل، إذ كان "بها حوت بوري، ليس له في الأفاق نظير، يخرج من حوت واحد عشرة أرطال شحم وأكثر، إذا كان من جلتها" (9)، ويؤكد صاحب الاستبصار أن "أهل تلك النواحي

يستخرجون دهنه ويستعملونه في مصابيحهم"⁽¹⁰⁾، وبمدينة جيجل "حوت الكثير العدد المتناهي الطيب والقدر"⁽¹¹⁾، ويفيدنا البكري أن غربي مدينة بونة يوجد "بركة بينها وبين بونة مسيرة ثلاثة أميال في مثلها، وفيها سمك جليل"⁽¹²⁾، وهو نفس ما يشير إليه الإدريسي⁽¹³⁾، أما صاحب "الاستبصار" فيذكر بأنها "من أنزه البلاد وأكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا"⁽¹⁴⁾.

ومن مدن المغرب الإسلامي مدينة تونس، التي أطنبت بعض المصادر الجغرافية في وصف ثرواتها السمكية، إذ كان "بها من أجناس الحوت الذي لا يكون مثله في غيرها ما لا يحصى كثرة في أجناس تجري في البحر مع شهور العجم، في كل شهر من تلك الشهور يجري فيه جنس منه، لا يوجد في البحر إلى دخول ذلك الشهر من العام المقبل. فهم من تجدها في لذة موصولة، ونعمة غير مملولة، وكل جنس منها يصير ويبقى السنين صحيح الجرم، طيب الطعم، منها جنس يعرف بالعبانق، وجنس يعرف بالاكوتوبرى، وجنس يعرف بالأشبارش وجنس يعرف بالملكوس، وجنس يعرف بالقونس"⁽¹⁵⁾، ويلخص صاحب "الاستبصار" ذلك قائلاً: "وفيها من أجناس الحوت البحري ما لا يحصى كثرة"⁽¹⁶⁾، وللمدينة وادي فيه "أنواع من السمك وضروب من الحيتان والحوت بها لا يكاد يباع ولا يشتري لكثرتة وجودته"⁽¹⁷⁾.

وبالقرب من طنجة موضع يعرف بماء الحياة يوجد فيه "دون غيره حوت ينسب إلى موسى، عرضه مقدار ثلثي شبر، وطوله أكثر من شبر، لحمه في أحد جانبيه، والجانب الآخر لا لحم فيه، إنما جلده على الشوك، ولحمه طيب نافع من الحصاة، مقو للباءة"⁽¹⁸⁾، غير أن القزويني يذكر هذا النوع عند حديثه عن مدينة سبتة بحيث يخبرنا قائلاً: "وهي سمكة أطول من ذراع وعرضها شبر نصفها عظام وشوك، عليها غطاء رقيق يحفظ أحشاءها. ومن رآها من ذلك الجانب يحسب أنها ميتة مأكولة، والنصف الآخر صحيح كما يكون السمك الصحيح"⁽¹⁹⁾.

أما بالنسبة للثروات المائية التي تنعم بها الأندلس شملت كثرة أنواع الأسماك، سواء كانت أسماك بحرية أو نهريّة أو أسماك بحيرات⁽²⁰⁾، لذا اشتغل بعض السكان بحرفة الصيد خاصة عند السواحل وضياف الأنهار، حيث مصائد الأسماك كمدينة بطليوس⁽²¹⁾، ومدينة أشبيلية التي يصفها العذري قائلا: "وفضل صيدهم في البر والبحر"⁽²²⁾ وكانت المنكب "مدينة حسنة متوسطة كثيرة مصايد الأسماك"⁽²³⁾، واشتهرت بعض السواحل بصيد الأسماك خاصة ساحل مالقة قرب مريلة⁽²⁴⁾، ومن بين هذه الأنواع سمك "الشفنين البحري"، ويعرف لدى سكان مالقة بالأبرق⁽²⁵⁾.

كذلك اشتهرت بزليانه وهي قرية على ساحل البحر قريبة من مالقة بصيد أسماك الحوت وتصديرها، ويشير الإدريسي إليها بقوله: "فما شباك يصاد بها الحوت الكثير ويحمل منها إلى تلك الجهات المجاورة لها"⁽²⁶⁾، ويتضح أن الصيادين الأندلسيين كانوا يستخدمون الشباك في صيدهم، وعن نفس الجزء من الغرب الإسلامي (الأندلس) يخبرنا صاحب كتاب "الجغرافية" أن الحوت المسمى بـ"التن" يصاد في الموضع المسمى بالقنتبك أمام البحر المعروف بحجر الأيل في غرب الجزيرة الخضراء. ويصاد بينها وبين جزيرة طريف ولا يعلم ما يصاد منه في هذا المكان إلا الله عز وجل... وإذ كان أول يوم من شهر يونيو رجع على طريقة إلى موضعه فينتهي إلى أول الزقاق. فيصاد بالموضع المسمى بطرف الفخ وهو طرف جبل طارق... فما دخل منه في حوز مريله أخذ بالشباك وما خرج منه على طرف الفخ إلى ساحل المغرب أخذ في المكان المسمى بتلمسان من عمل سبته وما شق منه على وسط الزقاق في شرق جزيرة طريف وركب شوكة البحر جاز إلى مكانه وغار إلى موضعه الذي يخرج منه حتى إلى عام ثان فيخرج مرة ثانية. هكذا دأب هذا التن على طول الدهور والأعوام. وليس في البحر حوت أسى منه ولا أطيّب. ولا يؤكل في معمور الأرض طريا إلا من الأندلس. وقد يبس ويدخر ويجلب إلى جميع أقطار الأرض يابسا. وقد يصاد أيضا بطول هذا النهر في الموضع الذي يعرف بكلب ما بين مدينة دانية والموضع المعروف بمير من سواحل بلاد

الأندلس. وقد يصاد أيضا بطول سواحل الأندلس... على طول شهر مايو...⁽²⁷⁾.

كما اشتهر ساحل شذونه بصيد حوت التن، وعنه يفيدنا الحميري قائلا: "وساحل شذونه يوجد حوت التن لا في غيره من سواحل الأندلس، ينظر في أول شهرماية، لا يرى قبل هذا الشهر، فانه يخرج من البحر المحيط فيدخل إلى البحر المتوسط الذي يسمى البحر الرومي، فيصيد مدة ظهوره أربعين يوما، ثم يعود عن مثل ذلك الوقت من العام الآخر"⁽²⁸⁾، ويعرف ابن البيطار هذا الصنف، فيقول: "وهو حوت ينشأ في البحر المظلم ويدخل بحر الشام في أول شهر مايو وهو أيار ويصاد بالشباك وهو حوت كبير سمين"⁽²⁹⁾، وكان الصيادون يصطادون كميات كبيرة من الأسماك في مدينة شلوبنية التي تقع على البحر المتوسط على بعد ستة عشر كيلو متر شرقي ميناء المنكب⁽³⁰⁾.

والظاهر من خلال النصوص أن تحديد أشهر توفر الأسماك البحرية وإرشاد صيادي المغرب والأندلس على صيد أنواع من الأسماك في أشهر معينة لتوفرها، دليل على اهتمام أهل المنطقة بصيد الأسماك لتوفرها في مياههم، وان ممارسة هذا النشاط ساعد على توفير القوت بالنسبة للعديد من الأفراد.

ب-الصيد النهري: زاول الأفراد صيد السمك في الأنهار والبحيرات، حيث تشكل هاته الأخيرة مصدرا أساسيا من مصادر الثروة السمكية المتنوعة، وهو ما يكشفه القزويني مشيرا إلى أن نهر شلف كان في كل سنة في زمان الورد أي فصل الربيع "يظهر فيه صنف من السمك يسمى الشهبوق، وهو سمك طوله ذراع، ولحمه طيب إلا أنه كثير الشوك ويبقى شهرين. ويكثر صيدها في هذا الوقت ويرخص ثمنها ثم ينقطع إلى القابل"⁽³¹⁾، ويكون صيد هذا النوع من السمك "طيب جدا عند مصبه"⁽³²⁾، حتى مدينة المسيلة "كانت على نهر فيه ماء كثير مستنبط على وجه الأرض وليس بالعميق وهو عذب وفيه سمك صغير... وأهل المسيلة يفتخرون به ويكون مقدار هذا من

شبر إلى ما دونه وربما اصطيده منه الشيء الكثير فاحتمل إلى قلعة بني حماد وبينهما عشرة ميلا⁽³³⁾، هذا إلى جانب ما تزخر به أودية تلمسان من أسماك مثل وادي لوريطة⁽³⁴⁾، ويبقى سمك واد تافنة قليلا⁽³⁵⁾.

ومن المدن الساحلية التي لقيت اهتمام الجغرافيين، مدينة بنزرت، وهي مدينة "على البحر ويشقها نهر كبير كثير الحوت"⁽³⁶⁾ ويؤكد صاحب "الاستبصار" على أن "أكثر حوت تونس من بنزرت، وأجناس هذا الحوت وأنواعه تتصبر، فتبقى أعواما صحيحة الجرم لذيدة الطعم"⁽³⁷⁾، ويضيف أن "أكثر ما يتمكن من صيد الحوت ما بين البحر وهذه البحيرة، وذلك أن الحوت يتوالد في البحر ويخرج منه صغيرا كالذر فيترى في هذه البحيرة، ثم يرجع في وقت سفاده وولادته إلى البحر، فيصطاد في البحر الذي بينهما"⁽³⁸⁾، وعن وقت تواجد هذا النوع من الأسماك بالبحيرة يخبرنا البكري قائلا: "يدخل إليها ماء البحر الكبير، فيوجد فيها في شهر ما من السنة صنف من الحوت لا يشبه غيره، ولا يوجد هناك في غير ذلك الشهر"⁽³⁹⁾، ويؤكد صاحب "الاستبصار" ذلك بقوله: "يصطاد في كل شهر من الشهور الأعجمية نوع من الحوت لا يوجد ذلك النوع إلى ذلك الشهر بعينه في العام المقبل، ولها غلة عظيمة فإن منها يحمل إلى جميع بلاد إفريقية"⁽⁴⁰⁾.

وعن نفس المدينة يفيدنا صاحب كتاب "الجغرافيا" قائلا: "ولها بحيرة حلوة في جنوبها وبحيرة مالحة في شرقها تنصب كل واحدة منهما في الأخرى ستة أشهر، فلا الحلوة تفسد بالمالحة ولا المالحة تصلح بالحلوة. وقد استفاض أن الحوت يخرج من هاتين البحيرتين في رأس كل شهر جنسا معلوما ويغيب الجنس الأول حتى يدور العام"⁽⁴¹⁾، غير أن الإدريسي يفصل في أنواع الأسماك التي كانت تصاد بالبحيرة، فيقول: "هذه البحيرة من أعاجيب الدنيا وذلك أن بها اثني عشر نوعا من السمك يوجد منها في كل شهر نوع واحد لا يمتزج بغيره من أصناف السمك، فإذا تم الشهر لم يوجد شيء من ذلك النوع في الشهر الآتي ثم يوجد في الشهر الآتي صنف من السمك آخر في غير الصنف الأول لا يمتزج بغيره هكذا لكل شهر نوع من السمك لا يمتزج بسمك غيره إلى كمال

السنة هكذا في كل عام وهذه الاثنا عشر نوعا من الحوت... هي البوري والقاجوج والمحل والطننط والاشبلينيات والشلبة والقاروض واللج والجوجة والكحلاء والطنفلو والقللا"⁽⁴²⁾، ويضيف الزهري أن "كل نوع منها إذا خرج في شهره يكون طيبا سميئا، فإذا كان في أول يوم من العام الثاني خرج الصنف الأول"⁽⁴³⁾.

ومن الواضح أن هذه البحيرة قد احتفظت بخصائصها هاته حتى أواخر الفترة الوسيطية، وهذا ما يؤكد الحسّن الوزان قائلا: "ويصاد من البحيرة كمية وافرة من السمك، خصوصا سمك المرجان الكبير الذي يزن من خمسة إلى ستة أرطال، وعند انتهاء شهر أكتوبر يصطادون نوعا من السمك يسميه الأفارقة زرافة، وأظن أنه هو الذي يحمل اسم لاتشيا (الشابل) في روما. ذلك لأن ماء البحيرة يعود أكثر عذوبة عندما ينزل المطر، فيدخل إذ ذاك السمك إليها،... ويستمر الصيد حتى أوائل ماي، ثم يهاجر السمك"⁽⁴⁴⁾.

لكن الظاهر أن الصيد بهذه البحيرة كان يعرف بعض المشاكل؛ إذ عرضت على المازري مسألة حول بحيرة حوت منع غاصب أيا كان من الصيد فيها، من غير العاملين في خدمته، من الاصطياد بها، وجاء النص كالتالي: "بحيرة فيها حوت منع الغاصب كل الناس من الصيد فيها وقد واتخذها لنفسه قوما يصطادون فيها وقد يتركني الغاصب نصطاد منها دون غيري هل يجوز لي أم لا؟ فإن جاز فهل حو حلال أو مكروه؟ وهل يعطي الغاصب للصيادين حلال لهم دون غيرهم؟ وهل يجوز شراؤه أم لا؟، فأجاب: أما الصيد من البحيرة التي منع الغاصب الناس من الصيد فيها فقد سئل عنها ابن أبي زيد في أكل ما صيد منها ممن أبيع له التصيد خصوصا ومنع سائر الناس فوقف فيها فراجع فيها فوقف ثم نشط بإطلاق القول بأنه ليس بحرام وشراء ما يصيد منها..."⁽⁴⁵⁾، ولا شك أن الأمر يتعلق ببحيرة بنزرت وبأمر تلك المدينة، التابع لأسرة بني الورد، وكان الصيادون يتولون بيع السمك المقدم إليهم بعنوان أجرة"⁽⁴⁶⁾.

أما مدينة فاس فكان لها واد يعرف بوادي سبو على ثلاثة أميال من المدينة، يتصيد عليه "ويدخل في هذا الوادي الحوت الكثير، ويتصيد في بعض الأحيان البوري الكبير، وذكر بعض الثقات أنه بيع واحد ب 13 درهما، ورطل كبير منه بدرهم ونصف. ويصل إلى المدينة الحوت الكبير المسى عندهم بالقرب... وبمدينة فاس ومكناسة الحوت الذي يسمى بالشولي، وهو ألد ما يوجد من أنواع السمك، تصنع منه الألوان بأصناف البقل"⁽⁴⁷⁾، "وبنهر فاس الحوت المعروف باللبيس كثير"⁽⁴⁸⁾، غير أن هذا السمك الذي يصاد في هذا النهر الجاري يهاجر مع بداية شهر ماي⁽⁴⁹⁾، وعن أسماك هذا الوادي يخبرنا محمد بن عبد الكريم التميمي صاحب كتاب "المستفاد في مناقب العباد" أن جماعة من الإخوان خرجت مع أبي الحسن علي الحايك خارج مدينة فاس، وكان معهم "شبكة لصيد السمك، فأرسلت في الوادي، فأخرج فيها حوتا واحدا كبيرا"⁽⁵⁰⁾.

"وأنهار سطفوره واسعة غزيرة والارتفاع بها والجنى على السلطان قليل، والحيتان بها وتونس ما يزيد على الكثرة ولا يدانيه ما باطرابلس من الرخص والسعة. ولها واد عجيب يخرج فيه في كل شهر نوع من السمك، وإذا أهل الهلال لا تجد من ذلك النوع واحدة ويظهر غيره"⁽⁵¹⁾، كما حظيت مدينة سلا بقنطرة يتصيد الناس من حولها "أنواع السمك والشابل"⁽⁵²⁾.

ولم تختلف الأندلس عن غيرها من مناطق الغرب الإسلامي القريبة من البحر؛ إذ عرفت هي الأخرى تنوعا في الثروة السمكية النهرية، منها النهر الموجود بمدينة اشيلية، إذ كان "فيه من السمك والحيتان الغليظة كالبوريات والشوابلات وغيرها من الحيتان. وقد يوجد فيه الجوهر في صدفه"⁽⁵³⁾، وفي وادي مدينة طرطوشة "الحوت الطيب من البوري والشولي الذي يكون في الواحد قنطار"⁽⁵⁴⁾، ويخبرنا ابن عاصم أن حوت الشولي والشابل تكثر في شهر مارس "بخروجها من البحر إلى الأنهار"⁽⁵⁵⁾، كما حوى نهر ابره (وادي طرطوشه) صنف من السمك (الحوت) عجيب يقال له القرحتة أو الطرخته لا يوجد في غيره البتة، وهو نوع من أنواع السمك ذات

الحجم الكبير، وهو سمك أبيض ليس له إلا شوكة واحدة⁽⁵⁶⁾، وخص نهر قرطبة بحوت طيب، ويذكر ابن غالب أنه كان يباع في ذات المدينة "من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار قاسمية على اعتدال القيم"⁽⁵⁷⁾، ويخبرنا ابن سعيد المغربي عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن السليم (ت364هـ) أنه كان يتصيد الحيتان من هذا النهر ويقتات من ثمنها⁽⁵⁸⁾، ويضاف لما سبق ذكره وادي يانه، احتوى هذا الأخير على كميات كثيرة من الأسماك الممتازة⁽⁵⁹⁾، ويصفها الزهري بقوله: "به حيتان كثيرة صفر الألوان، وفيها نقط حمر ولها أنياب وأضراس وليس في البحر ولا في الأنهار أطيب من هذا الحوت"⁽⁶⁰⁾، كذلك مدينة أشبونه الواقعة على نهر تاجه كانت وافرة الأسماك⁽⁶¹⁾.

رغم تنوع الثروة السمكية الذي عرفته العديد من المناطق الداخلية إلا أن الأسماك البحرية تبقى الأفضل من حيث الفائدة، وهو ما يكشفه لنا ابن زهر بقوله: "فالحوت البحري قولاً عاماً خير من الحوت النهري وما قلت سهوكه الحوت خفت مضرتة"⁽⁶²⁾، ولا يختلف صاحب كتاب "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" عن سابقه، إذ يرى أن "أفضل السمك ما كان في بحر صاف نقي الماء جداً... والسمك الذي يكون في البحيرة المتصلة من أحد جانبيها بنهر عظيم، ومن الجانب الآخر ببحر لحمه بين البحري والنهري لأنها تستريح إلى المائين ومن طبع هذا السمك أن يغالب جريه ماء النهر ويبعد عن البحر كثيراً..."⁽⁶³⁾.

2- طرق وأساليب الصيد:

في الواقع لا تتوفر على نصوص مستوفاة يمكن من خلالها معرفة التقنيات أو الطرق التي كانت تتم بها عملية صيد الأسماك سواء بالأنهار أو البحار، لكن مما لا شك فيه أن العملية كانت تتم بالزروب والشباك⁽⁶⁴⁾، وهو ما يؤكد البرزلي بقوله: "سئل أبو القاسم الغبريني عن جماعة صيادين يأتي أحدهم بشبكة وآخر باثنين وآخر بثلاث وأكثر، فالذي له ثلاثة يأخذ سهمين، والذي له اثنان يأخذ سهماً ونصفاً ومن له شبكة يأخذ سهماً، وقوم يعطون

شباكهم خاصة لمن يصيد بها بالنصف، فأجاب: لا يجوز لمن يعطي شباكه على النصف، ولا يحل فعل الآخرين ولا يجوز⁽⁶⁵⁾، وهذه الفتوى تتعلق أساسا بشركة الصيد البحري، حيث يتم توزيع الإنتاج فيها حسب مشاركة كل صياد في هذه الشركة، وكان معيار تقسيم الإنتاج يأخذ بعين الاعتبار عدد الشباك التي يساهم بها كل صياد، فالذي ساهم بثلاث شبكات يأخذ سهامين من الإنتاج والذي ساهم باثنين يأخذ سهما ونصف، والذي ساهم بواحدة يأخذ سهما واحدا، غير أن النازلة لم تجد استحسانا من قبل أبي القاسم الغبريني الذي لم يبيع حصة النتاج التي يأخذها المساهمون في مثل هذه الشركات.

ويضاف إليها طريقة استعمالها صيادوا السمك، أشارت إليها بعض المصادر منذ أوائل العصر الوسيط تتمثل في استعمال سمكة بورية كطعم لاصطياد السمك على طول ضفة البحر لجلب الذكور وصيدها بواسطة الشباك، وعن ذلك يخبرنا البكري قائلا: "وفي هذه البحيرة (بنزرت) أعجوبة، وهي أن الصياد إذا أتاه البحار لشراء الحوت، يقول لهم: على أي شيء أرسل شبكتي؟ فيتنفق معهم على عدة معلومة، فيأتي الصياد بحوت يقال: إنه أنثى الصنف المعروف بالبوروي، فيرسلها في البحيرة ثم يتبعها بشبكته فيخرج العدة التي اتفقوا عليها"⁽⁶⁶⁾، ويوضح صاحب الاستبصار العملية بقوله: "وهي أنثى الحوت المعروف بالبوروي ويرسلها وقد ربط خيطا في خرص وثيق في شفتها، فتسير في البحر ويتبعها بزورقه وشبكته فتدور عليها الذكور، فيطرح عليهم شبكته ويخرج ما قدر له"⁽⁶⁷⁾.

إلى جانب هذه التقنية استعمل صيادو تونس النقارة في الوقت الذي كان صيدو السواحل الأندلسية يستعملون الشباك⁽⁶⁸⁾، ويذكر الزهري النقارة قائلا: "ومن عجائب هذه البحيرة (بنزرت) أنها يصاد فيها الحوت بالنقارة، وذلك أنه متى خرج نوع من ذلك الحوت في شهره خرج فيها حيتان يقول الصيادون إنها إناث ذلك الصنف، فيوثق منها في السنانير وفي الأخياط ثم يرمى في البحر فيجتمع الحوت عليها، فترمى عليها الصراريح، فيؤخذ من الحوت شيء كثير"⁽⁶⁹⁾، ومن الواضح أنها نفس التقنية والنوع اللذان أشار

إلهما البكري من خلال النص السابق، كما يخبرنا صاحب كتاب "المستفاد في مناقب العباد..." من خلال ترجمته لابن لجوا أن هذا الأخير أخطأ في بعض الطريق بالأندلس فوقف عند شخص بساحل البحر، فخرج هذا الرجل عند غروب الشمس، "أخرج خيطا وفيه سنارة، فألقى الخيط في البحر، ورفع حوتا واحدا"⁽⁷⁰⁾.

وهناك تقنية أخرى استخدمها أهل مدينة سفاقس حيث كان لهم من "صيد السمك ما يكثر ويعظم، تصاد بحظائر قد زربت وعملت في الماء فتؤخذ بأيسر سعي"⁽⁷¹⁾، ويكشف الإدريسي عن براعة أهل سفاقس في صيد السمك في المياه الميتة، بقوله: "يصاد بها من السمك ما يعظم خطره ويكثر قدره وأكثر صيدهم بالزرروب (الشباك) المنصوبة لهم في الماء الميت بضروب حيل"⁽⁷²⁾، ومما لاشك فيه حسب ما تفيدنا به إحدى المصادر الوسيطية المتأخرة أن الصفاقسين بحارون وصيادون "يصطادون كمية وافرة من سمك يدعى سباريس"⁽⁷³⁾، أما أهل دلس فيشير الغبريني إلى استعمالهم آلة في عملية الصيد قائلا: "حدثني أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد المعطي بتدلس قال خرجنا مع الشيخ (أبو الفضل قاسم بن محمد القرشي القرطبي) نفع الله به وركبنا البحر، وحملنا آلة الصيد للحوت، ولم نزل نتصيد إلى قريب الظهر...."⁽⁷⁴⁾، غير أن صاحب النص لم يوضح نوع هذه الآلة أو الكيفية التي تستعمل بها.

أما عن أهل دلس فيخبرنا الحسن الوزان أنهم تعودوا اصطيد السمك بالشباك⁽⁷⁵⁾، ولا سبيل إلى الشك في تواجد مراكب خاصة بصيد الأسماك بسواحل تنس، علما أنها من المناطق المعروفة بصيد المرجان⁽⁷⁶⁾، وربما استعان الأفراد بتقنية بسيطة تساعدهم على الصيد لقوتهم مثلما كان يفعل الأفراد ببجاية، إذ كانوا ينزلون البحر ويصيدون السمك على الأحجار بأيديهم⁽⁷⁷⁾.

غير أن بعض النصوص المصدرية تفيدنا بطرق بسيطة استخدمها بسطاء الأفراد من المجتمع، باستعمالهم للخيط والمسامير؛ فالشيخ أبو مدين يحيى قائلا: "سرت حتى وصلت البحر ووجدت خيمة فيها ناس فخرج إلي شيخ فسألني عن أمري فأخبرته. فجلست عنده فإذا جعت رمى بخيط في طرفه مسمار فأخذ حوتا ويطعمه لي مشويا"⁽⁷⁸⁾، وكانت عملية الصيد لدى الشيخ أبو مروان الفحصلي اليحصبي تتم باستعمال قصبه صيد وسنارة⁽⁷⁹⁾.

3- تجفيف الأسماك ونقلها:

الأسماك باعتبارها سلعة سريعة التلف خاصة عند نقلها من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية، كان على الأفراد البحث عن طرق للحفاظ على جودتها، كاستعمال مادة العسل، إذ يخبرنا البكري أن حوت باجة كان يصل إلى عبید الله المهدي "في العسل فيحفظه ويظل طريا"⁽⁸⁰⁾ إلى جانب مادة الملح⁽⁸¹⁾، وهو ما يثبته مؤلف كتاب الأغذية بقوله: "والناس يقددون الحوت بالملح... فانه يكتسب حرارة من المكث ببعض تعفن ويكتسب من حرارة الملح ومن تجفيفه فيكون جوهره أطف وغذاؤه أقل"⁽⁸²⁾، ولعل هذا ما يفسر سبب بقاء الأسماك المملحة في بنزرت "أعواما صحيحة الجرم لذيدة الطعم"⁽⁸³⁾، ونفس التقنية اتبعها سكان مدينة ترغة الواقعة على ساحل البحر المتوسط، إذ كانوا "صيادون يملحون ما يصطادونه من سمك ويبيعونه لتجار الجبل، ويحمل إلى مسافة تناهز مائة وعشرون ميلا في داخل البلاد"⁽⁸⁴⁾، حتى أهالي مدينة باديس الساحلية كانوا يملحون السردين ويرسلونها إلى المناطق الداخلية⁽⁸⁵⁾.

كما عدت وسائل النقل أمر ضروري لنقل أحمال السمك من مكان الاصطياد إلى أماكن الاستهلاك؛ فعلى بعد ميلين من مدينة فاس كان يصطاد سمك "الشابل والبوري وأصناف الحوت، ويحملون منها أحمالا إلى المدينة فتصل طرية لم تتغير"⁽⁸⁶⁾ وهذه العملية كان يرجى منها السرعة حتى تحتفظ الأسماك بجودتها⁽⁸⁷⁾.

إلى جانب سكان بلاد المغرب ماهر الأندلسيون في معالجة الأسماك وتمليحها وتجفيفها، واختصت إشبيلية بحوتها⁽⁸⁸⁾، وفاقت قرطبة في تصنيع الأسماك المملحة، فكان يباع فيها من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار⁽⁸⁹⁾، وما يؤكد وصول الأسماك إلى المناطق الأندلسية الداخلية إشارة المقري إلى كثرة أسواق السمك قائلا: "حيثما سار المسافر من الأقطار يجد الحوانيت في الفلوات والشعاري والأودية ورؤوس الجبال لبيع الخبز والفواكه والجبن واللحم والحوت وغير ذلك من ضروب الأطعمة"⁽⁹⁰⁾.

4- قضايا فقهية:

رغم شح المادة المصدرية النوازلية إلا أنه في الواقع تمت نصوص ورد ذكرها من خلال المصادر الفقهية أجابت على بعض المسائل المتعلقة بالصيد والصيدادين، وقبل التطرق إلى هذه المسائل نطرح بعض التساؤلات؟، هل كانت عملية الاصطياد خاضعة لتنظيم خاص من شأنه أن يحافظ على التنوع الطبيعي للأسماك، بمعنى هل كانت مراقبة من قبل السلطة أو على الأقل من قبل ديوان البحر أو المحتسب؟ أم أنها كانت عملية حرة يمارسها كل من توفرت له إمكانية الحصول على مركب وشباك؟ مما يدفعنا للتساؤل عن إمكانية وجود "جمعيات" ينتظم فيها الصيادون ويسهرون على تنظيم هذه العملية وحل الخلافات التي قد تظهر بين التجار والصيدادين والزبائن؟

الأکید أن الثروات البحرية كانت على درجة كبيرة من الأهمية، وقد أدركت السلطة المركزية في هذه المرحلة أهمية ما يستخرج من البحر، لهذا كانت تسعى إلى تنظيم عملية الاصطياد، إذ يفيدنا المقري التلمساني بإشارة غاية في الأهمية تتعلق بمدينة سبتة التي كان يشرف بها عامل المضارب وأعوانه على تنظيم عملية بيع السمك في المرسى واستخلاص عائداتها، ويورد "صاحب أزهار الرياض" نصا مفاده أن عامل المضارب كان له الحق في أخذ عائدات السمك طيلة يوم كامل وأن يأخذ بيت المال عائدات يومين، وقد جعلت العائدات السمكية إذا كان يوم عامل المضارب الشريف أبي العباس الحسيني لفائدة

المساكين والضعفاء والمتزهين الذين كان يعز عليهم الحصول على السمك في الأيام العادية، وكانت تحصل له عائدات كبيرة قدرها المقري ب "مئة الدينار وسبع المائة، وربما يزيد وينقص، وقد انتهى في بعض الأحيان إلى ألفي دينار في اليوم حسب يسنيه الله عز وجل" (91).

كما سئل ابن أبي زيد القيرواني عن صيد الحوت من غدرها، فأجاب: "أما غدر الحيتان فاختلف فيه المنع وعدمه وإن ألقى فيها أصول الحيتان فهو أحق بها وله منعها" (92)، أما أبو الحسن القاسبي فقد سئل "عن الصيادين يدخل إليهم تجار المنستير إلى الجزيرة فيشترون منهم، وربما اشتروه منهم عند القنطرة قرب قصر ابن الجعد فلا يصل إلى الحصون منه شيء، لأنهم يمضون به في الأحمال إلى المدن، فيطلب منه رجل شيئاً يسيراً فلا يصل إليه. وظهر لي أنه من تلقي السلع، فأخذت عليهم ألا يبيعوا إلا قرب الحصن فيدركه المقل والمكثّر، فهل يجوز لهم بهذا أم لا؟"، وقد استنكر القاسبي مثل هذه الصفقة الرابحة حرصاً منه على تزويد أهل المنستير بأسماك رخيصة (93)، كما أن هذا النص إشارة واضحة على أن السمك كان ينقل من المناطق الساحلية إلى تلك الداخلية وهو ما أثبتته بعض النصوص التاريخية، كإشارة القزويني إلى أن يهود مدينة سبتة كانوا يشترون سمك موسى ويقددونها ويهدونها إلى البلاد البعيدة (94)، ويخبرنا ابن سهل أن عيسى بن دينار سئل "عمّن له منصب حيتان صاد فيه أعواماً، ثم شكى جيرانه أن ذلك ضرر بهم، واحتج هو باستحقاقه ذلك عليهم هذه الأعوام، قال: لهم أن يمنعوه" (95).

وارتباطاً بموضوع السمك، فإن مما أنيط بالمحتسب -إلى جانب جودة السمك- أن ينبه على ما يمكن أن يلحقه استخفاف باعة السمك بالمستهلك، فقد كان عليه أن ينبه باعة السمك والذين يتولون قلي السمك في السوق إلى أن يتخذوا رواقاً خاصاً بهم، تفادياً لما من شأنه أن تسببه روائح السمك وأبخرتها من إزعاج للمارة ولباقي التجار، لهذا ألزمهم بضرورة تنظيف الساحة التي يشتغلون فيها (96)، "ويمنعون من طرح حوت البحر في الماء العذب فإنه يفسده" (97).

5- مجالات استغلال الثروة السمكية:

تقدم المسطحات المائية للإنسان أنواعا مختلفة من المنتجات، وهذا عن طريق ممارسة عملية الصيد سواء في البحار أو الأنهار والبحيرات، وهو من الحرف الواسعة الانتشار الممارسة بهدف توفير الاحتياجات المحلية، قصد تلبية ضرورة غذائية، خاصة بالمناطق الساحلية⁽⁹⁸⁾، إذ تؤكد العديد من المصادر الوسيطية أن هذا النوع من الثروات المائية كان وجبة أساسية للعديد من الأفراد، من ذلك إشارة الحسن الوزان قائلا: "لا يأكل أعيان تغسة غير خبز الشعير والسردين والبصل"⁽⁹⁹⁾، وحسب شهادة نفس المؤلف أن رائحة السردين تفوح من الجدران والأرقة⁽¹⁰⁰⁾، ولا تزال بعض المناطق الساحلية تفضل هذا النوع من الأسماك، منها بالمناطق الغربية للجزائر (المغرب الأوسط).

كما يشير الحسن الوزان إلى مدينة باديس وهي إحدى مدن السواحل الريفية فيقول: "ويقتاتون على الخصوص بالسردين وغيره من السمك، لأن الصيادين يصطادون منه كميات وافرة بحيث يحتاجون دائما إلى بعض الناس يساعدهم على جر شباكهم. ولذلك تعود بعض الفقراء أن يذهبوا تقريبا كل صباح إلى ساحل البحر لمساعدة الصيادين الذين يكافئوهم بإعطائهم كمية مهمة من السمك الذين يصطادونه"⁽¹⁰¹⁾.

إلى جانب ذلك تكشف لنا بعض النصوص المناقبية مدى إقبال المتصوفة والأولياء على تناول الأسماك لأنهم في الواقع يفضلون الأكل مما عملته أيديهم، كالجينياني الذي كان يصيد بيده من البحر لقوته ويتصدق منه⁽¹⁰²⁾، والشيخ أبو زكريا يحيى ابن أبي علي المشتهر بالزواوي (ت611هـ/1214) إذا اشتى "أكل اللحم ينزل البحر فيصيد السمك على الأحجار"⁽¹⁰³⁾، ويخبرنا صاحب كتاب "التشوف إلى رجال التصوف" بأن أبا موسى عيسى بن سليمان الرفروفي إذا "احتاج إلى القوت أدخل يده في الوادي فيخرج منه حوتا فيقتات به"⁽¹⁰⁴⁾، وبحوت البحر كان يقتات أبو حفص عمر بن معاد الصنهاجي⁽¹⁰⁵⁾.

كما كانت هذه الحرفة مصدر رزق للأفراد؛ فأبو جعفر محمد بن يوسف الصنهاجي الأسود كان يصطاد الحيتان من وادي وانسيفن ثم يبيعها⁽¹⁰⁶⁾، وربما حمل الشخص الذي يقوم بممارسة هذه الحرفة اسم الحوات، إذ يذكر ابن بشكوال أن عبد الرحمن بن احمد بن خلف أبا أحمد (ت 405 هـ وقيل 448هـ/1014 أو 1056م) من أهل طليطلة كان يعرف بابن الحوات⁽¹⁰⁷⁾، وربما كان ذلك على مستوى تجاري كبير⁽¹⁰⁸⁾، غير أن بعض الأفراد البسطاء مارسوها كأجراء، منهم أبو مدين شعيب الذي مارس حرفة الصيد كأجير للصيادين بمدينة سبتة⁽¹⁰⁹⁾، وهو نفس حال فقراء مدينة باديس الساحلية إذ كان يذهب بعضهم "إلى ساحل البحر لمساعدة الصيادين الذين يكافئوهم بإعطائهم كمية مهمة من السمك الذين يصطادونه"⁽¹¹⁰⁾، وقد يستعمل الأغنياء الأسماك لتزين أفنية القصور، إذ يخبرنا البكري أنه بمدينة تونس "ميناء بالقرب منه قصر وبقبلية صهريجان كبيران، كان ملوك بني الأغلب يرسلون فيها ماء البحر ويملئونها بالسمك"⁽¹¹¹⁾.

إلى جانب ذلك استعملت العديد من الأسماك لأغراض علاجية، كسمك موسى الذي ذكر البكري أن "لحمه طيب نافع من الحصاة، مقول للبراءة"⁽¹¹²⁾، والخصائص العلاجية والفوائد الصحية يذكرها ابن زهر مفصلة ضمن كتابه "الأغذية"⁽¹¹³⁾.

عموما، تعتبر الأسماك من المواد الغنية بالعديد من العناصر الهامة اللازمة لنمو جسم الإنسان، وتعد مصدرا للدهون الضرورية والفيتامينات والمعادن، ويجب أن لا نغفل قيمة هاته الثروة وأهميتها كمصدر رزق لكثير من الأفراد الممارسين لحرفة الصيد أو إحدى المهن المرتبطة بها.

- الهوامش -

1- سورة المائدة، الآية 96.

2- سورة فاطر، الآية 12.

3- قدوري طاهر، السمك والتغذية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، يصدرها مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران، ع10، جويلية 1434/2014، صص 43-60.

- 4- ابن البيطار، ضياء الدين، منافع الحيوانات وخواص المفردات، المكتبة الوطنية الفرنسية، باريس، مخطوط تحت رقم 2771. arabe 132 وجه.
- 5- الإدريسي، أبو عبد الله محمد: نزهة المشتاق في إختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1993م، ج1، ص273.
- 6- الحسن الوزان: وصف إفريقية، ترجمه إلى العربية محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م، ج2، ص42.
- 7- ابن حوقل، النصيبي، صورة الأرض، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د/ت، 77.
- 8- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م، ص156.
- 9- البكري، أبو عبيد الله، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ج2، ص237.
- 10- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة، ومصر، وبلاد المغرب، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ص126.
- 11- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص268/الحميري، الحميري، محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1984م، ص184.
- 12- البكري، المصدر السابق، ج2، ص238/مجهول، المصدر السابق، ص127.
- 13- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص291/الحميري، المصدر السابق، ص190-191.
- 14- مجهول، المصدر السابق، ص126/الحميري، المصدر السابق، ص115.
- 15- البكري، المصدر السابق، ج2، ص216/القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1998م، ص173.
- 16- مجهول، المصدر السابق، ص121.
- 17- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص239.
- 18- البكري، المصدر السابق، ج2، ص288.
- 19- القزويني، المصدر السابق، ص534.
- 20-Hamed-Razi. La Description de L'Espagne. provençal. Al-Andalus. vol12. paris. 1953. 12. 62.
- 21-Razi .A. 1953. 12. 87
- 22- العذري، ترصيع الأخبار وتنوع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق الأهواء عبد العزيز، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1965م، ص96.
- 23- الإدريسي، المصدر السابق، ج2، ص564/الحميري، المصدر السابق، ص186.
- 24- العمري، أبو الفضل، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط1، 2002م، ج4، ص235.
- 25- ابن البيطار، ضياء الدين، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج2، ص85.
- 26- الإدريسي، المصدر السابق، ج2، ص565.
- 27- الزهري، أبو عبد الله، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، د/ت، ص120.
- 28- الحميري، المصدر السابق، ص101.
- 29- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج1، ص194.

- 30- الحميري، المصدر السابق، ص111.
- 31- القزويني، المصدر السابق، ص148.
- 32- مرمول كريخال، إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي، وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، د/ت، ج1، ص38.
- 33- الإدريسي، المصدر السابق، ج2، ص254.
- 34- ابن الحاج النميري، فيض العباب وإفاضة قدام الآداب في الحركة السعدية إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد محمد ابن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، ص487.
- 35- مرمول، كريخال، ج1، ص38.
- 36- البكري، المصدر السابق، ج2، ص237.
- 37- مجهول، المصدر السابق، ص125.
- 38- المصدر السابق، ص125.
- 39- البكري، المصدر السابق، ج2، ص238.
- 40- مجهول، المصدر السابق، ص125.
- 41- ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1982م، ص143.
- 42- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص288-289/ الزهري، المصدر السابق، ص107.
- 43- الزهري، المصدر نفسه، ص107/ القزويني، المصدر السابق، ص159.
- 44- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص68.
- 45- الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية وأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ج8، ص434.
- 46- الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية- تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، نقله إلى حمادي الساحلي، بيروت، ط1، 1999م، ج2، ص247.
- 47- مجهول، المصدر السابق، ص185.
- 48- البكري، المصدر السابق، ج2، ص300.
- 49- الحسن، الوزان، المصدر السابق، ج2، ص68.
- 50- عبد الكريم التميمي، أبو عبد الله محمد الفاسي، المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يلها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ط1، 2002م، ج2، ص53.
- 51- ابن حوقل، المصدر السابق، ص75-76.
- 52- مجهول، المصدر السابق، ص14.
- 53- الزهري، المصدر السابق، ص88.
- 54- القزويني، المصدر السابق، ص545.
- 55- ابن عاصم، الأنواء والأزمنة، القول في الشهور، تحقيق ميكيل فوركاذا نوغيس، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، برشلونة، 1993م، ص22.
- 56- البكري، المصدر السابق، ج1، ص108-109/ A.Razi/104-103p
- 57- ابن غالب، محمد بن أيوب الغرناطي الأندلسي، قطعة من كتاب فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها، تحقيق عبد البديع لطفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر، 1956م، المجلد1، الجزء1، ص296.
- 58- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1982، ج4، ص214.
- 59- A.Razi/87p
- 60- الزهري، المصدر السابق، ص97.

- 61- ابن غالب، المصدر السابق، ص22.
- 62- ابن زهر، عبد الملك، كتاب الأغذية، تحقيق إكبرائون غارثيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1992م، ص36.
- 63- ابن البيطار، المصدر السابق، ج2، صص44-45.
- 64- الهادي روجي إدريس، المصدر السابق، ج2، ص246.
- 65- البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص439/الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص189.
- 66- البكري، المصدر السابق، ج2، ص238.
- 67- مجهول، المصدر السابق، ص125.
- 68- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003م، ص203.
- 69- الزهري، المصدر السابق، ص108.
- 70- عبد الكريم التميمي، أبو عبد الله محمد الفاسي، المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس وما يلها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ط1، 2002م، ج2، ص193.
- 71- ابن حوقل، المصدر السابق، ص73.
- 72- الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص281.
- 73- الحسن، الوزان، ج2، ص87.
- 74- الغبريني، أبو العباس، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص162.
- 75- الحسن، الوزان، ج2، ص42.
- 76- ابن حوقل، المصدر السابق، ص76.
- 77- اللبيدي، اللبيدي، أبو القاسم، مناقب أبي اسحاق الجبنياني ومناقب محرز بن خلف، تحقيق روجي إدريس، تونس، 1959م، ص52.
- 78- ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن الحسن القسنطيني، أنس الفقير وعز الحقير في التعريف بالشيخ أبي مدين وأصحابه رضي الله عنهم، تحقيق أبي سهل نجاح عوض صبيام، دار المقطم، القاهرة، ط1، 2002م، ص45.
- 79- ابن قنفذ، المصدر السابق، ص140.
- 80- البكري، المصدر السابق، ج2، ص237/عز الدين موسى، المصدر السابق، ص203.
- 81- السقطي، أبو عبد الله، في آداب الحسبة، أعده للنشر ج. كولان، ل. بروفنصال، معهد الدراسات العليا المغربية، 1931م، ص34.
- 82- ابن زهر، المصدر السابق، ص38.
- 83- مجهول، المصدر السابق، ص125.
- 84- الحسن، الوزان، المصدر السابق، ج1، ص325.
- 85- المصدر نفسه، ج1، ص326.
- 86- ابن أبي زرع، الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص36.
- 87- قدوري، طاهر، المرجع السابق، ص48.
- 88- الزهري، المصدر السابق، ص88.
- 89- ابن غالب، المصدر السابق، ص296.
- 90- المقرئ، شهاب الدين التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1997م، ج1، ص226.

- 91- المقرئ، شهاب الدين التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي، د/ت ج5، ص43.
- 92- البرزلي، أبو القاسم، جامع مسائل لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، ج4، ص452.
- 93- الونشريسي، 1981 المصدر السابق، ج2، صص5،6.
- 94- القزويني، المصدر السابق، ص534.
- 95- ابن سهل أبو الأصبغ عيسى، ديوان الأحكام الكبرى، دار الحديث، القاهرة، 2007م، ص672.
- 96- أحمد بن عبد الرؤوف، آداب الحسبة والمحاسب، تحقيق فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، ط1، 2005م، ص85/السقطي، المصدر السابق، ص34.
- 97- ابن عبد الرؤوف، المصدر نفسه، ص86.
- 98- محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص167.
- 99- الحسن، الوزان، المصدر السابق، ج1، ص328.
- 100- المصدر نفسه، ص328.
- 101- نفسه، ص326.
- 102- الليدي، المصدر السابق، ص52.
- 103- الغبريني، المصدر السابق، ص136.
- 104- ابن الزيات، التادلي، التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007م، ص89.
- 105- المصدر السابق، ص149.
- 106- نفسه، ص335.
- 107- ابن بشكوال، أبو القاسم، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، اعتنى به ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، ص276.
- 108- الحسن جهادي، "نص تاريخي حول البحر المتوسط"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد26، جامعة محمد الخامس، 2006م، ص155.
- 109- ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص259/ أحمد التادلي الصومعي، كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق علي الجاوي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996م، ص139.
- 110- الحسن، الوزان، المصدر السابق، ج1، ص326.
- 111- البكري، المصدر السابق، ج2، ص213.
- 112- المصدر نفسه، ج2، ص288.
- 113- ابن زهر، المصدر السابق، صص36، 42.

رسالة الشيخ عبد الرحمن الديسي إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس

أ.د. دحو فغورور
تقي الدين بوكعب

لم يقتصر احتلال الجزائر من طرف فرنسا على احتلال الأرض وتهجير أهلها وإحلال مكان الأصيل دخيلا، أوكلت إليه إدارة شؤون البلاد والعباد، بل تعدى الأمر إلى محاولة طمس كل ما يرمز لماضي البلاد وحضارتها ؛ وفي نفس السياق سعى المستعمر جاهدا إلى جلب نمط فكره ولغته وجميع مكونات عاداته وتقاليدته وتوطئتها كبديل لما كان موجودا في هذه الديار. .. أمله في ذلك هو أن تصبح الجزائر جزءا لا يتجزأ من النسق الثقافي الاجتماعي الغربي؛ فالعمران والنشاط الاقتصادي ومجالات الحيات الأخرى كلها كانت موجهة نحو هذا الغرض. وكتنوع لهذه العملية التغريبية التي كان يرمي من ورائها طمس كل ما كان يربط سكان الجزائر بالعمق العربي الاسمي تم الاستعانة بما جاد به الفكر الابداعي الأوربي في مجال الآلة والتكنولوجيا للترويج إلى أسطورة التفوق الحضاري بل وحتى العرقي.

ومن الآلات التي أدخلها الاستعمار إلى الجزائر والتي أثارت آنذاك استغراب الجزائري بسيط إعجابه؛ التلفون. طبعا يعتبر اليوم استعمال الهاتف أو امتلاكه امرا طبيعيا. لكن في ذلك الزمن كان امتلاك الهاتف أمرا عظيما. هذا لا يعني أن الجزائريين أو على الأقل البعض منهم ظل بمعزل عن استعمال هذه الوسيلة التي قربت المسافات، فالمسألة بلغت من الرمزية ما رشحها إلى أن تتحول إلى وجه من أوجه الصراع الثقافي بين الشعب الجزائري والمحتل.

وفي هذا السياق تأتي أهمية هذه الرسالة (رسالة الديسي) التي -على صغر حجمها- تعتبر خير شاهد-على الأوجه المختلفة التي اكتسهاها الصراع الحضاري بين المحتل والشعب المقاوم، مع التفاتة صائبة إلى مسألة في غاية الأهمية والدقة والمتمثلة في كيفية تعامل العلماء الجزائريين مع هذه الأدوات الحديثة ؟ أو بعبارة أخرى: هل تقبلوها واستعانوا بها لتوصيل افكارهم وأرائهم أم اعتبروها أدوات دخيلة ومدنسة يحرم استعمالها ؟ كما كان الحال في بداية العهد الاستعماري عندما كان الشعب الجزائري يرفض التداوى بالأدوية الفرنسية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تكتسي هذه الرسالة أهمية بالغة كونها متبادلة بين شخصيتين تنتميان لتيارين فكريين مختلفين الأول طرقي خريج الزاوية والثاني من المصلحين المتأثرين بالفكر السلفي، وحيث في هذه الفترة اشتد واحتدم الصراع بين الفريقين، لكن لم يكن هذا الاختلاف إلا اختلافا فكريا لا يفسد الود والاحترام بين مثقفين بارزين. كما تعتبر هذه الرسالة دليلا على حسن العلاقات بين علماء التيارين على الأقل في بدايات نشوء هذا الخلاف.

1- ترجمة صاحب الفتوي

أ- اسمه ونسبه:

هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الديسي هذا ما ورد في بعض مؤلفاته¹، وإلى هذا ذهب بعض الباحثين². في حين يذهب عبد الرحمن الجيلالي إلى أن اسمه هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن الديسي ابراهيم الغول³. واكتفى البعض بذكر اسمه على النحو التالي محمد بن عبد الرحمن الديسي⁴، وأضاف البعض نسبة أخرى وهي السلامي⁵. ومما سبق يكون اسمه محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم السلامي الديسي. ونسبة الديسي نسبة إلى قرية الديس قرب بوسعادة ولاية المسيلة حاليا.

ب- مولده ونشأته:

بالرجوع إلى المصادر والمراجع التي تمكنا من الاطلاع عليها فان الشيخ من مواليد سنة 1270 هـ الموافق لـ 1854م⁶، وهذا بقرية الديس. كان كفيلا لا يبصر⁷ إذ أصيب بمرض الجدري فكف بصره⁸، عاش يتيما فكفلته أمه وعمته وجدته⁹. حفظ القرآن ببلدته وأتقن قراءته حسب الروايات السبع حتى صار عالما بالقراءات السبع والتجويد، كما اتقن مبادئ اللغة العربية على علماء قريته¹⁰.

ج- رحلته في طلب العلم:

يبدو أن الشيخ لم يسافر كثيرا ولعل هذا راجع إلى فقدته للبصر حيث أنه بعد أن حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه وحفظ بعض المتون، توجه إلى زاوية سيدي السعيد بجبل زاوة¹¹، لم يذكر من ترجم له متى كانت هذه الرحلة، ثم بعد ذلك رحل إلى قسنطينة ولم يطل بها البقاء ليعود إلى مسقط رأسه سنة 1879¹².

لما بلغ من العمر 33 سنة - سنة 1887 - رحل إلى زاوية الهامل، التي سيبقى بها إلى أن وافته المنية¹³. وعن تحصيله للعلم، أشار الحفناوي أن الديسي كان يحفظ أكثر من 50 متنا في مختلف العلوم¹⁴ ما أهله لكي يرتقى من طالب بزاوية الهامل إلى أستاذ، كما يشير أبو القاسم سعد الله أنه من الممكن أن الديسي خرج لأداء فريضة الحج¹⁵.

د - شيوخه:

- 1_ الاستاذ محمد بن أبي القاسم الهاملي¹⁶
- 2_ الشيخ حمدان لونيدي¹⁷
- 3_ دحمان بن السنوسي بن الفضيل الديسي¹⁸
- 4_ الشيخ بن ابي القاسم بن الصغير المعروف بابن عروس¹⁹
- 5_ محمد الصديق بن محمد بن سليمان الديسي²⁰

هـ - تلامذته:

- 1_ بومزراق الونوغي بن احمد²¹
- 2_ محمد العاصي²²
- 3_ عبد الحميد بن باديس²³

و- اجازاته ومجيزوه:

أجاز الديسي الكثير من العلماء منهم الحفناوي وعبد الحي الكتاني الذي أجازته يومين قبل وفاته²⁴، كما أجازته علماء مثل قاضي تلمسان شعيب بن علي: حيث جاء في اجازته للديسي: "وبعد فإنه ورد علي كتاب كريم من أخ عظيم ولي صميم فضبه مشهور وسعيه مشكور يلتمس مني الإجازة في

الأوراد الشاذلية العلية.. ألا وهو الانسان الكامل الشيخ سيد الحاج محمد بن عيد الرحمن الديسي²⁵

ز- مؤلفاته:

1- علم التوحيد:

- الموجز المفيد في شرح درة عقد الجياد²⁶
- درة عقد الجياد تقع في 62 بيتا²⁷
- شرح المنظومة البابلية
- شرح منظومة شعيب التلمساني²⁸ أو شرح الكلمات الشافية في شرح العقيدة الشعبية²⁹
- العقيدة الفريدة في 35 بيتا³⁰

2- علم الحديث:

- تنوير الالباب بمعاني الشهاب³¹ او تنوير الالباب ببعض معاني الشهاب³²
- شرح علي كنز الحقائق في الحديث للمناوي³³
- 3- السيرة النبوية:

- نظم خصائص النبوية تقع في 45 بيتا سماها الوردة الجنية³⁴ في حين جاء في فهرس مخطوطات الهامل أنه الورد الجنية في النظم للخصائص الفقهية جاء في 40 بيتا مرتبة على شاكلة تضم مقدمة وخمس ابواب وخاتمة³⁵.

- قصائد دنيوية في مدح خير البرية³⁶

- ارجوزة في الأسماء المحمدية³⁷

4- التصوف:

- تحفة الاخوان³⁸

- فوز الغانم شرح منظومة الشيخ محمد بن ابي القاسم أو فوز الغانم شرح ورد سيدي بلقاسم في اسماء الله³⁹

- تحفة المحبين شرح أبيات القطب الأكبر معي الدين⁴⁰ أو تحفة المحبين المهتمدين وتذكرة المتيقظين المقتدين بشرح أبيات القطب الأكبر معي الدين⁴¹
- فتح العلام في شرح صلوات قطب عبد السلام أو شرح صلوات ابن مشيش⁴²
- فرائد الحسان شرح تحفة الاخوان⁴³
- عقيدة الخلان ونصيحة الإخوان⁴⁴
- نصيحة الإخوان وارشاد الجيران⁴⁵
- جواهر الفوائد وزواهر الفرائد عبارة عن كشكول مرتب على حروف المعجم كل حرف بأداب ومواعظ⁴⁶
- 5- الفقه وأصوله:
- تحفة الخليل في نظم أبواب خليل تقع في 700 بيت⁴⁷ او نظم أبواب المختصر⁴⁸
- رفع الوهم والتلبيس عن ماهية الحكم وتحقيق صحة التحبيس⁴⁹
- النصح المبذول لقراء سلم الوصول⁵⁰ أو سلم الوصول إلى علم الإصول⁵¹
- 6- التراجم:
- تحفة الأفاضل في ترجمة سيدي نائل⁵²
- بديعية في مدح محمد بن أبي القاسم الهاملي⁵³
- 7 علم النحو:
- الزهرة المقتطفة والتحفة السينية المستطرفة تقع في 45 بيتا ذكر فيها أنواع الجمل⁵⁴
- القهوة المرتشفة في شرح الزهرة المقتطفة⁵⁵
- الحديقة المزخرفة في القهوة المرتشفة⁵⁶
- المشرب الراوي شرح منظومة الشيرازي⁵⁷
- اتمام شرح الأجرومية⁵⁸

- شرح الأبيات الأخيرة من ألفية ابن مالك او خاتمة على الخلاصة في النحو⁵⁹

8-علم البلاغة:

- مناظرة بين العلم والجهل⁶⁰

- بذل الكرامة بقرء المقامة وهو شرح لرسالة المناظرة تقع في 130 صفحة، أما في فهرس مخطوطات

الهامل فالعنوانان لكتاب واحد وهو المناظرة⁶¹

9-الردود:

- إفحام الطاعن برد المطاعن⁶²

- توهين القول المتين يرد فيه على الشيخ الشماخي العامري الإباضي صاحب القول المتين في الرد على المخالفين⁶³

- هدم المنار وكشف العوار رد على كتاب الأشراف على فضل عصاة الأشراف وموالمهم من الأطراف لابن عاشور الخنقي⁶⁴

- الباجور للعادي العقور عاشور⁶⁵

- رفع النقاب على الشبهات⁶⁶

10- الدواوين والإجازات:

- ديوان منة الحنان المنان⁶⁷

- إجازة الديسي لعبد الحي الكتاني وإجازة الديسي للشيخ محمد امزيان⁶⁸

ح-وفاته:

تكاد تتفق المراجع التي تم الاطلاع عليها على أنه توفي سنة 1922 م الموافق لـ 1340هـ لكن ابن أخيه يعطينا تاريخاً آخر وهو 22 ذي الحجة 1339 الموافق لـ 17 اوت 1921⁶⁹ ووافق في ذلك الشيخ عبد الرحمن الجيلالي⁷⁰. ويقع قبره داخل قبة المسجد ؛ ويخالف ذلك عبد الرحمن الجيلالي فيقول قرب شيخه محمد بن ابي القاسم شيخ زاوية الهامل⁷¹ أما ابن أخيه فيقول

بين تلميذيه وحببييه الشيخ سيد محمد وأخيه الشيخ الحاج المختار⁷²
والظاهر أنه نفس المكان.

ط- شهادات العارفين عن الشيخ:

قال عنه الحفناوي: "من أجل المشايخ المعترين"⁷³، وقال فيه مفتي معسكر
الشيخ الهاشمي بن بكار: "صاحب العلوم الرشيدة والمؤلفات المفيدة والردود
السديدة على الفرق الضالة العنيدة"⁷⁴، وقال عبد الحي الكتاني في فهرس
الفهارس: "فخر القطر الجزائري ونادته"⁷⁵، وقال عنه ابو القاسم سعد الله:
"اشتهرت مؤلفات الديسي وعرف برزاقته واتساع علمه رغم عاهة فقد بصره"⁷⁶

2-دراسة نص الفتوى

أ النسخة المعتمدة:

لقد تم الاعتماد في تخريج نص هذه الفتوى على نسختين:

نسخة مصورة عن نسخة خطية بمكتبة الشيخ بلقرن العسكري زوده بها
الاستاذان الباحثان المحققان الأخوين بشير وبلقاسم ضيف، وهي موجودة
ضمن مجموع يضم مجموعة من الفتاوى والمراسلات للشيخ الديسي. عدد
صفحاتها ثلاثة من صفحة 265 الى 267. خطها مغربي مقروء جدا عناوينها
مرقومة بالحبر الأحمر. جاء في آخر المخطوطة: "فقد فرغ منها في 15 شوال
1339 هـ"، أي حوالي شهرين قبل وفات الشيخ الديسي، وهذا ليس غريبا
عن أمثال هؤلاء العلماء، وخير دليل على ذلك طلبه الإجازة من عبد الحي
الكتاني يومين قبل وفاته كما سبق الإشارة إليه، أشير إليها بالرمز أ.

نسخة مطبوعة نشرها عمر بن قينة ضمن كتابه عن الديسي⁷⁷ وأشار أن
الرسالة المخطوطة التي اعتمد عليها موجودة عن السيد الحاج عيسى امام
بمدينة سيدي عيسى⁷⁸ وأشير إليها بالرمز ب

كما يظهر فإن النسختين تختلف عن بعضها في بعض المواضع. فهناك عبارات ساقطة من النسخة أ- ووردت في النسخة ب- والعكس صحيح، لكن هذا لا يؤثر على معنى الرسالة ولا على أصالتها.

ب موضوعها وأسلوبها:

يدور مضمون الرسالة حول مسألة حساسة جدا تتمثل في الشهادة عبر الهاتف يعني هل يجوز أن يدلي شخص بشهادته عبر الهاتف من دون أن يرى. بسط الشيخ الديسي أدلة مشروعية ذلك من عمل السلف وأقوال الخلف. والظاهر أن أصل الفتوى هي للشيخ عبد الحميد بن باديس، وكما أسلفنا فإن الشيخ بن باديس من تلامذة الشيخ الديسي، وبالتالي لعله أراد أن يستأنس بفتواه لما يعرفه عنه من غزارة علم ورسوخ قدم.

من خلال نص الفتوى يظهر جليا تلك العلاقة الطيبة التي كانت بين الشخصيتين والاحترام المتبادل⁷⁹ فهي رسالة أخوية، إذ يصف الديسي الشيخ بن باديس فيقول: "محقق العلوم المبرز في المنطوق منها والمبهوم العلامة الشيخ سيدي عبد الحميد" وهذه ليست أول مرة يمدحه فيها بل لقد خصه بأبيات يمدحه فيها مما جاء فيها

إلى عبد الحميد مزيد شوقي فريد العصر نبراس الزمان

كريم الأصل موفور المزايا أثيل المجد من قوم هجان

لهم في الفضل أخبار طوال تعنعن بالصحاح وبالحسن⁸⁰

لم يتكلف الديسي في رسالته هذه صيغا بلاغية، بل عمد إلى البساطة والعفوية في الأداء، لأن الرسالة تتطلب وضوحا في الأفكار وشرحا كافيا لها، ولأن تفكير الديسي كان منصرفا إلى المسألة العلمية لا إلى أسلوب بحثها أو طريقة التعبير عن وجهة نظره فيها⁸¹

ج- المصادر التي اعتمدها الديسي في فتواه:

ذكر الديسي في رسالته هذه كتابان فقيهان وهما شرح على بن عبد السلام التسولي على متن العاصمية أو تحفة الحكام في علم الوثائق والابرام، ومختصر خليل. كما استشهد الديسي بفعل الصحابة خاصة أم المؤمنين عائشة التي كانت تفتي الناس من وراء حجاب، وله في هذا الفعل دليل على جواز الإدلاء بالشهادة عبر الهاتف.

كما يظهر من الرسالة أن الشيخ كان متأثر بعلم المنطق، إذ يرى انه يمكن الوصول إلى الحقيقة اليقين من خلال التجربة إذ يقول: "ومعلوم ان المجربات احدي اليقينيات الست التي يتألف منها البرهان".

3- نص الفتوى:

هذا جواب للشيخ سيدي محمد بن عبد الرحمن الديسي في شأن التليفون وهذا نصه محقق العلوم المبرز في المنطوق منها والمفهوم العلامة الشيخ سيدي عبد الحميد (ووالدكم المبرور والإخوة الفضلاء أدام الله حفظكم وعزكم وأجزل من مواهبه اللدنية حظكم)⁸²، بعد إهداء أطيّب تحية وجوامع أدعية وإخلاص مودة قلبية.

فقد تشرفنا بجوابكم المبشر بعافيتكم، فحمدنا الله لكم ومعه جوابكم⁸³ عن الفتوى في شأن تحمل الفتوى بما يسمع من التليفون فألفيته كافيا شافيا، لأنكم بارك الله فيكم قد أعطيتم المسألة حقها من النظر والتحقيق ووفيتها ما تستحقه من البحث والتدقيق بما يكفي المنصف ويردع المتعسف.

ومما نزيده هنا وإن كان لا يغرب عن شريف علمكم، أن مبنى الشهادة على العلم والقطع إن أمكن (وقد يكتفى فيها في بعض المسائل بالظن الغالب والتاودي على العاصمية عند قول الناظم غالب الظن به الشهادة بحيث لا يصح قطعاً عادة أن مبنى الشهادة على العلم والقطع إن أمكن)⁸⁴، وإلا فلا بد من التنزل إلى ما دونه للضرورة. وفي المختصر واعتمد البات على الظن

قوي الخ، ومن المقرر أن من طرق العلم الحواس الخمس ومنها السمع وعليه الاعتماد في جواز شهادة الأعمى في الأقوال. ومما يؤيد ما تقدم من الاعتماد على معرفة الصوت الأحاديث المروية عن الزوجات الطاهرات أمهات المؤمنين، إذ لا تجوز رؤية شخوصهن بل الرواية عنهن من وراء الحجاب. فقد روي عنهن الكثير الطيب وخصوصا الصديقة بنت الصديق عائشة أم المؤمنين المأخوذ شطر الدين من بيتها فإنها معدودة من المكثرين فقد زادت مروياتها على الألفين، ولا مرية في أن منها ما يرجع إلى الأصول ومنها ما يرجع إلى الفروع ولا اعتماد في ذلك إلا على معرفة الصوت فلو كانت الاوهام تؤثر والتشكيكات تعتبر ما عول الرواة على شيء من ذلك، لكنها⁸⁵ ملغات في نظرهم. على أن أئمة الحديث وخصوصا رواة الصحيح، أشد الناس تحريا وضبطا في نقل السنة المطهرة التي علمها مدار الدين، فعلى هذا قد ساوى باب الرواية باب الشهادة في التعويل على معرفة الصوت.

والتليفون، قد صحت⁸⁶ التجربة المتكررة معرفة الصوت منه بحيث لا يشك السامع أنه صوت فلان بن فلان الذي يعرف عينه وشخصه، وإن وقع الغلط نادرا فالنادر لا حكم له فإن الحس قد يغلط. ومعلوم أن المجربات إحدى اليقينيّات الست التي يتألف منها البرهان، وعليه فالنزاع في معرفة الصوت منه بعدما ثبت بالتواتر عند خاصة الناس وعامتهم صدقه وتعاملوا عليه اخذا وعطاء مكابدة لا تسمع بل مشاحنة لا تنفع⁸⁷.

هذا ما ظهر للذهن العليل الفاتن والفكر الكليل القاصر والله اعلم والسلام)
وتدومون في غاية أمين. كتب إملاء من الشيخ سيدي محمد بن عبد الرحمن
بارك الله لنا في حياته أمين⁸⁸.

-الهوامش والتعليقات:

- 1- انظر كل من:
 - الحديقة المزخرقة في حواشي الزهرة المقتطفة، مخطوط مصور ملكية خاصة، اللوحة 01
 - تنوير الألباب بمعاني الشهاب، مخطوط مصور ملكية خاصة، اللوحة 02
 - مناظرة بين العلم والجهل، تحقيق عشير جيلالي الجزائري، دار قرطبة، الجزائر، ط 01، 2007، ص 29
- 2- انظر كل من:
 - عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج 03، مؤسسة الرسالة، ط 01، 1993، ص 680
 - محمد فؤاد الخليل القاسمي الحسني، فهرس بعض مخطوطات المكتبة القاسمية.
 - 3- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 05، شركة دار الأمانة، ط 2010، ص 289
- 4- انظر كل من:
 - الحفناوي، اعلام الخلف برجال السلف، ج 02 مؤسسة الرسالة المكتبة العتيقة، ص 407
 - بن بكار بلهاشي، كتاب مجموع النسب والحسب وفضائل التاريخ والأدب، مطبعة ابن خلدون تلمسان 1961، ص 157
 - ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، طبعة خاصة، ج 03، عالم المعرفة الجزائر 2011، ص 100
 - عادل نويهيض، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ط 03، مؤسسة نويهيض الثقافية 1983، ص 142
 - بشير ضيف، فهرست معلمة التراث الجزائري، ج 02، منشورات ثالة، الجزائر 2002، ص 20
- 5- نفس المرجع، ص 20
- 6- انظر كل من:
 - الحفناوي، نفس المرجع، ص 407
 - عبد الرحمن الجيلالي، نفس المرجع، ص 291
 - محمد فؤاد الخليل القاسمي الحسني، نفس المرجع، ص 60
 - عمر رضا كحالة، نفس المرجع، ص 680
- 7- انظر كل من:
 - عبد الرحمن الجيلالي، نفس المرجع، ص 291
 - ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 07، ص 73
- 8- الديسي، انفس الدرّة في مسالة الهجرة تحقيق عبد الرحمن دويب، دار كردادة الجزائر 2011 طبعة خاصة، ص 13
- 9- الحفناوي، نفس المرجع، ص 407
- 10-الديسي، مناظرة بن العلم والجهل، ص 08
- 11- انظر كل من:
 - عبد الرحمن الجيلالي، نفس المرجع، ص 289
 - عمر رضا كحالة، نفس المرجع، ص 680
- 12- الديسي، مناظرة بين العلم والجهل، ص 08¹
- 13- انظر كل من:
 - الحفناوي، نفس المرجع، ص 408
 - عبد الرحمن الجيلالي، نفس المرجع، ص 289
- 14-الحفناوي، نفس المرجع، ص ص 407-408

- 15- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 07، ص 73
- 16- انظر ترجمته في:
- الحفناوي، نفس المرجع، ص 351_345
- الهاشمي بن بكار، نفس المرجع، ص 157
- عادل نويهض، نفس المرجع، ص 177_176
- 17- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 03، ص 141_129
- 18- سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 185
- 19- الحفناوي، نفس المرجع، ص 187
- 20- الحفناوي، المرجع السابق، ص 534
- 21- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 03، ص 108_107
- 22- سعد الله، المرجع السابق، ص 101_99
- 23- عادل نويهض، نفس المرجع، ص 84-82
- 24- الديسي، مناظرة بين العلم والجهل، ص 10
- 25- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 07، ص 60
- 26- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 07، ص 153
- 27- عادل نويهض المرجع السابق، ص 143
- 28- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، ص 51
- 29- سعد الله: نفس المرجع، ج 07، ص 152
- 30- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 143
- 31- بشير ضيف: المرجع السابق، ج 02، ص 85
- 32- محمد فؤاد القاسمي: المرجع السابق، رقم 236
- 33- عبد الرحمن الجيلالي: نفس المرجع، ص 291
- 34- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 143
- بشير ضيف: المرجع السابق، ج 02، ص 105
- 35- محمد فؤاد القاسمي: المرجع السابق رقم 1109
- 36- المرجع السابق رقم 783
- 37- انظر كل من:
- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 143
- بشير ضيف: نفس المرجع، ج 02 ص 105
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع السابق، رقم 1033
- 38- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 143
- بشير ضيف: المرجع السابق، ج 02 ص 243
- 39- انظر كل من:
- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 07 ص 134
- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 142
- بشير ضيف: المرجع السابق، ج 02 ص 243
- 40- بشير ضيف: المرجع السابق، ج 02 ص 243
- 41- محمد فؤاد القاسمي: المرجع السابق، رقم 196

- 42-عادل نويمض، المرجع ص 143
- 43-بشير ضيف: نفس المرجع السابق، ج 02 ص 243
محمد فؤاد القاسمي: المرجع السابق، رقم 755
- 44-محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 692
- 45-المرجع السابق رقم 1085
- 46-محمد فؤاد القاسمي: نفس المرجع رقم 297
- 47-بشير ضيف: المرجع ج 02 ص 213
- 48-محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 1088
- 49-المرجع السابق رقم 493
- 50-المرجع السابق رقم 1082_1081
- 51-عادل نويمض: الرجع ص 153
- 52-سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 7 ص 448
بشير ضيف: المرجع ج 3 ص 59
- 53-عادل نويمض: المرجع ص 143
- 54-انظر كل من:
- عادل نويمض: المرجع ص 143
- بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 98
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 504_505
- 55-انظر كل من:
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 807_808
- عادل نويمض: المرجع ص 143
- 56-عادل نويمض: المرجع ص 143
محمد فؤاد القاسمي: رقم 380
- 57-انظر كل من:
- عادل نويمض: المرجع ص 143
- بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 98
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 906
- 58-بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 98
- 59-انظر كل من:
- بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 98 ص 131
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 426
- 60-بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 131
- 61-محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 161_162
- 62-بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 243
- 63-انظر كل من:
- بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 243
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 250
- 64-انظر كل من:

- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 8 ص 217
- بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 243
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 1106
- 65-سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 07 ص 330
- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 513_512
- 66-بشير ضيف: المرجع ج 03 ص 243
- 67-سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 8 ص 221
- 68- محمد فؤاد القاسمي: المرجع رقم 60 و61
- 69-الشيخ الديسي، أنفس الدرّة، ص 21
- 70-عبد الرحمن الجيلالي، المرجع ص 293
- 71-عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 293
- 72-الديسي، انفس الدرّة، ص 21
- 73-الحفناوي: المرجع، ص 407
- 74-بلهاسي بن بكار: المرجع، ص 157
- 75-عبد العي الكتاني: فهرس الفهارس، ج 2 ص 571
- 76-سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، ص 221
- 77-عمر بن قينة الديسي حياته واثاره وادبه الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص 315_316
- 78-عمر بن قينة: المرجع السابق، ص 315
- 79-يشير بن قينة إلا أن علاقة الشيخ بن باديس بزواية الهامل ستسوء بعد تأسيس الجمعية . انظر:
- عمر بن قينة: المرجع، ص 26
- 80-عمر بن قينة: المرجع، ص 279
- 81-عمر بن قينة / المرجع السابق، ص 220
- 82- ما بين قوسين من النسخة ب وساقط من النسخة أ
- 83-نهاية اللوحة 01
- 84- ما بين قوسين ساقط من النسخة ب
- 85-نهاية اللوحة 02
- 86-نسخة ب: صحت
- 87-نسخة ب: وعطاء مكابرة لا تسمع بل مشاغبة لا تنفع
- 88-ما بين قوسين من النسخة ب وساقط من النسخة أ

المحور الثاني

واقع استخدام مصادر المعلومات من قبل العاملين
في مؤسسات الإعلام بالجزائر:
تطبيق على الصحافة المكتوبة في صنع الخبر

د. بهجة بومعرافي *

جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري

- مقدمة

تؤدي مؤسسات الإعلام في العصر الحالي دورا مميّزا في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أفرزت نظاما عالميا جديدا صار فيه الإعلام هو القوى الفاعلة في تحريك موازن الأمور كما استطاعت أن تؤثر في صناعة الخبر الصحفي كما بادر العديد من الإعلاميين ومنهم العرب باستخدام الإنترنت عامة وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة للوصول إلى ملايين القراء في العالم ليجد الصحفي التقليدي نفسه أمام بيئة جديدة في صياغة الخبر وكذلك طرق ووسائل جديدة لإرساله. ومع دخول الإنترنت عالم الإعلام كفضاء جديد ازدادت كفاءة صناعة الخبر وسرعة بثه بفضل مميزاتا وخصائصها المتعددة التي استغلها الصحفيون وغيرهم من عامة الناس لجلب القارئ والباحث عن المعلومات الإخبارية لينشأ نوعا جديدا من الإعلام الجماهيري وتبدأ مرحلة جديدة في صناعة الخبر وبثه عبر المواقع الاجتماعية المختلفة التي تفوقت عن وسائل الإعلام الرسمي بيد أنها مكنت الصحفيين وغيرهم من أفراد المجتمع من سيطرة إعلامية لم تكن متوفرة من قبل بهذه الحرية والاتساع. وما لهذا من انعكاس واضح على مستخدمي هذه المواقع من صنّاع الخبر ومستقبله. ومن وجهة نظر الصحافة المطبوعة التي وجدت نفسها في مواجهة لنوع جديد وأكثر إقناع في صناعة الخبر وطرق جديدة في إرساله وهذا يعني أن الصحافة التقليدية تحتاج إلى إبراز قدرتها على اكتساب أعلى درجة من الثقة من

جانب الجماهير المستهدفة ولن تتأتى هذه الثقة إلا إذا توافرت لها بعض الشروط التي يمكن حصرها فيما يأتي:

(1) مدى التزام الصحافة المطبوعة بتقديم الصورة الحقيقية لواقع الحدث الذي تنقله.

(2) مدى التزامها بدقة البيانات التي تقدمها أثناء نقل ذلك الخبر

(3) مدى اعتمادها على المعلومات في صناعة الخبر

(4) مدى المصدقية والموثوقية التي تحظى بها مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفي في كتابة الخبر

من المؤكد أن مصادر صناعة الخبر الصحفي متنوعة ومتعددة ونظرا للاهتمام المتزايد شبكات الإعلام الاجتماعي (social media) وعلى رأسها facebook و twitter و YouTube والإنستجرام وغيرها التي تستخدم الإنترنت لنشر الخبر بالكلمة والصورة الحية والصوت ونقل الخبر المتغير آنيا (الحسان، 2002) وكذلك بقدرتها الهائلة في النقل السريع والآني للأحداث بالصورة والصوت مع توفير إمكانية المناقشة والتعليق والإثراء من قبل القراء فأعطت قدرة هائلة لانتشار الخبر بشكل جماهيري كبير عن طريق الهواتف الذكية والحاسبات الشخصية ولوحات ليد وغيرها كوسائل اتصال جديدة جنبا إلى جنب مع الصحافة المكتوبة. هذا أدى إلى توسع هائل في كشف الأخبار دون الارتباط بعامل الزمان والمكان لتنافس الصحافة المطبوعة لنقل الأخبار أثناء حدوثها للجمهور عبر الحدود وهذه خطوة غير مسبوقة في تاريخ الإعلام.

- الشبكات الاجتماعية مصدر جديد لصنع الخبر

إن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد طال مجال صنع الأخبار وبثها ليجد الصحفي التقليدي نفسه أمام تحدي جديد في نقل الخبر إلى القارئ عبر فضاء جديد جلب اهتمام المتلقي واستغله الصحفي المحترف وأفراد المجتمع العاديين في جمع الأخبار وتقديمها دون الارتباط بمؤسسة إعلام

رسمية. وهو ما عبر عنه البعض بصحافة المصدر المفتوح (open source journalism) التي تتكون مادتها من قبل القراء وهناك من سماها صحافة الجمهور حيث يلعب الجمهور العادي دورا نشطا في جمع الأخبار ونشرها (صادق، 2006، ص.188). وأطلق عليها البعض الآخر من الباحثين مصطلح "صحافة الإنترنت".

أحدثت شبكة الإنترنت تغييرات في المشهد الإعلامي مع ظهور الشبكات الاجتماعية والمدونات الشخصية التي أخذت شكل بوابات إعلامية جماهيرية بخلق صيغ جديدة لصناعة الأخبار والتحاوور مع القراء. وتعمل هذه الشبكات والمدونات على إزالة الوسيط بين مرسل الخبر ومستقبله ليصبح أفراد الجمهور العاديين هم الذين يحررون الخبر أو ينقلون مشهدا ويثونه عبر المواقع الاجتماعية وبواسطة هواتفهم الذكية (smart phone). وبذلك أصبحت الشبكات الاعلام الاجتماعي لغة تواصل جديدة بين محرري الأخبار ومتلقيها. وهذا ما عبر عنه (Deuze، 2003) بقوله قد بدأت المؤسسات الصحافية تدرك أن صحافة الإنترنت لها تطبيقات لا علاقة لها بمفاهيم وتطبيقات الصحافة التقليدية وأن الصحفيون ليسوا وحدهم المسئولون عن المادة الصحافية. لقد ظهر نوع جديد من الصحفيين هم من أفراد المجتمع لا علاقة لهم بمؤسسات الإعلام التقليدية منهم أصحاب المواقع الشخصية والمدونات بالإضافة إلى أخبار الويكي (Wiki news). والملفت للنظر أن الشبكات الاجتماعية التي ظهرت في نهاية القرن الماضي وانتشرت انتشارا واسعا في الألفية الثالثة بغرض تفعيل تكنولوجيا الإنترنت بإتاحة بيئة تفاعلية ديمقراطية للتواصل بين الأفراد والمجتمعات وأحدثت تغييرات جذرية في تفاعل الجمهور مع الأحداث دون رقابة.

إن التغييرات التي تشهدها الصحافة تمثل فضاء تجريبيا ثريا سواء بالنسبة للصحفي أو القارئ وكذلك القائمين على المؤسسات الإعلامية. وقد عبر الكثير من الباحثين على تطور الفضاء الصحفي الإلكتروني ما يفسر أن 80% من الجمهور يتجه إلى المواقع الإلكترونية للحصول على الأخبار

(Yovovich, 1998). الإنترنت خلقت ديناميكية تجديدية في بعث استقلالية الصحفي وتثمين كفاءته البحثية والتوثيقية ووسعت علاقته بمصادر صناعة الخبر (رابح، 2006). إن المائلين لهذا الاتجاه يؤكدون أن هناك اعتبارات مهمة يجب أن تأخذ في الحسبان عند انتقاء المعلومات لكتابة الخبر لأن أي خبر مهما كانت جاذبيته، لن يكون مقبولا من القراء ما لم يلتزم بدقة المعلومات التي يتيحها لهم ومصداقيتها وخاصة ما يتعلق بالمعلومات من مصادر إلكترونية غير الرسمية وعلى رأسها شبكات التواصل الاجتماعي. وهو ما أظهرته بعض الدراسات حول الاعتماد على المصادر الإلكترونية في صنع الخبر الصحفي (Null, Andie, 1997; 2000) ومنهم من اقترح بعض المعايير لاعتمادها في تقييم المعلومات الإلكترونية للتأكد من مصداقيتها وموثوقية المصدر المأخوذة منه (Johnson and Kaye, 1998) إن هذان الاتجاهان المتعارضان والمتمثلان في الاعتماد المتزايد على شبكة الإنترنت في جمع مادة الخبر من جهة والشك في مصداقية المعلومات الإلكترونية من جهة أخرى يبينان التأثير المتبادل بين التقنية وصانعي الخبر ومستقبله كما أن البعض مازال ينظر إلى الإنترنت على أنها مجرد أداة مساعدة للصحافة المطبوعة لتوسيع قاعدة قرائها على المستوى الدولي وتطوير الأداء الصحفي وما تقدمه من خدمات للصحف الورقية (الفيصل، 2006).

فيما يخص تطور المشهد الإعلامي في العالم العربي فإن "كثير من تطبيقات الإعلام الجديد أو بمعنى آخر الإعلام الاجتماعي هي الآن تنمو خارج محيط المؤسسات الموجودة، فالرسائل الهاتفية القصيرة تعمل بحرية كبيرة وتطبيقات الاتصال اللاسلكي يمارس فيها قطاع عريض من الشباب نشاطا إعلاميا واسعا يديرون خلاله أفكار ونماذج جديدة للاتصال نشأت وتطورت خارج سلطة الإعلام التقليدي (صادق، 2006، ص. 192) أي خارج المؤسسات الإعلامية الرسمية. وقد مثل ما يسمى بالربيع العربي انطلاقا من ثورة الياسمين في الجمهورية التونسية فرصة جديدة لصعود صحافة الجمهور ونموها بسرعة حيث كان جمهور الربيع العربي وخاصة الشباب

ينقلون الأخبار وينشرون الصور في شبكة الإنترنت وبواسطة الهواتف المحمولة للأحداث أثناء وقوعها ثم بثها عبر شبكات الإعلام الاجتماعية (social media networks) على الفيسبوك وتويتر ويوتوب وغيرها وقد استفاد القارئ العربي من هذه الوسائل كوسائل اتصال مفتوح لا تخضع لأي نوع من الرقابة. إن المواقع الاجتماعية الأكثر استخداما من قبل الجمهور لتناقل الأخبار هي: facebook و twitter و youtube وقد مثلت هذه المواقع البوابات المفتوحة لتكريس حرية التعبير بفتح المجال للجمهور الواسع للدخول المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك بين أصحاب المواقع الاجتماعية كما منحهم المشاركة في صنع القرار وعززت العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات وتطویرها كما توفر للفرد عالما افتراضيا خاصا يعبر فيه على اهتماماته وانشغالاته بحرية مطلقة ودون وسيط يذكر. فأصبح لهذه الشبكات الاجتماعية قوة التأثير في شتى مجالات الحياة للأفراد والشعوب على حد سوي. فعلى سبيل المثال فللفيسبوك (facebook) الذي أطلق خدمته للجمهور عام 2002 أصبح له قاعدة عريضة من المستخدمين قدرت في 2012 بـ بليون مستخدم والعدد في ازدياد كونه أصبح وسيلة تواصل للأفراد والمؤسسات مما جعل مخترعه يحوله في مايو 2012 إلى مؤسسة اقتصادية بدخوله سوق الأسهم (Nasdaq) الخاصة بتداول أسهم شركات التكنولوجيا. وهكذا فقد أصبحت الشبكات الاجتماعية من أهم وسائل التواصل ومصادر للحصول على المعلومات والأخبار.

- أهمية مصادر المعلومات في صنع الخبر الصحفي

على الرغم من أهمية التعرف على مصادر المعلومات التي يستخدمها الصحفيون في جمع المادة لكتابة الخبر، فمن الملاحظ قلة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، حيث لم تعثر الباحثة إلا على بعض الدراسات باللغة الإنجليزية ولم يثبت لها من خلال البحث الببليوجرافي وجود أي دراسة باللغة عربية تقترب من موضوع الدراسة الحالية.

ومن أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي الدراسة التي قام بها أنور وأنصاري وعبد الله (2004) حيث تطرق فيها إلى سلوكيات الصحفيين الكويتيين في البحث عن المعلومات والتعرف على المصادر التي يستخدمونها والغرض من البحث عن المعلومات وكذلك المشاكل التي يواجهونها. من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون في دراستهم أن الصحفيين الكويتيين يستخدمون مصادر رسمية مثل الإنترنت والنشرات الإخبارية ومكتبة مؤسسة الإعلام والتقارير الإعلامية والتلفزيون والراديو كما يستخدمون مصادر غير رسمية مثل الاتصالات الهاتفية من الجمهور وخبراء وزملاء من مؤسسات إعلامية أخرى كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإنترنت هي أهم مصدر معلومات بالنسبة للصحفيين الكويتيين تليها التقارير الإعلامية فالنشرات الإخبارية. كما أوضحت ما نسبته 60.9% من المبحوثين يستخدمون المعلومات لكتابة الأخبار وكشفت الدراسة أن نسبة 78.2% تنقصهم مهارات البحث عن المعلومات واسترجاعها وقد عبروا عن رغبتهم في التدريب على كسب تلك المهارات للاستفادة من المصادر المتوفرة في المكتبة الإلكترونية. وفي نهاية الدراسة اقترح الباحثون بعض الطرق التي تتيح للصحفيين إمكانية الحصول على المعلومات التي يحتاجونها وكسب مهارات البحث عنها وأوصت الدراسة بمراجعة مناهج الإعلام في جامعة الكويت لاستحداث خطة دراسية تمكن طلبة الصحافة من كسب مهارات البحث والاسترجاع. وأجرت Poteet (2000) دراسة على 175 صحفي في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة مدى استخدامهم للمصادر الإلكترونية وجدت أن جلهم أي 100% يستخدمون الإنترنت وأن 96.5% يفضلون استخدام المصادر الإلكترونية للحصول على المعلومات لجمع مادة الخبر. وقام Ross و Middleberg (1999) بدراسة مماثلة ركزا فيها على الصحافة اليومية في أمريكا فخلصا إلى أن 85% من الصحفيين يستخدمون الإنترنت للبحث عن مقالات، 83% منهم يستخدمونها للبريد الإلكتروني و65% يستخدمون

الإنترنت للحصول على المعلومات الإخبارية والاتصال بالخبراء لجمع المادة لصنع الخبر.

كتب Nicholas وآخرون (2000) عن تأثير الإنترنت على الصحفيين والعاملين في مكاتب المصادر المتعددة وخلصت دراستهم إلى أن ما لا يزيد عن واحد لكل خمسة صحفيين فقط يرجعون إلى الإنترنت بسبب الشك في المعلومات التي تقدمها الشبكة. ويرى أصحاب هذا الاتجاه انه إذا كانت شبكة الإنترنت قد أضافت لنشر الخبر عموماً إلا أنها لا تزال مجرد أداة مساعدة للصحافة المطبوعة لتوسيع دائرة قرائها وتحسين الأداء الصحفي (الفصل، 2006). وعن مستقبل الصحافة الورقية في الجزائر في ظل انتشار صحافة الإنترنت أكد شطاح (2006) أن مستقبل الصحافة الورقية في الجزائر ما زال مرشحاً إلى الازدهار والتطور وأن إنشاء المواقع الإلكترونية للصحف الورقية ما هي إلا استجابة لبعض الفئات من القراء ومتطلبات التكنولوجيا الجديدة للاتصال.

في المقابل هناك اتجاه معاكس لهذا يؤكد أن تسعة من كل عشرة صحافي يحصل على المعلومات لكتابة المقال والخبر الصحفي من المواقع الاجتماعية وخاصة توتر والخبراء (source of expert) والمدونات لقدرتها على توصيل الأخبار عبر الحدود (Flammer)، (2003). وفي الدراسة المسحية التي قام بها العربي (2006) والتي أجريت على عينة من 600 مشارك من مستخدمي الإنترنت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ركز فيها الباحث على استطلاع رأيهم حول مدى المصداقية التي تحظى بها مصادر المعلومات الإخبارية في الشبكة مقارنة بالمصادر التقليدية فوجد أن الانفتاح الثقافي والمدة الزمنية التي يقضيها الفرد في تصفح الإنترنت وارتفاع مستوى الدخل الشهري وتطور مهارات البحث عن المعلومات ومستوى التعليم هي من العوامل التي ترطبت إيجابياً بالمصداقية وكشفت الدراسة أن شبكة الإنترنت هي من المصادر موثوقة ومصداقيتها مرشحة للزيادة.

- الدراسة الميدانية: تطبيق على مصادر صنع الخبر في الجزائر
يمثل وجود مصادر معلومات لجمع المادة الصحفية أهمية قصوى في
صناعة الخبر ومن هذا المنطلق تبرز أهمية جمع المعلومات لكتابة الخبر
ودعم الصحافة المطبوعة لتكون محل اهتمام الدراسة الحالية والتركيز على
مصادر المستخدمة في صناعة الخبر الصحفي المطبوع في الجزائر.

- أهداف الدراسة

في ضوء الطرح السابق للموضوع يمكن القول بأن الهدف العام لهذه
الدراسة هو التعرف على واقع استخدام مصادر المعلومات في صناعة الأخبار
الصحافية وتحديد أهم المصادر التي يستعين بها الصحفيون الجزائريون في
صناعة الخبر المطبوع. وذلك من خلال دراسة منهجية علمية.

- أسئلة الدراسة

تسعى الباحثة لتحقيق الأهداف التي وضعتها لهذه الدراسة الحصول على
إجابات محددة عن التساؤلات الآتية:

- ما موقع الصحافة المطبوعة بين غيرها من وسائل الإعلام الحديثة؟
- ما هي المصادر التي يعتمد عليها عموم الصحفيين في صناعة الخبر؟
- ما هي المصادر التي يعتمد عليها الصحفي الجزائري في صناعة الخبر
المطبوع؟

- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وسائل الإعلام وخاصة ما يتصل منها
بالصحافة المطبوعة وأهمية المعلومات في صناعة الخبر، وفي ظل انتشار
وسائل الإعلام من مسموعة ومرئية وإلكترونية وما يصطحبها من تحول
مطرد في صناعة الأخبار وبثها فور حدوثها بالنص والصوت والصورة. إن ثورة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نعيشها في العصر الحالي وما يصطحبها
من تغييرات في جميع المجالات بما في ذلك الإعلام باتجاهه إلى استخدام
الوسائط غير التقليدية في صناعة الخبر وبثه حيث أصبحت شبكة الإنترنت

منفذا لا يمكن الاستغناء عنه لما تتمتع به من مزايا أتاحت أفقا جديدة للتواصل مع المجتمعات مما أثار تساؤلات عديدة حول كفاءة الصحافة المطبوعة. لذلك كان من الضروري إلقاء الضوء على المصادر التي يستخدمها الصحفي في جمع المعلومات الإخبارية وضرورة الرجوع إلى مصادر موثوقة لتحقيق مستوى من المصداقية التي يمكن أن تقنع المتلقي.

وتعتبر هذه الدراسة إضافة هامة إلى الإنتاج الفكري العربي في مجال مصادر معلومات صناعة الخبر الصحفي كونها الدراسة الوحيدة في هذا الموضوع التي تخص استخدام مصادر المعلومات من قبل الصحفيين الجزائريين حسب لنتائج المسح الببليوجرافي الذي أجرته الباحثة.

- منهج الدراسة

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لكونه أنسب المناهج وأكثرها استخداما في الأبحاث التي تقوم على جمع المعلومات ورصد انطباعات واتجاهات مجتمع الدراسة. ولجمع المعلومات المطلوبة لإنجاز هذه الدراسة استخدمت الباحثة وسيلتين:

(1) المسح الببليوجرافي للإنتاج الفكري المتوافر حول موضوع الدراسة المنشور في الشكل الورقي والإلكتروني للاستفادة من الدراسات السابقة.
(2) استبانة مكونة من مجموعة من العبارات تتعلق بأنواع مصادر المعلومات التي يستخدمها الصحفيون الجزائريون في صناعة الخبر والغرض من البحث عن المعلومات.

- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 50 صحفي يعملون في الصحافة المطبوعة تم اختيارهم عشوائيا دون تحديد اسم الصحيفة التي يعملون لديها ولا الجنس ولا العمر. وتم توزيع الاستبانات عليهم وأعطى لهم أسبوع واحد لإعادة الاستبانة وقد تم استرجاع 100% من الاستبانات الموزعة على العينة حيث تم اعتمادها للتحليل الإحصائي.

- أداة الدراسة

تم استخدام استبانة تضمنت مجموعة من الأسئلة لتحديد مصادر المعلومات التي يستخدمها الصحفيون الجزائريون والتعرف على مدى اعتمادهم عليها في كتابة الخبر الصحفي. قسمت الأسئلة إلى ثلاثة محاور واحتوت أسئلة المحور الأول على عشر عبارات تضمنت نوع المعلومات التي يبحث عنها الصحفي. وتضمن المحور الثاني خمسة عشر عبارة للتعرف على أهم المصادر التي يعتمد عليها الصحفي في كتابة الخبر وخصت الباحثة المحور الثالث من الاستبانة لمعرفة مدى الاعتماد على المصادر الرسمية وغير الرسمية وأعطى لكل عبارة وزن وفق سلم ليكرت (Likert scale) الخماسي من 1 إلى 5.

- صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعرضها على أربع أساتذة من كلية الاتصال في جامعة بقسنطينة (الجزائر) بغرض التحقق من الصياغة اللغوية للعبارات الواردة في أسئلة الاستبانة. وقد تم الأخذ بملاحظاتهم قبل توزيعها على أفراد العينة.

- ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام تحليل الجدارة (reliability analysis) لقياس ثبات المقاييس الداخلية للأداة وذلك باستخدام معادل ألفا (Cronbach Alpha Coefficient) حيث بلغ 0.85 وهي قيمة عالية تشير إلى ثبات الاتساق الداخلي للفقرات الواردة في الاستبانة.

- المعالجة الإحصائية للنتائج

تم تفرغ الإجابات وتحليلها باستخدام حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام التحليل الإحصائي (Descriptive statistics) لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك اختبار (ت). (T-test)

- نتائج الدراسة ومناقشتها

- المحور الأول: نوع المعلومات التي يبحث عنها الصحفي لصناعة الخبر؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات
المعيارية لكل نوع المعلومات المبينة في الجدول (1).

الجدول رقم (1): نوع المعلومات التي يبحث عنها الصحفي وفق الترتيب
التنازلي.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نوع المعلومات
1	0.95	4.64	معلومات سياسية
2	0.86	4.58	معلومات عن المجتمع المحلي
3	0.91	3.45	معلومات لكتابة مقال
4	0.89	3.31	معلومات رياضية
5	0.85	3.20	معلومات اقتصادية
6	0.86	3.17	معلومات تاريخية
7	0.85	3.15	معلومات بغرض التثقيف الشخصي
8	1.02	2.91	البحث عن حقائق
9	0.98	2.83	معلومات عن البيئة
10	1.11	2.15	معلومات عامة

درجات السلم من: 5 = مهمة جدا، 4 = مهمة، 3 = مهمة نوعا ما، 2 = غير

مهمة، 1 = غير مهمة إطلاقا

يبين الجدول رقم (1) أن الصحفي الجزائري يبحث عن معلومات تساعد في
كتابة أخبار في السياسة بالدرجة الأولى حيث جاءت في الرتبة الأولى
بمتوسط حسابي مقداره (4.64) وقد تعزى هذه النتيجة إلى الثورات التي
يعيشها العالم عامة والعربي خاصة والوضع الذي تعيشه الجزائر قرابة
إجراء الانتخابات والمصادف للفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة. وجاءت
المعلومات عن المجتمع المحلي في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.58)
وقد تعود هذه النتيجة إلى التغييرات والتطورات في شتى مجالات الحياة

نتيجة الطفرة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري في العصر الحالي. وجاءت كل من المعلومات لكتابة مقال ومعلومات رياضية ومعلومات اقتصادية ومعلومات تاريخية ومعلومات بغرض التثقيف الشخصي بدرجة متوسطة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية من (3.45) إلى (3.15) بينما جاء البحث عن حقائق ومعلومات عن البيئة ومعلومات عامة بدرجة منخفضة حيث حصلت على متوسطات حسابية بلغت على التوالي (2.91) و(2.83) و(2.15). المثير للجدل فيما يخص هذه النتائج هو انخفاض درجة اهتمام الصحفيين الجزائريين بالبحث عن الحقائق ومعلومات للكتابة عن البيئة التي كان من المتوقع أن تكون ضمن الرتب الأولى وبمتوسطات حسابية أعلى بكثير. وقد جاءت هذه النتيجة عكس ما توصلت إليه دراسة أنور وأنصاري وعبد الله (2004).

- المحور الثاني: مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفيون الجزائريون؟
الجدول رقم (2): نوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الصحفي وفق الترتيب التنازلي وفق الأهمية.

نوع المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
YouTube	4.31	1.08	1
Facebook	4.27	1.52	2
Twitter	4.13	0.98	3
الإنترنت عامة (محركات البحث)	4.06	1.05	4
وكالات الأنباء الأجنبية	4.01	1.02	5
قصاصات الإخبارية (press releases)	3.95	0.93	6
تقرير من الزملاء النظراء (reports from peers)	3.81	1.09	7
نشرات الأخبار المرئية	3.75	0.85	8
نشرات الأخبار المسموعة	3.54	1.02	9
مصادر رسمية (من الدوائر والمؤسسات الحكومية)	2.76	0.98	10
مراسلات القراء	2.65	1.01	11

12	1.07	2.48	حكايات في المقاهي والنوادي
13	0.97	2.13	مكلمات هاتفية من الجمهور
14	0.96	1.98	مكتبات مؤسسات غير إعلامية
15	0.92	1.76	إجراء مقبلات مع أفراد الجمهور

درجات السلم من: 5= مهمة جدا، 4= مهمة، 3= مهمة نوعا ما، 2= غير مهمة، 1= غير مهمة إطلاقا.

يتبين من الجدول رقم(2) أن المواقع الاجتماعية Facebook و YouTube و Twitter ومحركات البحث وكذلك وكالات الأنباء هي أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المبحوثين في جمع المادة الإخبارية في صناعة الخبر حيث حصلت على أعلى متوسطات حسابية قريبة من مهمة جدا تراوحت من (4.31) إلى (4.01) وعلى رأسها YouTube بمقدار(4.31) وهذا يؤكد مدى أهمية المواقع الاجتماعية في الحصول على المعلومات لصناعة الخبر وإرساله بالنص والصور. تتفق هذه النتائج مع دراسة كل من Flammer، (2003) وأنور وآخرون (2004) و Poteet (2000) و Ross و Middleberg (1999). وأقر عينة الدراسة أن القصص الإخبارية (press releases) وتقارير الأقران (reports from peers) ونشرات الأخبار المرئية ونشرات الأخبار المسموعة مهمة نوعا ما بمتوسطات حسابية بلغت 3.95 و 3.81 و 3.75 و 3.54 تباعا وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة أنور وأنصاري وعبد الله (2004). ويلاحظ من الجدول أعلاه أن المكلمات الهاتفية من الجمهور ومرسلات القراء والحكايات في المقاهي والنوادي ومكتبة المؤسسة مصادر معلومات غير مهمة حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذه المصادر أقل من (3) كما يعتقد المبحوثون أن مكتبات المؤسسات غير الإعلامية والمقبلات مع أفراد الجمهور في جمع معلومات لكتابة الخبر غير مهمة إطلاقا حيث حصلت على أقل متوسطات حسابية تقدر بـ 1.98 و 1.76 وتشير هذه النتائج إلى ضعف التواصل بين الصحفيين وأفراد المجتمع مما قد يؤدي إلى انخفاض دور الصحافة المطبوعة في خدمة المجتمع المحلي وقد اختلفت هذه النتيجة

مع ما جاء في الجدول رقم (1) الذي أظهر وجود اهتمام بجمع معلومات عن المجتمع المحلي كما لم تتفق مع نتائج دراسة أنور وأنصاري وعبد الله (2004).

المحور الثالث: اختبار "ت" لتحديد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.05$) في درجة اعتماد المبحوثين عن المصادر الرسمية وغير الرسمية في كتابة الخبر؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على مدى اعتمادهم عن مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية والجدول رقم (3) يبين نتيجة ذلك.

الجدول رقم (3): نتيجة اختبار (ت).

العبارة	نوع المصادر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مدى الاعتماد على المصادر الرسمية وغير الرسمية	مصادر رسمية	32	2.96	0.82	3.56	*0.000
	مصادر غير رسمية	18	2.30	0.42		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.05$).

يبين الجدول رقم (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اعتماد المبحوثين على المصادر الرسمية وغير الرسمية وربما يرجع ذلك إلى مستوى الأهمية التي يولها الصحفيون الجزائريون إلى كل نوع من تلك المصادر، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمصادر الرسمية (2.96) أما متوسط المصادر غير الرسمية فهو (2.30) وبلغت قيمة (ت) (3.56) بمستوى دلالة (0.000) وجاءت الفروق الإحصائية بالمتوسطات الحسابية لصالح المصادر الرسمية وهذا كان متوقعا كون مصادر المعلومات الرسمية يتوقع أن تحظى بمصداقية أعلى ليثق فيها الباحثون أكثر من المصادر غير الرسمية وقد تفسر

هذه النتيجة إلى محدودية العلاقة بين الصحفيين والمجتمع والشك في مصداقية المعلومات التي يكون مصدرها غير معروف كتلك التي تأتي عبر المكالمات الهاتفية ومراسلات أفراد المجتمع.

- الخاتمة

يمر المشهد الإعلامي في العالم بموجة من التغييرات والتطورات مكنت فيها مستحدثات تكنولوجيا الاتصالات المتطورة من شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت عامة الجمهور العادي من الخوض في مجال صناعة الخبر وبثه وهو نشاط كان حكرا على مؤسسات الإعلام الرسمية والصحفيين المحترفين مما نتج عنه أنماط جديدة لم يعرفها المشهد الإعلامي من قبل. وأهم التطبيقات لهذا النمط الجديد من الإعلام الجماهيري نشأ ونما في شبكات الإعلام الاجتماعي والمواقع الشخصية للأفراد والمدونات والمنديات ومع تطور تقنيات الهواتف المحمولة ووسائل الاتصال اللاسلكي زاد انتشار صناعات الخبر الصحفي من غير الصحفيين المحترفين في العالم بما في ذلك العالم العربي الذي شاهد هو الآخر هذا النوع المستحدث من وسائل صنع الخبر وإرساله للجمهور العريض وقياسا للتطور في المجال الإعلامي من قبل الصحفيين الجزائريين الذين سخروا مهاراتهم التكنولوجية في جمع مادة صنع الخبر والمصادر المستعملة لهذا الغرض فقد أجريت دراسة ميدانية لاستكشاف واقع استخدام مصادر المعلومات من قبل العاملين في مؤسسات الصحافة المطبوعة في الجزائر ومدى اعتمادهم على مختلف المصادر المعلومات الإخبارية الرسمية وغير الرسمية في صناعة الخبر. وظهرت المواقع الاجتماعية والإنترنت عامة كأفضل المصادر التي يعتمد عليها أفراد العينة المشاركة في الدراسة لما تتمتع بها من مزايا وانتشار استخدامها في إرسال الخبر فور حدوثه. وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك ثقة بالمصادر الرسمية على حساب المصادر غير الرسمية وقد اتفقت تلك نتائج ككل مع بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات ذات علاقة بهذه الدراسة. ورغم أن عينة الدراسة بسيطة فإنه قد تم رصد بعض الحقائق المتصلة

بالموضوع. ومن الأمور التي تثير الانتباه هو انخفاض الاعتماد على بعض المصادر غير الرسمية كالمقالات مع أفراد المجتمع والمرسلات والمكلمات الهاتفية والتي يمكن أن توفر مادة غنية لصناعة الخبر إذا عرف الصحفي كيف ينتقي المعلومة الصحيحة من تلك المصادر.

- المراجع:

* - عضوية التدريس في قسم علم المكتبات والمعلومات
بالجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، سابقا وعضوية التدريس بكلية الاتصال، وعميدة شؤون المكتبات
بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة سابقا.

- Andie. T. (1997). " Why Web warriors might worry". Columbia Journalism Review. vol. 36 no.2 pp.35-39.
- Anwar. M.A.; Al-Ansari. H.; Abdullah. A. (2004). "Information seeking behavior of Kuwaiti journalists". Libri. vol. 54. pp.228-236.
- Deuze. M. (2003). " The Web and its journalism: considering the consequences of the different types of news media online". New-Media and Society. vol. 5. no.2. pp. 203-230
- Flammer. C. (2003). "Journalists use social media to find stories" available at: <http://www.mreleVanco.com/03/journalists-use-social-media-to-find-stories/> (viewed August 24. 2011).
- Johnson. T.J. and Kaye. B.K.. (1998). "Cruising is believing: comparing Internet and traditional sources on media credibility measures". Journalism and Mass Communication Quarterly. vol. 75. pp. 325-341.
- Nicholas. D.; William. P.E.; Cole. P. and Martin. H. (2000). "The Impact of the internet on information seeking in the media". Aslib Proceedings. vol. 52 no. 3. pp. 98-114.
- Null. C. (2000). "Web of lies". PC Computing. vol. 13 no. 60. p. 62.
- Poteet. A.R. (2000). Newspapers journalists' information seeking behavior with online information sources". Master Thesis. University of North Carolina at Chapel Hill.
- Ross. S. and Middleberg.D. (1999). "Print media in cyberspace study" available at: <http://www.middleberg.com/studies/print/execsummary.cfm> (viewed August 30. 2011)
- Yovovich. B.G. (1998). "Consumers trust Web news providers". Editors and Publishers. no. 131. p. 27
- الحسان، إحسان محمود (2002) "الصحافة الإلكترونية الوليدة" المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع. 15، ص. 87.

شطاح، مجمد (2006) "صحافة الإنترنت ومستقبل الصحافة الورقية (المكتوبة) في الجزائر" في وقائع مؤتمر صحافة الإنترنت في العلم العربي: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة، 22-23 نوفمبر 2006، ص: 57-70.

العربي، عثمان (2006) "مصادقية الصحافة الإلكترونية لدى الجمهور السعودي: دراسة مسحية على متصفح الصحافة الإلكترونية بمدينة الرياض" في وقائع مؤتمر صحافة الإنترنت في العلم العربي: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة، 22-23 نوفمبر 2006، ص: 412-437.

الفيصل، عبد الأمير (2006) "الصحافة الإلكترونية: مقارنة أولية" في وقائع مؤتمر صحافة الإنترنت في العلم العربي: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة، 22-23 نوفمبر 2006، ص: 71-92.

الصادق رايح (2006) "من تجليات إدماج التكنولوجيات الإعلامية والاتصالية الحديثة في المؤسسات الصحفية" في وقائع مؤتمر صحافة الإنترنت في العلم العربي: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة، 22-23 نوفمبر 2006، ص: 134-153.

صادق، عباس مصطفى (2006) "التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الإنترنت" في وقائع مؤتمر صحافة الإنترنت في العلم العربي: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة، 22-23 نوفمبر 2006، ص: 177-194.

التنقيب المعلوماتي ودوره في تحليل احتياجات مستعملي المكتبات ومراكز المعلومات

د/كادي زين الدين

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

أ.ة.خديم خديجة

المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران

- مقدمة:

مع ظهور الجيل الثاني للإنترنت الواب 2 ظهرت العديد من التطبيقات في مجال إتاحة ونشر المعلومات ومفاهيم جديدة لمستخدمي ومنتجي المعلومات فلم يعد هناك فرق بين منتج ومستعمل للمعلومات، فالكل يقوم بدور المنتج والمستهلك، مما يؤدي إلى تراكم معرفي كبير جدا أي أن إنتاج المعلومات سوف يتضاعف بشكل لافت في أي مجال من المجالات، فالتطبيقات الجديدة للإنترنت كالمنديات والمدونات ومجموعات الحوار شبكات التواصل الاجتماعي والتي أصبح يطلق عليها مجتمعة بمحتوى المستخدمين، فهذا المحتوى هو عبارة عن مستودع كبيرة للعديد من المعلومات منها ما هو جلي ومنها ما هو ضمني يجب معرفة الطريقة المثلى للوصول إليه، وهذا الكم الهائل من المعلومات الموجود ضمن الفضاءات الافتراضية المتعددة يجعل الفرد والمؤسسات، سواء كانت إنتاجية أو خدمائية في مفترق طرق متعدد الاتجاهات في معرفة أي المعلومات أو الطريق الصحيح الذي يمكن أن تسلكه.

المكتبات ومراكز المعلومات هي الأخرى لحقت بالركب في استعمال ما جادت به قريحة الثورة التكنولوجية من وسائل مادية وتطبيقات وبرامج في تطوير خدماته والأدوار المنوطة بها في مجتمع المعلومات، فوجدت نفسها يوم بعد يوم تبحث عن الأساليب والكيفيات التي تجعلها تتحكم وتستفيد من التراكمات المعرفية الكبيرة ضمن الفضاءات الافتراضية التي أصبحت وسيلة عمل أساسية في هذه المؤسسات، خصوصا وأن مستعملي هذه المؤسسات

هم الآخريين موجودين ضمن هذا الفضاء الافتراضي ويساهمون كذلك في الإفادة والاستفادة منه.

الهدف الأول الذي يبرر وجود هذه المؤسسات هو وجود معرفة ومعلومات وكذا مستعملين، سواء كانوا مرتادين لهذه المؤسسات أو مستعملين افتراضيين، والهدف الأسمى منه هو ضرورة الحفاظ على هؤلاء المستعملين، ومدى تحليل ومعرفة وتلبية رغباتهم التي ينبغي إيجاد الوسيلة المثلى لذلك غير تلك الوسائل التي ألفت هذه المؤسسات استعمالها لمعرفة ذلك.

جاءت تقنية التنقيب المعلوماتي كوسيلة إضافية لتحليل ومعرفة وتلبية احتياجات ورغبات الزبائن والمستعملين، ومعرفة آرائهم حول السلع أو الخدمات ومدى جودتها والمقدمة من طرف المؤسسات والشركات، سواء كانت هذه المعلومات ظاهرة أو ضمنية، إذن فما هو التنقيب المعلوماتي وما هي أنواعه وكيف يمكن الاستفادة منه، وهل يمكن أن يلعب مستقبلا دورا أساسيا لمعرفة احتياجات ورغبات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات.

- علم التنقيب:

علم التنقيب وبكل بساطة هو استخراج المعلومات غير الجلية باستعمال وسائل وعمليات حسابية وإحصائية وكشف ترابط المعطيات في قواعد معطيات كبيرة مخزنة، تسمح باكتشاف وإنتاج معارف جديدة غير بديهية ولا يمكن استنتاجها يدويا بحيث تساعد في اتخاذ قرار أو تحسين طريقة عمل، وذلك دون معرفة مسبقة لما يجري البحث عنه أو الاعتماد على فرضيات محددة سلفا¹.

إن التطور المتسارع الذي يشهده العالم اليوم والتضخم الكبير في حجم المعلومات في المؤسسات يتطلب إيجاد وسائل فعالة للتخزين، وإدارة هذه المعلومات بالإضافة إلى تطور العلوم التي تعنى بترتيب وتصنيف ودراسة

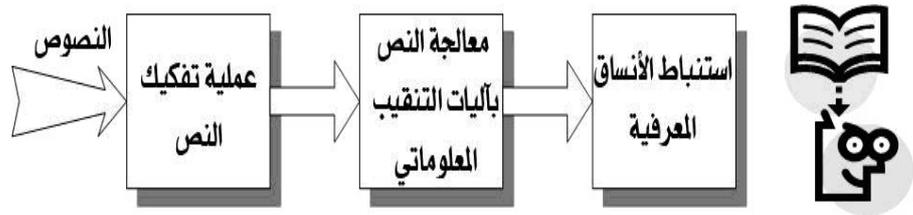
وتحليل المعلومات، وهو هو محور عمل المؤسسات الوثائقية بمختلف أنواعها.

أي أن معالجة المعلومات وتجهيزها والاستفادة منها خاصة بالطرق الحديثة يتطلب توثيق المعلومات بطريقة آلية أخذة في الاعتبار البحث في محتوى النصوص والبيانات، مع ما يستلزم ذلك من أدوات معلوماتية حديثة تمكننا من الحصول على معلومات ذات قيمة وفائدة لدعم اتخاذ القرار.

- بين المعلوماتية وآلية التنقيب المعلوماتي:

تعد آلية التنقيب المعلوماتي جزء من مجموعة الآليات المحوسبة والتي تسعى إلى استنباط الأنساق المعرفية، والعلاقات التي تربط بين المفردات السائدة في النصوص، حيث تتكون هذه الآلية من مجموعة من معالجات الحوسبة الذكية مع توظيف خوارزميات برامج اللغة الطبيعية بحيث تكون قادرة على توليد عدد كاف من الأنساق المعرفية السائدة في النص، مع تحديد طبيعة العلاقات التي تربط فيما بينها.

كما تسعى هذه الآلية إلى تقطير محتوى النصوص عبر عملية الكشف عن المباني والمعاني المستبطنة داخل النصوص، والتي تتسم بتعقيد محتواها، أو تلك التي تتميز بحجمها الكبير الذي تعجز الطرق التقليدية في استيعاب المادة المعرفية المطروحة فيها².



الشكل رقم 01 يوضح تخطيط مبسط لعمل آلية التنقيب المعلوماتي

مصدر الشكل الرزو، حسن مظفر، مقارنة محوسبة بين نهج برنارد لويس ودانيال بايبس في معالجة مسائل إستشرافية معاصرة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ماليزيا، 2006.

إن الهدف من تحويل النص التقليدي إلى وصف دلالي محوسب هو معالجة المحتوى الرقمي، بحيث يمكن التعامل معه بواسطة تقنيات الحوسبة الذكية، وبما يضمن التحليل العميق للمفردات الموجودة فيه، والعلاقات الدلالية الموجودة فيما بينها.³

برز مفهوم التنقيب المعلوماتي بمستوياته المعرفية الثلاثة التي بدأت بالبيانات الخام Data Mining ، ثم ارتقت باتجاه التنقيب داخل النصوص Text Mining، ومنه إلى النقر عن لباب الفكر والمعرفة Knowledge Mining في سبيل استيعاب كل ما ينشر على صفحات الواب والانترنت وتقطيرها لإنتاج قاعدة معرفية رصينة يمكن استثمارها في صناعة قرارات، وتوليد مفاهيم جديدة تتناسب وعصر المعلومات وشبكة الإنترنت العنكبوتية⁴.

تعتبر تقنيات استخراج المعلومات Data Mining وما يتفرع عنها من استخراج المعلومات من النصوص Text Mining، مع استخدام مخازن المعلومات Data Warehouse بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات على شبكة الانترنت فيما يسمى Web Mining من التقنيات الحديثة المستخدمة في أنظمة المعلومات، والتي ما فتئت تستعمل في كبريات الشركات حتى أن منتجي البرمجيات على اختلافها، وخاصة قواعد البيانات أضافوا إلى أنظمتهم إمكانية استعمال هذه التقنيات، باعتبارها وسيلة فعالة في تجميع المعلومات واستغلالها.

وبما أن المكتبات ومراكز المعلومات تعمل ضمن سياق المعلومات فهي الأخرى لا بد من أن تهيأ نفسها لاستعمال هذه التقنية من خلال العديد من التطبيقات والاستفادة منها بشكل فعلي.

- التنقيب عن البيانات:

هو طريقة تحليل مجموعة كبيرة من المعلومات من مستودعات البيانات، معتمدة على التحليل العاملي والتحليل العنقودي لاستخراج المعلومات الضمنية المختبئة واستعمالها في أغراض متعددة.

التنقيب عن البيانات يعطي معلومات للجُمهور، ويستعمل في غالب الأحيان في البنوك وشركات الائتمان في اتجاه الزبون خصوصا إذا ما استعملناه في معرفة سلوك المستهلك اتجاه منتج معين في السوق من خلال برامج تلفزيونية⁵.

أو هو "عملية الكشف والعثور عن معلومات ذات فائدة من خلال استعمال مجموعة من الأدوات المعقدة، بعض هذه الأدوات تشمل أدوات الإحصاء الاعتيادية والذكاء الاصطناعي والرسوم البيانية من صنع الكمبيوتر"⁶

ومن خلال هذين التعريفين فإن المبدأ الأساسي لعملية التنقيب يستجيب لما تحتاجه المكتبات ومراكز المعلومات، خصوصا ما تعلق بمعرفة مدى استجابتها لمتطلبات مستفيديها من خلال الخدمات المقدمة والتي لا يمكن إدراكها كالسلعة في المنطق التجاري، وبالتالي تصبح استعمال هذه التقنية في مجال المكتبات والمعلومات أكثر من ضرورة ملحة، إذ أن البيئة التكنولوجية في مجال المكتبات زاد من عدم الاحتكاك الفيزيولوجي مع المستفيد والذي كان له الأثر الإيجابي في التعرف على المستفيد ورغباته، فالبيئة الافتراضية سوف تعمل على استنفاد كل تقنيات التنقيب حتى نستطيع أن نعبر بصدق عن ما يطلبه المستفيد.

بدأت تشهد التقارير المعلوماتية ازديادا كبيرا في الأنشطة الاقتصادية في الشركات الكبرى حيث بدأت تظهر مفاهيم جديدة، كالتنقيب عن البيانات Data Mining والذي يتمثل في اشتقاق المعلومات المعروفة مسبقا من الكميات الهائلة من البيانات، والتي يمكن أن تؤدي إلى المعرفة، وينقسم التنقيب إلى ثلاثة أنواع⁷:

• تنقيب البيانات Data Mining: يعالج البيانات الهيكلية (المنظمة في قاعدة البيانات).

• تنقيب النصوص Text Mining: يعالج البيانات والنصوص غير المهيكلة.

• تنقيب الويب Web Mining : يقع تنقيب الويب بين البيانات شبه هيكلية أو غير المهيكلة، ويطلق على تنقيب الويب الاستخدام الإبداعي لتنقيب البيانات أو تقنيات تنقيب النصوص ومساراتها المختلفة، إلا أنها تعد من أصعب المهام بالنسبة لعلماء تنقيب البيانات وإدارتها، وذلك يعود إلى الكم الهائل من البيانات غير المترابطة على الويب وغير مرتبة.

تستخدم تقنيات التنقيب في البيانات بكثرة في تطبيقات التسويق والمبيعات وأساليب الاحتفاظ بالزبائن ومعرفة سلوكهم وحسابات التكلفة والاستخدام وتدقيق الجودة وكشف الاحتيال، حيث أن التنقيب في البيانات يتعامل مع المعلومات البنيوية التي تشكل جزءا محدودا من رصيد أي مؤسسة من المعلومات، أما الجزء الأكبر من معلومات المؤسسات موجود على شكل مجموعات كبيرة من النصوص (مراسلات ووثائق ودراسات ودفاتر)، ومع الانخفاض المستمر لأسعار وسائط التخزين أصبحت المؤسسات تجمع المزيد والمزيد من هذه المعطيات، لكن المعلومات والمعارف القيمة المحتمل وجودها في هذه النصوص أو استنتاجها منها لا يمكن الوصول إليها لأنها غير منظمة في قاعدة معطيات بنيوية، وهنا يبرز دور التنقيب في النصوص Text Mining وأهمية استخراج المعارف من هذه الأحجام الضخمة من النصوص غير المنظمة في بنى واضحة⁸.

لكن ما يهمنا نحن الآن في هذا البحث هو مدى استفادة المكتبات ومراكز المعلومات من هذه التقنية، حيث أن أغلب الوثائق والمراسلات والدفاتر وكل ما يتعلق بتسيير هذه المؤسسات أصبح يتم في البيئة الإلكترونية أو الافتراضية، حيث وضع هذه الآلية للعمل ضمن قاعدة معطيات من خلال المعلومات المتبادلة بين عمال تستخدم تقنية التنقيب في النصوص في

مجالات عدة وهذا لدورها الكبير في استخراج المعرفة المفيدة وغير الظاهرة من أجل استخدامها في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وتظهر أهميتها خاصة في الشركات المالية الكبرى من أجل رفع أرباحها، والقدرة على المنافسة مع الشركات الأخرى، والتنقيب المعلوماتي من أجل مراقبة الاتجاهات والآراء في عالم المال من المجالات المتسارعة النمو، لذا هو مفيد جدا، أيضا في مجال المكتبات والمعلومات، لكنه لا يغني عن الحكم السليم وحسن التمييز.

- تقنيات التنقيب المعلوماتي:

هناك العديد من التقنيات المستخدمة في التنقيب المعلوماتي باختلاف الأغراض المبتغاة منه، وباختلاف البرمجيات والأغراض والمعلومات المنقب عنها فعلى سبيل المثال⁹:

هناك تقنيات البحث البنيوي المطابق وله عدة أنواع كالبحث المطابق في جميع حروف الكلمة وكذا البحث المطابق في بعض حروف الكلمة، سواء كانت المطابقة في بنية الكلمة الأصلية أو في السوابق واللواحق، وهناك البحث المطابق في جسم الكلمة مع ثبات الشكل وتغير السوابق واللواحق وهناك البحث المطابق في الجذر وإن اختلفت صيغ الكلمات.

أما النوع الثاني فيتمثل في تقنيات البحث الموضوعي، الذي يركز على المعنى وليس على رسم الكلمة وبدوره ينقسم إلى عام وخاص.

وفي حالة ما أخذنا في الحسبان كيفية الوصول إلى المعلومة المراد التنقيب عليها، فنجد أن هناك نوعين من التقنيات، فهناك تقنيات البحث الكتابي وتقنيات البحث الصوتي

- كيفية التنقيب في النصوص:

يكمن التحدي الأول عند التعامل مع النصوص في أنها غير بنيوية فهي مكتوبة بلغة طبيعية ومخصصة للقراءة من قبل البشر وتعتمد على تفسيراتهم حيث أن التقنيات المتوفرة حاليا لا تسمح لنا بتفسير الكلمات إلا انه يمكن من

خلال أدوات معينة وطرق خاصة استنتاج معلومات قيمة من النصوص المكتوبة، هذا الاستنتاج يمكن أن يتراوح بين أسماء الأشخاص والشركات والتواريخ الموجودة في نص معين وبين وضع ملخص عن هذا النص أو تصنيف مجموعة من النصوص بحسب محددات معينة تستنتج منها.

تبدأ مراحل عملية التنقيب في النصوص بعملية استكشاف المعارف التي تسمح باستخلاص المحددات وهي المصطلحات والعناصر الهامة في النص، والتي يمكن أن تفيد باعتبارها كلمات جوهرية، حيث يتم تحليلها والربط بينها ودراسة توزيعها في النص أو في مجموعة النصوص ضمن إطار التنقيب في النصوص للبحث عن معالم وظواهر وتوجهات.

- استخراج المحددات:

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات الهامة التي يجب إجراؤها على النص وهي¹⁰:

1/ التصفية: هي العملية التي يتم فيها حذف الحروف الخاصة وعلامات الترقيم التي لا تعطي أي قوة تمييزية للوثيقة.

2/ التقطيع: هي عملية تجزيء الوثائق إلى كلمات.

3/ التجذيع: وهو عملية إعادة الكلمات إلى جذوعها، استخدام نظام التحليل الصرفي.

4/ حذف الكلمات الزائدة: الكلمة الزائدة هي الكلمة التي لا تعطي أي معنى مميز للنص مثل الروابط بين الكلمات التي ليس لها معنى مستقل بل تأخذ معناها من الارتباط مع الكلمات الأخرى مثل أدوات الجر، ويمكن إجراء ذلك بمقارنة كل كلمة مع قائمة محضرة مسبقا تضم الكلمات الزائدة المعروفة.

5/ حذف التشكيل: يتم في هذه المرحلة حذف الحركات مثل الفتحة والضممة والسكون والتنوين.

16/ التقليل : هي عملية حذف الكلمات التي تظهر بتعدد صغير جدا أو بتعدد كبير جدا في الوثائق، السبب الأساسي يعود إلى أن الكلمات ذات التردد الصغير حتى وإن كان لديها قوة تمييزية للوثائق سوف تكون عناقيد صغيرة غير مفيدة، أما الكلمات ذات التردد الكبير فهي كلمات غير مميزة لأنها موجودة في معظم الوثائق لذا نستخدم عتبتين دنيا وعليا معرفتين مسبقا لتمييز هذه الكلمات.

17/ طريقة حساب تردد الكلمات : يجري حساب تردد الكلمات باستخدام عوامل تعبر عن نسبة تردد الكلمة في الوثيقة ونسبة تردها في مجموعة الوثائق وتسمى هذه الطريقة tf-idf وهي مستخدمة في اختيار مداخل الفهارس في الفهرسة العكسية في محركات البحث.

- للوقوف على هذه الطريقة يجب تعريف الحدود التالية¹¹:

tf(d) : عدد تكرارات الكلمة t في الوثيقة d .

df(t) : عدد الوثائق التي تحوي الكلمة t .

N : العدد الكلي للوثائق.

n(d) : عدد كلمات الوثيقة d .

العلاقات المستخدمة وفق طريقة tf-idf كثيرة ومتنوعة منها:

$$* \text{tf-idf}(d, t) = \text{tf}(d, t) \times \log [1 + N/\text{df}(t)]$$

$$* \text{tf-idf}(d, t) = \text{tf}(d, t) \times \log [N/\text{df}(t)]$$

$$* \text{tf-idf}(d, t) = \log [1 + \text{tf}(d, t)] \times \log [N/\text{df}(t)]$$

إلا أن تطبيق عملية التنقيب المعلوماتي في أي مؤسسة تتطلب وبالضرورة وجود بيئة ملائمة وهذه البيئة تتعلق بمدى كفاءة المؤسسة من الناحية الإدارية والفنية، والتقنية باعتباره سلاحا ذو حدين فكما أنه يساعد المؤسسة على الاستفادة من كم هائل من المعلومات فهو أيضا بإمكانه وضع المؤسسة في وضعية حرجة اتجاه معلومات معينة إذا لم يتم التحكم في العملية، وفي هذا السياق يمكن القول أن الأشياء التي ينبغي مراعاتها في عملية التنقيب ما يلي¹²:

- قوى بشرية لديه المهارات الكافية المتعلقة بعملية التنقيب المعلوماتي.
- نظام اتصالي يربط جميع أجزاء المؤسسة ويركز على احتياجاتها
- مجموعة وسائل وأجهزة ومعدات إلكترونية وبرامج آلية لذلك.
- طرفيات ووسائل تمكن من الوصول إلى البيانات عبر كافة المؤسسة.
- القدرة على نشر النتائج حتى يمكن من اتخاذ القرار والتصرف بناء على هذه النتائج.

غير أن مستعملي المكتبات ومراكز المعلومات يختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية والتجارية كون أن الشيء المقدم من طرف المؤسسة هو خدمة وليس سلعة ملموسة وذات قيمة مادية معلومة، فماذا يمكن أن تقدمه خدمة التنقيب المعلوماتي في التعرف على وتلبية رغبات المستفيدين من خدمات هذه المؤسسة بغية تحسين أو إعادة النظر في الخدمة المقدمة وتطويرها أو بالأحرى الاستفادة من التنقيب المعلوماتي بغرض التنافس على أحسن الخدمات من بين العديد من المؤسسات الوثائقية ذات العلاقة.

- استخدامات التنقيب المعلوماتي في المكتبات ومراكز المعلومات:

إن الهدف الأساسي والرئيسي لنظم المعلومات هو إيصال المعلومات للمستفيدين النهائي وحتى تصل هذه المعلومات لا بد من القيام بعدة وظائف، والتي تضم جمع المعلومات والمعالجة الفكرية والمادية لهذه المعلومات وفي الأخير نشر المعلومة وإتاحتها للمستفيد، غير أن هذه الوظائف تعددت طرق تأديتها عبر الزمن والعصور حسب تطور الوسائل والتقنيات التي تتم بها فكل حقبة زمنية استعملت فيها وسائل تتماشى مع تلك الفترة الزمنية والوسائل التكنولوجية فيها.

وهنا يجب التذكير بأهمية تحليل الاحتياجات في مختلف الأنشطة التي تقوم بها المكتبات ومراكز المعلومات، إذ هي بمثابة رسم خارطة طريق تسير عليها المؤسسة الوثائقية بالإضافة إلى الترشيد العقلاني للموارد المالية نحو ما تحتاجه المؤسسة بالضبط ويدخل في إطار قيمة مضافة بالنسبة للمؤسسة في كسب عدد أكبر من المستفيدين، وتمثل هذه الوظائف في:

1- جمع المعلومات: والمقصود بها مختلف العمليات أو الأنشطة الرامية إلى تكوين وخلق رصيد وثائقي ومن بين هذه النشاطات:

- تحليل الاحتياجات المستفيدين وتتم هذه العملية بالاتصال المباشر وغير المباشر مع المستفيدين ومعرفة رغباتهم وتوجهاتهم.
- البحث عن مصادر المعلومات وكذا القيام بعملية الاختيار والفرز.
- الاقتناء (جمع الوثائق بمختلف أنواعها).
- التسجيل وجرد كل الوثائق التي تم جمعها واقتناؤها.

2- المعالجة: والمقصود بها مختلف العمليات الرامية إلى استغلال الوثائق ووصفها حتى يتسنى للمستفيد النهائي الوصول إلى معرفة مكانها والتعرف على محتواها وتكون هذه المعالجة إما فكرية عندما يتعلق الأمر بالمحتوى (المعلومات بحد ذاتها) ومادية عندما يتعلق الأمر بالشكل الخارجي وكذا العمل على صيانتها والحفاظ عليها من الإضرار التي يمكن أن تلحق بها وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

- الفهرسة: وهي معالجة وصفية تشكيلية للوثائق.
- التحليل الوثائقي: وهي معالجة محتوى الوثائق ويتضمن العمليات الآتية: التلخيص، التصنيفات، الترتيبات والفهرسة الموضوعية.
- التخزين: وهو تخزين منتوج الفهرسة والتحليل الوثائقي.

3- النشر والتبليغ: وتعني الإجابة على الأسئلة التي طرحها المستفيد وتقديم الخدمات الوثائقية الواجب تقديمها من طرف نظام المعلومات والتي تكون بشكل إجابات مباشرة وفهارس وكشافات بيليوغرافية أو معارض الوثائق أو نشر الوثائق الأولية أو المراقبة والهدف منها هو تقديم تقرير أو حوصلة عما قدمته المصلحة من خدمات من خلال مدة معينة حتى تتمكن من التخطيط وتفادي الأخطاء.

وبالرجوع إلى بيت القصيد والمتعلق بتحليل الاحتياجات والتي تأتي ضمن العمليات الأولى لجمع المعلومات في مختلف الأنشطة السابقة سوف نتعرف عليها ومعرفة الطرق التي تتم بها.

- تحليل الاحتياجات:

تفتتح بهذه العملية مختلف نشاطات الوثائق وذلك لأن المستعمل هو المصعب النهائي لكل ما يقوم به الوثائقي من نشاطات، والهدف منها هو التعرف على ما يرغب فيه المستعمل في كل ما يتعلق بالمعلومات حتى يتمكن من القيام بوظائفه في أحسن الظروف هذا من جهة ومن جهة أخرى تمكنه من معرفة الاحتياجات من تحديد وبصفة دقيقة مكونات الرصيد الوثائقي الذي تقوم على عاتقه الوحدة الإعلامية وبالتالي المؤسسة ككل.

- طرق معرفة الاحتياجات: ويمكن للقائم على أي نظام معلوماتي التعرف على احتياجات مستعمل النظام عن طريقتين هما:

- مباشرة: على شكل حوار يدور بين المسؤول عن الإعلام بالوحدة والمستعملين، إلا أن هذه الطريقة تتطلب من الوثائقي التنقل عبر مختلف مصالح المؤسسة والتحاور معهم في مجال الإعلام والتوثيق، ويعني هذا الاستعداد كلا الطرفين للقيام بهذا العمل.

- غير مباشرة: وتتم عن طريق توزيع استمارات على مختلف عمال المؤسسة بدون استثناء وبعض عن رتبهم ومستواهم التعليمي والثقافي لأن الإعلام مسألة تهم الجميع وهذه الطريقة أنجع من السابقة.

هذا بشكل عام ما كان سائدا في المؤسسات الوثائقية قبل عقد أو عقدين من الزمن، أما وأن المؤسسات الوثائقية قد انتقلت نقلة نوعية من حيث الخدمات والإمكانات ومع التحولات التكنولوجية التي عرفها مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فإن الطرق لتحليل الاحتياجات تجاوزها الزمان والمكان من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة وإمكانات التواصل عن بعد، عبر مختلف التقنيات والتطبيقات الحديث للهواتف الذكية وتطبيقات الواب 2،

والخدمات التشاركية للإنترنت والتي اندمجت فيها المؤسسات الوثائقية بشكل عام وتفاعلها مع مستفيديها عن طريق هذه الوسائل، أعطى بعداً آخر لتحليل الاحتياجات وهذا البعد هو ما نحاول اكتشافه في هذا المقال عبر تقنية التنقيب المعلوماتي.

- تحرير استمارة تحليل الاحتياجات: تحرر أولاً قبل كل شيء هذه الاستمارة من طرف المسؤول عن الإعلام وهو الوحيد الذي يعرف ما ينتظر من وراء مختلف الأسئلة التي سوف يطرحها وتكون الاستمارة بصفة عامة على النحو التالي:

- انجاز مقدمة نحاول من خلالها شرح بصفة دقيقة أهمية هذه العملية والأهداف المنتظرة منها.

- تحرير أسئلة سهلة وبسيطة وسريعة الفهم ودقيقة حتى تسهل على المستعمل الإجابة عنها دون أن يضيع وقت كثيراً في قراءتها والإجابة عنها.

- المواضيع التي تتضمنها الأسئلة المطروحة:

- التعرف عن المستعمل الذي نتوجه إليه دون أن نتطرق إلى أحواله الشخصية.

- مختلف الوظائف والنشاطات داخل المؤسسة وكذلك الاختصاصات.

- أنواع المعلومات المرغوب فيها.

- مصادر الوثائقية المنتظرة.

- أهمية التوثيق بالنسبة للموظفين.

- أمثلة عن الأسئلة التي يجب طرحها:

- الأقدمية بالمصلحة، مستوى التكوين، اللغة التعامل والمستعملة، الوظيفة ومواصفاتها (تقنية- تخطيط- قانونية)، المواضيع الإعلامية بالنسبة للمستعمل، فرع المعلومات المراد البحث عنها.

- شكل الإجابات عن الاستغاليات (دقيقة، مراجع، استنتاجات....)، نوع المصادر الإعلامية التي يلجأ إليها.

- نظرة المستعمل لمصلحة التوثيق، ماذا يرجو المستعمل من مصلحة التوثيق.

كل ما تكلمنا عنه سابقا هو بغرض معرفة مكانة تحليل الاحتياجات في العمل الوثائقي أو المعلوماتي، وكذا معرفة الطرق الكلاسيكية التي كانت تتم بها هذه العملية وكيف أن عملية تحليل الاحتياجات تمثل حجر الزاوية في عملية جمع المعلومات التي تبتدأ بها أي مؤسسة وثائقية نشاطها، حيث أن المحيط العام أو الوسط الذي كانت تتم فيه هذه العملية تغير وتغيرت معه السلوكيات من الطرفين سواء مستعملي المؤسسات الوثائقية، أو المسؤولين بهذه المؤسسات وهو أمر منطقي فرضته التكنولوجيات الحديثة على هذه المؤسسات.

إن نجاح أي نظام معلوماتي يرغب في تلبية احتياجات المستخدمين بصفة جديدة لا بد وأن تمر على عملية تحليل الاحتياجات التي تتعلق بالجمهور الداخلي والخارجي، ومعرفة احتياجات الجمهور لا بد أن تجلب انتباه المسؤولين على النظام وذلك لأن هذه العملية تساعد في بناء سياسة وثائقية ومعلوماتية في مستوى تطلعات المستخدمين، حيث تكمن أهمية استخراج البيانات كونها تفيد في معرفة سلوك المستخدم من خلال البيانات المخزنة، وبالتالي يسهل تصميم الخدمات التي تلي رغباته وتناسبه بناء على البيانات الموجودة¹³.

بالرغم من أن تقنية التنقيب المعلوماتي استعملت ولا زالت تستعمل على مستوى الشركات وفي البيئات التسويقية وكبريات الشركات العالمية، إلا أنه يمكن الاستفادة منه كعلم مستقل بذاته في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، ويتم ذلك من خلال:

1- يسمح التنقيب المعلوماتي بتكوين قاعدة بيانات متكاملة على مختلف المستخدمين من المؤسسة الوثائقية، ومعرفة سلوكيات المستخدمين بالضبط سواء كان ذلك في البيئة التقليدية أو الرقمية.

2- يسمح بإقامة مخازن ومستودعات رقمية تساعد على تطوير البيئة الرقمية في المؤسسة، وتخلق مزايا تنافسية في مجال التكنولوجيات الحديثة، مما يتماشى ومتطلبات المستخدمين في مجال المكتبات ومعلومات.

3- توفير النفقات الباهضة الناتجة عن عملية البحث التقليدي عن المعلومات لتوفيرها للمستخدم، والتقرب من خصائصه الذاتية من خلال التشارك في مجال تقنيات الجيل الثاني وشبكات التواصل الاجتماعي.

4- إدارة مقتنيات المكتبة بشكل يمكنها من معرفة الفجوات التي لم يتم تغطيتها لمستخدمي المكتبة أو مركز المعلومات، حيث تمكن تقنية التنقيب من الحصول على أنماط معرفية جديدة ودقيقة مما يساعد في عملية تقييم المقتنيات وتفاذي عملية التكرار.

5- تطوير العنصر البشري بالمكتبة سواء كان من العمال المتخصصين أو غير المتخصصين، من خلال التفاعل الإيجابي مع تكنولوجيا الحديثة استعمالها في التخاطب والتشارك مع المستخدمين من المؤسسة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، مما يضيف إلى تكوين قاعدة معطيات أخرى تتعلق بهذه الفئة ومن خلالها يمكن تجهيز قاعدة معطيات يعتمد عليها في الكثير من نشاطات المؤسسة.

6- كما يمكن أن تكشف تقنيات التنقيب عن البيانات حالات الغش والخدع التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، لا سيما في البيئة الرقمية، وكذا مدى وفاء المستخدم لخدمات المؤسسة أو التخلي عنها بشكل تام، مما يوحى للمؤسسة بضرورة معرفة أسباب التخلي عن خدمات هذه الأخيرة.

7- باعتماد آلية التنقيب يضيف على الميزانية نوع من الترشيد في النفقات وتوفرها في جوانب أخرى تجعل المستخدمين أكثر انجذاباً نحو هذه المؤسسة الوثائقية.

8- لم يعد هناك في الوقت الراهن مكتبة أو مركز معلومات إلا وتتفاعل مع المستخدمين منها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل التعرف على المستفيد أكثر سهولة وأنية من ذي قبل، ويشكل هذا التفاعل حجم كبير من المعلومات، يمكن الاستفادة منها مستقبلا عن طريق عملية التنقيب.

9- عن طريق عملية التنقيب تستطيع المؤسسة الوثائقية كالمكتبات ومراكز المعلومات من العمل على تغيير بعض السلوكات اتجاه المستخدمين انطلاقا من توفره قاعدة البيانات الناتجة عن التفاعل الافتراضي معهم، وإيجاد بدائل تهتم بما يحتاجونه في الوقت المناسب.

- خاتمة:

عالجنا في هذه الدراسة النظرية موضوع التنقيب المعلوماتي ودوره في تحليل احتياجات مستعملي المكتبات ومراكز المعلومات، حيث عرضنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنقيب وكذا التقنيات وكيفية التنقيب في النصوص والمعلومات، وحاولنا اكتشاف، الإمكانيات التي يتيحها التنقيب المعلوماتي على مستوى المؤسسات ذات الطابع التجاري وذات بعد تسويقي للسلع والتي كانت لديها إمكانيات الاستفادة من التنقيب المعلوماتي في الحفاظ، على الزبون وتدعيم خدمة الزبائن والعملاء وكيفية الحفاظ عليهم، ومن هنا جاءت فكرة الاستفادة من التنقيب المعلوماتي في معرفة احتياجات المستعملين للمكتبات ومراكز المعلومات وبيينا مختلف الجوانب التي من خلالها يمكن تطبيق هذه التقنية في مجال المكتبات ومراكز المعلومات تأسيا بمثيلاتها من الشركات والمؤسسات الأخرى، حيث حاولنا فيما سبق إبراز كل الأدوار والإضافات التي يقدمها لنا في مجال تحليل احتياجات مستعمل المكتبات ومراكز المعلومات لاسيما في البيئة الافتراضية.

- الهوامش:

- 1- Mohammad Said Desouki ; Abdulatif Al-Abdo. Experiments in Mining Arabic Texts = محاولات التنقيب في النصوص العربية in J. of Commun. & Comput. Eng. Volume 2. Issue 1. 2012. Pages 14:18
- 2- حسن مظفر الرزو، شامل عبد الستار سليمان. تحليل نصوص إسلامية بواسطة تقنية التنقيب المعلوماتي. بونة للبحوث والدراسات العدد: السادس /ديسمبر 2006 . ص115.
- 3-Mulligen. E.M.. From Information Retrieval Towards Knowledge Mining .Collexis Technical White Paper. TheNetherlands. 2003
- 4- حسن مظفر الرزو. معالجة معلوماتية تحليلية لموقف مستشرق معاصر إزاء الإسلام وأهله. متاحة على الخط <http://www.alukah.net/Sharia/0/2785/1/%D8%AA>
- 5- serge cacaly . dictionnaire de l'information. 3eme ed.Paris: Armand colin.2004.p.68.
- 6 -أسد الدين التيمي.معجم مصطلحات الأنترنت والحاسوب. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، 2006. ص60.
- 7 - رحاب فايز أحمد. التنقيب عن بيانات مؤسسات العمل التطوعي على الويب: دراسة تحليلية= Data Mining of Voluntary Associations on the Web: Analytical Study في مجلة كلية الآداب -جامعة بني سويف-. متاحة على الخط -http://scholar.google.com/eg/citations?user=A-gj_jAAAAAJ
- 8-Mohammad Said Desouki ; Abdulatif Al-Abdo.op cit. Pages 14:18
- 9 المحتوى الرقمي العربي، التنقيب المعلوماتي وتقنياته نموذجاً، متاح على الخط <http://mylibrary.mediu.edu.my:8181/xmlui/bitstream/handle> (تاريخ الزيارة 2015/09/20 على الساعة 14:00)
- 10 Mohammad Said Desouki ; Abdulatif Al-Abdo. Op cit. Pages 14:18
- 11- Andreas Hotho. Andreas N`urnberger. A Brief Survey of Text mining. May. 2005. p7
- 12- Michael j. Aberry. Gordon s.linoff Mastening. data Mining the Art and Scince of Customer Relationship Management. John Willey son Inc New York 2000.p227.
- 13 - بسام، الغصين لمدور برامج إدارة علاقة العملاء في خلق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية (شركة فيوجن لخدمات الإنترنت وأنظمة الاتصالات).مذكرة ماجستير.الجامعة الإسلامية بغزة.قسم إدارة الأعمال.2014.ص40.

قائمة المراجع:

1. أبو بكر الشريف، عبد الناصر رشيد. تطبيقات التنقيب عن البيانات للتجري عن الجريمة. الندوة العلمية المتعلقة بأهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث بالمملكة العربية السعودية. القصيم 25-27 ماي 2009.
2. علاء مصطفى الهليس، تنقيب الآراء في جمل المقارنة العربية، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2013 .
3. أحمد محمد الفلاحي، محمد الرمضاني.تحديد هوية الشاعر في الشعر العربي باستخدام Naïve Bayes .
متاح على الخط http://www.google.com/url?q=http://www.citala.org/papers/paper_27.pdf& (تاريخ الزيارة 2015/09/22 على الساعة 21:00).

4. نشرتي، مؤمن .نحو التكامل المعرفي من واقع توظيف الأنطولوجيات في أطار التنقيب عن البيانات: دراسة تحليلية، cybrarians journal .-ع35. سبتمبر 2014. تاريخ الاطلاع 2015/08/29.
5. وسام محمود أحمد درويش .نحو رؤية جديدة لإدارة المكتبات باستخدام تقنية التنقيب عن البيانات. cybrarians journal -(Data Mining) .-ع. 19 - (يونيو 2009) تاريخ الاطلاع 2015/08/27.
6. بسام، الغصين لما. دور برامج إدارة علاقة العملاء في خلق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية (شركة فيوجن لخدمات الإنترنت وأنظمة الاتصالات). مذكرة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة. قسم إدارة الأعمال. 2014.
7. المحتوى الرقمي العربي، التنقيب المعلوماتي وتقنياته نموذجاً. متاح على الخط <http://mylibrary.mediu.edu.my:8181/xmlui/bitstream/handle> (تاريخ الزيارة 2015/09/20 على الساعة 14:00)
8. رحاب فايز أحمد. التنقيب عن بيانات مؤسسات العمل التطوعي على الويب: دراسة تحليلية = Data Mining of Voluntary Associations on the Web: Analytical Study في مجلة كلية الآداب -جامعة بني سويف-. متاحة على الخط http://scholar.google.com/eg/citations?user=A-gj_zAAAAAJ
9. أسد الدين التميمي، معجم مصطلحات الأنترنت والحاسوب. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، 2006.
10. حسن مظفر الرزو. معالجة معلوماتية تحليلية لموقف مستشرق معاصر إزاء الإسلام وأهله. متاحة على الخط <http://www.alukah.net/Sharia/0/2785/1/%D8%AA>
11. حسن مظفر الرزو، شامل عبد الستار سليمان. تحليل نصوص إسلامية بواسطة تقنية التنقيب المعلوماتي. بونة للبحوث والدراسات العدد: السادس /ديسمبر 2006 .
12. أحمد، السمانى عبد المطلب: البريبي أياد محمد مهوب غالب. استخدام تقنيات التنقيب عن البيانات لكشف التطفل في شبكات الحاسوب. في مجلة جامعة الناصر. العدد الرابع-يوليو-ديسمبر 2014. صص 60-79.
13. Andres Guadamuz. Diane Cabell. Data mining in UK higher education institutions: law and policy. Queen Mary Journal of Intellectual Property. Vol. 4 No. 1.
14. Manu Carricano et Grégoire de Lassence. « Un usage du Text Mining: donner du sens à la connaissance client ». Systèmes d'information & management 2009/2 (Volume 14). p. 85-100. DOI 10.3917/sim.092.0085.
15. Mohammad Said Desouki ; Abdulatif Al-Abdo. Op cit. Pages 14:18
16. Andreas Hotho. Andreas N'urnberger. A Brief Survey of Text mining. May. 2005.
17. Michael j. Aberry. Gordon s.linoff Mastening. data Mining the Art and Scince of Customer Relationship Management. John Willey son Inc New York 2000.
18. Miloš Radovanovic. Mirjana Ivanovic. Text Mining: Approaches And. Applications. Novi Sad J. Math. Vol. 38. No. 3. 2008.
19. Vishal Gupta. Gurpreet S. Lehal. A Survey of Text Mining Techniques and Applications. Journal of emerging technologies in web intelligence. vol. 1. no. 1. august 2009.
20. serge cacaly . dictionnaire de l'information. 3eme ed..Paris: Armand colin. 2004.
21. Mulligen. E.M.. From Information Retrieval Towards Knowledge Mining .Collexis Technical White Paper. The Netherlands. 2003.
22. Mohammad Said Desouki ; Abdulatif Al-Abdo. Experiments in Mining Arabic Texts = محاولات التنقيب في النصوص العربية in J. of Commun. & Comput. Eng. Volume 2. Issue 1. 2012.

أساليب حماية الوثائق الإلكترونية في ضوء قانون
التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 الصادر
بتاريخ 2015/02/10 (دراسة مقارنة)

أ. بلعباس عبد الحميد
جامعة محمد بوضياف/المسيلة

مقدمة:

تعتبر الشبكة العالمية للمعلومات أو المعروفة بالإنترنت، في العالم الافتراضي الجديد الذي فرضته التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات الأمر الذي دعا الدول جميعها بما فيها الدول النامية إلى مساهمة التطور التكنولوجي والتقني الملحوظ واستخدام التقانات الحديثة وتجسيد ثورة الإنترنت في مجالات الحياة كلها.

ولعل من أبرز المجالات التي شهدت ثورة الإنترنت على نحو ملحوظ هو مجال العمل التجاري الذي يحتاج إلى الثقة في التعامل والسرعة في إنجاز المعاملات التجارية. فكانت التجارة الإلكترونية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على شبكة الإنترنت للقيام بمعاملاتها التجارية؛ وذلك من خلال موقع الكتروني محدد على شبكة الإنترنت يتخذ التاجر متجرا افتراضيا له يمارس من خلاله نشاطه التجاري فيعرض منتجاته وخدماته على مستخدمي الإنترنت حيث تتم الصفقات التجارية باستخدام التقانات الحديثة والوثائق الإلكترونية التي تركز على التوقيع الإلكتروني كضمان لموثوقية هذه الوثائق.

الأمر الذي يجسد الثقة بين المتعاملين في التجارة الإلكترونية الذين يعبرون عن إرادتهم بالالتزام بالعقود الإلكترونية التي ترسخ المعاملات الإلكترونية عن طريق توقيعهم على هذه العقود توقيعاً إلكترونياً يحدد هوية المتعاقد ويعبر عن إرادته في الالتزام، فيقوم بإزالة المخاطر الناجمة عن عدم تحقق اللقاء المباشر بين المتعاقدين الذي بدوره يجعل كلا من المتعاقدين يتأكد من هوية المتعاقد الآخر ويطمئن في التعامل معه على أساس من الأمان والموثوقية .

إن التوقيع الإلكتروني يقابل التوقيع التقليدي المستخدم في الواقع المادي حيث يتفق كل منهما بالدور الوظيفي الذي يقوم به؛ ألا وهو تحقيق الموثوقية في التعامل من خلال تحديد هوية المتعاملين والتعبير عن إرادتهم بالالتزام بمضمون التعامل الذي تم التوقيع عليه، إلا أن مفهوم التوقيع الإلكتروني مفهوم جديد في عالم التجارة الإلكترونية التي ازداد استخدامها بشكل ملحوظ، وأصبحت ضرورة ملحة لمواكبة التطور التقني المتسارع وترسيخ العمل بالتقنيات الحديثة والأساليب المتطورة لتحقيق النتائج المرجوة في القطاع الاقتصادي وتوفير الجهد والوقت في آن واحد.

نظرا إلى أهمية الدور الذي يؤديه التوقيع الإلكتروني في معاملات التجارة الإلكترونية والحاجة الملحة لإزالة الغموض عن مفهوم التوقيع الإلكتروني بحسبانه أحد المفاهيم الأساسية التي تركز عليها التجارة الإلكترونية وصولا إلى إغناء المكتبة الحقوقية ببحث يبرز الدور المهم للتوقيع الإلكتروني في ضمان الثقة والأمان بين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، وحججته في الإثبات، ومدى حسبانه وسيلة من وسائل الإثبات القانونية. أثرت البحث في هذا الموضوع ببيان ماهية التوقيع ودوره في الإثبات، وصولا إلى التوقيع الإلكتروني بحسبانه صورة من صور التطور التقني والتكنولوجي الذي يتناسب وطبيعة التجارة الإلكترونية.

حيث نبين النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني والقوة القانونية له من خلال قانون التوقيع الإلكتروني الجزائي والمقارنة بينه وبين بعض القوانين الأخرى الناظمة للتوقيع الإلكتروني.

-ماهية التوقيع:

تعددت وسائل الإثبات التي يستخدمها صاحب الحق للوصول إلى حقه إلا أن الأدلة الكتابية تبقى الوسيلة الأقوى التي تحتل المرتبة الأولى بين تلك الوسائل فإذا لم يستطع صاحب الحق إثبات حقه بالأدلة الكتابية يلجأ عندئذ إلى الوسائل الأخرى بما فيها الشهادة والقرائن والإقرار واليمين والمعاينة والخبرة.

إن للتوقيع دورا رئيسيا في إضفاء القوة الملزمة التي تتمتع بها الأدلة الكتابية، فهو شرط جوهري للتمسك بالدليل الكتابي كوسيلة لإثبات الحق.

-ما التوقيع وما خصائصه:

يتسع مفهوم التوقيع ليشمل كل علامة من شأنها أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالشخص الذي تصدر عنه، فقد يكون عبارة عن كلمة معينة تحدد اسم هذا الشخص أو لقبه أو كلمة أخرى يختارها بنفسه، أو قد يكون عبارة عن حرف أو عدة أحرف، كما يمكن أن يتخذ رمزا معيناً أو رقما معيناً، وقد يكون عبارة عن بصمة الإصبع أو ختم خاص بصاحب الحق يستخدمه في معاملاته.

والتوقيع يعبر عن صاحبه بطريقة ما ومن ثم يمكن لمن يصدر عنه التوقيع أن يختار الطريقة التي سيفرغ توقيعها من خلالها على أن تحدد هويته بشكل واضح.

-تعريف التوقيع:

لم يحدد المشرع تعريفا واضحا للتوقيع، إلا أن هناك تعريفات فقهية عديدة له، فقد عرفه جانب من الفقه بأن: علامة شخصية يضعها الموقع باسمه (بشكل ثابت أو خاص) ليؤكد صحة مضمون الورقة وصدق ما كتب بها وإقراره بتحمل المسؤولية عنه.¹

يوضح هذا التعريف أن التوقيع عبارة عن علامة شخصية تحدد هوية الموقع ليعبر من خلاله عن التزامه بمضمون الورقة التي وقع عليها، ولكن هذا التعريف حصر تلك العلامة باسم الموقع الذي يكتب بشكل معين خاص بالموقع، إلا أنه يمكن أن يكون التوقيع عبارة عن حرف معين أو مجموعة من الحروف التي يختارها صاحب التوقيع أو قد يكون رمزا أو شكلا خاصا به.

وعرفه جانب آخر من الفقه بأنه: توقيع ذي الشأن الذي تنسب إليه الورقة قولاً أو التزاماً.²

يبين هذا التعريف ارتباط التوقيع بصاحبه الذي يلتزم بما وقع عليه في المستند الكتابي بموجب هذا التوقيع؛ حيث يبرز الدور الوظيفي له في تحديد هوية الموقع والتعبير عن التزامه بمضمون ما وقع عليه.

ويمكن تعريف التوقيع، بصورة عامة، بأنه: علامة شخصية مؤلفة من اسم الموقع أو لقبه أو الاثنين معا؛ أو قد يكون حرفا أو عدة حروف أو أي رمزا يمكنه أن يعبر من خلاله عن التزامه بمضمون المستند الكتابي الذي وقع عليه مهما اختلفت الوسائل المستخدمة من أجل ذلك.

يبين هذا التعريف أن التوقيع يفرغ بالشكل الذي يختاره الموقع لتحديد هويته بأي وسيلة كانت، وصولا إلى التوقيع الإلكتروني الذي فرضه التعامل الجديد في العالم الإلكتروني.

كما يوضح هذا التعريف الغاية الرئيسة من التوقيع المتمثلة في التعبير عن التزام الموقع بمضمون الورقة الموقعة ومن هذا التعريف يمكننا الوصول إلى خصائص التوقيع.

-خصائص التوقيع:

يتميز التوقيع بقيامه بعدد من الوظائف القانونية الرئيسة وأهمها:

1. تعيين هوية الموقع:

يجب أن يكون التوقيع شخصا سواء كان بيد الموقع فيما يتعلق بالتوقيع التقليدي، أو ببصمة إصبعه، أو بختمه الخاص الذي يستخدمه في معاملاته الخاصة.

بحيث يكون التوقيع مميزا يحدد شخصية الموقع وهويته دون أي لبس؛ لينصرف الالتزام بموجب هذا التوقيع إلى الموقع دون غيره.

إن التوقيع بوساطة بصمة الإصبع أو بالخاتم الخاص بالموقع لا ينفي صفة التحديد والتمييز عن التوقيع، لأن كلا منها يتجسد بوسيلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخصية الموقع لتحديد هويته دون لبس أو تضليل. وقد أجاز المشرع في

مصر والكويت التوقيع بالختم وبالبصمة، إلا أن المشرع الفرنسي لم يعترف بالختم فقد حرمه المرسوم الفرنسي الصادر في 1667 ثم تبعه القضاء بحجة أنه لا يسمح بالتعيين الدقيق لشخص الموقع. وحتى حين أجاز المشرع الفرنسي استخدام الخاتم المعروف ب (Grefe)³. فقد قصره على حدود معينة لأنه أيضا لا يدل دلالة قاطعة على هوية مستخدميه.

اعترف المشرع الجزائري بالتوقيع عن طريق الختم وبصمة الإصبع، فقد عرف السند العادي بأنه السند الذي يشتمل على توقيع من صدر عنه أو على خاتمه أو بصمة إصبعه، أي أن المشرع الجزائري ساوى بين التوقيع المتمثل بالإمضاء الموقع وبين التوقيع ببصمة إصبعه والتوقيع بخاتمه الخاص.⁴

2- نسبة المستند إلى الموقع:

يسهم التوقيع في تعرف الموقع للتمكن من نسبة المستند إليه، فإذا تم ثبوت نسبة التوقيع لشخص الموقع ستترتب مسؤوليته القانونية عن كل ما كتب في هذا المستند، وسيكون الموقع ملتزما بكل ما جاء في هذا المستند.

3- القبول بمضمون المستند الموقع:

إن التوقيع على وثيقة معينة يدل على موافقة الموقع على محتوى الوثيقة الموقعة والتزامه بكل ما جاء فيها. يجب أن يكون التوقيع واضحا محددًا لا يختلط بالكتابة الموجودة على المستند الموقع، ويكون التوقيع عادة في نهاية الكتابة للدلالة على أن الموقع مسؤول عن كل ما سبق توقيعه من كتابة، فإذا تعددت أوراق المستند الكتابي فعليه أن يقوم بالتوقيع على كل ورقة بشكل مستقل تأكيدا على التزامه بمضمون كل ورقة من أوراق المستند.⁵

فالتوقيع الذي يحدد هوية الموقع دون أي لبس يعبر عن التزام الموقع بما وقع عليه فيجسد التوقيع بذلك دورا مهما في الإثبات وهذا ما سنبينه في المطلب الآتي:

-دور التوقيع في الإثبات:

يمنح التوقيع المستند الكتابي القوة القانونية والحجية اللازمة للإثبات، فهو ينسب المستند الكتابي إلى شخص معين؛ ويعبر بشكل واضح عن إرادته للالتزام بمضمون هذا المستند؛ وذلك في كل من المواد المدنية والتجارية، وفقا لما سنبينه فيما سيأتي.

أولا: في المواد المدنية:

جعل المشرع الجزائري المستند العادي حجة على الموقع إذا احتوى على توقيع أو خاتم أو بصمة إصبع. فإذا احتج شخص ما بسند عادي وكان لا يريد أن يعترف به، وجب عليه أن ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو توقيع أو خاتم أو بصمة إصبع، وإلا فإن هذا السند يكون حجة عليه بما فيه ولا يكون المستند العادي حجة على الغير إلا إذا كان له تاريخ ثابت، ويكون له تاريخ ثابت في حالات معينة حددتها المادة /03/ من المرسوم التنفيذي 1975.

-القوة الثبوتية للدليل الكتابي:

يعد الدليل الكتابي من أقوى الأدلة في الإثبات، فقد اشترط المشرع لإثبات التصرفات القانونية في المواد المدنية الكتابة باستثناء بعض الحالات التي تتمثل بوجود مبدأ الثبوت بالكتابة، أو وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، أو في حالة فقدان الدليل الكتابي لسبب خارجي.

وقد أكد المشرع الجزائري أنه يجوز الإثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على عشرة آلاف دينار جزائري⁶ إذا وجد مبدأ الثبوت بالكتابة والذي عرفه بأنه: كل كتابة صادرة عن الخصم ويكون من شأنه أن تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال .

فإذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، أو إذا فقد الدائن سنده المكتوب لسبب لا يد له فيه، أو إذا طعن في العقد لأنه يتضمن ما يخالف النظام العام والأخلاق العامة، فإنه يجوز الإثبات بالشهادة في

الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على عشرة آلاف دينار جزائري.

يتفق القانون المصري والقانون الجزائري في ذلك؛ إلا أنه لم يتضمن في نصه الحالة الأخيرة المستثناة التي تتجسد فيما لو طعن في العقد لمخالفته للنظام العام أو الأخلاق العامة. فقد أورد 63 من قانون الإثبات المصري⁷ رقم / 25 / لسنة - المشرع المصري هذه الاستثناءات في المواد 62 1986.

ثانياً: في المواد التجارية:

أما فيما يتعلق بالمواد التجارية فقد اتجه التشريع إلى مبدأ حرية الإثبات وذلك أن الأعمال التجارية تقوم على الثقة في التعامل، وتتطلب السرعة في إنجاز المعاملات التجارية. إلا أن المشرع وعلى الرغم من ذلك استثنى بعض الحالات، واشترط فيها الإثبات بالكتابة تأكيداً على الدور الكبير الذي يؤديه الدليل الكتابي فلا يجوز إثبات عكسه إلا بدليل كتابي، وهو ما تؤكد المادة / 55/ من قانون الجزائري التي توضح الحالات التي لا يجوز فيها الإثبات بالشهادة حتى ولو كان المطلوب لا تزيد قيمته على عشرة آلاف دينار وهي كالاتي:

- أ- فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي.
 - ب- إذا كان المطلوب هو الباقي أو جزءاً من حق لا يجوز إثباته بالشهادة.
 - ج- إذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على عشرة آلاف دينار، ثم عدل طلبه إلى ما لا يزيد على هذه القيمة.
- تتجسد أهمية التوقيع في دوره في إكساء الصفة الملزمة للدليل الكتابي الذي يعد من أقوى الأدلة القانونية في الإثبات؛ إلا أنه نظراً إلى خصوصية الأعمال التجارية التي تتطلب السرعة في مراحلها جميعها بما فيها الإثبات فقد أتاح المشرع الإثبات في المواد التجارية بوسائل الإثبات جميعها مع مواكبة مستمرة لكل ما هو جديد في عالم التجارة.

-مفهوم التوقيع الإلكتروني:

يتيح الحضور المادي للمتعاقدين في التجارة التقليدية التحقق من هوية كل منهم الأمر الذي يولد الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة، حيث يتم التفاوض والتعاقد في مجلس واحد بحضور الأطراف المتعاقدة والشهود ويتم التوقيع على مستند كتابي بشكل واضح لهم كافة. إلا أننا لا نجد ذلك في التجارة الإلكترونية التي تقوم على وسائل الاتصال الحديثة في التعاقد دون الحاجة إلى حضور الأطراف الذين يقعون في مخاطر التعاقد عن بعد خاصة " فيما يتعلق بعدم توافر الثقة بهذا النوع من التجارة فكانت الحاجة ملحة إلى تعزيز تلك الثقة باستخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تحدد هوية المتعاقدين، وتعبّر عن مسؤولياتهم عن معاملاتهم الإلكترونية؛ بما يضمن المصادقية في التعامل الإلكتروني، ويحمي خصوصية معاملات التجارة الإلكترونية، ويحافظ على سرية المعلومات المتبادلة الكترونياً. فاشتراط التوقيع يحقق التقارب بين القانون والتكنولوجيا إذ إنه يعزز الأمان للمعاملات التجارية القائمة على الوسائل الإلكترونية، مما يسهل التجارة الإلكترونية.⁸

ولعل من أهم تلك الوسائل التقنية تقنية التوقيع الإلكتروني التي تتناسب وطبيعة التجارة الإلكترونية، فيمكن أن تتجسد بتقنية بصمة الإصبع أو البصمة الصوتية أو تكون صورة رقمية لشبكية العين.

ويمكن أن تتمثل هذه التقنية بكلمة سر معينة أو برقم سري معين، أو يمكن أن تكون عبارة عن كتابة الاسم في نهاية الرسالة الإلكترونية. فالتوقيع الإلكتروني تختلف أشكاله باختلاف التقانات الإلكترونية المستخدمة في تكوينه والتي سنتوصل من خلالها إلى تعريف التوقيع الإلكتروني⁹

سنتناول فيما يلي، تعريف التوقيع الإلكتروني ودوره الوظيفي.

-تعريف التوقيع الالكتروني:

-التعريف الفقهي:

وردت تعريفات فقهية عديدة للتوقيع الالكتروني. فقد عرفه جانب من الفقه بأنه: إشارة أو رمز أو صوت الكتروني، ويرتبط منطقيا برسالة بيانات الكترونية لتعيين الشخص المنشئ للتوقيع وتأكيد هويته وبيان موافقته على المعلومات التي تتضمنها رسالة البيانات.

يحدد هذا التعريف الآلية الالكترونية للتوقيع الالكتروني، ثم يبين الدور الوظيفي الذي يقوم به، ألا وهو تحديد هوية الموقع والتأكد على قبوله على مضمون الوثيقة الالكترونية التي وقع عليها¹⁰.

وقد عرف جانب آخر من الفقه بأنه: "وحدة قصيرة من البيانات التي تحمل علامة رياضية مع البيانات الموجودة في محتوى الوثيقة.

لم يتناول هذا التعريف الشكل البيومتري للتوقيع الالكتروني الذي قد يكون باستخدام تقنية بصمة الإصبع أو بصمة الصوت أو تقنية شبكية العين. إنما اقتصر على بيان الشكل الرقمي للتوقيع الالكتروني.

كما يعرفه جانب ثالث من الفقه بأنه: حروف وأرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره، ويتم اعتماده من الجهة المختصة.

يحدد هذا التعريف الطبيعة الالكترونية الخاصة للتوقيع الالكتروني، ويبين وظيفته في تعيين هوية صاحب التوقيع وتميزه عن غيره دون أن يبين دوره في التعبير عن إرادة الموقع في التزامه بما وقع عليه¹¹.

-التعريف التشريعي:

اهتم التشريع بالتوقيع الالكتروني لما له من دور كبير في إبرام العقود الالكترونية وإثباتها، فقد تعددت التعريفات القانونية التي تناولت التوقيع الالكتروني حيث أوضحت بعض هذه التعريفات الطبيعة الالكترونية للتوقيع الالكتروني، وبينت الدور الوظيفي الذي يقوم به.

ومن هذه التعريفات التعريف الوارد في المادة الثانية من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية.

فقد عرفه بأنه : "بيانات في شكل الكتروني مدرج في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات. كما عرفه التوجيه الأوربي رقم 99/1993 في المادة 102 منه بأنه بيان أو أو معلومة معالجة الكترونيا ترتبط منطقيا بمعلومات أو بيانات الكترونية أخرى (كرسالة أو محرر) التي تصلح كوسيلة لتمييز الشخص وتحديد هويته.¹²

بينما حددت بعض التعريفات الشكل الرقمي للتوقيع الالكتروني كما في التعريف الوارد في القانون الأمريكي الصادر في 30 يونيو عام 2000 ، فقد عرفه بأنه: "شهادة رقمية تصدر عن إحدى الهيئات المستقلة وتميز كل مستخدم يمكن أن يستخدمها في إرسال أية وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو إقرار.

ولم تميز بعض القوانين بين التوقيع التقليدي والتوقيع الالكتروني من حيث الدور الوظيفي الذي يقوم به كل منهما، فقد أكد القانون الفرنسي رقم 320 الصادر بتاريخ 13 ماي 2000 أن التوقيع بشكل عام والتوقيع الالكتروني بشكل خاص ضروري لاكتمال التصرف القانوني، فهو يحدد هوية من يحتج به عليه، ويعبر عن رضا الأطراف بالالتزامات الناشئة عن هذا التصرف وعندما يكون التوقيع الكترونيا "يقتضي بأن يتم بوسيلة آمنة لتحديد الشخص بحيث تضمن صلته بالتصرف الذي وقع عليه" ويفرض أمان هذه الوسيلة ما لم يوجد دليل مخالف.

أم التشريعات العربية فقد اهتمت بالتوقيع الالكتروني وعمل بعضها على تنظيم قوانين خاصة به كالتشريع الجزائري والتشريع المصري، فقد عرفه المشرع المصري بأنه: "ما يوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح" بتحديد شخص الموقع وتمييزه عن غيره"

وقد بين هذا التعريف ارتباط التوقيع الإلكتروني بالوثيقة الإلكترونية وقد أورد أمثلة لأشكال التوقيع الإلكتروني، وأوضح الدور الوظيفي للتوقيع الإلكتروني في تحديد هوية الموقع.

وعرف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني بأنه "بيانات في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق" ثم اتجه إلى تعريف منظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني بأنها: "بيانات فريدة، مثل الرموز أو مفاتيح التشفير الخاصة، التي يستخدمها الموقع لإنشاء التوقيع الإلكتروني".

واعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للتوقيع الإلكتروني على بيان الطبيعة الإلكترونية التي يتخذها التوقيع الإلكتروني باستخدام بيانات الكترونية ترتبط بالوثيقة الإلكترونية لتعبر عن هوية الموقع وتميزه عن غيره.

ولم يحدد المشرع الجزائري شكلا محددًا للتوقيع الإلكتروني فقد يكون مجموعة من الحروف أو الرموز أو الأرقام أو الإشارات أو أي شكل مشابه آخر على أن تصاغ بوسيلة إلكترونية، وهذا يفتح المجال لاستقبال أشكال أخرى جديدة تواكب التطور التكنولوجي المستمر، ففي تعريفه لمنظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني أكد أنه يمكن للموقع استخدام أية وسيلة الكترونية أو برنامج أو نظام الكتروني لإنشاء التوقيع الإلكتروني، وهذا يدل على عدم اشتراطه شكلا محددًا للتوقيع الإلكتروني.

وقد ربط المشرع الجزائري بين التوقيع الإلكتروني وبين الموقع معتمدا على الوظيفة الأساسية للتوقيع الإلكتروني ألا وهي تحديد هوية الموقع وتميزه عن غيره، وذلك من خلال بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي تكون متفردة خاصة بالموقع دون غيره؛ إلا أنه لم يوضح في تعريفه للتوقيع الإلكتروني بأن التوقيع يعبر عن إرادة صاحبه عما وقع عليه.¹³

ومن ناحية أخرى لم تضع بعض التشريعات العربية قانونا خاصا بالتوقيع الإلكتروني إنما نظمته من خلال قانون موحد يعنى بمعاملات التجارة

الالكترونية كالتشريع البحري الذي عرف التوقيع الالكتروني بأنه: "معلومات في شكل الكتروني تكون موجودة في سجل الكتروني ومثبتة ومقرنة به منطقيا، ويمكن للموقع استعمالها لإثبات هويته.

كما عرف قانون المعاملات التجارية الالكترونية لإمارة دبي التوقيع الالكتروني بأنه: "توقيع مكون من حروف وأرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل الكتروني ملحق أو مرتبط منطقيا برسالة الكترونية وممهور بنية توثيق أو اعتماد تلك الرسالة".

وقد ورد تعريف التوقيع الالكتروني في التشريع الأردني بأنه: "البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل الكتروني رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها، ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيع بغرض الموافقة على مضمونه.

أما القانون التونسي فإنه لم يعرف التوقيع الالكتروني بل اكتفى بتعريف منظومة إحداث الإمضاء بأنها "مجموعة وحيدة من عناصر التشفير الشخصية أو مجموعة من المعدات المهيأة لإحداث إمضاء الكتروني. ومن ثم عرف منظومة التدقيق في الإمضاء بأنها مجموعة من عناصر التشفير العمومية أو مجموعة من المعدات التي تمكن من التدقيق في الإمضاء الالكتروني. وكذلك عرف التشفير بأنه: "استعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب في تمريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير، أو استعمال رموز إشارات لا يمكن الوصول إلى المعلومات من دونها".¹⁴

- نخلص إلى القول: إن التشريعات العربية تتشابه في تعريفها للتوقيع الالكتروني فقد بينت التقنية الالكترونية المستخدمة في تكوين التوقيع الالكتروني، وحددت وظيفة التوقيع الالكتروني في تحديد هوية الموقع والتعبير عن إرادته في الالتزام بما وقع عليه. ويمكننا تعريف التوقيع الالكتروني بأنه:

"بيانات معالجة الكترونيًا ترتبط بوثيقة الكترونية من شأنها تحديد هوية الموقع، وتمييزه عن غيره، والتعبير عن إرادته في الالتزام بمضمون هذه الوثيقة."

إن هذا التعريف يسمح بقبول التقانات المختلفة التي تجسد التوقيع الإلكتروني دون تحديد آليات معينة بذاتها، وهذا يتناسب مع التطور التكنولوجي والتقني المتزايد باستمرار الذي يفرض تقانات جديدة يمكن استخدامها لتكوين التوقيع الإلكتروني ذلك أن مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل تؤدي إلى ازدهار التجارة الإلكترونية وتطويرها.

- أشكال التوقيع الإلكتروني:

تتطور التقانات المستخدمة في تكوين التوقيع الإلكتروني بتطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد ظهرت أشكال متعددة للتوقيع الإلكتروني كالتوقيع الرقمي والتوقيع البيومترى والتوقيع بالقلم الإلكتروني وسنين كلا منها فيما يأتي:

- التوقيع الرقمي:

هو عبارة عن مجموعة من الأرقام التي ترتبط برسالة بيانات فتحولها من رسالة مقروءة إلى رسالة غير مقروءة (مشفرة) لا يمكن فك تشفيرها إلا من قبل الشخص الذي لديه المفتاح الذي يفك هذا التشفير، فالمعاملات الإلكترونية تتم عن طريق تبادل رسائل البيانات بين الأطراف بشكل مشفر يضمن السرية والخصوصية. ولكي تتم عملية التشفير لا بد من وجود مفتاحين المفتاح العام والمفتاح الخاص حيث يستخدم المرسل المفتاح الخاص لكي يوقع على رسالة البيانات التي يريد إرسالها، وهي مجموعة من الأرقام تقوم على معادلة رياضية من شأنها تحويل المعلومات الموجودة في رسالة البيانات إلى رموز مشفرة لا يمكن لأي شخص قراءتها ما لم يفك التشفير، وذلك عن طريق المفتاح العام الذي يكون متاحًا للآخرين.

ذلك أن الموقع المرسل يعلن عن المفتاح العام ليتمكن الآخرون من فك تشفير الرسائل التي يرسلها إليهم.

يؤمن التوقيع الرقمي درجة عالية من الموثوقية والمصادقية فهو يقوم على أرقام سرية تعالج بطريقة رياضية تجعل رسائل البيانات المتبادلة مشفرة غير مقروءة بشكل يضمن سرية المعلومات. فضلا عن وجود هيئة مختصة بتوثيق التوقيعات الالكترونية وتصديقها.

- مزود خدمات التصديق: أطلق قانون الأونسيترال للتوقيعات الالكترونية اسم مقدم خدمات التصديق على الهيئة المختصة بتوثيق التوقيعات الالكترونية، وعرفه بأنه الشخص الذي يصدر الشهادات ويجوز أن يقدم خدمات أخرى ذات صلة بالتوقيعات الالكترونية. كما عرف الشهادة التي يصدرها مزود خدمات التصديق بأنها: رسالة بيانات أو سجل آخر يؤكد الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع.

أحدث المشرع الجزائري هيئة مختصة بتوثيق التوقيعات الالكترونية ليتمتع التوقيع الالكتروني بقدر عال من المصادقية والموثوقية التي تبعث الاطمئنان والأمان لدى المتعاملين الكترونيا "فأطلق عليها اسم "سلطة التصديق الإلكتروني"، وقد أقرى ما يلي: "تنشأ لدى الوزير الأول سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسمى السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، تدعى في صلب النص سلطة التصديق الإلكتروني".¹⁵

وكذلك عرف شهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة "شهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة هي شهادة تصديق الكتروني تتوفر فيها المتطلبات التالية:

1. أن تمنح من طرف ثالث موثق أو من قبل مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني، طبقا لسياسة التصديق الموافق عليها.
2. أن تمنح للموقع دون سواه
3. يجب أن تتضمن على الخصوص:

أ. إشارة تدل على أنه تم منحه الشهادة على أساس أنها شهادة تصديق إلكتروني موصوفة .

ب . تحديد هوية الطرف الموثق أو مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني المرخص له المصدرة لشهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة.

بالإضافة إلى التفصيل في (اسم الموقع أو الاسم المستعار، إمكانية إدراج صفة خاصة للموقع عند الاقتضاء.... وغيرها).
ونصت المادتان العاشرة والحادي عشر على أنه:

. يجب أن تكون آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني الموصوف مؤمنة وتتوفر فيها عديد المتطلبات التقنية والقانونية.

وتتضمن "سلطة التصديق الإلكتروني" الأمان في عملية التشفير التي يقوم عليها التوقيع الإلكتروني سواء كان التشفير تماثلا حيث يكون مفتاح التشفير وفك التشفير متماثل عندما يختلف مفتاح التشفير الذي يستخدمه المرسل ويحتفظ به لنفسه دون غيره، وهذا ما نسميه بالمفتاح الخاص عن المفتاح العام المستخدم لفك التشفير الذي متاح للأخرين ليتمكنوا من فك تشفير الرسائل المرسله إليهم.¹⁶

-التوقيع البيوميترى:

يقوم التوقيع البيوميترى على خصائص بيولوجية ترتبط بجسم الإنسان كبصمة إصبعه أو صوته أو الشبكية في عينه، وتختص به دون غيره؛ ذلك أن هذه الصفات تختلف من شخص إلى آخر مما يجعل هذا التوقيع متمتعاً بدرجة عالية من درجات الموثوقية التي تدفع المتعاملين الإلكترونيا إلى اعتماده أساساً في تعاملاتهم.

ويتجسد هذا التوقيع بأخذ عينة من إحدى الخصائص البيولوجية الخاصة بالموقع دون غيره، ثم تخزين عن طريق التشفير الإلكتروني ليتم مطابقتها بتلك المستخدمة في معاملات الاللكترونية.

يحتاج التوقيع البيومترى إلى توثيقه من جهة مختصة معتمدة بشكل رسمى تقوم بتوثيق التوقيع وتصديقه وتربط بينه وبين الموقع وذلك لزيادة الموثوقية وتحقيق الأمان في التعامل الالكتروني وحماية المتعاملين من التفانات الاحتيالية المتبعة لفك رموز التشفير.

يتشابه كل من التوقيع الرقى والتوقيع البيومترى في أن كلا منهما يقوم على التشفير ومعالجة البيانات المتبادلة الكترونياً¹⁷ بوجود سلطة التوثيق التي تعمل على توثيق التوقيع الالكتروني وتصديقه.

-التوقيع بالقلم الالكتروني:

يتم هذا التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني الذي يمكن استخدامه من التوقيع على شاشة الكمبيوتر بشكل مباشر عن طريق برنامج حاسوبى حيث يحتفظ في البداية بالتوقيع الشخصى للمستخدم ويخزن بياناته الخاصة، فإذا ما وقع المستخدم على إحدى الوثائق الالكترونية فإن هذا البرنامج الالكتروني يتحقق من صحة التوقيع فيطابق بين هذا التوقيع والتوقيع المخزن لديه.

ويتجسد التوقيع بالقلم الالكتروني بحركة يد الموقع وهو يستخدم القلم الالكتروني لتكوين التوقيع الالكتروني الذي يتم تشفيره الكترونياً، ثم يتم استرجاعه للمقارنة بينه وبين التوقيع الذي يجريه المستخدم بالقلم الالكتروني عند قيامه بأية معاملة الكترونية.

يؤكد الموقع أنه مسؤول عن الكتابة التي وقع عليها مهما كان شكل التوقيع لأن أي رمز صادر عن الموقع يعبر فيه عن إرادته لتبني ما وقع عليه فهو توقيع مقبول.

إن التطور التقنى المستمر يفرض أشكالاً جديدة متطورة للتوقيع الالكتروني على أن تحقق الهدف الأساسى منه المتمثل في تحديد هوية الموقع والتعبير عن إرادته في الالتزام بما وقع عليه.

- القوة القانونية للتوقيع الالكتروني:

أصبحت الحاجة ملحة لاستخدام التوقيع الالكتروني في عصر التكنولوجيا وتقنية المعلومات، فلم يعد التوقيع التقليدي كافيا في عالم تسوده المعاملات الالكترونية التي حلت المستندات الالكترونية فيها محل المستندات الورقية التقليدية فما إن بدأت تقانات الاتصال تتطور يوما بعد يوم حتى أصبح من الضرورة العمل على مواكبة هذا التطور من خلال تطوير الوسائل المستخدمة في المعاملات المختلفة، وقد جاء التوقيع الالكتروني ليتناسب مع تقانات الاتصال الحديثة، ليؤدي الدور الوظيفي نفسه الذي يقوم به التوقيع التقليدي مع اختلاف البيئة التي يتم فيها كل منهما. فالتوقيع الالكتروني يتم بوسائل الكترونية في بيئة الكترونية تتم فيها المعاملات عن بعد بوساطة وسائل الاتصال الحديثة، ولكي يتمتع التوقيع الالكتروني بالقوة القانونية الملزمة للأطراف لا بد من توافر شروط معينة في هذا التوقيع، وهذا ما سنبينه في المبحث الأول من هذا الفصل، ثم نبحث في حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات في عدد من التشريعات الأجنبية والعربية.

- الشروط الواجب توافرها في التوقيع الالكتروني:

لا يختلف التوقيع الالكتروني عن التوقيع التقليدي من حيث الشروط الواجب توافرها لإضفاء القيمة القانونية على المستند الموقع وتعزيز الثقة فيه. وتتلخص هذه الشروط في تحديد هوية الموقع وتمييزه عن غيره ونسبة المستند إلى الموقع والتعبير عن إرادة الموقع في الالتزام بما وقع عليه.

- في التشريع الدولي:

حددت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية الشروط الواجب توافرها لتحقيق قانونية التوقيع الالكتروني وهي كما يأتي:

1- أن تكون الوسيلة المستخدمة لإنشاء التوقيع مرتبطة بالموقع دون أي شخص آخر.

2- أن تكون الوسيلة المستخدمة لإنشاء التوقيع الإلكتروني خاضعة وقت التوقيع لسيطرة الموقع دون أي شخص آخر.

3- أن يكون أي تغيير في التوقيع الإلكتروني يجري بعد حدوث التوقيع قابلاً للاكتشاف.

4- لما كان الغرض من اشتراط التوقيع هو تأكيد سلامة المعلومات التي يرتبط بها يجب أن يكون أي تغيير في تلك المعلومات يحدث بعد التوقيع قابلاً للاكتشاف.

وقد اشترط التوجيه الأوربي الخاص بالتوقيعات الإلكترونية في التوقيع المتقدم وجود رابطة قوية بين التوقيع والموقع، والقدرة على تعرف شخصية الموقع، وإنشاء التوقيع باستخدام وسائل تقع تحت سيطرة الموقع، ومقدرة متلقي الرسالة على التحقق من التوقيع، وعلى اكتشاف أي تعديلات على الوثيقة الموقعة.

أما اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية بعد موافقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب القرار رقم / 1377 / تاريخ 2008/6/5 بالدورة رقم / 87 / التي تمت المصادقة عليها من قبل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2009، فقد أكدت المادة 23 تمتع التوقيع الإلكتروني /2/ بالمرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 2009 والكتابة الإلكترونية والوثائق والمحركات الإلكترونية بالحجية في الإثبات إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

- أ- ارتباط التوقيع أ الإلكتروني بالموقع وحده دون غيره.
- ب- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني.
- ج - إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات الوثيقة أو المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.¹⁸

- في التشريعات الوطنية:

لم يشترط القانون الأمريكي شروطا معينة في التوقيع الالكتروني لكي تكون له حجية قانونية إنما عد استخدام أي وسيلة من وسائل تكوين التوقيع الالكتروني كافية للوفاء بالمتطلبات القانونية للتوقيع.

كما أكد مجلس الدولة الفرنسي في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم رقم 272 لسنة 2001 أن التوقيع الالكتروني الآمن هو التوقيع الالكتروني الذي يحقق الشروط الآتية:

- 1- أن يكون خاصا بالموقع.
- 2- يتم إنشاؤه بوسائل تقع تحت سيطرة الموقع وحده.
- 3- يرتبط بالمحرر ارتباطا وثيقا بحيث إن كل تعديل في المحرر بعد ذلك يمكن اكتشافه .

حددت المادة الثامنة عشرة من قانون التوقيع الالكتروني المصري الشروط الواجب توافرها في التوقيع ليتمتع بالقوة القانونية وهي:

- 1-ارتباط التوقيع الالكتروني بالموقع وحده دون غيره.
- 2-سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الالكتروني.
- 3-إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الالكتروني أو التوقيع الالكتروني.

وقد أكدت المادة السادسة من قانون التجارة الالكترونية البحريني في الفقرة الثالثة منه أنه: إذا عرض بصدد أية إجراءات قانونية توقيع الكتروني مقرون بشهادة معتمدة قامت القرينة على صحة ما يأتي ما لم يثبت العكس أو يتفق الأطراف على خلاف ذلك.¹⁹

1- التوقيع الالكتروني على السجل الالكتروني هو توقيع الشخص المسى في الشهادة المعتمدة.

2- إن التوقيع الالكتروني على السجل الالكتروني قد وضع من قبل الشخص المسى في الشهادة المعتمدة بغرض توقيع هذا السجل الالكتروني.

3-إن السجل الإلكتروني لم يطرأ عليه أي تغيير منذ وضع التوقيع الإلكتروني عليه.

فالمشرع البحريني اشترط في التوقيع الإلكتروني ل يتمتع بالقوة القانونية الملزمة أن يكون مقرونا بشهادة معتمدة والتي عرفها في المادة الأولى من قانون التجارة الإلكترونية بأنها سجل الكتروني يتسم بأنه:

1-يربط بيانات تحقق من توقيع شخص معين.

2-يثبت هوية ذلك الشخص.

3-يكون صادرا من قبل مزود خدمة شهادات معتمد.

4- مستوف للمعايير المتفق عليها بين الأطراف المعنية أو المنصوص عليها في القرارات التي تصدر استنادا إلى أحكام هذا القانون.

فإذا اقترن التوقيع الإلكتروني بتلك الشهادة تتكون هناك قرينة على أن التوقيع الإلكتروني على السجل الإلكتروني هو توقيع الشخص المسمى في الشهادة المعتمدة بغرض توقيع هذا السجل الإلكتروني، وأن السجل الإلكتروني لم يطرأ عليه أي تغيير منذ أن وضع التوقيع الإلكتروني عليه.²⁰

أما إذا لم يقترن هذا التوقيع بتلك الشهادة المعتمدة فإن التوقيع الإلكتروني لا يتمتع بالقوة القانونية الملزمة لأنه لا يوجد ما يدل على أنه صدر عن شخص محدد الهوية بغرض التوقيع على السجل الإلكتروني والالتزام بمضمونه. أما المشرع الجزائري فقد اشترط ل يتمتع التوقيع الإلكتروني بالقوة القانونية الملزمة توافر الشروط الآتية:

1-أن يكون مصدقا من مزود خدمات التصديق الإلكتروني ومعتمدا بشهادة المصادقة الإلكترونية.

2-ارتباط التوقيع بالموقع وحده دون غيره وكفايته للتعريف بشخصه.

3-سيطرة الموقع وحده دون غيره على منظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني المستخدمة.

4- ارتباط التوقيع الإلكتروني بالوثيقة الإلكترونية ارتباطا لا يمكن بعده إحداث أي تعديل أو تبديل على الوثيقة دون ظهور أثر قابل للتدقيق والكشف .

لم يحدد المشرع الجزائري وسيلة معينة لتكوين التوقيع الإلكتروني إنما اكتفى بتحديد الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني ليكون ملزما . وهذا يتناسب مع مقتضيات التطور التكنولوجي المستمر الذي يفرض وسائل جديدة في التعامل الإلكتروني القائم على استخدام التقانات المستحدثة.

فالمشرع إذ يشترط في التوقيع الإلكتروني شروطا محددة ليتمتع بالقوة القانونية الملزمة التي تمنح السجل الموقع الأثر القانوني في مواجهة الأطراف والغير، فهو يجعل للتوقيع الإلكتروني المستوفي لتلك الشروط الحجية القانونية في الإثبات.

- حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات:

يتجسد الدور الرئيسي للتوقيع الإلكتروني في تحقيق موثوقية المعاملات الإلكترونية وضمان الثقة وزيادة الأمان بين المتعاملين الكترونيا، فهو من ثم يقوم بالدور ذاته الذي يقوم به التوقيع التقليدي الأمر الذي دفع المشرع إلى إكساء التوقيع الإلكتروني بالحجية القانونية اللازمة في الإثبات.

- في التشريع الدولي.

أكد القانون النموذجي للأونسترال بشأن التجارة الإلكترونية أن للتوقيع الإلكتروني الحجية نفسها المقررة للتوقيع التقليدي بشرط توافر شرطين أساسيين هما:

1. تحديد هوية الشخص الموقع بشكل يعبر فيه عن إرادته بالالتزام بمضمون الوثيقة الإلكترونية.

2. أن تكون طريقة التوقيع تحقق الموثوقية والأمان²¹

كما أكد القانون النموذجي للأونستيرال بشأن التوقيعات الالكترونية في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه أنه "عندما يشترط القانون وجود توقيع من شخص يستوفي ذلك الشرط بالنسبة إلى رسالة البيانات إن استخدم توقيع الكتروني موثوق به بالقدر المناسب للغرض الذي أنشئت أو أبلغت من أجله رسالة البيانات".²²

فعندما اشترط قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية شرطين لتمتع التوقيع الالكتروني بالحجية القانونية، جاء قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية أكثر تفصيلا حيث اشترط في التوقيع الالكتروني الملزم بأن يكون موثوقا به من خلال شروط تفصيلية ذكرت في المطلب السابق.

- في التشريع الوطني "العربي".

لقد ساوى المشرع المصري بين التوقيع الالكتروني والتوقيع التقليدي من حيث الحجية القانونية حيث جاء في المادة /14/ من قانون التوقيع الالكتروني رقم/15/ لسنة 2004 للتوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

كذلك الأمر بالنسبة إلى المشرع البحريني إذ أكد في المادة السادسة من قانون المعاملات الالكترونية البحريني حجية التوقيع الالكتروني فجاء فيها:

1- لا ينكر الأثر القانوني للتوقيع الالكتروني من حيث صحته وإمكان العمل بموجبه لمجرد وروده كليا أو جزئيا في شكل الكتروني.

2- إذا أوجب القانون التوقيع على المستند أو رتب أثرا قانونيا على خلوه من التوقيع فإنه إذا استعمل في سجل الكتروني في هذا الشأن فإن التوقيع الالكتروني عليه يفي متطلبات هذا القانون.

تشابه التشريعات العربية النازمة للمعاملات الالكترونية فالتشريع الأردني يمنح التوقيع الالكتروني الحجية في الإثبات إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في قانون المعاملات الالكترونية الأردني المؤقت رقم 85 لعام 2001 .

حيث جاء في الفقرة رقم 1 من المادة / 10 / من هذا القانون -إذا استوجب تشريع نافذ توقيعاً على المستند أو نص على ترتيب أثر على خلوه من التوقيع فإن التوقيع الالكتروني على السجل الالكتروني يفى بمتطلبات ذلك التشريع".²³

ويتفق كل من المشرع الأردني والمشرع البحريني بإعطاء التوقيع الالكتروني الحجية القانونية في الحالات التي يلزم القانون فيها الأطراف بالتوقيع، أي في الحالات التي يكون فيها التوقيع إلزامياً قانوناً، في حين لم يتناول الحالات الأخرى كأن يتم التوقيع على وثيقة الكترونية متداولة بين الأطراف المتعاملين الكترونياً فهل يمكن الاستناد إلى تلك الوثيقة قانوناً، أم أن ذلك يعود إلى الاتفاق المسبق للأطراف؟²⁴

وقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة ستة وستون إلى المادة الخامسة والسبعون أحكام جزائية خاصة بالتوقيع الالكتروني الجزائي والاعتراف بالتوقيع الإلكتروني ومنحه الحجية المقررة لتوقيع التقليدي ذاتها إذا روعي في إنشائه وإتمامه الأحكام الواردة في هذا القانون.

فالمشرع الجزائي اعتبر التوقيع الإلكتروني نظيراً وظيفياً للبوقيع التقليدي، فيكون بذلك قد أخذ بمبدأ النظر الوظيفي من حيث الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني.

- خاتمة:

من هذا البحث يمكن ملاحظة النتائج الآتية:

1. يعد التوقيع الالكتروني شرطاً أساسياً لضمان موثوقية معاملات التجارة الالكترونية، فهو الأساس الذي تقوم عليه الوثائق الالكترونية المتبادلة بين

المتعاملين الكترونيا، إذ يؤدي دوره في زيادة الأمن والثقة والاطمئنان بين المتعاملين.

2. يرتبط التوقيع الالكتروني بالموقع ارتباطا وثيقا فيحدد هويته ويميزه عن غيره مهما كان الشكل الذي يفرغ فيه هذا التوقيع، على أن تستخدم فيه وسيلة الكترونية، على اعتبار أن التطور التقني المستمر من شأنه أن يخلق أشكالاً جديدة أكثر تطوراً.

3. يقابل التوقيع الالكتروني المستخدم في البيئة الالكترونية، التوقيع التقليدي الموجود في الواقع المادي، فكل منهما يؤدي الوظيفة نفسها المتمثلة بتحديد هوية الموقع والربط بينه وبين الوثيقة التي وقعها كتعبير عن إرادته بالالتزام بما وقع عليه.

4. يتمتع التوقيع الالكتروني بالحجية القانونية نفسها التي يتمتع بها التوقيع التقليدي؛ وذلك بموجب التشريعات القانونية المختلفة، فقد منحت تلك التشريعات القوة القانونية الملزمة للتوقيع الالكتروني على أن يكون مرتبطاً بشخص الموقع، محدداً لهويته، مميزاً له، معبراً عن إرادته في الالتزام بما وقع عليه.

5. يلبي التوقيع الالكتروني حاجة المتعاملين الكترونيا في زيادة الموثوقية والضمان في معاملاتهم الالكترونية، ويساير التطور التكنولوجي والتقني المستمر باستخدام التقانات الحديثة التي تتناسب مع الوثائق القائمة على وسائل الكترونية.

الهوامش:

- 1- عبد الفتاح بيومي الحجازي. النظام القانوني لتوقيع الإلكتروني. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2007. ص. 206.
- 2- البيل ناصف. العقد الإلكتروني، دمشق: دار الحلب، 2009. ص. 22.
- 3- عمرو عيسى الفقي. وسائل الاتصال الحديثة وحجيتها القانونية في الإثبات. بيروت: دار الفكر، 2010. ص. 67.
- 4- المادة: 02. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 5- المادة: 6-7. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 6- المادة: 12. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 7- المادة رقم: 01. من قانون التوقيع الإلكتروني المصري، رقم 15. المؤرخ في 01-01-2014.
- 8- المادة رقم: 01. من قانون التوقيع الإلكتروني. المرجع نفسه.
- 9- JEFFC.DODDAND JAMESA. HERNANDEZ، 'contracting in cyb erspace' 1997-1998.
- 10- FROM COMPUTER LAW AND TACHNOLOUGY Journal، Sammer1998، P17
- 11- منير محمد الجنيهي. التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2004. ص. 102.
- 12- عصام عبد الفتاح مطر. التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية. الإسكندرية: دار الجامعة للنشر، 2011. ص. 89.
- 13- القانون النموذجي بشأن التوقيع الإلكتروني الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الأونسترال) (2011).
- 14- برنتوا عدلان. أبحاث في القانون وتقنية المعلومات. بيروت: شعاع للنشر والعلوم، 2010. ص. 232.
- 15- المادة: 12. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 16- المادة: 11. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 17- المرجع نفسه.
- 18- المادة: 13. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 19- سامح عبد المنعم التهامي. التعاقد عبر الإنترنت: دراسة مقارنة. مصر: دار العروبة، 2008. ص. 230.
- 20- المادة 01 من قانون التجارة الإلكترونية البحري الصادر في 14/09/2002.
- 21- المادة: 15. من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 المؤرخ في: 1-2-2015.
- 22- سامح عبد المنعم التهامي. المرجع السابق. ص. 232.
- 23- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الأونسترال) سنة 2001.
- 24- المادة 01 من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 سنة 2004

- الببليوغرافية:

- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. الياس ناصف، العقد الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، أبحاث في القانون وتقنية المعلومات، شعاع للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، حلب، 2007
2. منير محمد الجنيهي، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، 2004.

3. عبد الفتاح بيومي الحجازي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، القاهرة، 2007.
4. عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
5. عمر عيسى الفقي، وسائل الاتصال الحديثة وحجيتها في الإثبات، المكتبة القانونية، بيروت، 2009.
6. سامح عبد المنعم التهامي، التعاقد عبر الإنترنت، دراسة مقارنة، دار العروبة، المحلة، مصر، 2008.
- أ. القوانين:
- القانون 44.88 المؤرخ في 03 ماي 1988 المعدل والمتمم للأمر 58.75 المؤرخ في 26 09 1975.
 - المادة السابعة . الفقرة الأولى من قانون الأونسيفال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1996.
 - المادة 07.06 من قانون التوقيع الإلكتروني الجزائري رقم 06 تاريخ 01/02/2015.
 - قانون المبدلات والتجارة الإلكترونية التونسي رقم 83 المؤرخ في 19 أوت 2004.
 - المادة 02 من قانون المعاملات الإلكترونية لإمارة دبي رقم 02 سنة 2000.
 - المادة 04 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 سنة 2001.
 - القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الأونيسيفال) سنة 2001.
 - المادة 01 من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 سنة 2004
 - المادة 01 من قانون التجارة الإلكترونية البحريني الصادر في 14/09/2002
- ب . المراسيم:
- المرسوم 07 . 162 يعدل ويتمم المرسوم 01.123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية
 - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 323 مكرر من الأوامر رقم 58.75 المؤرخ في 1975
 - المادة 23 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26/09/1975.

دور أنظمة ادارة التعلم LMSs في سيرورة التعلم عن بعد

أ. لعليجي محمد أمين

جامعة الجزائر3.

- مقدمة

تعتبر بعض المفاهيم والمصطلحات كالتعلم الالكتروني E-Learning والتعلم على الخط Online Learning من أهم التعبيرات الدالة على التحولات الحاسمة الجارية في الوقت الحاضر في ميدان التعليم والتعلم، بحيث تلعب الجامعة دورا رئيسيا في هذه العملية التطورية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات السريعة الناجمة عن إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن سياق الجامعة.

إن الحركية التي عرفتها فترة التسعينات كتحرير التعليم Learning من الحدود المادية والزمنية للمدارس والأقسام وقاعات التدريس، والتي تطورت مع العقد الأول من الألفية الجديدة، قد وصلت حاليا لنقطة انفجار حقيقية على المستويين التكنولوجي والاستخداماتي بحيث نلاحظ عددا من الميزات المشتركة كالإدماج الهائل للاتصال الوسيط عبر الحاسوب CMC وتوسيع وتنوع الولوج، بالإضافة لمجتمعات التعلم والتعلم الشخصي، بحيث عملت هذه العوامل مجتمعة على تشكيل ما يعرف بالجامعة الافتراضية المرنة والقابلة للتوزيع.

في هذا السياق، أصبح واضحا كيف تشكل الإنترنت وبيئاتها المختلفة على الخط أدوات تغيير، بحيث انتقل من خلالها التعليم عن بعد من نمط one-to-many الذي ميز فترة الثمانينات مع قلة أو انعدام التفاعلية في الاتجاهين، إلى نمط many-to-many المرتكز على التفاعلات بين طرفي العملية معلم-معلم tutor-learner تميزها أشكال من التقاسم والتعاون التي يمارسها المعلم ضمن القسم الافتراضي Virtual classroom.

إن المتأمل للأدبيات المتعلقة بموضوع التعليم عن بعد، يجد نظرة متحاملة تصفه بالرداءة والبرودة إذا ما قورن مع التعلم وجه لوجه، بحيث قوبل بكثير من التوجس الذي يواجه عادة كل جديد ضمن المجتمع، بحيث تنبني هذه النظرة على مجرد تخمينات يطرحها أولئك الذين لم يحتكوا بهذا النمط الجديد للتعليم، ولكنها سرعان ما اختفت تدريجيا مع ازدياد الإقبال على التعليم الإلكتروني خاصة في الدول المتقدمة، بحيث يدرك المشاركون فيه ومن خلال خبراتهم كيف أن عنصر المسافة والقرب الفيزيقي يأخذ معنى ومنحى آخر يختلف عن المجرب وجها لوجه، وعلى هذا الأساس، يتعين علينا التساؤل حول حقيقة التعليم والتعلم عن بعد خاصة ذلك الذي يركز على التكنولوجيا وبشكل أدق أنظمة ادارة التعلم؟

- الكمبيوتر، الانترنت والعملية التعليمية:

تشكل الحواسيب إحدى أهم التكنولوجيات التي يحتك بها الأفراد في حياتهم اليومية سواء كملاحظين لوجودها أو كمستخدمين نشطين مستفيدين من قدراتها التقنية الهائلة بهدف تسهيل حياتهم على مستويات متنوعة، وازدادت أهميتها مع الاعتراف المتنامي بقدراتها التغييرية نتيجة طروحات العديد من الباحثين، بحيث أشار Macluhan 1967 لقوة تأثير الأدوات الإعلامية والاتصالية في عملية وطريقة تفكير البشر، وأن الثورة الإلكترونية ستوقف الحروب، الفقر الجريمة والجهل، وتتدخل في تسهيل حياة الناس، كما شبه Westley 1989 تكنولوجيا الحواسيب بالقنبلة الذرية التي تميز عصر المعلومات، وأدى الإيمان بقدراتها إلى تبنيها في مجالات عديدة من حياة البشر، بحيث حاول العديد من المراكز البحثية والمؤسسات الجامعية في الدول الغربية الاستفادة منها وتحقيق قفزة نوعية من خلال إدماجها في سيرورة التعليم داخل المدارس والجامعات بحيث يقترح Underwood بقوله: "إن استخدام الحواسيب يمكن أن يغير وجه التعليم في أقصر مدة ممكنة"⁽¹⁾، ويرى أن توافرها سيؤدي لتأثيرات عميقة في النظم التعليمية على مستوى البيداغوجي وكذلك على مستوى الممارسة، إذ انتقل

الباحثون من التساؤل حول جدوى استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية إلى "كيفية استخدامها لمساعدة الطلبة على تحقيق أحسن النتائج"⁽²⁾.

إن الاستخدامات الأولى للحواسيب في الأقسام التدريسية كان بهدف تعليم المناهج الدراسية التقليدية والمهارات الأساسية، بحيث تعمل في كثير من الأحيان كوسيلة لتقديم الدروس وأحياناً لتكملة الدروس التي يقدمها المعلم في القسم، كما استخدمت كبديل للدروس في شكلها التقليدي أحياناً أخرى، بحيث ركزت الكثير من البرامج على المعارف والمهارات الأساسية واستخدمت التعليم المبرمج والتدريبات والممارسة لتحقيق ذلك، ثم تطورت بعد ذلك نتيجة تطور الأجهزة في حد ذاتها، وتنتهي معظم الدراسات لخلاصة تعبر عن النقاط الإيجابية لجهاز الحاسوب وفعالية استخدامه ضمن العملية التعليمية، بحيث توجد موافقة عامة على أنه يتدخل إيجابياً على النحو التالي⁽³⁾؛

- عند دمجها مع الدروس التقليدية، فإن استخدام الكمبيوتر يمكن أن يزيد نسبة تعلم الطلبة في المناهج التقليدية ونطاق المهارات الأساسية.
- دمج أجهزة الكمبيوتر مع التعليم التقليدي تؤدي إلى تحصيل دراسي أعلى في مجالات متنوعة أحسن مما يفعل التعليم التقليدي وحده.
- يتعلم الطلبة بشكل أسرع وبمزيد من الاحتفاظ بمساعدة الحواسيب.
- يؤثر الطلبة التعلم عن طريق الكمبيوتر، بحيث تتأثر مواقفهم اتجاه الدراسة والمؤسسة التعليمية إيجابياً عن طريق استخدامهم للحاسوب.
- يبدو أن استخدام الكمبيوتر مفيد وواعد جداً بالنسبة للطلبة ذوي المستوى المنخفض والذين يعانون من تهديدات بشكل معين.
- التدريب الفعال والكافي للمعلم هو جزء أساسي من نجاح البرامج القائمة أو التي تستعين بالتكنولوجيا.

لقد تم تصور الكمبيوتر كألة قادرة على توفير المعلومات واسترجاعها بالإضافة لكونها أداة تواصلية، وهو ما هدف إليه Dr Vannervar Bush من خلال تصميمه لنظام تخزين يسمح باسترجاع البيانات وربطها كذلك بأخرى مخزنة في نفس النظام ضمن العملية التي أطلق عليها الفهرس الترابطي Associative Indexing، بحيث أكد Gates أن Bush قد تنبأ من خلال عمله بما عرف لاحقاً "بالكمبيوتر متعدد الوسائط المتصل بالواب...وهو ما يعادل محرك بحث على الإنترنت"⁽⁴⁾.

كما تشير نتائج العديد من الدراسات، أن الكمبيوتر والتكنولوجيات المرتبطة به تساهم في خدمة أربعة أهداف وأغراض معينة مرتبطة أساساً بالجانب التعليمي وهي:

- تستخدم في التدريس والتدريب والممارسة، وتستعين في ذلك وبشكل متزايد بالمحتويات الرقمية.

- تستخدم لمحاكاة خبرات العالم الواقعي ولتطوير التفكير المعرفي.

- تستخدم لتوفير فرص الوصول والولوج لثروة معلوماتية، وتؤدي دور تعزيز الاتصال من خلال الإنترنت وتكنولوجيات أخرى ذات صلة.

- تستخدم كأدوات إنتاجية توظف البرامج والتطبيقات مثل جداول وقواعد البيانات، ومعالجة النصوص لإدارة المعلومات وحل المشاكل وإنتاج منتجات متطورة.

يؤكد كثير من الباحثين أن الدور الأساسي الذي يلعبه الكمبيوتر هو قدرته على تعزيز التعاون، الذي يهدف الطلبة والأساتذة تحقيقه والمجتمع العلمي ككل، وذلك من خلال الدخول في نقاشات وتقاسم الخبرات والمعارف، كما ساعد تواجد الإنترنت في طرح ميكانيزمات جديدة تساعد في تسهيل تحقيق هذه النشاطات، فالاتصال المتزامن synchronous على وجه الخصوص طور من خلال توظيف خدمة المحادثة والحوار أو الدردشة الالكترونية المباشرة والمستمرة عبر الإنترنت Internet Relay Chat بوصفه تطبيق يسمح لشخصين

أو أكثر متصلين بالإنترنت بتبادل الملفات والمحتويات بأنواعها، كما عملت الدردشة على الخط online chat من خلال الواب بتوسيع قبول هذه التقنية، وقد تنبأ Hills في كتابه "the future of printed word" بإمكانية الاتجاه بعيدا عن المحيط التعليمي الرسمي-كبناء مخصص للتعليم أين يعطي المعلمين الدروس ويجلس الطلبة لتلقي الدروس- نحو نظام تعليمي يرتكز على المنزل home-based educational system.⁽⁵⁾ بمعنى، توفير إمكانية الخوض في النشاطات التعليمية الرسمية وغير الرسمية من نقاط ولوج مختلفة وبطريقة تشاركية وتعاونية وهو ما تعمل الحواسيب بأنواعها على تحقيقه بعد إيصالها بالإنترنت وإدماج بعض البرامج والتطبيقات في تصميم عملية التعليم، هذا ما سنتطرق إليه في النقاط الموالية من خلال التعرض والتركيز على التكنولوجيا والتطورات التقنية والاستخدامات التي صاحبها وما سمحت به في سبيل إشباع رغبة التعلم والتعليم عن بعد لدى كل من الأستاذ والطالب وإسهامها في تغيير تصوراتنا للعلاقة التي تجمع التكنولوجيا بتجربة التعليم الجامعي.

- التعلم التعاوني: Collaborative Learning

يحدث التعلم التشاركي نتيجة عمل مجموعة من الطلبة في شكل فريق ضمن الأقسام البحثية وانتقل حاليا وتوسع في العالم الافتراضي، بحيث يستند التعلم التشاركي على تقليد المعرفة البنائية، بمعنى أننا نتعلم من خلال عملية معايشة التجارب ثم التفكير والتبصر فيها، وهي عملية غالبا ما يكون القيام بها أفضل مع الآخرين، ما يسمح بفهم مختلف للعالم، بحيث يجادل Dewey بأن عملية التعلم يجب أن تشكل جزءا من الأنشطة والعلاقات اليومية⁽⁶⁾.

يتم التعلم التشاركي بين مجموعة من الطلبة يهدفون من خلاله لمساعدة بعضهم في المسائل البحثية، ويتدخل المعلم ضمن العملية عن طريق مجموعة استراتيجيات تعليمية مستنبطة من مقاربات نظرية مختلفة، والتي تعمل على تشجيع التفاعلات بين الطلبة ويشارك فيها الأستاذ بصفته موجهها

لا أكثر. يصبح التعليم ضمن هذه المجموعات المهيكلة عملية يشارك فيها الجميع بهدف زيادة المعارف، مساهمين في تبادل الأفكار والخبرات والمفاهيم وتقييمها.

يرى عدد من الباحثين أن نمط التعليم في أقسام الجامعات التقليدية يعتمد على عملية إرسال المعلومات من الأستاذ للطلبة، بحيث يلقي المحاضرة ويطلب المتعلمين بمجهودات فردية مستقلة وهو ما يدعوه Freire "banking approach" أين يتم تجاهل المهارات الاجتماعية والعلاقات⁽⁷⁾، في حين يؤكد التعلم التعاوني أو التشاركي على قيمة عمل المجموعة والترابط بين الطلبة، مع تشجيع العضوية غير المتجانسة والقيادة المتقاسمة shared leadership بين كل الأعضاء.

- تعلم الأقران: Peer Learning

قدم كل من Lave and Wenger (1991) معلومات مفيدة حول ما يعرف بالتفاعلات بين المتدربين apprentice-apprentice والتي تدعم "تعلم الأقران" Peer Learning الذي يشكل نقيض الأسلوب الواسع الانتشار سابقا أو ما يعرف بالتفاعلات (متخصص-متدرب master-apprentice) التي يميزها هيمنة الأول وتحكمه في سير العملية التعليمية.

يمثل "تعلم الأقران" ذلك النمط التعليمي الذي يشارك فيه الأطراف المتساوون إلى حد بعيد -بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية- ويتعاونون من أجل التعلم من بعضهم البعض في مواقف حقيقية بهدف الاستفادة من خبراتهم التعليمية ومكاسمهم الاجتماعية والثقافية. ينطوي هذا النوع من التعليم على بيئة دون تهديدات أو مجتمع تعلم، ويعمل على إزالة هيمنة سلطة المعلم على الطالب وإشراك الطلبة في عملية التقييم⁽⁸⁾، بحيث ينتج عن ذلك العديد من الفوائد والمكاسب الاجتماعية وتشمل تطوير المعرفة، المبادئ، النظريات والمفاهيم، وتطوير المهارات (التعامل مع الآخرين، مشروع الإدارة، دعم الأقران، التفكير..).

يقترح (1983) Smith أن مفتاح تعلم الأقران يكمن في مناخ الدعم المتبادل الذي يصممه المتعلمين بأنفسهم أين لا يترددون في التعبير عن آرائهم واختبار أفكارهم⁽⁹⁾، كما يعرضون ويطلبون حسب حاجتهم. هذا النوع من التعليم التشاركي والتعاوني النشط عززته البنائية Constructivism التي تمثل في حد ذاتها ظاهرة يخوض من خلالها المتعلم النشط في ظروف تعليمية ومن خلال خطاب اجتماعي، الحوار، والحديث والتفاوض لبناء المعرفة وإنتاج معنى جديد، كما يفترض (1999) Doolittle and Camp أن البنائية تركز على مجموعة من المبادئ النظرية⁽¹⁰⁾؛

- يجب أن يتم التعليم في بيئات حقيقية.
- يجب أن يشمل التعليم التفاوض والوساطة الاجتماعية،
- على المتعلم ان يبذل المهارات ويشارك المحتويات،
- يجب أن تفهم المهارات والمحتويات ضمن إطار معارف المتعلم السابقة،
- يجب تقييم الطلبة، وذلك من اجل الخبرات التعليمية المستقبلية.
- ينبغي تشجيع الطلاب ليصبحوا منظمين ذاتيا وعدد من الصفات الايجابية،
- دور المعلمين أن يكونوا مرشدين وميسرين للتعلم، وليس كمدرسين،
- يجب على المعلمين أن يقدموا ويشجعوا وجهات النظر وتصورات المحتويات المختلفة.

- الواب 2.0

عرفت الإنترنت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة عكست فكرة أننا في الجيل الثاني لخدمات واستخدامات الإنترنت، بحيث تشير تسمية web2.0 إلى مجموعة استخدامات جديدة لـ web تحمل صفة مشتركة بينها هي إنتاج المحتويات من طرف المستخدمين أنفسهم وتحمل مبدأ، « Tous émetteurs »،

tous connectés ، tous coopérant ، كما أنها تحمل ميزة المشاركة والتفاسم (partage) للمحتويات والأفكار والعلاقات والخبرات اليومية.⁽¹¹⁾

يجمع web2.0 مواقع الشبكات الاجتماعية مثل facebook و MySpace والمدونات ومواقع تشارك المحتويات (wikis) والعوالم الافتراضية مثل second life والقواعد والمنصات مثل google وغيرها... بحيث يؤكد الباحثين أن Web2.0 ليس له حدود محددة ومعروفة ولكنه يحمل مركز ثقل يحوم حوله مجموعة من الممارسات والمبادئ، حيث تم محاولة تحديده من خلال بعدين أساسيين هما⁽¹²⁾:

- البعد التكنولوجي، حيث أن التطبيقات مقدمة كخدمات وليس كمنتجات، وهذا النوع من التكنولوجيات يعطي واجهات للمستخدمين جديدة وغنية وتفاعلية.

- البعد العلاقائي الاجتماعي، Web2.0 مبني على تصميم تشاركي، حيث أن تدخل المستخدمين في الشبكة أساسي أين يضيفون قيمة عندما يضعون التعليقات أو يعبرون عن رأيهم أو يتقاسمون خبراتهم ومعارفهم مع الآخرين.

وتشير les médias social أو "وسائل الإعلام الاجتماعية" إلى مختلف النشاطات التي تدمج التكنولوجيا والتفاعل الاجتماعي وإنتاج المحتويات، وقد عرفها كل من Kaplan et Haenlein ووصفها بأنها: "مجموعة تطبيقات على الخط تنبني على فلسفة وتكنولوجيات web2.0 وتسمح بإنتاج وتبادل المحتويات المولدة من طرف المستخدمين".⁽¹³⁾

ويشرح Antony Myfield الاعلام الاجتماعي بتركيزه على هذه النقاط التي يوفرها وهي:⁽¹⁴⁾

- المشاركة participation: بحيث أن الإعلام الاجتماعي يجعل المستخدمين يساهمون ويعطون آرائهم وهذا بإزالة الحواجز بين المستخدمين والوسيلة.

- الانفتاح ouverture: يرتكز الإعلام الاجتماعي على مبادئ التعاون وتبادل المعلومات حيث أن للجميع إمكانية أن يصبح جزءا من ذلك لانعدام أي حاجز يمنع الدخول.
- المحادثة conversation: الإعلام الاجتماعي يقوم على مبادئ الحوار والذي ينطوي على الاستماع الجيد، عكس وسائل الإعلام التقليدية التي تميل للرواية raconter أو لتمرير الرسائل فقط.
- المجتمع communauté: يمكن من خلال الإعلام الاجتماعي تشكيل مجتمعات بشكل سريع من طرف أشخاص يتقاسمون نفس الاهتمامات.
- الترابط interconnexion: معظم أنواع وسائل الإعلام الاجتماعية تتطور بالترابط وبنسج روابط بين أشخاص ومواقع أخرى.

- الأدوات التعاونية على الخط:

إن استخدام التكنولوجيات التي توفرها الانترنت يمكن أن تشكل عاملا مسهلا للمرور من أنموذج الإرسال Transmission Paradigm إلى أنموذج بنائي Constructivism Paradigm بحيث توفر التكنولوجيات على الخط عددا من أدوات الواب الجديدة ذات النمط التزامني وغير التزامني مثل Wikis وblogs، chatting tools وغيرها من التقنيات والتطبيقات التي أدى دمجها وتحسينها لظهور الواب (2.0) الذي عزز طرق التعلم في الفضاءات الافتراضية⁽¹⁵⁾، أو ما أصبح يطلق عليه حاليا e-learning 2.0 أين تشكل هذه الأدوات وسيط للمجتمعات الافتراضية من أجل التعلم المشترك وبناء مستودعات المعرفة من خلال التفاعل حول المحتوى المنشور فرديا أو تشاركيا. تحمل تطبيقات الواب 2.0 تصميمًا تشاركيا، تشجع العلاقة peer-to-peer وتسمح للمستخدم بأن يصبح co-creators للمعلومات الموجودة في الواب، بحيث يؤكد الباحثين أن تركيز الواب حاليا قد تغير من الوظيفة الإعلامية إلى منصة للحوار والتخاطب، وسنتطرق فيما يلي لأهم الأدوات التي تسمح بذلك⁽¹⁶⁾؛

▪ Weblogs

المدونة هي أداة اتصالية على الخط، تسمح للمستخدم بنشر محتوى معين (مقالات، صور، فيديو، عروض تقديمية...) تحرر المستخدم من قيود المشاركة، تحمل تحديثات متواصلة، وتشكل التعليقات المكتوبة حول كل محتوى منشور الجانب التشاركي والتفاعلي فيها.

▪ Wiki

هي صفحة أو موقع يمكن للمستخدمين رؤيتها وتغييرها، وتختلف عن المدونات من حيث أنها تحمل أصوات متعددة مشتركة، ومهيكله حسب المواضيع وتبقى مفتوحة دائما للإضافات والتطور، بحيث تقدم إمكانات جديدة للتعاون وطريقة لتقاسم المعرفة على الواب.

▪ Social tagging

تعني هذه التقنية عملية الوشم (الوسم) الاجتماعي كما تدعى أيضا بـ bookmarking، وهي مواقع دورها الأولي تنظيم المعلومات والموارد للأفراد من خلال الواب، بحيث تشكل أداة لإدارة الموارد الشخصية والمعرفة، وترتكز على الانفتاح بحيث تسمح للجميع رؤية محتويات بعضهم، وتمثل بذلك أداة ممتازة لتقاسم الموارد.

- أنظمة إدارة التعلم: Learning Management Systems

تطورت أنظمة إدارة التعلم (LMSs) Learning Management Systems نتيجة عدد من الوسائط المتعددة وفي ارتباطها مع تطور الإنترنت في مرحلة التسعينات، وازداد تطورها وتبني الجامعات لها في السنوات الأخيرة، بحيث يشار إليها ببرامج وتسميات عديدة كـ distributed learning platforms، content management، course management systems، learning systems، and instructional management systems، كما تضم عددا من الأدوات البيداغوجية التي تهدف لإدارة الدروس والمواضيع وتوفير وسيلة لتصميم وبناء وتوفير بيئات تعليمية، بحيث تدعم برامج تعليمية وتعلمية كاملة داخل الجامعات وتساعد في توفير تأسيس جامعات افتراضية حين تتوفر شروط معينة.

من الناحية التقنية، تمثل أنظمة إدارة التعلم برامج تستند على خادم server وتحمّل واجهة تتضمن قاعدة بيانات حول المستخدمين، وكذلك الدروس والمحتويات، بحيث تشبه إلى حد بعيد أنظمة أخرى مثل e-commerce، payroll، human resources، student records، إلا أن طبيعة LMS التعليمية وقدرته على توفير مكان لممارسة أنشطة التعلم والتدريس بشكل سلس وغير مرتبط بالعوائق المكانية والزمنية هو ما يجعله فريد من نوعه (17).

إن استخدام أنظمة إدارة التعلم (LMSs) Learning Management Systems تعتبر من الاستراتيجيات والطرق الشعبية جدا في تطوير التعلم والتعلم عن بعد، ذلك من حيث أنها تشمل أدوات الويب 2.0 في بيئات التعلم المغلقة وتعطي المدرسين إمكانية التحكم في إجراء الأنشطة على الخط ومنح الدرجات والخصوصية للطلبة. تساعد LMSs على ربط التعليم وجه لوجه والتعليم المنزلي من خلال التكنولوجيا، بحيث يمكن للطلبة الولوج للأنشطة على الخط وإلى الموارد المتوفرة في الوقت والمكان الذي يختارونه، ويجادل Coates et al (2005) بأن سبب شهرة LMSs هو قدرتها على زيادة فعالية التدريس من خلال تقديم دروس مرنة وتسهيل تحاور أستاذ-طالب، طالب-أستاذ، طالب-طالب (18).

تنعكس أهمية فهم أنظمة إدارة التعلم في الدور الذي تلعبه بالإضافة للتكنولوجيات المرتبطة بها ضمن مقاربات التعليم المستقبلية، بعد أن أثبتت تلك المعتمدة حاليا فشلها في تحقيق احتياجات الطلبة المتعلمين، والتي يجادل الكثير من الباحثين أنها لا تزال غارقة في أساليب مملّة تضع العبء على المعلمين، في حين تشجع المتلقين على البقاء في السلبية، وتنظر إليهم على أنهم متشابهين وتجبرهم على إنجاز نفس الأعمال في نفس القدر من الزمن، وذلك ما يستدعي الانتقال إلى أنموذج جديد يتجاوز التركيز على التوحيد والتنميط ويشجع التخصيص وتلبية احتياجات جميع المتعلمين باحترام تمايزاتهم، بحيث يرى McCombs & Whistler 1997 بأن: "التعليم سينتقل

إلى مقارنة أخرى تعرف تركيزاً أكثر على المتعلم learner-centered أين يتم كبح دور المعلمين بوصفهم مصدر للمعرفة، ويستبدل بدور ميسرين لعملية التحصل عليها، أين يتدخلون كموجهين ومحفزين حتى يصبح الطلبة أكثر نشاطاً في عملياتهم التعليمية" (19).

تنتشر حالياً العديد من أنظمة إدارة التعلم عبر العالم، لكن مراجعتنا وبحثنا عن أكثرها شهرة قادتنا لتحديد تلك التي تملك مكانة بارزة في الأسواق الدولية، نذكر منها WebCT، Next Ed، Topclass/Firstclass ، Learning Spaces from Lotus، Moodle، Sakai، Blackboard بحيث تتبنى الجامعات النظام الأكثر مرونة والذي يستجيب لمتطلباتها والأهداف التي تريد تحقيقها فبالرغم من الاختلافات التي توجد بين الأنظمة التي ذكرناها، إلا أن هناك ميزات تجمعها بحيث تقدم جميعها أدوات لإدارة الدروس ووظائف بيداغوجية (20) ؛

- اتصال تزامني وغير تزامني (فضاءات للإعلانات، بريد الكتروني، منتديات مناقشة ورسائل فورية، قائمة خوادم...).

- تقديم وتطوير المحتويات (موارد للتعلم، تنمية مستودعات المعرفة، بالإضافة لوجود روابط لموارد الانترنت)،

- تقييم تكويني وتجميعي (اختيارات متعددة، اختبارات، عمل تعاوني، رجع صدى)،

- إدارة المستخدمين (إمكانية التسجيل، الانضمام، عرض الجداول الزمنية، إدارة الأنشطة الطلابية وتوقيت المكاتب الإلكترونية).

تدخل التكنولوجيا وتلعب دوراً مفتاحياً في هذه العملية المنبثقة على المقاربة الجديدة التي ذكرت، بحيث تمكن من إبراز مجهود كل طالب ومتعلم ضمن العملية التعليمية، فيجادل Schlechty بأن التكنولوجيا مطالبة بتتبع تقدم كل الطلبة نحو تحقيق البراعة وتقييم تعلمهم، كما تعمل على مساعدة المعلمين في فهم التوجيهات والتعليمات الملائمة الواجب تقديمها،

كما تقوم بتخزين دلائل التحصيل المرتبطة بكل طالب، ويعمل LMSs على تحقيق هذه المتطلبات نظرا للوظائف المتعددة التي يوفرها.

في الأخير يجدر بنا التنويه بأهمية أنماذج ومقاربات التعليم والتعلم التي أشرنا إليها آنفا، والتي أثبتت فعاليتها في رفع مستوى التعليم الجامعي بطريقة مرنة وديناميكية، تتجاوز التركيز على أنماط موحدة وجامدة، من أجل الاستجابة لجميع متطلبات الأساتذة المعلمين والطلبة المتعلمين على حد سواء وفي إطار علاقة تبادلية مع التركيز أكثر على المتعلمين، للتوجه نحو الأهداف التي ترمي الجامعة تحقيقها من خلال وظائفها البيداغوجية الممنهجة، وإمكانية تجميع أدوات التعليم والتعلم عن بعد والاستراتيجيات اللازمة لتأسيس جامعات افتراضية في بلدنا.

ومن الواجب على المهتمين بهذا الميدان أن يضعوا في اعتبارهم بأن التكنولوجيا وحدها لا تحل مشاكل التعليم وليست سببا في تدهوره أو في تطوره وإنما الطريقة التي يتم بها تسخير والاستحواذ على هذه الطرق والأنظمة كما التوظيف العقلاني والهادف لها هو الذي يصنع الفارق.

-الهوامش:-

- 1- Cedric Cullingford and Nusrat Haq (2009): "Computers. Schools and Students". British Library Cataloguing in Publication Data. Great Britain. P.2
- 2- Ibid. .p. 3.
- 3- Jeffrey T. Fouts (2000): "Research on Computers and Education. Past. Present and Future". Prepared for the Bill and Melinda Gates Foundations. February. p. 7.
- 4- Gates. B (1999): "Business Using a Digital Nervous System". London. Penguin.p. 165.
- 5- Hills. P (1980): "The place of the printed word in teaching and learning". London. Frances printer. p. 41.
- 6- Cooper. L. Burford. S(2010): "Collaborative Learning Using Group Work Concepts for Online Teaching. Published in the United States of America. p. 37.
- 7- Freire. P (1993): "Pedagogy of the Oppressed". New York Continuum. p. 28.
- 8- Topping. K (1998): "peer assessment between students in colleges and universities". Review of Educational Research. 68. p. 13.
- 9- Smith. R (1983): "Learning How to Learn". Buckingham Open University Press. p. 91.

- 10- Doolittle. P and Camp. W (2004): "Constructivism: the career and technical education perspective. *Journal of Vocational and Technical Education*. 16 (1). July. p. 15.
- 11- Bernard Huyghe (2011): «Facebook, Twitter, Al-jazzera et le « printemps arabe ». Institut de relations internationales et stratégiques. 4 avril. p. 3.
- 12- Girard Aurélie (2010): Réseaux sociaux Numériques. *Revue de littérature et perspectives de Recherche*. Doctorante université Montpellier 2. France. p. 3.
- 13- Kaplan ET Haenlein (2010): "Uses of the world. Unite? The challenges and opportunities of social media". *Business Horizons*. Vol 53-68. n° 01. p. 6.
- 14- Thierry Wellhoff (2009): tous ce que vous avez toujours voulu savoir sur les médias sociaux sans jamais oser le demander. Agence conseil en communication. Paris. p. 7.
- 15- Dede. C (2005): "Planning for Neomillennial Learning Styles". *EDUCAUSE Quarterly*. 28(1). p. 4.
- 16- Ibid. p. 5.
- 17- Ullman. C. & Rabinowitz. M (2004): course management systems and the reinvention of instruction. *Technological Horizons in Education Journal*. P. 5.
- 18- Coats. H., James. R., & Baldwin. G. (2005): "A critical examination of effects of learning management systems on university teaching and learning". *Tertiary Education and Management*. n°11. 19-36. p. 23.
- 19- Watson. W. & Sunnie Lee Watson (2007): "What are Learning Management Systems. What are They Not. and What Should They Become?". *Tech Trends*. March/April 2007. Volume 51. n°2. p. 4.
- 20- Coats. H., James. R. .op.cit. p. 20.

المحور الثالث

الإعلام السياسي وتأثيره على الإدراك والتمثلات

د/كريم بلقاسي
جامعة الجزائر3

- تحديد موضوع البحث:

يستوجب منهجيا في إطار الحديث عن تأثير الإعلام السياسي التحديد الإجرائي الدقيق لأهم المفاهيم التي ينطوي عليها هذا الموضوع لتمكين الفهم الملائم له، ويتعلق هذا التحديد بمفهوم التأثير الذي يفهم بمعاني مختلفة وبوجه عام هو تلك العملية التي تسعى إلى إحداث تغيير في سلوك الناس، عن طريق دفعهم لتبني آراء وأفكار وسلوكيات معينة أو التخلي عن بعض الأفكار أو اكتساب مهارات وأفكار جديدة من شئنا أن نخدم الهدف الذي يسعى إليه مصدر التأثير.

وتأثير وسائل الإعلام يجب أن يفهم على العموم كمسألة نسبية ومتفاوتة بين شخصين وآخر وجماعة وأخرى، وذلك بعد تلقي الرسالة الاتصالية وفهمها، وغالبا ما يكون تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية بطيئا وفوريا، كما يعتقد البعض، وقد يكون تأثير بعض الرسائل مؤقتا وليس دائما. كما أن نطاق محاضرتنا يقصد بالتأثير الهدف النهائي الذي يسعى إليه المرسل وتتم على خطوتين الأولى هي تغيير التفكير وتوجيهه، والخطوة الثانية هي تغيير السلوك. ويشمل الوسائل التقليدية من صحافة والتلفزيون، إلى جانب وسائل تكنولوجيا الإعلام الحديثة كالإنترنت من خلال الشبكات الاجتماعية والمدونات الإلكترونية.

ومن جهة أخرى نعني بمصطلح الإعلام السياسي والذي تباينت تعريفاته بتعدد اجتهادات علماء السياسة والإعلام. فقد جاء تعريف سكديسون له بأنه " عملية نقل للرسالة بهدف التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع " ¹، في حين اعتبره د. محمد البشر أنه " نشاط سياسي موجه يقوم به السياسيون أو الإعلاميون أو عامة الناس يعكس أهدافا سياسية محددة

تتعلق بقضايا البيئة السياسية، والتأثير في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال"² أما د. عدنان بومطيع فقد عرف الإعلام السياسي بأنه "عملية اتصالية بين طرفين القائم بالاتصال ومتلقي الاتصال، من أجل تحقيق هدف سياسي" ويضيف د. بومطيع إلى ذلك: "وتتداخل ثلاثة أذرع أساسية في العملية الاتصالية السياسية، هي السلطة بأشكالها أولاً، والتنظيمات والقوى السياسية ثانياً، وأخيراً وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية"، لتكون بذلك ثلوث الإعلام السياسي.

ويمكن إجمالاً تعريف الإعلام السياسي بأنه عبارة عن وسائل الاتصال التي تملكها، أو تحكمها، أو تديرها أو تؤثر عليها كيانات سياسية، تهدف بوجه أساسي إلى نشر مواقف ووجهات نظر الكيان السياسي المعنى. ونظراً لأهمية موضوع الإعلام السياسي الجمة، فقد تزايدت الدراسات في الآونة الأخيرة التي تناولت مختلف مواضيعه. فمن الصعب أن نتخيل وجود المجتمع الحديث بدون وسائل الإعلام، كذلك فإن وسائل الإعلام لا يمكن أن تدار بكامل طاقتها بدون المجتمع الحديث. ويلاحظ المتابع للدراسات الإعلامية أنه لا يوجد اتفاق أساسي حول وظائف وسائل الإعلام في المجتمع، وكثيراً ما يتم الخلط بين الوظائف والتأثيرات. فبينما تهتم الوظائف بالدور العام الذي تؤديه وسائل الإعلام، نجد أن التأثيرات هي نتائج وتحديد لهذه الأدوار العامة.³ وما يهمنا نحن في إطار موضوعنا هو التعرض إلى تأثير وسائل الإعلام.

فمن بين الأثر الواضح لوسائل الإعلام والتي ندركها تماماً حين نستخدم هذه الوسائل هي: الإخبار، والتثقيف، والتعليم، والتوجيه، والترفيه، والإقناع. ولأن تأثير وسائل الإعلام يجب أن يتناول من خلال العلاقة الجدلية الموجودة بين وسائل الإعلام والعمليات الاجتماعية الأخرى، لأن وسائل الإعلام تعمل في سياق بنيات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية سائدة في مجتمع ما.⁴ عليه سنركز في هذا الموضوع على أثر وسائل الإعلام في إحدى الأنظمة الاجتماعية ألا وهو النظام السياسي.

فمن بين أولى المهام التي تتولى وسائل الإعلام القيام بها الوظيفة السياسية، حيث هناك صلة وثيقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية، وبين الإعلاميين والسياسيين، ومؤسسات الاتصال تمثل مؤسسات السيادة في المجتمع المعاصر التي يجب أن تتكيف معها بقية مؤسسات المجتمع، وتقوم هذه المؤسسات بمهمة: تمثيل وجهة نظر الرأي العام في مواجهة الحكومة فهي تشكل الرأي العام من خلال القضايا التي تهتمه وتقوم بإعلام الحكومة عن اتجاهات الرأي العام، وقد نظر إلى هذا الدور بصفته العنصر الفعال في العملية الديمقراطية.⁵ اعتباراً للمسئولية الإعلامية لوسائل الإعلام في إبلاغ المواطنين بكل ما يدور في الحكومة والهيئات الأخرى من أنشطة، حيث تصبح وسائل الإعلام جزءاً متداخلاً في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات.⁶ وتاريخ الصحافة الأمريكية شاهد على العلاقة البينة بين وسائل الإعلام والسياسة حيث حدث سنة 1971 أن كشفت صحيفة "واشنطن بوست" أحداث "فضيحة واترغيت" بكشف بعض الوثائق السرية التي تتعلق بأمن الدولة.⁷

لكن أحياناً براعة الرجل السياسي في توظيف وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون لصالحه تنفي نظرية التأثير المطلق والهائل لهذه الوسائل كما نتج سنة 2006 أثر ترشح الرئيس الأمريكي السابق "بال كلينتون" للرئاسيات، حيث أرادت وسائل الإعلام الأمريكية استغلال أحداث فضيحة مونيكا لوينسكي مع المرشح السابق "بيل كلينتون" في وقت ما قبل الحملة الانتخابية للولاية الثانية للإنقاص من شعبيته، لكن خروج زوجته وابنته أمام وسائل الإعلام وظهورهم إعلامياً لمساندة الوالد وإبراز صورة العائلة السعيدة المتماسكة أطاحت بإستراتيجية المؤامرة التي أحيكت ضده وأسقطت القاعدة. إن مثل هذه المواضيع تستوجب منا الاستشهاد بالدراسات الرائدة لأهم رواد هذا الحقل المعرفي الذي يحدد دور وسائل الإعلام التقليدية في النظام

السياسي أمثال "لاسويل" و"لازارسفيلد" و"مرتون"، لكي يتسنى لنا فيما بعد تناول هذا الموضوع من بعده التكنولوجي.

1- التلفزيون والإعلام السياسي:

يعتلي التلفزيون مكانة أولية في مجال التسويق السياسي لما لديه من تأثير كبير إزاء الناخبين، من جانب أثرها وباعتباره أكثر الوسائل الإعلامية استعمالاً من طرف المواطن. وتمتد الشخصيات السياسية أيضاً على حد تعبير الباحث الفرنسي "جون ماري كوتري" الشرعية السالبة، حيث يميز هذا الأخير بين قطبين من الشرعية في الديمقراطيات الغربية المعاصرة: أولاً الشرعية المنصبة (الانتخابية) التي تنظم الحياة السياسية قانونياً ودستورياً، وثانياً السالبة وهي غير شكلية لكنها قوية، هذه الشرعية الجديدة خلقها التلفزيون ليمنح من يلجأ إليه الظهور أكثر. وهي سيطرة واقعية تعمل على تحويل علاقة (السيطرة/الخضوع).

فالقانون مروض ما لم يكن بين، وهذا ما جعل الحكومات تلتزم بالاتصال. فعلى عكس الشرعية المنتخبة والمؤسسة برلمانيا بصفة كلية.⁸

فمن جراء جو المنافسة والبحث عن الحضور المكثف، يواجه التعبير السياسي عائق كيفية الانطلاق حين الرغبة في إغراء والتأثير في الهيئة الناخبة؛ وفي نهاية الأمر خطاب مقبول لدى المتلقي لكنه في نفس الوقت ممل. مما يجعل المواطن لا يشعر بأنه معني.

فالرجل السياسي اليوم أصبح يفكر مباشرة في التلفزيون، فالمستشار السياسي يتصور حصة تلفزيونية لا خطاب سياسي باعتبار هذا الأخير عنصراً من العرض التلفزيوني (فهتلر كان يرى أن الكلمات تستخدم فقط لتتحدث في الحفلات الكبرى). حيث أن "هتلر" و"موسوليني" كانا بحاجة لفضاء إعلامي. ولا أدل على هذا من تصور رئيس في مكتبه بديكور براق على نمط "فرساي" أو في مقعد فخم وعلى ركن الغرفة مدفأة؛ وهذا طبعاً يتوقف على الرجل

السياسي والرسالة المراد إيصالها للجمهور المتلقي وعلى الصحفي الوسيط الودود الذي يساعد على توفير الجو المناسب.

إذن ضروري أن يراجع كل من الفاعلين الحقيقيين لتلفزيون والشخصيات السياسية مراجعة لعبتهم للتكيف مع احتياجات الوسيلة (التلفزيون).⁹

وقد يظهر حاليا في عمل وسائل الإعلام أنها تسعى على خلق التوافق بين الحاكم والمحكوم، ولكن الواقع يظهر عكس ذلك بحيث نشهد فقدان المواطن للثقة في كل ما يتم تقديمه من محتويات إعلامية، فيعبر الناخب مثلا عن استيائه وعدم رضاه عن النسق السياسي عن طريق الامتناع عن التصويت. ففقدان الثقة لدى المواطن يؤدي بالضرورة إلى عدم الاكتراث بالمجال السياسي.

إن هذه النتائج أدت برجال السياسة إلى الإبداع في تصميم حصصهم السياسية المتلفة المقوية لحضورهم، بالإضافة إلى الإبداع على مستوى جاذبية المظهر الخارجي للمرشح أو صورة الرجل السياسي كمنتوج سياسي يساعده على التموقع في الساحة السياسية أمام المنافسين الخصوم.

ولا أدل على ذلك من ما نشاهده من خلال الحصص التلفزيونية وما تبثه من صور ذات قوة تعيينية ورمزية عالية كشفرة اللباس مثلا مما أدى لتحول عالم السياسة إلى فرجة. وهو ما جعل المشاهد أكبر مستهلك يتلقى ما يتلقاه من الرسائل المرئية بطريقة جد سلبية، وهو ما يؤدي أحيانا إلى انحرافات خطيرة.¹⁰

حيث تسعى وسائل الإعلام إلى خلق الصورة المميزة والمؤثرة للمرشح من خلال جودة وجاذبية الحصص التلفزيونية التي يتم عبرها تمرير الرسائل السياسية الإيجابية مما يؤدي إلى زيادة ولاء المشاهد المستهلك لأفكارهم.

ففي المجال السياسي قد يحدث أن تؤثر المميزات العامة للديناميكية، المهارة، والتألق على اقتراحات الرجل السياسي، ففي بعض الحصص التلفزيونية تقوم استطلاعات الرأي بتنقيط المرشح مباشرة بعيد إنهائه

لمدخلته؛ وهذا يؤكد أن التطور الحاصل في الفضاء الإعلامي جعله ينوب عن قرار صندوق الاقتراع.¹¹ أحسن مثال في هذا المجال الترشح لرئاسيات الجمهورية الفرنسية سنة 1981 حيث تغلب المرشح "فرنسوا ميرون" على خصمه "فاليري جيزكار" هذا الأخير الذي أنهى خطاب الوداع بوقوفه المفاجئ تاركا كرسيه فارغا وهي دلالة قوية من الناحية السيمائية توجي إلى التخلي على السلطة، ففعل التموض أحدث خلل في الشاشة باعتبارها لا تحتل الحيز الفراغي؛ وهو ما أدى إلى تسليط الأضواء على خصمه "فرنسوا ميرون" وبالتالي فوزه بالانتخابات الرئاسية.

2/ تأثير الإعلام السياسي على سلوك الجمهور:

يتحدد سلوك المواطنين إزاء وسائل الإعلام وفق وضعهم الاجتماعي، ولا أدل على ذلك من كون هؤلاء الذين ينشغلون في البحث عن الإعلام السياسي عبر شبكة الأنترنت وكل من يشارك باستمرار في منتديات النقاش هم شباب، حاملين لشهادات عليا، ويتواجدون في المدن الحضرية.

كما أشار إلى هذا "William Gamson" حول سلوكات الفرد في الأوساط الشعبية، وطريقة إدراكه للقضايا العمومية والسياسية التي تتأثر بمجموعة من المهارات الخاصة كمستوى التجربة الشخصية أو المشتركة للفرد مع المجموعة التي ينتمي إليها، والتعقل « la sagesse populaire » وهي مصادر ذاتية متغيرة ونسبية تماشيا مع المواضيع المثارة مع المحللين السياسيين والتي تتداولها وتروج لها الصحافة والإعلام السمعي البصري. وفي نفس السياق يضيف أنه كل ما يشاهد أو يقرأ يؤول حسب المعتقدات والقيم الذاتية للأشخاص وحسب طبيعة المحيط الذي يتواجدون فيه. فاستقبال الرسالة السياسية هو عملية تتداخل فيها مجموع العوامل الشخصية والمشاركة في آن واحد.¹²

تناولت دراسة "Daniel Gaxie" البحث عن الدوافع والأسباب التي تجعل الفرد الفرنسي يمتلك إدراك سلمي عن المواضيع السياسية (الشأن السياسي). حيث اعتمد على تحقيق نوعي في دراسة عينة قوامها 150 فرد،

فخلصت دراسته إلى نتيجة أفادت أن التقديرات الشخصية للشأن السياسي مرتبط بالسياسة في حد ذاتها، وأن وزن وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة إدراك هذه الأمور كان ضعيفا وضيقا. فنسبة كبيرة من المستجوبين أبدوا تحفظا ومناعة إزاء الخطاب الذي تنقله وسائل الإعلام. فالعوامل المؤثرة وبصورة جلية على إدراكهم للشأن السياسي في الواقع تتمثل في آثار النظام السياسي (اللعبة بين الأغلبية والمعارضة، استطلاعات الرأي..)، والتغيرات التي تميز الأحداث اليومية.¹³

أما أثر تأطير وتدرج الإعلام (المعلومة) على إدراك الفرد، فيرجعه الكثير وبنسبة كبيرة إلى حساسية الأفراد وبالتالي إلى استعدادهم، فالمتلقين هم من يعيد إنتاج إدراكهم للأمور السياسية. وبهذا نصل إلى أن تأثير وسائل الإعلام على إدراك الفرد يرتبط بالفروق الفردية للأفراد ومجموع العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية لمتلقي الإعلام السياسي.

- الأنواع الجديدة لسلوكيات الأفراد:

إن الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الحديثة، إلى جانب الظروف الاقتصادية لصناعة الإعلام غير وبشكل ملحوظ طريقة التعرض والتعامل مع الإعلام السياسي وكيفية استهلاكه. وفي هذا الصدد حري بنا الإشارة إلى ظاهرتين هما: التجزئة المتزايدة للجمهور وتنوع أنماط استهلاك الإعلام.

فبعد تجزئة الجمهور وتقسيمه إلى أنواع حسب السن، الجنس والنوع والعادات والاحتياجات والرغبات ومختلف العوامل الفردية، فقدت وسائل الإعلام غير المتخصصة المجال شيئا فشيئا لصالح وسائل الإعلام المتكثلة media dits de niches (صحافة المصالح، القنوات الموضوعاتية... وغيرها).

ولأن السياسة هي الطلب المتكرر من طرف مجموعة اجتماعية في بحثها عن القيم المشتركة والتي تسمح بالعيش في مجتمع وتطویر سبل الحوار بين أفرادها، فقد دعت الحاجة وسائل الإعلام للمساهمة في التأسيس للنقاش

العمومي. وبهذا أصبح الإعلام مستهدفا باعتباره يستجيب لتوقعات جمهور محدد.

ولكن مع غزارة السيل الجارف للإعلام والرسائل الإعلامية، أصبح الجمهور غير موال لوسيلة إعلامية واحدة. وإنما أصبح جمهور ما بعد الحداثة ينتقل من وسيلة إلى أخرى، وبخاصة الشباب منه كمستهلك لوسائل إعلامية مختلفة "Cross media" (الإذاعة، التلفزيون، الأنترنت). وهو ما يؤدي إلى الحصول على معرفة عابرة وسطحية حول مختلف الأحداث اليومية جراء التعرض لما ينشر من أخبار السريعة "fast news".

إن تنوع قنوات البث ولد فيض من ضروب استهلاك الإعلام، والذي لقن تدريجيا الكثير من الأفراد سلوك تفتيشي un comportement compulsif لتلبية رغباته وميوله الفورية. فالفردانية التي سادت مجتمعاتنا المعاصرة شجعت على هذا السلوك من التملك السريع للمعلومة العابرة. أين نجد كل فرد يواجه فسيفساء من الإعلام المتناثر. وبهذا عملت وسائل الإعلام الحديثة على إيجاد مجتمع مائع "société liquide" كما سماها عالم الاجتماع البولوني "Zygmunt Bauman". هذه الممارسات أماطت الغطاء على مسائل أساسية فمستهلك وسائل الإعلام لا يبحث عن المزاوجة بين أكبر عدد من المعلومات والأخبار بقدر ما يبحث عن سير الأحداث.

بالإضافة إلى هذه التحولات في أنماط الاستهلاك، يمكن إضافة ما حققته المدونات ورواج التفاعلية في كل من الإذاعة والتلفزيون وبروز منتديات النقاش الإلكتروني على الأنترنت كلها حولت وبعثت الممارسات الإعلامية. فنشهد حاليا وفي مجال الإعلام السياسي نمو وتزايد نوع من إعادة إنتاج الأحداث اليومية اعتبارا للمنافسة التي يعرفها الصحفيين من قبل المواطنين الذين لا ينفكون من نشر صور الأحداث التي عايشوها كشهود عيان عبر مدوناتهم الشخصية التي تحمل وجهة نظرهم. فالمتلقي اليوم هو في ذات الوقت: شاهد، فاعل، ومعلق على الأحداث التي تجري يوميا.¹⁴

فالتكنولوجيا الحديثة للاتصال والإعلام شجعت على بروز ما يعرف بصحافة المشاركة "journalisme participatif"، والتي تتحدى وتطعن في قدرة وسائل الإعلام التقليدية في اختيار، تصديق (شرعية الخبر) وتأويل الأحداث التي يحصل عليها الصحفيون اعتبارا لهويتهم المهنية والتي تم زعزعتها وإضعافها. فيبدو جليا أن للجمهور اليوم القدرة على التدخل في بناء ونشر الإعلام بشكل عام وخاصة السياسي منه.

3/ تأثير الإعلام السياسي على الإدراكات والتصورات:

لتجسير الفجوة بين ما يعرفه العالم السياسي حول السلوك الانتخابي والفكرة التي ترى بأن الناخبين ما هم إلا مستهلكين، فإن مفهوما يدعى صورة المرشح يستخدم هنا، وأن الصورة تحوي الفهم الذاتي للمرء عن الأشياء. فمثلا ما يعتقد بأنه حقيقة قاطعة حول أمر ما، ما يعجبه وما لا يعجبه حول ذلك الأمر. وهذا الاستخدام للصورة يتوازي مع تعريف صورة العلامة التجارية في الإشهار وبحوث التسويق، وكما في صورة العلامة التجارية فإن الصورة السياسية لا توجد في معزل أو بعيدا عن الأهداف السياسية.

وبهذا فإن الصورة هي بناء بشري يفرض على مجموعة واسعة من الصلات المتصورة تستعرضها حدث أو شخص أو شيء ولهذا فإن صورة المرشح على سبيل المثال تتضمن كيف يتصوره الناخبون، وهذا الإدراك مبني على كلا من التقديرات الذاتية التي يقوم بها الناخبون وكذلك الرسائل "ما يتفوه به، الصفات، النوعيات والخصائص" التي يتم بثها من قبل المرشح.¹⁵

ولقد نجح كلينتون في بناء صورته عن التغيير والتي كان يتم تعزيزها باستمرار خلال الحملة الانتخابية وأن صورته قد تم دعمها بوجهات نظره عن الاقتصاد والرعاية الاجتماعية والتي ميزته عن منافسيه خلال الحملة السياسية.

أ. قيمة السياق:

أفادت عدة أبحاث قدمها مجموعة من الباحثين الأمريكيين والأوروبيين أن الإجابة التي يصرح بها الناخبين تتوقف بالنسبة للكثير بالظروف السياسية الراهنة. ودائما بالنسبة للوضع في فرنسا، يبدو جليا عدم التماثل بين الحملات الانتخابية لرئاسيات سنة 1988، 1995، 2002 و2007 لعدة أسباب منها: أولا تطور الإطار القانوني والتشريعي للحملات الانتخابية (وضع قواعد جديدة حول الوقت المرور الرسمي المرشحين وحجمه عبر وسائل الإعلام)، ثانيا أن علاقة القوى بين مختلف الأحزاب أو بين المرشحين ليست حقيقية بين انتخابات وأخرى. والسبب الأخير أن معالجة الإعلام السياسي عرف تحولات عميقة كما أشرنا إليه أنفا.

وفي هذا السياق يبدو منذ الوهلة الأولى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما مقابل التجربة الشخصية للأفراد وتأثير الاتصال الشخصي (المحادثات والنقاشات في الوسط الاجتماعي)، أضف إلى ذلك أن لوسائل الإعلام القدرة على التنشئة الاجتماعية أكثر من الأسرة والمدرسة. وبهذا تبدو أهمية تحليل الأثر الإقناعي للإعلام أكثر من تحليل تأثير وسائل الإعلام (المطلق أو المحدود) على سلوكيات الناخبين لأن التفاعل بين السياسة/وسائل الإعلام/ الجمهور تصدر من آليات ذات نظام نفسي- معرفي.¹⁶

بينت كل التحقيقات أن التلفزيون اليوم يمارس دورا مهما في الوصول إلى الإعلام العمومي. فباروميتر السياسة في فرنسا أشرت عينت سنة 2006 بأن التلفزيون يعتبر المصدر الأول للإعلام السياسي بالنسبة للأشخاص البعيدين عن الإذاعة، الصحافة المكتوبة والأنترنيت. في هذا السياق أصبحت التلفزيون فاعل أساسي في الحملات الانتخابية والموجه الأول لبناء الإستراتيجيات الاتصالية لرجال السياسة، إلا أن الأنترنيت اليوم تلعب دورا هاما في الولوج إلى الإعلام السياسي للكثير من المواطنين، إلا أن الصحافة السمعية البصرية تبقى بصمتها بارزة في أوقات الحملات الانتخابية، وهو ما منح للتلفزيون بمساهمة وسائل الإعلام الأخرى على بناء إدراك الناخب حول الظروف

السياسية: فوسائل الإعلام أصبحت تعدل بدرجة ما من مخزوننا المعرفي وتفضيلاتنا.

ونميز بيم ثلاثة ظواهر تأثر في بث الإعلام السياسي وهي: التعرض المتباين لوسائل الإعلام، التأطير المميز والدقيق، وتوجيه اهتمام الجمهور.

ب. التأثير على الإدراك والتمثلات:

الولوج المختلف إلى وسائل الإعلام يعود إلى الطريقة التي تتعامل بها كل من الصحافة والإذاعة وخاصة التلفزيون مع المرشحين فترة الحملات الانتخابية، بمعنى الفرصة التي يتحصل عليها هؤلاء لتمير رسائلهم عبر وسائل الإعلام.

إذ بينت دراسات أكاديمية عديدة أجريت في فرنسا خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة واقع المعاملة غير المتساوية بين المرشحين، حيث أن البعض (رغم الكشف الرسمي لحساب وقت المرور -التعبير الحر) إلا أنهم كانوا في الكثير من الأحيان أكثر من غيرهم. فالتلفزيون الفرنسي مثلاً في عام 1988 دون وعي منه ولا حساب منح للرئيس الذي انتهت عهده "فرنسوا ميتران" قسط من المعالجة الإعلامية دون غيره من المرشحين، حيث تم تجاهل المرشحين الجدد غير المعروفين بقوة. أما دراسات أخرى أجريت حول انتخابات 1995، 2002، و2007 أكدت أن المرشحين الكبار (جاك شيراك، فرنسوا ميتران، ليونال جوس بان، إدوارد بالدور، نيكولاس ساركوزي، سيقولان رويال) استفادوا من امتياز في طريقة التعامل الإعلامي من طرف مجموع القنوات التلفزيونية الأساسية، وفي المقابل فإن المرشحين من الصف الثاني قلما ما تم استضافتهم على منصة plateau البرامج التلفزيونية. فالشرعية والاعتراف الإعلامي لبعض رجال السياسة مهم ويعول على التلفزيون، فوسائل الإعلام هي في الحقيقة ضريبة إعلامية وإحصاء تفرض على المرشح غير المرغوب فيه باعتبارها تراقب مرور المرشحين والترويج والإشهار الممنوح لنشاطاتهم في فترة الحملات الانتخابية وخارجها.

إن التأطير (الكادراج) التمييزي في التلفزيون هو تقنية أخرى يتم اعتمادها في أوقات الحملات الانتخابية وهو نمط من التقديم أو العرض الخاص لشخصية أو أفكار الرجل السياسي، يتضمن التأكيد والتركيز على بعض ملامح ومظاهر المرشح أو وضعه السياسي لغرض إنتاج وخلق اختلافات وتميز في عملية إدراكه من طرف الجمهور.¹⁷

فالصحافيون يختارون زاوية خاصة في تناول الإعلامي لأي موضوع الأحداث الآنية (اليومية) فهم بالتالي مجبرون على التركيز والإلحاح على بعض الجوانب دون غيرها، وهذا يخصون بامتياز بنمط من فهم الواقع ويقلصون من تعقد بعض الظروف التي تخص عنصر معين. فمثلا في فترة انتخابات 1988 المرشح الثالث "ريمون بار" تم تهميشه ليس فقط لأنه لم يكن في هرم السلطة حينها ولكن الأسئلة التي كانت تكررهما وسائل الإعلام حول من أين سيتلقى "ريمون بار" الدعم السياسي بعبارةها: "qui soutient Raymond Barre ?"، وبالتالي فوسائل الإعلام أفقدت شرعية ترشح "ريمون بار" بنشر وإذاعة الريب والشكوك حول مصداقيته أو بالأحرى حول قابليته السياسية للترشح، وبالمقابل منحت وسائل الإعلام ظهور وبروز أكثر للمرشح "فرنسوا مترون" والتأكيد على شرعية رئاسته. فوسائل الإعلام تملك القدرة على تأكيد وتضخيم بعض العلامات والأفعال acts والتأثير على توجيه عملية الإدراك (وهنا كيفية إدراك المرشحين)، وبالتالي نمط تمثل أو تصور الموضوع (مكانته، زاوية المعالجة، الأهمية) فلا يمكن تجاهل هذا لأنه بالضرورة يؤثر حتما على الرأي الذي نكوته حول موضوع ما.

إن وسائل الإعلام عندما تركز كل اهتمامها على موضوع معين، فهي ستنجح حتما في توجيه بؤرة اهتمام الجمهور لهذا الجزء من المحيط. وفي هذا السياق يمكن لوسائل الإعلام مراقبة رؤية الجمهور حول الأحداث ومعرفة معايير التقدير التي تحركه. ففي عام 1995 مثلا أعلن الوزير الأول "Edouard Balladur" ترشحه في ظرف مهياً ورايح، فنتائج استطلاعات الرأي لما قبل الحملة رجحته للفوز في الرئاسيات، إلا أن وسائل الإعلام حينها

عملت شيئاً فشيئاً على تحويل اتجاه اهتمام الجمهور نحو مشاكل واجهت "ادوار بلادور" عندما كان يشغل منصب وزير أول (التجسس والمراقبة عبر الهاتف، قضية شولر ماريشار).¹⁸ وجعلت منها الحدث الإعلامي بدلاً من الحملة الانتخابية.

وبهذا كان الحكم والموقف الذي تبناه الجمهور عن "إدوار بلادور" سرعان ما تأثر بما تناقلته وسائل الإعلام عنه، إذ تحطمت شعبيته السياسية، وتقلصت حظوظ فوزه في الانتخابات، ففي الوقت الذي بدأت فيه وسائل الإعلام تبرز في أولويات أجندتها الإعلامية بعض القضايا والتي كان لها وافر الحظ في أن تلقي اهتمام كبير وأولوية لدى الجمهور العريض.

في نفس السياق يمكن الإشارة إلى مثال آخر حول الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، حين قامت وسائل الإعلام وبخاصة التلفزيون وبإلحاح على التغطية الإعلامية لأعمال العنف التي اقترفها بعض الأشخاص، هذه الأحداث تم تغطيتها من خلال ريبورتاجات إخبارية تم عرضها في مقدمة نشرات الأخبار الرئيسية بصورة متكررة تمكنت من إقناع الجمهور وحمله على الإحساس بأن فرنسا كانت عرضة لحالة كبيرة من اللأمن.

هذا الإحساس والشعور الذي أنتجته الصور التلفزيونية المتكررة لجموع ضحايا الاعتداء كان لديه أثر لا يمكن تجاهله في الإسهام بقوة في غرس حالة اللأمن في أذهان المنتخبين وإقناعهم بأنها قضية تعتبر رهان حاسم في الحملة الانتخابية، يتعين على المرشحين السياسيين اللعب على هذا الوتر، وكمعيار يحدد تقييم المرشحين.

ونجد نفس العملية تم توظيفها في انتخابات 2007 لتحديد بؤرة اهتمام الجمهور، أين اهتمت وسائل الإعلام بحدث المنافسة بين المرشحين الرئاسيات (نيكولاس ساركوزي وسيقولان رويال) وهذا يدل على استباقها لتوقع الدور الثاني للانتخابات الرئاسية بين خصمين قويين.

إن مجموع هذه الدراسات حملات الانتخابات الرئاسية تبين وتؤكد توطأً واشتراك الظواهر، حيث أشادت بقوة وسائل الإعلام في التأثير على سلوكيات وتصورات الأفراد لمختلف القضايا والمواضيع، بل وحتى توجيه أو تغيير نطاق اهتمامهم لما تريده وسائل الإعلام، نظراً لما تتميز به هذه الأخيرة من قوة كبيرة في الإقناع أهلها لذلك التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال من رقمية، تفاعلية، وسرعة التعامل مع المعلومة والخبر عبر مختلف الدعائم الحديثة: هاتف ذكي، الإعلام الاجتماعي، صحافة المواطن أو التشاركية وغيرها.¹⁹

- خلاصة:

تبين لنا من خلال ما تقدم بأن وسائل الإعلام ومنذ سنوات فقط، عدلت بطريقة متناقضة العلاقة بين الجمهور والسياسة إزاء توفير وعرض الإعلام السياسي والذي أصبح متاحاً للجميع مع بروز تكنولوجيا الجديدة. إلا أن ذلك لم يخلق بالضرورة تنوع في مضمون الإعلام السياسي، إذ تحول هذا الأخير كمنتوج ذا نتيجتين متعاكستين Double Tranchant فهو في ذات الوقت أكثر استهدافاً واتساعاً، لكن أكثر تميزاً في تأطيره وتوجيهه.

ومن جانب التلقي، فالتباين السوسيوثقافي بين الأفراد تبقى متغيرات ذات دلالة كبيرة في تفسير السلوكيات، بمعنى حتى وإن كان استهلاك الإعلام بغزارة وازدياد بل تضاعفت دعائم ووسائل المناقشة.

بعبارة أخرى، وسعت وسائل الإعلام التي تنقل الإعلام السياسي قنوات التعبير العمومي، لكنها لم تعمل بالضرورة على دعم أشكال سير النقاش العمومي. La délibération collective.

- الهوامش والمراجع:

1. مي العبد الله، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال، لبنان، دار النهضة العربية، 2014، ص 81.
2. فواز منصور الحكيم، سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري، الأردن، دار أسامة، 2011، ص 29.
3. حسن عماد مكايي؛ ليلي حسن السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 70.

4. سعيد بومعيزة، تأثير وسائل الإعلام في المجتمع الحديث، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، الجزائر، العدد 01، 2002/2001، ص 51.
5. تيسير أبو عرجة: دراسات في الصحافة والإعلام، عمان، دار مجدلاوي النشر والتوزيع، 2000، ص 281.
6. حسن عماد المكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، ط3، مصر، دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 167.
7. Michael Schudson: Le pouvoir des medias. Paris. nouveaux horizons. 2001. p.174.
8. Oumama El kettani .La communication politique à l'épreuve du modèle d'analyse. Casablanca. Nadjah El jadida .,2009. p. 296.
9. René Prédal .Les Media et la communication audiovisuelle. Paris. Ed. d'Organisation .,1995. p.217
10. Oumama El kettani . IBID. p.296.
11. René Prédal .IBID. p. 278.
12. Christine Leteinturier et Rémy le champion: media. information et communication. Paris. Ellipses édition .2009. p. 130.
13. Ibid.p.131.
14. Christine Leteinturier et Rémy le champion op.cit.. p.p.: 131-132.
15. عبد الكريم فهد الساري؛ سؤدد فؤاد الألوسي: الإعلام والتسويق السياسي والانتخابي، الأردن، دار أسامة،، 2012، ص 210.
16. Christine Leteinturier et Rémy le champion. op.cit.. p.134.
17. Ibid.. p.p.: 135-136.
18. قضية شولر المشير هو صفقة سياسية المالي على هامش قضية فواتير مزورة HLM من باريس وهوت دو سين، حول التمويل السري للRPR، التي وقعت في فرنسا في الفترة من ديسمبر 1994 .
19. Christine Leteinturier et Rémy le champion. op.cit.. p.137.

تطبيقات التقنيات الروائية في إخراج الفيلم الجزائري

د/ غمشي بن عمر

جامعة وهران-1- احمد بن بلة-

- مدخل:

يوظف المخرج السينمائي التقنيات الرواية في انجاز الفيلم الجزائري ولم يستطع التخلص منها في سياق السينما السردية ولم يبحث عن أدوات بديلة تقوم بأداء تقنيات السرد وهذا ما يحدد استمرار العلاقة الاستعارية والجوارية بين السينما والأدب، حيث تتجلى بعض العناصر الأدبية التي يستعيرها المخرج عبر منجزه السينمائي مثل استخدامه لتقنية الزمن والمكان، وتقنيات الفلاش باك، والتناص وتقنية الراوي، وكذلك استعماله للعناصر الاستعارية والكنائية والمجازية.

أفادت الفيلموغرافيا الجزائرية من فنيات الحكّي: بمسوغ أنها تقنيات متعارف عليها في حقل السينما، وهي جاهزة لتطبيقها، وكذلك لم يجتهد المخرج الجزائري في توظيف ما ينوب عنها، ويوجد تصنيف آخر للمخرجين كتبوا الرواية ثم قاموا بأفلمتها مثل آسيا جبار، حيث هيمن الأسلوب الروائي على منجزها السينمائي، لأن آسيا جبار روائية تمكنت من جعل أفلامها حاملا لنصوصها الروائية، وسيطرت عناصر السرد على الأسلوب الإخراجي، فتظهر رؤيتها الإخراجية عبارة عن وجهة نظر روائية عبر فيلم سينمائي، و"هذا أمر دفع بعض النقاد إلى موقف مغاير، فتحفظوا على اللغة السينمائية، ونفو عنها (استقلاليتها) في بناء الصورة وقالوا بان سردية السينما مأخوذة من القص الروائي".⁽¹⁾

- توظيف الزمن:

يشارك المخرج مع الروائي في توظيف الزمن عبر المنجز السينمائي، ويحضر شتى الأنواع، فيظهر -عبر الفيلم- الزمن الطبيعي المتمثل في تداول الأيام والفصول والمواسم وكذلك تعاقب الليل والنهار ودوران الزمن، بحيث يكون

الممثل طفلا ثم يتطور إلى أن يصبح شيخا، وأيضا تسير عقارب الساعة نحو الأمام في مسار زمني خطي، ينتقل الممثل من لحظة الحياة نحو حالة الموت، ويظهر الزمن في تتابع أوقات الغداء والعشاء والنوم والابتكار.

وينتج الزمن الطبيعي إيقاعا " يعبر عن جريان الزمن ضمن الكادر، الانتقال الفعلي للزمن يتجلى أيضا في سلوك الشخصيات".⁽²⁾

يقوم المخرج السينمائي باستخدام تقنية فلاش باك، للتعبير عن حلم الممثل أو ذكرياته في الماضي أثناء مونولوجه الداخلي أو "يوفر معلومات لا تتوافر إلا به، أو يضع حدثا من الماضي في صيغة درامية أثناء روايته أو يشرح الرابط بين الماضي والحاضر".⁽³⁾

وكذلك يوظفه الروائي زمن العودة، من اجل الرجوع إلى أحداث الماضي ووقائعه في مسار غير خطي، ويستعمل روابط لفظية للانتقال خلاف السينمائي الذي يستعين بالروابط البصرية (تقنية الفلاش باك).

- الزمن التاريخي:

تتناول الرواية فترة تاريخية معينة تدور حولها الأحداث، وثم تطبيق هذا العنصر الروائي في الفيلم الجزائري، بحيث انه لم يخرج عن السياق التاريخي ونقل الوقائع والأحداث، ويسمى في فن الإخراج الزمن التاريخي.

- الزمن الدرامي:

يستغرق الروائي مدة زمنية في سرد أحداث القصة، ولا تشكل الزمن الواقعي لتفاصيل الواقعة، فقد يكون زمن السرد في حدود ثلاث ساعات مثلا، ولكن الواقعة تتحقق في مدة ثلاث سنوات. وقام المخرج السينمائي بتطبيق هذا النوع الزمني في فيلمه، وتمثل في المدة التي يستغرقها عرض الفيلم، والتي لا تعبر عن الزمن الطبيعي لسيرورة أحداث القصة.

وقد "حدد المخرج الروسي بودوفكين في كتابه تكنيك الفيلم زمن الفيلم بأنه البعد الزمني الذي تخلقه تقنية التعبير الفني للفيلم ويختلف عن البعد الزمني الحقيقي في الحياة الواقعية"⁽⁴⁾

- الزمن العاطفي:

يشارك الجنس في توظيفه، ويتحدد في السياق النفسي من خلال مشاهد المحبة والعاطفة والعناق والقبلة، وكذلك مشاهد الانفعالات والغرائز والأمزجة، والفرح والحزن والمأساة، ويكون هذا الزمن ضمن لقطات يتجلى فيها عنصر التوتر أثناء زمن المشاهدة، حيث يتأثر الجمهور وينفعل.

- الزمن الخطي وغير خطي:

يتعلق الزمن الخطي بمسار الأزمنة المتعاقبة، ويرتبط كذلك بتطور الأحداث وترتيبها، وهذا ما يظهر في السينما السردية، ثم تطبيقه ابتداء في النص الروائي، حيث يسرد الكتاب الأحداث مرتبة في زمن الأصلي.

يقوم المخرج كذلك بتجاوز هذا النسق الزمني ومهدمه، فيستعمل الزمن غير خطي، حيث يوظف زمن الرجوع إلى الوراء بواسطة تقنية الفلاش باك أو يستهل فيلمه بعرض مشاهد النهاية في صدارة الفيلم، أو يقوم بحذف الزمن وإظهاره من خلال غياب بعض المشاهد في الفيلم. وهذا يختلف مع المسار الخطي الذي يرتبط بعقلانية وضع الزمن، حيث أن "الصور والحكايات والأمكنة ترتبط بزمن العرض الحاضر وتسير في خطة متتالية من البداية إلى النهاية دون توقف أو استرجاع أو استباق"⁽⁵⁾

يحدد الزمن الخطي العلاقة بين اللقطات ويرتبها ترتيبا واقعيًا تقتضيه حركة الحدث نحو الأمام، فيظهر الزمن متطورا ومتقدما لا ينحرف عن مساره، ويجب أن يتوفر "التتابع السليم بين اللقطات التي تكون المشهد الواحد، فانه من المهم أيضا إيجاد التتابع الفعال بين المشاهد والفصول والقواعد الرئيسية"⁽⁶⁾

- الزمن الآتي:

يوظف المخرج الجزائري الزمن الآتي في منجزه الفيلمي، ويعرض أحداث لاحقة يتنبأ بوقوعها في الوقت المستقبل، فيكون زمنا مفترضا ومتخيلا، وأحيانا يضعه المخرج في سياق واقعي قادم. وتتوفر الرواية على هذا

العنصر، حيث "يوجد استقبال عندما يعلن مسبقا عما سيحدث (...)" إما الاسترجاع وهي أكثر تواترا، فتروي لنا فيما بعد ما قد وقع من قبل"⁽⁷⁾

يستعمل زمن الرجوع كثيرا في الفيلموغرافيا الجزائرية على خلاف الزمن التنبؤي الذي ويضف في حالات قليلة تقتضيها الضرورة الإخراجية. وهذا ما يبرز في الصيغ الروائية المختلفة، حيث أن "الاستباق اقل انتشارا من الاسترجاع، ولكنه ليس اقل منه أهمية"⁽⁸⁾.

أفاد المخرج في توظيف الزمن اللاحق الروائي عبر الكتابة السردية، فأنجز هذا التطور بأسلوب تعبيرى مختلف، فنشاهد رابط الانتقال من الزمن الآني إلى الزمن القادم، لكن الروائي يستعين بألفاظ وصيغ تشير إلى المستقبل وتصفه، وتعرض تفاصيله، مثل استعماله لمفردات التسويف (حرف السين، سوف).

- حذف الزمن وإضماره:

ينجز المخرج فيلما لا يعرض فيه كل المشاهد فيتحقق فيه غياب الزمن الذي لا يظهر، ولا يبرز الأحداث المتعلقة بهذا الزمن المسكوت عنه، بمسوغ أنها إضافات لا تؤدي وظيفة أو يهدف المخرج إلى الإيجاز والبلاغة وان حذف اللقطات وإثمارها يتم تصور محتواها من قبل المشاهد الضمني الذي يستطيع ملء هذه الفراغات الزمنية ويقدر على استيعاب على دلالاتها ووظائفها وقد جرت العادة زمنا طويلا على الاستعانة بالحيل دائما للتعبير عن مرور الوقت فتح وغلق العدسة المسح المزج الاختفاء والظهور التدريجي.

يستعمل المخرج وسائل تعبيرية للدلالة على سرعة الزمن ومروره من دون عرض.. مثل دوران عقارب الساعة، وتسارع أضواء الليل ومرور السفن عبر البحر بسرعة، وكذا السيارات وتعاقب الفصول والمواسم، وتنقل السحاب. وتغيير ملامح الشخصيات للدلالة على انتقالها من مرحلتى الطفولة والشباب إلى مرحلة الشيخوخة.

يمثل الزمن المضمر رابطا من أجل تتابع اللقطات، ويضيف إيقاعا داخل الفيلم، وقد سبقت الرواية الفيلم في سياق توظيفها للإضمار Ellipse حيث هو: "الجزء المسقط من الحكاية أي المقطع المسقط في النص من زمن الحكاية" (9) وقد تجاوز بعض المخرجين وسائل التعبير التقليدية، وبدؤوا يوظفون القطع المباشر للدلالة على مرور الزمن وحذفه، وأحيانا يقومون بوضع صيغ في أسفل اللقطة (السوتراج) مثل: عبارات (مرور سنة، مرور شهر، مرور أسبوع...) (10)

- توظيف المكان:

يوظف الفيلم الجزائري أنواع الأمكنة، والتي تمثل ديكورا داخليا أو خارجيا داخل المشهد كفضاء المدينة والقرية والغابة والجبال والأكواخ والصحراء والشواطئ والأسطح والبيوت والغرف والمقابر. وتتجلى هذه الفضاءات عبر الرواية وتكون ملفوظة غير مرئية مثل المنجز الفيلمي. ويؤدي المكان وظيفة دلالية مثل الغربة والقلق والفقر والأمل، ويقوم كذلك بوظيفته الحقيقية المتمثلة في احتوائه للأشياء والأشخاص، ويحدد المسافات والمساحات، ويحمي الأفراد ويوفر لهم الأمن والاستقرار والاسترخاء.. "فالمكان السينمائي جزء لازم وأكد مع مفاهيم الواقع والبيئة والوجود الخارجي والمجال المحيط، وجميعها تلتقي في الفن السينمائي وكذلك الفن التشكيلي والمسرحي وفي الأدب" (11).

- المكان النفسي:

يرتبط المكان بالسياق النفسي للأشخاص، حيث يحيلنا إلى مواقع تذكروهم بالحنين والأزمات التي واجهتهم، وأسباب التوتر والأخطار التي كانت حاجزا أمامهم، ويحيلهم إلى علاقاتهم العاطفية وانفعالاتهم ومشاعرهم وغرائزهم. فيتحدد في نوع المكان القديم والجديد، والمكان النفسي والمكان الاجتماعي.

يتوفر هذا العنصر على عدة مميزات "1- النوع (مكتب- مستشفى) 2- الحالة (مزدهم- جديد- رخيص) 3- الغرض 4- العلاقة بين المكان وبين شخص

واحد أو عدة أشخاص (يريد شراء منزل) 5- الموقع (غرفة فندق)" (12).
ويوجد المكان المغلق كالكوخ والمنزل، والمكان المفتوح غير المحدد كالبحار
والأفق والصحراء، والمكان المؤطر الذي نراه عبر اللقطة، حيث أن المخرج لا
يستطيع تصوير المكان كاملا وإنما يعرض جزء منه، وهذا ما يعطينا تصورا
لمكان من وجهة نظر المخرج.

- العلاقة مع المكان:

يكون المكان مصدرا للسعادة والاسترخاء، وكذلك يكون مصدرا للتهديد
والشقاء، فيبتعد عنه أشخاص كارهين له، ويقترّب منه آخرون ويتعلقون به،
ويحنون إليه إذا رحلوا عنه، ويحس أشخاص بالغربة فيه، ويمثل وطننا عزيزا
لآخرين، يحمل المكان أحزان الناس وأفراحهم وأسرارهم وعواطفهم، حيث
أن " البيت يحيي أحلام اليقظة' والحالم، ويتيح للإنسان أن يحلم بهدوء" (13)

يدرج الروائي العلاقة مع المكان ضمن عناصره السردية بواسطة ألفاظ،
يحدد هذا الارتباط من خلال الوصف أو الحوار، فنقرأ محاسن المكان
ومساوئه، ومدى الاهتمام به أو النفور منه، "فالروائي مثل السينمائي مدعو
لدراسة المستويات المكانية العديدة وتصميم خطط الأحداث، وتنظيم
المشاهد الجماعية، وتحليل الخطط السيكولوجية، والطموح لملاحقة الحركة
واقتناعها" (14)

تمثل العلاقات المكانية عنصرا مشتركا بين الرواية والفيلم، فلا يمكن أن
تصور أمكنة تخلو من علاقات حميمية أو اجتماعية أو يحضر فيها التوتر أو
الاستقرار، وتختلف وجهة نظر الشخصيات وتصوراتهم إلى المكان وتفصيله،
وأياها لا تتفق مواقفهم نحو المكان وسلوكياتهم، فمنهم من ينقل صورة
ذهنية مشوهة عنها. ومنهم من عنده انطباع جيد عنها، ومنهم من يقدره
بصفته وطننا فيعمل بمحبة وتقدير. فالرواية " تخلق ارتباطا بين المكان
والشخصية، فالمكان كون متحقق من الروابط الطبيعية التي تجمع الأشياء
وتألفها" (15)

- التناص: سبقت الرواية الفيلم في توظيفها التناص من خلال حضور صيغ وجمل في الرواية تحيلنا إلى نصوص سابقة وردت فيها. وقام المخرج في الفيلم الجزائري باستخدام هذا الأسلوب، فنقرأ في أسفل اللقطات (السوتراج) جملا حوارية قد سبق ذكرها في نصوص سابقة أو أفلام، أو نسمع عبارات يقدمها الممثل تدل على حضور عبارات أنجزت من قبل في نصوص سابقة، ولهذا يوظف المخرج نصا لاحقا "يكمن في داخل نص آخر ليشكل معناه" (16)

يستعمل بعض المخرجين التناص عن غير قصد، فيبرز التجاوز بين النصوص في منجزاتهم الفيلمية، فتحضر صيغ وردت في الشعر سابقا والرواية والفيلموغرافيا المتقدمة، حيث أن: "النص البيني مجال عام من صيغ مغفلة ينذر الكشف عن أصلها، شواهد لا شعورية أو آلية تذكر دون وضعها بين أقواس" (17)

يرتبط مصطلح التناص كذلك بحضور لقطات في الفيلم تكون شبيهة بلقطات سابقة ضمن مدونة فيلمية سابقة من حيث شكل اللقطة أو محتواها أو المدة الزمنية التي تستغرقها أو حجمها ونوعها أو إطارها، حيث نشاهد لقطات متقدمة زمنيا في لقطات حاضرة زمنيا، وتشارك معها في عناصرها المكونة لها. ويتجلى هذا التناص بصريا مختلفا عن اللساني الذي هو "ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتناهي ملفوظات عديدة متقطعة من نصوص أخرى" (18)

- توظيف الاستعارة:

يقوم المخرج بالجمع بين لفظين لا يتجاوزان في الغالب عبر الجمل الحوارية داخل اللقطة مثل جملة (يجرح مشاعري)، حيث تتم استعارة فعل (يجرح) - الذي يجاور السكين غالبا - وملازمته للفظ المشاعر.

وتكون الاستعارة أيضا غير لفظية من خلال الجمع بين عنصرين مرثيين داخل الكادر لا يلتقيان في العادة، من أجل إنتاج دلالات معينة أو لتبسيط محتوى اللقطة أو من أجل إيجاز المحتوى بواسطة توظيف البلاغة. مثل (...)

عرفت الرواية الاستعارة مسبقا ووظفتها بواسطة الجمل الشبيهة لجمل السينما السردية، في اللقطات الحوارية مثلا، وتنتج الاستعارة الفيلمية " إحساسا معيناً بعدم التمازج الحرفي* زمن سام* و* يمزقه الحزن* و* ابتطعه الحب* كل هذه استعارات لفظية " (19)

- التلميح:

يتضمن الفيلم الجزائري رسائل تشير إلى أشخاص في الواقع وتحيلنا إلى مواقفهم ووجهات نظرهم وقراراتهم، فيقوم المخرج بانتقادهم أو تصويهم أو مدحهم من خلال فهم محتوى اللقطات، ولكن المخرج لا يعين هؤلاء الأشخاص ولا يحدد أوصافهم أو وظائفهم أو خصوصياتهم إنما يشير إليهم بواسطة استخدامه عناصر وعلامات تلميحية تقرب الفكرة أو النقد نحوهم. وعنصر التلميح هو: "نوع شائع من المقارنة الأدبية، إنه إشارة متضمنة موجّهة عادة إلى حدث أو شخص، أو عمل فني.." (20)

- استعمال الرمز:

يعد الرمز نوعاً من أنواع العلامة، يؤدي وظائف دلالية محددة داخل كادر اللقطة، و"مغزاه واضح عادة من إطاره الدرامي المحدد، الرموز مثل المتكررات يمكن أن تكون أشياء ملموسة إلا أن هناك معنى إضافياً كامناً.." (21)

فمثلاً يعبر المخرج عن العلاقة الجيدة بين طرفين بواسطة جلوسهما إلى نار الموقد التي ترمز إلى دفيء العلاقة، ويرمز الفضاء الجليدي في اللقطة إلى علاقة التوتر بين الطرفين وبرودتها، وتشير النوافذ والأبواب المنفتحة إلى الأمل والسعادة.

- توظيف التشبيه:

يقوم المخرج بخلق الشبه بين لقطتين متعاقبتين أو متزامنتين مثل: لقطة تتضمن نوعاً من التوتر بين البطل والبطلة، أو بينهما صراع درامي ثم تعقبها

مباشرة لقطة لمنظر عام يغطيه الجليد، للدلالة على برودة العلاقة وبعد المسافة بينهما، ويتمثل وجه الشبه في البرودة والتوتر.

-توظيف التكرار:

تتكرر بعض العناصر المكونة للقطة في الفيلم الجزائري عبر بعض اللقطات مثل حركة الممثلين أو الأشياء أو الزي أو الإكسسوار أو الظل أو الأصوات أو الإيقاعات أو تفاصيل في الأمكنة أو عبارات وجمل، وهذا ما يحدث في الأدب، "المتكرر هو وسيلة تعاد بانتظام في الفيلم ومع ذلك فهي لا تثير الانتباه لذاتها، حتى بعد عدة إعادات للمتكرر نجده لا يكون دائما ظاهرا.." (22) ويوظف التكرار من أجل شرح محتوى اللقطات أو تقديم معلومة أو لتأكيدا أو يستعمل رابطا للانتقال.

-وجهة النظر والراوي:

يقدم الروائي وصفا للحدث كما يراه الراوي بصفته عنصرا فاعلا في عملية السرد، فنقرأ وصفا يحدد وجهة نظر الراوي أو السارد. حيث: "نرى من خلال عينيه أحداث القصة، أي أن الأفكار والأحداث تتغيرل من خلال وعي ولغة راوي القصة" (23).

يقوم المخرج في الفيلم الجزائري بعرض لقطة مثلا تتحدد حسب وجهة نظر الراوي في الفيلم وتعليقه، حيث نشاهد لقطة تنسجم مع رؤيته، وكذلك الأمر يكون داخل المشهد، يقدم المخرج لقطة فعل للبطل عندما - يتحرك في الغابة، ثم يسمع صوتا غريب فيستدير في لقطة رد فعل، ثم يعرض منجز الفيلم لقطة تظهر مصدر التهديد وما رآه البطل-، تسمى لقطة وجهة النظر يوظف الروائي الوصف الذاتي للمشهد كما تراه الشخصية، حيث إذا كان البطل سكرانا، سيرى الأرض تدور أمامه، والأشياء مشوهة ومضطربة، وهكذا داخل إطار اللقطة، يقوم المخرج بعرض لقطات ذاتية مثلما يراها البطل، فإذا كان في حالة إغماء، سنرى لقطات متعاقبة من وجهة نظره، تتمثل في جدران مائلة، وديكور مشوه منظر رمادي ضبابي.

يرى بعض المخرجين أن مصطلح وجهة النظر يتحدد بواسطة زوايا الرؤية ويؤكد أن وجهة النظر: "مصطلح يشارك الفيلم الفنون الأدبية والروائية الأخرى في استخدامه. والمصطلح في أوسع معانيه يشير إلى المكان أو الوضع الذي منه يمكن التطلع إلى شيء." (24)

- هل يتخلص الإخراج السينمائي من هيمنة الرواية؟

* التجاور: تبرز التقنيات الروائية في سمات الإخراج الفيلمي، بمسوغ تحقيق التجاور ما بين الجنسين والاستفادة من بعضها بعضا، ويؤدي هذا الأسلوب إلى تداخل الجنسين، ولكن بعض النقاد يعارض مصطلح التداخل، ويؤكد أن "علاقة الأجناس بالصيغ علاقة معقدة، ولكنها ليست مجرد علاقة تداخل كما يقترح أرسطو، فالأجناس قد تخترق الصيغ (يظل أوديب المروي مأساويا) كما تخترق الآثار الأدبية الأجناس.."⁽²⁵⁾. وبالتالي هناك جمل روائية وعناصر تنتقل نحو الفيلم وتختلط بمكوناته، ولكنها تحافظ على قيمها الدرامية الأصيلة.

أدى هذا التجاور إلى تصنيف هذا النوع من الأفلام بالفيلم الروائي "الذي يقوم على تقمص الممثلين المحترفين للشخصيات (personnage) الروائية. وهو الفيلم الذي تكون له قصة مشوقة ذات بنية تقليدية (استهلال prologue، أفعال actions، وخاتمة épilogue، ومسرد récit، يتمتع بالفاعل agent، أي البطل protagoniste والمتقبل patient، أي الخصم antagoniste والمعارض." (26)

- هيمنة الروائي على السينمائي:

لم يتخلص المخرج الجزائري من سلطة الروائي وتصوره، حيث يرى الأديب أن السينما مجرد حامل يعرف بالرواية ويخدمها. ويستفيد من إمكاناتها، و"أن الأدب يمكن أن يرفع من مستوى الأفلام، وهذا صحيح، ولكن على أن يكون العمل الأدبي بالنسبة لفنان السينما مصدرا للإلهام السينمائي." (27)

-تأثر الرواية بالتقنيات السينمائية:

استفادت الرواية من التقنيات السينمائية ووظفتها، حيث استطاع الجنس الفيلمي أن يقتحم الجنس الروائي، فصار حاملا له ومعرفا، وتبادلا أخيرا للأدوار.

واستعملت الرواية "الFLASH باك والحوار المركز المقتضب، والأسلوب التلغرافي في بعض المواقف، والإبتعاد عن الإغراق في الذاتية إلى التركيز على الواقع والجزئي واليومي من حياة الناس."⁽²⁸⁾

تستطيع الرواية أن تستعين بتقنيات أخرى كوسائل الربط بين اللقطات (الروابط) وأنواع المونتاج مثل نوع (المتزامن)، حيث يقدم الروائي وصفا لمشهد بين متزامنين في وقت مشترك بينهما، وأيضا يمكن الاستفادة من دلالات الألوان في الفيلم السينمائي، وأنواع المسافات بين الممثلين، كالمسافة الاجتماعية والمسافة العمومية والمسافة الحميمية، وكذلك يمكنها الرجوع إلى أنواع الحركة عند الممثل (اليمين نحو اليسار أو العكس مثلا..).

يعتبر الأسلوب السينمائي في الفيلموغرافيا الجزائرية: "أشبه بأسلوب الرواية (...). فالطريقة التي تعرض بها الرواية قصتها، وهي الوصف والسرد في الأساس، يمكن مقارنتها بالطريقة التي ينتهجها الفيلم وهي الصور"⁽²⁹⁾. لم يستقل الفيلم الجزائري بذاته، ولم يتخلص من هيمنة الرواية بواسطة الاجتهاد في إيجاد مفردات إخراجية بديلة. "وفي الواقع أن تشابك أو اتصال هذه الأشكال الفنية، يمكن كما بثت في النهاية أن يسيء على نحو خطير إلى السينما، بحيث يحيلها إلى أشياء مختلطة ببعضها."⁽³⁰⁾ ومن الضروري أن ينفصل الفيلم ويبحث عن مكونات خاصة به، تكون السينما خالصة من باب الحدائة والتجديد والتحرر من الفنون الأخرى، وخاصة التشابه في أساليب استعمال التقنيات، أما مسألة الحفاظ على التسميات نفسها لا يؤثر في فعل الاستقلالية.

-الهوامش:

- (1) جاذبية الصورة السينمائية، عقيل مهدي يوسف، دار الكتاب الجديد، لبنان ط 1، 2001، ص 21
- (2) النحت في الزمن، اندريه تاركوفسكي، أمين صالح، دم، دت.
- (3) تشريح الأفلام، برنارد ديك، تر: محمد منير الأصبغي، المؤسسة العامة للسينما دمشق، ط 2013، ص 429
- (4) مناهج السيناريو والإخراج والمونتاج، منى الصبان، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 2011، ط 1، ص 319
- (5) السرد الفيلمي، عبد الرزاق الزاهير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994، ط 1، ص 92
- (6) فن الفيلم، ارنست لندجرن، تر: صلاح التهامي، مطبعة كمال مهدي، القاهرة، ص 57
- (7) الشعرية، تزفيطان تودوروف، تر: شكري المخوت، رجاء بن سلامة، الدار البيضاء، المغرب ط 1990، ط 2 ص 48
- (8) نظرية السرد (السرديات)، كريستيان انجلي، جون هرمان، تر: ناجي مصطفى، دار الخطاب المغرب، ط 1989، ط 1، ص 124.
- (9) المونتاج السينمائي، ألبير يور جنسون، صوفي برونيه، ترجمة: منى التلمساني، أكاديمية الفنون، مصر، دم، دط، ص: 52
- (10) مدخل إلى نظرية القصة، سمير المرزوقي، جميل شاكر، الدار التونسية للنشر، ط 1، ص 93
- (11) عبقرية الصورة والمكان، طاهر عبد مسلم، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2002 ط 1 ص 40
- (12) كيف تكتب السيناريو، صلاح أبو سيف، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، 1981، ص 76-75
- (13)جماليات المكان، جاستون باشلار، تر: غالب هلسا، دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1980، ص 44
- (14) جاذبية الصورة السينمائية، عقيل مهدي يوسف، دار الكتاب الجديد، لبنان، 2001، ط 1، ص 22
- (15) عبقرية الصورة والمكان، المصدر السابق، ص 113
- (16) السيمياء والتأويل، روبرت شولز، تر: سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1994، ط 1، ص 244
- (17) تحليل الأفلام، جاك أومون، ميشيل ماري، تر: أنطون حمصي، المؤسسة العامة للسينما، دمشق، 1999، ص 248
- (18) علم النص، جوليا كريستيفا، تر: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ط 2، ص 21
- (19) فهم السينما - السينما والأدب- لوي دي جانيني، تر: جعفر علي، منشورات تينمل للطباعة، مراكش، 1993، ص 48
- (20) المصدر نفسه، ص 51
- (21) المصدر نفسه ص 46
- (22) المصدر نفسه ص 46
- (23) كتابة النقد السينمائي، تيموتي كوريغان، تر: جمال عبد الناصر، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ط 1، ص 48
- (24) فهم السينما - السينما والأدب - لوي دي جانيني، المصدر السابق، ص 67
- (25) مدخل لجامع النص، جيرار جينيت، تر: عبد الرحمن أيوب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ط 2، ص 80
- (26) ما هي السينما، محمود ابراقن، الجزائر، 2010، دم، ج 1، ص 185

- (27) الكتابة السينمائية والفن، رشيد بوجدر، ندوة مهرجان الأفلام السينمائية بقرطاج، 1982، بعنوان: الإبداع في السينما العربية والإفريقية، عن كتاب: هوية السينما العربية سمير فريد، دار الفرابي، 1988 ط1، لبنان، ص81.
- (28) الرواية والرواية السينمائية، خلفه بن عيسى (حوار مع عبد الحميد بن هدوقة)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ط1، ص13.
- (29) السينما آلة وفن، ألبرت فولتون، صلاح عز الدين وفؤاد كامل، المركز العربي للثقافة والعلوم، مصر، ص319.
- (30) النحت في الزمن، أندريه تاركوفسكي، تر: أمين صالح، دط، دت.

آثار العولمة على الوعي الثقافي

أ. غوتى شقرون
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

- مقدمة:

أصبحت ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر جدلا ونقاشا في مختلف الأوساط حيث تجاوزت حدود الزمان والمكان وتغلغلت داخل المجتمعات بفعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال محدثة بذلك شرخا كبيرا بين الأفراد وثقافتهم ؛ مما يوحى بتصوير وجود أزمة ثقافية أو مشكلة ثقافية أقحمت الهوية في صراع مع العولمة.

من هذا المنطلق تتجلى معالم العولمة وأهدافها القريبة والبعيدة المدى على أنها احتواء للشعوب والمجتمعات الهشة من طرف الحضارة الغربية القوية، كما أن العولمة هي جزء من مخططات الاستعمار الحديث المبني على تفكير الشعوب وغزو عقولها وأفكارها طمعا في ثرواتها، أليست تلك خطة أو مرحلة من مراحل الحركة الاستعمارية؟ يحضرنى هنا مقولة "داروين" في النظرية التطورية على أن (البقاء للأقوى) القوة المعرفية والتكنولوجية أو قوة الغالب وتبعية المغلوب كما قال العلامة عبد الرحمن ابن خلدون.

و عليه سوف أتناول مجموعة من العناصر للتدقيق فيها بغية الوقوف على أثار ونتائج ظاهرة العولمة على مقومات الشخصية أو بالأحرى - الهوية -

- العولمة والثقافة

- خصائص الثقافة ووظائفها

- دور وسائل الإعلام والاتصال في الاغتراب الثقافي

- الخطاب الايديولوجي المعولم

- هل الثقافة تخلق تاريخ المجتمع ؟

- الخاتمة.

أولاً: العولمة والثقافة.

لا شك أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بكل أشكالها لها تأثير على الأفراد بالإيجاب أو السلب، حيث أن الفرد في المجتمع الجماهيري يتأثر بالصور والمعاني التي يتعرض لها من خلال وسائل الإعلام، والتي تسعى إلى تشكيل وتوجيه السلوكيات على مدار ساعات المشاهدة التي تنامت بشكل كبير حتى أصبحت عند كثير من الباحثين بمثابة إدمان.

"إن التجربة التلفزيونية من دون أن تختلف عن المخدرات أو الكحول تتيح للمشارك محو العالم الحقيقي والدخول في حالة عقلية سارة أو سلبية وهكذا تكتسب عملية المشاهدة التلفزيونية بالنسبة للكثير من المشاهدين أهمية تتجاوز المضامين الفعلية للبرامج التي يشاهدونها"¹ نظراً لعدم التجانس في الوعي والثقافة والتعلم.

إن الأسس العلمية التي تعتمد عليها العملية الاتصالية تنطلق من علم النفس الاجتماعي وعلم نفس الأعماق، لأن هذين العلمين يساعدان على معرفة الدوافع الخفية والمحفزات الشعورية التي تحدد أنماط المشاهدة وزيادة على القيم الاجتماعية أو الثقافية التي تلعب دوراً محورياً في تحديد ملامح الجمهور المستهلك وثقافته. من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: ما نوع وطبيعة العلاقة التي تربط وسائل الإعلام والاتصال بالثقافة ؟

مما لا شك فيه أن العولمة بمختلف أشكالها حولت العالم إلى قرية صغيرة وفق منظور اقتصادي وسياسي وثقافي معين بفرض أفكار وأساليب حياتية بعينها تتمثل في ثقافة عالمية مهيمنة، أحدثت انبهاراً شديداً أو شك على تفتيت الخصوصية الثقافية. تبدو العلاقة القائمة بين الظاهرة الإعلامية والمسألة الثقافية علاقة عضوية بحكم أن هذه الوسائل هي امتداد لإشباع رغبات وحاجات الأفراد. كما أن هذه الوسائل أصبحت أرضية للتنشئة الاجتماعية الإعلامية بالموازاة مع التنشئة الاجتماعية الطبيعية، وعليه صار التلفزيون يلقب مجازاً بالأب الثالث. فإذا كانت العولمة تحمل مقاصد التقدم والتطور والرقى إلى المستوى العالمي فهي بذلك تتخذ صفة الإيجابية، أما إذا

أريد بها الهيمنة والغزو والاختراق لتغليب نمط معين من القيم والأفكار
لطرف على حساب طرف آخر فهي سلبية لاحتوائها مضامين خداعية

يتضمن مفهوم العولمة معاني كثيرة يصعب حصرها، فهو مصطلح شمولي
مس كل مجالات الحياة حتى اتسعت تطبيقاته وصرنا نطلقه زيادة على
عصب الحياة (الاقتصاد- السياسة - الثقافة) على سلوك الأفراد والمنهج
على حد سواء من ذلك مثلا لفظ عولمة الإعلام الخ... ولما كانت وسائل
الإعلام من أهم وأقوى إنتاج التكنولوجيا الحديثة صار يعول عليها كثيرا في
نشر وتبليغ المضامين الإعلامية، فصارت بذلك أفضل وأنجع حامل للثقافة.

يلعب الإعلام دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية (الإعلامية) أو التطبيع
الاجتماعي للأفراد كما تساهم في النشر والنقل الثقافي بين الأجيال خاصة
التلفزيون بوصفه- تكنولوجيا وشكلا ثقافيا معا- شكل مع باقي الوسائل
الأخرى وسيطا اتصاليا هاما في ما يعرف بعصر المعلومات أو الثورة الرقمية،
ومن الطبيعي أن كل ثورة تمحو مقومات الثورة التي سبقتها وتفرض أنماطا
جديدة في أسلوب حياة الأفراد والجماعات. كذلك فإن الثقافة تأثرت بالبعد
الالكتروني ودخلت فضاء العولمة "ومن ثم فهي تأتي في العصر الالكتروني عبر
شاشة التلفزيون والفيديو والمذياع دون أن تتطلب منا استكشافها في أي
سياق آخر".²

- ما المقصود بعولمة الإعلام ؟

يقصد بالعولمة كمفهوم: "انضغاط الزمان والمكان في العالم وتعاضم واشتداد
الشعور - أو الوعي- بالعالم ككل تام".³

المراد بانضغاط الزمان والمكان، العمليات التي تغير صفات الزمان والمكان
وتصوراتنا لها. كذلك التغلب على الحواجز الجغرافية والعوائق السياسية
أي عولمة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. كما
نستطيع فهم العولمة من منظور:

1- الاقتصاد الرأسمالي العالمي

2- نظام الدولة القومية

3- النظام العسكري العالمي

4- نظام المعلومات الكوني.

إن التدفق المعلوماتي الهائل صار يتطلب مؤسسات إعلامية ضخمة، ذات تكنولوجيا مركبة من الناحية التقنية يصعب التعامل معها بوسائل ومضامين إعلامية تقليدية. من هذا المنطلق تسارع الدول إلى تطوير منظومتها الإعلامية بهدف الحصول على المعلومة الراهنة لكسب جمهورها المحلي بعيدا عن القنوات والتصورات التي تصيغها وسائل الإعلام والاتصال الأجنبية حول الأحداث والقضايا الحاصلة لتشكيل وتبني الرأي العام أو التلاعب بالعقول. "لقد أجمعت الدراسات الإعلامية على أن الدول الغربية تهيمن هيمنة مطلقة على وسائل الإعلام والاتصال صناعة وتسويقا وبثا، حيث باتت هذه الوسائل من أكثر الصناعات وأوفرها ربحا."⁴

لقد عمق التطور التكنولوجي الهوة بين الشمال والجنوب، حيث أصبحت أمريكا كقطب عالمي أحادي تعمل على تحقيق أهداف إستراتيجية تسعى من خلالها إلى توحيد الرؤى بما يتماشى وأهدافها كما أنها تستخدم وسائل الإعلام والاتصال كمنابر للدعاية والحرب النفسية لغزو الشعوب ثقافيا والسيطرة على عقولها وسلوكها، فقد تبين أن هذه الأساليب هي أكثر فعالية وتأثيرا من القوة العسكرية. يبدو أن هذه السلطة الرابعة بدأت تحتل صدارة الترتيب ضمن التقسيم والترتيب التقليدي للسلطات. فعالم اليوم هو عالم الإعلام والمعلومات، الذي تحول عبر الزمن من قوة رابعة إلى ثالثة بل إلى أولى حسب العالم (الفن طوفلر)⁵ حتى أن معظم الحكام باتوا يعتمدون على هذه الوسائل لتحسين صورتهم وتمرير ايديولوجياتهم انطلاقا من مقولة (من يمتلك وسائل الإعلام يمتلك السلطة).

"إن السيطرة الأمريكية على وسائل الاتصال العالمية جعلها في موقع القيادة، متخذة من وسائل الإعلام والإنتاج والتوزيع الثقافي إستراتيجية مهمة يتم

اعتمادها في الترويج لظاهرة العولمة، بما يمكنها من توظيف الإعلام في عملية الاختراق الثقافي".⁶

إن العالم اليوم يعرف اهتماما متزايدا بالإعلام ووسائله بعدما أصبح ضرورة من ضرورات العصر، فقوة الأمم والشعوب لم تعد تقاس بما تملكه من طاقات بشرية أو اقتصادية فحسب، بل أصبحت القوة الأولى والحقيقية لأي دولة تقاس بمدى امتلاكها للمعلومات وإستراتيجية توظيفها واستثمارها في حالي السلم والحرب على حد سواء. إن العولمة أو الكونية هي ظاهرة مهدت لبروز وظهور القرية الكونية (العالم القرية) بما في مصطلح القرية من تقارب واحتكاك مباشر بين أفرادها ومعرفة كل طرف بما يحدث فيها فلا مجال إذن لإخفاء وقائع وأحداث حيز جغرافي محدود، كذلك حال العالم اليوم يعرف مواطنوه كل ما يجرى في الجهات الأربعة من المعمورة في اللحظة ذاتها وكأنهم قرب بعضهم البعض بفضل وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- خصائص الثقافة ووظائفها:

الثقافة مفهوم من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع، فقد استخدم في مختلف العلوم وفق منظور يناسب كل تخصص علمي ومع هذا يبقى المفهوم العلمي للثقافة مدينا للأنثروبولوجيا والانتولوجيا والتاريخ. فمن خلال البحوث الميدانية والنظرية التي قام بها الأنثروبولوجيون خلال القرنين (19 و20م) تعمق مفهوم الثقافة وتحددت مضامينه بشكل دقيق وواضح، كما ساهم في هذا المجهود علماء التاريخ والمهتمون بتاريخ الحضارات. هناك علاقة ووظيفية بين الثقافة والمجتمع جعلت الثقافة واحدا من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع كمفهوم التغير والحراك والبناء والطبقة الخ... ربط "الفريد فيبر" علم الاجتماع (الثقافي) بموضوعات أساسية لها صلة بالمجتمع والحضارة والثقافة والدين والعلاقة التكاملية بينهما. لفظ الثقافة عند العرب يعبر عن الحكمة، وهو لفظ مشتق من كلمة (الثقاف) وهو

الأداة التي كان المربي يسوى بها الرمح ويقال أن الرمح أصبح مثقفا. وثقف الشيء: أقام المعوج منه، وسواه والإنسان أدبه وهذبه وعلمه⁷.

يتفق معظم الباحثين على أن مصطلح (الثقافة) حديث وقد أستعمل في أوروبا منذ- 1700م- تحت معاني منها: رعاية الحقول وقطعان الماشية، والأرض المزروعة ثم استخدم اللفظ مجازا ليبدل على تثقيف المـ لـ لـ. وحتى نهاية القرن الثامن عشر، لم يتأثر المضمون الدلالي للكلمة إلا قليلا مع تطور الأفكار، وبالتالي فقد لحق بالحركة الطبيعية للغة التي تستخدم الكناية (تحول الثقافة من حالة إلى فعل) من جهة، وبالاستعارة من جهة أخرى (تحول المعنى من تهذيب الأرض إلى تهذيب العقل) محاكية بذلك نموذجها اللاتيني (كولتورا-cultura).

و من ثم ارتبطت كلمة (ثقافة) بمصطلح (حضارة) والكلمتان تنتميان إلى الحقل الدلالي نفسه، وتعكسان المفاهيم الأساسية نفسها، وهي الثقافة البشرية بالمعنى الجماعي، المقترنة بأفكار التقدم والتطور في مختلف مناحي الحياة.

ولأن تعاريف مصطلح الثقافة فاقت- 160 - تعريفا سوف نقتصر على تعريفين لها من منظور أوروبي وعربي، التعريف الأول للعالم- تايلور- الذي يقول إن: "الثقافة أو الحضارة، بمعناها الاتنوغرافي الواسع هي ذلك - الكل المركب- الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع".⁸

أما مفهوم الثقافة عند المفكر الاجتماعي (مالك بن نبي) كما عرفها في كتابه: مشكلة الثقافة (هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لاشعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته".⁹

وعليه فإن الثقافة من هذا المنطلق هي نوعين (ثقافة مادية ولامادية) بمعنى أنها تتكون من جانب معنوي وجانب مادي كالمصنوعات اليدوية والأدوات واللباس والمباني المعمارية.... أما الجانب المعنوي فيتصل بالعادات والتقاليد والرموز وأسلوب التفكير وطرق الحياة والنظم الاجتماعية وغيرها....

أما وظائف الثقافة فتتمثل فيما تقدمه للفرد من طرق وأساليب لإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية من ذلك مثل تهيئة أسباب التفكير والشعور والتصرف لمواجهة المواقف، وتعلم كيف ومتى يشبع الفرد حاجاته كما تكسب الثقافة أفراد الجماعة الضمير الذي ينبثق من الإجماع، تجعلهم يحسون بالذنب والندم عند الخروج عن القيم المتعارف عليها من طرف الجماعة وتقوى فيهم روح الانتماء وتحدد أدوارهم داخل النظام الاجتماعي "يواجه الأفراد في الثقافة المعقدة احتمالات تفكك الشخصية، ولهذا تكثر الأمراض النفسية نتيجة تعرض الفرد لضغوط كثيرة ولتعدد الجماعات التي ينتمي إليها، وهي الجماعات التي يحتاج كل منها إلى تكيف من نوع معين قد يفشل فيه الفرد".¹⁰

يقصد بخصوصيات الثقافة تلك المميزات التي تلتصق بكل ثقافة نظرا لعدم تجانسها وإن كان بعضها يتقاسم بعض الخصائص مع بعض الثقافات الأخرى التي تربطها العوامل والاهتمامات المشتركة كاللغة والدين والجغرافيا.

أولاً: اختلاف واستقلال الثقافة: من الناحية الانثروبولوجية فإن لكل جماعة طرق للمعيشة، وقواعد عرفية وتقاليد وفنون خاصة بها.

ثانياً: الاستمرار: استمرار الثقافة وانتقالها من جيل إلى آخر لعدة قرون، ورغم تعاقب الأحداث تبقى ملامح الثقافة قائمة في حالة ما إذا مس المجتمع بعض التغير المفاجئ أو التدريجي "فإن كثيرا من العناصر الثقافية تستمر في البقاء محتفظة الأصلية ومتحدية كل تغيير أو بصورتها القديمة تبديل".¹¹

وكما يرى (ر.لنتون) إن خاصية الاستمرار نابغة بالضرورة من تصور الثقافة على أنها "التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة"¹² ثالثا- العمومية: أي أن الثقافة تكون عامة حيث يشترك فيها جميع الأفراد بحكم الانتماء.

رابعا: الاكتساب: إن الفرد لا يولد حاملا للثقافة بل يتعلمها ويكتسبها بواسطة الاتصال بالآخرين وعن طريق التعلم الذي يؤدي وظائف كثيرة منها الحفاظ على وحدة وتكامل الجماعة الثقافية في بعدها المكاني والزمني "يكتسب الطفل الثقافة من بيئته إلى أن تصبح خلال مراحل نموه جزءا لا يتجزأ من شخصيته، بعد أن كانت عند ولادته خارجة عنه فهي تحرك سلوك الفرد وتوجهه دون أن يشعر هو بذلك".¹³

خامسا: التراكمية: إن انتقال الثقافة من جيل إلى آخر يكسبها صفة التراكم ويمكن للفرد أن ينمو على حصيلة الأجيال السابقة "فهو ليس في حاجة إلى أن يبدأ من جديد في كل جيل، كما نجد كثيرا من مظاهر الثقافة قد تراكمت وبطرق مختلفة وخير مثال على ذلك "العناصر التكنولوجية" والتغيرات التي تطرأ على خصائصها ووظائفها"¹⁴.

سادسا: التعقيد والتجريد: يرجع التعقيد إلى تراكم التراث الاجتماعي على مر العصور وكذلك إلى استعارة كثير من السمات الثقافية الواردة من المجتمعات الأخرى بفعل التثاقف أو التأثر. ورغم أن الثقافة تملس في الحياة اليومية، إلا أنها بناء مجرد في ذهن الفرد. ومن خصائص الثقافة أيضا صفة التعقيد والتركيب والرمزية والتوافق والذيق والانتشار" تنتشر عناصر الثقافة وسماتها داخل المجتمع الواحد، أو بين عدد من المجتمعات ويعرف الانتشار الثقافي بأنه العملية التي ينتشر بواسطتها العنصر الثقافي من فرد أو جماعة أو مجتمع إلى فرد أو جماعة أو مجتمع آخر".¹⁵

- دور وسائل الإعلام والاتصال في الاغتراب الثقافي:

تصاب الثقافة في كثير من الأحيان بحالات مرضية على مر الزمان نتيجة لفعل التأثير أو التأثير بالمحيط الخارجي، كالتفكك الثقافي والتغير الثقافي والاعتراب الثقافي والتدهور الثقافي والتناقف من الخارج وغيرها من المصطلحات التي تحد من مناعة الثقافة الأصلية وتجعلها غريبة بالنسبة لأفراد الجماعة. يستخدم "مفهوم" الاغتراب" استخدامات متنوعة تبعا لتنوع العلوم، حيث يتخذ معنى خاصا في الفلسفة والقانون والطب النفسي وعلم الاجتماع والاقتصاد. وكان العالم "هيجل" أول من وظف هذا المصطلح ثم أصبح متداولاً عند الماركسية التي حولته إلى أداة للتفسير في البحث الاجتماعي في الميدانين السياسي والديني، مع تركيزه في نطاق العمل.

يرمى هذا المصطلح "الاغتراب" في علم الاجتماع إلى معاني كثيرة، أبرزها ما جاء على لسان (سيمان) إذ ميز فيه بين خمسة استخدامات للاغتراب:

- 1- انعدام القوة: بمعنى شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به.
- 2- فقدان المعنى الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعله، أو إدراك ما يجب أن يعتقده موجهها لسلوكه.
- 3- فقدان المعايير: وهو لجوء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة اجتماعياً لتحقيق أهدافه.
- 4- العزلة: وتعني انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائد، وتبنى مبادئ وسلوكيات مخالفة للجماعة، فتقطع به السبل.
- 5- غربة الذات: وهي إدراك الفرد بأنه أصبح مغتربا حتى عن ذاته.¹⁶

إذن فالاعتراب هو ظاهرة مدمرة للبناء الاجتماعي من الداخل، ومفتتة لكل الأجهزة الحيوية ومنها الجهاز المناعي فيصبح الفرد عديم المقاومة وتتعطل لديه كل الطاقات الانفعالية الايجابية بمعنى أنه يفقد الثقة في نفسه ويصبح تابعا للآخر.

240 إن العولمة الثقافية هي واحدة من أنواع كثيرة للعولمة وهي تعنى ببساطة الانتقال من الهوية الحضارية الخصوصية إلى هوية أو ثقافة عالمية عن طريق التخلي عن القيم الرمزية الذاتية كاللغة والتقاليد والعادات وأساليب الحياة وأنماط التفكير.....و من ثم الانصهار في ثقافة مركزية مهيمنة وهي في الأصل الثقافة الغربية "التي عولمت هي الأخرى بالدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي"، من خلال مشروع ثقافي عالمي يتعاون فيه البشر من أجل تحقيق السلام العالمي، وإقرار الأمن الدولي حسب زعمهم. للوقوف على مميزات العولمة ومجالاتها يرصد الباحث (عبد العزيز بن عثمان التويجري) الملامح الآتية:

- 1- التأثير العميق في الثقافات والسلوك الاجتماعي وأنماط المعيشة.
- 2- اتساع نطاق الخيارات الاقتصادية من خلال انفتاح التجارة العالمية الحرة.
- 3- نمو وهيمنة المؤسسات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في قرارات الدول ومصيرها.

تسخير أدوات العولمة منها وسائل الإعلام والاتصال لتسويق نموذج استهلاكي يؤثر في إضعاف الهويات الوطنية.¹⁷ قد يكون للعولمة نموذجها الثقافي الذي تسعى إيديولوجيتها إلى تلميعه... وهي لا تسعى إلى إحلال ثقافة ثابتة، بل إنها لا تحمل بديلا حضاريا أو ثقافيا بالمعنى الدارج بل تريد التخلص من كل أنواع الثقافات مع إبقاء الديكور، بمعنى تفرغ الثقافة من محتواها القيمي، والإبقاء على الشكل المشوه اللائق بإنسان العولمة، ذلك الإنسان البضاعي، إنها دعوة إلى عصر التوحش والتحول بالإنسان إلى وضع أكثر - تشيئية-على محمل السلع المستديم للقيم والأشياء.¹⁸

لقد أصبح البشر اليوم منخرطين بصورة متزايدة في شبكات تتجاوز بكثير حدود أماكنهم المادية، وارتبطوا طوعا أو كرها بالدولة العالمية التي تنظر لمفهوم الثقافة العالمية الوحدوية مما أحدث شرخا كبيرا في "الهوية"¹⁹ عن

طريق وسائل الإعلام والاتصال كحوامل للثقافات والإيديولوجيات والسلع التسويقية...بحيث صار التلفزيون خاصة وباقي الوسائط الأخرى أدوات مهمة في التأثير الكوني للنزعة الاستهلاكية الرأسمالية زيادة على الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات متعددة الجنسيات التي ساهمت في ترسيخ مفهوم الامبريالية الثقافية؛ التي تعنى فرض ثقافة قومية واحدة على أخرى في عملية تلعب فيها وسائل الإعلام دورا محوريا بوصفها ناقلات للمعاني الثقافية التي تخترق ثقافات الأمم الأدنى منزلة وتسيطر عليها"²⁰ يربط في هذا السياق الباحث- روبنز- الرأسمالية بالامبريالية الثقافية قائلا: (بالرغم من تصويرها نفسها أي الرأسمالية-دائما-ممتدة عبر التاريخ ومتخطية للحدود القومية وقوة التحديث والحدثة، إلا أن الرأسمالية العالمية تتصل في جوهرها بالتغريب - أي تصدير السلع والقيم والأولويات وأساليب الحياة الغربية).²¹

كما أن القوة العسكرية والاقتصادية الأوروبية تفرض أشكالها الثقافية وقد استلزمت السيطرة الاستعمارية بسط الهيمنة العسكرية والترويج لثقافات الدول المستعمرة كثقافات أرقى وفرض التبعية الاقتصادية على الشعوب المحتلة. في سياق العولمة يمكن اعتبار أن الثقافة تمتد عبر الزمان والمكان ومن ثم فهي تأتي في العصر الإلكتروني عبر شاشة التلفزيون والفيديو والمذياع وصارت تسمى بالثقافة الإلكترونية العالمية. يلعب التلفزيون دورا هاما في إنتاج وإعادة إنتاج ثقافة ترويجية تركز على استخدام الصور المرئية من أجل خلق علامات تجارية أو سلعية وهو الأداة الرئيسية لنشر التمثيلات في الثقافة، كما أن عولمة التلفزيون مكنت من إزاحة الثقافة من مكانها وهو ما أدى إلى تجاوز مجموعة متنوعة من الخطابات العالمية الغير متجانسة أدت هي الأخرى إلى نشوء هويات عرقية وأخرى دينية وهويات ثقافية مهجنة وأخرى مفتحة أبعدت الشعوب والجماعات عن عاداتها وتقاليدها وطقوسها الدينية وتركتها في ملتقى الطرق تائهة حائرة. إن هذا الاختراق الثقافي ذو هدفين يتمثلان في الهدم والبناء، هدم وكسر ما بنته الشعوب والأمم عبر

التاريخ وفرض بناء آخر من وجهة نظر العولمة اتجاه الدول الفقيرة التي لا تمتلك القدرة لمواجهة القيم الاجتماعية والثقافية الجديدة الوافدة عليها لضعف إمكانياتها التكنولوجية من جهة ولانتشار الجهل والأمية بين مواطنيها من جهة أخرى. ولذلك تتنافس الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأنماط الثقافية نحو العالم الثالث المستهلك وهناك سباق نحو امتلاك المنظومات الإنتاجية الإعلامية الفعالة لكسب السوق كما تسعى إليه مؤسسة-نيوز كوربوريشن- العملاقة المملوكة لـ"روبرت مورдох" منافسة- BBC- لها ولقد استطاع "مورдох" أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الشبكات الأمريكية عن "طريق وإقامة النظام الكابلي فوكس-تي في-Fox-tv- ليكون بذلك رابع شبكة، فإن ذلك لا يشجع المرء على المراهنه ضد نجاح خطته المرتقبة لغزو سوق الفضائيات الأمريكية أيضا." ²² إن تفسير مثل هذا التنافس على سلاح الإعلام يتطلب عددا من العوامل ذات العلاقة المتبادلة التي تشمل الملكية والتكنولوجيا واتخاذ القرار السياسي والسياقات الاجتماعية والثقافية لفرض المنطق القائم. هذا لا يعنى أن أمريكا من خلال-هوليوود- لا تجتهد في الصادرات الثقافية بل تسعى بكل الطرق إلى فرض ثقافة-راعى البقر- وأمركة العالم- من خلال ترسانة تكنولوجية "ووجه فنية تتولى تسويق المنتجات الثقافية الأمريكية لأن هؤلاء وأمثالهم يتمتعون بأفضلية اقتصادية من غيرهم" ²³، إذن فالغربة (الغرب) والأمركة والعولمة تسعى لتنميط الثقافة العالمية بمنظور غربي أو أمريكي من أجل تحقيق السيطرة السياسية والثقافية والعسكرية على دول وشعوب العالم بفضل امتلاك العوامل الاقتصادية والعسكرية ومنظومة هائلة للإنتاج الإعلامي والثقافي المؤثر على وعى وسلوك الفرد أو ما يعرف بالمخيل الذي يعبر المرء بواسطته عن ذاته وانتمائه ووجوده أي- الهوية الثقافية- ومن ثم فإن التأثير على المخيل يجعل الفرد يحس وكأن صورته مشوهة أو منقوصة وبالتالي يسعى للبحث عن بديل تغريبي عن القيم والممارسات الثقافية التقليدية لمجتمعه وخير دليل على ذلك التقليد الأعمى لثقافة الغرب

وإتباعها شبرا بشبر وقد بلغ الأمر في بعض المجتمعات إلى التشكيك في بعض القيم الراسخة والتمرد عليها تحت غطاء الحداثة والتقدم والتحضر. إن الخطر الكبير الذي تخشاه الشعوب من المضامين الإعلامية الغربية هو ذلك الذي يعمل على انحلال وتشويه الهوية الثقافية الوطنية، بفعل المشاهدة التي تتزايد نسبتها يوميا لمحتويات تتناقض مع العرف والتقاليد والقيم الأصلية كما أن التعرض لوسائل الإعلام والاتصال حول الفرد إلى متلقي سلبي تبعى استهلاكي وفق نظرية الحقنة تحت الجلد أو نظرية الرصاصة السحرية التي ترى في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية نفوذا وقدرة على إحداث التأثير بصورة مباشرة خاصة لدى الجمهور السلبي الذي يتقبل كل ما يتعرض له من أفكار ومعاني. ومن نظريات التأثير المباشر والغير مباشر الغرس الثقافي²⁴ ونظرية التبعية²⁵ ونظرية النموذج²⁶ أمام أنواع التأثيرات المتنوعة يشعر المتلقي باغتراب ثقافي وقيمي عن ذاته ومجتمعه يصعب عليه التخلص منه لأنه لم يعد يملك القدرات الفكرية لحل مشاكله. إن التدفق الإعلامي مس كل الشرائح الاجتماعية بدون تمييز بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اكتسح المناهج والنظم التربوية والتعليمية فحل محل مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة) وأصبح التلفزيون الأب الثالث وقد حمله الكثير من الناس مسؤولية وسائل الإعلام من حيث وظيفتها الاجتماعية الأساسية التي انحرفت عنها وراحت تركز قيما جديدة تتناقض أو تزاحم المنظومة القيمية للمجتمعات، ودفعها دفعا للاستجابة لعوامل التغيير (ترك القيم الأصلية واستبدالها بغيرها) وبذلك يعتبرها البعض أنها مسؤولة عن الفساد الاجتماعي والأخلاقي. إن القائمين على الاتصال يبررون ذلك بوظائف هذه الوسائل داخل الأنساق الاجتماعية وهي:

1 - وظيفة التوازن داخل المجتمع.

2 - وظيفة التحويل.

3 - وظيفة التغيير.²⁷

جاء في إحدى الدراسات الميدانية حول تأثير التلفزيون على الأطفال " توصلت هذه الدراسات لنتيجة مرعبة وتتمثل في أن 87% من الأطفال في سن الحادية عشرة، الذين شملتهم الدراسة قالوا أنهم يثقون بالتلفزيون كمصدر إعلامي أكثر من ثقتهم بأي مصدر آخر".²⁸

من نتائج وظيفة التغيير نرى بأن الإعلام المعولم وفر للمؤسسات الإشهارية ووكالات الإعلان العالمية المناخ الملائم لتسويق قيم المجتمع الاستهلاكي التي تعرض ثقافة جديدة على شعوب تقاوم التغيير وتحاول أن تحافظ على خصوصيتها الثقافية..

هذه النتائج الدراسية وغيرها تبين أننا أصبحنا أمام ظاهرة تأثير وسائل الإعلام على السلوك والوعي الإنساني في فقدان المؤسسات الاجتماعية لوظيفتها إن لم نقل تقاعدها المبكر أمام هذا المد الإعلامي وعليه يبقى للأسرة والمدرسة مهمة الدفاع عن الانفلات الإعلامي الذي حل بالمجتمعات.

-الخطاب الايديولوجي المعولم:

الخطاب في الإعلام عنصر من عناصر الضبط الاجتماعي الذي تعتمده السلطة في رزنامتها لإحداث الضبط المركزي والتحكم في المجتمع إلى جانب احتكار العنف الشرعي والسيطرة على المؤسسة الإعلامية. والمقصود من مفهوم الخطاب هنا هو المضمون الإعلامي أو (الرسالة) التي تبثها أو تنشرها وسائل الإعلام بشقيها المكتوب والسمعي البصري بغرض إعلام أو تثقيف أو ترفيه أو تحسيس وتوجيه المتلقي نحو موضوع ما. تعود الاشتقاقات اللغوية لهذا اللفظ إلى - الخطبة- و- الخطابة- و-خطب- بمعنى أذاع فكرة أو تحدث عن مضمون، كما يطلق لفظ الخطاب في اللغة على: مراجعة الكلام، ومنه خاطبه بالكلام مخاطبة، وخطابا وهما يتخاطبان"²⁹ بينما يفيد معنى هذه الكلمة (الخطاب) في المعجم الوسيط على الخطاب بالكلام دون حصر نوع الكلام، وهو بمعنى الرسالة،³⁰ في حين تعرفه الباحثة - ديان مكدونيل- كالتالي "إن الخطاب يشمل جميع العلامات الكلامية وغير الكلامية، وأية ممارسة رسمية أو أية تقنية يتحقق فيها وعبرها الإنتاج الاجتماعي للمعنى"³¹

فهي أي الخطبة صورة من صور الاتصال الجمعي المواجهى بين المرسل والمستقبل وهو الشكل الأول من أشكال الاتصال الإنساني...وقد كان الإعلام بهذه الوسائل ذا فعالية كبيرة لإعطاء التعليمات والإرشادات كما كان أكثر تأثيراً لإحداث التغيير في المواقف، وظلت وسائل الاتصال الشفوي حتى بعد اختراع الكتابة والطباعة هي الوسائل التي ظل تفوقها ليس محل شك".³²

أما مصطلح الايدولوجيا فيقابله المذهبية أو علم الأفكار "مذهب دل أولاً على الفلسفة التي تطرح جانبا النظر الماورائى وتركز على دراسة المعاني لتبين خصائصها وقوانينها...ثم دل هذا المصطلح من بعد على التحليل والمناقشة والتفكير المذهبي وهو بذلك نسق أو مجموعة من الأفكار والعقائد والنظريات يدين بها عصر من العصور أو مجتمع ما".³²

"إن الخطاب الإعلامي الغربي هو خطاب مبنى على عدة أطروحات ومشاريع تهدف إلى تسطيح الوعي وتغيير القيم لتفتيت "الهوية"³³. ومن ثم الهوية الثقافية لأن الثقافة في عمقها وجوهرها هوية قائمة بالذات. كما يمكن أن نطلق عليها تسمية "الهوية الحضارية" نظراً لتداخل مفهومي الثقافة والحضارة وارتكاز كل واحدة على الأخرى، حول العلاقة بين الهوية والثقافة يرى أحد الباحثين أن: "لكل مجتمع ثقافة ولكل ثقافة هويتها الخاصة التي تنطلق منها، وتخضع لها في ميع نتائجها وتتمثل فيما يمكن أن نسميه- نسق القيم الإنسانية- وينبثق نسق القيم الأساس للثقافة من النظام الرائد كالدين أو الأسطورة أو المذهب، فيشمل كل أنحاء الثقافة متغلغلا في كل جزء من أجزائها".³⁴

الهوية: مفهوم يراد به الأصالة- الماهية- الذاتية و-المرجعية والخصوصية..و هو ينتهي إلى المعجم الفلسفي العربي منذ العصر الوسيط ويحيل في المنطق إلى الذاتية أو الهوية كمقولة ميتافيزيقية دالة على الماهية.

إن الخطاب المعولم في سياق الثقافة العالمية أو (المعولمة) يتحول إلى حامل لها بعدما رسمت حدودا أخرى غير مرئية تحددها الشبكات العالمية قصد

الهيمنة على الأخلاق والسلوك، فيتم بذلك إخضاع النفوس والتشويش على نظام القيم وفرض نوع معين من الاستهلاك المعرفي عبر ما يعرف بثقافة الاختراق. ذلك أن "التلفزيون من أكثر الأجهزة الإلكترونية تأثيراً في الثقافات والسلوكيات.³⁵

يقول في هذا الصدد الباحث- عبد الإله بلقزيز "ما يؤخذ على العولمة تنميطها للأخلاق وقضاءها على الثقافات لصالح تكوين حضارة مادية تركز هيمنة وسيطرة الأطراف القوية وهو ما يستثير رد فعل قوى من جانب الهويات الوطنية"³⁶ ترتكز ثقافة العولمة على الصورة أكثر من الكتابة، وبما أن الصورة تكتسي سلطة رمزية قوية على صعيد الإدراك الثقافي العام، فإن النظام السمعي البصري يصبح المصدر الأقوى لإنتاج القيم وتشكيل الوعي والوجدان على اعتبار أن "الصورة هي اليوم المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم وهي تلعب في إطار العولمة الثقافية نفس الدور الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ الثقافية فلا تحتاج الصورة دائماً إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي.³⁷ إن المضامين الثقافية المتنوعة التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية تجعل الأفراد يعيشون في عالم غير عالمهم، وتترك لديهم أثراً انهماكياً يدفعهم إلى التقليد والمحاكاة مما يجردهم تدريجياً عن مرجعيتهم الثقافية. هكذا يشق الخطاب الأيديولوجي المعولم مساره نحو سلوك الأفراد والجماعات بآراء وأفكار وأحكام منحازة مما يترتب عنه إضعاف الثقافات وتفتيتها خاصة الثقافات المحلية لدول العالم الثالث التي ما فتئت تواجه إعلاماً متشعباً في منطلقاته وسياساته وأيديولوجياته.

ضمن هذا المنظور لم يعد للخصوصية الثقافية مجالاً في ظل ما يعرف بالثقافة العالمية والشمولية، التي تركز مشروع الثقافة الأحادية العابرة للحدود والأوطان، فالأموال والأفكار تتخطى الحدود الوطنية القديمة بسرعة فائقة ومدهشة بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف وسائلها التي تحتكرها بدرجة كبيرة مجموعة من الشركات لغرس أطروحاتها

في شتى الميادين "فهي تمهد وتؤسس للعولمة والشمولية، وتعمل ببساطة وفق منطق ومعاير حددتها بنفسها للسوق الدولي- الواحد- والمستهلك الواحد- الموحد"³⁸ إن التفوق التكنولوجي والإقتصادي لأمريكا والدول الغربية جعلها تؤسس لسوق ثقافية مشتركة على حساب دول الجنوب المتضرر الكبير من شراسة العوالمة، ولذلك فإن المسألة الثقافية طرحت مرارا وتكرارا منذ سنوات خاصة على مستوى المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، كمطلب حيوي تقدمت به دول الجنوب (العالم الثالث) يتمثل في إقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، خوفا من الهيمنة الثقافية الغربية التي اكتسحت العالم خاصة الدول ذات الثقافات المهدة.

إن الوعي بالمسألة الثقافية لم يقتصر على دول الجنوب فقط، بل شمل الأوروبيين بدرجة أقل وطالبوا باستثناء القضية الثقافية من الاتفاقيات وعلى رأسها الاتفاقية العامة المتعلقة بالتعريف الجمركية والتجارة، نظرا لأهمية الإعلام والثقافة في العلاقات الدولية حيث شعرت الدول الفرانكفونية وعلى رأسها (فرنسا) بأن مصالحها خاصة منها اللغوية والثقافية مهددة من طرف المد الأنجلوساكسوني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المنتجة للنظام العالمي والعالمية والقطبية الأحادية والشمولية..... الثقافة والتاريخ:

الثقافة هي بمثابة حالة نفسية واجتماعية يتطور المجتمع بموجها، ولذلك ربطها المفكر (مالك بن نبي) بالتاريخ "لا يمكن أن نتصور تاريخا بلا ثقافة، فالشعب الذي يفقد ثقافته يفقد حتما تاريخه"،³⁹ فالثقافة تحدد حسب وضعها التاريخي أي في السياق الزمني الذي تنمو وتزدهر فيه، وهي التي تؤسس للتاريخ والحضارة بوصفها- الثقافة- صيرورة أي أنها في حركة مستمرة وفي ديناميكية، فإذا مسها الركود والتقهقر فهي علامات الانحطاط والتخلف والاختراق. ففي التاريخ محطات ومنعطفات خطيرة قد تؤثر في المجتمع وتجعله خارج الفعل الحضاري ذلك أن الثقافة هي محيط يحيط بالإنسان، وإطار يتحرك داخله وإنما الوسط الحي الذي تتكون فيه جميع

خصائص المجتمع المتقدم والمتحضر. يؤكد -مالك بن نبي- على أن الثقافة هي مجموع يتشكل من فلسفة الإنسان وفلسفة المجتمع بمعنى اشتراك مقومات الإنسان ومقومات المجتمع معا. وحين تتكون ثقافة مجتمع ما بهذا الشكل فإنها تخلق تاريخه حيث تولد العلاقة بين الثقافة والتاريخ... " إذ ليس ثمة تاريخ بالثقافة، فإن الشعب الذي يفقد ثقافته يفقد حتما تاريخه"⁴⁰ هذا المنظور الثقافي يهتم المجتمع كله من أعلاه إلى أسفله وهو بمثابة شرط يضعه ويؤكد عليه (مالك بن نبي) لعودة الثقافة في المجتمع العربي إلى مستواها الحقيقي، ويحددها كعامل تاريخي لفهمها، وكنظام تربوي تطبيقي لنشرها بين فئات المجتمع بمراعاة الأخلاق وقوة التماسك، والمنطق العملي (الحركية) بين الغرب والعالم الإسلامي، والتربية الجمالية التي تدفع الفرد لتبني كل ما هو جميل بالنسبة للمجتمع.

-الخاتمة-

هناك عوامل وأسباب عديدة وراء الأزمة الثقافية أو الاغتراب الثقافي، بعضها داخلي يعود إلى التنشئة الاجتماعية من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتهاون في أداء واجبها في التربية والتوعية بعدم تهيئة الجو الثقافي لأفرادها؛ أما العوامل الخارجية فهي الأخرى متنوعة من حيث الأساليب والوسائط، ولعل أخطرهما هي الصورة وبعدها الوظيفي فهي تكتسي سلطة رمزية قوية على الوعي والإدراك الثقافي العام؛ ومن ثم يصبح النظام السمعي البصري المصدر الأقوى لإنتاج القيم وتشكيل الوعي والتأثير على الوجدان ومما لا جدال فيه أن التلفزيون أصبح (أبا ثالثا) واحتل مركزا للثقل باعتباره المثقف الوحيد والبديل عن الأسرة التي فقدت دورها الطبيعي في التنشئة الاجتماعية مقابل التنشئة (الإعلامية)، ذلك أن الصورة اليوم تحولت إلى أداة للنظام الثقافي العالمي، نظام إنتاج وعي الإنسان وتوجيه سلوكه وفق نظرية النموذج. هنا يكمن خطر وسائل الإعلام والاتصال على التنوع الثقافي التي حطمت الحدود القومية واخترقت السياسات الثقافية الحمائية، بهدف توحيد الرموز والأذواق والقيم والمعايير

وإخضاع الآخر بالهيمنة على ثقافته ومقوماته، ومن هنا أصبحت مشكلة الهوية من أعقد مشاكل العصر.

-الهوامش:-

- 1- جمال العيفة " مؤسسات الإعلام والاتصال " وظائف- الهياكل- الأدوار، ديوان المطبوعات الجامعية، 02-2010، ص.117
- 2 - كريس باركر " التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية"، تر، علاء أحمد إصلاح، ط.1، مجموعة النيل العربية، 2006، ص.94
- 3 - نفس المرجع، ص.65
- 4 - حسن طوالة " في الإعلام والدعاية والحرب النفسية "، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط.1، 2006، ص.291
- 5- أنظر - ألفين طوفلر- في كتابي " حضارة الموجة الثالثة " - و" السلطات الجديدة "
- 6- رحيمة عيساني " مدخل إلى الإعلام والاتصال " مطبوعات الكتاب والحكمة، باتنة، الجزائر، 2007، ص.225
- 7- أنظر ابن منظور " لسان العرب " المجلد الأول.حرف الناء
- 8 - محمد السويدي " مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحا ته "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط.1، 1991، ص.51
- 9- مالك بن نبي " مشكلة الثقافة " تر، عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط.4، 1984، ص.74
- 10 - محمد السويدي، م.س.ذ، ص.92
- 11- أحمد أبو زيد، تايلور، سلسلة نوابع الفكر الغربي، دار المعارف، مصر، 1957، ص.53-54
- 12- محمد السويدي " مفاهيم علم الاجتماع... م.س.ذ، ص.75-76
- 13 - فاروق العادلي " الأنثروبولوجيا التربوية " دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1981، ص.83-84
- 14- فاروق محمد العادلي، م.س.ص.86
- 15- يفسر (هوبل) الانتشار الثقافي بأنه عملية في ديناميات الثقافة، تنتشر فيها العناصر أو المركبات الثقافية من مجتمع إلى آخر
- 16- محمد السويدي، م.س.ذ، ص.215-216
- 17- عبد العزيز بن عثمان التويجى " العالم الإسلامي في عصر العولمة "، دار الشروق، د.ت.، ص.47
- 18 - إدريس هاني " المفارقة والمعانقة " رؤية نقدية لمسارات العولمة، وحوار الحضارات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط.1، 2001، ص.54
- 19 - " الهوية " مصطلح اختلف حول مفهومه الباحثون من حيث دلالات الانتماء، وعلاقته بالأنساق الاجتماعية والثقافية وخصوصياتها، لكن هناك مفاهيم ذات صلة بالكلمة نحو: الذاتية، المرجعية، الأصالة...من حيث الحقل الدلالي، والهوية في المعجم العربي تعنى الذاتية والماهية. أنظر - عزيز العظمة - سؤال ما بعد الحدائة في مفاهيم عالمية كالهوية...تر، عبد القادر قنيني، المركز الثقافي العربي ن المغرب، 2005، ص.17
- 20- كريس باكر " التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية " م.س.ذ.، ص.71
- 21- المرجع السابق، ص.71
- 22 - م.س.، ص.84-85
- 23 - محمد على حوات " قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر "، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص.59

- 24- نظرية الغرس الثقافي أو (الإنماء الثقافي) ظهرت هذه النظرية في أمريكا على يد "جورج جرينر" ، واهتمت بدراسة أثر وسائل الإعلام على الجماهير، ومفادها أن هذه الوسائل تقوم بغرس قيم جديدة لدى المتلقي وهو يتعرض باستمرار للمضامين الإعلامية. حتى يعتقد أن الصور والمعاني التي يشاهدها على شاشة التلفزيون هي الواقع...أنظر، حسن السيد ليلى، عماد مكايي حسن، "الاتصال ونظرياته المعاصرة" ص.254
- 25 - نظرية التبعية: هي واحدة من النظريات التي درست الأفراد وهم في حالة استلاب، يعانون من عدم الوعي بثقافتهم بفعل تأثير وسائل الإعلام التي يعتمدون عليها لتحقيق حاجاتهم والحصول على أهدافهم، فلا يكادون يستغنون عنها وهم في تبعية لها. تنتمي هذه النظرية إلى نظريات التأثير المباشر. أنظر مثلا، خليل أبو أصبع، "الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة" ، ص.162
- 26 - نظرية النموذج- وتعرف بنظرية التأثير المعتمد على تقديم النموذج، وترى: أن تعرض الفرد لنماذج السلوك والاتجاهات التي تقدمها وسائل الإعلام، هي بمثابة مصدر من مصادر التعلم الاجتماعي يندفع وراءها الفرد فتجعله يتبنى هذه الأفكار والمعاني والنماذج في حياته اليومية (كالحلم الأمريكي من خلال المشاهدة السينمائية والتلفزيونية). وتتقاطع هذه النظرية من حيث التأثير المباشر مع نظرية الهيمنة الإعلامية
- 27 - أنظر، بلقاسم برون، " وسائل الإعلام والمجتمع "، دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.1، 2007، ص.16-17
- 28 - تتغير المنظومة القيمية تحت وطأة عاملين هما: عامل الزمن وعامل الانتظام، أي المداومة على المشاهدة لفترات طويلة لوسائل الإعلام بحيث تؤثر في المجتمع (المعرفة، السلوك الفردي والجماعي...) أثناء التعرض لها مما يؤدي إلى تغييرات على المستوى الاجتماعي وفي البناء الثقافي واتجاهاته.
- 29 - أنظر، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور "لسان العرب" المجلد 1، ص.361
- 30 - أنظر، إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، الجزء 1، ص.243
- 31- ديان ماكدونيل " مقدمة في نظرية الخطاب "، تر، عزا لدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط.1، ص.67
- 32- معي الدين عبد الحليم "الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية" مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1984، ص.52-51
- 33- سهيل إدريس، جبور عبد النور، المهمل، قاموس فرنسي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، دت -
- 34 - مراد الزعيبي " الثقافة والعمولة بين التكيف والتفاعل" تحت عنوان: الجزائر والعمولة، ملتقى بتاريخ 1999/11/23/22، منشورات جامعة قسنطينة، ص.120
- 35- Clayton Brown – Globalization and America smile 1945- Scholarly resource- Wilmington – U.S.A -2003 - p. 43.
- 36 - عبد الإله بلقزيز " الثقافة العربية أمام تحدى البقاء " مجلة شؤون عربية، العدد 79 السنة 1994، ص.86
- 37- عبد الإله بلقزيز " العمولة والهوية الثقافية- عمولة الثقافة أم ثقافة العمولة " مجلة المستقبل العربي، العدد 19، ص.229، 1998،
- 38 - النقرى معن: المعلوماتية والمجتمع (المجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات) المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001، ص. 51 .
- 39 - محمد السويدي " مفاهيم علم الاجتماع الثقافي " م.س.د. ص.68
- 40- مالك بن نبي " مشكلة الثقافة " تر، عبد الصبور شاهين، القاهرة، ط.1، 1959، ص.76

إشكالية التكوين والتمويل في الصحافة الاقتصادية الجزائرية

أ.ة كهيبة بركون

جامعة الجزائر3

مقدمة

إن النمو الاقتصادي الذي شهده العالم في القرن العشرين، ودخول مؤسسات الاقتصاد في المنظومة الاقتصادية كمؤسسات استثمارية استدعى الأمر البحث عن كيفية كسب الجمهور الذي يمثل سوقا للمؤسسات الصحفية، فانتجبت إلى إصدار صحف متخصصة تغطي بها الفئات المختلفة والتخصصات المتباينة. ومن هنا يمكن القول بأن الصحافة والاقتصاد في شراكة متعددة الأوجه، ودائمة العلاقة، وهما في الجهة ذاتها لمواجهة التحديات التي تعترضهما معا، وإذا فرضنا بأن الاقتصاد يمكن أن يصنع صحافة ناجحة، فمن المؤكد أن الصحافة يمكن أيضا أن تصنع اقتصادا ناجحا، وهذا ما يفسر نجاح المؤسسة الصحفية إذا ما اعتمدت على قيادات اقتصادية متخصصة، وواعية بدور الصحافة كصناعة واستثمار .

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على التحديات المهنية المتمثلة في تكوين صحفي اقتصادي متخصص انطلاقا من مؤسسة التكوين إلى المؤسسة الإعلامية، وكذا إبراز المعوقات المالية التي تتمثل في الإشهار، التوزيع وأشكال التمويل الأخرى التي تعرقل مسار هذا النوع من الصحافة المتخصصة، وتحول بينها وبين الدور الذي وجدت من أجله، مع محاولة عرض تجربة الجزائر في مجال الصحافة الاقتصادية التي عرفت شيوعا كبيرا خاصة بعد صدور قانون الإعلام 1990. انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع التكوين الصحفي الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي طبيعة العلاقة القائمة بين الصحافة الاقتصادية من جهة والإشهار ومصادر التمويل الأخرى من جهة ثانية؟ وهل تعاني الصحافة الاقتصادية من مشكل التوزيع

الذي يؤثر على حاجة الجمهور المتخصص؟ وأخيرا فيما تكمن تجربة الجزائر في مجال الصحافة الاقتصادية خاصة بعد صدور قانون الإعلام 1990 ؟

I - واقع تكوين الصحفي الاقتصادي:

يشكل التكوين دوما هاجس لكل المجالات المهنية والأكاديمية، فمتطلبات أي مهنة تستدعي دوما استجماع لكل المعارف من أجل إعداد المتكويين وجعلهم جاهزين لتولي وظائفهم، والعمل الإعلامي دائم التحرك وشديد التنوع، غير مستقر يستدعي تكييفا مستمرا ومتطلبات اندماج عالية الدقة، لذا فالمهارات في العمل الإعلامي غير ثابتة... فالإعلام بحسب ما خطه لنفسه المعهد العالي لباريس كمبدأ عند تأسيسه عام "1930 فن وعلم ومهنة"، والصحافيون مثل الفنانين يجب أن يكسبوا العلم الخاص بفهم وبمهمتهم. وتزداد مسألة التكوين تعقيدا كلما انتقلنا إلى مستويات أكثر تخصصا ضمن المهنة ذاتها⁽¹⁾ ولقد انتهى العصر الذي يستطيع فيه الصحفي أن يكتب في كل مجال⁽²⁾، وفي هذا الصدد يقول " جوزيف بوليتزر (Joseph Pulitzer) "أنه "لا توجد مهنة في العالم يستطيع الإنسان أن يحسن أدائها دون أن يؤهل لها التأهيل الكافي"⁽³⁾.

يتطلب التكوين في الصحافة الاقتصادية المرور بثلاث مراحل، وهي كالتالي:

1- مرحلة التكوين العام: تعني إعطاء الكادر أساسيات علم الإعلام العام، الأدبيات، النظريات، الوسائل والتقنيات.

2- مرحلة التكوين المتخصص: تهتم هذه المرحلة بتعميق تكوين الكادر الصحفي الاقتصادي ويكون التخصص في هذه المرحلة إما على أساس الوسيلة أو على أساس الموضوع).

3- مرحلة التكوين الضيق: هناك مجموعة من العوامل التي فرضت تكوين إعلامي متخصص، وتتمثل في مرحلة التطور التي بلغها الإعلام المعاصر على الصعيدين النظري والعملي، ظهور مؤسسات إعلامية عملاقة، تزايد ظاهرة عدم تجانس الجمهور وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي⁽⁴⁾...

يعتبر "روبرت لي (Robert Lee) "أول من اقترح تكوين جامعي يخصص للإعلاميين، وكان ذلك سنة 1869 عندما كان هذا الأخير رئيس جامعة واشنطن⁽⁵⁾ (Washington College)، وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى أهمية الصحافة كأداة للإعلام مما أدى إلى إعادة النظر في برامج تدريسها في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي معظم أقطار العالم. ففي أوروبا نظمت دروس في الصحافة ابتداء من سنة 1917 في بولندا، وكذلك في كل من ألمانيا، بلجيكا والنرويج. وبين سنتين 1920 و1930 نظمت حوالي عشر جامعات ألمانية دراسات تناولت النواحي العلمية والاجتماعية للصحافة، وقبل الحرب العالمية الثانية برزت معاهد للدراسات الصحفية في كل من فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، المجر، هولندا ودول أخرى⁽⁶⁾، وظهرت كذلك في أمريكا جمعيات متخصصة في مجال التكوين الإعلامي المتخصص مثل الأكاديمية الأمريكية للإشهار (AAA) وجمعية التكوين المحترف في مجال البث (APBE) والتي تصدر مجلة *Journalism of Broadcasting...الخ*⁽⁷⁾.

إذا كانت البدايات الأولى للتكوين الإعلامي في العالم يعود إلى القرن التاسع عشر، فإن البدايات الأولى للتكوين الإعلامي في الدول العربية ترجع إلى الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي موسم 1939-1940 فتحت جامعة القاهرة أبوابها للصحافة بإنشاء أول معهد عربي أكاديمي لتدريسها، وكان تابعا لكلية الأدب تحت اسم معهد التحرير والترجمة والصحافة. وفي سنة 1954 أنشأت كلية الأدب قسما للصحافة ليحل محل المعهد السابق. ولم يلبث هذا القسم أن تحول بدوره إلى معهد الإعلام لفترة قصيرة استقر بعدها نهائيا ككلية إعلام مستقلة عام 1975⁽⁸⁾، أما في تونس ففكرت وزارة الإعلام في إنشاء معهد للصحافة سنة 1956 لكن هذه التجربة كانت غير ناجحة، تلتها تجربة ثانية سنة 1964 بالاعتماد على مؤسسات ألمانية، ثم استقر الوضع نهائيا بإنشاء معهد الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية سنة 1976⁽⁹⁾.

انطلق التكوين الإعلامي في الجزائر بعد الاستقلال دون رصيد معرفي إعلامي تاريخي معين، ودون تقييم للمسيرة الصحفية الجزائرية في التاريخ، وهو الأمر

الذي أثر بشكل بارز على عملية التكوين الإعلامي التي تمتد إلى الوقت الحاضر. وهذا ما يؤدي إلى الحديث عن المؤسسة الجزائرية المكلفة بالتكوين الإعلامي الرسمي، والمتمثلة في المدرسة الوطنية العليا للصحافة سابقا أو معهد علوم الإعلام والاتصال حاليا.

تأسست المدرسة الوطنية العليا للصحافة تحت إشراف وزارة الإعلام سنة 1964، وكانت البداية متواضعة وعدد الطلبة محدود جدا، والدراسة تتم باللغتين (القسم المعرب والقسم المفرنس) وتدوم ثلاث سنوات، ويتحصل الطالب على إثرها على دبلوم في الصحافة، الذي لم يتم الاعتراف به إداريا إلا بعد أن أصبحت المدرسة تحت إشراف وزارة التعليم العالي. وكان البرنامج الدراسي المسطر بمعهد علوم الإعلام والاتصال بالجزائر عاما...، الشيء الذي لا يحدث الانسجام بين التكوين العام والتكوين المتخصص...، وهذا ما ترك عدد معتبر من الطلبة الصحفيين يرون أن محتوى وحدات التدريس عام ولا صلة له كثيرا بميدان تخصصهم وقد لا تتأكد ضرورته في الميدان العملي⁽¹⁰⁾ وقد أورد إبراهيم إبراهيمي أنه من بين 350 صحفي تكونوا من معهد علوم الإعلام والاتصال حتى سنة 1978 هناك تقريبا ما بين 20 و 30٪ فقط يعملون في الميدان الإعلامي⁽¹¹⁾

يمكن الافتراض بأن هناك علاقة شبه ضرورية بين عامل التكوين وعامل الأداء الإعلامي في أي مجتمع، وتعود الرداءة في ميدان الممارسة الإعلامية جزئيا إلى هشاشة الرصيد المعرفي، النظري والميداني الذي تقدمه مؤسسات التكوين الإعلامي⁽¹²⁾، وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال" (1981) أن نوعية أي نظام إعلامي تحكمها إلى حد كبير كفاءة من يتولون تشغيله⁽¹³⁾."

إن انعدام التنسيق بين معهد علوم الإعلام والاتصال بالجزائر والمؤسسات الإعلامية، كانت له آثاره على عدة مستويات كتنوع التكوين ووضع المتخرجين وغيرها، وترتب على ذلك أن المعهد لا يمتلك المعرفة الكافية عن احتياجات المؤسسات الإعلامية وانشغالاتها في مجال الممارسة الإعلامية. ولم

يستفيد المعهد من الإطارات المتخرجة التي اكتسبت خبرة لا بأس بها خاصة على المستوى التقني والفني المرتبط بالممارسة في ميدان العمل الصحفي⁽¹⁴⁾. وهناك إهمال كبير لعملية تكوين صحفي اقتصادي متخصص، وهو ما يعده الدكتور حسنين شفيق من أكثر المجالات التي فشلت فيها مؤسسات التكوين الإعلامي العربية، ويقول في هذا الصدد: "لماذا لا يكون عندنا تخصص في تدريس الصحافة الاقتصادية...، وهذا ليس من الصعب تحقيقه"⁽¹⁵⁾.

والنقص الملحوظ على مستوى الصحفيين المكونين في الصحافة الاقتصادية الجزائرية كان نتيجة عدم تطبيق الاختصاصات في معهد علوم الإعلام والاتصال وغيره من مؤسسات التكوين⁽¹⁶⁾. وعند طرحنا سؤال لرئيسة تحرير جريدة- « Le Maghreb » وهي صحيفة اقتصادية جزائرية يومية الصدور- حول ما إذا تتكفل صحيفتهم بتكوين الصحفيين الغير المكونين في الجانب الاقتصادي فكانت الإجابة " بنعم إذا كانت هناك دورات تكوينية منظمة من طرف بعض الأعضاء"⁽¹⁷⁾، وهذا ما يؤكد فعلا أن الصحافة الاقتصادية في الجزائر تعاني من نقص الإمكانيات المادية⁽¹⁸⁾. وبالنظر إلى القانون العضوي المتعلق بالإعلام والصادر في 12 جانفي 2012، فإن المادة 129 منه تفرض على المؤسسات الإعلامية تخصيص نسبة 2/ من أرباحها السنوية لتكوين الصحفيين⁽¹⁹⁾، وهذا يعني أن التكوين ضروري لتحسين أداء الصحفي المتخصص عامة والصحفي الاقتصادي بصفة خاصة⁽²⁰⁾. وعدم الاهتمام بالتكوين والتأهيل الأكاديمي للصحفيين وتنظيم دورات تدريبية متخصصة كافية، قد ساهم في فقدان عدد من الصحفيين الجزائريين لأهم سلاح وهو التخصص المهني. ويشير عبد الفتاح عبد النبي بهذا الخصوص إلى أنه " كلما ضعفت شخصية الصحفي وقلت كفاءته المهنية ازدادت احتمالات خضوعه لرغبات وأهواء المصدر، وبالتالي اتسع مجال تحريف وتوجيه الأخبار"⁽²¹⁾.

II- علاقة الصحافة الاقتصادية بالإشهار ومصادر التمويل الأخرى:

يعتبر الإشهار الركيزة الأساسية لحياة الجريدة، فالصحف الاقتصادية التي لديها أقل من ثلاث صفحات من الإشهار من الصعب أن تجد توازنها لأن مدا

خيل مبيعاتها لا تكفي لسد حاجياتها للاستمرار، هذا ما يجعل الصحف في بحث دائم عن الإشهار. ولقد شكل الإشهار نقطة حساسة بين السلطة السياسية والصحافة المستقلة، إذ عملت السلطة كل ما بوسعها لاحتكاره، سواء من خلال التشريعات التي ظهرت آنذاك ما بين (1991-1995)، أو من خلال تعامل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار بطريقة منحازة في مسألة توزيع الحصص الإشهارية⁽²²⁾. وفي ظل غياب الإطار القانوني المنظم لسوق الإشهار في الجزائر جعل من الوكالة الوطنية للنشر والإشهار توزيع الإشهار حسب أهوائها ومزاجها وعلاقاتها، وأضحى الإشهار يستعمل في الجزائر لمساومة بقاء بعض الصحف في الساحة الإعلامية، ولذلك فرض بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة السابق على المعلنين المرور عبر الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، التي تعتبر جهاز فعال لقمع وردع الصحافة، وحسب البعض فإن الإشهار لا يوزع بموضوعية، وبالتالي فهو وجه جديد من أوجه الرقابة على الصحافة والضغط عليه⁽²³⁾، وتلعب الإيرادات الإعلانية دورا كبيرا في التأثير على السياسة التحريرية للصحف الاقتصادية، ويتمثل في محاولات المعلنين المستمرة في التدخل في توجيه السياسة التحريرية، بما لا يتعارض مع مصالحهم، وفي قبول الإدارة الإعلامية في كثير من الأحيان لهذه التدخلات⁽²⁴⁾، فأسعار الإشهار في الصحف المتخصصة غالبية، وذلك راجع إلى نوعية الجمهور من جهة وإلى نوعية الصحيفة من جهة أخرى⁽²⁵⁾ كما أن المبيعات رغم مستواها فإنها تبقى غير كافية⁽²⁶⁾.

ركزت الندوة الخاصة بالإعلام الاقتصادي التي نظمها اتحاد الصحفيين الجزائريين في 24 أكتوبر 1983 على دور الإعلان في العملية الاقتصادية، وكذا ترويج السلع والخدمات من خلال تحسين قنوات التوزيع والاتصال، ذلك حتى يتسنى للمؤسسات الإنتاجية التعريف بمنتجاتها عبر كافة التراب الوطني بغض النظر عن الاتجاه الأيديولوجي الاقتصادي للبلاد، فالإعلان يعمل على حماية الإنتاج الوطني، تحقيق التكامل الاقتصادي وترقية الصادرات⁽²⁷⁾.

إن الدراسة التي أنجزتها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار عام 1996 المتعلقة بالسوق الإعلانية، قدمت جملة من الأفكار حول اللاعقلانية في تسيير وتوزيع الرسائل الإعلانية بين أجهزة الصحافة المختلفة، فمنذ 1992 كانت ممارسة الاحتكار مرتبطة بإدارة وسيط إعلاني يمارس رقابة غير مباشرة، فهذه الوضعية عرقلت من مهام الأجهزة الخاصة للصحافة والإعلان، فالبعض اختفى والبعض الآخر بقي بعد أن قام بتعديلات وتطوير استراتيجيات خاصة بالمعلنين الخواص...⁽²⁸⁾، صحيح أن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ترفض إعطاء الإشهار للصحف التي تنتقد الحكومة...، ولكن الصحفي المحلي الذي يشكك في علامة تجارية معينة، يؤدي إلى وضع الصحيفة التي يعمل بها في القائمة الحمراء، وبالتالي فإن الأوضاع ليست أفضل في قطاع الإشهار الخاص⁽²⁹⁾.

تجدد الإشارة إلى أن بعض الصحفيين الجزائريين الذين يتولون تحرير الأخبار الاقتصادية يسعون للحصول على الإشهار، وهذه المخالفة القانونية ضمناً على اعتبار أن قانون الإعلام 1990 ينص في المادة 40 على "الامتناع على استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية" هذه المخالفة تفتح الباب أمام تأثير الإعلانات على المادة الصحفية، فالصحفي الذي يسعى إلى الحصول على الإعلانات غالباً ما يكون هدفه الحصول على أموال إضافية مقابل نشر ما من شأنه تحقيق مصالح الجهة الممولة له تحت ستار الإعلان⁽³⁰⁾.

تعتمد الصحافة الاقتصادية في تمويلها على مصادر أخرى مثل (الأحزاب السياسية الفاعلة، نقابات ورجال الأعمال...)، تقوم بإمداد الصحف الاقتصادية بالأخبار المهمة، ولكن لهذه الجماعات جانبا سلبيا، حين تنزع إلى تشويه صورة الأخبار الحقيقية لتتفق مع رغباتها وأهدافها، وقد تعجز الصحف حينها أن تتيح لمختلف هذه الجماعات فرصة متساوية في التعبير عن وجهات نظرها أو نشرها لأخبارها، ويلاحظ أن الصحف الاقتصادية تختلف في اتجاهاتها نحو هذه الجماعات الضاغطة، التي تمثل ضغطاً ما على الصحافة

قد تضغط أيضا على اتخاذ القرارات في الدولة، وتلعب دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام⁽³¹⁾. وبالنسبة للماليين الصحافة تمثل المصلحة السياسية، لأنها تعد وسيلة جيدة للضغط والنشر للقيام بحملة ضد أو لصالح الأفكار أو الشخصيات. كما أنها تقدم على المستوى الاقتصادي فرص مثل: أن غالبية المنشورات تعكس المصالح المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة -تصدر الطبقة المالية على رأس الصحف الاقتصادية الكبرى . فهذا التواجد الكبير للماليين على مستوى الصحف، يستجيب بصفة عامة للأهمية التي يولها رجال المال لمجال المعلومات، حيث يحتاج الماليين إلى المعلومة بصفة دائمة، لمزاولة أعمالهم التي تتجاوز حدود الدولة⁽³²⁾.

ومهما يكن فإن الإشهار بالنسبة للإعلام ذو حدين فهو مورد دسم للوسائل الإعلامية قد يعينها ويجعلها في مأمن من الأزمات، ولكنه دخيل ثقيل على الإعلام إذ هدفهما مختلفان ومتنافيان، ولا يمكن التعايش بينهما إلا بقدر كبير من الاحتياط والتوازن⁽³³⁾.

III - مشكل توزيع الصحافة الاقتصادية وأثره على الجمهور المتخصص:
يشير مصطلح التوزيع إلى مجموع التقنيات المستعملة من أجل توصيل الصحافة، وجعلها في متناول القارئ⁽³⁴⁾. ويعد التوزيع مظهر أساسي في حياة الصحيفة، فهو شرط من شروط تواجدها ويحدد تطورها، ومن المنكر أن توزيع الصحافة الوطنية لا يغطي معظم مناطق الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى توزيع النسخ على مختلف نقاط البيع لا يظهر صرامة منطقية، وهذا مرتبط أساسا بنقص نشاط مفتشي البيع⁽³⁵⁾. كما أن التوزيع في الجزائر يعاني من سوء التنظيم⁽³⁶⁾. ولقد تسببت مشكلة مستحقات التوزيع في تعطيل عدد كبير من العناوين واختفائها عن الأكشاك لمدة طويلة، وانسحاب عدد من السوق نهائيا، فالجرائد لم تستطع الحصول على مستحقاتها لدى مؤسسات التوزيع العمومية، والمطابع ترفض طبع الجرائد التي لا تستطيع دفع حقوق الطبع، وهو الأمر الذي عاد بالسلب على الصحافة رغم أن مؤسسات التوزيع والطبع تابعة للدولة؟!⁽³⁷⁾.

إن وجود نشاط توزيع الصحافة في وضعية احتكار دائم منعها من الانتقال بالفعل، وباءت بالفشل كل السياسات التي وضعت لتطوير التوزيع، وذلك للتباطؤ الذي تميز به نمط التسيير الموجه. هذا رغم الوسائل المالية الهامة التي رصدتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، حيث تم وضع برنامج استعجالي في جوان 1982 خصص له غلاف مالي قدر ب 23 مليون دينار، وعندما تقرر سنة 1987 إدخال إصلاحات تمنح لا مركزية واستقلالية التسيير أصبحت الموارد المالية غير موجودة، ولم تستطع المؤسسات المعنية أن تجدد وسائل عملها، جاءت إذن الإصلاحات متأخرة⁽³⁸⁾.

تم تحرير نشاط توزيع الصحافة في 3 أفريل 1990⁽³⁹⁾، وظهرت مجموعة من مؤسسات التوزيع الخاصة، مثل: مؤسسة حيون لتوزيع الصحافة حيث تم إنشاء هذه المؤسسة في 30 سبتمبر 1990، وهي أول مؤسسة خاصة أخذت على عاتقها توزيع الصحافة وتنافس المؤسسة الوطنية للتوزيع، وظهرت مؤسسة خاصة أخرى وهي مؤسسة التوزيع الجزائري الجديد، المؤسسة الثالثة وهي مؤسسة التوزيع السريع، وهي مؤسسة ذات طابع تجاري ذات أسهم... الخ، وما تم ملاحظته هو أن بالرغم من ظهور هذه المؤسسات الخاصة للتوزيع، إلا أنها لم تأت بجديد على مستوى القطاع، حيث لم يعرف تغيرات وتحسينات في عملية التوزيع الصحفي، بل ازداد الأمر سوءا أكثر من ذي قبل، وانتشرت ظاهرة البيع بالكيلوغرام على حساب حرية الإعلام وحق المواطن في الإعلام، كما ازدادت ظاهرة السرقة والاحتيال والغش⁽⁴⁰⁾.

IV- تجربة الجزائر في مجال الصحافة الاقتصادية المكتوبة بعد صدور قانون الإعلام 1990:

تتعامل الصحافة الاقتصادية مع كل أنواع المعلومة الاقتصادية المتوفرة من أجل نشرها واستغلالها من طرف المواطنين، المختصين، المستثمرين ورجال الأعمال، ونستعرض تجربة الجزائر في مجال الصحافة الاقتصادية انطلاقا

من عناوين الصحف والمجلات الاقتصادية الصادرة في الجزائر، وحسب صدورها من الناحية الزمنية فهي مقسمة إلى ثلاث مراحل⁽⁴¹⁾:

المرحلة الأولى: من 1830 إلى 1962.

المرحلة الثانية: من 1963 إلى 1989.

المرحلة الثالثة: من 1990 إلى 2004.

أ-الصحف والدوريات الصادرة في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من 1830 الى 1962:

La Maconnerie Africaine : مجلة شهرية للاقتصاد والسياسة، صدرت في 1849 بالجزائر، ناطقة باللغة الفرنسية.

Revue du progrès de l'Algérie : مجلة شهرية للاقتصاد والسياسة(تصدر يومي السبت والأربعاء)، ظهرت سنة 1850، ناطقة باللغة الفرنسية.

Revue agricole de l'Algérie : صدرت سنة 1860 بالجزائر، وهي موجهة للاقتصاد والفلاحة، ناطقة باللغة الفرنسية.

L'économie Française : دورية اقتصادية خاصة، ناطقة باللغة الفرنسية، صدرت سنة 1862 بالبليدة، يعتبر دوفال (Duval) من الأعضاء المؤسسين لها.

L'Algérie agricole : مجلة اقتصادية خاصة، نصف شهرية، رئيس تحريرها "شارل ري" (Charles Riy)، صدرت في ماي 1868، ناطقة باللغة الفرنسية. توقفت عن الصدور في 1901.

La Tribune Agricole : أسبوعية اقتصادية صدرت بمدينة تلمسان سنة 1907، أسسها "كردون" (Cardonne)، ناطقة باللغة الفرنسية. توقفت عن الصدور سنة 1963.

Tiaret Agricole: صحيفة اقتصادية أسبوعية، ظهرت سنة 1930 بمدينة تيارت، أسسها السيد "أغو" (Agot)، ناطقة باللغة الفرنسية. توقفت عن الصدور سنة 1963.

Algeria - مجلة شهرية، صدرت في الجزائر سنة 1933، أسسها الديوان الجزائري، موجهة للاقتصاد والسياحة، ناطقة باللغة الانجليزية. توقفت عن الصدور في 1962.

- الثبات: أسبوعية اقتصادية، صدرت في الجزائر في جانفي 1934، يعتبر محمد بن العابد من المؤسسين لهذه الصحيفة، تصدر في 50 صفحة باللغة العربية. رئيس تحريرها: عباس الأخضري. توقفت عن الصدور في سنة 1935.

La voix - مجلة اقتصادية تصدر مرة في كل ثلاثة أشهر، صدرت في 1957 بالجزائر. ناطقة باللغة الفرنسية، رئيس تحريرها: عبد الغني محتار.

L'Algérie alimentaire - مجلة تجارية شهرية، صدرت في سنة 1957، أسسها نقابة البقالين، ناطقة باللغة الفرنسية.

Développement Africain: دورية اقتصادية، صدرت في الجزائر سنة 1958، ناطقة باللغة الفرنسية. توقفت عن الصدور سنة 1961.

La revue du Sahara: كانت مجلة شهرية ثم أصبحت نصف شهرية، صدرت بالجزائر سنة 1958، موجهة للسياحة. رئيس تحريرها: م، كولان، ناطقة باللغة الفرنسية. توقفت عن الصدور سنة 1959.

Le réveil économique: مجلة أسبوعية اقتصادية، صدرت في مدينة عنابة سنة 1959، ناطقة باللغة الفرنسية.

Journal de la chambre de commerce et d'industrie de Bone- شهرية اقتصادية ناطقة باللغة الفرنسية، صدرت في مدينة عنابة سنة 1960. توقفت عن الصدور في 1961.

ب- الصحف والدوريات الصادرة في الجزائر من 1963 إلى 1989:
- Revue économique: مجلة اقتصادية، صدرت في الجزائر في أكتوبر 1963،
أسسها سلمية عباس. ناطقة باللغة الفرنسية.

- مجلة الاقتصاد: صدرت هذه الدورية الاقتصادية في الجزائر سنة 1964،
وارتبط ظهورها بوكالة الأنباء الجزائرية على شكل نشرة تسمى "الاقتصاد"،
اهتمت بالأخبار والمعلومات الاقتصادية باللغة العربية والفرنسية، كانت
توزع على المصالح المختصة كالوزارات والسفارات، بلغ سحبها ب 1200
نسخة، ولم تكن موجهة إلى الجمهور العريض. تحولت فيما بعد هذه
الدورية إلى مجلة شهرية اقتصادية، تناولت الأخبار الاقتصادية الداخلية
والخارجية، بمقاس 27/ 21، توقفت عن الصدور نهائيا في سبتمبر 1990
لأسباب مالية.

L'Algérie Agricole: ظهرت في الجزائر سنة 1964، أسسها (M. A.R.A).
Revue du plan et des études économique: مجلة اقتصادية ظهرت في
أفريل 1964 بالجزائر العاصمة، أسستها وزارة التخطيط. ناطقة باللغة
الفرنسية.

- الأنباء الاقتصادية: مجلة شهرية اقتصادية تصدرها غرفة التجارة
والصناعة بالجزائر، المدير المسؤول: الهاشمي العربي، رئيس التحرير: محمد
شيوخ، هيئة التحرير: رجاء عمار، خليف مبارك ومحمد وفائي. الإدارة: مجلة
الأنباء الاقتصادية، ساحة الشهداء. مطبعة الشركة الوطنية الشعب
الصحافة، ساحة موريس أودان - الجزائر. تضمن العدد 26- 27 الصادر في
1972: الافتتاحية، العلاقات الدولية والاقتصاد الجزائري، ازدهار صناعة
الغاز الطبيعي في الجزائر، الإنتاج الزراعي الغذائي في الوطن العربي، مشكلة
نزوح الأدمغة، معرض الصحافة الاقتصادية، أخبار المغرب العربي، أخبار
العالم العربي، أخبار العالم الخارجي، أخبار النفط، اتفاقات - معاهدات -
عقود، دليل التاجر والصانع والمكتبة الاقتصادية.

-مجلة إحصائيات: صدرت المجلة في 1975 باللغتين العربية والفرنسية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، تناولت مواضيع الإحصائيات الخاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعض الدراسات، بمقاس 12/27.

-أحداث اقتصاد Actualité économie: مجلة اقتصادية تصدر باللغتين العربية والفرنسية، أصدرتها مجلة الجزائر الأحداث عام 1986، عنوانها 20 شارع الحرية -الجزائر.تصدر في 64 صفحة، الإدارة: كمال بلقاسم، سعرها:10 دج.

-أحداث اقتصادية:مجلة شهرية، تنشر عن المؤسسة الوطنية لنشر المجالات الشهرية والصحف المتخصصةENERIM. المدير العام المسؤول: كمال بلقاسم، رئيس التحرير رشيد خياري، رئيس التحرير المساعد: محجوب بوشناق، رئيس التحرير المتخصص: محمد زروق، رئيس التحرير التقني أحمد أوناسي، رئيسة مصلحة الترجمة: فريدة جوادي...، تناولت في عددها 15 والصادر في 1987: الوضع الاقتصادي، المالية والتسيير، التوثيق وأنظمة الحفظ الالكتروني.

-Economie: مجلة شهرية تطبع من طرف وكالة الأنباء الجزائرية. لجنة التنسيق: علو محمد سعيد خليف ومبرك منصور صليحة. التصميم: بن مختار زروخ، يتم التركيب - اختيار الألوان والسحب من طرف وكالة الأنباء الجزائرية، التصوير: الوكالة الوطنية للتصوير الصحفي والإعلامي، العنوان: 7 شارع شي غيفارا، الجزائر. تضمن العدد:165 والذي صدر في فيفري 1989: الاقتصاد الوطني (المنتجات الأساسية- الفلاحة)، التعاون التجاري المغربي (الملتقى المغربي حول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف)، حياة المؤسسات، الاقتصاد العالمي، الطاقة، ملف يتضمن المحاضرة الوطنية حول المؤسسات.

- ت-الصحف والدوريات الصادرة في الجزائر من 1990 إلى 2004:
- التحدي الاقتصادي: أسبوعية تهتم بالأخبار والمعلومات والدراسات الاقتصادية، بدأت في الصدور قبل قانون الإعلام 1990.
 - النظرة المستقبلية Perspective: أسبوعية اقتصادية مستقلة مغربية، أصدرتها شركة (GPM) في 3 أبريل 1990 باللغة الفرنسية. وتهتم هذه الأسبوعية بالمواضيع الاقتصادية على مستوى أقطار المغرب العربي، صدر منها 43 عددا وبمقاس 41/21.
 - سمسار Simsar: أسبوعية اقتصادية باللسان الفرنسي، أسستها سنة 1990 ش ت ا. 2 شارع تورغو -الجزائر. تصدر بالأسود والأبيض في 16 صفحة. الإدارة: سعد لونس، سعرها: 10 دج.
 - مجلة الحياة الاقتصادية: مجلة نصف شهرية للأخبار الاقتصادية باللغة الفرنسية، بدأ صدورها منذ ديسمبر 1990 ولكن بدون انتظام، تهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية صدرت عن شركة الصحافة العمومية بسحب يقدر ب 15000 نسخة لكل عدد، وبمقاس 31 /23.
 - Perspectives: أسبوعية اقتصادية وسياحية باللسان الفرنسي، أسستها ش ذ م م "جي بي أم". 1 شارع بشير عطار-الجزائر، تصدر في 24 صفحة بالأسود والأبيض، بحجم 43/ 29. الإدارة: جمال محفوظ، التحرير: محمد سعيد، سعرها: 6 دج. سنة النشر غير معروفة.
 - البريد الاقتصادي: مجلة نصف شهرية للأخبار الاقتصادية (قوانين التعامل الاقتصادي) باللغة الفرنسية. بدأ صدورها منذ سبتمبر 1990 من طرف شركة " ميديا بلوس" Media Plus، غير منتظمة الصدور وبمقاس 27/21.
 - صحيفة الأعمال: أسبوعية اقتصادية اجتماعية، أصدرتها شركة (NEJM) باللغة الفرنسية، صدرت سنة 1990، وبمقاس 41/29.

- مغرب تهيئة: صحيفة دورية تهتم بشؤون الاقتصاد والبيئة، صدرت باللغة العربية بتاريخ 1990، سحجها غير معروف. مقرها الجزائر.
- مجلة سوناتراك: مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة سوناتراك، ابتداء من 1990، صدر منها 16 عددا.
- سمسار للأعمال والمال: أسبوعية للأعمال والمال، أصدرتها شركة النشر والإشهار في 9 ديسمبر 1991 باللغة الفرنسية بمقاس 27/21.
- صحيفة Auto info: صحيفة نصف شهرية أصدرتها شركة ذات أسهم، من طبع مؤسسة ENAP، وتوزع بالشرق والغرب والوسط بسعر 20 دج للنشرية الواحدة. وصدور منها 25 عددا.
- صحيفة الاقتصادية: صحيفة أسبوعية اقتصادية وطنية باللغة الفرنسية، من إصدار شركة بأسهم من طبع شركة Simprop، وتوزيع شركة NMA، سعرها 30 دج للنسخة الواحدة، صدر منها 40 عددا، تقدر عدد صفحاتها ب 24 صفحة.
- Coussier Economique: صحيفة نصف شهرية اقتصادية، تصدر باللغة الفرنسية من طرف المؤسسة الجديدة للوادي، سنة النشر غير معروفة.
- الأسبوع الاقتصادي: صحيفة نصف شهرية اقتصادية، تصدر باللغة الفرنسية في الجزائر العاصمة، سنة النشر غير معروفة.
- La vie économique: مجلة إخبارية اقتصادية شهرية باللسان الفرنسي، أسستها سنة 1991 ش.ذ. أ للصحافة العمومية. مقرها 37 شارع العربي بن مهيدي- الجزائر. تصدر في 48 صفحة بالأسود والأبيض، بحجم 31/24. الإدارة: أحمد بهاز، رئاسة التحرير: أحمد حوناسي، سعرها: 10 دج.
- ماركت نيوز Market news: صحيفة شهرية، صدرت بتاريخ 1992، وهي تهتم بالمجال الاقتصادي، مدير نشرها: محند حموش، مقرها الجزائر حي 720 سكن، عمارة 80 رقم 116، عين النعجة.

- L'agro industriel: صحيفة متخصصة في الزراعة وقطاع الأغذية الزراعية، شهرية باللسان العربي. أسستها ونشرتها عام 1993 ش ذ م م الزراعة الصناعية. 48، شارع الإخوة بوشوشي الأبيار-الجزائر. تصدر في 24 صفحة بالأسود والأبيض، بحجم 29 / 5.42. الإدارة: محمد عرابديو، سعرها: 10 دج.

- Le Rif: صحيفة الأخبار الزراعية، شهرية باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها عام 1993 ش ذ م م "الريف". 8 شارع بن سقار محمد شريف-قسنطينة. تصدر في 24 صفحة بالأسود والأبيض، بحجم 29 / 42. الإدارة: محمد ناصر فوزي بن تشيكو، سعرها: 10 دج.

- Mag Vet: نصف شهرية متخصصة في الحيوانات والبيطرة باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها عام 1993 "مجلة البيطرة". بولوغين- الجزائر. صدرت في 24 صفحة بالأسود والأبيض، بحجم 29 / 42. الإدارة: أ.بن سمان. سعرها: 20 دج.

- Le commerçant: صحيفة دورية اقتصادية، صدرت باللغة العربية والفرنسية ابتداء من 1995، بسحب يقدر 10000 إلى 15000 نسخة، مديرها العام هو أوأشي عبد المالك، تصدر بمدينة وهران، 13 شارع مفتاح قويدر.

- Kompass Algérie: صحيفة سنوية اقتصادية، تصدر باللغة الفرنسية ابتداء من 1996، مديرها العام هو بلحاسن عبد الله، تصدر بالجزائر.

- Le capitaliste الرأسمالي: صحيفة دورية اقتصادية مالية، تصدر باللغة الفرنسية، ظهرت عام 1997 بسحب يقدر 10000 نسخة. مديرها العام هو فؤاد داود.

- L'économie: شهرية اقتصادية تطبع من طرف وكالة الأنباء الجزائرية، الإدارة والتحرير 02 شارع فريد زويش- القبة-الجزائر. المدير العام: لعبد بسي، سكرتير التحرير: السيدة براهيمي. تباع المجلة حصريا عن طريق

الاشتراك. كان محتوى العدد 51 الصادر سنة 1998: افتتاحية بعنوان: الماء: للحفاظ على هذا المورد الحيوي، موضوع حول الطاقة، تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة، البيئة: تدهور المياه الجوفية وأيضا موضوع بعنوان: ما لم يقال في الأزمة الآسيوية.

-صحيفة الجمارك: صحيفة دورية تصدر باللغة العربية والفرنسية عن إدارة الجمارك، مديرها العام هو مولود صوفي، مقرها 19 شارع الدكتور سعدان الجزائر.

Liberté économie- ملحق اقتصادي ليومية "ليبرتي" (Liberté)، باللسان الفرنسي، أسسته ونشرته عام 1999 ش ذ م م- م ات ليبرتي. 5 شارع الأبيار -الجزائر. تصدر في 24 صفحة بالأبيض والأسود والأبيض، بحجم 5.41/ 29. سعرها: 20 دج.

La Feuille Agricole: رسالة اخبارية للزراعة والزراعة الغذائية، شهرية باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها سنة 2001 "كاليوب". 22 شارع محمد العياشي، بلوزداد - الجزائر. تصدر في 8 صفحات بالألوان، بحجم 21/ 30. سعرها: توزيع خاص بالمشتركين 1980 دج/سنة.

-تجارة: أسبوعية وطنية اقتصادية باللسان العربي، أسستها ونشرتها عام 2002 دار أخبار الصحافة، القبة- الجزائر. تصدر في 24 صفحة بالأبيض والأبيض، بحجم 28/ 42. الإدارة: جمال بلعربي. التحرير سمير قاسيمي. سعرها: 20 دج.

Algérie entreprise: مجلة للاقتصاد والمؤسسة، نصف شهرية باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها عام 2002 منشورات كلمة. 39، شارع العربي بن مهيدي، الجزائر. تصدر في 64 صفحة بالألوان، بحجم 30/ 21. الإدارة: رضا رشيد عللوش، التحرير: ليلي فصيجي، سعرها: 100 دج.

Investir Magazine: مجلة اقتصادية، نصف فصلية باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها عام 2002 وكالة جنوب المتوسط و.ج. م اتصالات. فيلا 17

شارع رقم 4 بارادو، حيدرة - الجزائر. تصدر في 94 صفحة بالألوان، بحجم 20/28. الإدارة: بشير زروق، التحرير حسان حدوش، سعرها: 100 دج.

Business Com: مجلة اقتصادية ومالية، شهرية باللسان الفرنسي، أسستها ونشرتها سنة 2004 أفكار للنشر، 4 شارع أ.أ بن عمور - البلدية. تصدر في 24 صفحة بالألوان، بحجم 30/21، الإدارة: سفيان بن قفة. سعرها: 60 دج.

• ومن عناوين الصحافة الاقتصادية السارية الصدور حاليا في الجزائر- حسب إحصائيات 2010 - نذكر:

-الأبحاث الاقتصادية: مجلة شهرية، ناطقة باللغة العربية.
-Bulletin des statistiques: مجلة نصف فصلية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-La revue des statistiques: مجلة فصلية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Transaction d'Algerie: صحيفة يومية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Liberté économie: صحيفة أسبوعية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Le Maghreb: صحيفة يومية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Le financier: صحيفة يومية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Consomag: مجلة شهرية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-investir Magazine: نصف فصلية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Stratégica: شهرية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-Business: نصف شهرية، ناطقة باللغة الفرنسية.
-El Watan économie: أسبوعية، ناطقة باللغة الفرنسية.
بالإضافة إلى مجموعة من المجلات الشهرية، التي تهتم بالأحداث الاقتصادية والمالية مثل: Algeria Weekly-El Djazair.com-Phone Mag-Algérie - entreprise
finance info-Economia)، كما نجد بعض المواقع الإلكترونية الاقتصادية مثل: Maghreb emergent.

من خلال استعراض الصحف والمجلات الاقتصادية التي صدرت في الجزائر، يتضح أن المرحلة الثالثة عرفت عدة عناوين اقتصادية مقارنة بالمرحلة الأولى والثانية، ويعود ذلك إلى الحرية التي احتواها قانون الإعلام 1990، وتمتعت مجموعة كبيرة من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الشركات ذات الأسهم أو المواطنين لإصدار صحف اقتصادية متخصصة. ولكن تلك الحرية قابلها من جهة أخرى الصعوبات المالية المستمرة. كما تجدر الإشارة إلى أن جل الصحف الاقتصادية الصادرة، ارتبطت بشكل أساسي بالشركات ذات الأسهم.

-خاتمة-

تجدر الإشارة في الأخير إلى ضرورة خلق تنسيق بين المؤسسة الأكاديمية والمؤسسة الصحفية التي تساهم في مواصلة تكوين الصحفي، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين أداء الصحفي الاقتصادي الجزائري، وجعل الصحف الاقتصادية الجزائرية وسيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وفيما يخص تمويل هذه الأخيرة فعلى السلطات المعنية وضع إطار قانوني للإشهار لتفادي كل أنواع الانزلاقات التي تؤثر على العمل الصحفي وتبعد الصحافة الاقتصادية عن الدور الذي وجدت من أجله، والعمل الدائم والمستمر على تفادي كل التصرفات التي تحول دون تحقيق منفعة المواطن، المجتمع والدولة. وعلى الصحف الاقتصادية أن تساهم في توسيع نقاط البيع، والسهرة على خلق عمل تكاملي بين المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، مع باقي مؤسسات التوزيع الخاصة لتعزيز حق المواطن في الاطلاع على مختلف الأحداث الاقتصادية الوطنية والدولية.

- الهوامش:

- 1-مدونة الأستاذ أحمد فلاق، نائب عميد سابق لكلية علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر3، "إشكالية التكوين في الإعلام المحلي"، تم التصفح بتاريخ 30 مارس 2015 على الساعة 12:30 الموقع الإلكتروني: ahmedfellag.com
- 2 - أديب خضور: الإعلام المتخصص، المكتبة الإعلامية، الطبعة الثانية، سوريا، 2005، ص45.
- 3-خليل صابات: الصحافة رسالة واستعداد وفن، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 1967، ص46.
- 4-أديب خضور، "المرجع السابق"، صص(43-47).
- 5-عزي عبد الرحمن، "التكوين الإعلامي: التلاقي والتلاقي بين الرسالة والوسيلة"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد4:، خريف1990، ص 9.
- 6-مدونة الأستاذ أحمد فلاق، "المرجع السابق".
- 7-عزي عبد الرحمن، "التكوين الإعلامي: التلاقي والتلاقي بين الرسالة والوسيلة"، "المرجع السابق"، ص13.
- 8-مدونة الأستاذ أحمد فلاق، "المرجع السابق".
- 9-الزبير سيف الإسلام: علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 1986، ص56.
- 10-عزي عبد الرحمن، "التكوين الإعلامي، التلاقي والتلاقي بين الرسالة والوسيلة"، "المرجع السابق"، صص(14-22).
- 11-Brahim Brahim: le pouvoir la presse et les intellectuels en Algérie. l'édition l'harmattan. France. 1989. p93.
- 12-عزي عبد الرحمن، "المرجع السابق"، ص 7
- 13-شون ماكبرايد و(آخرون): أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص81.
- 14-عزي عبد الرحمن، "المرجع السابق"، ص32.
- 15-مدونة أحمد فلاق، "المرجع السابق".
- 16-خليفة بوراس، "إشكالية حرية الإعلام في العلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص54.
- 17-مقابلة علمية مع السيدة ليلى سفتا، رئيسة تحرير الصحيفة الاقتصادية «Le Maghreb»، يوم 20مارس 2015 على الساعة الثانية زوالا، بمقر الصحيفة، الجزائر العاصمة.
- 18-خليفة بوراس، "المرجع السابق"، ص 53
- 19-الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 05-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، المادة 129.
- 20-مدونة الأستاذ فلاق، «المرجع السابق».
- 21-صالح بن بوزة، "السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسة(1979-1990)", المجلة الجزائرية للاتصال، العدد:13، جانفي-جوان 1996، ص51.
- 22-يوسف تمار: الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، صص(92-93).
- 23-محمد شحات، "العلاقة بين التمويل الأشهاري والأداء الصحفي في الصحف اليومية"، دراسة تحليلية استطلاعية على عينة من الصحف اليومية الوطنية الخبر، الشروق، "El Watan"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص98.

- 24-سهام الشجيري: اقتصاديات الإعلام، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2014 ص107.
- 25 -عاشور فيني: اقتصاد الصحافة المكتوبة في الجزائر، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2013ص62.
- 26- Belkacem Ahcen –Djaballah: La com' dans tous ses états. analyse. étude. communications et écrits de presse (1985-2005). édition Dar El Gharb. Algérie. sans date. p198.
- 27 - بومنجل فوزي، "الإعلان في الجزائر بين القانون والممارسة، الدراسة الميدانية في المؤسسات الإعلامية والإعلانية بإقليم مدينة قسنطينة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، السنة غير موجودة، ص.ص(119-120).
- 28 -"نفس المرجع"، ص.ص.(126 -124)
- 29-Achour Cheurfi: la presse Algérienne. Genève. conflits et défaits. Casbah édition. Algérie. 2010. p219.
- 30-محمد شحات، "العلاقة بين التمويل الاشهاري والأداء الصحفي في الصحف اليومية، دراسة تحليلية استطلاعية على عينة من الصحف اليومية الوطنية الخبر، الشروق و"El Watan". "المرجع السابق"، ص.ص(130-131).
- 31-محمد شحات "المرجع السابق"، ص.140
- 32- Christine Delporte et (autres): presse à scandale. scandale de presse. édition l'harmattan. France. 2001. p115.
- 33- زهير احدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2014 ص36.
- 34-Sais Chabani .« les aspects essentiels de l'économie de l'information en Algérie .cas de l'entreprise de presse écrite M-SE ». université d'Alger.1989.p128.
- 35-Zohir Ihaddaden: le presse écrite en Algérie de 1965 a 1982 .les éditions Ihaddaden . Algérie .2002 .p83.
- 36-Zohir Ihaddaden: l'information en Algérie de 1965 à 1982. office des publications universitaires. Algérie. 2012. pp (55-87).
- 37-مصطفى سحاري، "إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر، الصحافة الخاصة نموذجاً(1990-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006، ص94.
- 38-سعيد دودان، "توزيع الصحافة المكتوبة وسبل تطويره في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة منشورة، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1998، ص116.
- 39- "نفس المرجع"، ص117..
- 40- مصطفى سحاري، "إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر، الصحافة الخاصة نموذجاً(1990-2006)، "المرجع السابق"، ص.ص(95-96).
- 41 - Zohir Ihaddaden: La presse écrite en Algérie de 1965 a 1982. op.cit. pp (12-14).
- عبد العالي رزاق: الخبر في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والانترنت، "المرجع السابق"، ص.ص(195-209).
- مهدي زعموم، "مقياس الصحافة المحلية والمتخصصة"، محاضرات غير منشورة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، (2008-2009)، ص.ص(64-68).

- Acte de séminaire sur l'information économique, avec la collaboration de la Fondation Friedrich Naumann et du centre culturel français, institut de presse et des sciences de l'information, université de Tunis1, 1993, pp (49-52).
- Derradji Soualem: mémoire de la presse algérienne (1962-2004), Chihab éditions, Algérie, 2007, pp (22-109).
- اتصال(مهنية في الإعلام، فعالية في الاتصال)، "المرجع السابق"، ص.ص(60-62).
- الأنباء الاقتصادية، مجلة شهرية، السنة الثالثة، العدد:26-27، نوفمبر – ديسمبر 1972.
- Economie, revue mensuel spécialisé, numéro: 165, février 1989.
- L'économie, mensuel économique, numéro: 51, Mars –Avril 1998.
- أحداث اقتصادية، مجلة شهرية، العدد:15، أبريل 1987، ص.2.

الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي طبقا لقواعد حقوق المؤلف

أ/يصرف حاج

جامعة الجيلالي اليابس/سيدي بلعباس

- مقدمة

تعد برامج الحاسب الآلي أحد أهم عناصر الشق المعنوي للكمبيوتر، ومظهرا يعكس التطورات التقنية المتسارعة في مجال تكنولوجيا نظم المعلومات الحديثة. فهي تشكل- إضافة إلى الوثائق والمستندات التي تدخل تحت نطاق كتيبات إرشاد الاستخدام التي تقتضي مهمتها شرح كيفية استعمال البرنامج وتيسير فهمه بشكل صحيح- مفهوما أوسع لما اصطلح على تسميته بـ "برمجيات الكمبيوتر".

إلى جانب أهميتها التقنية- باعتبارها مجموعة من الأوامر والإرشادات المكتوبة بلغة البرمجة الآلية على اختلاف صيغها التي تحدد لجهاز الحاسب الآلي العمليات التي يقوم بتنفيذها بتسلسل وفق خطوات معينة، وانعكاسات ذلك على الاستغلال الأمثل لهذا الجهاز-احتلت برامج الحاسب الآلي حيزا بالغ الأهمية في النظم القانونية بالنظر إلى كونها تشكل مصنفا من المصنفات الرقمية التي تندرج تحت نطاق مصنفات الكمبيوتر بالدرجة الأولى، وكصناعة وابتكار يتطلب في كلتا الحالتين توفير حماية قانونية تخول مؤلفيها الاستفادة من حقوقهم ودفع كل اعتداء يقع عليها من قبل الغير، من هنا تبرز أهمية قواعد الملكية الفكرية عموما باعتبارها كنظام قانوني يسمح بوضع الضوابط والأسس اللازمة لحماية برامج الحاسب الآلي متى توفرت الشروط القانونية اللازمة لذلك؛ وحقوق المؤلف خصوصا بالنظر إليها كفرع من فروع الملكية الفكرية التي تهتم بإبراز العلاقة الموجودة بين المؤلف ومؤلفه وتحديد طبيعة ومضمون الحقوق التي يتمتع بها هذا الأخير نتيجة الجهد الذهني المبذول في سبيل إخراج مصنفة إلى الوجود والتي تخوله استغلاله بأي شكل من الأشكال.

من جانبه ساهم الفقه القانوني سعياً منه إلى مساندة تلك التطورات، في إثراء هذا الموضوع بقسط وافر من الاجتهادات من خلال محاولته تقديم إجابات حول الإشكالات التي تمحورت حول كيفية تفعيل هذه الحماية، ومدى صلاحية نصوص حقوق المؤلف التي تخضع لها المصنفات التقليدية وما تضمنته من مبادئ وأحكام قانونية للتطبيق على برامج الحاسب الآلي وقدرتها على إيجاد الحلول للمشاكل القانونية الناتجة عن إفرات البيئات الرقمية بما يتناسب مع طبيعة المصنفات موضوع الدراسة. من هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الاتجاه الذي تبنته التشريعات القانونية الوطنية والعالمية (الاتفاقيات الدولية) في معالجتها لموضوع الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي طبقاً لقواعد حقوق المؤلف؟ وما هي المبادئ والأسس القانونية التي تخضع لها هذه الحماية؟ وما موقف الفقه والقضاء من ذلك؟

1. حماية برامج الحاسب الآلي عن طريق حقوق المؤلف في ظل القانون الدولي

أدى التطور التكنولوجي المستمر وما أفرزته صناعة البرمجيات من تحديات على المستويين المحلي والعالمي خاصة بعد الانتشار الواسع لشبكة المعلومات الدولية وما نتج عنها من اعتداءات على حقوق المؤلفين إلى تسارع خطوات التعاون الدولي لتنظيم هذا المجال، وتبعاً لذلك برزت الحاجة إلى وضع حد أدنى من القواعد الموحدة التي من شأنها حماية برمجيات الحاسب الآلي عن طريق حقوق الملكية الفكرية وعلى رأسها الحماية عن طريق حقوق المؤلف وهذا ما فتح مجال انضمامها إلى مجموعة المصنفات المشمولة بالحماية. تبعاً لذلك سنتطرق إلى أهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي حاولت إسباغ الحماية القانونية على برامج الحاسب الآلي عن طريق قواعد حقوق المؤلف.

أ. اتفاقية برن

تعتبر اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية الموقعة في مدينة برن السويسرية عام 1886 والتعديلات التي طرأت عليها فيما بعد وخاصة صيغة باريس في 24 يوليو عام 1971 من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال حماية برمجيات الحاسب الآلي¹.

شكل بموجب هذه الاتفاقية الاتحاد الدولي لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية بغرض . حسب ما أوردته نصوصها . تحديد المقصود بالمصنفات المتمتعة بالحماية، ووضع المعايير المعتمدة في ذلك، مع تحديد الحد الأدنى لمدتها، وتنظيم كيفية استغلال المصنفات الأدبية والفنية.

باستقراء نص المادة 1/2 من هذه الاتفاقية نلاحظ بأن عبارة المصنفات الأدبية والفنية تشمل كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، المحاضرات، الخطب والمواعظ...²، مع وضع قائمة تمثيلية وليست حصرية لهذه المصنفات، ما يجعل من هذا التعريف يتمتع بمرونة فائقة تسمح بإدراج المصنفات الرقمية الناتجة عن التطورات التكنولوجية، غير أن ذلك لا يعني عدم الحاجة إلى اتفاقيات ومعاهدات أخرى تعنى بهذه التطورات وتخضعها للتنظيم، وهذا ما حاول الجهد الدولي بلوغه سواء من خلال اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية من حقوق الملكية الفكرية TRIPS أو من خلال جهد المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO³ وما أسفر عنه خاصة بالنسبة لمعاهدة (الويب) بشأن حق المؤلف (أو معاهدة الأنترنت الأولى) التي اهتمت بحماية برامج الحاسب الآلي كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

إضافة إلى معايير الحماية التي أقرتها هذه الاتفاقية بهدف تحديد أصحاب الحقوق من المؤلفين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الاتفاقية والمتمثل في معيار الرعوية (الجنسية) حسب نص المادة 1/3 أ أو الإقامة العادية في إحدى دول الاتحاد كما يلاحظ من خلال نص المادة 2/3. وبغض النظر عما

إذا كانت تلك المصنفات منشورة أو غير منشورة، نصت هذه الاتفاقية على عدم التزام الشكلية لتقرير الحماية أو ما يعرف بمبدأ الحماية التلقائية الذي يقضي بتقرير الحماية للمؤلف على المصنفات محل الحماية بمجرد نسبتها إليه بدون أن يتطلب التمتع بالحق وحمايته أي إجراء شكلي (نص المادة 2/5).

بشأن الحقوق المعنوية أقرت الاتفاقية أن الحق المعنوي للمؤلف يشمل المطالبة بنسبة المصنف إليه (حق الأبوة)، بالإضافة إلى الحق في الاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل أخر لهذا المصنف أو كل مساس أخر بذات المصنف يكون ضارا بشرفه أو بسمعته (المادة 6 (ثانيا) /1).

ب. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)
Agreement on Trade-Related Aspects on Intellectual Property Rights

يشكل هذا الاتفاق الملحق رقم 1-ج من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تم تبنيها خلال مؤتمر مراكش في 15 أبريل 1994 وتعتبر أحدث وأشمل الاتفاقيات الدولية التي وقعت في القرن 20 كونها حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي تم التوصل إليها في 30 أكتوبر 1947، وجرت في إطار الجات عدة جولات كان من أهمها جولة الأرجواي المنعقدة بين 20 نوفمبر 1986 و15 ديسمبر 1993 وشاركت فيها 125 دولة أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة الدولية السابق ذكرها، وعهد إليها اعتبارا من 1 يناير 1995 السهر على تنفيذ اتفاقيات دورة الأرجواي، كان من بينها إتفاق يتعلق بمواضيع التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

ويعد موضوع الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي من المواضيع التي تناولتها هذه الاتفاقية تناولا صريحا وألزمت الدول الأعضاء بحماية هذا النوع من المصنفات عن طريق حق المؤلف من خلال المادة 1/10 التي وردت في القسم الأول من الجزء الثاني من الاتفاقية تحت عنوان حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها التي نصت على: " تتمتع برامج الحاسب الآلي (الكومبيوتر) سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة بالحماية باعتبارها أعمالا

أدبية بموجب معاهدة برن 1971". وبذلك اعترفت الدول 125 التي صادقت على هذه الاتفاقية بانسحاب أحكام اتفاقية برن تلقائياً على برامج الكمبيوتر واعتباره مصنفاً أدبياً في مفهوم هذه الاتفاقية، كما أجازت للدول الأعضاء أن تقرر ضمن نظمها القانونية الوطنية حماية أوسع من تلك التي تقرها أحكامها.

وتضمنت المادة 2/11 أحكاماً تقضي بسريان حماية حقوق المؤلف على الإنتاج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية، وبالنسبة لحقوق مؤلفي برامج الحاسب الآلي والأعمال السينمائية نصت المادة 11 من الاتفاقية على ضرورة التزام البلدان الأعضاء منح المؤلفين وخلفائهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ المنتجة عنها تأجيراً تجارياً للجمهور. ويستثنى من حق التأجير برامج الحاسب الآلي إذا لم يكن البرنامج نفسه يشكل الموضوع الأساسي للتأجير. وتطرفت المادة 12 إلى الأحكام المتعلقة بحساب مدة الحماية (فيما عدا أعمال التصوير الفوتوغرافي والفن التطبيقي) في حالة اعتماد الحساب على أساس آخر غير مدة حياة الشخص الطبيعي التي يجب ألا تقل عن 50 سنة تبدأ من تاريخ انتهاء السنة التي تم نشر العمل بها نشرًا مرخصاً، فإذا لم يكن النشر قد تم خلال هذه المدة فإن الحساب يبدأ من تاريخ نهاية السنة التي تم فيها العمل.

ويرى البعض أن وضع برامج الحاسب الآلي ضمن الأعمال الأدبية استهدف بالدرجة الأولى الاستفادة من إضفاء الحماية القانونية عليها لمدة طويلة بحيث تتكبد الدول النامية أموالاً طائلة لاستيراد هذه التكنولوجيا حتى يتسنى لها مواكبة التطور العلمي وأن الجات منعت تأجير البرامج رغم أن ما استقر في ضمير المجتمع الدولي والداخلي يجيز هذا التأجير⁴.

ج. معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (معاهدة الانترنت الأولى 1996)
تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بموجب اتفاقية تم توقيعها ب استوكهولم في 14 يولييه 1967 تحت عنوان اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970، وفي سنة 1974 أصبحت الويبو إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يقع تحت مسؤوليتها اتخاذ التدابير المناسبة طبقا لوثيقتها الأساسية وللاتفاقيات والمعاهدات التي تشرف على إدارتها من أجل تشجيع النشاط الفكري وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية⁵ ورغم أن اتفاقية التريبس هي اتفاقية واسعة النطاق، إذ تشمل العديد من القضايا التي يثيرها التطور الجديد المتمثل في استعمال التكنولوجيا الرقمية ولاسيما عن طريق الانترنت إلا أن هذه الاتفاقية لا تتصدى لبعض تلك المسائل على نحو مفصل، الأمر الذي دفع بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى مواجهة هذا التحدي بإبرام معاهدين في العشرين من ديسمبر سنة 1996 هما معاهدة الويبو بشأن حق مؤلف (المعاهدة الأولى) ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (المعاهدة الثانية) اللتان أطلق عليهما معاهدتا الانترنت بالنظر لأهميتهما وما حملته أحكامهما من حلول للتحديات التي تطرحها التكنولوجيا الرقمية⁶.

و الجدير بالذكر أن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (20 ديسمبر 1996) جاءت كاتفاق خاص وفقا للمعنى الوارد في المادة (20) من اتفاقية برن للإعلان عن نطاق وحدود الحماية المقررة لحق المؤلف على المصنفات الأدبية والفنية⁷، وقد أقرت هذه المعاهدة في مادتها 4 الحماية القانونية لبرمج الحاسب الآلي باعتبارها مصنفات أدبية بمعنى المادة 2 من اتفاقية برن، وتطبق تلك الحماية على برامج الحاسب مهما كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها. بالإضافة إلى الحقوق الاستثنائية التي يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية المتمثلة في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ مصنفاتهم للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى حسب ما ورد

في نص المادة 6، نصت المادة 1/7 على تمتع مؤلفو مصنفات برامج الحاسب الآلي بالحقوق الاستثنائية في التصريح بتأجير النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ مصنفاتهم للجمهور لأغراض تجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناء الوارد على هذا المبدأ بموجب الفقرة الثانية في حالة ما إذا لم يكن البرنامج في حد ذاته موضوع التأجير الأساسي.

د. القرار التوجيهي الأوروبي بشأن الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر⁸ في 14 ماي 1991 أصدر المجلس الأوروبي قراراً توجيهاً للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يحدد القواعد العامة التي يجب أن تتبناها في تشريعاتها الوطنية بشأن الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر The European Commission Directive on the legal protection of computer program.⁹ ويطلق عليه اختصاراً The EC Directive.

بحيث نصت المادة 1/1 من هذا القرار على أن الدول الأعضاء مطالبة بحماية برامج الكمبيوتر عن طريق القواعد القانونية لحقوق الطبع باعتباره مصنفاً أدبياً في مفهوم معاهدة برن الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية، وحسب الفقرة الثانية من نفس المادة تطبق هذه الحماية على التعبير في أي صورة من صور برامج الكمبيوتر ويستثنى من ذلك الأفكار والمبادئ التي بني عليها أي عنصر من عناصره بما في ذلك تلك المتعلقة بواجهة الاستخدام. واشترطت الفقرة الثالثة عنصر الابتكار والإبداع الشخصي للمؤلف حتى يتمتع البرنامج بالحماية.

نصت المادة 4 على الحقوق الاستثنائية المقررة لصاحب الحق على البرنامج المتمثلة في:

إعادة إنتاج البرنامج بشكل دائم أو مؤقت بأي وسيلة وفي أي صورة وبشكل جزئي أو كلي ويشمل ذلك تحميله في الذاكرة، عرضه، تشغيله، بثه، تخزينه وأي عمل ضروري لعملية إعادة الإنتاج (المادة 4/a).

ترجمة أو تهيئة أو ترتيب برنامج الكمبيوتر أو أي عمل من أعمال التعديل التي تجرى عليه وإعادة إنتاج النتائج التي تترتب على ذلك (المادة 4/b).

أي صورة من صور التوزيع العام بما في ذلك تأجير النسخة الأصلية للبرنامج أو أية نسخة منه (المادة 4/c).

هذا إضافة إلى الاستثناءات التي ترد على الأعمال المنصوص عليها في المادة 4 بموجب المادة 5 و6 وإجراءات خاصة بالحماية (المادة 7)، مدتها (المادة 8) وصورها (المادة 9).

2. حماية برامج الحاسب الآلي طبقا لقواعد حق المؤلف في القوانين الوطنية

إن الاتجاه السائد بشأن حماية برامج الحاسب الآلي في ظل أغلب القوانين الوطنية هو إخضاعها إلى قوانين حقوق المؤلف بعدما كانت هذه الحماية تتم في وقت سابق عن طريق نصوص الملكية الصناعية، غير أن هذا الاتجاه تبني عدة مسارات لتجسيد ذلك بحيث اكتفت بعض التشريعات الوطنية بالتصور التقليدي لهذه الحماية وانتهج القضاء نفس النهج بإسباغه الحماية على برامج الكومبيوتر باعتبارها مصنفاً فكرياً ضمن عمومية النصوص الواردة بشأن المصنفاً التقليدية وإن لم تتطرق صراحة إلى برامج الحاسب الآلي ضمن المصنفاً الخاضعة للحماية، انطلاقاً من كون أن عمومية النصوص والصيغة المرنة للقواعد القانونية التي نصت على ذلك تقتضيان حماية المصنفاً المستحدثة التي لم تكن قد ظهرت وقت صدور هذه القوانين.

ففي فرنسا مثلاً نجد بأن القانون الصادر في 11 مارس 1957 (قانون حق المؤلف رقم 57-298) المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية لم يتعرض في نصوصه لبرامج الحاسب الآلي ولم يدرجها ضمن المصنفاً الفكرية المحمية بموجب قانون حق المؤلف¹⁰، ومن أمثلة الأحكام القضائية التي تعبر عن موقف القضاء الفرنسي نذكر الحكم الصادر عن محكمة باريس التجارية في 18 نوفمبر 1980 الذي اعتبر البرنامج كمصنف تتم حمايته بموجب أحكام هذا القانون، المؤيد من قبل محكمة الاستئناف التي ذهبت بدورها إلى اعتباره من أعمال الذهن وأنه يشبه ترجمة المؤلفات التي يستخدم فيها أكثر

من أسلوب للعرض، لذلك يعتبر عمل المبرمج من أعمال الذهن لأن شخصيته تبرز فيه¹¹. وهو نفس الاتجاه الذي انتهجه المشرع الجزائري في الأمر رقم 14-73 المتعلق بحق المؤلف بحيث لم يذكر برامج الحاسب الآلي صراحة ضمن المصنفات الخاضعة للحماية المنصوص عليها في المادة 02 من هذا الأمر¹²، إلا أن نص المادة 07 من الأمر رقم 16-96 المتضمن أحكام الإيداع القانوني للمصنفات الأدبية اعترفت بالحماية لهذا النوع من المصنفات بصورة ضمنية حينما أخضعها لغيرها لإجراءات الإيداع القانوني للإنتاج الفكري أو الفني الموجه للجمهور¹³. ويسير الاتجاه السائد حاليا نحو حماية برامج الحاسب الآلي وفقا للنصوص المعدلة لقوانين حقوق المؤلف بعدما تنبه المشرع في العديد من الدول إلى طبيعة هذا النوع من المصنفات وتبنت هذا الاتجاه العديد من قوانين حق المؤلف الوطنية التي عدلت نصوصها بما ينسجم والصفة المميزة لبرامج الحاسب الآلي.

عدلت فرنسا من قانون حماية حق المؤلف الساري المفعول بعدما أضافت برامج الحاسب الآلي إلى مجموعة المصنفات المحمية بموجب القانون رقم 85/660 الصادر في 3 جويلية 1985 الذي عدل المادة 3 من قانون 11 مارس 1975 الخاصة بحقوق المؤلف وتم إدراج برامج الحاسب الآلي ضمن المصنفات المحمية، كما خصص هذا القانون الفصل الخامس لأحكام برامج الحاسب الآلي، يضم 7 مواد خرجت 3 منها عن الأحكام القانونية المنصوص عليها في قانون 11 مارس 1975¹⁴.

في عام 1980 قام الكونجرس الأمريكي بتعديل قانون حق التأليف مضيفا برامج الكومبيوتر صراحة ضمن نطاقه بالنص عليها وتعريفها على الرغم من اتفاق الآراء الفقهية حول خضوعها لقانون 1976 حتى ولو لم ينص عليها صراحة، وتفاديا لأي لبس قام بناء على اقتراح من اللجنة الوطنية للاستعمالات التكنولوجية الحديثة للأعمال القابلة لحق التأليف بتعديل هذا القانون وإضافة تعريف لبرامج الكومبيوتر بالذات¹⁵.

ويصنف المشرع الجزائري برنامج الحاسب الآلي ضمن المصنفات الأدبية والفنية بموجب نص المادة 04/1 من الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تنص على: "تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية أو فنية محمية ما يأتي:

المصنفات الأدبية المكتوبة مثل: المحاولات الأدبية، والبحوث العلمية والتقنية، والروايات، والقصص، والقصائد الشعرية، وبرامج الحاسوب..."¹⁶.

ومن الدول التي صاغت قوانين خاصة لبرامج الحاسب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات كوريا الجنوبية التي أصدرت قانونا خاصا بتاريخ 31 ديسمبر 1986 بعنوان قانون حماية برامج الحاسب الآلي، ولكن ضمن الإطار العام لبرامج الحاسب الآلي، وقبل ذلك أصدرت الدانمرك قانون جرائم الحاسب الآلي في 6 جوان 1985، كما سنت المملكة المتحدة قانونا خاصا تحت اسم قانون إساءة استخدام الحاسب الآلي لسنة 1990¹⁷.

3. حقوق مؤلف برامج الحاسب الآلي طبقا لقواعد حقوق المؤلف

تقتضي الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي التعرف على مؤلف هذا البرنامج من اجل منع أي اعتداء من قبل الغير على مصنفه وتثمين العمل الذي يقوم به في هذا المجال.

قد يكون مؤلف برنامج الحاسب الآلي منفردا بوصفه صاحب الحق الأصلي عليه وباعتباره المبتكر والمهيمن على كافة الحقوق الخاصة به¹⁸، وقد يكون في صورة مؤلف مشترك من خلال اجتماع عدد من المؤلفين يقدمون إبداعاتهم الخاصة تحت تأثير الفكرة المشتركة التي تجمع بينهم للوصول إلى المصنف المشترك¹⁹، كما قد يكون في شكل جماعي عندما يساهم في تأليفه أكثر من مؤلف عندما تندمج كافة إسهاماتهم بشكل يستحيل تمييز عمل كل منهم وفصله عن عمل الآخرين²⁰، كما قد ينشأ نتيجة مبادرة شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشر المصنف تحت إدارته وباسمه وتمتج فيه الأنصبة التي يقدمها المؤلفون بحيث لا يمكن أن يخول لكل واحد منهم حقا مميزا على

مجموع المصنف، إضافة إلى مؤلف المصنف المشتق الذي يستمد أصله من مصنف سابق الوجود دون مشاركة مؤلف هذا الأخير.

بصفة عامة وبغض النظر عن اختلاف طرق تأليف برامج الحاسب الآلي والكيفيات التي تثبت بها حقوق مصنفيه، يمكن القول أن القانون يمنح نوعين من الحقوق للمؤلف، حقوق أدبية وحقوق مالية:

الحقوق الأدبية: على الرغم من اختلاف الفقه بشأن طبيعة الحق الأدبي للمؤلف إلا أن هذا الحق يظل في أعلى منزلة من الحق المالي نظرا لاتصاله بالفكر الإنساني وما يتمتع به من خصائص مغايرة لتلك التي يتميز بها النوع الأول.²¹

أ. حق الأبوة: لمؤلف البرنامج الحق في أن ينسب إليه برنامج، وأن يقترن اسمه به على كل نسخة من نسخته²²، وإذا كان هذا الحق ينطوي على ذكر اسم المؤلف فإنه قد يحدث ما يدعو المؤلف إلى وضع المصنف تحت اسم مستعار أو حتى دون ذكر الاسم مع احتفاظه بحقه في الكشف عن اسمه الحقيقي ونسبة المصنف إليه.²³

ب. الحق في نشر برنامج الحاسب الآلي: يثبت الحق في تقرير نشر البرنامج واختيار طريقة النشر وإتاحته للجمهور لأول مرة للمؤلف وحده متى رأى أن الظروف مناسبة لذلك. ومن هذه اللحظة يوجد المصنف وتترتب عليه سائر الحقوق الأدبية والمالية.

تختلف طرق نشر برنامج الحاسب الآلي مقارنة ببعض المصنفات التقليدية الأخرى فهي تتراوح بين أنواع تطرح للاستعمال على نطاق تجاري واسع، ويعتبر طرحها في الأسواق بمثابة نشر لها وبين أنواع متخصصة تستخدمها المؤسسات والشركات حسب طبيعة أعمالها، وفي جميع الأحوال يكون استعمال البرنامج عن طريق الترخيص بشروط وضوابط معينة²⁴.

ج. الحق في احترام برنامج الحاسب الآلي: يمثل هذا الحق حجر الزاوية في إطار حماية الحقوق الأدبية لمؤلف برنامج الحاسب الآلي، فبالإضافة إلى

الحق في نشر البرنامج وإتاحته للجمهور لأول مرة يتمتع المؤلف بمقتضى هذا الحق بالرد على أي اعتداء يقع على برنامجه من قبل الغير بالنسخ أو الاقتباس أو التحوير أو التحريف أو الاستعمال غير المرخص به بأي صورة من الصور.

د. الحق في تعديل أو تحوير البرنامج: يمنح القانون للمؤلف وحده حق تعديل أو تحوير برنامجه وترجمته إلى لغة أخرى، ويمنع على غير المؤلف أن يباشر شيئاً من ذلك أو أي صورة أخرى من صور التعديل تظهره في شكل جديد إلا بإذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه²⁵.

غير أن هذا الحق لا يمنع الغير الذي آلت إليه حقوق الاستغلال بطريقة شرعية وفي حدود ما تم الاتفاق عليه في العقد من إدخال ما يراه من تعديلات متى كانت ضرورية لحسن استخدام البرنامج، وهذا ما نص عليه التوجيه الأوروبي بشأن الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي في المادة 1/5، ووجد طريقه إلى الكثير من التشريعات الأوروبية مثل التشريع الإنجليزي والفرنسي في إطار ما يسميه البعض "التشغيل المتكامل"²⁶ والمقصود به توفير إمكانية عمل البرنامج محل الحماية بشكل متكامل مع برامج أخرى.

هـ. الحق في السحب أو الندم: أقرت بعض التشريعات ومن بينها التشريع الفرنسي (المادة 3 من القانون الصادر في 10 ماي 1994) عدم إمكانية سحب برنامج الحاسب الآلي من قبل مؤلفه وأكد البعض²⁷ هذا الموقف السليم للمشرع الفرنسي لأن العمل في مجال تسويق البرامج أثبت عدم إمكانية التمسك بالحق في السحب لضخامة المبلغ الواجب سداده للعميل لتعويضه عن الحرمان من الاستمرار في استخدامه واستغلاله، كما تكمن الصعوبة في خشية إساءة هذا الحق عندما يلجأ المنافسون في مجال برامج الحاسب الآلي إلى الضغط على المؤلف لسحب برنامجه من منافسين آخرين أو تهديدتهم

بهذا الحق للضغط عليهم وحرمانهم الاستفادة من التفوق التقني المحصل بفضل استخدامه.

في المقابل نجد تشريعات أخرى على غرار المشرع المصري مثلا الذي أجاز تمتع المؤلف بهذا الحق من خلال المادة 144 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 التي نصت على: "للمؤلف وحده- إذا طرأت أسباب جدية- أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بمنع طرح مصنفة للتداول أو بسحبه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي، ويلزم المؤلف في هذه الحالة بأن يعرض مقدما من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضا عادلا يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم".

ويعلق البعض²⁸ على هذه المادة بالقول أن ممارسة حق السحب وفقا لهذه الشروط يعد انتهاكا للحق الأدبي للمؤلف فهذا الأخير عندما يبدع ويبتكر فهذا يكون نتاج مجهوده الذهني وحده فالمصنف لصيق بشخصيته ويعبر عنها، وفي تقييد الحق في السحب تقييدا للحرية الشخصية، وإذا كانت إرادة المشرع تتجه نحو حماية أصحاب حقوق الاستغلال المالي من خطورة قرار السحب فهذا ليس مبررا لتقييد الحق في السحب بإذن القضاء وتوافر الأسباب الجدية، خاصة وأنه طبقا لنظرية عدم التعسف في استعمال الحق، فإن المؤلف لا يمكنه أن يتعسف في استخدام حق السحب.

الحقوق المالية: تشمل الحقوق المالية لمبتكر برنامج الحاسب الآلي العائد المتحصل عليه من خلال استغلاله لمصنفة، إضافة إلى الحق الاستثنائي في استغلاله ماليا المخول للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرته إلا بإذن مسبق منه أو من خلفه بعد مماته، كما يمكن لمؤلف البرنامج نقله للغير للتصرف فيه وفقا للشروط التي يرى بأنها تحدد له أكبر قدر من الفائدة.

يعتبر حق الترخيص بالاستغلال من بين أهم الحقوق المالية التي يتمتع بها مؤلف برنامج الحاسب الآلي، نظرا لاختلاف طرق نشرها عن باقي أنواع

المصنفات الأخرى المقترن بالاستعمال الفعلي له واستغلاله وليس مجرد الاطلاع عليه، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حق الترخيص بالاستغلال يعني تمكين مؤلف برنامج الحاسب الآلي الغير من الاستفادة منه. يتم الاتفاق وفق عقد الترخيص بالاستغلال على تحديد عدد النسخ المسموح بتداولها والتي لا يحق للمرخص له تجاوزها، تحديد النطاق الزمني والمكاني للاستغلال²⁹، ويعد استخدام البرنامج من دون ترخيص أو مخالفة شرط من شروط العقد بمثابة اعتداء على حقوق صاحب الترخيص وفقا لقواعد حقوق المؤلف.

4. موقف الفقه من حماية برامج الحاسب الآلي وفقا لأحكام قوانين حق المؤلف

يرى جمهور الفقه المعاصر بأن برامج الحاسب الآلي مهما كانت طبيعتها وصورتها الفنية فإنها تدخل تحت مفهوم المصنف الفني الذي يحميه قانون حق المؤلف، لأنها تتضمن فكرة الابتكار التي تتلاءم مع طبيعتها، فالمعلوماتية باعتبارها ظاهرة حديثة ينبغي النظر إليها نظرة متميزة تجد أساسها في كون أن الكيان المنطقي باعتباره مصنفا اقتضى إتمامه قدرا من الجهد الإنساني يضاف عليه ابتكارا تقنيا جديدا، والمرونة تقضي بعدم وجوب اشتراط توجيه البرنامج إلى الإنسان مباشرة، فالكيانات المنطقية الخاصة ببرامج الكمبيوتر تعد من المصنفات المبتكرة. وإن لم يكن لها بالضرورة بعد جمالي وثقافي فإن لها جدة نفعية مبتكرة تجعلها تتمتع بالحماية التي تقرها القوانين.³⁰

و على الرغم من تبني الفقه قوانين حقوق المؤلف لحماية برامج الحاسب الآلي إلا أنه انقسم على نفسه إلى اتجاهين بين مؤيد لاعتبار البرامج كمصنفات خاضعة للحماية المقررة عن طريق قوانين الملكية الأدبية والفنية التقليدية ومعارض لهذه الفكرة والداعي إلى الحماية عن طريق قوانين خاصة تتناسب أحكامها مع خصائص وطبيعة هذا النوع من المصنفات.

يرى أصحاب الاتجاه المؤيد بأن برامج الحاسب الآلي تعتبر في حقيقتها طريقة للتعبير عن الأفكار، سواء كانت مبتكرة أو متداولة، يعبر عنها وفقا لطريقة أصلية باستخدام تكنولوجيا معينة، فكما في المصنفات الأخرى فبرامج الحاسب ليست إلا تعابير للتخاطب مع الحاسب، إذ تعتبر بمثابة كتابة بإحدى لغات البرمجة المعتمدة من قبل الإنسان في صورتها الأولية يتم تحويلها بعد ذلك إلى لغة الآلة³¹. ويؤمن أنصاره بأن برامج الحاسب الآلي مصنفة ضمن قانون حقوق المؤلف وأنه لا حاجة لتعديل النصوص التقليدية في قانون حق المؤلف باعتبار أن برامج الحاسب الآلي ما هي إلا طرق مختلفة للتعبير عن الأفكار الإنسانية، وهذا ما ينطبق على سائر المصنفات التي يشملها القانون، فالبرامج تبدأ بفكرة لدى مؤلفها تصاغ بعد ذلك في قالب كتابي يحولها إلى رموز يفهمها الجهاز، ثم يعمد في النهاية إلى تغذية الحاسب الآلي بها، فهي أفكار لها طريقتها الخاصة في التعبير والإدراك من قبل الغير³².

ومن أجل تنفيذ ما ذهب إليه أنصار الاتجاه المعارض قدم هذا الاتجاه حججا تتعلق بإثبات الطابع الابتكاري لهذه البرامج مستنديين في ذلك على أن قيام الشخص بإعداده يبرز بشكل كاف شخصيته فيه وهذا ما يؤدي بدوره إلى القول بوجود نوع من الابتكار، وذكر أنصار هذا الاتجاه فرضا لو تعدد المبرمجون لحل مشكلة واحدة فإنهم في ذات الوقت لن يصلوا إلى حل واحد لأن لكل واحد منهم أسلوبه وطريقته في العمل³³.

وعلى عكس ذلك اتجه أنصار الفريق المعارض من الفقهاء إلى تبني فكرة عدم إمكانية حماية برامج الحاسب الآلي وفقا لقانون حق المؤلف وسبب ذلك يرجع حسيهم إلى:

عدم توفر عنصر "التميز" بالنسبة إلى هذه البرامج، فبالرغم من أنها تحتاج إلى مجهود ذهني إلا أنه لا يعبر فيها عن شخصية المؤلف³⁴ وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المكونات الغير المادية للحاسب تفتقد لشرط الابتكار مادام أنها لا تعبر عن شخصية مؤلفها، ويرجع السبب في ذلك إلى كون المؤلف في

هذا المجال يمارس عملا ذهنيا من خلال تقنيات محددة تقيده عند كتابة أي برنامج بإحدى اللغات المعدة للبرمجة.

عدم جدوى إضفاء أحكام حق المؤلف على المكونات غير المادية للحاسب خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تمكن أي شخص يتمتع بقدر معقول من الخبرة في مجال تقنية المعلومات من استحداث ولو مجرد تعديل شكلي بسيط على الكيان المنطقي وبالتالي يحق له أن يطلب إضفاء الحماية القانونية له باعتباره الأب الشرعي للابتكار، إلا أن القانون لا يضيحي حمايته على مضمون الكيان المنطقي باعتباره من قبيل الأفكار المجردة التي لا تستحق الحماية³⁵.

صعوبة وصف البرنامج بالمصنف عندما يتحول إلى الصيغة المرمزة: إذا كان بالإمكان وصف البرنامج بأنه مصنف تقليدي حين يكون على صورته الأولية فإنه يصعب إسباغ هذا الوصف عليه عندما يتحول إلى صيغة مرمزة، أي بمعنى آخر يبقى البرنامج قابلا لوصف المصنف طالما بقي قابلا لإدراك الناس، فإذا تحول إلى صيغته النهائية أصبح من الصعب عليهم إدراكه وقراءته³⁶. كما أن برامج الحاسب الآلي تكون موجهة للآلة وليس للإنسان، إذ أن الجمهور يتلقون النتيجة المعلوماتية التي تنتج بسبب الاتصال بين البرنامج والكيان المادي لجهاز الحاسب الآلي³⁷.

وبناء على ذلك لا يصدق تعريف القوانين التقليدية لحق المؤلف على البرنامج حين يتجسد في هذه الصور، فالتعبير المقصود في هذه القوانين هو ذلك التعبير الذي يصل إلى الحس الإنساني بمعان محددة تجعل من متلقيها مدركا للأفكار المعبر عنها مباشرة³⁸.

يتضح من خلال ما سبق بأن الاتجاه الذي تبنته أغلب التشريعات العالمية يتمثل في إلحاق برامج الحاسب الآلي بطائفة المصنفات الأدبية والفنية التي تحظى بالحماية عن طريق حقوق المؤلف، سواء من خلال التفسير الموسع لمفهوم المصنف الأدبي والفني في النصوص التي لم يرد فيها ذكر صريح لبرامج

الحاسب الآلي على غرار اتفاقية برن، أو عن طريق النص الصريح الذي أدرج هذا المصنف ضمن مجموع المصنفات المعترف لها بالحماية بموجب قواعد حق المؤلف (اتفاقية تريبس ومعاهدة الأنترنت الأولى).

مسايرة لهذا الاتجاه تحولت التشريعات الوطنية عن الحماية المقررة لبرامج الحاسب الآلي التي كانت تخضع في وقت سابق لقواعد نصوص الملكية الصناعية إلى الحماية عن طريق قواعد حقوق المؤلف على الرغم من اختلاف آليات وطرق تطبيق هذه المبادئ بين معتمد على النصوص القانونية التقليدية وفي بعض الأحيان مع إدخال بعض التعديلات عليها، ومستحدث لنصوص وقوانين تتضمن أحكاما خاصة ببرامج الحاسب الآلي كمرحلة متقدمة من مراحل التطور التشريعي التي مرت بها حماية هذا النوع من المصنفات، ويأتي موقف الفقه ليعبر عن هذا الاختلاف بين مؤيد للحماية القانونية عن طريق النصوص التقليدية لحق المؤلف على اعتبار أن برامج الحاسب الآلي ما هي في حقيقة الأمر إلا شكل من أشكال التعبير عن الأفكار شأنها في ذلك شأن المصنفات الأدبية والفنية الأخرى ومعارض لهذا الاتجاه متخذاً من الطبيعة الخاصة للمصنفات الرقمية التي تجعل منها مصنفات تختلف عن بقية المصنفات الأدبية والفنية كحجة استند عليها للمطالبة بسن قوانين خاصة لتفعيل الحماية عن طريق حقوق الملكية الأدبية والفنية.

- الهوامش:

¹ فاروق علي الحفناوي: قانون البرمجيات دراسة معمقة في الأحكام القانونية لبرمجيات الكومبيوتر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2001: ص 124.

² اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية: وثيقة باريس المؤرخة في 24 يولييه/تموز 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر/أيلول 1979، نص رسمي باللغة العربية، منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف 1998، ص 1. والنص الرسمي للمعاهدة باللغة العربية المنشور في الجريدة الرسمية الجزائرية المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 97-341 المؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1418 الموافق لـ 13 سبتمبر سنة 1997 المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع التحفظ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 9 سبتمبر سنة 1886 والتعديلات اللاحقة عليها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 1997، العدد 61، ص 9.

- ³ حسن بدرابي: حق المؤلف والحقوق المجاورة من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية إلى اتفاق تريبس، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الندوة الوطنية حول الملكية الفكرية لجامعة البحرين التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الإعلام وجامعة البحرين، المنامة: 7 و8 أكتوبر 2003، منشورات الويبو، جينيف 2003: ص 2-3.
- ⁴ علاء عبد الباسط خلاف: الحماية الجنائية للحاسب الإلكتروني والإنترنت، ط2، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، قسم الدراسات والبحوث والترجمة، 2007-2008: ص 357، نقلا عن: مصطفى فؤاد: حقوق المؤلف في اتفاقية الجات "المنظور الإسلامي"، مجلة روح القوانين، كلية حقوق طنطا، العدد 13، يونيو 1998: ص 09.
- ⁵ صلاح زين الدين: المدخل إلى الملكية الفكرية، نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكيفها وتنظيمها، مرجع سبق ذكره: ص 174.
- ⁶ حسن البدرابي: الإطار القانوني الدولي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسية التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الخارجية، مسقط من 5-7 ديسمبر 2005، منشورات الويبو، جينيف 2005: ص 10.
- ⁷ حسن جمعي: الإطار القانون الدولي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة: 13-16 ديسمبر 2004، منشورات الويبو، جينيف، 2004: ص 19.
- ⁸ DIRECTIVE DU CONSEIL du 14 mai 1991 concernant la protection juridique des programmes d'ordinateur ; n° 91/250/CEE / ; Journal officiel n° L 122 DU 17.5.1991: P 42.
- ⁹ فاروق علي الحفناوي: مرجع سبق ذكره: 112.
- ¹⁰ شحاتة غريب شلقامي: الحق الأدبي لمؤلف برامج الحاسب الآلي، دراسة في قانون حماية الملكية الفكرية الجديد رقم 82 لسنة 2002، الأزريطية: دار الجامعة الجديدة، 2008: ص 17.
- ¹¹ عبد الرحمن جميل محمود حسين: الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، فلسطين، 2008: ص 29-30.
- ¹² الأمر رقم 14-73 المؤرخ في 29 صفر 1393 الموافق ل 3 أبريل 1973 المتعلق بحق المؤلف، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 10 أبريل 1973، العدد 29، ص 434.
- ¹³ تنص المادة 07 من الأمر رقم 16-96 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق ل 2 يوليو 1996 المتعلق بالإيداع القانوني، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 3 جويلية 1996، العدد 41 على ما يلي: "تخضع للإيداع القانوني، الوثائق المطبوعة والصوتية والمرئية والسمعية البصرية أو التصويرية، وبرامج الحاسب بكل أنواعها أو قواعد المعطيات وذلك مهما تكن الدعامة التي تحملها وتقنية الإنتاج والنشر والتوزيع".
- ¹⁴ خالد مصطفى فهي: الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية طبقا لأحدث التعديلات، دراسة مقارنة: الأزريطية: دار الجامعة الجديدة، 2005: ص 32.
- ¹⁵ أمال قارة: الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، ط2، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007: ص 77.
- ¹⁶ الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2003، العدد 44: ص 4.

- ¹⁷ كوثر مازوني: الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008: ص 220.
- ¹⁸ خالد مصطفى فهبي: مرجع سبق ذكره: ص 48.
- ¹⁹ المرجع نفسه: ص 51.
- ²⁰ المرجع نفسه: ص 51.
- ²¹ شحاتة غريب شلقامي: مرجع سبق ذكره: ص 47.
- ²² فاروق علي الحفناوي: مرجع سبق ذكره: ص 141.
- ²³ شحاتة غريب شلقامي: مرجع سبق ذكره: ص 68.
- ²⁴ فاروق علي الحفناوي: مرجع سبق ذكره: ص 141.
- ²⁵ المرجع نفسه: ص 142-143.
- ²⁶ المرجع نفسه: ص 249.
- ²⁷ محمد حسام محمود لطفي: الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1987: ص 131.
- ²⁸ شحاتة غريب شلقامي: مرجع سبق ذكره: ص 119-120.
- ²⁹ خالد مصطفى فهبي: مرجع سبق ذكره: ص 91.
- ³⁰ نزيه محمد الصادق المهدي: الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر في القوانين الوضعية، بحوث مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت المنظم من قبل جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ومركز تقنية المعلومات بالجامعة، من 1-3 ماي 2000، المجلد الثاني، ط 3، 2004، ص 259.
- ³¹ أمال قارة: مرجع سبق ذكره: ص 70-71.
- ³² جلال محمد الزغي، أسامة أحمد المناعسة: جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010: ص 188.
- ³³ عبد الرحمن جميل محمود حسين: مرجع سبق ذكره: ص 28.
- ³⁴ المرجع نفسه: ص 27.
- ³⁵ أمال قارة: مرجع سبق ذكره: ص 71.
- ³⁶ جلال محمد الزغي، أسامة أحمد المناعسة: مرجع سبق ذكره: ص 188.
- ³⁷ عبد الرحمن جميل محمود حسين: مرجع سبق ذكره: ص 27.
- ³⁸ أمال قارة: مرجع سبق ذكره: ص 72.

المحور الرابع

دور الحشرات في التحقيق الجنائي

د/ ضيف عبد اللطيف
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

- مقدمة

الجريمة ظاهرة احتمالية في حياة جميع الكائنات التي تتقاسم العيش والتعايش في أحضان الطبيعة سواء في المجتمعات الإنسانية أو المجتمعات الحيوانية الكل محكوم بقانون الصراع من أجل البقاء وضمان السلامة الذاتية بالمفهوم العام، وهي عدوان قد يصدر من الفرد على الغير أو من الغير عليه. و لكون هذا العدوان قديم يرتد لتاريخ ظهور هذه المجتمعات فإن الاهتمام بطرق رده أو أساليب تفاديه شكل أولوية الأولويات لدى الأفراد ابتداء من المجتمعات البدائية الى خليفتها الحديثة المتطورة.

ولأن هاجس الجرم يتزامن مع هاجس الخوف من تلقيه فإن هذا الشعور والإحساس ساد حياة الإنسان في كل العصور والأزمنة وتطور نوعا وكما بتطور المجتمعات فاعتلى سلم الإحساسات بالتزامن مع ارتفاع مستوى الحاجيات والممتلكات.

ولما ظهرت فكرة مسئولية المجرم عن أفعاله اتجهت اهتمامات الإنسان إلى تفسير الفعل الجرمي بدراسة علمية للأسباب والعوامل التي تقف خلفه والتي تطبع شخص مرتكبه وتميز المحيط الذي يعيش فيه.

و الواقع أن البحث في هذه الظاهرة لم يغص في أعماقها إلا في منتصف القرن التاسع عشر مع المدرسة الوضعية الايطالية التي أسست لنشأة علم جديد هو علم الإجرام العلم الذي شكلت نشأته لبنة أساسية في مواجهة ظاهرة الجريمة بالدراسة العلمية والتجريبية الكفيلة باستقصاء أسبابها واعتماد الأساليب الناجعة لمكافحتها.

و لما كان علم الإجرام ملتقى لمختلف العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان والبيئة فإن التقدم والتطور الذي عرفه الفكر البشري في مختلف المجالات العلمية كان له وقعه الايجابي في هذا المسعى الجديد ضد الجريمة.

ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس المنهجي تمكن علم الإجرام من تحقيق تطور محسوس بالارتكاز على عديد العلوم الجنائية التي استحدثت تقنيات ناجعة في دراساتها التجريبية للإنسان عامة والمجرم والبيئة التي ينتمي إليها خاصة.

و من بين هذه العلوم تتميز علوم التحقيق الجنائي ومحركها الطب الشرعي بمساعدة علم الحشرات. وتعود نشأة علم التحقيق الى القاضي النمساوي هانس قروس) الذي نادى بأن يتحول التحقيق الجنائي الى علم قائم بذاته ينظم الى الوسائل العلمية في مواجهة الجريمة⁽¹⁾.

وإذا كان للكلاب منذ القدم دور مشهود في حماية الإنسان وممتلكاته تطور باستخدامه في التحقيقات الجنائية في تعقب معالم الجريمة وأثار المجرم فإن كائنات حية لكن ضعيفة هي منها المرئية ومنها المجهرية انضمت الى الإنسان في نفس العملية الرامية الى وقاية الإنسان والبيئة. وهي أيضا لا تعرف الكذب في عملها ولا تستطيع أن تشهد بالزور...إنها الحشرات وموضوع هذا البحث يخص إبراز دورها في تخطي عقبة طالما أعاقت جهود المحققين الجنائيين هي زمن الوفيات تضاف اليها عقبة تحديد مكان حدوثها في القضايا المتعلقة بالجثث مجهولة المعالم والهوية والتي يتحمل الطبيب الشرعي مسؤولية تحديدها.

و العلم الذي يهتم بدراسة هذه الظاهرة الطبيعية الخاصة بالحشرات في مكافحة الجريمة هو علم الحشرات الجنائي.

-علم الحشرات الجنائي:

ظهر استعمال الحشرات في الإيقاع بالمجرم في القرن الثاني الميلادي في الصين في عام 1235 على يد المحقق تزو سونك بمناسبة الكشف عن

مرتكب جريمة قتل مزارع بواسطة منجل تم التعرف على القاتل بفضل الذباب التي جذبتة رائحة الدم التي بقيت على المنجل رغم اختفائها عن رؤية العين واجتهاد الفاعل في طمسها.

وقد نشر تزو سونك سنة 1247 هذه الحادثة وغيرها من الدراسات والأبحاث التي قام بها على الجثث قبل وبعد الدفن، فشكلت هذه الوقائع مرحلة هامة في نشأة علم الحشرات الجنائي.⁽²⁾

و المحطة الموالية فتميزت بتجارب الطبيب الايطالي فرانسيسكو ريدي (1668) التي أجراها على اللحوم المتعفنة منها المكشوفة ومنها المحمية جزئيا ومنها المغطاة كليا فلاحظ أن اللحوم المكشوفة ظهرت عليها يرقات الذباب خلافا للحوم المحمية التي لم تتعرض للجولم تظهر عليها تلك اليرقات. وكان في بداية التجربة لاحظ غزو الذباب الأزرق للحوم المتعفنة المكشوفة. وبهذه الدراسة قضى على نظرية القول بأن يرقات الذباب تخرج تلقائيا من اللحوم المتعفنة في ظل الظروف المناسبة لها بدون حاجة الى الذباب الذي يضعها بويضاتها⁽³⁾

أما في بريطانيا العظمى وفي سنة 1935 فحقق الدكتور ألكسندر من جامعة كلاسكو في جنوب إيدانبور أول براءة اختراع في تطور نمو الذباب بالقرب من بقايا الجثث.⁽⁴⁾

و في الولايات المتحدة الأمريكية كان الدكتور زكريا خلال الحرب الأهلية (1861-1865) في مستشفى دانفيل في فيرجينيا أول من استعمل الذباب في طور النمو.⁽⁵⁾

أما علم الحشرات الجنائي الحديث فتعود نشأته الى الفرنسي الدكتور جان بيار منيي (1828-1905) الذي لأول مرة استعمل علم الحشرات في التحقيق الجنائي سنة 1856 في حادثة وفاة طفل حديث الولادة ونشر كتابا له حول تطبيق علم الحشرات في الطب الشرعي سنة 1894 ذكر فيه لأول مرة اصطلاح "علم حشرات الطب الشرعي".⁽⁶⁾

و في نفس المنحى حقق فريق من المحققين بمشاركة الدكتور ميني نتيجة باهرة باستخدام دراسة تعاقب الحشرات ودورة نموها بتقدير زمن وفاة طفل في ست الثامنة من عمره. غير أن هذه التقنية لم تتطور حقيقة وتحظى بالاعتراف بكونها من العلوم الجنائية إلا في نهاية القرن 20.

و قد عقد ما يقارب الثلاثين مؤتمرا دوليا جمع معظم الدول المهتمة بعلم الحشرات سواء لأغراض زراعية أو اقتصادية أو علمية بحثة أو في الشأن العسكري الاستراتيجي (الأسلحة الجرثومية) والأمن وتطبيقاته في التحقيقات الجنائية.

- استخدام الحشرات في التحقيقات الجنائية.

-تقدير زمن ومكان الوفاة: يكتسي زمن الوفاة أهمية بالغة في التحقيق بصفة عامة وفي التحقيق الجنائي بصفة خاصة يساعد في التعرف على هوية الشخص المتوفي منذ وقت مجهول والبحث عن مصدر الجثة ومكان وفاتها وربطها بالمحيط الذي كانت تعيش فيه وتبعاً لذلك نسبتها الى أهلها.

وإن عامل توقيت الوفاة غالبا ما يكون مفتاح حل القضايا الجنائية وغيرها.

-كيفية احتساب زمن الوفاة:

إن المحققين الوافدين الى مكان اكتشاف الجثة يحرصون على عدم التصرف فيها وويؤمنون الحفاظ على مكوناتها الى حين وصول الطبيب الشرعي الذي سيقوم بالبحث عن الشرائق فور وصوله لأن هذه الأخيرة لا توجد على الجثة وإنما تكون بجانبها على الأرض، ثم يرفع عينات من الوسط الحيوي الحشري (الأنتموفون) الموجود على الجثة وفي المحيط بها فيلتقط عينات من الحشرات المتواجدة سواء كانت حية أو ميتة كما يأخذ عينات من مختلف مراحل التطور التي تمر بها دورة حياتها فيقوم بترتيب اليرقات في حال وجودها اعتمادا على خصائص كل نوع منها.

يمكن تقدير زمن الوفاة باستعمال طريقتين الأولى بالإعتماد على تعاقب الحشرات على الجثة والثانية بالإعتماد على دورة حياتها.

- الطريقة الأولى في احتساب زمن الوفاة:

اعتماد تعاقب الحشرات على الجثة.

أ- تعاقب الحشرات على الجثث المكشوفة.

بناء على دراسات الأستاذ ميني يعتمد الطب الشرعي استخدام علم الحشرات فيقسم فترات تحلل الجثة ثمانية أقسام تمتد من 3 أشهر إلى أكثر من 3 سنوات وهي كالاتي: (7)

الفترة الأولى: وتدوم 3 أشهر.

تكون الجثة خلال هذه المدة طرية فيوجد فيها من الحشرات أنواع ميسكا وليسليا وكالفورا.

الفترة الثانية: في نفس مدة 3 أشهر الأولى يلاحظ بداية تعفن الجثة وتوافد نفس النوع من الحشرات.

المرحلة الثالثة: وتدوم من 3 إلى 4 أشهر.

يلاحظ خلالها ارتفاع نسبة الحمص (الأسيد) ويلاحظ وجود الحشرات من نوع: درميستيس وأكلوسا وبروفلا.

المرحلة الرابعة: نفس المدة السابقة شهد تخمر خلايا الجثة وتوافد نفس النوع من الحشرات

المرحلة الخامسة: من 4 إلى 8 أشهر

تشهد الجثة في هذه المدة تخمر أمونياكي وتواجد الحشرات من نوع أفوريا ولونشيا وسيلفا وسابرينوس.

المرحلة السادسة: من 6 إلى 12 شهرا

تشهد خلال هذه المرحلة تحلل الجثة مع تواجد حشرات أنواع إيروبودا وسيراتور وتراشينوتيس.

المرحلة السابعة: من سنة إلى 3 سنوات

يظهر فيها تحلل مكثف للجثة وتوجد فيها الحشرات: أجلوسا وأتاجسنوس وتينيولا.

المرحلة الثامنة: أكثر من 3 سنوات

و يعثر فيها على بقايا الجثة وتواجد الحشرات من نوع تنيبرو وبتينوس.

-تصنيفات الحشرات حسب مراحل تحلل الجثة:

أعد الخبير في علم الحشرات الدكتور مارسيل لوكيرك قائمة العائلات التي تتوالى على مر الزمان على الجثة منذ اليوم الأول الى السنة 3 منذ الوفاة، كل عائلة منها عدة أنواع من ذوات الجنحة ومن عديمة الأجنحة.⁽⁸⁾

-العائلة الأولى: وتتكون من ذوات الأجنحة وتدعى كاليفوريدياي ومستكاداو تواجد هذه الحشرات خلال الأشهر 3 منذ الوفاة وتنجذب الى الجثة حديثة الوفاة قبل أن تنبعث منها أي رائحة. وهي من الأنواع المعروفة لدى الأطباء الشرعيين. من هذه الحشرات 3 أصناف هي:

أ-الذباب الأزرق من نوع فيسينا وفوميتاريا.

ب-الذباب الأخضر من نوع لوسيلياس بموكسيديس.

ج-الذباب الرمادي من نوع دوميستিকা وأتومناليس وستروبولنس.

تهدف هذه الموجة من الحشرات الفوهات الموجودة بالجسم سواء كانت طبيعية أو جروحا كما تهدف مكان وجود العرق.

الذباب الرمادي يضع بيوضا مجهرية في شكل كبسولة تصل اليرقانة التي تفقس منها إلى مستواها الطبيعي في ظرف 8 أيام وهي سمراء اللون وتدوم مرحلة الالتفاف ما بين 8 إلى 15 يوما.

أما الذباب الأزرق الذي يتميز بكبر حجمه ولونه الداكن حتى أصبحت تسميته تحمل لونه فيضع 150 بيضة على الأقل وتفقس ما بين 8 الى 14 ساعة وتستغرق مرحلة ما بين الفقس والالتفاف لديه 6 أيام ليمر بمرحلة الالتفاف التي تدوم حوالي 11 يوما.

و يؤثر عامل المناخ على نمو هذا النوع من الذباب بحيث قد تقصر بعض المراحل في فصل الحرارة وتطول في فصل البرد.

هذه الموجة تشكل مرحلة تطورية كاملة في نظام 20 يوما وهي الفترة التي يمكن العثور على لفافاتها فيها فارغة ولعل معرفة النظام الدوري لها هو ما يسمح بتقدير قدومها ووضعها مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الحرارة خلال الفترة المعنية.



calliphora vomitoria



calliphora vicina



lucilia spp



musca domestica



Assimilis muscina



muscina stabulans

- العائلة الثانية:

تظهر هذه العائلة مع بداية انبعاث غاز الأمونياك من الجثة وهي الرائحة التي تنعت برائحة الجيفة وتعود لفعل تحلل المواد البرازية.

يتعلق الأمر هنا بالذباب الأخضر من ذوات الأجنحة ذات اللون الميتاليكي المسى لوسيليا والذباب ذو اللون الرمادي الداكن المميز بوجود خطوط أو أشكال على جسمه وهو ذباب قوي ونشط.

تظهر هذه العائلة في ما بين 48 ساعة الى 72 ساعة. وهي وتنوع الى:
-ساركوفاجا أرجيروستوم وساركوفاجا س.ب.ب ولوسيليا سيريكاتا ولوسيليا سايزار ولوسيليا إلوستريس وسينوميا مورتوروم....

lucilia sericata



sarcophaga argyrostoma



cynomya mortuorum



Lucilia illustris



-العائلة الثالثة:

هذه العائلة مشكلة من خنافس من نوع درميستس وتتميز ببقرات محاطة بالزغب وحرشفيات من نوع "أكلوزة" والتي تشبه يرقناتها دود القز تكون ديدانها مغزلية مسودة اللون تميل الى الأخضر ورأسها أحمر. وتنجذب هذه العائلة الى الجثة بعد انبعاث النتانة الناتجة عن الأحماض الدهنية الطيارة خاصة حامض الزبدى.

تزور هذه الحشرة الجثة بعد مرور 3 الى 6 أشهر.

و هي عبارة عن خنافس صغيرة من نوع درميستس لارداريوس كوليبوتر ودرميستس ماكولاتوس وفراشات من نوع أكلوسا س.ب.ب ليبدووتر.

dermestes lardarius

dermestes maculatus



-العائلة الرابعة

تشكل هذه العائلة من ذباب من ذوات الأجنحة وأيضا من خنافس. أما الذباب فهو متنوع ويكون من البيوفيليا (مثلا بيوفيليا كازي) والميليشييد والفانييد (مثلا فانيا مانيكدا) ودروسوفيل وسيسيد وسيفيروسيرد وسيرفيدس وإفريد..

أما الخنافس فهي من نوع كليرد وو كورينيت ونيركوبيا.

تتجمع هذه الحشرات على الجثة بعد انبعاث رائحة تخمر البروتينات تشبه رائحة الجبن القديم.

وتمثل هذه المرحلة في تبخر سائل القيح ويتواجد هذا السائل من الشهر 4 الى الشهر 6.

بيوفيليا كازي

piophilidae casei



فانيا مانيكدا

fannia manicata



نيكروبيا فيولاسيا *Necrobia violacea*

-العائلة الخامسة

و تشكل الموجة الخامسة من الحشرات متكونة أساسا من ذباب صغير الحجم لاسيما من النوعين فوريد وتيريوفوريد. وعدد هام من الخنافس من

عائلة هيستريد وسيلفيد ولهذه الخنافس أهمية كبرى في ما يفني في كثير من الأحيان الجثث الصغيرة.

تخمر الأمونياك الذي يكون المحطة التالية للتخمر الدهني والبروتيني ينجم عنه تحول باقي المواد العضوية الى سائل مسود تتأثر برائحته هذه الحشرات فتنجذب إليه.

تحدث هذه التحولات ما بين 5 الى 9 أشهر.

وقد وضع الأستاذ منفي والأستاذ سميث نوع فوريد في العائلة الخامسة أي بعد حوالي 4 الى 8 أشهر من الوفاة غير أن هذا النوع شديد التميز عن البقية بحيث أظهرت الخبرات أن هذه الحشرات قد تغزو الجثة بعد حوالي 3 أسابيع من الوفاة، ونظرا لكونها تستطيع الطيران في أسراب كبيرة على ارتفاع قريب بحثا عن الغذاء أي الجثة ولو كانت أشعة الشمس شرطا لذلك.



ophyra capensis

- العائلة السادسة

تظهر أفراد هذه العائلة عادة بعد مرور 6 الى 12 شهرا بعد الوفاة، وتتكون من حشرات السوس وهي مجهرية تدعى خنافس أكاريان وهي تتعاقب على الجثث عبر موجات مميزة تقدر بأربعة على أكبر احتمال.

و بمنطق نظام الغزو يتجمع السوس في الجثة حسب الخصائص
الثانائولوجية لها وهي كالآتي:
-الخنافس المائية: السوس (الأكاريان) وتكون الأولى في النفوذ لأنها تفضل
الوسط الرطب.
-الخنافس شبه المائية من السوس (الأكاريان) تفضل الوسط الأقل رطوبة
وتنفذ بعد السابقة.
-الخنافس أليفة الماء من السوس (الأكاريان) أيضا غير أنها تنفذ في مرحلة
لاحقة تتناقص فيها الرطوبة.
-الخنافس التي تفضل الأوساط الجافة.
غير أن تسلس هذه الكائنات لا يزال غير مستقر ولا ثابت، ويبدو جليا أنها
تتابع امتصاص السوائل التي لا تزال ترطب الجثة فتصبح مناطقها التي
قاومت التعفن إما جافة تماما أو محنطة على شكل الموميات وهو ما يفسر
تعاقمها على النحو المذكور أعلاه.
ويمكن لهذا الصنف أن يأتي مبكرا في نفس مرحلة الصنف الأول فيسبب
جفاف أنسجة الجلد ويفقدها رطوبتها ما يجنبها المرور بمختلف مراحل
التعفن وتأخذ الأنسجة التي تتعرض لها هذه الأنواع لونا برتقاليا داكنا يدل
على تحنطها..



Les acariens السوس

- العائلة السابغة

يتمثل دور هذه الحشرات في تمزيق الأنسجة الجافة والقضاء على الشعر والزغب وهي نفس الحشرات التي نجدها تقضم الصوف والفرو وتترك في مكانها أطراحا على شكل غبار. تشمل هذه العائلة يرقات الفراشات من عائلة تينايديس والخنافس الصغيرة من نوع درميستديس. والتي يختلف نظام غذائها تماما عن تلك المنتظمة للموجة الثالثة فتعتمد بدل الدهون المؤكسدة مواد بروتينية خالصة مثل الجثث الجافة. وهنا يكون قد مر على تاريخ الوفاة ما بين سنة الى 3 سنوات.



Dermestes peruvianus

- العائلة الثامنة:

و تأتي هذه الموجة من الحشرات بعد حوالي 03 سنوات على الوفاة وتشمل عديمة الأجنحة وتتسبب في إخفاء كل بقايا العائلات السابقة من حشرات ميتة وشرانق فارغة وفضلات. و هذه الحشرات تدعى: بتينيوس برونويوس وبتينيدا وتنيبريو أبسكيريوس وتنيبريونيدا.



Ptinus brunneus



Tenebrio obscurus

وانطلاقا من طبيعة هذه الحشرات ودورها وتاريخ وصولها الى الجثة يتمكن المحقق من جمع دليل ثمين يمكنه من تقدير زمن الوفاة.

ب-تعاقب الحشرات على الجثث المدفونة:⁽⁹⁾

يستند الخبير على موجات من الحشرات تتعاقب على الجثث المقبورة والمدفونة وفق نظام زمني منتظم فتساعد ملاحظتها على تقدير زمن دفنها وهي كالآتي:

-الموجة الأولى:وهي من الذباب الأزرق والرمادي من نوع كاليفورا موسكينستابولنس.

-الموجة الثانية: ومن ذباب هيدروتاوفيرا.

-الموجة الثالثة: من الذباب فوريدسكونيسيرسب وهو ذباب يطير على مقربة من الأرض يتعقب رائحة الجثث المدفونة. وتوجد في الأماكن خلال السنة الأولى من الوفاة.

-الموجة الرابعة: وهي خنافس من نوع غيزوفاجيدس وغيزوفاجيس وبراليليكوليس وستبفيلينيد.

-جدول تصنيفات الحشرات حسب توافدها وفق مراحل تحلل الجثة (9)

تقدير زمن الوفاة	حالة الجثة	الحشرات والخنافس	الصف
الأشهر 3 الأولى	حديث الوفاة	Vicina et Vomitaria -الذباب الأزرق من نوع: Lucilia spp muxides -الذباب الأخضر من نوع: -الذباب الرمادي من نوع: Domestica ; Autumnalis ;Storbulans	الأولى
	إنبعاث رائحة الجيفة	-أحيانا الذباب الأزرق Cynomyiamortuorum -غالبا الذباب الأسود والذباب من	الثانية
	أكسدة الأحماض الدهنية	Dermestes -خننافس صغيرة من نوع: Aglossa -فرشات من نوع:	الثالثة
من الشهر 4 الى الشهر 6	التخمير اللبني (البروتين)	-ذباب متنوع: Piophilides ; milichiides ; fannides ; drosophilides ; Sepsides ; spharerozerides ; syrphydes ; ephydrides. Clerides ; corynetes ; necrobia	الرابعة
من الشهر 4 الى الشهر 8	التخمير الأمونياكي وانبعاث السوائل من الجسم	Phorides et thyreophorides -ذباب رمادي من نوع: Silphides et histerides -خننافس من نوع:	الخامسة
من الشهر 6 الى الشهر 12	تحلل متقدم	Acariens السوس:	السادسة
أكثر من 3 سنوات	الجثة جافة تماما	-خننافس صغيرة من نوع: dermetes ; attagenuspellios ; masculatus -فرشات من نوع: tineides	السابعة
أكثر من 3 سنوات	الجثة جافة تماما	خننافس من نوع: ptinusbrunus ; tenebrionides ; tenebrioobscurus	الثامنة

- الطريقة الثانية في احتساب زمن الوفاة.

- اعتماد دورة حياة الحشرات. (10) و (11).

إن أهم الحشرات التي تتوافد على الجثة هي من صنف كلفورا. وهذا ما جعل هذا النوع أهم الأصناف المعتمد عليها في الخبرة الحشرائية (الأنتمولوجية).

وقد تمت دراسة دورة نموها الذي تشهد تحولاً ملحوظاً وكاملاً في العضوية وهو على النحو التالي.

إن الأنثى تضع بيوضاً على شكل كتل قد يصل عددها من المئات إلى الآلاف على الجثث في المكان الذي تراه مناسباً لها من حيث البقاء والغذاء كالشعر وفوهات الفم والأنف والأذنين حيث تتواجد الأغشية المخاطية وأيضاً في الجروح المفتوحة وبعض الكدمات، ويكون حجم البيضة من 0.1 إلى 0.2 سنتم لتعطي فيما بعد يرقات المرحلة الأولى وصولاً إلى مرحلة التفقس التي تكون ما بين 20 إلى 22 ساعة على خمس مراحل مع مراعاة بيانات الطقس. و عن فترة التفقس وحسب رأي الخبير أدينسون (1972) وفيشر (1980) إنها حوالي 24 ساعة.

أما وفق شاندر وكولشريشت (1987) فإن هذه الفترة تتراوح ما بين 20 إلى 24 ساعة مع الإشارة إلى أنه يتم تأجيل هذه العملية في حال ما إذا كان الطقس بارداً. ونتائج هذه الدراسات تؤدي إلى ملاحظات تكون مماثلة فيما يتعلق بفترة فقس بيض الذباب.

ومن المستقر عليه أن تفقس بيوض الحشرات يكون بصفة عامة بعد دقائق أو ساعات على الأكثر من حدوث الوفاة مع توفر الشروط المناخية الملائمة وأن تكون الجثة قابلة للتحلل.

فعلى سبيل المثال قد تأتي الحشرات لتفقس في فم خنزير بعد 3 ساعات من قتله وفي مثال ثان شخص يقتل ما بين الساعة 2 و9 صباحاً مع العلم أن

الحشرات لا تنشط ليلا بل يجب توفر حرارة الشمس فإذا تقرر توقع زمن الوفاة في الساعة 3 صباحا

فيكون نشاط الحشرات ما بين 8 و 9 صباحا وبالتالي فإن الزمن ما بين الوفاة واكتشاف الجثة يحدد باثنتي عشر 12 ساعة..

يعد الطبيب الشرعي فور وصوله الى مكان الجثة بطاقة يصحب بها رفع العينات يسجل فيها بدقة ملاحظاته حول حالة الجثة وتاريخ وساعة ومكان رفع العينات وظروف رفعها ثم يصنفها إلى مجموعتين تحفظ الأولى في الكحول في حين يحتفظ بالثانية حية ويقوم بتوجيه نموها الى المخبر من أجل دراستها وتحليلها وفق ظروف مضبوطة وتحت مراقبة دقيقة لتطورها تسمح بالحصول على الحشرات البالغة أين يتم التعرف على الحشرات الموجودة في تلك المرحلة.

و يتم خلال التحاليل والدراسة احتساب المدة اللازمة لنمو الحشرات خلال كل مرحلة ويجري تقدير عمر الحشرات بإجراء حسابات رياضية مدعمة بالمعطيات التجريبية المرتبطة بالوقت ودرجة الحرارة يتم تقدير عمر الحشرات التي التقطت ثم تأريخ أو وضع للبيوض.

هذه العملية تمكن بالتعرف على:

-عمر اليرقنات الملتقطة على الجثة.

-المدة التي استغرقتها البيوض من لحظة وضعها إلى غاية فقسها.

-وقت مجيء الحشرات إلى الجثة.

و بأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالجثة يمكن تقدير زمن الوفاة الذي يقاس على زمن وضع البيوض..

و الأمثلة التالية تتعلق ببعض الحالات التي قد تصادف إجراءات التحقيق.

-هناك حالة الجثة التي تحتوي على مادة الكوكايين والتي تنمو فيها اليرقنات بشكل أسرع من المعتاد.

-كما هناك من يدهن جثة القتيل بمراهم تعطل نمو اليرقات.

-كما هناك بعض الذباب لا يضع بيضه إلا في الأماكن المغلقة وبالتالي فإن وجدت جثة في العراء وعليها بيوض لهذا الذباب فذلك يعني للمحقق أن الجريمة ارتكبت في مكان مغلق قبل نقلها الى العراء، وهي حالة يكشفها العالم الحشرات الجنائي بسهولة. كما يجب ملاحظة أن لكل منطقة جغرافية خصائصها وحشراتا تعيش فيها وهو ما يدعى بالانتشار والتوزيع الطبيعي للحشرات حيث أن تحديد مناطق الأنواع عامل رئيسي قد يساعد على الوصول الى الجاني. وفي ما يلي بعض الأمثلة: (12) و (13).

-إذا تم اكتشاف الجثة باردة دون وجود غزو في مكان فيه مفصليات أرجل فهذا يعني أن الجسم كان معزولا بشكل ما أو كان في مكان معزول لا سيما إذا كانت الجثة في بداية التحلل الذاتي.

-إذا كانت الجثة في طريق التحلل وتحمل بيوضا فقط فهذا يعني أنه تم نقل الجثة في بداية التحلل الذاتي.

-إذا كانت الجثة لا تحمل أي بيوض فهذا يعني أنه لم يمر على الوفاة أكثر من 48 ساعة إذ يستحيل تجاوزها دون أي غزو للحشرات.

-إذا كانت الجثة تحمل شرانق فارغة فهذا يعني أنه قد مرت على الوفاة على الأقل دورة واحدة لمزدوجات الأجنحة وبالتالي يكون قد مر:

-أكثر من 12 يوما إذا كان متوسط درجة الحرارة في تلك الفترة 22 درجة م

-أكثر من 14 يوما إذا كان متوسط درجة الحرارة في تلك الفترة 20 درجة م

-أكثر من 19 يوما إذا كان متوسط درجة الحرارة في تلك الفترة 18 درجة م

إن مهمة تقدير زمن الوفاة أي اللحظة التي بدا فيها الموت تتم بالربط بين عديد النتائج التي يتوصل اليها التحقيق بمختلف الطرق المستعملة التي تستدعي المرور بالمراحل المتتالية والمتعاقبة والتي هي: الكشف عن الجثة ومعاينتها وفحصها بتسجيل التغيرات التي طرأت عليها ثم معاينة ودراسة الوسط الحيوي الحشري الذي تعيش فيه الحشرات الملتقط عينات منها ثم إجراء التقارب بين التواريخ المتوصل اليها عن طريق المنهجيات المختلفة وهي

عملية تسمح في النهاية بتقدير أكثر دقة يرتبط بعاملين هما مكان وزمان اكتشاف الجثة في إطار العوامل البيئية السائدة في محيط الجثة. وفي الأخير يجب مباشرة عملية التحقيق في زمن الوفاة ومكانها بالتنسيق مع التحقيق الاستدلالي والأولي الذي تضطلع به الضبطية القضائية مع أخذ بعين الاعتبار عامل المناخ ودراجة الحرارة في مكان العثور على الجثة.



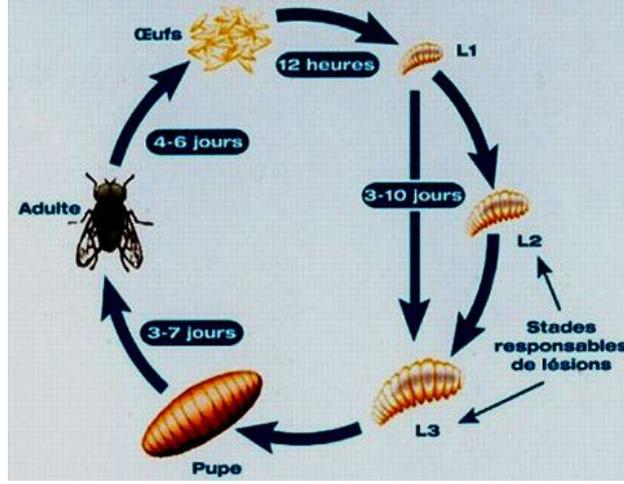
الذبابة تنفذ في أنف المتوفية لتضع بيوضها



كتلة من بيوض



الذبابة وهي تضع بيوضها



دورة حياة الذباب

-من الأمثلة عن دور الحشرات في التحقيقات الجنائية:

-في توقيت الوفاة:

-حالة شخص أدين بقتل زوجته بفضل نملة عمرها 03 أيام تعود الى مستوطنة للنمل اكتشفت جثة زوجته قربها قبل ثلاثة أيام بالضبط.

-حالة رجل ادعى أنه اكتشف زوجته منتحرة بحبل مثبت في نافذة غرفتها مفتوحة ولكن المحققين أثبتوا أنها لم تنتحر لأنهم ببساطة لم يعثروا على أثر الذباب على الجثة فخلصوا الى أن النافذة كانت مغلقة خلال 21 ساعة الأخيرة وبسبب ذلك اضطر الزوج على الاعتراف بقتلها..

- المثال الذي سجله المحقق الخبير "برواردل" عندما كلف بفحص جثة طفل في السن الثامنة وجد محنطاً في صندوق وقد تمكن بمشاركة الدكتور مينيني بعد دراسة تعاقب الحشرات عليها تمكن بإثبات أن الطفل وضع في الصندوق حين لم تبدأ بعد الحشرات في النمو وهو ما يشير وفق عناصر التحقيق الأخرى إلى الأيام 15 الأخيرة من شهر فيفري وانتهت التحقيقات باعتراف الأم بأنها وضعت ابنها في الصندوق في اليوم 23 من السنة الماضية..

-في الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت الحشرات في القبض على قاتلة زوجها كانت أخبرت الشرطة أن زوجها كان معها أمس في المنزل بينما خبير في الحشرات أثبت أن الديدان الموجودة في الجثة عمرها 04 أيام مما كون تكديبا للزوجة جعلها ترتبك وتقر في النهاية بقتل زوجها.

-و على عكس هذا المثال تذكر حادثة أخرى أنقذت فيها حشرة عروسين من العقاب من جريمة قتل على إثر اكتشاف جثة في مدخنة منزلها أثناء عملية إصلاحها وبعد تحليل الحشرات الملتقطة على الجثة ثبت أنها مقتولة منذ 6 أشهر بينما العروسان

فاستأجرا الشقة منذ أسبوع فقط فتم القبض على صاحب الشقة الذي اعترف بالجريمة..

-كما توجد حشرات تلازم بعض الناس في حياتهم وتغادرهم بعد وفاته بفترة وجيزة مثل القمل وبالتالي إذا وجدت قملة في رأس ميت فذلك يعني أن الوفاة حدثت قبل وقت قصير..

-في مكان حدوث الوفاة:

-حالة جثة اكتشفت في تكساس أثبت خبراء الحشرات أنها قتلت في غابة الينوى وكان ذلك ممكنا بفضل بيوض الحشرات التي وجدت داخلها ولا تعيش في تلك المنطقة وإنما في غابة الينوى..

- مثال آخر يتعلق بكمية من الكوكايين في فلوريدا كان يجهل مصدرها فتمكن الخبراء من تحديد موطنها بفضل حشرة صغيرة عثروا عليها في أحد الأكياس تعيش في غابات الهندوراس.

-في تحديد هوية المجرم:

-سبق ذكر التجربة التي دونه المحامي الصيني يون تسونك في 1235 حول الذباب التي كشفت عن قاتل مزارع حين توافدت على المنجل التابع له والذي استعمله في الجريمة.

-حدث في فينلندا أن بعوضة التقطت في محيط سيارة مسروقة وقامت الشرطة الفنلندية بتحليل الحمض النووي في جرعة الدم الملتقطة بمعدتها فتمكنت من القبض على مشتبه به مسجل لديها في سجل المجرمين..

-الخلاصة.

إن ظاهرة الجريمة بعمقها وبجذورها الغائصة في طبيعة الإنسان وازدواجية نفسيته المتأرجحة ما بين الخير والشر باتت تكون هاجسا من أخطر الهواجس المهددة لأمن وأمان المجتمعات بمختلف أنواعها وأشكالها ومستوى تطورها. وإن التقدم التكنولوجي للدول في عهد العولمة زاد من عبء البحث المستديم عن أنجع السبل في مواجهة الجريمة التي تحولت من محلية ووطنية الى عابرة للحدود والأوطان والقارات.

وإن العلوم الجنائية سواء علم الإجرام أو العلوم المكونة أو المساعدة له تتحمل أكبر قسط من أوزار المواجهة التي تفرضها ظاهرة طبيعية نابعة من المجتمع على باقي أفرادها من الأسوياء. ونجاح هذه العلوم في ميدان هذه المواجهة مرتبط بمدى الوسائل والإمكانات المادية والبشرية التي تسخرها الدول. وإن الدليل على ذلك يتجلى في الفارق الشاسع في نسبة الجريمة ما بين الدول المصنعة المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا.

وإن علم التحقيق الجنائي أو التحقيقات الجنائية يكون الدرع الواقي في التصدي لهذه الحالة المرضية والعدوانية التي تطبع المجتمعات. والتقدم المشهود لهذه العلوم وبالضبط علم الطب الشرعي بمساعدة علم الحشرات أضعف بقدر كبير فعالية المجرمين و"البطل" في هذه العملية تبقى بامتياز الحشرة النابعة من ذات الطبيعة التي أفرزت الجريمة والمجرم...

إن هذا العمل المختصر يبقى عملا متواضعا يسعى صاحبه من خلاله الى التعريف بكائنات حية غالبا ما تستعمل أسماؤها من طرف ذوي الألباب في التحقير والإذلال وتداس بالأقدام بدون رأفة ولا حنان ورؤيتها لا تطاق لدى رهيبي القلوب والمشاعر.. وهو عمل متواضع قد يحمل بعض الأخطاء وتشوبه بعض الهفوات منها غير المقصودة ومنها ما يعود لصعوبة فهم ما

يدور في "فكر" هذه المخلوقات الذي يدعي البشر أنه غير موجود... في وقت
يستغيث به من أفعال أبهر مخلوق آخر هو الإنسان المجرم...

Notes bibliographiques

- 1-Hans Gross (1847-1915)· juge autrichien· est l'auteur de la proposition de faire de la Kriminalistik la méthode de l'enquête judiciaire propre au magistrat.
 - 2 -Tz'u Sung· The Washing Away of Wrongs· Forensic Medicine In Thirteenth Century China·Translated by Bryan E. Mc Knight· Ann Arbor· Center for Chinese Studies·The University of Michigan. 1981.
-Tz'u Sung· The Washing Away of Wrongs· Forensic Medicine In Thirteenth Century China·Translated by Bryan E. Mc Knight· Review by Christophen Cullen·Bulletin of school of Oriental and African Studies· Universty of London· vol.45· n°3(1982) 611-613.
 - 3-Fransesco Redi (1626-1697)·cité par Mégnin J.P. La faune des cadavres: Application de l'entomologie à la médecine légale. Ed. G. Masson· 1894· p.1.et s.
 - 4- Alexander Mearns· cité par C. Wyss et D. Cherix· Traité d'entomologie forensique· Les insectes sur scène de crime· op. cit. p.40
 - 5-Zakaria Erzinclioglu (1951-2002)· premier entomologiste britannique(d'origine turque)· plus connu sous le pseudonyme du Dr Zak· auteur en 1984 du livre « Mouches à viandes »· à l'Université de Cambridge.
 - 6- Mégnin J.P.·cité par Charabidzé D.et Bourel B.· Entomologie médico-légale: les insectes au service de la justice·in Insectes· 147· 4e trimestre 2007· p. 29.
 - 7- Charabidze D.· Gildaz Morvan· Dupont D.· Ann.Soc.entomol.Fr (n.s)·2008.
 - 8- Leclercq M.: Entomologie et Médecine légale. Datation de la mort. Ed. Masson (Paris)· Collection de médecine légale et de toxicologie médicale· 1978·112 p.
 - 9- Gaudry E. Les maîtres des mouches· Dossier Pour la Science· n.70· janvier-mars 2011· pp 64-69
 - 10-Leclercq M.· Entomologie et médecine légale: importance des phorides (diptères) sur les cadavres humains· Ann.Soc.Entomo.Fr (N.S)· 1999· 35 (suppl.): 566-568.
 - 11- Charabidze D.; Bourel B.· Entomologie médico-légale: les insectes au service de la justice· Insectes· 147· 4e trimestre 2007· pp. 29-32
 - 12- Charabidze D.· Gildaz Morvan· Dupont D.· Ann.Soc.entomol.Fr (n.s)·2008· 44 (33): 385-392.
 - 13 - Akash Deep Agarwal· A these For M.D (Forensic Medicine Govt.Medical College· Patiala-Baba Farid Universty of Helth Sciences Fadkot-2005.
- Ouvrages de référence
- Akash Deep Aggarwal· A these For M.D (Forensic Medicine Govt.Medical College· Patiala-Baba Farid Universty of Helth Sciences Fadkot-2005.
- Bourel B.· Callet B· Hédouin V· GOSSET D.· 2003· leurres oeufs: une nouvelle méthode pour l'estimation de l'intervalle post-mortem à court terme· Forensic Science International· Vol. 135· pp. 27-34.
- Cario R.·Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel· 2è.éd.L'Harmattan· 1997.
- Cario· R· Victimologie· éd. L'Harmathan· 4 è. éd· 2012.
- Cassin· R. Criminologie· 6è éd· Dalloz· 2007.
- Delmas-Marty(mme)· Les grands systèmes de politique criminelle· PUF· 1992.
- Delmas-Marty(mme)· Modèles et mouvements de politique criminelle· éd. Economica·1983.
- Baccino E.· Identification des cadavres· Intérêt de l'utilisation combinée des méthodes anthropologiques et odontologiques· Bull. Acad. Nat. Chirg. dentaire·Montpellier· 2002.
- Faucherre J. et Cherix D. Contribution à la connaissance des Diptères nécrophages du Jorat (Vaud· Suisse). Mitt. Schweiz. Ent. Ges. 1998.

- Faucherre J. Cherix D.& Wyss C.. Behavior of *Calliphora vicina* (Diptera: Calliphoridae) under extreme conditions. *J. Ins. Behavior*, 1999.
- Grenberg B. Norturnal oviposition behavior of blow flies (Diptera; Calliphoridae). *J. Med. Entomol.* 1990 ; 27: 807-10.
- Jason H.Byrd and James L.Castner. Forensic entomology: the utility of arthropods in legal investigations. Edited by J.H. Byrd and J.L. Castner-CRC Press LLC, Boca Raton, Florida, USA, 2001, 418 p.
- J. Pinatel. *La criminologie*. Les éditions ouvrières, 1979.
- Kenneth G.V. Smith. A manual of forensic entomology. Ed. The Trustees of British Museum (natural History), London, 1986.
- Lacassagne A. *Précis de Médecine Légale*. Ed. G. Masson, 1906
- Leclercq M.: *Entomologie et Médecine légale. Datation de la mort*. Ed. Masson (Paris), Collection de médecine légale et de toxicologie médicale, 1978, 112 p.
- Mégnin J.P. *La faune des cadavres: Application de l'entomologie à la médecine légale*. Ed. G. Masson, 1894.
- Matsuno K., Tamura T. Seasonal abundance of flies collected by trap with position bait. *Jpn J Sanit Zool* 1967 ; 18: 21-6.
- Patrick Chariot. *Traité de médecine légale et droit de la santé*. Ed. Vuibert, 2010.
- Smith K.G.V. *A Manual of forensic entomology*. British Museum, (Natural History), London and Cornell University Press, Ithaca, 1986, N.Y.
- Stefani G., Levasseur G., Jambu-Merlin R., *Criminologie et science pénitentiaire*, 5e. éd. Dalloz, 1982.
- Wyss C., Daniel Cherix, *Traité d'entomologie forensique. Les insectes sur scène de crime*. Collection Sciences forensiques, 2è éd. Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2013.
- Reuves
- Baccino E., *Identification des cadavres, Intérêt de l'utilisation combinée des méthodes anthropologiques et odontologiques*, *Bull. Acad. Nat. Chirg. dentaire-Montpellier*, 2002.
- Bergeret M., *Infanticide, momification du cadavre. Découverte du cadavre d'un enfant nouveau-né dans une cheminée où il s'était momifié. Détermination de l'époque de la naissance par la présence de nymphes et de larves d'insectes dans le cadavre et par l'étude de leurs métamorphoses*. *Ann. Hyg. Méd. Légal*, 1855, 4: 442-452
- Bourel B., Tournel G., Hedouin V., Gosset D., 2004, *Entomofaune des corps enterrés dans le Nord de la France*, *International Journal of Legal Medicine*, vol. 119, pp. 215-220.
- Bourel B., Callet B., Hedouin V., GOSSET D., 2003, *leurs oeufs: une nouvelle méthode pour l'estimation de l'intervalle post-mortem à court terme*, *Forensic Science International*, Vol. 135, pp. 27-34.
- Leclercq M., *Entomologie et médecine légale: importance des phorides (diptères) sur les cadavres humains*, *Ann.Soc.Entomo.Fr (N.S)*, 1999, 35 (suppl.): 566-568.
- Charabidzé D., Bourel B., *Entomologie médico-légale: les insectes au service de la justice*, *Insectes*, 147, 4e trimestre 2007, pp. 29-32
- Charabidzé D., Gildaz Morvan, Dupont D., *Ann.Soc.entomol.Fr (n.s)*, 2008.
- Gaudry E. *Les maîtres des mouches*, *Dossier Pour la Science*, n.70, janvier-mars 2011, pp64-69
- Leclercq M., *Entomologie et médecine légale: importance des phorides (diptères) sur les cadavres humains*, *Ann.Soc.Entomo.Fr (N.S)*, 1999, 35 (suppl.): 566-568.
- Leclercq M. et Watrin P., 1971. *Entomologie et Médecine Légale Acariens et insectes trouvés sur un cadavre humain en décembre 1971*.-*Bull. Annl.Soc. r.belge Ent.*, 109: 195-201

الوضع الجبائي للشركات التجارية التي يتغير شكلها

د.ة/ عائشة بوعزم

جامعة عبد الحميد بن باديس / مستغانم

اهتم المشرع الجزائري بتنظيم مختلف أنواع الشركات التجارية من خلال مجموعة من الأحكام القانونية، ورد ذكرها في القانون المدني، القانون التجاري وحتى في نصوص قانونية أخرى لا سيما القوانين الضريبية⁽¹⁾، لكنه أولى اهتماما ملحوظا بالنسبة لأنواع معينة من الشركات التجارية دون أنواع أخرى، فعلى سبيل المثال لم يتعرض إلى الشركات التجارية التي يتغير شكلها إلا بصفة مقتضبة من خلال أحكام قانونية سنحاول التطرق إليها في هذه الدراسة، وهو ما دفعنا لمحاولة إزالة الستار عن موضوع الوضع الجبائي للشركات التجارية التي يتغير شكلها.

بناء على ذلك، تمر الشركة التجارية بعدة مراحل، وفي كل مرحلة تخضع لضرائب و/أو رسوم معينة، فعند تأسيسها وانقضائها تخضع لرسوم التسجيل والطابع، أما أثناء حياتها فتخضع لبعض الضرائب المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة، وتخضع للضرائب المنصوص عليها في قانون الضرائب غير المباشرة في بعض الحالات، كما تخضع للرسم على رقم الأعمال.

لكن لسبب أو لآخر قد يقرر الشركاء/المساهمون تغيير شكلها، الأمر الذي يستلزم منهم إتباع مجموعة من الإجراءات القانونية سواء في علاقتهم مع بعضهم البعض أو مع الغير.

تطرح تلك الإجراءات القانونية الواجبة الإتيان مشكلة كيفية اتخاذ القرار، إن كان عن طريق تعديل القانون الأساسي، أو لابد من حل الشركة التجارية القائمة ذات شكل معين، بموجب عقد حل لها، وإعادة تأسيس شركة تجارية أخرى ذات شكل جديد، بموجب عقد تأسيسي جديد؛ كذلك تطرح

مشكل، إن كان لتغيير شكل الشركة أثر على علاقتها مع الغير، لا سيما على علاقتها مع إدارة الضرائب، بالأحرى إن كان يجب على الشركة أن تلتزم اتجاه إدارة الضرائب بنفس الالتزامات الجبائية التي كانت تخضع لها قبل تغيير شكلها.

إذا سلمنا بضرورة حل الشركة التجارية القائمة ذات شكل معين، وإعادة تأسيس شركة تجارية أخرى ذات شكل جديد، هذا يعني انقضاء شخص معنوي، وميلاد شخص معنوي جديد، مما يترتب عنه تصفية الشركة الأولى وتسوية وضعيتها اتجاه الشركاء/المساهمين واتجاه الغير بما فيه إدارة الضرائب، وتكوين شركة جديدة تكتسب حقوقا وتحمل التزامات بما فيها الالتزامات الجبائية.

لكن إذا سلمنا بفكرة تعديل القانون الأساسي، هذا لا يؤدي حتما إلى انقضاء شخص معنوي كان قائما وميلاد آخر جديد، وإنما يستمر ذات الشخص المعنوي لكن بحلة جديدة، مما يترتب عنه احتفاظ الشركة بنفس الحقوق والالتزامات بما فيها الالتزامات الجبائية، مع بعض التعديلات الطفيفة.

لم يبين المشرع الجزائري صراحة موقفه من إشكالية إن كان تغيير شكل الشركة التجارية يؤدي إلى ميلاد شخص معنوي جديد أو لا يؤدي إلى ذلك، عكس المشرع الفرنسي الذي نص صراحة على أن التحويل المنتظم لشركة إلى شركة ذات شكل آخر لا يؤدي إلى إنشاء شخص معنوي جديد، الأمر ذاته بالنسبة إلى الاستمرار أو أي تعديل آخر للقانون الأساسي⁽²⁾.

غير أن الاجتهاد القضائي الفرنسي ذهب إلى أبعد من ذلك واعتبر أن تحويل الشركة التجارية إذا كان مصحوبا بتعديلات أخرى جوهرية على مستوى القانون الأساسي، يؤدي إلى إنشاء شخص معنوي جديد، مثلا إذا قرر الشركاء تعديل شكل وموضوع الشركة في آن واحد⁽³⁾.

بالتالي حتى وإن لم ينص المشرع الجزائري صراحة على أن تحويل الشركة التجارية من شكل إلى شكل آخر لا يؤدي إلى إنشاء شخص معنوي جديد، إلا أنه فصل أحكام تحويل شركات المساهمة عن أحكام حلها، كل في قسم على حدة⁽⁴⁾، كما نص على أن شخصية الشركة تبقى مستمرة إلى أن تنتهي التصفية بعد حلها⁽⁵⁾، ما يؤدي إلى انتهاء الشخص المعنوي، ولم يتعرض لهذا الحكم حينما نص على أحكام تحويلها، بل بين أن تغيير شكلها يكون بموجب تعديل قانونها الأساسي، مما يمكن استنتاج، ولو ضمنا، في انتظار تأكيد من قبل المشرع الجزائري، كما فعله نظيره الفرنسي منذ سنة 1978⁽⁶⁾، أنه في حال تحويل الشركة تبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية.

هكذا فإن تغيير شكل الشركة التجارية لا يؤدي إلى انقضاءها، ولا يؤدي إلى تأسيس شركة تجارية جديدة، فلا مجال لتطبيق إجراءات الحل بالنسبة للشكل الأول، ولا مجال لتطبيق إجراءات التأسيس بالنسبة للشكل الجديد، بل يجب تعديل القانون الأساسي للشركة، بالتالي ما هي الإجراءات الواجب إتباعها ومتى تتغير الشركة التجارية من شكل إلى آخر؟

أما على الصعيد الضريبي لا يخضع الشكل الأول لرسوم التسجيل والطاقع المقررة قانونا في حال انقضاء الشركة التجارية عن طريق الحل، ولا يخضع الشكل الجديد لرسوم التأسيس، بالتالي ما هي الضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة التجارية؟

- طرق تغيير شكل الشركة التجارية

يتغير شكل الشركة التجارية بموجب نص قانوني أو طبقا لإرادة الشركاء، ولا ينجم عن ذلك إنشاء شخص معنوي جديد، لكن شرط أن لا يقرر الشركاء تعديل بند الشكل وبند أو بنود أخرى جوهرية في عقد الشركة، مثلا تغيير الشكل وموضوع الشركة في آن واحد.

على هذا الأساس، قد تضطر الشركة التجارية إلى تغيير شكلها إما بصفة إجبارية استنادا إلى نص قانوني يلزمها بذلك، أو تختار بنفسها تبديل الرداء وفقا لإرادة الشركاء/المساهمين، عن طريق إتباع مجموعة من الإجراءات.

-إجراءات تحويل الشركة التجارية

لا يشترط التشريع الفرنسي الرسمية في عقد تحويل الشركة التجارية، وإنما تغيير شكلها يتم بموجب محضر الجمعية العامة غير العادية محرر وفق الشروط المنصوص عليها قانونا . لاسيما تلك المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات . ومودع لدى مركز السجل التجاري والشركات، بالإضافة إلى وثائق أخرى ضرورية، دون إهمال إجراءات الإشهار القانوني، وبعدها يتم إيداع الملف كاملا إما لدى مركز شكليات (إجراءات) المؤسسات أو لدى كتابة ضبط محكمة التجارة، في حين يشترط التشريع البلجيكي إفراغ عقد تحويل الشركة في شكل رسمي لدى الموثق⁽⁷⁾.

بناء على ذلك، ما موقف التشريع الجزائري من هذه الإجراءات ؟

أولاً: إجراءات أولية

خول القانون للشركاء/المساهمين حق الاطلاع على وثائق الشركة، حتى يتسنى لهم معرفة الوضعية التي آلت إليها الشركة التجارية، مما يمكنهم من اتخاذ القرار السديد.

01 الاطلاع على وثائق الشركة: قبل اتخاذ أي قرار بخصوص تغيير شكل الشركة، يحق للشركاء/المساهمين، الاطلاع على جميع وثائقها، لا سيما تقرير محافظي الحسابات، حينما يتعلق الأمر بالشركات التي تقوم على الاعتبار المالي أو الشركات الهجينة، وكذا عند الاقتضاء، الاطلاع على تقرير الخبير المعتمد، حينما يتعلق الأمر بالشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي، أو الشركات الهجينة⁽⁸⁾.

يتم وضع تلك الوثائق تحت تصرف الشركاء/المساهمين قبل مدة زمنية محددة قانونا لانعقاد الجمعية العامة غير العادية، لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق⁽⁹⁾.

02. عقد جمعية عامة غير عادية: يتخذ قرار تغيير شكل الشركة التجارية من قبل الشركاء/المساهمين، عن طريق عقد جمعية عامة غير عادية وفق الشروط المنصوص عليها قانونا.

في هذا الصدد يمكن التنويه أنه يمكن أن ينص القانون الأساسي على أن تأخذ القرارات عن طريق استشارة كتابية، إذا لم يطلب أحد الشركاء عقد اجتماع الشركاء⁽¹⁰⁾، بالتالي يطرح التساؤل إن كان بإمكان تغيير شكل الشركة عن طريق استشارة كتابية بدلا من عقد جمعية عامة غير عادية، يبدو أن الجواب سيكون بالنفي، في انتظار صدور نص قانوني أو اجتهاد قضائي يفصل في ذلك، لأن قرار تحويل الشركة قرار مصيري، يتطلب موافقة أغلب الشركاء إن لم نقل جميعهم، بالتالي يظهر أنه لا يمكن تصور اتخاذ مثل هذا القرار دون أن يطلب الشركاء عقد اجتماع للبحث فيه.

يتطلب انعقاد الجمعية العامة غير العادية استدعاء الشركاء/المساهمين خلال الآجال المحددة قانونا⁽¹¹⁾، وكذا احترام النصاب القانوني⁽¹²⁾، حتى يتمخض عنها قرار تحويل الشركة التجارية، مدون في محضر نظامي وقانوني، يتم بموجبه تعديل القانون الأساسي، وكذا إشهاره.

يمكن التنويه كذلك، إلى أن القانون الفرنسي يشترط إشهار قرار التحويل⁽¹³⁾، في حين لم يشترط القانون الجزائري ذلك.

ثانيا: تعديل القانون الأساسي وإجراءات الإشهار

بعدما يتخذ الشركاء/المساهمون قرار تحويل الشركة التجارية، فإن هذا التحويل لا ينتج آثاره إلا بعد استنفاد إجراءات تعديل العقد التأسيسي لها، بالإضافة إلى إجراءات الإشهار.

01. تعديل القانون الأساسي

لا يشترط التشريع الفرنسي أن يتم تغيير شكل الشركة التجارية بموجب تعديل للقانون الأساسي عن طريق عقد رسمي محرر أمام الموثق، عكس التشريع البلجيكي الذي يشترط ذلك، كما سبق ذكره، فما هو موقف التشريع الجزائري؟

نص المشرع الجزائري صراحة في القانون المدني، أن عقد الشركة يجب أن يكون مكتوباً وإلا كان باطلاً، وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات إذا لم يكن له نفس الشكل الذي يكتسبه ذلك العقد⁽¹⁴⁾.

بناء على ذلك، يستنتج من هذا النص القانوني أن عقد الشركة أو أي تعديل له يجب أن يكون مكتوباً، دون أن يحدد المشرع إن كانت الكتابة رسمية أو عرفية، غير أنه بالرجوع إلى نفس النص القانوني المحرر باللغة الفرنسية نلاحظ أن المشرع اشترط الرسمية في تحرير هذه العقود، كما نص في القانون التجاري أن الشركة تثبت بعقد رسمي وإلا كانت باطلة⁽¹⁵⁾، بالتالي يظهر أنه مجرد سهو في النص القانوني المدون في القانون المدني، باللغة العربية.

هكذا، فإن تغيير شكل الشركة يجب أن يكون بموجب عقد رسمي محرر لدى الموثق، بناء على القانون الأساسي للشركة، محضر الجمعية العامة غير العادية وتقرير محافظ الحسابات عند الاقتضاء.

02. إجراءات الإشهار

نص المشرع الجزائري صراحة على ضرورة إيداع العقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وتنشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات وإلا كانت باطلة⁽¹⁶⁾.

بناء على ذلك، يجب تسجيل عقد تغيير شكل الشركة التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، والقيام بالإشهارات القانونية في النشرة الرسمية

للإعلانات القانونية، وكذا في الصحافة الوطنية المكتوبة أو أية وسيلة ملائمة، على عاتق ونفقة الشركة، قصد اطلاع الغير على هذا العقد⁽¹⁷⁾.

بالتالي، تلك هي إجراءات تغيير شكل الشركة التجارية تبعا للتشريع الجزائري، فما هي إذن حالات تحويل الشركة التجارية من شكل إلى آخر؟

حالات تغيير شكل الشركة التجارية

يتغير شكل الشركة التجارية إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها قانونا، أو إذا قرر الشركاء/المساهمون ذلك.

أولاً: تغيير شكل الشركة بموجب نص قانوني

نص القانون صراحة أنه يجب تحويل الشركة التجارية إلى أخرى تحت طائلة حلها أو فسخ عقدها، في الحالات التالية:

01. تغيير شكل شركة التوصية البسيطة

يجب أن تتحول شركة التوصية البسيطة إلى شكل آخر بقوة القانون في حال وفاة الشريك المتضامن الوحيد وترك ورثة قصر غير راشدين، وذلك في أجل سنة واحدة⁽¹⁸⁾.

02. تغيير شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة

يجب أن تتحول شركة ذات المسؤولية المحدودة بقوة القانون، إذا تجاوز عدد الشركاء فيها عشرون (20) شريكا، إلى شركة مساهمة في أجل سنة واحدة⁽¹⁹⁾.

ثانياً: تغيير شكل الشركة التجارية طبقاً لإرادة الشركاء

يمكن للشركة التجارية أن يتغير شكلها طبقاً لإرادة الأطراف في الحالات التي ينص عليها القانون الأساسي، لا سيما:

01. تغيير شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة

يمكن للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تتحول إراديا إلى شركة مساهمة، إذا بلغت مستوى من النمو بسبب ازدهار نشاطها، أو حتى يتسنى لها اللجوء العلي للادخار⁽²⁰⁾.

يمكن أن تتحول إلى شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن إذا انخفض رأسمالها عن الحد القانوني، وذلك في أجل سنة واحدة⁽²¹⁾، شرط موافقة جميع الشركاء⁽²²⁾.

02. تغيير شكل شركة المساهمة

يجوز لشركات المساهمة أن تتحول لشركات من نوع آخر بعد مرور على الأقل سنتين على تاريخ إنشائها، وإعداد ميزانية السنتين المالية الأوليين وأثبتت موافقة المساهمين على ذلك⁽²³⁾، بالتالي تحويلها إلى شركة تضامن يقتضي إجماع الشركاء، تحويلها إلى شركة التوصية البسيطة أو شركة توصية بالأسهم يتقرر طبقا للشروط المنصوص عليها في تعديل القانون الأساسي، وإجماع الشركاء الذين سيحملون صفة شركاء متضامين، أما تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة يكون وفقا للشروط المقررة لتعديل القانون الأساسي لهذا النوع من الشركات⁽²⁴⁾؛ يجوز كذلك لشركات المساهمة التي انخفض رأسمالها عن الحد القانوني أن تتحول في ظرف سنة إلى شركة ذات شكل آخر⁽²⁵⁾.

03. تغيير شكل شركة توصية بالأسهم

يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تقرر بموافقة أغلبية الشركاء المتضامين تحويلها إلى شركة مساهمة أو إلى شركة ذات مسؤولية محدودة⁽²⁶⁾.

04. تغيير شكل الشركة التجارية إلى تجمع

يمكن تحويل كل شركة تجارية إلى تجمع إذا كان موضوعها متناسبا مع تعريفه، دون أن يؤدي ذلك إلى حل أو تأسيس شخص معنوي جديد⁽²⁷⁾.

هكذا يمكن استنتاج أن تقرير الشركاء/المساهمين تغيير شكل الشركة التجارية، سواء بموجب نص قانوني أو بناء على اتفاقهم، لا يكون من دون مبرر، وإنما هو إجراء تفرضه الظروف السائدة، مما يؤثر على ميادين عدة، لاسيما الضرائب والرسوم التي تلتزم بها الشركة اتجاه إدارة الضرائب، بالتالي ما هي أنواعها، وهل يطرأ عليها تعديل أو تغيير؟

- جباية الشركات التجارية التي يتغير شكلها

لا تخضع الشركة التجارية ذات الشكل القديم لأي رسم من جراء التحويل، عكس الشركة التجارية ذات الشكل الجديد التي تخضع لرسوم بسبب تعديل القانون الأساسي، وفي حال انتهائها بأي وسيلة كانت، تخضع للرسوم المقررة قانوناً حسب طريقة انقضاءها، لكن بالنسبة للضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة التجارية خلال ممارسة نشاطها، تطرح إشكالات سنحاول تحليله.

- رسوم إنشاء وانقضاء الشكل الجديد للشركة التجارية

يقتضي تغيير شكل الشركة التجارية وجود عقدين (02) رسميين: القانون الأساسي للشركة وهو الأصل وعقد تعديل القانون الأساسي الذي يتضمن تغيير شكلها، فالأول لا يخضع لأي رسوم جديدة في حين الثاني يخضع لرسوم، سواء حين إنشائه أو حين انقضاء الشركة.

أولاً: رسوم التسجيل

تخضع جميع المعاملات التي يقوم بها الأشخاص إلى رسوم التسجيل، التي قد تكون ثابتة أو نسبية أو تصاعدية، تبعا لطبيعة العقود ونقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم⁽²⁸⁾.

01 رسوم تسجيل عقد تغيير شكل الشركة التجارية

لم ينص المشرع الجزائري صراحة على مبلغ رسوم تسجيل عقد تغيير شكل الشركة التجارية، بالتالي إذا لم ينتج عن هذا التغيير ميلاد شخص معنوي جديد، فإن العقد الذي يثبتها يخضع لرسم ثابت، والمقرر للعقود غير

المسماة، قدره 1.500 دج⁽²⁹⁾، لكن هناك جانب من الفقه (طيب زيتون وفرونسوا غوليار) يرى أنه يخضع لرسم نسبي قدره 1%⁽³⁰⁾.

أما إذا نتج عن هذا التغيير ميلاد شخص معنوي جديد، فإنه يعتبر توقفاً عن النشاط، بالتالي حل الشركة القائمة، فتخضع لرسم ثابت قدره 3.000 دج، وإنشاء شركة جديدة تخضع لرسم تأسيس شركة تجارية⁽³¹⁾.

غير أنه بالرجوع إلى نص المادة 248 من قانون التسجيل، نجد المشرع ينص على أن عقود التحويل تخضع لرسم نسبته 5,0%، إذا لم تتضمن نقل أموال منقولة أو عقارية بين الشركاء أو أشخاص آخرين، أو تكفل بديون، دون أن يكون هذا الرسم أقل من 1.000 دج بالنسبة لشركات الأشخاص، ودون أن يقل عن 10.000 دج ولا يتجاوز 300.000 دج بالنسبة لشركات الأموال، ويصفي هذا الرسم من رأسمال الشركة⁽³²⁾، هذا ولم يبين المشرع ما المقصود بعبارة عقود التحويل، حيث هناك عدة أنواع من التحويلات: إما بتغيير الشكل القانوني للشركة، أو تغيير نظامها الجبائي، أو تغيير نشاطها.

02 رسوم تسجيل عقد انتهاء الشركة التجارية

تنقضي الشركة التجارية، مهما كان السبب عن طريق الحل.

بناء على ذلك، تخضع العقود المتعلقة بحل الشركة التجارية لرسم ثابت إذا لم تتضمن نقل أموال منقولة أو عقارية بين الشركاء أو أشخاصاً آخرين⁽³³⁾، أما إذا تضمنت ذلك فهي تخضع لرسم حقوق التنازل⁽³⁴⁾.

ثانياً: رسوم الطابع

يعتبر رسم الطابع ضريبة مفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، غير أن هناك أوراق استثنائها القانون من رسم الطابع⁽³⁵⁾.

بناء على ذلك، يلزم جميع الأشخاص الذين يريدون الحصول على العقود المدنية والقضائية والمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، بالخضوع

إلى الرسم المخصص لكل ورقة على حدة، بغض النظر إن كان الشخص طبيعيا أو معنوياً.

بالتالي تخضع الشركات التجارية مهما كان نوعها أو موضوعها لهذا الرسم، كلما قامت بإبرام عقود سواء حين تأسيسها، تعديلها أو انتهائها أو أثناء ممارسة نشاطها وبمناسبته، تحت طائلة عقوبات جبائية و/أو جزائية صارمة في حال مخالفة الأحكام القانونية للطابع.

إذن، عقد تعديل القانون الأساسي للشركة التجارية الذي يكون موضوعه تغيير شكلها، يخضع إلى رسوم الطابع، سواء تعلق الأمر بالأصل أو النسخة أو النسخ المطابقة للأصل المصادق عليها من قبل الموثق.

تلك هي رسوم التسجيل والطابع طبقاً للنظام الجبائي الجزائري المطبقة في حال تغيير شكل الشركة التجارية، في حين لا يشترط المشرع الفرنسي لتغيير شكل الشركة التجارية تعديل قانونها الأساسي بموجب عقد رسمي، وإنما يكتفي فقط بالإجراءات السابقة ذكرها، التي ينتج عنها تحديث للقانون الأساسي الأصلي، يتم تسجيله مقابل رسم ثابت مقرر للعقود غير المسماة⁽³⁶⁾.

- الضرائب المتعلقة بنشاط الشركة التجارية

تخضع الشركة التجارية أثناء ممارسة نشاطها للالتزامات الضريبية، وبما أن تغيير شكلها لا ينجم عنه ميلاد شخص معنوي جديد، فالأمر يقتضي . حسب اعتقادي . استمرار خضوعها للضريبة المباشرة سواء الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، خضوعها للرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، إن اقتضى الأمر ذلك، رسم التطهير، وكذا الضرائب غير المباشرة والرسم على القيمة المضافة، لكن ما موقف المشرع الجزائري من هذا الفرض؟

أولاً: أثر تحويل شركة المساهمة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة أشخاص على النظام الضريبي
تعرض المشرع الجزائري لحالة يمكن للشركة التجارية أن يتغير فيها شكلها، فبين الحكم بشأنها.

01. موقف التشريع الجزائري

نص المشرع الجزائري صراحة، أن تحويل شركة المساهمة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة أشخاص، يعتبر توقفاً عن نشاط الشركة⁽³⁷⁾.
بناءً على ذلك، وإذا اعتبرنا هذا التحويل توقفاً عن نشاط الشركة، فإنه يؤدي بالضرورة إلى حل شركة المساهمة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة، وتأسيس شركة أشخاص من نوع جديد، بمعنى انقضاء شخص معنوي، وميلاد شخص معنوي جديد.

02. أثر موقف المشرع الجزائري على نظرية الشخصية المعنوية

إن هذا الموقف يعتبر خطيراً، لأنه يلغي فكرة احتفاظ الشركة التجارية التي يتغير شكلها بالشخصية المعنوية، والتي بالرغم من عدم الاعتراف بها صراحة من قبل المشرع الجزائري إلا أنه يمكن استنتاجها من عدة نصوص قانونية، كما سبق تحليله.

كذلك، يطرح إشكال في هذا الإطار هو كالتالي: لماذا يعتبر تحويل شركة المساهمة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة أشخاص توقفاً عن نشاط الشركة، بالرغم من أن كلا الشركتين تخضعان إجبارياً لنظام الضريبة على أرباح الشركات، وفي حال تغيير شكلهما إلى شركة أشخاص يمكنهما المحافظة على نفس النظام أو تغييره طبقاً لإرادتهما⁽³⁸⁾.

فإذا لم يحافظا على نفس النظام، بمعنى تغيير نظام الضريبة على أرباح الشركات، إلى نظام الضريبة على الدخل الإجمالي، في هذه الحالة يجب .
منطقياً . اعتباره توقفاً عن الدفع، لكن إذا حافظا على نفس النظام، بمعنى الضريبة على أرباح الشركات، لماذا يعتبر ذلك توقفاً عن الدفع؟

بالتالي، فإن اعتبار تحويل هاتين الشركتين توقفا عن الدفع سيؤدي إلى نتيجة خطيرة، وهي أن الشركة ستعرض للحل، فتنقضي شخصيتها المعنوية، وهذا ما يتعارض مع فكرة أن الشركة التي يتغير شكلها تبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية، إلا إذا صاحب تغيير شكلها تغيرا آخر جوهري وأساسي في بنود العقد كتغيير الشكل والنشاط، أو تغيير الشكل والنظام الضريبي في آن واحد.

ثانيا: أثر تغيير شكل باقي الشركات التجارية على النظام الضريبي

لم يتعرض المشرع الجزائري لحالات أخرى يمكن للشركة التجارية أن يتغير فيها شكلها، وما مدى أثره على النظام الضريبي، وإن كان من الضروري أن تستمر في ممارسة نشاطها، بالتالي تبقى خاضعة لنفس أنواع الضرائب التي كانت خاضعة لها من قبل، أو تتوقف عن ممارستها، بالتالي تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة التي ما زالت لم تفرض.

01. تحويل شركات تجارية تتمتع بشخصية معنوية إلى أخرى تتمتع بها

لم ينص المشرع على حالة تحويل شركة الأشخاص إلى شركة أشخاص ذات شكل آخر، مثلا تحويل شركة تضامن إلى شركة توصية بسيطة، أو العكس، أو إلى شركة أموال أو إلى شركة هجينة؛ كذلك لم ينص على حالة تغيير شكل شركة أموال إلى شركة أموال أخرى لكن ذات شكل آخر، مثلا تحويل شركة المساهمة إلى شركة توصية بالأسهم، أو إلى شركة هجينة مثلا تحويل شركة المساهمة إلى شركة ذات المسؤولية المحدودة؛

بل لم ينص على حالة تغيير شكل شركة هجينة إلى شركة هجينة أخرى، مثلا تحويل المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة إلى شركة ذات المسؤولية المحدودة، أو إلى شركة أموال.

بناء على ذلك، يظهر أنه ما دام تغيير شكل الشركة التجارية لا يؤثر على شخصيتها المعنوية، فهي لا تعتبر متوقفة عن ممارسة نشاطها، ولكن استثناء يمكن اعتبارها كذلك إذا اختارت تغيير نظامها الجبائي، بالتالي يجب أن

تنحل وتتأسس شركة تجارية جديدة، بمعنى انقضاء شخص معنوي وميلاد شخص معنوي جديد.

02. تحويل شركات تجارية لا تتمتع بشخصية معنوية إلى أخرى تتمتع بها، أو العكس.

لم ينص المشرع على مثل هذه الحالات، بالتالي يظهر أنه إذا قرر الشركاء في إحدى الشركات التجارية التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية مثل شركة المحاصة أو الشركة التي أنشأت لتكون فعلية، تغيير شكلها، في هذه الحالة يجب عليها أن تتوقف عن ممارسة نشاطها، ليس على أساس النظام الجبائي لأنه ثابت قانوناً أن شركة المحاصة لها حرية اختيار النظام الجبائي الذي يناسبها⁽³⁹⁾، ولكن على أساس انتقال من مرحلة عدم التمتع بالشخصية المعنوية إلى مرحلة التمتع بها.

بناء على ذلك، يظهر أنه يجب أن تنحل الشركة التجارية التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، ثم تتأسس شركة تجارية جديدة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن تلك التي يتمتع بها الشركاء.

الأمر ذاته في الحالة العكسية، بمعنى تحويل شركة تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية إلى شركة تجارية أخرى لا تتمتع بها، يؤدي إلى التوقف عن ممارسة النشاط.

تلك هي التعليقات التي يمكن استخلاصها من نص المادة 196 فقرة 5 قانون ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة، في حين نلاحظ أن المشرع الفرنسي لم ينص على مثل هذا الحكم القانوني، وإنما نص على أنه يعتبر توقفاً عن ممارسة النشاط في حال التحويل الذي ينتج عنه تأسيس شخص معنوي جديد، أو في حال تحويل شركة أموال أو جمعية مؤسسة طبقاً للقانون المتعلق بعقد الجمعية إلى تجمع المصلحة الاقتصادية، أو تحويل شركة غير معفاة من الضريبة على الشركات إلى شركة للاستثمار ذات رأسمال متغير⁽⁴⁰⁾.

هكذا فإن دراسة موضوع الوضع الجبائي للشركات التجارية التي يتغير شكلها
خلص بنا إلى مايلي:

يستحسن أن يعترف المشرع الجزائري صراحة أن الشركة التي يتغير شكلها
تبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية، وأن تحويلها لا يؤدي إلى إنشاء شخص
معنوي جديد.

نص المشرع الجزائري في المادة 580 فقرة 2 قانون تجاري، أنه يتم استدعاء
الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قبل خمسة عشر يوماً على
الأقل من انعقاد الجمعية بكتاب موصى عليه يتضمن بيان جدول الأعمال،
غير أننا لا نجد مثل هذا الحكم في باقي أنواع الشركات التجارية الأخرى، فهل
يعني ذلك أنه ليس إجبارياً على المسير استدعاء الشركاء إلى عقد جمعية
عامة سواء كانت عادية أو غير عادية، يبدو أن الجواب على هذا السؤال
يكون بالنفي، لأنه ليس من المنطق عدم استدعائهم، لذا وبالرغم من أنه
يمكن أن ينص القانون الأساسي على ذلك، في حال تفتن الشركاء أو
المساهمين إليها، حين تقريرهم إنشاء شركة تجارية أيا كان نوعها، إلا أنه
يستحسن إضافة أحكام نص المادة 580 فقرة 2 قانون تجاري، إلى جميع
أحكام الشركات التجارية.

يجب تعديل نص المادة 418 فقرة 1 من القانون المدني باللغة العربية، وذلك
باستراط الرسمية في عقد الشركة وفي العقود المعدلة له، على غرار ما جاء
في نفس النص باللغة الفرنسية، وفي نص المادة 545 قانون تجاري.

يشترط القانون الفرنسي تحديث القانون الأساسي للشركة بعد أي تعديل
يطرأ عليه، في حين لا يشترط المشرع الجزائري ذلك، وإنما يبقى دائماً هناك
عقدين (02) رسميين منفصلين يسيران معاً، لكن يمكن أن يحصل تلاعب في
أحد العقدين (02)، خاصة القانون الأساسي، بالتالي يستحسن لو ينص
المشرع الجزائري على ضرورة تحديث القانون الأساسي للشركة.

نص المشرع على شرط الإجماع فقط حينما تتحول شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة تضامن، ولم ينص على هذا الشرط في حال تحويلها إلى شركة توصية بسيطة، بالرغم من إمكانية ذلك شرط موافقة جميع الشركاء الذين يقبلون أن يصبحوا شركاء متضامنين، على غرار ما نص عليه في حال إمكانية تحويل شركة المساهمة إلى شركة توصية بسيطة أو شركة توصية بالأسهم، في نص المادة 715 مكرر 17 فقرة 2 قانون تجاري، لذا يستحسن لو يضيف المشرع الجزائري نصا قانونيا يقضي بذلك.

يستحسن أن يبين المشرع صراحة رسم التسجيل الذي يخضع له عقد تغيير شكل الشركة التجارية، وباقي التحويلات الأخرى التي قد تطرأ عليها، لتفادي الغموض واللبس وتعدد الآراء.

يستحسن تعديل الفقرة الخامسة من نص المادة 196 قانون ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة، لأن كلا من شركة المساهمة وشركة المسؤولية المحدودة، كل على حدة، تبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية في حال تغييرها إلى شركة أشخاص، باستثناء إذا اختارت تغيير نظامها الجبائي، فقط في هذه الحالة يمكن اعتبار تحويلها بمثابة توقف عن ممارسة النشاط، على أساس تغيير النظام الجبائي، وليس على أساس تغيير شكل الشركة.

بالتالي يمكن اقتراح صياغة جديدة لهذه الفقرة هي كالتالي:
"يعتبر توقفا عن نشاط الشركة التجارية:

1. إذا كان تغيير شكلها القانوني مصحوبا بتغيير نظامها الجبائي ؛
2. إذا كان تغيير شكلها القانوني مصحوبا بتغيير نشاطها؛
3. تحويل شركة تجارية لا تتمتع بالشخصية المعنوية إلى شركة تجارية تتمتع بها أو العكس."

-الهوامش

- (1): الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم.
- الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري معدل ومتمم.
- الأمر رقم 101-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الضرائب المباشرة، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.

- الأمر رقم 102-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.
- الأمر رقم 103-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- الأمر رقم 104-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- الأمر رقم 105-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- (2) Art.1844-3 C.Civ.F: « La transformation régulière d'une société en une société d'une autre forme n'entraîne pas la création d'une personne morale nouvelle. Il en est de même de la prorogation ou de toute autre modification statutaire. » ; et Art. L210-6 C.Com.F.
- (3) Cf. Cass. com. 2 juillet 1979. Rev.Soc. 1980. 769. note RANDOUX.: G. Ripert – R. Roblot "Traité de droit commerciale" sous la direction de Michel Germain. Tome 1. Volume 2. les sociétés commerciales. L.G.D.J. 18^e édition. 2001. p.104 ; Bertrand de Lamy - Marc Segonds. Fasc.7: NOTIONS FONDAMENTALES. Responsabilité pénale des personnes morales. Juris-Classeur Pénal des affaires. Cote: 09.2004. p. 8.
- (4) نص المشرع على أحكام تحويل شركات المساهمة في القسم الثامن من الفصل الثالث الذي يحمل عنوان شركات المساهمة، في حين نص على أحكام حل شركات المساهمة في القسم التاسع من نفس الفصل.
- (5) المادة 444 ق.مدني.
- (6) Loi n°78-9 du 4 janvier 1978 MODIFIANT LE TITRE IX DU LIVRE III DU CODE CIVIL. JORF du 5 janvier 1978 page 179.
- (7) Louis philippe marcelis. Sophie Maquet. modèles et contrats de sociétés. Mise a jour par Smaranda Iliescu et Laurent Mertens. Kluwer. 2007/2008. p.359 ;
www.greffes.com/.../formalites/...forme.../transformation.../111-90.html
- (8) المواد 559 فقرة 1، 584 فقرة 2 و 5، 585 فقرة 2 شطر 2 و فقرة 3، 587، 578 فقرة 6 و 7 ق.تجاري.
- (9) المواد 557 فقرة 2، 585 فقرة 3، 677 ق.تجاري.
- (10) المادتان 556 فقرة 2، 580 ق.تجاري.
- (11) نص المشرع الجزائري في المادة 580 فقرة 2 ق.تجاري، أنه يتم استدعاء الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من انعقاد الجمعية بكتاب موصى عليه يتضمن بيان جدول الأعمال، غير أننا لا نجد مثل هذا الحكم في باقي أنواع الشركات التجارية الأخرى، فما سبب ذلك؟
- (12) المواد 556 فقرة 1، 563 مكرر 4، 563 مكرر 8، 575، 580، 581، 582، 583، 586 و 674 ق.تجاري.
- (13) www.greffes.com/.../formalites/...forme.../transformation.../111-90.html
- (14) المادة 418 ق.مدني.
- (15) المادة 545 ق.تجاري.
- (16) المادة 548 ق.تجاري.
- (17) نص المرسوم التنفيذي رقم 453-03 المؤرخ في 1 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 41-97 المؤرخ في 18 يناير 1997، ج.ر عدد 75 مؤرخة في 07 ديسمبر 2003، ص. 13 على شروط القيد في السجل التجاري، وكذا المواد 5، 11، 12، 13 و 14 من القانون رقم 0804 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق

بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج.ر عدد 52 مؤرخة في 18 غشت 2004، ص.4، المعدل بموجب القانون رقم 06.13 المؤرخ في 23 يوليو 2013، ج.ر عدد 39 مؤرخة في 31 يوليو 2013، ص.33.
(18):المادة 563 مكرر 9 ق.تجاري: في هذه المادة نص المشرع على ضرورة تحويل شركة التوصية البسيطة إلى شركة أخرى، غير أنه لم يبين الشكل الذي قد ترتبده الشركة الجديدة، فلا يمكن أن تكون شركة تضامن، في حين يمكن أن تتحول إلى شركة من شركات الأموال أو الشركات المختلطة، لكن لا بد من أن يكون لها رأسمال معتبر، هذه الطريقة تعتبر نوعا ما خطيرة، لأن مؤسسها أنشئوها نظرا لعدم كفاية رأس المال فهي تقوم على الاعتبار الشخصي، فكيف لهم أن يحولوها إلى شركة من شركات الأموال أو الشركات المختلطة، خاصة إذا لم يتوافر لديهم الحد الأدنى المطلوب قانونا في مثل هذه الشركات؟.
حول تحويل شركة توصية بسيطة:

Mohamed Salah. Les sociétés commerciales. Tome 1: Les règles communes. La société en nom collectif. La société en commandite simple. EDIK. 2005. p.367.

(19):المادة 590 ق.تجاري.

(20):Alexis Constantin. Droit des sociétés (Droit commun et droit spécial des sociétés). 3^e édition. Dalloz.2007. p.106.

(21):المادة 566 فقرة 2 ق.تجاري.

(22):المادة 591 ق.تجاري.

نص المشرع على شرط الإجماع فقط حينما تتحول شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة تضامن، ولم ينص على هذا الشرط في حال تحويلها إلى شركة توصية بسيطة، بالرغم من إمكانية ذلك شرط موافقة جميع الشركاء الذين يقبلون أن يصبحوا شركاء متضامنين، على غرار ما نص عليه في حال إمكانية تحويل شركة المساهمة إلى شركة توصية بسيطة أو شركة توصية بالأسهم، في نص المادة 715 مكرر 17 فقرة 2 ق.تجاري.

(23):المادة 715 مكرر 15 ق.تجاري.

(24):المادة 715 مكرر 17 ق.تجاري.

(25):المادة 594 فقرة 2 ق.تجاري.

(26):المادة 715 ثالثا 10 ق.تجاري.

(27):المادة 799 مكرر 4 ق.تجاري.

(28):المادة 2 ق.تسجيل.

(29):المادة 208 ق.تسجيل المعدلة بموجب المادة 19 من القانون رقم 14.10 المؤرخ ي 30 ديسمبر 2014،

يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج.ر عدد 78 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014، ص.3.؛ و:

Ministère des finances. Direction générale des impôts. Guide fiscal de l'enregistrement. 2010. p. 41.

(30): Tayeb ZITOUNE. François GOLIARD. Droit fiscal des entreprises. 1^{ère} édition. collection droit pratique. Berti 2007. p.63.

(31):المادة 212 ق.تسجيل؛ و:

Tayeb ZITOUNE et François GOLIARD. ibid., p. 63.

(32):المادة 248 ق.تسجيل.

(33):المادة 212 ق.تسجيل، السابقة الذكر.

(34) Guide fiscal de l'enregistrement. op.cit., p. 44.

(35):المادة 1 ق.طابع.

(36):Arts. 680 et 635 C.G.I.F.

(37):المادة 5-196 ق.ض.م.

(38):المادة 1.136/أ ق.ض.م.

(39):المادة 1.136/أ ق.ض.م، السابقة الذكر.

(40):Art. 221 C.G.I.F ; Voir aussi: Patrick Serlooten. Droit fiscal des affaires. 7^e édition. Dalloz 2008. p. 421.

قائمة المصادر

01النصوص القانونية حسب تسلسلها الزمني

- 1) الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم.
- 2) الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري معدل ومتمم.
- 3) الأمر رقم 101-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الضرائب المباشرة، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 4) الأمر رقم 102-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.
- 5) الأمر رقم 103-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 6) الأمر رقم 104-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 7) الأمر رقم 105-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 8) المرسوم التنفيذي رقم 453-03 المؤرخ في 1 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 41-97 المؤرخ في 18 يناير 1997، ج.ر عدد 75 مؤرخة في 07 ديسمبر 2003، ص. 13 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري.
- 9) القانون رقم 0804 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج.ر عدد 52 مؤرخة في 18 غشت 2004، ص. 4، المعدل بموجب القانون رقم 0613 المؤرخ في 23 يوليو 2013، ج.ر عدد 39 مؤرخة في 31 يوليو 2013، ص. 33.
- 10) القانون رقم 10.14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج.ر عدد 78 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014، ص. 3.

. النصوص القانونية في التشريع الفرنسي

Loi n°78-9 du 4 janvier 1978 MODIFIANT LE TITRE IX DU LIVRE III DU CODE CIVIL، JORF du 5 janvier 1978 page 179.

02. قائمة المراجع

- 1) Alexis Constantin. Droit des sociétés (Droit commun et droit spécial des sociétés). 3^e édition. Dalloz.2007.
- 2) G. Ripert – R. Roblot".Traité de droit commerciale." sous la direction de Michel Germain. Tome 1. Volume 2. les sociétés commerciales. L.G.D.J. 18^e édition. 2001.
- 3) Louis philippe marcelis. Sophie Maquet. modèles et contrats de sociétés. Mise a jour par Smaranda Iliescu et Laurent Mertens. Kluwer. 2007/2008.

- 4) Mohamed Salah. Les sociétés commerciales. Tome 1: Les règles communes. La société en nom collectif. La société en commandite simple. EDIK. 2005.
- 5) Patrick Serlooten. Droit fiscal des affaires .7^e édition. Dalloz 2008.
- 6) Tayeb ZITOUNE. François GOLIARD. Droit fiscal des entreprises. 1^{ère} édition. collection droit pratique. Berti 2007.

المقالات

Fasc.7: NOTIONS FONDAMENTALES. .Bertrand de Lamy _ Marc Segonds
Cote: . Juris-Classeur Pénal des affaires.Responsabilité pénale des personnes morales
2004..09

04 الدليل التطبيقي

. Guide fiscal de l'enregistrement. Direction générale des impôts.Ministère des finances
2010.

05 مواقع الانترنت

www.legifrance.gouv.fr/: Code civil français.
www.legifrance.gouv.fr/: Code de commerce français.
www.legifrance.gouv.fr/: Code général des impôts français.
www.greffes.com/.../formalités/...forme.../transformation.../111-90.html

عمار بلحسن سوسيولوجيا.. الرؤية الأدبية والمعتك الاجتماعي

د/ عبد القادر رابحي
جامعة مولاي الطاهر. سعيدة.

أكتب وبإيمان أن هذه الحقبة ستم وسنبنى أنفسنا من جديد...
ثمة أمل في الطريق المظلم. لا تبكين.. كوني شجاعة.. [عمار بلحسن]

مقدمة

شكلت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي نفق عبور مأساوي ليس بالنسبة لما سيكون عليه الخطاب الفكري والثقافي في المرحلة اللاحقة، ولكن، وهذا هو الأخطر، بالنسبة لجيل المثقفين الذين كان لديهم الحدس الكافي والحساسية اللازمة لاستشراف الحقبة المظلمة من تاريخ الجزائر المعاصروما حملته من متغيرات في البنية المؤسسة للدولة الوطنية، فكانت أقلامهم مغطوسة في حبر المرحلة وكتاباتهم متلوونة بتلوينات حشرات أنفاسهم وهي تشاهد المد القادم من بعيد يأخذ في غير إنذار ظاهر ولا انتظام جل الطموحات المعلقة على أبواب مرحلة الاستقلال الوطني إلى هاوية الحلم. وهي بهذا الحضور الكثيف والثقيل في مدونة الأزمنة المتعاقبة على الجزائر، تعد المرحلة الأكثر حدة في طرح المقولات الفكرية والسياسية والثقافية والنقدية المتروكة في باحة البيت الوطني بدون حل، والأكثر غموضا وتعصبا وابتعادا عن العقل في إيجاد إجابات جذرية ومقنعة لها.

وربما بدت هذه المرحلة أبعد ما تكون عن واقع العشرية الثانية من الألفية الثالثة وما فرضته وتفرضه من تغيرات جذرية على مستوى الفعل المرتبط بالحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية عموما والمغربية على الخصوص. وربما صار الكثير من المثقفين والدارسين والمبدعين ممن عبروا

النفق الثماني عبورا حقيقيا أو عبورا افتراضيا أو لم يدخلوه أصلا غير معنيين بصورة مباشرة بما أفرزته فترة الثمانينيات من القرن الماضي من نتاج فكري وثقافي وإبداعي نظرا لعدم توفر شروط الربط المعرفي والمنهجي الذي يبحث من مسببات النتائج التي آل إليها الواقع الحالي في ما سبقها من إفرازات فكرية ومعرفية هي على درجة كبيرة من الأهمية وعلى درجة وثيقة من الارتباط باللحظة الآنية لحركة التاريخ، وكذلك نظرا لعدد التشابكات والتعقيدات التي تعكسها صورة الواقع وهو يحاول أن يكتب صفحة جديدة من التصورات الأولية لما ستكون عليه هذه المجتمعات في العاجل القريب وفي الأجل البعيد.

غير أننا ونحن نحاول العودة إلى تراكمات ما أنتجته ثمانينيات القرن الماضي وما تلاها في التسعينيات في الجزائر خاصة، من أفكار سياسية وثقافية واجتماعية، نسجل ضرورة التوقف طويلا عند مجموع هذه الأفكار وتمظهراتها على مستوى الخطابات وعلى مستوى المشاريع وعلى مستوى تأثيرها في تشكيل جيل من المثقفين والدارسين الذين أخذوا على عاتقهم التصدي بالدراسة والتحليل لعدد الظواهر المتعلقة بمجموع الإشكاليات المطروحة في هذه الخطابات. وسلاحظ الدارس مدى ثراء الفترة الثمانية نظرا لانفتاح حقل الممارسة الفكرية والثقافية على النفق المظلم، من حيث إنتاج خطابات تحاول قراءة التحولات التي كانت تجري بصورة تحتانية في بنية المجتمع الجزائري خاصة، من وجهات نظر ليست متباينة على مستوى التوجهات الإيديولوجية والطرح المنهجي فحسب ولكن متصارعة كذلك على مستوى حدة التصور المؤسس لقطبية هذه التوجهات في شكل ثنائية متضادة ستطغى على مستوى الفعل السياسي والحراك الاجتماعي في فترة التسعينيات في الجزائر، وفي بداية العشرية الثانية من القرن الحالي على مستوى المغرب العربي خاصة والعالم العربي بصورة عامة. وسيلعب قطبا هذه الثنائية دورا أساسيا في تجييش الأفكار داخل هذه الخطابات وترسيخ منطلقاتها الإيديولوجية في بنيتها السطحية والكامنة.

1- حدة الوعي وحساسية المرحلة:

لا يختلف اثنان في أن النخبة المثقفة- التي يتساءل المرحوم عمار بلحسن فيما إذا كان أصحابها 'أنثيلجنسيا أم مثقفون في الجزائر'؟⁽¹⁾ وفي هذه الفترة خاصة، كانت في غالب الأحيان صدى لما تحمله هاتان الثنائيتان من مبادئ سياسية وإيديولوجية وتشهره سلاحا في وجه تسارع حركة التاريخ التي حاول 'الإيديولوجيون الكبار' الذين يعتقدون عادة أنهم أولى من الجميع بالتلاحم النظري مع سياقاتها، توجيهها وفقا لرغباتهم ومصالحهم انطلاقا من اعتقادهم المطلق بقدرتهم على صناعة النخب التي تصنع بدورها الخطابات اللازمة للعب دور الإقناع أو التوجيه أو التحييد أو التعبئة، وشحن بطايراتها في اللحظات الحرجة لحركة التاريخ من خلال تحيين المنغصات النائمة في الجو الخلفي للبيت الوطني وإلقائها في ساحته الكبرى-المسماة عادة بساحة الشهداء- ليتلقفها المثقفون خاصة ويجتهدون حينذاك في تأجيج شراراتها وتعميمها في هشيم الواقع الاجتماعي.

ربما أعطت حدة الوعي بحساسية المرحلة التاريخية لعمار بلحسن فرصة النفاذ إلى عمق المسألة الثقافية من كوة أكثر اتساعا لم تعط لكثير من أبناء جيله، ومكنته من الاطلاع على واقع الممارسة الحياتية الأيل إلى التغير الجذري في بنياته والانتقال العنيف في حركيته-كما هي عادة المجتمع الجزائري- من مرحلة ما بعد الكولونيالية كما تصورها أدبيات المثقف الثوري إلى مرحلة إعادة تركيب صورة المجتمع الجزائري في ذهن الجيل الجديد من المثقفين بطريقة مختلفة عما كان 'الإيديولوجيون الكبار' الموروثون من الفترة الكولونيالية يخططون لترسيخه في ذهنيات هذا الجيل من خلال الإصرار على توجيه المنطلقات الفكرية للمسار الثقافي للأمة في المقررات التعليمية والخطابات الثقافية والبرامج الاجتماعية وتمديد فعاليتها المنعدمة إلى فترة الثمانينيات مما أدى إلى تكليس الرؤى الاستشراقية وتغليب التحليل غير الواقعي (الموصوف بالواقعي) لاحتياجات المجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار انفتاح الساحة الفكرية والثقافية على أبواب لم تكن مفتوحة

من قبل أدت مباشرة إلى إيقاظ الروايات المختلفة للحادثة التاريخية المكبوتة بصورة متعمدة منذ أمد بعيد في المدونة الوطنية، وفتحت الباب أمام استيقاظ الأصوات المغيبة عن الساحة منذ الاستقلال وإزاحة فرضية توريث العمى الإيديولوجي المعمم على الأجيال القادمة المستعدة بغير معالم واضحة إلى الدخول في مغامرة القرن الجديد.

ولعلها الفترة التي تحولت فيها صورة الكثير من هؤلاء الإيديولوجيين الكبار¹ من فاعلين ثوريين أثناء الثورة وفي فترة الاستقلال إلى جزء من الإرث الكولونيالي في صورته الإنسانية المنفتحة على مآلات النخب المولودة تحت مظلتها الزمنية والمتغذية من ينبوعها الثقافي والألسني⁽²⁾، فأصبحوا بفعل الممارسة الشمولية للعمل السياسي والإيديولوجي في فترة ما بعد الاستقلال جزء من المشكلة بعد أن كان الكثير منهم عنصراً أساسياً في تعبيد الطريق الوعرة للوصول إلى الحل الذي أدى بالمجتمع الجزائري إلى الخروج من النفق المظلم للحقبة الاستعمارية. ذلك أن "الناس يشعرون بالحاجة إلى حرس. وهم يقلقون ويضطربون عندما يغدو الحراس ديماغوجيين يتملقون الشعب ويقلعون عن فرض أي إلزام متظاهرين بالتسامح عن جميع الأخطاء"⁽³⁾.

وربما كان عمار بلحسن أكثر المثقفين الجزائريين في تلك الفترة اقتناعاً بحتمية حركة التاريخ وهي تعيد ترتيب البيت الداخلي وفق تراتبية لم تعدها الواقع السياسي والاجتماعي في جزائر الثمانينيات، ولكن بطريقة كان يحذر من أن تقع فعلاً، فتلاحمت مأساته الشخصية المتمثلة من مرضه بمأساة المرض المعمم الذي ربما أبصره قبل غيره مقبلاً بخطى ثابتة للاستقرار في أوصال الإنسان الجزائري في فترة التسعينيات، فورث منه نصيبه الذي أدى به إلى استشراف حالاته المستعصية الآتية من العقد المتروكة بدون حل في عمق التاريخ الجزائري الذي لم يقرأ كتابه المفتوح على الأزمنة والمتروك مخطوطاً يحاوره الغبار بصوت جهوري مرتفع إلى اليوم. ولعله لذلك كان يحاول أن يقرأ حركية المجتمع من عمق اللحظة الممزوجة بمأساة الذات

وهي تعاني من ترهل الجسد آملا في أن تُكشف الغمة عن هموم الأمة¹ وأن يرفع الداء المسلط عليها كما الطاعون على شعب طيبة.

ينتمي عمار بلحسن إلى جيل من المثقفين الجزائريين الذي عايشوا الثورة الجزائرية من دون أن يكون لهم السن الكافي للانخراط في العمل الثوري على غرار من سبقهم من المثقفين. فجيل الخمسينيات من القرن الماضي لم تتوفر له فرصة الالتحاق بالثورة نظرا لصغرسنه⁽⁴⁾، ولكنه تحمل وهو في العاشرة تقريبا قوة وقع ردة الفعل الكولونيالية على الفعل الثوري المصمم على الخروج من نفقها المظلم. وهو بذلك يكون -كما العديد من أبناء جيله ممن سيصيرون أدباء وكتابا وشعراء وباحثين في الجزائر المستقلة- قد تمثل الفترة الأكثر حساسية في تاريخ الجزائر المعاصر من حيث تأكيد الانتماء إلى الشعب والقطيعة مع النموذج الاندماجي الذي حاولت فرنسا الاستعمارية أن تفرضه على المثقفين الجزائريين فحاول العديد منهم إعادة إنتاجه بلغة المستعمر وتكريسه في خطابات ما قبل الثورة وأثناءها وبقي العديد منهم وفيها له بصور مختلفة خفية وظاهرة بعدها. ولعله "ذلك أصبحت الظاهرة الثقافية، وإن في فترة قصيرة، هي الشكل الذي مارس المجتمع الحديث من خلاله التأثير على المجتمع التقليدي[...]"⁽⁵⁾ فرضا عليه المشاركة في حركة غريبة عن مساره⁽⁵⁾.

كما يكون عمار بلحسن قد انطبع -تماما كما أبناء جيله من المثقفين- بما حملته هذه الفترة من آلام في خضم مأساة الجرح الكولونيالي وهو يعمق الفعل الجذري في جسد الإنسان الجزائري من أجل إرغامه على تمديد فترة الخضوع للقيم الكولونيالية على الرغم من تغير الظرف التاريخي وشيوع المد الثوري الطامح إلى تحرير الإنسان المستعمر والداعي إلى سلوك الفعل الثوري طريقا وحيدا لتحقيق الحرية. ولعله، نظرا لشدة هذا الوقع المتعدد الأوجه، أن كان أثره باديا على هذا الجيل الذي ينتهي إليه المرحوم عمار بلحسن بصورة جلية، ليس في الاقتناعات الفكرية والإيديولوجية التي سيؤمن بها صادقا فحسب، ولكن في التوجهات التي سيسلكها في التعبير من مكونات

المرحلة التاريخية التي عايشها وهو طفل، وحاول أن يفك عقدها (أو الفكك من عقدها) وهو شاب مقبل على الحياة، وسعى إلى تجسيد اقتناعاته من خلال المشاركة في فعاليتها وهو رجل مندرج في فاعلية حركتها وفق ما وفرته له إمكانياته الفكرية من وعي بالمرحلة التاريخية التي أصبح هو وأبناء جيله ينتمون إليها في فترة الاستقلال.

ولعل ثقلا تاريخيا كهذا الذي يحمله على عاتقه كل جيل أتاحت فرصة التاريخ لمثليه أن يكونوا مخضرمين هو الذي سينجب في فترة الاستقلال العديد من الباحثين السوسيولوجيين الذين كان عمار بلحسن واحدا منهم في فترة شهدت طغيان الدرس الثوري وشيوعه على عموم التوجهات الفكرية والثقافية. وذلك على غرار عبد القادر جغلول والهوري عدي ونذير معروف وعلي الكتز وغيرهم من الباحثين الاجتماعيين على الرغم من التفاوت النسبي بينه وبينهم في السن والاختلاف الكبير في الأطروحات وفي المناهج وفي الممارسات الألسنية⁽⁶⁾.

كما شهدت هذه الفترة اندراج معظم الدراسات والبحوث الجامعية خاصة ضمن الرؤية السياسية الرسمية والإيديولوجية المسيطرة وضمن منحي تغليب التصور الاجتماعي في المنطلقات وفي طرائق التحليل وفي المناهج. وذلك كله نظرا لما كان يعانيه الحقل المعرفي المغلق من توحيد لتصورات النخبة المثقفة داخل مرجعيات الفكر الاجتماعي اليساري على الدرس الفكري والاجتماعي عموما وعلى طرائق الإبداع الأدبية وعلى مناهج النقد الأدبي بصورة خاصة. وأكد أن هذه الحالة قد أثرت، نظرا لتماهي طرحها النظري مع فكرة الانعتاق من الاستعمار والحماسة الحاملة التي أعقبت الاستقلال، على التوجهات الفكرية لهؤلاء المثقفين ومن بينهم عمار بلحسن. ولعل النهل من هذه المرجعية الوحيدة المتوفرة في تلك الفترة قد أثر على التصورات الأولية التي طبعت كتاباتهم الأولى فكانت صياغاتهم متأثرة بفكرة المرحلة وبحماس اللحظة وبالالتزام الصادق بما يمكن أن تحققه النضالات الفكرية والميدانية للمثقفين في مستقبلها القريب.

ولعل موهبة عمار بلحسن رحمه الله وتميزه بالنظر إلى الشرط الاجتماعي الذي عاشه- وأبناء جيله- في طفولته جعلاه يظفر بسهمين تلقفهما بذكاء حاد وجعلهما زادا لقوسه فمكناه من توسيع زاوية النظر إلى الحقل المعرفي والإبداعي في الجزائر وكشفا له الأبعاد المتروكة في حواشيه: سهم علم الاجتماع وما يتيح لدارسه من معانية وتريث واتزان وموضوعية في الحكم على أسباب الظواهر الاجتماعية وعلى نتائجها، وسهم الأدب وما يتيح من توغل في فهم الذات والعالم بإحساس مرهف وعين فاحصة. وهو ما كان يتوفر لعمار بلحسن من خلال مساره الأدبي بوصفه مبدعا وقاصا⁽⁷⁾ قادرا على تطويع اللغة وإخضاع بلاغاتها للمنظور الاجتماعي وحقيقته المعبرة عن الواقع كما كان يعيشه في فترة ما بعد الاستقلال. وهو بهذه الحالة يكون من الأدباء القلائل الذين بقوا أوفياء للغة العربية فحاول أن يضيف لها أبعادا اجتماعية شعبية خاصة في كتاباته القصصية، معطيا بذلك الصورة المثلى لما يمكن أن يكون عليه مثقف منحدر من طبقة اجتماعية شعبية من وفاء لتصوراته الفكرية التي نشأ عليها والتي كان يعتبر من خلالها أن "الأدب الوطني كمؤسسة يعمل بلغتين، و ينتج جزائريته وهويته في سجلين أو مدونتين لغويتين متباعدين"⁽⁸⁾. وهو ما اعتبره "مفارقة لا شك أنها تاريخية"⁽⁹⁾ في بنية الخطاب الأدبي الجزائري.

2- إشكاليات تجاوز الطرح السائد:

ولعل ما مكنه من التعامل مع واقع اللغة على مستوى الممارسة الإبداعية نابع من اهتمامه بـ"سوسيولوجيا الأدب" وما يوفره علم الاجتماع الثقافي، ميدان اختصاصه، من إمكانات الفصل المفاهيمي بين الأدب والإيديولوجيا، والتي جعلته سباقا، من بين زملائه الأدباء المعربين خاصة في إدراك ما يمكن أن يعتري المفهومين من سوء فهم ينعكس بالضرورة على الإبداع في فترة كان فيها الخلط المتعمد بينهما يقود العديد من المثقفين والأدباء المتحمسين من أبناء جيله إلى اعتبارهما وجهًا واحدًا لعملة الطرح المشوب بشيء من الشمولية الزائفة والادعاء الوهبي. ولذلك كان عمار بلحسن يعتبر أن "الأدب

الثوري الأصيل هو الذي يكتب كتابة جيدة وأصيلة، ولكن هذا لا يعني أن الأدب إيديولوجيا وسياسة"⁽¹⁰⁾ وبناء عليه، فإن ما كان يعتبره "مهزلة ومأساة عندنا في الجزائر هو أن هناك من يقرأ بعض العناوين لبعض الكتب التقدمية ويدعي أنه تقدمي، وهناك من يقرأ بعض الآيات القرآنية الكريمة ويدعي أنه أصولي"⁽¹¹⁾. والأكيد أنه كان يعي جيدا أن الخلط المتعمد أو الساذج في تصور أدب خاضع للإيديولوجيا مصدره حالة سوء الفهم المعمم التي تنخر المقاربة الثقافية التي يحملها المثقفون الجزائريون عن فعل الكتابة الإبداعية الأصيلة وعن فعل القراءة النقدية العارفة بخبايا سياقاتها التاريخية وأنساقها الفكرية والجمالية.

ولذلك، فهو عندما يحاول أن يقرأ 'القراءة' بوصفها "فعلا جماعيا وليس مجموعة من القراءات المنفصلة"⁽¹²⁾ ضمن ما يحققه المدخل السوسيولوجي من إمكانية ربط النص بواقع الممارسة القرائية، فإنه لا يتعمد تغليب وجهة النظر السائدة بقدر ما يحاول أن يجعل منها توجهها من ضمن عديد التوجهات ذات الصبغة الإيديولوجية المختلفة التي يفتح عليها فعل القراءة بوصفها فعلا متغيرا على الرغم مما قد تطرحه صورته الجمعية من ثبات. وهو بذلك يحاول الانفتاح على ما بدأت تشير إليه المدونة النقدية الجزائرية من مدارس نقدية جديدة كـ"نظرية القراءة" و"نظرية التلقي" لم يكن لها مكان في المدونة النقدية والإبداعية الجزائرية، جراء التركيز على المناهج الاجتماعية، في واقع الممارسة النقدية، لأنها كانت أبعد ما تكون، من حيث المرتكزات الفكرية والمنطلقات الإيديولوجية عما كان سائدا في صلب هذه المدونة من منهج اجتماعي في فترة السبعينيات والثمانينيات.

وهو، بهذا، يحاول كذلك أن يعرض لحالة الانتقال التي "شهدتها ظروف ثقافية وفكرية امتازت بأزمة الفاعل و"موت المؤلف" وتحلل القيم وتحولها إلى أشياء [..] وكأن قراءة النص الأدبي انتقلت على صعيد البنيات الداخلية والسياقات الخارجية من إيديولوجيا المؤلف والكاتب المتحكم في عملية البيان، وتوجيهه المصائر والتخييلات والرؤى إلى نزعة نصوصية داخلية أدت

إلى اكتشاف الأنا القارئ في النص وتعويض القارئ الجماعي بالقارئ الخاص⁽¹³⁾. ولعله كان يحاول، من خلال الانفتاح على جميع الزوايا الممكنة التي يتيحها التحليل السوسولوجي للأدب، تجاوز الصورة النمطية التي تمثلها القيم الثابتة في المناهج الاجتماعية المتصفة باليسارية من جهة، وفي تطبيقاتها على النصوص الأدبية من جهة ثانية. فلم يكن روبير إسكاربيت، صاحب كتاب (سوسولوجيا الأدب)⁽¹⁴⁾، إنجيل العديد من الأدباء والنقاد الجزائريين وهم يلحون من خلال مقولاته على المزج الساذج بين الأدب والمجتمع في الفترة السبعينية وما بعدها، في نظر عمار بلحسن غير مدرسة قد "أخطأت موضوعها السوسولوجي وأسئلته"⁽¹⁵⁾ بالنظر إلى ما يمكن أن تطرحه أسئلة الأدب على الكاتب وعلى القارئ معا من "شيفرات سيميائية وفكرية وإيديولوجية، هي الخطابات التي تمفصل مصالح واتجاهات ومنظورات اجتماعية وسياسية، تشكل بنيات فكرية ولغوية لجماعات معينة"⁽¹⁶⁾.

وربما جعله تميزه في استعمال هذين السهمين (الأدب وعلم الاجتماع)، وفي التحكم في مساراتهما الفكرية والجمالية المعقدة، أدبيا في نظر زملائه السوسولوجيين وسوسولوجيا في نظر زملائه الأدباء. وهذا ما لم يتوفر لأبناء جيله من الأدباء الذين انتهى معظمهم إلى مثقفين سلطويين يدافعون عن مصالحهم الخاصة، ولم يتوفر كذلك لأبناء جيله من السوسولوجيين الذين اكتفوا بالسهم الأول فتعمقوا في الدرس السوسولوجي الباحث عن تفسير العقد الآنية للمجتمع الجزائري في المطبات القديمة في التاريخ الجزائري من خلال محاولة تقويض الأطروحات الكولونيالية عند نوشي ولاكوست ودوكوا وغيرهم في الفترة الاستعمارية⁽¹⁷⁾ كما هو الحال بالنسبة لراحل عبد القادر جغلول رحمه الله، أو تعمقت في تحليل المسار التاريخي للمجتمع الجزائري بالنظر إلى القراءة الأنثروبولوجية للمدرسة الغربية المعاصرة خاصة عند عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو وهو يحاول أن يؤسس للدرس الأنثروبولوجي المعاصر من خلال دراسة سلوكيات المجتمع

القبائلي في الفترة الاستعمارية كما هو الحال بالنسبة للهواري عدي⁽¹⁸⁾، أو حاولت توصيف الأمكنة في المجتمع الجزائري⁽¹⁹⁾ ودراسة حراكه وفق النظرة الأنثروبولوجية التي تساءل التاريخ الاجتماعي المغاربي لما بعد الحرب⁽²⁰⁾ كما هو الحال بالنسبة لنذير معروف، أو حاولت النفاذ إلى عمق المجتمع الجزائري من خلال دراسة "فينومينولوجيا الوعي الوطني"⁽²¹⁾ والبحث عن "مسارات الأزمة العاصفة بالجزائر والعالم العرب"⁽²²⁾ كما هو الحال بالنسبة لعلي الكنز.

ولعل هذا الجيل من الباحثين السوسيوولوجيين، ومن بينهم عمار بلحسن، كان من أكثر الأجيال ثراء من حيث الباحثين الجزائريين في مختلف التخصصات الإنسانية والاجتماعية، ومن أخصها تعمقا في فهم أزمة الأجيال التي عبرت مشروع الدولة الوطنية وجابهت لوحدها تحديات التاريخ واللغة والتأصيل والحداثة والانتماء والمجتمع والاقتصاد وغيرها من الإشكاليات المطروحة. وذلك بالنظر إلى العديد من الكتابات الأدبية والتاريخية التي كانت أكثر التفافا على مكونات الأزمة ومسبباتها، نظرا لما يحمله الدرس السوسيوولوجي من أبعاد لا يمكن أن تتصل من الحقائق الاجتماعية وإفرازاتها على الواقع المعيش، ولا يمكن أن تزيّف نتائجها الملموسة كما يمكن أن يحدث- وقد حدث فعلا- للكتابات الأدبية والتاريخية.

لقد أدرك عمار بلحسن رحمه الله بحدسه المتوهج وفطرته الطبيعية وكذلك بما أتاحه له حملة للسهمين والتوغل في أغوارهما، قبل العديد من الدارسين ما كان يكتنف المشروع التحديثي للدولة الوطنية من عطب أثناء محاولة تطبيقه على غرار المجتمعات العربية الإسلامية، والذي لم يكن ليدرك تناقضاته الجوهرية في فترة التطويل الإيديولوجي للحداثات المستوردة العديد من الدارسين الذين راهنوا على ضرورة التغيير الإيديولوجي القسري للمجتمع من خلال الدعاية إلى ما سيصبح استيرادا عشوائيا للحداثة الريعية مقابل التصدير التبذيري للكنز المادي للأمة، أو تفسيرا هجينا لل فراغات الثقافية الآنية من خلال تغييب الأطروحات المعرفية المؤسسة

للمدونة الثقافية الجزائرية، أو تناسيا للعامل الجوهرى فى تحريك بنىات المجتمع الراكدة وهو حرية التفكير وحرية الاختيار اللذين لا يمكن أن يغيبا عن كل معادلة حضارية تضع الإنسان ومرجعياته فى لب المغامرة الوجودية وفى آنية تحققها على مستوى الواقع فتحقق لصانعيها درجة الرقى الطبعى بأفراد المجتمع إلى مستويات أحسن مما كانت تكابده فى المرحلة الكولونىالية. وهو بذلك يكون قد حاول رحمه الله أن يضع اليد على الجرح فى ما يتعلق بأشكالية التحديث فى المجتمعات العربية والإسلامية ودورها فى التأسيس لخطاب مناور فى سيطرته على اللحظة بأدوات إجرائية خشنة أحيانا ومرنة أحيانا أخرى وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للدويلات الوطنية، وغير واضح المعالم فى تبنىهِ لأطروحات الحدائة كما أنتجها الفكر العقلانى الغربى. ومن هنا، فإن عمار بلحسن يستعمل "مصطلح حدائة معطوبة أو معاقة للدلالة على أن الحدائة[..] نتاج العقلانية والإبداعية والذاتية الفلسفية والجمالية والعلمية والتكنولوجية، الغربية أو العالمية"⁽²³⁾ وللتذكير بفارق المناورة التى تستعملها الأنظمة والنخب فى المجتمعات المتخلفة لتزييف الوعى فى هذه المجتمعات وتعطيل مساراتها التحررية.

3- رؤية الأديب وصرامة السيوسىولوجى:

ولعل الذى يقرأ كتاباته فى المرحلة الأخيرة من حياته يدرك مدى اهتمامه بالبحث عن الموانع والمعوقات الجوهرية التى تقف جدارا فى وجه تأسيس مجتمع متماسك من حيث نظرته للذات وللآخر، وذلك من خلال توسيعه للحقل السوسىو-أدى⁽²⁴⁾ الذى كان يشغل عليه سابقا ومحاولته إدراج مجمل الأيقونات الطارئة على الخطاب الفكرى والفلسفى العربى فى فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات فى كتاباته التى سجل فيها ما كان يلاحظه من تناقضات مفاهيمية فى الأطروحات المعرفية لما يسميه بـ"الأصوليات الدينية واللغوية والتغريبية"⁽²⁵⁾ المسيطرة على الساحة الثقافية والداعية إلى تثبيت اقتناعاتها فى واقع المجتمع الجزائرى. وهو على الرغم من توجيه النقد المؤسس لهذه الأطروحات من خلال ما كان يبدو أنه يخيفه فيها وهو طرحها

العنيف للمشاكل المتراكمة في الخطاب السياسي والفكري الجزائري منذ فترة ما قبل الاستقلال، إلا أنه كان يحاول أن يقف إلى جانب ما كان يبدو له منطقيا من حيث أن نوعية الأسباب تؤدي في نظره حتما إلى النوعية نفسها من النتائج. ولعله من منظور الباحث الأكاديمي الحريص على اتزان مواقفه في الحكم على العديد من الظواهر كان يحاول أن يطبع أحكامه بالطابع العقلاني الذي يبعدها عن الطرح المتطرف.

فعلى الرغم من اقتناعه بأن الأصولية الدينية تسعى إلى السلطة " نظرا لكونها حزبا سياسيا أو أحزابا" (26) وهذا ما أثبتته الحراك الاجتماعي الحالي صحته، فإنها تعتبر في نظره حركة ثقافية "أعادت طرح مشكلة التعريب والهوية والانتماء العربي الإسلامي للجزائر" (27) في فترة حساسة من تاريخها المعاصر. وهو حينما يريد استنطاق الواقع بالبحث عن أسباب عودة طرح إشكالية الهوية والتعريب في المجتمع الجزائري في الصورة المتشنجة التي شهدتها مرحلة الثمانينيات في الجزائر خاصة والتي "تحولت إلى علاقات غامضة استمرت لمدة ربع قرن بعد الاستقلال" (28)، لا ينكر أنها كانت رد فعل منطقي لتجذر الأصوليات المضادة في منظومة السلطة الثقافية التي مكنت التيار الفرانكفوني التغريبي والنزعة البربرية النخبوية من الاستيلاء على مساحات التعبير وتوطيد مكانتها في المجتمع بالنظر إلى ما كانت تعانيه الطبقات الفقيرة المتكونة من المتروكين على الهامش الذين لم يستفيدوا من ريع النظام الاشتراكي في السبعينيات ولم يصلوا إلى تحقيق مطالبهم المادية والمعنوية في فترة الانفتاح المزيف التي شهدتها الثمانينيات. ولذلك كان عمار بلحسن يعتبر أن الأصولية الدينية "ظهرت حركة شعبية وجماعية مضادة للنزعات النخبوية الأمازيغية والفرانكفونية ورد فعل عليهما" (29). ولعله في طرحه هذا كان يضع نصب عينيه عديد التجارب التي مرت بها المجتمعات المشرقية حيث كان الخطاب الإسلامي أكثر تبلورا في التأسيس للفعل السياسي عن طريق تفعيل الحركة المطالبة والتمكين للفكرة الإسلامية على أرض الواقع بعد الانتصار الذي حققته الثورة الإسلامية في إيران على أكثر

الأنظمة رجعية في العالم الإسلامي وهو نظام الشاه وبداية هذه الحركات في الحلم بإمكانية الوصول إلى السلطة بعد التجربة التي حققها الإسلام السياسي في إيران. ولعل الجميع يعرف اليوم كيف انتهت هذه الحركات أثناء تصادمها مع حراس المشاريع التليفيقية للسلطة السياسية في مصر خاصة وفي العديد من الدول العربية الأخرى.

وربما كان عمار بلحسن يضع أمام عينيه تجربة الحراك الاجتماعي الذي شهدته الجزائر في ما اصطلح على تسميته بأحداث أكتوبر 1988' والذي أدى إلى قلب العديد من الموازين على مستوى الخطابات السياسية والفكرية وغير بناء على ذلك العديد من الممارسات التي أدت إلى الانفتاح المعروف على الحقل السياسي وحرية الممارسات ثم ما تبعه من انغلاق فجائي أدى إلى دخول قطبي المشروعين المتصارعين في خضم المواجهة السياسية العلنية المنذرة بتأزم الوضع نظرا لانسداد أفق التصورات التي حاولت تحقيق المشاريع التليفيقية من جهة وانقطاع إمكانية الحوار الايجابي من جهة ثانية بين أصحابها وأصحاب المشاريع المضادة من جهة أخرى.

إن البعد الموضوعي الذي يوفره الدرس السوسيولوجي في تحليل الظواهر الاجتماعية هو الذي مكن عمار بلحسن من طرح الإشكاليات الجوهرية التي انبنت عليها المواجهة الدموية بين هذين القطبين في فترة لاحقة كان عليه أن يودع بداياتها توديع الشاهد الرائي المحذر من عواقبها، وهي إشكاليات التاريخ والانتماء والهوية واللغة والمجتمع وغيرها مما كان يعتبره وغيره من الدارسين محركا أساسيا لقاطرة المشروع الثقافي والحضاري للدولة الوطنية والتي كان يهيمن عليها مفهوم "دولة-أمة (Etat-nation) [التي] تلغي الاختلافات والتناقضات بتسوية إيديولوجية تحت لفظة 'الثقافة الوطنية'⁽³⁰⁾. ولعله البعد الموضوعي نفسه الذي مكن زملاءه علماء الاجتماع من اتخاذ مواقف تبدو اليوم، وبعد مرور عقدين من الزمن، متزنة وموضوعية بالنظر إلى مواقف عديد المثقفين المتموقعين داخل هذه القطبية من أزمة التسعينيات التي لم يقدر لعمار

بلحسن أن يعايشها على الرغم مما كان يحمله من هم ظاهر بغموض مآلاتها
لم يكن خفيا على من عرفه عن قرب أو من قرأ كتاباته في أواخر مشواره.

وقد كان لهؤلاء العلماء عديد الكتابات التي حاولت أن تتقصى مواطن
الداء في عمق الأزمة وتبحث عن أسبابها التاريخية والفكرية والاجتماعية كما
هو الحال بالنسبة للكتابات التي شرح فيها عبد القادر جغلول مسببات
الأزمة، أو المقالات التي حاول فيها الهواري عدي أن يرصد التغيرات الطارئة
على الخطابات السياسية وتأثيرها على السلوكيات الاجتماعية في فترة
التسعينيات، أو ما كتبه علي الكنز من تحاليل لبنية المجتمع الجزائري
وعلاقته بالأزمة في الفترة نفسها.

لقد غيرت أزمة التسعينيات العديد من المواقف التي كانت تبدو راسخة
رسوخ الجبال في أذهان العديد من الباحثين والمفكرين وعلماء الاجتماع ممن
مكنهم الوعي العميق بخطورة المرحلة الثمانينية وما شهدته من تحولات
جذرية على المستوى العالمي من النظر إليها بغير مرآة الإيديولوجيا وقنوات
التجيش التي تستعملها الأصوليات المعاصرة المتموقعة في أبراجها الفكرية
المعتادة عن طريق "الروموت كونترول" السياسي الذي يتحكمون من خلاله
في طبيعة الحراك ونوعيته ومآلاته. ولعل ما تشير إليه كتابات عمار بلحسن
الفكرية والسوسيولوجية خاصة في أواخر حياته كفيل بالوصول إلى رصد
العين الثاقبة التي كانت تنذر من داخل نصوصه بما كان سيحصل للمجتمع
الجزائري من شرخ في التصورات وانقطاع في قنوات الحوار والخروج الكلي
من حقل التغطية المعرفية الكفيل بدرء المصاب ورتق الممزق في بنياته
الاجتماعية الهشة.

- خاتمة:

لقد استطاع عمار بلحسن أن يستشعر في أواخر حياته مواطن الخطر في
هذه البنيات الهشة وأن يرصد مواضع الداء بحسه النقدي ورؤيته
الاستشرافية، ولكن كذلك بما وفره له الدرس السوسيولوجي النقدي من
إمكانيات وضع المقدمات والنتائج في أماكنها الصحيحة من دون القفز على

المسلمات أو السطو على النتائج وتوجيه مساراتها إلى غير الوجهة الآيلة إليها من خلال قراءة لا تدعي امتلاك الحقيقة بالنظر إلى ما كان يوفره التعالي الإيديولوجي من كبر زائف لكثير من المثقفين الجزائريين المتموقعين داخل الأبراج الرسمية والمتاجرين عن بعد بجرح المرحلة في كتاباتهم الفكرية والإبداعية. فقد حاولت كل كتاباته أن تطرح الإشكاليات المركزية التي كانت ولا زالت تستحوذ على الخطاب في فضائه النظرية وتستولي على الممارسة في مساحاتها الواقعية بعين فاحصة ورؤية متنورة زاهدة.

- هوامش وإحالات:

(⁶) - من رسالة مؤرخة في: 1992/12/08 وموجهة من طرف الكاتب إلى زوجته وهو يهيم بالسفر إلى فرنسا للعلاج. ينظر: بلحسن، عمار. وداعا فاطنة. وداعا أولادي. التبيين. جمعية الجاحظية. عدد: 7. الجزائر. 1993. ص: 32.

1- ينظر: بلحسن، عمار. أنتيلجنسيا أم مثقفون في الجزائر؟. دار الحدائق. بيروت. 1986.
2- يقول عبد القادر فيدوج عن قصة التنين لعمار بلحسن: "تساند مظاهر الرمز الدلالي للتنين لتشكل جدارية صماء تنطق بمعاناة الشعوب، وتزداد المعاناة اتساعا حين تصادر أحلامهم بتوقيع من حكوماتهم، وهكذا تتقاطع في نسيج القصص خطابات إيديولوجية واجتماعية وتاريخية. ولعل أكثر تجليا هو الخطاب السياسي بوصفه إحدى الفعاليات المهمة. ونلاحظ نزوغه أكثر في جانب التبعية الاقتصادية، والوهم الاشتراكي". ينظر: فيدوج، عبد القادر. حدود السرد في قصة التنين لعمار بلحسن. ضمن: التبيين. جمعية الجاحظية. عدد: 7. الجزائر. 1993. ص: 69.

3- روي، ريمون. نقد المجتمع المعاصر. ترجمة عادل العوا. منشورات عويدات. باريس - بيروت. 1978. ص: 27.
4- "ولد عمار بلحسن يوم 13 فيفري 1953 في منطقة مسيردة بتلمسان. لم يتلق في بداية دراسته تعليما منظما لكنه استطاع التغلب على الصعاب ومواصلة الدراسة لتتوج مسيرته العلمية العصامية بدكتوراه في علم الاجتماع. ورحل الأديب والسوسيولوجي إثر مرض عضال تاركاً وراءه قصصا ودراسات عديدة أهمها المجموعات القصصية: «حرائق البحر» وهي أول مجموعة قصصية تصدر له ثم تلتها «أصوات»، و«فوانيس». كما كانت له بحوث في قضايا الثقافة الجزائرية والإنسان الجزائري والتي صدرت في كتب من ضمنها: «الأدب والإيديولوجية»، و«كشف الغمة في هموم الأمة» والذي يدعو فيه لضرورة تنقيف السياسة بدل تسييس الثقافة. كما أصدر بداية الثمانينات كتابا مهما بعنوان «إنتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر؟»، وأخيرا «يوميات الوجد» التي صدرت في طبعة محدودة عن جمعية «الجاحظية»، كما كانت له بحوث في قضايا الثقافة الجزائرية والإنسان الجزائري. وتوفي يوم 29 أوت 1993. ويعتبر الأديب والسوسيولوجي الراحل بلحسن رائدا من رواد البحث في سوسيولوجيا الرواية والقصة في الجزائر. [ينظر:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1_%D8%A8%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86

5-TURIN. Yvonne. Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale. Ecoles. Médecines. Religions. 1830-1880. 2 Ed. ENAL. Alger. 1983. P: 25.

6- كتب كل هؤلاء دراساتهم وأبحاثهم ونشروها باللغة الفرنسية. ويكاد يكون عمار بلحسن الوحيد من أبناء جيله من الباحثين في العلوم الاجتماعية الذي كتب بحوثه باللغة العربية. والأكيد أن لميوله الأدبية والإبداعية دورا في

تحديد هوية الشكل الألسني الذي طبع توجهه البحثي. وقد كان له رأي من مسألة اللغة وارتباطها الإشكالي بالهوية الوطنية في حالة الجزائر خاصة من دون الدول العربية الأخرى. كما كان له موقف واضح من مسألة الكتابة باللغة الأخرى. وهو موقف نادر بالنظر إلى المقاربة التي يحملها عموم المثقفين خاصة من لهم علاقة بالعلوم الاجتماعية التي كانت تدرس في عمومها باللغة الفرنسية، عن اللغة الوطنية واللغة الأجنبية في الجزائر خاصة بالنظر إلى حساسية ما كان يطرحه المشكل الألسني من صراعات سياسية وإيديولوجية في كل مرة تثار فيه النعرات السياسية أو يطرح موضوع المنظومة التعليمية على طاولة النقاش. يقول في أحد بحوثه التي تناولت هذه الإشكالية بنظرة استشرافية ربما أثبت الوقت الراهن، ويعد مضي أكثر من عقدين، صحتها: "فبدون لغة توحيدية، ليس هناك أدب وطني معبر عن مجامع مستقل، وهوية وطنية، وطلب ثقافي وأدبي متزايد لأجيال عربية اللسان والتعليم والتكوين". ينظر: بلحسن، عمار. سؤال الأدب الوطني. ضمن: التبيين. ص: 91.

7- بدأ عمار بلحسن أديبا وقاصا مهتما بالكتابة الأدبية وشغله فيما بعد تكوينه الجامعي بالاشتغال بالكتابة الفكرية والسوسيولوجية وتنوع مداركه المعرفية من خلال احتكاكه بعالم الأدب. وقد جسد ذلك في مجموعاته القصصية المشهورة (حرائق البحر) التي نشرها في بداية الثمانينيات، ثم تلتها أعماله القصصية الأخرى (الأصوات) و(فوانيس)، غير أن له دراسات نقدية عن الرواية الجزائرية من منظور سوسيولوجي كان يبحث فيها عن العلائق الإيديولوجية في الرواية الجزائرية كالتى كتبها عن رواية الزلزال للطاهر وطار تحت عنوان (صراع الخطابات حول القص والإيديولوجيا) ونشرها في مجلة (فصول) سنة 1989. ينظر على سبيل الحصر: بلحسن، عمار. الأصوات. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1983.

8- بلحسن، عمار. سؤال الأدب الوطني. التبيين. الجاحظية. ص: 91.

9- بلحسن، عمار. م. ن. ص: 91.

10- بلحسن، عمار. الإبداع، الثقافة والسلطة. التبيين. ص: 163.

11- بلحسن، عمار. م. ن. ص: 163.

12- بلحسن، عمار. قراءة القراءة. مدخل سوسيولوجي. التبيين. ص: 141.

13- بلحسن، عمار. م. ن. ص: 141.

14- معروف أثر أعمال روبرت إيسكاربيت المتمحورة حول سوسيولوجيا الأدب في الأوساط الأدبية المسارعة خلال فترة السبعينيات إلى تبني الرؤية الاجتماعية والمذهب الواقعي. ومعروف كذلك أثر أعمال هذا الكاتب في العديد من الدراسات النقدية ذات التوجه نفسه في الفترة نفسها وطيلة فترة الثمانينيات. ولعل عمار بلحسن من الأوائل القلائد الذي تنبه إلى الرؤية المتكلسة التي كان يحملها المثقفون الجزائريون من خلال توظيفهم للرؤية التي ضمنها إيسكاربيت أعماله حول دور الأدب وماهيته وعلاقته بالمجتمع، كما كان سباقا في انتباهه إلى إمكانية تجاوز أطروحاتها. ينظر: إيسكاربيت، روبرت. سوسيولوجيا الأدب. ترجمة: أمال أنطوان عرموني، منشورات عويدات، بيروت/ ESCARPIT, Robert. Le Littéraire et le social. 1978. ص: 26 وما بعدها. كما ينظر: Eléments pour une sociologie de la littérature. Paris. Flammarion.. 1970. p.p.: 10-41..

15- بلحسن، عمار. التبيين. قراءة القراءة. مدخل سوسيولوجي. ص: 141.

16- بلحسن، عمار. م. ن. ص: 141.

17- ثمة نقطة ارتكاز أساسية اعتمد عليها الراحل عمار بلحسن وكذلك زملاؤه من علماء الاجتماع في تحليله للمنغصات الفكرية والثقافية والتاريخية التي تعيق فهما أعمق لحركية المجتمع الجزائري في ما كان يخبئه من مفاجآت غير متوقعة في الثمانينيات من القرن الماضي. وهو بهذا الاهتمام يلتقي في مستوى ما مع عبد القادر جفلول ومالك بن نبي وغيرهم من المفكرين وعلماء الاجتماع على الرغم من اختلاف زوايا الطرح المقاربة بينهم. وقد انصبت الأعمال التي قدمها عالم الاجتماع الراحل عبد القادر جفلول حول قراءة التاريخ الوسيط والحديث للجزائر وللمغرب العربي من منظور تحليلي يستقي الدرس الاجتماعي مما أنتجته الصراعات الثقافية في فترة الاستعمار في الجزائر وفي المغرب العربي. وهو وإن كان يختلف من حيث المنطلقات الإيديولوجية وطرائق البحث ومناهجه عن

المفكر مالك بن نبي إلا أنه يلتقي معه في تحليل موضوع الصراع الفكري والثقافي في الفترة الاستعمارية. ولعل هذا ما يتطرق إليه مالك بن نبي في كتابه (الصراع الفكري في البلاد المستعمرة) حيث يقول: "وهنا يبتدئ الصراع الفكري على حقيقته إذ أن الاستعمار سوف يجتهد في هذا الفصل الجديد في امتصاص القوى الواعية بأي طريقة ممكنة حتى لا تتعلق بفكرة مجردة، ومن البديهي أنه سيحاول أولاً تعيبتها لحساب فكرة متجسدة حيث تصبح أقرب إليه مثالا، لأنه يمكنه مقاومتها إما بوسائل القوة أو بوسائل الإغراء". ينظر على سبيل المقارنة: بن نبي، مالك. الصراع الفكري في البلاد المستعمرة. دار الفكر. دمشق. 1981. ص:16. ينظر: جغلول، عبد القادر. الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر. ترجمة سليم قسطون. دار الحداثة. بيروت. 1984. ص:22 وما بعدها. وينظر: جغلول، عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيوولوجية. تر: فيصل عباس. دار الحداثة بيروت/ديوان المطبوعات الجامعية. ط:3. الجزائر. 1983. ص:25 وما بعدها. وينظر: جغلول، عبد القادر. مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط. تر: فضيلة الحكيم. دار الحداثة. بيروت. 1982. ص:6.

18- ينظر: عدي، الهواري، ADDI. Lahouari. Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu. Le paradigme anthropologique kabyle et ses conséquences théoriques. Paris Ed. de la Découverte. 2002. – كما ينظر: عدي، الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر. سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي. ترجمة: جوزيف عبد الله. دار الحداثة. بيروت. 1983.

19- ينظر: معروف، نذير. L'EAU NADIR. Marouf. LES HOMMES. Passé et présent des oasis occidentales (Algérie). Ed. L'Harmattan. Paris. 2010.

20- ينظر: معروف، نذير – ينظر: NADIR. Marouf. Les fondements anthropologiques de la norme maghrébine. Hommage à Jack Berque. Ed. l'Harmattan. Paris. 2005

21- ينظر: الكنز، علي. « L'Algérie et la modernité ». Contribution de EL KENZ Ed: Codesria-1. l'auteur: « esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale » Karthala. Dakar-Paris. 1989.p: 293.

22- ينظر: الكنز، علي. EL KENZ. Ali. « Au Fil de la crise: 5 études sur l'Algérie et le monde arabe ». Bouchène Alger 1991.p: 163.

23- بلحسن. عمار. الحداثة المعطوبة. التبيين. هامش الشروحات. ص:17.

24- ينظر: بلحسن. عمار. نقد المشروعية، الرواية والتاريخ في الجزائر، التبيين. ص:95. وينظر كذلك: بلحسن. عمار. سؤال الأدب الوطني. التبيين. ص:85. وغيرها.

25- بلحسن، عمار. الحداثة المعطوبة، التبيين. ص:17.

26- بلحسن، عمار. م.ن. ص:20.

27- بلحسن، عمار. م.ن. ص:20.

28- بلحسن، عمار. التبيين، سؤال الأدب الوطني. ص:87.

29- بلحسن، عمار. الحداثة المعطوبة. ص:20.

30- بلحسن، عمار. (التبيين)، سؤال الأدب الوطني ص:87.

مدخل انثروبولوجي لممارسة الوشم.

د.ة/ فتيحة كركوش.

جامعة البليدة2-

- مقدمة:

تعد ممارسة الوشم عملية صعبة التعريف بسبب تعدد وظائفها وتباين دلالاتها، وبما أن الوشم هو إنتاج إنساني فهو يستدعي اهتمام كل العلوم التي تختص بدراسة الإنسان (الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم)، كما أنه يؤرخ طقوسا أولية لمجتمعات تقليدية أو لعصابات من المراهقين أو لجماعات بشرية مختلفة، إضافة إلى كونه يعبر عن مطالب مزدوجة الأبعاد: اجتماعية موجهة نحو الآخر، وشخصية متمركزة حول الذات.

وقد تطورت هذه الممارسة عبر الزمن، فبعد أن كان الوشم يقوم بوظيفة التنشئة والاندماج الاجتماعيين (وما يزال يحافظ على هذه المهمة) أضيفت إليه وظيفة أخرى ذات طابع فني وجمالي بشكل لافت للانتباه، ومثل هذا التطور في القيام بالوشم يعكس عملية التغير التي تعيشها المجتمعات الإنسانية عبر الحقب التاريخية. ومهما اختلفت دلالات الوشم إلا أنه يظل يحمل دائما دلالات معبرة بالنسبة لفاعله.

من المهم أن نشير إلى أن اهتمامنا بموضوع الوشم مستوحى من الممارسة العيادية التي قادتنا إلى طرح تساؤلات عن الوشم وخصوصيات تطبيقه بالنسبة لبعض المساجين ودلالاته المتميزة عند البعض الآخر، واستنتجنا مدى تعقد هذه الممارسة وكيف أنها تعمل على تغيير الجسد وتغيير أمور أخرى في ذات الإنسان وفكره.

ومن ثمة، فإننا نسعى من خلال هذا الطرح تجسيد هذا الاهتمام والتعمق فيه عبر قراءة تحليلية لهذا الشكل المميز من التعبير الإنساني.

2. مفاهيم أساسية:

بما أن عملية الوشم تقام على الجسم الإنساني وتحديدًا على المناطق الجلدية منه، فإننا عملنا على تناول أهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة.

1.2. الجلد (La peau): كان الناس يتصورون أن جسم الإنسان كله حساس أينما ضربته يتألم، حتى تقدم علم التشريح فجاء بحقيقة مختلفة مفادها أن الجسم ليس كله حساسًا بل الجلد فقط، حيث أشار أحمد مصطفي متولي (2005) إلى أنه لو جئت بإبرة ووضعتها في جسم الإنسان فإنها بعد أن تدخل من جلد الإنسان إلى اللحم لا يتألم، ثم شرحوا هذا تحت المجهر فوجدوا أن الأعصاب تتركز في الجلد، وأنها متعددة ومتنوعة، فمنها ما يحس بالحرارة ومنها ما يحس بالبرودة، ووجدوا أن أعصاب الإحساس بالحرارة والبرودة لا توجد إلا في الجلد فقط.

ومن المهم أن نشير إلى أن للجلد وظائف فسيولوجية وحسية وانفعالية وسيكولوجية، حيث يعتبر الجلد أكبر عضو في جسم الإنسان، فهو عبارة عن حاجز فيزيائي يقي الجسم من العديد من الأخطار الخارجية التي يمكن أن تصيب العضوية، ومن التغيرات الأخرى كالرطوبة والحرارة، بالإضافة إلى وظائفه الحسية المتعددة.

وقد أكدت كل من ترتورا وأنانوستاكوس (Tortora & Anagnostakos، 1988، p107) أن الجلد يعمل على المحافظة على معدل حرارة الجسم ويحميه من المثيرات الخارجية ويدرك مختلف المنبهات، إضافة إلى ما يقوم به من عملية التعرق وتقوية الجهاز المناعي، دون إغفال أن الجلد يعتبر عضوًا سيكولوجيًا؛ فهو موضع ومصدر لمعظم الإشارات العصبية المناعية الغددية (Neuroimmunoendocrinien)،

وقد قدر بأنه أكثر من 3/1 من مجموع المصابين بالاضطرابات أو المشكلات الجلدية مرتبطة بالعوامل الانفعالية والعاطفية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء انتقاء العلاج وتقديمه.

وأضافت أيلي لآو (Aili Löw، 2007، p 15) أن الجلد يؤدي أيضا وظيفة الاتصال الاجتماعي؛ فهو يحدد مظهرنا الذي يميزنا عن غيرنا ويعكس استجاباتنا العاطفية والانفعالية، وهذا المظهر إضافة إلى التماثل الوجودي يجعل الجلد يظهر كمحدد من محددات الجاذبية التي تؤثر حتما في الذات، وذلك على اعتبار أن الأنا الجسمي (Le moi-peau) هو شعور خاص بـ"أنا" مرتبط ببشرة تميز الفرد عن الآخرين وتحدد أنه عن هؤلاء لأن بشرة الجسم هي تعبير عن الهوية التي بفضلها تتم عمليتي التقمص والتفرد.

2.2. الوشم (Tatouage): يعود أصل كلمة "Tatouer" إلى منطقة بولينيزيا، وكلمة "Tatou" هي كلمة مركبة من أصل "Ta" التي تعني "رسم مدون على البشرة" ويقصد بكلمة "Atoua" الفكر (Esprit)؛ ومعنى ذلك أن البشرة والروح مرتبطان في سياق يوحدتهما.

والوشم كلمة حديثة في اللغة الفرنسية، مصدرها تاهيتي (Tahitien)، إذ يقصد بـ"Tatou" الرسم، وهذا التعبير هو صورة طبق الأصل لكلمة "Ta" والذي يقصد به "يضرب ويحدث جرحا". وعلى هذا الأساس، دون القائد كوك وبابكس الكلمة بـ"Tattow" وذلك سنة 1772، ثم بـ"Tatou" في سنة 1776.

ويضيف كاروشي (Caruchet، 1995) أن هنود تاهيتي كانوا يطبعون على أجسادهم بقعا يسمونها "تاتو" (Tatou)، ويقصد بها - حسب الترجمة الانجليزية (Tatau) "رسم مدون على البشرة"، مع العلم أن كلمة وخز (Piquer) كانت تستعمل لتوضيح هذا المعنى أيضا.

كما عرف الوشم حسب وينر (Weiner، 2002، p159) أنه عملية نقش لرمز مرسوم على البشرة؛ فهو يمثل نوعا من الكتابة الدائمة من جهة بما أنه يعبر عن أثر شبه ثابت على تلك البشرة، ومن جهة أخرى فهو رسم زائل على اعتباره يعبر عن فترة ما من الحياة. انه يحدث خدشا وإصابة على الجسد

بحيث أن هذه الإصابات البدنية تميزه، وبذلك يبرز الوشم على الجسم الرمز والصورة؛ أي أنه يتموضع ما بين تقاطع ثنائي يجمع بين الخيالي والرمزي.

وقد عرفت مختلف القواميس الوشم أنه مجموعة من الوسائل التي تعمل على إدخال مواد ملونة معدنية أو نباتية تحت البشرة وذلك وفق أعماق وامتدادات متباينة بهدف إحداث رسومات ممتدة زمنيا.

ونحن في هذا المقام نتبنى مفهوم الوشم أنه كل صورة توجد على مستوى جسم الإنسان بغض النظر عن شكلها أو امتدادها أو لونها لأن اهتمامنا ينصب بشكل كبير على دلالاتها وأبعادها على اعتبار أن البشرة تعد موضوع استثمار لبيدي مهم.

3.2. الأنثروبولوجية الثقافية (Anthropologie culturelle): يعتبر علم الأنثروبولوجيا من أكثر العلوم الاجتماعية ثراء بالدراسات المتعلقة بنشأة الأجناس والثقافات والحضارات الإنسانية والنظم الاجتماعية.

وقد عرف وسام العثمان (2002، ص11) علم الأنثروبولوجيا أنه علم الإنسان، ويعتبر اصطلاح الأنثروبولوجيا اصطلاحا انجليزيا صدر عن كلمتين يونانيتين، الأولى وهي انثروبوس (Anthrops) وتعني الإنسان، والثانية لوجي (Logy) وتعني العلم، أي أن علماء الأنثروبولوجيا يسعون إلى دراسة الإنسان وكل أعماله وإنتاجاته وانجازاته.

وفي هذا السياق، تعتبر الأنثروبولوجيا الثقافية إحدى الفروع الرئيسية الأنثروبولوجيا العامة، وقد نمت الأنثروبولوجيا الثقافية مبكرا مقارنة بفروع علمية أخرى نشأت ونمت في وقت متأخر.

3. السياق التحليلي:

يعد الوشم من بين الممارسات القديمة التي تحمل -مع ذلك- موضوع اهتمامات حديثة، لأنها حسب ما أشار إليه وينر (Wiener، 2002) تترجم هذه الظاهرة إعادة إحياء ثقافات بعيدة زمنيا مأخوذة من مختلف التقاليد الشعبية منها والمهمشة. ويحق لنا أن نطرح تساؤلنا بخصوص هذه العملية:

هل الوشم هو تعبير عن ظاهرة موضة يمارسها بعض الأفراد فقط، أم أنه أخذ مكانته كفعل ثقافي في خيالنا المعاصر ومجتمعاتنا الحديثة؟.

يبدو جليا بأن هذه الممارسة كانت جد منتشرة في العديد من الحضارات التقليدية، إلا أنها تميل اليوم إلى أن تقل وتفقد من وظيفتها الاجتماعية والثقافية؛ ففي المجتمعات "البداية" كانت الوظيفة الأساسية للوشم أنها تحدد مهام كل فرد من أفراد الجماعة، وكانت تقام وفق طقوس المبادرة والقبول قصد الترقية إلى مكانة الراشد.

وعرف الوشم تطورات هامة على مستوى ممارسته وتحديدًا في جزر ماركيز وزيلاندا الجديدة أين اتسمت هذه الممارسة بقيمة بالغة، حيث نجد الكثيرين يقومون بوشم كامل أجسامهم ووجوههم. كما أنه مورس بشكل منتشر في أوروبا وخاصة في رومانيا وصربيا وفرنسا والبرتغال واليونان.

وقد اعتبرت الأوشام في الثقافات الطوطمية (Totémiques) إنتاجًا لحياة اجتماعية لأنها ارتبطت بعضوية أفراد جماعة ما في منظومة وجودية؛ فالطابع المميز لها لا يحتاج إلى إعادة إنتاج شيئًا يفترض أنه يمثله، فهي مصنوعة من خطوط ونقاط تنتسب إليها دلالات متفق عليها؛ ومعنى ذلك أن الوشم لا يهدف إلى تشكيل موضوع محدد أو التذكير به؛ إنما يشهد عن الانتماء لنفس المجتمع الإنساني وهو نفس البعد الذي حظي به الوشم في الثقافات البدائية. وبالتالي، تقوم الأوشام في هذا السياق بوظيفة الوصم (Marque) أكثر من وظيفة التصور المرسوم الذي يدل على صاحبه.

ولتوضيح هذه الوظيفة، أشار ليفي ستروس (Lévi-Strauss، 1958) إلى أنه توجد مماثلات خطية وفضائية ما بين الوشومات المدونة على وجوه أفراد قبيلة ماوري (Maori) بزيلاندا الجديدة والزخرفات الوجهية عند قبائل كادوفي (Caduveo) (الهنود) بأمريكا الجنوبية، وأنه في كلتا الحالتين تمارس تلك الأوشام في أجواء شبه دينية؛ فهي ليست عمليات تزيينية ورموز وعلامات تخص النبلاء أو مؤشرات دالة فقط على الانتماء إلى طبقات اجتماعية

معينة؛ إنها أيضا- يضيف ليفي ستروس- رسائل ذات غايات روحية سامية؛ فالوشم الماوري يحفر رسما في "الجسد والفكر معا" وفي عمق التقاليد المتوارثة ولدى ممثلي الثقافة، حيث يتسم بقيمة جمالية وفي الوقت نفسه هو معلم اجتماعي موجها للإرسال والتواصل لأنه بفضل الوشم يعمل أفراد تلك القبائل على إدماج فكر وقيم أوساطهم، والأمر نفسه نجده عند قبائل كادوفي (Caduveo) القدماء الذين يجدون متعة لا تضاهى عند رسمهم لمثل هذه الزخرفات.

غير أنه إذا حاولنا التأريخ لهذه الظاهرة، فإنه يصعب علينا أن نحدد بشكل دقيق ميلاد الرسومات الأولى التي أنجزت، فقد أوضح جوكارد (Joucard، 2004) أنه يحتمل أن تكون الأوشام القديمة تلك التي وجدت في طاسيلي والتي تحمل شكل خطوط حادة موضوعة على مستوى الصدر، وكشفت المومياء المؤرخة ما بين 1785-2065 قبل الميلاد عن العديد من الأوشام وتحديدا لدى الراقصات والموسيقيين، كما مارس المصريون القدماء الوشم منذ 2000 قبل الميلاد.

غير أن المتبع لهذه الظاهرة يلاحظ أن هذه الممارسة لم تكن كثيرة الانتشار في القارة الإفريقية عموما. وفي الجزائر، كانت زهرة (Lys) هي الرسم الأكثر انتشارا واستعمالا من طرف سكان إفريقيا الشمالية من الجنسين (الإناث والذكور) وذلك بهدف تزييني، في الوقت الذي اعتبر أيضا جزءا من التطبيب التقليدي.

وبالنسبة للرومانين واليونانيين، فقد كانوا يستعملون بكثرة الوشم بحيث كان دافعهم الأساسي يتمثل في وصم المساجين والعيبد. كما كان الأفراد الذين ينتمون إلى نفس القبيلة والذين يتفاعلون باستمرار فيما بينهم يخضعون لنفس التقاليد والأعراف يوشمون بنفس الطريقة؛ وهو الأمر الذي يجعل الوشم بطاقة هوية جماعية يميز قبيلة عن قبيلة أخرى.

كما أخذ الوشم في منطقة المحيط الهادي طابع الممارسة السحرية التي تسمح بإخراج الأرواح التي تسكن الجسم، بالرغم من أن هذه الممارسة أخذت مناحي أخرى عبر الزمن بحيث تطورت وفقدت شيئاً فشيئاً من وظيفتها السحرية-الروحية لتتحول إلى رمز وصفي (Code) يمس مختلف الطبقات الاجتماعية والتحالفات البشرية. واليوم وإن كان الوشم القبلي (Tribal) ما يزال يحتفظ بعض الشيء بوظيفته التطبيعية الاجتماعية، فإنه لم يعد يمثل إلا ثروة زخرفية وثقافية لأشكال فقدت الكثير من معانيها.

كما أن كاروشي (Caruchet، 1995) يشير إلى أننا نلمس في حضن الثقافات القبلية بأن التغييرات الجسدية المدونة عبر مختلف الأوشام تسرد حكاية عن الهوية والطبقات المختلفة (زواج واحتفالات ومناسبات وغيرها)، حيث تكون الأوشام حاضرة في الولائم العائلية والحفلات الدينية لتروي التاريخ الخرافي للقبيلة. إضافة إلى هذا، فهي تعمل -في اعتقاد تلك القبائل- على حمايتها من مختلف الشرور والأذى الذي قد يهددها، ومن ثمة تحتل الوشومات موقعا مميزا في نسيج الممارسات الطقسية الشعائرية من حيث أنها تعبر عن "حكايات عائلية أو خاصة بجماعات الانتماء".

وهذا التطور الذي طبع المسار التاريخي لممارسة الوشم من الطابع السحري-الديني ثم الطابع الاجتماعي إلى مجرد وظيفة تزيينية نجده قد أخذ تقريبا نفس المنحى عند العديد من المجتمعات التي مارست عملية الوشم؛ حيث كان الوشم في اليابان على سبيل المثال يمثل قوى الآلهة وأرباب الحروب والصيد وطبقات النبلاء، إلا أنه استعمل أيضا -ولمدة طويلة- لأهداف عقابية تحت تأثير الحضارة الصينية، حيث كان في القرن السابع عشر يرسم المجرمون على جباههم صور كلاب، وفي كيوتو (Kyoto) يرسم على سواعدهم خطان وفي نارا (Nara) يحاط على ساعدهم الأيمن خطان، وفي ساشوما (Satsuma) ترسم دائرة بالقرب من الكتف الأيسر، إلا أن هذا الوشم العقابي اختفى تدريجيا مع بدايات القرن التاسع عشر.

وفي نفس السياق، أشار بونس (Pons، 2000) إلى أن الوشم الياباني، فيما بعد، اعتبر فنا عاميا (Plébéien) له قيمة تزيينية على الجسد وصلة ربط مع الآخرين، حيث مورس الوشم في اليابان -كما ذكرنا فيما سبق- من طرف الطبقات الاجتماعية الدنيا إلا أنه تطور -مع مرور الزمن- ليأخذ شكلا فنيا يؤنس ويحضر ويعطي للجسد طابعه الاغرائي، وهو ما يجعله حاليا بمثابة إنجاز فني جميل، حيث يمكن اعتبار ممارسة الوشم عملية انتقال على مستوى الإدراك: فبعد أن أدرك الجسم أنه جسم تشريحي (anatomique) تحول إلى جسم متحضر (civilisé) يعمل على استثمار الهومات ليجعل من الجسد صورة تجسد هذا التغير.

وعلى خلاف ما كان موجود في اليابان، يضيف نفس الباحث أن الوشم اعتبر في الصين والغرب عموما فنا يعبر عن تحكم تقني من طرف الفنانين الحرفيين أكثر من مجرد عملية بناء للرسالة التي تحملها هذه الرسومات، لأن الوشم في هذه المناطق يظهر براعة الواشم ومهارته بحيث يأخذ الرسم قيمته بفضل الدقة التي يتميز بها الواشم والتقنية التي يستعملها والتركيب الذي يعتمده.

والجدير بالذكر أن أوروبا اكتشفت الوشم من خلال الرحلات البحرية، إذ كان القادة والمكتشفون والبحارة والضباط والجنود يرسمون ذكريات أسفارهم تحت تأثير جمالية هذه الرسومات وثناءها من جهة، وكذلك لأغراض تجارية من جهة أخرى. وبالتالي، بدأ الأوروبيون وخز.شراهم في القرن الثامن عشر، وكان بعض المسافرين يلجئون إلى الوشم بهدف اندماجهم في المجتمعات التي يقيمون فيها كسبا لاحترام وود تلك الجماعات المستقبلية لهم.

وبالتدرج أصبح الوشم ظاهرة موضة في أوروبا وانتشر خاصة بين الأوساط الأرستقراطية والسياسية. مع العلم أن الديانات الغربية منعت ممارسة الوشم بحيث اختفت في أوروبا ماعدا بعض الحالات الخزفية وذلك في

القرون الوسطى، ولم يعاود الظهور إلا في القرن الثامن عشر بفضل
مكتشفي جزر المحيط الهادئ.

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت النساء توشم وذلك بألمانيا (برلين)،
واتسع نطاقه ليمتد بشكل بارز بين النبلاء والسادة بحيث مورس من طرف
ادوارد السابع عشر وابنه جورج الخامس وأبناء الملكة فيكتوريا، وكذلك
فريدريك الثالث الذي عاد رفقة جورج الأول بعد زيارتهما إلى اليابان حاملين
وشما يمثل التنين "Dragon" على صدرهما. واستمر رواج هذه الممارسة في
أنحاء العالم (أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص)، ويعتبر رؤساء أمريكا على
رأس هؤلاء الموشومين (تيودور وفرانكلين روزفلت وترومان وكينيدي) إضافة
إلى تشرتال ومونقومي وستالين وتيتو وغيرهم.

وبناء عليه، يمكننا أن نكتشف التطور التاريخي الذي طبع هذه الممارسة،
حيث أكد ديشو (Descamp، 1986، p163) عالميتها بحيث قال: "يسافر الوشم
من وسط إلى وسط ليعبر عن الموضوعة وعن الشعبية معا".

ومن المفيد أن نذكر بوجود أوشام بدائية خاصة بالأوساط العقابية التي
غالبا ما طبعت الحقبات التاريخية السالفة. إلا أننا نجد اليوم أفرادا غير
مجرمين يقومون بعملية الوشم بحيث أشار وينر (Weiner، 2004) إلى أن
الرسومات الجسدية المتطورة (Sophistiquées) تدل على انطلاقة فنية
راقية، وقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية تيار فني اسمه "الفن الجسدي"
(Body Art) الذي عمل على إبراز الجسد كمادة قابلة للعرض، إذ تطورت
الأوشام على مستوى عملية انجازها وذلك مع ظهور هذا التيار إضافة إلى
بروز فن التصوير المعاصر (contemporaine Photographie) الذي هدف إلى
تجسيد الجمال و"تفنين" الجسد. ومع انتشار هذه الظاهرة ظهر ما يعرف
بالأوشام الحقيقية والأوشام المزيفة، والخاصية التي تميز هذين النوعين
تكمن في الفارق النوعي من حيث دوام هذه الرسومات المحفورة على البشرة
أو على العكس من ذلك.

وعلى هذا الأساس، يعبر الوشم في الوقت الحالي عن ولادة انجازات فنية عظيمة، كما أنه يعكس بعض جوانب الجمال الداخلي ويلعب دورا إغرائيا (الفاعل هو فنان يرسم على الجسد) لأن الوشم مشحون بدلالة الإغراء والأغراض الشهوانية، ويبدو أن مثل هذه الرسومات قليلة الانتشار (مثل وشم يحمل صورة للنساء ولكل ما يتعلق بهن ويشبه ذلك)، وبالتالي دخل الوشم في سياق الفن التخطيطي الحقيقي (Graphique).

وإشارة إلى ما ذكرنا بخصوص الوشم في الأوساط العقابية، فقد ذكر وينر (Weiner، 2004) بأن الأوشام كانت قد درست من طرف الانتولوجيا الإجرامية، ونجد في هذا السياق كتابا كان قد ألف سنة 1881 بخصوص المجرمين يحمل عنوان "تصنيفات رسومات الوشم"، وانتسبت بعض تلك الرسومات للأفراد المضادين للمجتمع وذوي الفكر المتمرد كشكل من الممارسات التي تعبر عن طريقة حياة مهمشة وعن ميول بدائية.

وفي مثل هذه الحالات يعبر الوشم عن دوافع العنف والحقد والثورة والتمرد وهي كلها مواضيع كثيرا ما تتجسد من خلال بعض الرسومات التي تكون موجودة على وجه الخصوص في الأوساط المهمشة، حيث تعد وسيلة للتعبير المضاد اجتماعيا (عند الطوائف على سبيل المثال) كأن "نرسم" العدوانية ضد السلطة أو التضامن المميز وإبراز علاقات خاصة داخل جماعات معينة.

وقد أشار أرتيارس (Artierés، 2004) إلى أن الوشم يقوم بوظيفة مزدوجة الأبعاد تتجاوز الحركة الطقسية (Geste ritualisé) إلى ما وراء هذه الحركة التي تسجل الانتماء إلى جماعة مكونة لأفراد ما، ويمكن أن يكون الوشم أيضا بمثابة أرشيف خاص بالذات في حالة حملها لعنصر شخصي على بشرة الفاعل. وبالتالي، يدرج أرتيارس (Artierés، 2004) الوشم ضمن النسيج الذاتي (Tissu biographique) للفرد الموشوم، حيث تعد الأوشام بصمة لتقليد كتابة على الذات بالنسبة للأفراد الذين لم يتمكنوا من الاندماج، ويكون الأمر كذلك خاصة حين يتعلق الأمر بتسجيلات جسدية بمناسبة حوادث مهمة قصد تدوينها (مثل الميلاد والحداد والحب)؛ فمثل هذه الأوشام تخزن

أحداثا خاصة مميزة وذلك بواسطة الجسد لتصب وفق أسلوب مشترك بالجماعة. ومن ثمة، تبتعد هذه الرسومات عن وظيفتها الطقسية (Fonction rituelle) التي كانت تمارس في إطار قبلي منحصرة في الاحتفالات الجماعية، حيث كان الوشم حسب ما ذكر وينر (Weiner، 2004) كائنا موجودا على مستوى الخيال الجمعي ومرتبطا بأجساد هؤلاء الذين ينتمون إلى حضيض المجتمعات؛ وهو الأمر الذي قد يفسر الانزعاج والازدراء الذي كان يحاط به فيما سبق.

وقد أوضحت برونا (Bruna) أن الأوشام كانت مخصصة للبؤساء والمعدومين، غير أنها اليوم على خلاف ذلك صارت مطلوبة لدى البعض الذين لا ينتمون إلى تلك الطبقات الاجتماعية الدنيا.

كما أن هذه التغيرات الجسدية التي تحدث جراء الوشم تحمل عدم اهتمام بخصوص القيم الدينية في الثقافة الغربية وذلك على حساب التفتح الكبير للمزيج الثقافي والعرقى. ومن ثمة، بدا أن النسيج الاجتماعي لا يلعب دوره الوافي لأن العناصر المعلمية (Repérage) ضعفت وضعف انتماء الفرد للمجتمع. وبالتالي، صار الوشم عند البعض يمثل طريقة للظهور من خلال نقوش جسدية تأخذ أبعادا ذاتية محضة (Immatriculation).

كما أخذ الوشم طابعا آخر يخص أعضاء الجماعات المهمشة، حيث نلاحظ انتشاره على وجه الخصوص في الأوساط الأحادية الجنس مثل الثكنات والسجون والملاهي والمحتشدات وذلك "كتعويض عن غياب الجنس الآخر وطريقة لإحضاره فوق البشرة من خلال تحويل الجسد إلى موضوع فتيشي بحيث يعبر عن الصورة البديلة"، "ويكون أيضا بمثابة الذاكرة" على حد تعبير فرانس بورال (France Borel، 1992، p 167).

والمقصود من ذلك أن الجماعات التي تقوم بالأوشام تباينت من حيث غاياتها بحيث صار الوشم أكثر شخصية (Individualisée) رغم تعبيره عن الانتماء لجماعة ما وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن جهته، أضاف وينر (Weiner، 2004) فكرة أخرى بخصوص الاستعمالات الكثيرة للوشم تتمثل في التعنيف الوحشي الذي قام به النازيون ضد ضحاياهم، حيث استعمل لمحو أسماءهم الخاصة وهويات هؤلاء الضحايا.

والآن في العراق، فقد أدخل الوشم ضمن ثقافة الموت بحيث أصبح علامة تميز جثة صاحبه إذا ما قتل، وتولدت هذه الممارسة كرد فعل على موجة العنف والتقتيل المنتشرة هناك وأصبح البعض ينحت هويته على جسمه خشية أن ينتهي به المطاف جثة في المشرحة لا يستطيع أحد التعرف عليها والمطالبة بها (عن جريدة الخبر، 2007).

ويضيف وينر (Weiner، 2004) فكرة أخرى مفادها أن الأوشام المعاصرة تميل إلى أن تأخذ طابعا يعبر عن الهوية، وقد يتماشى ذلك و"عبادة الذات" التي تظهر في رغبة الموشوم في إظهار جسده بديكور مميز، ومن ثمة يمكن أن يكون الوشم شكلا من الأشكال التي تعبر عن الملكية الخاصة (Appropriation) لهذا الجسد ولو على المستوى الخيالي.

بعد أن عرضنا دلالات الوشم بصفة عامة، نعمل في هذا الصدد على إعطاء نماذج تطبيقية بخصوص عملية الوشم في بعض المناطق، مع إبراز الدلالات المشتركة تارة ومختلفة تارة أخرى على مستوى هذه الممارسة.

- في جزر المحيط الهادئ:

يعتبر الوشم في العديد من الجزر المحيطية جزءا متكاملًا من ثقافتها بحيث يعبر عن أنظمة من التحالفات والانتماءات إلى جماعات معينة أخذًا بعين الاعتبار التاريخ الشخصي، وقد أوضح داليفا (D'alliva، 1998) أنه بذلك يجسد الهوية الخاصة بالأفراد بحيث تعد الأوشام طقسًا ضروريًا لتحقيق البعد الاجتماعي. فالمتبع لتاريخ الحضارات والمجتمعات التقليدية يلمس -على خلاف الأوشام المعاصرة- أنها لا تمس الجسم الفردي فحسب إنما الجسم الاجتماعي لأن كل نشاط فني -بما فيه الوشم- يخضع إلى ما يعرف باللاما (La Lama) وهي قوة نشطة مرتبطة بالأسلاف وبالقوى الإلهية،

وبالتالي يأخذ الوشم من خلال هذه الغاية أبعادا اجتماعية ودينية على حساب البعد الشخصي الذي يميز الفرد.

- غينيا الجديدة:

يمارس الوشم في هذه المنطقة ضمن الطقوس الأولية التي تقام في المناسبات الكبرى لتلك المجتمعات، مثل أن يطبع انتقال المراهق إلى مكانة الراشد، حيث ينظر إلى الوشم على أنه دليل تحمل وقوة من طرف هؤلاء المراهقين. وفي هذه المناطق أين يعد الصيد من بين الأنشطة الأكثر ممارسة، فإن الطفل الذي لا يخضع لهذه المعاناة (معاناة رسم الوشم على جسد المراهق) يوصم بالعاجز على اصطلياد السمك وهو ما يقابل عجزه أيضا على إيجاد زوجة له في المستقبل، وعلى خلاف ذلك فإن الفرد الذي يكثر من ممارسة الوشم ينال إعجاب ومديح الجماعة لأن ذلك يدل على مدى صبره وتحمله. والأمر نفسه بالنسبة للنساء غير الموشومات؛ فهن محطة عار وتأنيب من طرف الآخرين، وتوجد في هذه المنطقة نساء متخصصات في أداء هذه الممارسة، وهن في الغالب نساء جميلات وقويات.

ونشير إلى أنه لا يوجد رسم جاهز لأن كل وشم هو فريد من نوعه. وبخصوص تطبيقه، فإنه يمارس بالنسبة للذكور من خلال تنظيم الجماعات لمهرجانات تسودها المشروبات الكحولية وبعض الطقوس الاحتفالية، إلا أنه بالنسبة للنساء يحدث في هدوء وانسحاب لأن الدم الأنثوي يعتبر نجسا ومهدد للقوى الحربية والبحرية للرجال.

- في منطقة بولينيزيا:

تسمح الأوشام التي يحملها الفرد على بشرته بالتعرف على العائلة التي هو عضو فيها، وتعمل على تمييزه بين المراتب أو المكانة الاجتماعية وذلك باختلاف أشكال تلك الرسومات، حيث يوجد منها ما هو خاص بجماعة ما دون الجماعات الأخرى، وبالتالي يعبر الوشم عن وسائل حقيقية للاعتراف لأنه بمثابة بطاقة هوية منظمة تخصص لمعرفة الأشخاص من خلال الرسومات التي يحملونها.

ومن المهم أن نشير كذلك إلى أن محتوى ومكان الوشم لهما قيمة رمزية قوية على المستوى الإيديولوجي أو العاطفي، إذ أنه رغم الاختلافات الموجودة على مستوى تلك الأوشام من حيث مضامينها وأشكالها إلا أنها "تتكلم" وتخبرنا عن أشياء كثيرة بخصوص الموشوم وذلك بطريقة شعورية ولا شعورية. ومن ثمة، وجدت نوعان أساسيان من الأوشام، هي:

- الأوشام المرمزة (Tatouages Codés): غالبا ما تكون عبارة عن أشكال هندسية مهمة، ونجدها خاصة في الأوساط العقابية أين تطور المساجين رموزا سرية نوعاما يتواصلون من خلالها وذلك بسبب العزلة أو أسرهم لسنوات عديدة، غير أن بعض هذه الأشكال وجدت منتشرة أيضا (مثل النقاط والخطوط والصليب) في بلاد المغرب العربي والعالم العربي رغم تباين مدلولاتها.

- الأوشام التصويرية (Tatouages figuratifs): هي أكثر ممارسة وانتشارا في المجتمعات المعاصرة، وقد علل بورال (Borel، 1992، p167) ذلك بقوله أن: "الخطوط والألوان لا تستعمل لذاتها، إنما لتمثل تصورا نوعاما واضحا ومرثيا".

وأشار أندريو (Andriew 2005) إلى أن الوشم يعبر عن خلال علاماته الجسدية على أنماط من تأكيد الذات في إطار الجماعة التي ينتهي إليها الفرد، موضحا أنه وجد أيضا عند الشعوب البدائية ترميز (Codification) لهذه العلامات الجسدية التي تباركها الجماعة. بينما اليوم، فإن الأمر يختلف بحيث أن الإنسان يضع علامات معينة على بشرته بدون أن يفرضها المجتمع عليه، وبالتالي تعبر تلك العلامات المميزة الموجودة فوق جسمه على أنه يحمل هوية ما من اختياره (بناء هوية من خلال الخاصية التي نضعها على الجسم).

يظهر من ذلك أن العلاقة بين الداخل/الخارج (الاعتقاد والوشم) لم تعد مبنية على إدماج القيم والقوانين كما كان في السابق، وأنها ليست إشكالية مرتبطة مباشرة بالجماعة وأعرافها؛ فالفرد يسجل على جسمه هويته لأنه

يعمل على تأطير ذاته الخاصة ويؤثر على ما هو معطى طبيعي بأن يحوله ليصبح بديل دائم، وفي هذه العملية يجب أن نميز اختيار الموضوع والأداة لأن البديل الدائم يكشف عن منطق عدم التغيير (Irréversible).

إضافة إلى هذا البعد الذي تناوله اندريو (Andriew، 2005)، فإنه ذكر بعدا آخرًا يتمثل في الإدماج (L'incorporation) على اعتبار أن البشرة مساحة جمالية ونفاذة (Perméable) وتعمل على إدماج مختلف الإحساسات؛ فهي محطة عبور بحيث توجد مستويات من الإحساسات التي تطرح مشكلة العتبة الحسية لأجسامنا، والتي تكون متباينة: فالألّم ليس شيئًا موضوعيًا؛ فهو يرتبط بانتباهنا لأنفسنا وبالخطاب الذي نحمله بخصوص أجسامنا لأن الإحساس هو نفسي-فسيولوجي.

وإذا كانت الأوشام تعبر عن انجازات فنية تظهر إبداع الواشمين، فهي تخفي حقائق أخرى ودوافع واعية وغير واعية تدفع ببعض الأفراد إلى اختيار وشما دون غيره؛ فقد يعبر عن اعتقادات وتطير خاص بالموشوم لأنه يستثمر في ذلك قدرة سحرية أو دينية على اعتقاد منه أن الوشم يلعب دورا وقائيا أو يعمل على حمايته من مختلف الشرور (مثل وشم العذراء أو الصليب وغيرهما).

ومما لاشك فيه، إذن، أننا نعتبر الوشم أداة اتصالية اعتمدت في الكثير من السياقات الاجتماعية والثقافية والشخصية، وقد وجد أنه يخص أيضا بعض الشخصيات المضطربة التي لا تحسن التعبير على المستوى اللفظي، حيث يلجأ هؤلاء إلى طريقة أخرى من الاتصال وذلك من خلال ما يقومون برسمه على أجسادهم.

كما تحمل الأوشام وظيفة مزدوجة يمكن تحديدها في نوعين:

- الأولى وظيفة داخلية تضمن دوام الأنا الأعلى،

- الثانية وظيفة خارجية تستدعي نظرة الأخر لمحاولة افتتانه.

وقد اعتبر ديشو (Descamps، 1986، p175) هذين الوظيفتين مهمتين بحيث عبر عن ذلك قائلا: "يظهر سلوك الوشم كنظام دفاعي ضد وضعية قلقلة؛

فهو يحدد دائما قرارا وجزءا من مثال الأنا ويسمح بالولوج في علاقة مع الذات ومع الجماعة من خلال عملية التقمص، وكذلك مع العالم الخارجي بإظهار ما لا يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى".

ولتدعيم هذه العناصر، أوضح أندريو (Andrieu، 2005) بأن الجسد في مفهوم التحليل النفسي يعتبر محطة لكل الإحساسات والنزوات المختلفة، وأن المعاش الجسدي هو فريد من نوعه يمتاز بخاصية التميز، حيث أن صورة الجسم -لا تدرس فقط من مدخل فسيولوجي- إنما تعبر أيضا عن صورة نفسية ورمزية، وقد أظهر فرويد (Freud) بأن الأنا (Moi) قادر على استثمار اللبيدو وما حوله؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى النرجسية، ومن ثمة يجب أن لا ننظر إلى البشرة بأنها لا تقوم بأي وظيفة؛ إنما هي حاجز ما بين الداخل والخارج لأنها "مساحة لسانية ومفكرة ومعبرة" ..

ويضيف وينر (Weiner، 2004) بأن الوشم يشترك مع الدافع من حيث تموقعهما على الجسد الذي يعتبر مصدر لذة ومحطة تسمح بتحقيق مختلف الهوامات لأنه يعطي الطابع القضيبى (attrait phallique) لمنطقة ما من الجسد التي تشتتهى، وبظهور الوشم على مساحة الجسم يقوم بوظيفة منظرية (Scopique): يرى وينظر إليه بحيث يمثل منبع متعة يستلذه البصر على البشرة؛ ومن ثمة يعد الوشم تسجيلا شهوانيا أو رمزيا وهو يشبه الهستيريا لكن بشكل مخالف، لأن الهستيريا تحول الجسم-بواسطة عرض التحويل- كموقع جسدي من صلابته الشهوانية، في حين يعمق الوشم من هذا البعد الجسدي وذلك بحفره لرمز ولهوام يعطيهما طابعا شهوانيا، حيث يتضح ذلك في قضيبية (Phallicisation) المنطقة الموشومة التي تجسد اللبيدو على الجسد، ويظهر هذا البعد أيضا من خلال عملية الوشم في حد ذاتها وفي العلاقة القائمة بين الواشم والموشوم.

كما يؤخذ الوشم كصورة مرئية تستدعي الآخر، حيث يستمد فعاليته في إمكانية بناء ذكرى عن صورة الغائب أو ما يسميه لكان (Lacan، 1969) بـ "استحضار الآخر"؛ فما هو محفور على الجسد يمثل أثرا بخصوص الماضي

الذي انقضى، ويمكن بعد ذلك أن يكون ويبني بصمة قابلة للرؤية تخبرنا عن ذلك الماضي، بالتالي يعمل الوشم على جمع وتكثيف (Condenser) الماضي بالحاضر. ففي هذا السياق، تكون لصورة الوشم قدرة حيوية في جمع العناصر المتشابهة (Hétérogènes)، لذلك قال وينر (Weiner، 2004) نقلا عن هوبرمان (Huberman) أن "الصورة ليست تقليد للأشياء؛ إنما الفاصل الذي يمكن رؤيته"؛ ومعنى ذلك أن المدة الزمنية الموجودة بين حاضر الصورة المرئية للوشم وإبرة الواشم تعد نقطة فاصلة تعبر عن ذلك الماضي، ومن ثمة تتموضع الذكرى الماضية ما بين الأثر المتروك للوشم وبين تلك الترابطات التي يفرزها.

إضافة إلى وظيفة استحضار صورة الغائب، تحمل عملية الوشم مفهوم " أن يكون موضوعا" (Se faire objet)؛ أي أن يكون الموشوم في وضعية سلبية، حيث يكون جسمه أثناء هذه الممارسة كموضوع سلبي نوعا ما وعرضة للألم، وفي حالة ما إذا أعلن هذا الألم عن إحساسات اللذة، فإن الأمر يتعلق باقتصاد نزوي (Economie pulsionnelle) يشبه المازوشية، وقد تترجم هذه العملية كبديل عن الفعل الجنسي: حيث يشرح وينر (Weiner، 2004) ذلك بأنه يمكن فعل عملية الإيلاج بواسطة إبرة الموشوم؛ والمقصود من ذلك أن البعد الشهواني في عملية الوشم يكمن بصفة خاصة في المنطقة التي خضعت للوشم.

ويضيف وينر بأن ممارسة الوشم تبرز وظيفة الاستحضار ومحاربة النكران (Anonymat) ويمنح طابع التميز لفاعله، ويرى البعض أن الوشم يعبر عن مظاهر تستثمر ميول صادية-مازوشية أو جنسية مثلية (إدخال إبرة على البشرة)، إلا أنه يعلن عن وجدان ما ويعبر عن وجود ذاكرة جلدية (Cutanée)؛ يسرد تاريخ حياة يصعب أحيانا الحفاظ عليها بطريقة أخرى، وبالتالي يكون الوشم في هذه الحالة مظهرا عاطفيا قويا يختصر قصصا لا يظهر منها إلا الأثر، لذلك سمي كذلك بالذاكرة الأثرية (Cicatricielle)؛ فهو على حد تعبير لাকা (Lacan، 1958) " يمثل دائما علامة وتعبير": فلا يتكلم

الجسد رغم ما يحمله من معاناة ومن رسائل تكون في الغالب مشحونة بخطابات أخرى كثيرة.

- الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه مما ورد بخصوص الأبعاد الثقافية الخاصة بممارسة الوشم هو أن الوشم يعتبر جزءاً من تاريخ الإنسانية، فالإنسان الأول استعمله طلباً للحماية وتأكيداً لوجوده كإنسان مختلف عن باقي الكائنات الأخرى ومبرزاً كذلك نوعاً من الشجاعة والرجولة، وتحول فيما بعد إلى ممارسات طقسية تقام للاحتفال بمختلف أشكال الترقيات الاجتماعية (مثل الانتقال من مرحلة الطفولة إلى الرشد). وساد الاعتقاد أن مثل هذه الممارسة مشحونة برموز مقدسة-سحرية لها وظيفة الحماية والشفاء، إضافة إلى اعتباره علامة تدل على الاعتراف والتميز بالنسبة للرجل، وعنصرًا تزيينياً ومؤشراً جمالياً بالنسبة للنساء، وبالتالي فهو يحدد الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والإناث.

وحمل الوشم في أحيان أخرى دلالات متناقضة تعكس مدى التطورات التاريخية والحضارية؛ فقد ظهرت تارة أنه ميزة للفتات المهمشة والمتمردة عن النظام والتي تلجأ إلى تعذيب جسمها، وتارة أخرى ظهر بمثابة فن من خلال أداء عمليات تجميلية للجسد الذي استثمر وتجميل، وبالتالي فالوشم ليس مجرد رسم إنما لغة مرمزة مشحونة بقيم رمزية كبيرة نحتاج إلى قراءات دقيقة لفهمها والتعمق فيها.

كما يجب أن نشير إلى أن ممارسة الوشم هي في الأصل طقس كان مشتركاً كفعل ثقافي ضمن ثقافات العديد من الحضارات الإنسانية؛ وأن اليوم فقدت هذه الممارسة البعض من طابعها الاجتماعي بحيث لم تعد لها دلالة الانتماء إلى قبيلة بحكم تطور المجتمعات الحالية، ورغم ذلك فهي تعبر عن رمز للانتماء والاعتراف عند بعض الجماعات ذات التنظيمات البدائية كالعصابات.

وعلى هذا الأساس، يعتبر الوشم نشاطا إنسانيا أخذ أبعادا كثيرة تبدأ بالانتماء إلى جماعة ما لتمتد إلى التعبير عن الفردانية المميزة (Singularité) التي يمكن أن توظف كسند تقمصي وذلك مرورا بالبعد الاغرائي (Erotique) لهذه الممارسة.

وعموما، فإن كل هذه الاعتبارات تجعل من الوشم ممارسة تحتفظ بطابعها الاتصالي الذي يسمح بالإعلان عن الأفكار والمشاعر الشخصية والانتماء للجماعة؛ فهو ممارسة شخصية تعكس الوجدان الفردي وفي نفس الوقت تخزن الميراث الجماعي، لأنها طريقة من بين الطرق الإنسانية الكثيرة والمتنوعة التي تعبر عن خطابات اجتماعية وأحداث شخصية ذاتية تدون أحيانا قبل حدوثها وفي أحيان أخرى بعد حدوثها، وكلها ترتسم على الجسد الإنساني المثقل بالكثير من العواطف والإحساسات والمشاعر والذكريات التي تصب لا محالة في قالب الاتصال الإنساني.

- قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد مصطفى متولي (2005): الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
2. جون ويس (1992): العناية بالجلد، ترجمة: عماد أبو سعد، ط1، مؤسسة الرسالة، الجزائر.
3. جريدة الخبر اليومية، 21 جويلية 2007، الوشم في العراق هوية وسط التقتيل والجنث المجهولة، عن شبكة الأنبياء الإنسانية "أيرين".
4. وسام العثمان (2002): المدخل إلى الأنتروبولوجيا، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.

المراجع باللغة الأجنبية:

5. Aili Low. J.F(2007).It not just a burn. Physical and Psychological problems after burn. Faculty of Medicine. Acta Universitatis Upsaliensis. Swiden.
6. Andriew. B. (2005).La question du tatouage: la philosophie de la connaissance.
7. Artierès. PH. (2004). A fleur de peau: tatouage et tatoués. Ed.Allia. Paris.
8. Borel. F. (1992).Le vêtement incarné. les métamorphoses du corps. Calmann-Lévy Ed. Par
9. Caruchet. W. (1995).Le tatouage ou le corps sans honte. Séguier. Paris.
10. D'Alleva. A. (1998).Le monde Océanien. Flammarion. Hong Kong.
11. Descamps. M.A. (1986).L'invention du corps. PUF. Paris.
12. Joucard. S. (2004).Tatouage et détatouages. Service de chirurgie plastique et des brûlés. E.H.S de Douera. Algérie.
13. Lacan. J. (1958).les formations de l'inconscient. Le Seuil. Paris.

14. Lacan. J. (1964). Les quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse. Le Seuil. Paris.
15. Lacan. J. (1969). d'un Autre à l'autre. Séance du 11 Juin 1969. Séminaire inédit.
16. Lévi-Strauss. C. (1958). Anthropologie structurale. Plon.
17. Pons. PH. (2000). Peau de brocard, le corps tatoué au Japon. Le Seuil. Paris.
18. Tortora. G.j & Anagnostakos. N.P (1988). Le principe d'anatomie et de physiologie. Paris, France.
19. Weiner. S. (2002). "Le tatouage de la griffe à la marque subjective". Revue Essaim. N.8. p165.
20. Weiner. S. (2004). Le tatouage: de la parure à l'œuvre de soi. Champ psychosomatique. N.36. pp159-170.

الإصلاح التربوي الجديد بين رهاني الهوية الوطنية وتحديات العولمة

أ.ة رقية بن يمينة، جامعة معسكر
أ.ة خير زهرة، جامعة معسكر

مقدمة:

إن الإصلاح التربوي يعتبر فكرة طموحة ومشروعة تلجأ إليها كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة لتتبنى ما تراه مناسب من خطط إصلاحية تحقق لها التطوير، وبما أن المدرسة الجزائرية منذ تأسيسها قد عانت العديد من المشاكل والأزمات التي مست منظومتها التربوية، وقللت من كفاءتها في المجال التعليمي، من هنا وجدت نفسها في حاجة إلى البحث عن الحلول الموضوعية، وذلك وفق ما شهدته الدولة الجزائرية من تحولات في شتى الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وكذا التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا، من أجل مسايرة أغلب المدارس والمنظومات التربوية العالمية، خاصة أن العولمة اليوم أصبحت أمرا واقعا تتعايش معه على جميع الأصعدة الاجتماعية، ليس هذا فحسب، فبالإضافة إلى مسألة التكيف مع مظاهر العولمة حاولت من خلال محاور الإصلاح التربوي الجديد أن تحافظ على معالم الهوية الوطنية حتى لا تندثر مع التغيرات التي يفرضها العالم الخارجي.

- تحديد المفاهيم:

1-الإصلاح التربوي: يعرفه بيرش على أنه "محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم أو الإدارة، أو حتى طرائق التدريس"⁽¹⁾، ومن هنا يمكن القول أن الإصلاح أن الإصلاح التربوي الذي تبنته الجزائر مؤخرا هو تغيير جذري في مختلف جوانب النظام التعليمي حسب المقتضيات التي تفرضها

ظاهرة العولمة، دون المساس بمعالم الهوية الوطنية بل فقط جعلها أكثر تفتحا على الثقافات المتنوعة داخل المجتمع الجزائري.

2- العولمة: هي كما عبر عنها نصر الدين بن غنيسة: "ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، إنها نسق ذو أبعاد عامة تشمل المال والتسويق والمبادلات السياسية والفكرية والإيديولوجية، كما ترمي إلى إزالة الحواجز والحدود أمام حركة الإنسان، أفرزتها الثورة المعلوماتية وما رافقها من تطور في مجالي الاتصال والمعلومات"⁽²⁾، أي أن العولمة التي تهمنا هاهنا وهي الثقافية التي تحاول طمس معالم الهوية للمجتمع، وقد تدخلت بطريقة حتمية في المجال التربوي، باعتباره هو المنبع الأساسي لإطارات المستقبل وأن أي تغيير ننشده ينبغي أن يمس المدرسة في المرحلة الأولى، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل على إعادة إنتاج أفكار وتطلعات المجتمع.

3- الهوية الوطنية: إن الهوية الوطنية في معناها الحقيقي "هي مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الأمة أو هذا الشعب والاختلاف في مقومات الهوية الفردية والهوية القومية هو اختلاف في النوع وليس في الدرجة فالهوية الفردية ذات سمات جسدية بالأساس والهوية القومية ذات سمات ثقافية بالأساس ولا تتناقض بينهما وتلك معادلة يمكن القول فيها بأن بصمات الأصابع الفردية تميز كل فرد عن غيره فإن الثقافة الوطنية أو القومية في عمومها بصمات خاصة تجعل الأمة تتميز عن غيرها فحدد لي ثوابت ثقافتك أحدد لك سمات هويتك الوطنية والقومية."⁽³⁾

إن الهوية الوطنية التي حاولت المدرسة الجزائرية إعادة إنتاجها أو بالأحرى إضفاء بعض التعديلات على جوانبها، وهي اللغة، الدين، التاريخ.

- الإصلاح التربوي الجديد بين مجابهة الأزمة التربوية ومواكبة التحولات الاجتماعية:

يعتبر قطاع التربية والتعليم غي الجزائر من أهم القطاعات الأساسية المرجعية وكذا منبع وركيزة باقي المؤسسات الاجتماعية باختلاف أنواعها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، حيث أنه يحاول وككل مرة من خلال الإصلاحات التربوية المتتالية تحسين جودة التعليم بعدة طرق ووسائل بيداغوجية حتى تتناسب والتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

فالمدرسة الجزائرية التي لطالما احتاجت إلى إعادة النظر ومراجعة مناهجها ومقرراتها التربوية، فهي اليوم وبالرغم مما حققته من انجازات من حيث الهياكل القاعدية وتكوين المدرسين وارتفع نسبة المتمدرسين الناتجة عن سياسة ديمقراطية التعليم، إلا أنها لازالت تعاني من عدة مشاكل ونقائص، لعل أبرزها يتمثل في ضعف كفاءة المتعلمين وارتفاع مستويات التسرب والرسوب المدرسي، وعدم تحقيق المنظومة التربوية المقاصد والأهداف المسطرة حيث أن جل هذه العوامل جعلت من المنظومة التربوية "منظومة متأزمة" مما استدعى ضرورة إعادة النظر في كل مكونات المنظومة التربوية.

إذن فالكلام عن الإصلاح يقتضي بموجبه الكلام عن التجديد والتغيير والتطوير والتحديث باعتبارها مصطلحات متشابكة الجوانب مع بعضها البعض، وبالتالي فمصطلح الإصلاح التربوي يحمل في طياته معاني اجتماعية وإيديولوجية في الوقت نفسه كونه "يتضمن تغييرات سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع".⁽⁴⁾

إن المدرسة الجزائرية اليوم تعيش تحت ظل مرجعيتين أساسيتين، فمن جهة تحاول إدراك وتعبئة المجال الثقافي أي تأطير المرجعية الهوياتية لأفرادها، حيث واجهت المدرسة عقب الاستقلال أزمة تربوية أدت في نهاية المطاف إلى ضعف المردودية الإنتاجية للمدرسة الجزائرية، وتضييق المال أمام الإبداع المعرفي، "هذه الأزمة هي في حقيقة الأمر متعددة الجوانب

والأوجه، وبالتالي فهي أزمة مجتمع ونظام سياسي واجتماعي واقتصادي، وأزمة تراكمات تاريخية طويلة"⁽⁵⁾.

ومن جهة أخرى تحاول مسايرة التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع عن طريق مواكبة القيم والمعايير الجديدة التي يكتسبها الفرد إثر عملية الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي والتطور المتسارع في ميدان التكنولوجيا.

فالأزمة التربوية هذه لا يمكن تصنيفها على أساس أنها مشكلة بيداغوجية، فحسب بل تتعداها إلى كونها مرتبطة بكافة المجالات المختلفة (الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية) إذ يمكن إرجاع هذه المعوقات إلى التركيبة المعقدة للمجتمع الجزائري من حيث التعدد الاثني المتواجد بداخله مثلا كأن نجد الترقى والميزابي، العربي، البربري ومن ثمة ثقافات مختلفة كل ذلك أثر بطريقة غير مباشرة على المنظومة التربوية في الجزائر، إلا أن الدولة الجزائرية حاولت أن تتبنى من خلال الإصلاحات التربوية المعالم المشتركة للأمة الجزائرية والمتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ المشترك، إلا أن البعض من المنظرين والباحثين في المجال التربوي اعتبروا أن هذه الوطنية المنغلقة التي تبنتها الدولة هي السبب الرئيسي في وجود أزمات داخل المنظومة التربوية.

إن أهم مؤشر لوجود أزمة داخل المدرسة الجزائرية وهي اللغة، الذي اتخذ أبعادا مختلفة، حتى أنه ارتبط بالجانب السياسي وأصبحت المدرسة كمؤسسة مؤدلجة تعيد إنتاج إيديولوجية لسلطة الحاكمة، وذلك من خلال تفاقم الصراع بين الفرانكفونيين والمعربين وكل رأى في المدرسة المنفذ الوحيد الذي يحافظ من خلالها على بقائه واستمراره في الحكم، والسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا هو: ماهي الخلفية الإيديولوجية التي تأسس عليها المشروع التربوي في الجزائر خاصة في الجانب اللغوي؟

لقد ظهر تيارين في الجزائر بعد الاستقلال كما سبق وأن ذكرنا، فالأول الفرانكفوني يرى في اللغة الفرنسية رمزا للتطور والتقدم معتبرا اللغة

العربية تعبيراً عن التخلف والركود، أما التيار الثاني العروبي فيرى في اللغة الفرنسية تكريساً للاستعمار والهيمنة الأمر الذي انعكس سلباً على المردود اللغوي للمدرسة الجزائرية، وأصبحت هذه الأخيرة مؤسسة للتعبير عن إيديولوجيات السلطة الحاكمة، وتوالت الإصلاحات التربوية المعبرة بالأساس عن التوجهات الرئيسية للدولة.

إن جل الإصلاحات التربوية التي مست المنظومة التربوية في الجزائر، حاولت من خلال إيديولوجيات معينة إقصاء مشروع الفرد كعنصر فعال ومنتج في المجال العلمي والفكري بصفة عامة وهذا حال كل المجتمعات العربية وهذا ما وضحه برهان غليون في وصفه لواقع الإنسان العربي قائلاً: "إن المشكلة الرئيسية بالنسبة للإنسان العربي الذي يتميز بالتلقين والخضوع والتمهيش والقمع والتخويف بدل أن يكون إنسان نشيط مبدع حر، متحرر، فعال قادر على المواجهة"⁽⁶⁾.

يعتبر الجانب السياسي هو الآخر وجهاً جديداً للأزمة التربوية خاصة وأن الإصلاحات التربوية تزامنت مع فترة تحولات اجتماعية عميقة حدثت في المجتمع الجزائري وغيرت بنيته الاجتماعية، من بين هذه الأحداث نذكر انتفاضة أكتوبر 1988 التي أُلصقت أسبابها بالمدرسة الأساسية، ضف إلى ذلك التغير القيمي الذي عرفه لمجتمع والذي ارتبط بنسبة تزايد خروج المرأة إلى العمل وانتقال المجتمع الجزائري من مجتمع أبوي بالدرجة الأولى إلى ما أسماه "عنصر العياشي" بالمجتمع الشراكي.

إن الجزائر تبنت المنهاج الديمقراطي الذي هو الآخر أثر على مسألة التعليم، إذ من غير الممكن أن يختار مجتمع أمي مجموعة من القرارات في حين أنهم يجهلون القوانين، والحقوق والواجبات.

أما التحولات التي مست الجانب الاقتصادي فهي الأخرى كان لها دوراً بالغ الأهمية على التعليم، حيث كانت "جل التخطيطات التربوية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة اقتصاد الدول على تنفيذها"⁽⁷⁾، وبالتالي النهوض

التنموي لاقتصاد البلاد من خلال هذه المخططات، فمثلا جملة المشاريع التربوية التي اعتمدت عليها الجزائر سببت العديد من المشاكل الاقتصادية، ولعل أبرز نتائجها ضعف مستوى الكفاءات الخارجية للنظام التعليمي، وربما يرجع الأمر إلى المدرسة الجزائرية ذاتها من خلال اهتمامها بالكم على حساب الكيف، والدليل على ذلك انتشار المؤسسات التربوية في كامل التراب الوطني، وإهمال الجانب التكويني الرئيسي والمتمثل في إعداد المواطن المبدع والمنتج والمندمج في الوقت نفسه مع كل التحديات الخارجية، ولعل أبرز مثال يوضح لنا الأزمة التربوية التي لطالما شهدتها الجزائر والمتمثلة في هجرة الأدمغة نحو الخارج الأمر الذي قاد المنظرون في الجزائر إلى إعادة النظر في المشروع الإصلاحى التربوي بهدف احتواء مجمل الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد ومجاراة مختلف التحولات الاجتماعية كون أن "التغيير الاجتماعى السريع أدى إلى تحول وظيفة وصورة المدرسة، بحيث أنه إذا خاطر بضياح شرعيتها الاجتماعية، سيؤدي ذلك إلى نهاية بعض الجماعات الاجتماعية وانطفائها"⁽⁸⁾.

أما فيما يخص الجانب البيداغوجي، فهناك عدة عوامل ساهمت بطريقة مباشرة في إخفاق مشروع الإصلاح التربوي في الجزائر ولعل أهمها:

- انعدام المرجعية الوطنية في إعداد وتقييم المناهج التربوية.
- وضع برامج ومناهج مستمدة من الإيديولوجيات السياسية للدولة.
- غياب تجربة تربوية سابقة من شأنها التعرف على مشروعية هذا الإصلاح التربوي قبل البدء في تعميمها.
- الاعتماد على سياسة الترقية والحلول النصفية بدل التعامل مع المشكلة بصورة جدية وشاملة.
- انعدام التوافق بين برامج تكوين المعلمين وبرامج التعليم.
- انعدام التوافق بين حاجات المجتمع الجديدة من جهة ومحتويات البرامج والمناهج من جهة أخرى.

مما سبق، ومن خلال المشاكل التي تخللت الأزمة التربوية للمدرسة الجزائرية يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: ترى أي نظام تربوي وأي بيداغوجيا تريدها المدرسة الجزائرية في ظل عولمة الثقافة؟

وهل يمكنها أن تؤسس بيداغوجيا تحدد من خلالها هويتها الثقافية، أم أنها مضطرة لاختيار إيديولوجية الأخر المتمثلة في النظام العالمي الجديد الذي يفرض نفسه بشتى الطرق والوسائل؟

- الإصلاح التربوي الجديد سبيل لترسيخ معالم الهوية الوطنية والتكيف مع مظاهر العولمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري عدة تغيرات وفي شتى المستويات سواء الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى إلى مواكبة هذا التغيير ومواجهته من خلال إصلاح المنظومة التربوية، حتى تتمكن من مواكبة كافة التحديات التي يفرضها واقع العولمة، فهذه الضغوطات الخارجية تحاول بطريقة غير مباشرة طمس معالم الهوية الوطنية من لغة ودين وتشويه صورتها، انطلاقا من إلصاقها بظاهرة الإرهاب مثلا أو بوصفها مجتمعات متخلفة، محاولين بذلك تكوين شخصية وإعدادها وفقا لما تقتضيه أهدافهم الاستعمارية.

انطلاقا من هنا حاول الإصلاح التربوي الجديد أن يحافظ على قيم الهوية الجزائرية حتى لا تدوب في خبايا العولمة والثقافات الأجنبية، خاصة ونحن نعرف أن أهم إشكال كان يواجه المدرسة الجزائرية، وجعلها أكثر عرضة لتأثيرات العولمة وهو غياب مشروع مجتمعي تستند إليه في جميع مجالات الحياة الاجتماعية فالإغاثة اليوم ورغم كل الإصلاحات التي توالى على المنظومة التربوية الجزائرية إلا أننا لا نزالنا نطرح السؤال نفسه: أي مدرسة نريد؟ وهل فعلا هذه المدرسة هي تعبير موضوعي للمعالم الوطنية الجزائرية؟ أم لا نزالنا نعتمد على سياسة استيراد الأنظمة التربوية من بيئات مجتمعية تختلف شكلا ومضمونا عن مجتمعاتنا؟.

من هنا وعلى حد تعبير عبد القادر فوضيل فإن المدرسة التي نحتاجها هي " تلك المؤسسة التي تعمل على تشكيل البيئة المعرفية المنتقاة، التي أسسها المجتمع ليصنع فيها الحياة الفكرية الراقية ويبني في رحابها قواعد المعرفة، ويؤسس من خلال الأنشطة التعليمية التي تمارس فيها أصول البناء الثقافي وأصول البناء الاجتماعي"⁽⁶⁾، فمن خلال هذا القول يتضح جليا أن وظيفة المدرسة هي إعادة إنتاج لأفكار المجتمع الأصلية، مع إمكانية إضفاء بعض التعديلات على عدد من الأفكار والقيم التي يمكن أن يكون قد تجاوزها الزمن، لكن هذا دون المساس بالتوجهات الأساسية التي تبرز الخطوط العريضة للهوية الوطنية لذلك المجتمع.

إن هذا الإشكال يعتبر من أخطر الرهانات التي تواجه منظومة تربوية لم تتجاوز قرن من الزمن، خاصة وأن الجزائر مرت بفترة استعمارية طويلة قد مست وغيرت العديد من بنياتها الاجتماعية، بل وأكثر تعقيدا من ذلك خرج الاستعمار وترك وراءه أثارا وخيمة أثرت على كل الأطر الاجتماعية، وهي الانقسام الثقافي، بحيث ظهرت فئتين اجتماعيتين داخل المجتمع الواحد ألا وهما المعربين والفرانكفونيين، وجعلوا المدرسة حلبة صراع كل يحاول أن يعيد إيديولوجيته من خلالها، ففي كل مرة نجد التغيير يمس تقريبا كل عناصر العملية التعليمية إلا أننا نطرح دائما السؤال نفسه من دون التوصل إلى أي إجابة موضوعية وملموسة في أرض الواقع كأن نقول عن أي أمة نتحدث؟ وهذا ما يمكن تبريره من خلال تحليل أولي لبرامج ومواضيع العلوم الاجتماعية(تاريخ، جغرافيا، تربية إسلامية) وخاصة مادتي التاريخ والتربية المدنية باعتبارهما يعبران بطريقة مباشرة عن الوطنية والمسائل القومية للمجتمع، فكنا نجد شخصيات تاريخية تظهر وتختفي في كل مرة حسب إيديولوجيات مرتبطة بالسلطة الحاكمة أو ما يسمى بالشرعية التاريخية، وكذا بالنسبة للتربية المدنية التي تربط الوطنية والمواطنة بشخصيات معينة، كل ذلك يجعلنا نحاول أن نفهم ما إذا كان الإصلاح الأخير استطاع تجاوز هذه الأزمة الإيديولوجية، وهل انتقل بالمدرسة

الجزائرية إلى مرحلة جديدة راقية متمثلة في توفير ميكانزمات التكيف مع المظاهر الثقافية والاجتماعية الجديدة التي دخلت على بنية المجتمع الجزائري، وذلك تزامنا مع الضرورة الحتمية للحفاظ على كل ما يمس القومية الجزائرية، وفي هذا الصدد ستدور اشكالياتنا حول مصادر الأفكار الجديدة في التربية، وما إذا كانت هذه الأفكار قد خرجت من المدرسة (نابعة من الأهداف المسطرة للمشروع المجتمعي) أو من أجهزة أخرى خارج المدرسة (إيديولوجيات عالمية). بحيث أن نجاح أي إصلاح تربوي مرتبط أساسا بمدى توافق اتجاهات هذا الإصلاح مع طموحات الأمة ومدى قدرته على التفاعل الايجابي والمرن مع الثقافات العالمية والتجارب الإنسانية، حتى نتمكن من ترقية عناصر هوية مجتمعه وجعلها أكثر قابلية للاندماج مع الهويات الثقافية العالمية.

إن الفترة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية في الإصلاح التربوي تزامنت مع ما يسمى "بعوثة الإرهاب"، هذا الإصلاح الذي اعتبر استجابة لتحويلات اجتماعية عرفت البلاد، استدعت ضرورة التغيير خاصة مع تزايد موجات التأثير للعوثة. هذه الأخيرة التي تهدد الكيان الثقافي للمواطن الجزائري، أو أكثر من ذلك تعتبر تهديدا مباشرا للدولة الأمة التي "تعتبر الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس أساسا بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة"⁽¹⁰⁾.

من هنا فإن الإصلاح التربوي الجديد، وانطلاقا من الأهداف التي تبناها يمكن أن نفهم بوضوح مدى الحفاظ القانوني على الهوية الوطنية، ومواكبته للتطورات التكنولوجية، من هذه الأهداف نذكر:

- تحسين الجودة وإتاحة المزيد من تكافؤ الفرص، من خلال توفير تعليم يتناسب مع الظروف الاقتصادية للتلاميذ.

- مراجعة البرامج التعليمية، وإدخال مواضيع جديدة منسجمة مع تطورات العصر

- تحقيق تكامل تكنولوجيا المعلومات والوسائط المرتبطة مع المناهج وطرق التدريس.

- تحضير التلميذ لممارسة مبدأ المواطنة، انطلاقاً من تعليمه لغة الحوار وروح التسامح مثلاً التي تظهر في كتب التربية الإسلامية والتربية المدنية.

- تكوين مواطن جزائري قادر على فهم العالم الخارجي⁽¹¹⁾.

يظهر من خلال البنود المذكورة أعلاه أن المنظومة التربوية تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع العالمي، لكن هل هذه الأهداف تم تحقيقها في الواقع التربوي الجزائري؟

إن من أهم معالم الهوية الوطنية الجزائرية وهي اللغة العربية والدين الإسلامي والانتماء التاريخي المشترك، حيث أن ما قام به الإصلاح الأخير وهو التعديل في البرامج والمناهج لكل المواد، وخاصة التربية الإسلامية والتربية المدنية والتاريخ، مما لها من تأثيرات قوية على تشكيل الوطنية الجزائرية.

إن اللغة باعتبارها الوعاء الحامل للثقافة المجتمعية، فلقد ركز عليها الإصلاح الجديد، وذلك بالنظر إلى الإشكالات التي كانت تدور حولها فبالإضافة إلى تبني اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية، تم الاعتراف باللغة الأمازيغية كأحد مؤشرات الوطنية في الجزائر، إضافة إلى فتح الآفاق أمام اللغات الأجنبية هذا ما تم إدراجه في المناشير الرسمية المنظمة للمجال التعليمي في الجزائر، إلا أن الواقع مغاير تماماً بحيث أن المؤسسات التعليمية في الجزائر تسودها اللغة الدارجة، فحسب بعض الاستطلاعات الميدانية التي أجريتها أثبتت بأن أغلبية الفاعلين التربويين (عناصر العملية التعليمية) ينطقون باللغة الدارجة ويهملون اللغة العربية، خاصة المعلم باعتباره الناقل الرئيسي للمعرفة فهو الآخر يتكلم بغير اللغة الوطنية، والسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا هو "هل يمكن في ظل هذا الواقع أن تنهى اللغة الوطنية وتكون قادرة على مواجهة موجات العولمة؟ بل أخطر من ذلك فانطلاقاً من بعض المقابلات التي أجريتها مع تلاميذ الصف الثانوي، أثبتت بأنهم يرون في اللغة الفرنسية لغة النخبة والعلم والتقدم، بغض النظر عن

مدى قدرتهم على التعامل معها، وبالتالي فرغم كل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في هذا المجال للتخلص من الإرث الاستعماري، إلا أن هذه التعبيرات تعد ضربة قوية بل ومباشرة لأحد معالم الهوية الوطنية، وذلك لأن "اللغة تنقل قيما ثقافية وننظر إلى العربية أيضا في إطار هذا المعنى، لذلك فإن كل دولة تؤكد هويتها نسبة إلى هذا العامل الثقافي" (12)، هذا ما أكدته أيضا خولة طالب ابراهيمي قائلة: "إن اللغة هي الأداة التي يتحقق بها الاندماج الاجتماعي للفرد وبناء ذاته الاجتماعية، وهذه اللغة هي التي تضعه في صلة بالغير، تجعله ينخرط في سيرورة مزدوجة حيث يعترف للفرد بالهوية العضوية، في صلب زمرة بعينها، والاعتراف المكتسب ضد قبول قانون ما، قانون الجماعة، واللغة من حيث هذه الوجهة تحدد البنية الرمزية للجماعة" (13)، إذا وانطلاقا من الواقع المتري للغة العربية داخل الأوساط التعليمية، فكيف لنا أن نعبر عن هويتنا الوطنية؟

إن الدين هو الآخر أحد معالم الهوية الوطنية، ويعتبر الإسلام هو دين الدولة الجزائرية وتعبير عن هويتها الدينية، حيث أن الإصلاح الأخير مس الإصلاح الأخير مادة التربية الإسلامية خاصة، لما ألصق لها من اتهامات على أنها تنتج لنا فئة من الإرهابيين فحذفت آيات الجهاد مثلا، وهذا كله بفعل تأثيرات خارجية (العولمة)، وحتى أنها حذفت كتخصص من المؤسسات الثانوية لاعتبارات إيديولوجية، إضافة إلى أن عامل المادة ضعيف مقارنة بالمواد الأخرى، كل ذلك يعبر عن مدى قصور الإصلاح الجديد في الأخذ بعين الاعتبار هذه المادة وتعزيز وجودها ضمن المناهج التعليمية، فانطلاقا من بعض المقابلات التي أجريناها مع تلامذة الصف الثانوي ووجدنا من خلال هذه المقابلات أنهم لا يعرفون تواريخ مهمة مرتبطة بالعالم الإسلامي وحتى أنهم يجهلون شخصيات بارزة في الفتوحات الإسلامية، هذا الأمر الذي يناق تماما ما جاء به الإصلاح الأخير من تعزيزات تولى أهمية لهذه المادة التي تم إدراجها منذ السنة أولى ابتدائي وهذا ما أوقع المنظومة التربوية في إشكالات

لان لجانب الديني في الهوية مهم كونه يمثل أساسا من أسس الخصوصية القومية.

أما فيما يخص التاريخ فهو الآخر حظي باهتمام من قبل منظري الإصلاح الجديد باعتبار الماضي أو الذاكرة الجماعية مهمة جدا في التأسيس الهوياتي للدولة الأمة، فرغم أن الإصلاح أولى عناية كبرى بهذه المادة من خلال بنوده واتجاهاته، إلا أن الواقع يعكس قيما مغايرة لما تحمله النشرات القانونية، فقد وجدنا أن عدد كبير من التلاميذ لا يحبون هذه المادة ولا يهتمون بها كباقي المواد، إضافة إلى أنهم لا يتذكرون أشهر قيادات الثورة مثلا، كون لها حصة الأسد في البرامج التعليمية، فقد صرح عدد كبير من التلاميذ أنهم لا يحبون هذه المادة، إلا أنه بالمقابل قد أولى الإصلاح اهتماما معتبرا لهذه المادة واعتبرها مساهمة في تعزيز مقومات الهوية الوطنية، إلا أن المشكل يعود إلى الطرق التقليدية التي لا تزال تستخدم داخل الحجرة الدراسية.

إذن، ومما سبق التطرق إليه، فإننا أكثر عرضة للعولمة التي تسعى إلى إلغاء الخصائص الحضارية للمجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى الإيديولوجيا المرتبطة بالإصلاحات التربوية، ففي كل مرة ندخل إصلاح جديد على المنظومة التربوية ونمحي كلية الإصلاح الذي سبقه، في ظل تواجد فراغات إشكالية بين الإصلاح والآخر، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال مقولة لمحمد عابد الجابري "إن الدول العربية الآن كبرها صغيرها غنمها وفقيرها لم تعد في حاجة إلى تأكيد الذات، فذلك ما حققته في العقود الأخيرة، وإنما هي تشعر شعورا متزايدا بالقصور الذاتي أعني قصور الدولة القطرية وعجزها عن مواصلة تحقيق وجودها والحفاظ على استقلالها منفردة"⁽¹⁴⁾، إذا فهنا لا يمكن نكران ما قامت به العولمة من تأثيرات على كل المجالات خاصة التعليم، من خلال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والإنتاج المعرفي بنوعية الكمي والنوعي، حيث أحدثت تغييرات جذرية وظهر ما يسمى بعولمة التربية، ما جعل المدرسة الجزائرية رغم أنها فتية في استقلالها إلا أنها تحاول الالتحاق بالركب العولمي، وفي نفس الوقت خلق ميكانيزمات جديدة

للحفاظ على خصوصيتها الهوياتية وتكوين المواطن الجزائري، فرغم كل الايجابيات التي تذكر على ظاهرة العولمة بدعوى أنها تسعى إلى توحيد العالم ونقل الحضارة، إلا أنها تحمل في طياتها اديولوجيات حاولت الدولة احتواءها من خلال الإصلاحات المتوالية على المدرسة، لما لهذه الأخيرة من دور هام في الحفاظ على استمرارية الأمة وبقائها وفي هذا المقام يقول حامد بأن "المدرسة هي مؤسسة اجتماعية ذات دور خطير وتمثل رأس الرهان"⁽¹⁵⁾.

- خاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن الإصلاح التربوي الجديد يسعى لتكوين الفرد المستقبلي الحامل لمقومات هويته الوطنية وامتكيف في الوقت نفسه مع كل مظاهر العولمة، إن هذا الإشكال يظهر على أنه سهل التحقيق لكنه في الحقيقة هو من أخطر الرهانات التي تواجه المدرسة الجزائرية اليوم، حيث أن المعلومات والمعارف والتكنولوجيا في تطور مستمر دون انقطاع، غير أن الإشكالية الأكثر صعوبة وهي المتمثلة في إقناع الناشئة بضرورة التمسك بمعالم الشخصية الوطنية، خاصة بعد تفاقم ظاهرة العولمة من خلال وسائل الإعلام، كل ذلك بغرض الوصول إلى خلق الفرد المواطن المتكيف مع جل الثقافات الخارجية والقادر على التعامل معها بكل موضوعية، هذا ما جاء فعلا في بنود الإصلاح التربوي الأخير الذي يسعى إلى الاستجابة إلى توجهات أفراد هذا المجتمع باختلاف إثنياتهم، حيث لا يخفى على أي باحث أن النظام التربوي في الجزائر أسس وهو يحمل في طياته مؤشرات الأزمة التي زادت حدتها مع مرور الوقت وتعددت الإصلاحات التربوية التي حاولت احتواءها لكن دون جدوى، لعدم وجود مشروع مجتمعي يوحد المدرسة الجزائرية، غير أنه اليوم ومع ظهور هذا الإصلاح الأخير حاول أن يتبنى معالم دولة وطنية منفتحة على جل الثقافات، وأن يغرس في المتعلمين هوية وطنية مرنة قابلة للتعاور مع الآخر.

- الهوامش:

- 1-البدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي، فرنسي، عربي، بيروت: مكتب لبنان، ص 349.
- 2- بن غنيسة نصر الدين، عن أزمة الهوية ورهانات الحداثة في عصر العولمة،، الجزائر: منشورات الاختلاف،، 2012 ص 20.
- 3- بن نعمان أحمد، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص:25-26.
- 4- البيبلاوي حسن حسين، الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة،، 1988 ص 09.
- 5 -بركة مصطفى، إصلاح النظام التربوي بين سلطة الإيديولوجيا وسلطة البيداغوجيا (دراسة ميدانية) رؤية سوسيو- نقدية للنظام التربوي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، الجزائر، 2001، ص 315.
- 6- نفس المرجع، ص 318.
- 7- تريكي عبد الفتاح إبراهيم، نحو فلسفة تربوية لبناء الإنسان العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،، 1993، ص 40.
- 8- Kennouche Tayeb. discours sur un débat élément l'école en Algérie. in réflexion.1998. n02.p 33.
- 9- عبد القادر فوضيل، المدرسة الجزائرية حقائق واشكالات،، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2009، ص 15.
- 10-ريتشارد مينش، تر. عباس عباس، الأمة والمواطنة في عصر العولمة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 07.
- 11- شحاوي ناصر، متابعات وأراء حول تطور مناهج التعليم في الجزائر، الجزائر: دار الأديب للنشر والتوزيع، 2003، ص 22.
- 12- شمامة خير الدين، إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة، اللغة والهوية في الوطن العربي(إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية)، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ص 121.
- 13- خولة طالب ابراهيمي، تر. محمد يحياتن، الجزائريون والمسألة اللغوية" عناصر من أجل مقارنة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، ط2، الجزائر: دار الحكمة، 2013، ص 69.
- 14- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (العولمة وصراع الحضارات)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.63.
- 15- حامد محمد بن معجب، تطوير المناهج الدراسية بين الواقع والتطلعات، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس للمعرفة، السعودية، العدد 35، 1419هـ، ص 105.

الحماية القانونية للمرأة من العنف انطلاقاً من التشريعات العادية

أ.ة راضي حنان
جامعة وهران 2

- مقدمة

لقد أولى المشرع الجزائري عناية خاصة بالمرأة من خلال النصوص العقابية والإجرامية التي أوردها في تقنين العقوبات وتقنين الإجراءات الجزائية، وهذا ما يعكس مكانة الردع والوقاية لدى المشرع الجزائري في حماية المرأة. وقد اتبع المشرع سياسة جنائية تنوعت بين الصرامة والمرونة، فهو من جهة يجرم الأفعال الماسة بحقوق المرأة ويشدد العقوبات المسلطة على مرتكبيها، ومن جهة أخرى يراعي مصلحة المرأة في حماية كيانها من التصدع والانفكاك ويقدمها على مصلحة المجتمع في الاقتصاص من الجاني.

والتشريعات العادية تعتبر مفسرة للأحكام العامة التي نص عليها الدستور، استناداً لمبدأ دستورية القوانين، ولا يجوز لها في أي حال من الأحوال أن تخالف الدستور.

فإذا كانت الدساتير تنص على المبادئ الأساسية والقواعد العامة للاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها، ومن بينها حقوق المرأة، فالتشريعات العادية الأخرى التي تكون في شكل تقنينات خاصة أو عامة هي التي تتضمن الأحكام التفصيلية والإجراءات القانونية الكفيلة بضمان ممارسة الحقوق والحريات العامة للمرأة بالاستناد إلى الدساتير، والأديان، والاتفاقيات الدولية، ومن قبيل ذلك: قانون الأسرة وقانون العقوبات.

وهي عينات على سبيل المثال لا الحصر، نرمي من ورائها إلى تأكيد على أهمية دراسة مثل هذه التقنينات من أجل إثرائها خدمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه الخاص.

أولاً: قانون العقوبات

الأصل أن القانون الجنائي⁽¹⁾ هو جهة الاختصاص لحماية المرأة من صور العنف المختلفة والتي تعرقل دور المرأة في مجتمعها وتؤثر سلباً على المجتمع، ولهذا فالحماية القانونية للمرأة مقررة في كافة فروع القانون ومقررة في المواثيق الدولية التي تعد قانوناً وطنياً متى التزمت بها الدولة الجزائرية، لكن الحماية القانونية للمرأة لا تكون فعالة إلا إذا دعمها قانون العقوبات. وهذا القانون يحمي المرأة في مراحل حياتها المختلفة، وهي حماية تدعمت في السنوات الأخيرة وتطورت نحو مبدأ المساواة وعدم التفرقة بين الرجل والمرأة في التجريم والعقاب، وهو ما يظهره قانون العقوبات باعتباره أداة متميزة لا يمكن تجاهلها في خدمة التحول الاجتماعي نحو الاعتراف للمرأة بحقوقها الطبيعية والإنسانية⁽²⁾.

وقد جاء هذا القانون ليحمي الحقوق والحريات، ويعرض من ينتهكها لمتابعة جزائية وعقوبة قانونية، تختلف درجتها وشدها باختلاف الجرم المرتكب بهدف ردع الأفراد وضمان الاستقرار في المجتمع⁽³⁾.

فنصت المواد 107 إلى 111 على حق الأفراد في حماية حرياتهم الشخصية وحقوقهم الإنسانية ومعاقبة كل المعتدين عليها⁽⁴⁾.

وتتعدد النصوص التشريعية التي تعنى بالمرأة إما باعتبارها رمزا للشرف والفضيلة، أو باعتبارها موضوعاً للحماية لوظيفتها الإنجابية، أو باعتبارها طرفاً في كيان عائلي يستحق الحماية من الهجر والإهمال.

ففي سنتي 2005 - 2006 أدخلت تعديلات جديدة على القانون رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم والمتعلق بقانون العقوبات، والتي تتضمن:

تجريم التحرش الجنسي⁽⁵⁾ وإعطاء الضحية الوسيلة القانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها ومتابعة المسؤول عن هذه الممارسات (المادة 341 مكرر).

تشديد العقوبة في حالة:

- أ- تخلي الزوج لمدة تتعدى الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل وذلك لسبب غير جدي (المادة 330 الفقرة 2).
- ب- الإمتناع عمدا ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته (المادة 331).
- ت- الامتناع عمدا عن أداء كامل قيمة النفقة المقررة إلى زوجه أو أصوله أو فروعهم رغم صدور حكم ضده بذلك (المادة 331).

أما الأحكام العامة لقانون العقوبات، فتعاقب أي شخص قام بارتكاب جريمة دون تمييز بين مرتكبها رجلا كان أو امرأة أو بين الدافع سواء أكان يتعلق بأسباب مرتبطة بالشرف أو بأسباب أخرى.

ويعاقب القانون على انتهاك الآداب والاعتصاب (المواد من 333 إلى 341 مكرراً) بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وتضاعف العقوبة عشرون سنة سجناً إذا وقعت الجناية على قاصر كما تشدد العقوبة إذا كان الجاني من أصول من وقع عليه الفعل المخل بالحياء أو هتك العرض أو كان من فئة من لهم سلطة عليه.

كما يدين قانون العقوبات التصرفات المرتبطة بالإتجار بالنساء والفتيات (الفسق وفساد الأخلاق، الدعارة) طبقاً للمواد من 342 إلى 349⁽⁶⁾، إضافة إلى هذا يتضمن قانون العقوبات حكماً يمنع الأعمال والأنشطة المرتبطة باستعمالات تكنولوجيا الإعلام الآلي والإنترنت بغرض تحويلها لأغراض الدعارة (المادة 333 مكرر من قانون العقوبات)⁽⁷⁾.

ويرتكز قانون العقوبات لضمان حماية حقوق الأفراد على مبادئ فعالة أهمها مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة، بمعنى لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون وورد هذا المبدأ في المادة 11 فقرة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 47 من الدستور⁽⁸⁾، والمادة الأولى من قانون العقوبات وذلك قصد تقييد سلطة القاضي بنص مكتوب يحدد الجريمة

وعقوبتها، لأن توضيح النصوص الجزائية يبعد الغموض عن القضاة فلا يحرمون ما هو مباح، إذ مهما بلغت الأعمال المخالفة للنظام العام ولا يوجد لها نص، فهي لا تشكل جريمة تستوجب العقاب، وبذلك لا يحد القاضي الجزائي من حرية الأفراد بمنعهم من القيام بأفعال ليست مجرمة.

وبهذا فإن الحقوق المنصوص عليها في مواثيق حقوق الإنسان محمية في نصوص قانون العقوبات، حيث يوفر هذا الأخير حماية سابقة لهذه الحقوق أي قبل وقوع الجريمة، وذلك لما يحمله من زجر وتوعد بأشد العقوبات، وحماية لاحقة تتمثل في عدم الإقدام على المساس بحقوق المرأة المحمية بقانون العقوبات⁽⁹⁾.

وهذا يمثل بدون شك تقدم كبير نحو القضاء على التمييز ضد المرأة، ومع ذلك تواجه المرأة بعض القيود الناجمة عن نقص التدابير والصعوبات التي تواجه التنفيذ.

وقد أشار الفريق المكلف بالمسائل التشريعية في ندوة وطنية حول تحديد العناصر الإستراتيجية في فيفري 2002 إلى أن القصور التشريعي مرتبط بشكل خاص بالقصور في التشريع الجزائي. حيث أن بعض الأفعال التي تتعرض لها المرأة وتكون هي ذاتها الضحية الرئيسية فيها، لا تحمل صفة التجريم والعقاب وفقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. وهذا ينطبق على سبيل المثال: على التحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي، حيث نادرا ما يحاكم الزوج على العنف الزوجي بسبب ظروف رفع دعوى عامة يكمن سببها الرئيسي في عزوف النساء عن تقديم شكاوى ضد أزواجهن الذين يعاملوهن بعنف، خاصة إذا كان الزوج هو مصدر الدخل الوحيد للأسرة⁽¹⁰⁾.

وعليه يبقى هناك فراغ قانوني يجب سده ويتعلق بالعنف العائلي الذي يقلل التشريع من شأنه ويسمح به المجتمع⁽¹¹⁾.

ثانياً: قانون الأسرة

لقد شكل صدور قانون الأسرة الجزائري سنة 1984 أهمية بالغة باعتباره الإطار القانوني الوحيد الذي صار يحكم العلاقات الأسرية، فحدد الحقوق والواجبات المتبادلة فيما بين أعضاء الأسرة⁽¹²⁾.

والحقيقة أن المشرع الجزائري بإصداره لقانون الأسرة قد خطى خطوة موفقة في إيجاد الإطار القانوني المناسب للعلاقات الأسرية، رغم بعض النقائص الموجودة فيه، وهو أمر طبيعي يحدث في كل القوانين التي تصدر لأول مرة⁽¹³⁾.

فقانون 11/84 المؤرخ في 9 جوان 1984 والمتضمن قانون الأسرة⁽¹⁴⁾، كان يميز في المعاملة ضد المرأة بعدة سبل، وتكفل معظم المواد المنصوص عليها في هذا القانون فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال هيمنة وسيطرة الرجل على المرأة، فعلى سبيل المثال كان يحظر على المرأة الجزائرية الزواج دون موافقة ولي من الرجال، وإذا لم يكن لديها ولي من الرجال، سوف تقوم المحكمة بتعيين ولي لها، ومع ذلك لا يتم السماح لولي المرأة بإجبارها على الزواج من شخص ما رغم إرادتها⁽¹⁵⁾. كما أنه القانون الذي اعترف بالزواج العرفي الذي عادة ما تكون له آثار وخيمة على المجتمع، إذ يسهل للرجل هجر الزوجة والأولاد⁽¹⁶⁾.

كذلك في حالة الطلاق، لا يتم الاعتراف بحق المرأة في المسكن من الناحية العملية أو بموجب النصوص القانونية، فالمادة 52 من ق.أ لسنة 1984 كانت تنص على أنه إذا كان هناك منزل واحد للأسرة، ينبغي أن يكون للزوج في حالة الطلاق لأنه يعد بمثابة رب الأسرة، ومنذ عام 1984 وجدت آلاف النساء المطلقات، والعديد منهن ضحايا المادتين 48 و52 من ق.أ التي تسمح للرجل بطلاق زوجته شفهياً وطرد زوجته وأبنائه من المنزل بلا مأوى وبدون أي موارد لإعالة أبنائهن، ورغم إلزام الزوج من الناحية القانونية بإعالة أبنائه بعد الطلاق، إلا أن آليات التطبيق الحكومية ضعيفة ويخفق العديد

من الرجال في الوفاء بهذا الإلتزام، وفي الحالات التي يعمل النظام القضائي بها على مواجهة هذه المشكلة، نادرا ما يفي التعويض المالي بتكاليف المعيشة الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، ففي الحالات التي يتم بها تخصيص المسكن من قبل سلطات البلدية، يتم معاقبة المرأة على الفور بذريعة أنها تستطيع أن تقيم مع أسرتها، ويقيم عدد قليل من النساء دعوى قضائية في حالات التمييز في المعاملة فيما يتعلق بالمسكن.

ولهذا السبب كان محل جدل كبير داخل الهيئات البرلمانية وعبر مختلف القنوات الإعلامية والفكرية والاجتماعية الأخرى⁽¹⁷⁾، كما عارضت ناشطات حقوق المرأة الجزائريات قانون الأسرة منذ العمل به في العام 1984، لأنه يقوض بشكل جوهري روح الدستور الذي ينص على مساواة المرأة مع الرجل في المجتمع ويتناقض مع الخطاب السياسي الجزائري الداعي للمساواة، بل ويتنافى مع المعاهدات والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر قبل وبعد صدور قانون الأسرة⁽¹⁸⁾. وقدمت بعضهن مقترحات تفصيلية لإدخال تعديلات عليه يمكن أن تجعل القانون غير قائم على التمييز⁽¹⁹⁾، وطالبت المنظمات النسائية، والأحزاب العلمانية بإلغاء أو تعديل قانون الأسرة، لا سيما في ثلاث نقاط أساسية تتعلق بتعدد الأزواج، ومسكن الزوجية، والولي للمرأة عند الزواج والذي يزعمون أن فيه إجحافا بحقوق المرأة، وخرقا لمبادئ حقوق الإنسان، وتمزيقها لكيانها.

إذن فمراجعة قانون الأسرة أصبح أمرا حتميا فرضته متطلبات خارجية عززت المطالب الداخلية، تمثلت فيما يلي:

مصادقة الجزائر على معاهدات واتفاقيات دولية تؤكد على ضرورة إعادة النظر في مسألة حقوق الإنسان.

وجود منظمات عالمية منخرطة فيها منظمات نسوية جزائرية تطالب بحقوق المرأة والطفل، وفي حالة عدم الأخذ بمطالبها على الأقل على مستوى حرية

التعبير يمكن أن تتعرض الدولة إلى النقد والتوجيه من طرف قوى خارجية من باب حفظ حقوق الأقليات.

كذلك انخرطت الجزائر في المنظمات العالمية المهمة بحقوق الإنسان، وهذا من شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "إعادة النظر في مسألة حقوق الإنسان". إن إعادة النظر في مسألة قانون الأسرة فرض من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع الإصلاحات الاقتصادية والقروض أو المساعدات التي قدمت من طرف هاتين المؤسستين الماليتين.

المطالبة بحقوق المرأة هي حركة عالمية، مست كل دول العالم، وخاصة العالم العربي، تجسد في إعادة النظر في مسألة قانون الأسرة، وهذا من مفرزات العولمة⁽²⁰⁾.

وبناء على هذه المعطيات أصدر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، قراراً بتشكيل لجان عمل متكونة من 52 عضواً ترأسها "بثينة شريط"، تدرس تعديل قانون الأسرة، على أساس التغييرات الحاصلة داخل المجتمع الجزائري، بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية، كمرجع للتشريع، والاعتماد على المذاهب الإسلامية كلها للبحث عن أفضل الحلول.

وبالفعل جرى تعديل قانون الأسرة لسنة 1984 في 27 فبراير 2005 لتحسين عدد من البنود الرئيسية⁽²¹⁾، والذي جاء في موعده ليحسد واحداً من الإلتزامات الكبرى التي إلتزم بها رئيس الجمهورية من أجل مواكبة التقدم وذلك بترقية الخلية العائلية عموماً ووضعياً المرأة على وجه الخصوص، حيث عرف قانون الأسرة المعدل تغييراً في المعاملات تجاه المرأة وحاول إنصافها، وعلى سبيل المثال: تقييد تعدد الزوجات برخصة من القاضي (المادة 08 ق.أ)، توفير مسكن ملائم للأم الحاضنة وأولادها في حالة الطلاق (المادة 72 ق.أ)، تقليص دور الولي إلى دور شرقي بحيث أصبح شرط صحة في عقد الزواج (المادة 9 مكرر ق.أ).

وعلاوة على ذلك، فإن الزيجات بالوكالة محظورة الآن، حيث تم إلغاء المادة 20 من الأمر 02-05 التي كانت تنص على أنه: "يصح أن ينوب عن الزوج وكيله في إبرام عقد الزواج بوكالة خاصة". وسهلت هذه العادة، التي كان يمكن من خلالها تمثيل الزوج والزوجة المنتظرين من خلال وكلاء في حفل الزواج، فالزواج بالإكراه كان شائعاً بشكل خاص في المناطق الريفية، ولم تكن العروس في بعض الحالات تدري بزواجها، الذي وافقت عليه عائلتها مع العريس، إلا بعد أن يصبح أمراً واقعاً.

وبينما كان قانون الأسرة لعام 1984 لا يتضمن أية أحكام تجبر الأب على الاعتراف بالأبوة، تسمح المادة 40 من ق.أ لعام 2005 الآن بالتحديد إجراء اختبار الحمض النووي لإثبات الأبوة. ويعد ذلك خطوة إيجابية إذ تحسن بشكل كبير الوضع القانوني للأمهات العازبات وأطفالهن⁽²²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الأسرة عموماً يحتوي على كثير من الأحكام، التي تعزز وضع المرأة من أهمها: حق اختيار الزوج، التمتع بالذمة المالية المستقلة، طلب التطليق والخلع، حقها في الميراث وفي التصرف في ممتلكاتها على أساس استقلال ذمتها المالية⁽²³⁾.

وفي هذا الإطار يعترف قانون الأسرة بالفصل التام بين ممتلكات الزوج والزوجة. ومن شأن نظام الملكية هذا أن يسهل الاستقلالية الاقتصادية للمرأة التي لها ممتلكات. وفي حالات الطلاق، يحتفظ كل من الزوجين بممتلكاته، حتى لو كانت هذه الممتلكات قد اكتسبت أثناء الزواج عندما كان الشريكان يسهمان معاً في العيش المشترك. ولما كانت الممتلكات الأكبر قيمة عادة ما تكون مسجلة قانونياً باسم الزوج، فكثيراً ما يلحق المرأة من ذلك ظلم بالغ.

وزيادة على ذلك، ينص قانون الأسرة لعام 2005 على أن ما هو "معتاد للرجال" من متاع البيت المتنازع عليه يسلم إلى الزوج، في حين يحق للزوجة أن تطالب بمتاع البيت "المعتاد للنساء". ويقسم المتاع ذو الاستخدام

"العادي" أو "المشترك" بين الزوجين وفقا للمادة 73(2) من ق.أ. الذي ينص أيضا على أن الزوجين يمكن أن يقررا بخصوص المتاع الذي اقتنياه معا ما يرجع لكل منهما. وأوضح محامون أن المحاكم عادة ما تفسر هذا الحكم لصالح الزوج، والنتيجة أن ما تكسبه النساء من إجراء الطلاق يتجاوز بقليل ملاسهن وغيرها من الأغراض الشخصية .

وبموجب قانون الأسرة لعام 1984، كان الزوج يحتفظ أيضا ببيت الزوجية، حتى وإن كان يعهد عادة بحضانة الأطفال إلى الزوجة. وفي سياق أزمة السكن الحادة والطويلة الأمد التي تشهدها الجزائر، فإن ذلك كان يعني في كثير من الأحيان أن المرأة المطلقة والأطفال المشمولين برعايتها قد يضطرون إلى العيش في الشارع ما لم يجدوا ملجأ عند والدي المرأة. وقد ألغى قانون الأسرة الجديد هذا الخلل القانوني. وأصبح في حالة الطلاق، يحق للمرأة التي يعهد إليها بحضانة الأطفال إما الاحتفاظ ببيت الزوجية، وإما الحصول من طليقها على سكن لائق، وإما تلقي ما يلزم من مال لاستئجار هذا السكن⁽²⁴⁾.

لكن رغم هذا هناك سؤال يفرض نفسه بالحاح، وهو إلى أي مدى تمكن قانون الأسرة الجزائري من تطبيق ما ينص عليه الشرع في معاملة المرأة، وخاصة في ظل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري؟ وما مدى خدمة قانون الأسرة لقضية المرأة الجزائرية في الحد من العنف الممارس ضدها؟

وخلاصة لما سبق، يتضح أن النصوص الدستورية والقوانين المعمول بها في الجزائر كمصادر داخلية تنشئ قواعد دستورية في مجال حماية حقوق المرأة، وهو ما يؤكد أنها تمثل مصدرا مباشرا للقانون الدولي، فالجزائر بشتى أنواع نظمها السياسية قد وضعت تشريعات وقوانين كثيرة قصد ضمان الحماية الفعلية لحقوق المرأة.

لكن التطبيق الفعلي والكامل لهذه القوانين يتوقف أساسا على مدى قوة ومشروعية مؤسسات الدولة، وكذلك استقلال السلطة القضائية وكفاءة

القضاة ونزاهتهم وحرصهم الشديد على تجسيد العدل بإنصاف المظلومين وردع الظالمين، وذلك حتى تضمن فعلا حماية حقوق المرأة، وتمكين تمتعها بكل حرياتهما الأساسية المكرسة في شتى مصادر حقوق الإنسان.

- الهوامش

- قانون العقوبات الجزائري الصادر بموجب الأمر رقم (156.66) المؤرخ في 8 جوان 1966 مع تعديلاته.
- فتوح عبد الله الشاذلي، دور القانون الجنائي في مناهضة العنف ضد المرأة، بحث مقدم في ندوة برابطة المرأة العربية بالتعاون مع كلية الحقوق 22 أبريل 2004م، ص3.
- لواء المجد، حماية حقوق الإنسان بين التشريع والواقع، ص23.
- عمر صديق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الطبعة الثالثة 2005، ص85.
- جرم التحرش الجنسي بموجب ق.ع المعدل رقم 04-15 المؤرخ في 10-11-2004.
- المرأة الجزائرية - واقع ومعطيات-، من إصدار الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006، ص12.
- المرأة الجزائرية- واقع ومعطيات-، المرجع نفسه، ص13.
- المادة 47 من الدستور: " لا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون، وطبقا للأشكال التي تم النص عليها".
- عبد الحليم بن مشري " واقع حماية حقوق الإنسان في قانون العقوبات الجزائري "، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، صص75-76.
- بثينة شريط، المرأة وقانون الأسرة والنظام القضائي في دول المغرب العربي: النموذج الجزائري، مطبعة لون، الرباط، المغرب، سنة 2010، ص43.
- تقرير حول تحليل الوضع الوطني للجزائر (الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي)، برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي، يوليو 2010، ص21.
- قانون الأسرة هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الأسرية وما يترتب على حالة الأشخاص. أدغبوش نعمان، معاهدات دولية لحقوق الإنسان تعلق القانون، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص25.
- بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل، دراسته مقارنة لبعض التشريعات العربية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 1429 هـ / 2008 م، ص3.
- قانون رقم 84-11 ماضي في 09 يونيو 1984 والمتضمن قانون الأسرة، (ج.ر عدد 24 مؤرخة في 12 يونيو 1984، ص910).
- كارولين ساكيننا براك دي لا بيرير، الجزائر، ص38.
- لوعيل محمد لين، المركز القانوني للمرأة في قانون الأسرة الجزائري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2006، صص29-30.
- زهور ونيسي، ورقة مساهمة في الحوار مع البرلمان الألماني، من 10 إلى 15 سبتمبر 2000، نشرات مجلس الأمة، الجزائر، صص56-57.
- منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه سنة 1963، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه في 1989، الإتفاقية العالمية المتعلقة بإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة المصادق عليها في 1996، إلى جانب مصادقة الجزائر على أهم الإتفاقيات الإفريقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة.

الجزائر: تقرير موجز مقدم إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ديسمبر 2004، ص 6.
أنور الدين زمام، وأ. بن قفة سعاد، قانون الأسرة الجزائري بين المشاركة السياسية وسياسة المشاركة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد السابع جانفي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 164.
ثم تعديل قانون الأسرة لسنة 1984 بموجب الأمر الرئاسي رقم 02-05 بعد أن صادقت عليه الحكومة الجزائرية في 18-08-2004، (ج.ر عدد 15 مؤرخة في 27 فبراير 2005، ص 18).
السيدة ياكين إيرتورك، تقرير حول العنف ضد المرأة (أسبابه وعواقبه)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال، 13 فبراير 2008، ص 14.
المرأة الجزائرية- واقع ومعطيات-، المرجع السابق، ص 10.
السيدة ياكين إيرتورك، المرجع السابق، ص 1

مستخلصات المقالات
المكتوبة باللغة الأجنبية

دعوة إلى تثمين الأرشيف بالجزائر

أ.د محمد صاحبي

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

يروم موضوع هذا المقال الحديث عن مسألة تثمين الأرشيف بالجزائر بصفة عامة، والأرشيف السمعي والسمعي البصري بصفة خاصة، مؤكدا على مضمون ومنهجية مفهوم التثمين، الذي أصبح من بين السبل المتبعة من أجل تقريب أو فتح الأرشيف بعامة، ليس لجمهور الباحثين والمتخصصين فحسب، بل إلى كافة أطراف المجتمع أيضا..

والتثمين عامة هو مظهر من مظاهر التسيير الديمقراطي الذي تنتهجه بعض الدول في العالم، من أجل حث المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية مشاركة فعالة وبناءة، انطلاقا من فكرة أن أحداث الحاضر والماضي مسؤولية مجتمعية، من الواجب على مؤسسات الدولة إشراك مواطنيها في التعرف عليها، حلوها ومرها، حتى يتسنى للفرد القيام بواجباته وهو مدرك لأبعادها ومراميها..

ومما زاد في أهمية تثمين الأرشيف، الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع المعاصر، حيث لم تعد الندوات والمحاضرات والمعارض التي هي وجه من أوجه تثمين الأرشيف، الوسيلة الوحيدة في عملية التثمين، بل تجاوزتها إلى عملية رقمنة الأرصدة الأرشيفية بكل أنواعها، وإتاحتها على الويب، إن على حالها أو على شكل فني يسهم في عملية الاستيعاب والفهم..

المؤلف نحو القارئ:

تجربة في عملية قراءة كتاب ذات هدف بيداغوجي وتصليح الخطأ

د/ يمينة ناجي عبودة

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

أنجز هذا العمل في إطار أطروحة دكتوراه: وهو عبارة عن تجربة قراءة وكتابة بهدف تربوي وعلاجي لمجموعة من طلبة السنة الأولى (DUEA) في علم مكثبات وعددهم 107 طالبا. تتكون العينة من 84 الإناث و23 من الذكور، تتراوح أعمارهم بين 17 و21 عاما.

في أثناء امتحان في اللغة الفرنسي الذي كان متزامنا مع عيد الأم، طرح عليهم نص: "رسالة إلى أمي" لجون عمروش Jean Amrouche، وقد طلب منهم قراءته وكتابة رسالة إلى والدتهم انطلاقا من تلك القراءة.

لقد استخدم في معالجة البيانات المنهج الاستكشاف النوعي، الخاص بدراسة الحالة العيادية (Clinique) مع تحليل المحتوى والتفسير التحليل العيادي، مدعما بنموذج تحليل عمليات الخطاب في اختبار الموضوع "TAT" لفرانزواز برولي-فولار « Françoise Brelet-Foulard » وكاترين شايرير Catherine Chabert .

وكان التركيز على استكشاف تنشيط وتحريك وجداني للشخصية عن طريق النصوص الأدبية.

التمثلات الاجتماعية للمشروع المهني لدى النساء الشابات
مقاربة مقارنة بين فرنسا والجزائر

د/ أدلين فيار

جامعة ليون 2، فرنسا

د/ ذهبية أوموسى

جامعة البلدية 2، لونيبي علي

تواجه النساء بعض العقبات من أجل الاندماج في عالم الشغل، فهن يردن أن يكون لهن مكان في عالم الشغل هذا، كما يردن كذلك أن تكون لهن إمكانية التفاوض حول صيغ تواجدهن في الفضاءات العمومية التي يمكن أن تكون مختلفة من الناحية الثقافية، مع الاحتفاظ بهويتهم.

هكذا، فإن الهيكلية المتعلقة بالهوية وحركيتها تخضعان لتأثير العوامل الاجتماعية الثقافية والعائلية التي تتداخل مع النوايا التي تحرك الفاعلين. لقد بينت دراسة تأثير الثقافة في الاختيارات المهنية، وكذا الاختيارات المرتبطة بالحياة لدى فئة النساء الشابات في فرنسا أن اختيار مشروع مهني ما، يفرض عليهن اللجوء إلى استراتيجيات تتعلق بالهوية وذلك من أجل إيجاد توافق بين الحياة المهنية والحياة العائلية، كما يكون للتمثلات الاجتماعية للثقافة الأصلية دور في توجيه قرارات تلك النساء الخاصة بمشاريع حياتهم.

الاتصال هو علم الإنسان أولاً

أ. فيصل صاحبي

جامعة وهران 1، أحمد بن بلة

يعالج هذا المقال أحد أهم مظاهر الاتصال، ألا وهو البعد الإنساني، داعياً إلى جعله في مركز البحث في علوم الاتصال. ذلك أن عملية الاتصال تأتي على رأس جل النشاطات التي يقوم بها الإنسان، بل إنه، لا يمكننا على الإطلاق تصور عملية الاتصال بدون الإنسان، وهذا الأمر في حد ذاته، من الصعوبة بمكان تجاوزه أو نسيانه.

وانطلاقاً من فكرة أننا "لا نستطيع إلا أن نتواصل"، أو أن تكون عملية الاتصال من جوهر الإنسان ذاته، فإن هذا المقال، يحاول أولاً مناقشة مسألة صحة وجود "تواصل جيد" ثم تحديد معايير ذلك.

وفي السياق ذاته، يحاول صاحب المقال الإجابة عن السؤال التالي، وهو: هل باستطاعتنا تعلم 'الاتصال الجيد'؟ ومن أجل مناقشة هذه القضية، استعان بثلة من المفكرين والمهتمين بعملية الاتصال، محاولاً عرض الحجج التي تدعم فكرة "تعليم التواصل" التي لا يمكن أن ينزع عنها شرط ما هو إنساني، مرتبط جدلياً بالآخر؛ بعيداً عما يروج له في هذا المقام من نظريات حتمية مثل الآلية وما شابه.

وفي الأخير، يعرض المقال أهم خطرين يحدقان بالبحث في ميدان الاتصال بالجزائر، واللذين يفرغانه من صلبه الإنساني، وهما: الطابع الحتمي التقني *déterminisme techniciste* والطابع المعياري *normative*.

ثم يخلص في الأخير إلى أن أحسن وسيلة من أجل تفادي ذلك هو ترسيخ الأبحاث في مجال "الاتصال" في الأرضية الأصلية والطبيعية التي نشأت فيها وهي: العلوم الإنسانية.

Revue des Sciences Humaines

Revue semestrielle éditée par la faculté des Sciences
Humaines et sciences Islamiques
Université d'Oran 1 Ahmed Benbella- Algérie

N° 8&9 –Juillet 2015-Décembre 2015

Directeur de publication
Professeur Faghrou Dahou

Rédacteur en chef
Professeur Sahbi Mohamed

Revue N° 8 & 9
ISSN : 2335-1918
EDITIONS
DAR ELQODS EL ARABI
Coopérative Elhidaya Belgaid - Oran
Oran 31000 — ب.ص.ب 627 B.P 627 R.P
- FAX : 041503206 - 0792339956 - 0556230762
Quds_arabi@hotmail.fr
www.darelqodsalarabi.dz

La revue publiera les contributions scientifiques des chercheurs en sciences humaines et notamment celles appartenant aux domaines suivants :

- Bibliothéconomie et sciences de l'information
- Histoire et archéologie
- Sciences de l'information et de la communication.

Les contenus scientifiques à publier dans la revue :

- Etudes scientifiques originales et inédites.
- Présentations et commentaires des livres.
- Etudes bibliographiques, historiques et philologiques des manuscrits.
- Rapports de colloques ou de symposiums ayant relation avec les thèmes de la revue.

Conditions de publication :

- Les auteurs doivent respecter les conditions scientifiques et méthodologiques nécessaires à la publication : Originalité de l'étude. Citer les sources. Article inédit.
- Les articles proposés sont soumis à l'expertise.
- Les articles publiés n'engagent que leurs auteurs et ne reflètent pas nécessairement les opinions de la Revue.
- Les articles ne doivent pas dépasser 20 pages. Un abstract dans une deuxième langue doit être joint à l'article.
- Les articles sont à envoyer à l'adresse électronique ci-dessous ou à déposer à l'adresse ci-dessous en format CD et en format papier.

Les articles sont à envoyer aux adresses suivantes :

Revue sciences humaines_univoran@yahoo.fr

Ou

Revue des Sciences Humaines

Faculté des Sciences Humaines et sciences Islamiques

Université d'Oran 1 Ahmed Benbella, Algérie

B.P. 1514, El Menouar 31000

Oran, Algérie

Tél : (+213) 0550432329

(+213) 0560172868

ISSN :2253-09

Sommaire

En guise d'avant-propos :

« Plaidoyer pour une valorisation soutenue des archives en Algérie ».

Pr. Mohamed Sahbi.....09

De l'auteur au lecteur : *une expérience de lecture et d'écriture à visée pédagogique et réparatrice.*

D/ Aboura- Nadji Yamina.....16

« Les représentations sociales du projet professionnel des jeunes femmes. Etude comparative entre la France et l'Algérie »

D/ Adline Villard & D/ Dahbia Oumoussa30

De quoi la communication est-elle le nom ?
La communication : une science de l'Homme

Faisal Sahbi.....44

Abstracts

Les Facteurs de l'exode Yéménite vers L'Abyssinie

Nadia Magi.....53

Les rituels religieux en Numidie Romaine

Mokhtar Nair54

Sufi thought of Ibn Massara and the conflict of the School of Elmériawith political power of Andalusiaand Maghrib al-awsat

Mohamed El-Amine Bouhaloufa55

Le système d'aération dans l'espace urbain andalou

D/ Toutia Boudalia.....56

La richesse halieutique dans l'Occident Islamique durant le moyen-âge.

D/ Nawel Belmadani.....56

Eddissi's fetwa on the testimony given by phone Pr. Daho Faghrour & Takeddine Boukaabar.....	57
L'état de l'utilisation des sources de l'information auprès du personnel des institutions informationnelles en Algérie : La presse écrite et la fabrication de l'information. D/ Bahdja Boumaarafi.....	58
Exploration des données ou« Data Mining » et son rôle dans l'analyse des besoins des usagers des bibliothèques et centres d'information Zineddine Kadi & Khadija Khedim.....	59
Méthodes de protection des documents électroniques à la lumière du droit algérien des signatures électroniques n°15/04 du JORA n° 06 du 10/02/2015 : approche comparative Abdelhamid Belabbes.....	60
The role of manager systems (LMSs) in the pocessus of distance learning Mohamed Amin Lelidji.....	61
L'information politique et son impact sur la perception et les représentations D/ Karim Belkassi.....	61
L'impact de la mondialisation sur la conscience culturelle Ghaouti Chekroun.....	62
Problématique de la formation et du financement de la presse économique algérienne Kahina Berkoun.....	63
Legal protection of computer programs according to the rules of Author Rights Yassraf Elhaj.....	64
Le rôle des insectes dans l'enquête criminelle D/ Dif Abdellatif.....	65
La situation fiscale des sociétés qui changent de forme juridique. D/ Aicha Bouizem.....	67

Vision littéraire et lutte sociale :Ammar Belahcen sociologue D/ Abdelkader Rahbi.....	68
Approche anthropologique aux pratiques du tatouage D/ Fatiha Kerkouche	69
La nouvelle réforme pédagogique en Algérie entre enjeux de l'identité nationale et défis de la mondialisation. D/ Rekia Benyamina & Kheira Zahra.....	69
Protection légale des femmes contre la violence Radi Hanane	71

En guise d'avant-propos
« Plaidoyer pour une valorisation soutenue
des archives en Algérie »

Mohamed SAHBI
Université d'Oran 1
Ahmed Benbella

*« A quoi bon investir des millions afin de construire des
passerelles sur
des autoroutes pour diminuer quelque peu le risque des
accidents,
alors qu'en réalité, aucun piéton ne les emprunte ? »*
Lakhdar Amrani, de sa thèse de doctorat Université d'
Oran,(2015)

Tout d'abord, qu'est-ce qu'une « valorisation » ?

Si on se réfère aux dictionnaires et encyclopédies, la valorisation signifie l'action d' « ériger en valeur, mettre l'accent sur (une chose, une personne) en tant que possédant une valeur morale, esthétique etc. ». ¹ Sur le plan économique, ce terme indique une « Hausse de la valeur marchande d'un produit ou d'un service, provoquée au moyen de manœuvres volontaires ou, éventuellement, par une mesure légale. » ²

Les deux sens sus-cités, suggère que la valorisation est le fait d'accorder une importance plus grande, davantage de valeur à quelqu'un ou à quelque chose.

Maintenant, pour ce qui est de la « valorisation des archives », tous les intervenants dans le domaine de l'Histoire, les sciences de l'information et de de la communication, archives, s'accordent à dire qu'il est indéniable, aujourd'hui de « prendre conscience de la teneur (des archives) par l'enjeu de leur valorisation, qui n'est autre que l'actualisation des traces anciennes pour qu'elles demeurent pertinentes au regard des préoccupations du présent et sans en dénaturer la signification originale. ». ³ C'est-à-dire, tout doit être toujours disponible et partout, soit par l'ouverture pure et simple des centres d'archives et autres centres d'information,

publiques ou privés, soit par leur virtualisation dans le but d'éviter la disparition de la mémoire.

1- En guise de commémoration de la journée internationale des archives, l'Institut de Bibliothéconomie et des sciences documentaires de l'Université de Constantine², a organisé le 9 et 10 du mois de Juin dernier, un séminaire national, afin de débattre d'une panoplie de sujets, ayant pour thème : « valorisation des archives ».

Il est tout à fait louable et méritoire de mettre l'accent sur une telle problématique, surtout dans nos universités, où cet aspect de la gestion du secteur des archives, semble être largement négligé. Ce séminaire est en fait, lui-même, un des moyens de valorisation, si ce n'est l'un des plus importants en Algérie.

Lors de son assemblée générale, tenue au Québec en Novembre 2009, le conseil international des archives a décidé de lancer sa propre journée. La date du 9 Juin s'est imposée, car elle se référait au jour de la création du conseil (ICA) lui-même sous les auspices de l'UNESCO en 1948.

Pour ce conseil international, les archives constituent un patrimoine culturel et une source d'information de premier plan. *Le patrimoine archivistique constitue un témoignage inappréciable sur le développement économique, politique, social et culturel de l'humanité.* Pour assurer leur conservation, il faut avoir une approche très large qui prend en compte tous les types d'archives et de supports.

Parmi les nombreux points que ce conseil international veut faire entendre grâce à cette journée : dans la perspective d'une bonne d'une bonne gouvernance et d'un développement . Promouvoir et faire connaître à un très large public des documents uniques, extraordinaires et rares, conservés dans des institutions d'archives. Enfin, améliorer la perception que l'on peut avoir des archives et augmenter leur visibilité de manière globale. C'est-à-dire, valoriser les archives dont disposent chaque pays membre, et notre pays, comme le souligne si bien, les « archivistes » de Constantine, recèle d'un nombre considérable de documents datant de plusieurs siècles, sous divers types d'archives et de supports.

Cela, en réalité, ne peut se faire sans une politique claire et clairvoyante, fondée sur une stratégie scientifique, émanant non seulement de l'Université qui essaye par ce genre de journées et

séminaires de souligner l'importance des archives et ses nouvelles approches scientifiques, mais aussi du Centre national des archives et ses antennes, pour plus d'ouverture et contribuer à l'amélioration de la perception que l'on peut *avoir des archives et augmenter leur visibilité* de manière globale, telles quelles ont été énoncées par le conseil international des archives lui-même .

Dans une étude académique récente⁴, dont l'auteur de l'article figurait comme membre de Jury de soutenance, le chercheur, Amrani lakhdar, archiviste de son état, et après avoir traité les différentes modalités juridiques et pratiques de la communication des archives aux utilisateurs, arrive à cette conclusion pertinente : *«... cependant, nous ne devons pas oublier qu'avant de se préoccuper de rendre les archives « accessibles », il faut d'abord que celles-ci existent, et qu'elles soient en état d'être accessibles, c'est-à-dire physiquement intactes intellectuellement classées. Or, cette double condition est loin d'être réalisée partout. »*

Le moins que l'on puisse dire après ce constat provenant d'un spécialiste en la matière est que, malgré les grands efforts relativement soutenus par les pouvoirs publiques pour leur conservation, les fonds restent encore presque inaccessible, soit par leur non visibilité, soit par les nombreuses contraintes auxquelles s'affrontent les quelques utilisateurs de cette « information archivée ».

Il est inconcevable aujourd'hui, à l'ère de l'explosion de l'information, qu'un utilisateur quelconque, national ou étranger, chercheur ou autre, soit dans l'obligation d'attendre des jours pour accéder à l'information recherchée, ou que tel document nécessite une autorisation dûment signée par tel responsable ou directeur.

Les solutions pour rendre les archives réellement accessibles se situent à plusieurs niveaux : la première est, selon le chercheur sus-cité, *de produire une loi, ou au moins un décret, affirmant de façon spécifique le droit à l'accès aux archives publiques, et définissant celles-ci de telle façon qu'il ne puisse y avoir contestation à ce sujet.*

La deuxième, concevoir des *règlements officiels et publics, précisant quels documents sont librement communicables, quels documents sont soumis à des restrictions de communication, et quelles sont les procédures pour demander l'autorisation...*

En plus de textes claires, qui sont primordiaux pour une vraie valorisation des fonds archivistiques, il est impératif de soutenir l'effort consenti par les pouvoirs publics de procéder à l'intensification de la formation du personnel, en les imprégnant de plus en plus dans l'ère des mutations technologiques..

2- Afin de préserver le patrimoine culturel en général, et le patrimoine archivistique en particulier ; veiller au partage des connaissances, de nombreux organismes intergouvernementaux tels : l'Unesco ou le conseil international des archives, entre autres, soutiennent activement la valorisation des archives. De prime abord, cette démarche est perçue en Europe, comme moyen de médiation culturelle autant qu'objet d'actualité, *parce qu'elle enracine les archives dans la société contemporaine de l'information et participe au vaste projet politique et culturel des grandes démocraties.*⁵

Mais, en dépit de tout cela, les archivistes et les archives, selon les quelques contributions du colloque international consacré à la valorisation , entretiennent des relations ambiguës avec la valorisation. *Si cette dernière ne fait pas partie intégrante des missions dévolues au titre de la loi, elle est un impératif moral. Dernier maillon de la chaîne des 5 C, contrôler, collecter, conserver, classer, communiquer, fonction distincte de la gestion, de la conservation, de l'acquisition, de l'évaluation ou de la classification des archives, la valorisation, bien qu'elle soit une activité partagée par l'ensemble de la profession au niveau international, ne s'entend pas partout de la même oreille. Elle rencontre des problèmes terminologiques. Si les Européens parlent de « valorisation » ou plutôt d'« exploitation et de mise en valeur » associant ce concept à la médiation culturelle, l'action éducative, la communicabilité, l'exposition, la publication, les Québécois leur préfèrent le terme de « diffusion ».*⁶

Contrairement à ce qui se fait en Algérie et dans l'ensemble des pays de la rive sud de la méditerranée, la valorisation des archives, dans l'hémisphère nord, de par ses objectifs et ses méthodes, a subi un bouleversement profond ces dernières années. Assistées par tout un arsenal technologique, les archives sont entrées dans une autre dimension, celle de les faire lire, les projeter ou les transformer en scénarios. Et cela, malgré le fait

que les archives n'ont pas cette étendue culturelle comme celle des bibliothèques et les musées.

En tous les cas, les termes « diffusion » ou « valorisation » se rejoignent dans l'action de « communiquer ». Conserver les archives, c'est-à-dire, l'ensemble de documents, quels que soient leur forme, leur support, leur date, *n'aurait pas de sens, si celles-ci n'étaient pas destinées à être utilisées, soit pour les besoins de la recherche et notamment dans l'histoire, soit pour l'enrichissement de la vie culturelle, soit pour fournir de preuve de droit des personnes et des biens.*⁷ La mise en valeur a un sens plus large, qui veut dire en substance, traiter des possibilités d'exploitation pédagogique, historique et culturelle des documents.

Notre pays, qui a des centaines d'années d'histoire derrière lui, recèle un gisement énorme d'archives, de tous types et de tous supports, soit à l'intérieur ou à l'extérieur dont on a peu tenu compte. La plus grande partie reste encore non répertoriée, c'est-à-dire méconnue. L'exemple des « archives orales et sonores »⁸ est édifiant.

Si la distinction, d'un point de vue méthodologique, entre les « archives orales » et les « archives sonores n'est peut-être pas encore établie en Algérie, elle est, par contre, bien résolue en France, par exemple. Les archives de France proposent deux définitions distinctes.⁹

- Archives sonores : « documents produits par un organisme public ou privé dans l'exercice de ses fonctions sous forme d'enregistrements sonores ».

- Archives orales : « documents constitués de témoignages oraux, provoqués ou spontanés, recueillis sur disques ou bandes magnétiques ou transcrits dans un but de documentation spécifique ».

Pour ce qui est du premier volet, l'Algérie a été destinataire, depuis un certain temps, d'un fonds d'archives sonores important, émanant de pays comme la France et l'Égypte. Mille huit cents soixante deux documents sonores, entre autres, retraçant l'Histoire de l'Algérie de 1939 à Juillet 1962.

Quant à l'Égypte, elle a, elle aussi, remis une partie des archives sonores de la radio Sawt El Arab. Le ministre des Moudjahidines a, quant à lui, fait savoir à Oran, que douze pays ont restitué dernièrement à l'Algérie «un lot d'archives non négligeable sur

son histoire de l'époque coloniale française » dont des archives sonores.

En ce qui concerne le deuxième volet, représentant les « archives orales », le même ministre a fait savoir en 2014 que *Le musée national du Moudjahid, qui relève du ministère des Moudjahidines a enregistré jusqu'à présent 4000 heures de témoignages de moudjahidines et moudhjadates, qui ont vécu les différentes étapes de la révolution et celles qui ont précédé, sur les affres endurés par les Algériens sous le joug colonial.*

Ces exemples ne sont en réalité qu'une infime partie de ce que pourrait détenir en fonds d'archives, les divers organismes (particuliers aussi) et centres d'archives en Algérie, tel que l'office national des archives, la radio algérienne etc...

Au-delà du fait de collecter, de répertorier et de conserver ce patrimoine, il revient aussi à ces organismes de le mettre à la disposition des grands publics, en centralisant le processus de la valorisation d'une part, contribuer à le mettre en réseaux d'une autre part ; tout en respectant les lois en vigueur, surtout celles, ayant attache avec la propriété intellectuelle et morale...

La valorisation, ce terme « générique », ne se limite pas seulement aux archives, mais englobe aussi d'autres formes et activités comme la lecture, les bibliothèques, le savoir et la culture, le travail etc... Il est primordial maintenant, surtout avec les temps qui courent, que la société ainsi que les organismes d'Etat qui veillent à notre présent et future de se pencher sur la valorisation de tout ce qui peut pousser le citoyen à faire partie prenante de la cité, par la transparence, l'éthique et l'équité..

Notes :

¹-Dictionnaire Hachette Encyclopédique, Paris, Hachette livre, 1997, p.1947.

²-Dictionnaire Larousse en ligne,

<http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/valorisation/81001>.

³-Anthony Michel, « Françoise Hiraux, Françoise Mirguet, éd(s), *La valorisation des archives. Une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels* », *Questions de communication* [En ligne], 23 | 2013, mis en ligne le 30 septembre 2013, consulté le 17 octobre 2015. URL :

<http://questionsdecommunication.revues.org/8564>

⁴ Lakhdar AMRANI, accès à l'information archivée : concept et techniques/application de la norme ISAD(g) à un fonds d'archives de la propriété foncière conservée aux archives de la Wilaya d'Oran. Thèse de doctorat, département de bibliothéconomie et sciences documentaires, université d'Oran, 2014.272 p.

⁵ -Françoise Hiraux, Françoise Mirguet (dir.) « *La valorisation des archives. Une mission, des motivations, des modalités, des collaborations. Enjeux et pratiques actuels.* » <https://lectures.revues.org/10306>, consulté le 02/06/2015.

⁶ - Ibid.

⁷ – FAVIER JEAN, dir., NEIRINCK DANIELLE. *La Pratique archivistique française*. Paris, Archives nationales, 1999, p.p. : 365-414.

[Sur le web] <http://www.archivesdefrance.culture.gouv.fr>

⁸ -Dans la terminologie historique, on parle de « d'enquêtes orales » et de « sources orales », le terme « archives orales » a été inventé par Dominique Aron-Schnapper dans les années 70. L'appellation est aujourd'hui largement utilisée et fait référence au caractère patrimonial de ces sources. Voir : Dominique ARON-SCHNAPPER, Danièle HANET, « Archives orales et histoire des institutions sociales », *Revue française de sociologie*, 19-2, 1978, p. 261-275, [en ligne]

<http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsoc>.

⁹ - Lena Stéphan, *Les archives sonores : conservation et valorisation du patrimoine oral*. Mémoire de recherche, ENSSIB, Université de Lyon. <http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/64110-les-archives-sonores-conservation-et-valorisation-du-patrimoine-oral.pdf>.

**De l'auteur au lecteur : *une expérience de lecture et
d'écriture*
à visée pédagogique et réparatrice**

**D/ Aboura- Nadji Yamina
Université d'Oran 1 Ahmed Benbella**

Selon Barthes (1964) « *Toute trace écrite, se précipite comme un élément chimique, d'abord transparent, innocent et neutre, dans lequel la simple durée fait peu à peu apparaître tout un passé en suspension, toute une cryptographie de plus en plus dense.*»¹ Certains textes en permettant une mise en pensée des affects et des représentations, transforment le temps commun partagé, en temporalité propre à chacun, on les nomme « *textes de la verticalité* ».²

Présentation de l'étude

Ce travail s'inscrit dans le cadre d'une thèse de doctorat³: il part de l'hypothèse que : « Chaque interrogation proposée, chaque situation analysée possède une dimension clinique concrète et mobilise une expérience inscrite dans une réalité bien déterminée ».⁴

Il s'agit d'une expérience de lecture et d'écriture à visée pédagogique et réparatrice qui a porté sur 107 étudiants de première année DUEA en bibliothéconomie : 84 filles et 23 garçons âgés entre 17 et 21 ans. Au cours d'un examen de français, coïncidant avec la fête des mères, un texte : « *une lettre à ma mère* » de Jean Amrouche⁵ leur a été proposé, il s'agissait de le lire et de rédiger une lettre à sa propre mère. Le traitement des données a fait appel aux méthodes d'exploration qualitative, propres à l'étude de cas clinique : avec, analyse de contenu et interprétation clinique étayée sur le modèle conceptuel développé par Françoise Brelet-Foulard et Catherine Chabert⁶ à propos de l'analyse des procédés d'élaboration du discours au TAT⁷. Notamment dans l'exploration des problématiques réactivées en résonance avec le matériel littéraire.

Résultats

S'agissant d'une étude clinique qualitative les chiffres ne sont donnés qu'à titre indicatif, sans souci de représentativité, l'analyse clinique des lettres a été faite en accord avec les concernés. Les compétences en langue française des étudiants n'ont pas été prises en compte pour ce travail, les textes en français sont parfois brocardés de mots en anglais

Classification des récits.

Les non-réponses : 7 étudiantes n'ont pas répondu à la question 2 filles avec une moyenne de 08 sur 20 en français et 5 autres avec une moyenne de 02 sur 20.

Les « copié-collé » : 12 filles et 3 garçons ont paraphrasé ou recopié la lettre de Jean Amrouche

Les réponses factuelles : 11 étudiants, 10 filles et 1 garçon. Un récit de la vie quotidienne parfois, associé à quelques phrases copiées du texte de Jean Amrouche, ces lettres ressemblent aux réponses cotées factuel et actuel au TAT. Le récit sera reproduit tel qu'il a été écrit par l'étudiant. On notera que souvent les textes en français des étudiants sont brocardés de mots en anglais, une certaine confusion entre les deux langues se retrouve chez la majorité des étudiants.

« *Ma chère maman* »

« *Je suis étudié à University, dans la wilaya d'Oran, la filière c'est bibliothéconomie. Je suis plus courageux avec les cours, les amis et les professeurs sont toutes bonnes personnalités. J'aime toutes les professeurs et les amis, les travailleurs dans la faculté de bibliothéconomie et sciences documentaires je suis parfaite santé et je t'aime. Signature* »

Ce type de réponses a été fait par 11 étudiants : 10 filles et 1 garçon.

Références à la réalité externe, notamment les précisions spatiales, temporelles et chiffrées :

Le contexte particulier de cet exercice a fait que les étudiants ont étayé leur expression écrite sur la lettre de l'auteur, qui précisait l'espace : Paris et Radès et le temps : la date en entête « 16 avril 1965 » le temps écoulé depuis qu'il n'a pas écrit à sa mère : « quelques semaines », mais aussi à travers sa nostalgie : le temps indéterminé, dans le texte, où il n'a pas vu sa mère. Et enfin tout ce temps écoulé de leur vie passée, présente et à venir, et qui

continu inexorablement à s'égrener. Pratiquement toutes les lettres sont imprégnées de cette dimension espace / temps, avec plus ou moins d'accrochage aux précisions chiffrées. Les exemples les plus récurrents concernent le temps de séparation avec plus ou moins d'exagération, ou la date de retour.

Exemple de lettre de fille :

- « *Maman tout ce que je te dire, il est 28 jours que je la vois, il est des 28 ans* ». Cette lettre n'exprime pas moins une grande nostalgie.

Les lettres affectives et nostalgiques :

Les affects exprimés s'étaient sur le texte de Jean Amrouche, la labilité du discours met l'accent sur la relation mère /enfant, sans aucune inhibition. Elles représentent plus de 50 % des réponses avec 43 filles et 17 garçons, soit 51.19% des filles et 73.91% des garçons

Exemples de lettres nostalgiques de garçons :

- « *Maman la vie sans toi c'est un mal* »

- « *Tout le temps je pense à rien sauf à toi, je suis sur un feu parce que tu me manques beaucoup, la vie sans toi c'est zéro.* »

- « *Je t'aime beaucoup maman j'ai besoin de te regarder* » (lire te voir)

- « *Je t'écrit cette lettre pleine de sentiments vrais, pour vous dire tu es la seule dans ma vie et sans vous je suis un homme perdu parce que j'ai trouvé la paix près de vous. Et quand je pense à tes souvenirs mon âme vibre et ton amour reste comme l'air que je respire.* »

- « *Je reviens à ma mémoire qui j'ai les belles temps avec toi, et les belles périodes pendant j'étais un enfant avec toi maman.* »

Les lettres de 17 garçons de l'effectif total des garçons, soit 74 %, sont de la même facture, sans aucune inhibition et sans que les difficultés de la langue fassent obstacle à leur expression.

Exemples de lettres nostalgiques de filles:

- « *Tu es une belle chose que je ne peux pas vivre sans lui, tu es l'espoir l'amour, je ne peux pas imaginer ma vie sans toi parce que la vie c'est toi. La vie passe par la tendresse que tu m'as donné reste toujours pour m'aider à terminer le chemin de ma vie. J'ai besoin de toi malgré que je suis grande parce que tu es la lumière de ma vie.*

- *Je t'aime très fort.* »

- « *J'écris cette lettre pour justifier le loin de toi. J'ai besoin de toi parce que le milieu de l'université ne s'accorde pas avec moi sans toi. Ma vie ça marche à cause du courage et les idées que tu présente mais toujours reste un seul problème, le loin de toi et ma maison, mon petit chat.[...] »*

- « *Maman vraiment la vie sans toi c'est très difficile. J'ai impatient jusqu'à reviennes à toi et à ma famille. Ma passion jour pour jour se multiplie et malgré l'éloignement tu es avec moi toujours et dans mon cœur, à la fin je t'aime beaucoup et pour toujours et vive toi et que le Dieu te récompense ».*

- « *Vraiment la vie sans toi est difficile, pas de rire, pas de joie, mais grâce à l'espoir je suis toujours patiente. J'ai besoin de ta présence, tes douces mains, ta faible voix et ton charmant visage, je sens que je ne suis rien sans toi. [...] il reste une semaine et je serais à la maison à tes bras.»*

- Références au sens commun : formules toutes faites :

Exemples de lettres de garçons :

- « *Le grand sens de cette vie : la mère. Maman je voudrais écrire quelques lignes pour dire vous êtes extra dans tout le monde, c'est toi mes yeux que je regarde..[..] je suis dit pour vous : une fleur un jour et toi pour toujours. »*

- « *Dis maman je n'oublis pas toutes les choses et tout le temps que nous passons dans notre famille joyeuse. Je sais et toi aussi qu'il y a des problèmes mais ces problèmes qui donne une vie très belle et sans problèmes la vie ne se passe pas bien. Maman la vie sans toi c'est comme la terre sans eau. »*

Exemples de lettres de filles :

-« *La maman quelque chose de magnifique, c'est toi la paix, l'amour, la confiance, la fidélité et la patience. »*

- « *Je suis une fille chançante puisque j'ai une maman formidable. Et je répète que tu es la seule que je préfère dans ma vie et tu es toute ma vie. »*

- Affirmation de la maturité :

A travers ces deux lettres de garçons, on peut constater une tentative, d'affirmation de soi en tant qu'adulte et de réassurance de la mère : « j'ai grandi, je peux m'occuper de moi-même, mais je suis aussi là pour toi, je suis capable de m'occuper de toi et par là m'acquitter de ma dette envers toi.

- « *Bonjour ma chère trésore maman. Je prend mon stylo pour t'écrire ces quelques mots qui sont pleins de chaleur. Ecoute moi*

bien man, je pense que tu es triste puisqu'il y a longtemps que je ne vous été pas écrire des lettres. Je m'excuse, mais la seule chose que tu dois connaitre c'est que la semaine prochaine j'arriverais à la maison à toi maman. Enfin je suis vraiment en bonne santé rien ne me dérange ici, tout à fait normal. Je t'embrasse. »

- « L'année qui passée tu étais un bébé qu'il moi, tu es faiblé votre santé pour moi. (Lire : les années passées, j'étais un bébé et tu as affaibli ta santé pour moi). Et maintenant je suis un garçon je dois donner votre plaisir avec plaisir »

- Lettres exprimant une problématique abandonnique et de perte d'objet :

Lettres de fille :

- « Pourquoi cette vie est, je suis très fatiguée maman ».

- « Je t'écrire cette lettre pour te dire juste tu me manques vraiment, je sais la relation entre nous deux faible mais franchement je t'aime et mon père aussi. Pourquoi vous êtes très loin de moi ? Maman je toujours dis que vous préférez la France à moi. Souvent je jalouse mon petit frère qu'il vive avec vous sauf moi et je ne le montre pas. Mama, je ne veux pas l'argent, et je ne veux pas aussi double nationalité que tout le monde veut, mais moi je veux ma famille j'ai le droit de vivre comme toutes les filles mais grâce à Dieu je suis heureuse avec ma grand-mère car elle m'aime et avec aussi les gens qui m'aiment ».

- «Maman je suis très heureuse pour t'écrire cette courte lettre. Maman tu es la belle maman dans le monde, je t'aime comme j'aime mes yeux, et je souhaite la joie et la santé pour toi, une semaine passée j'étais marché avec mon amie et j'ai vu une petite fille marche sans savates, sa jupe est déchirée, ces yeux vers comme les larmes, cette petite fille est pauvre, elle n'a pas de parents, n'a pas une maison. » La lettre s'arrête ainsi de façon abrupte, sans même une signature contrairement aux autres lettres.

- « Ma chère maman,

« Ma chère maman, Donc plusieurs jours que je veux écrire une bonne lettre. En marchant dans Tiaret, nous allons très lentement avec toi, parce que ils y arrivent toutes les événements et souvenirs par l'année passée elle mourrait maman, parce que il n'y a pas vivre dans la vie parce que la maison ne replie sur nous

ses ailes pour la nuit ». Cette lettre aussi finit sans signature, avec des passages empruntés directement à Jean Amrouche.

- (Sans titre et sans entête) « *Il y a moins de mois que écrire une courte lettre*

rappelle plusieurs souvenirs de ma mère. Au moment où je marche dans le village, soudain j'ai vu ma chère maman avec mon frère me revenir après sa longue voyage. Ma mère que je n'ai pas regardé avant 7 années, jusqu'à je pense qu'elle m'a ouplié cette chose je ne image-t-il pas surtout après ce temps. Je dis maman, maman ma chère maman où es-tu je taime plus fort je male et je moure à cause de toi et je ne pas vu ton visage. Après toute chose qui a passé, je va avec ma mère et mon frère à la maison. Ah cette histoire était très belle. C'est vrai chez nous on dit la mère c'est la source de notre joyeure. Mon Dieu ait pitié de ma mère. Je t'aime ma chère maman. » (sans signature)

Que cette histoire soit réellement vécue ou imaginaire, elle exprime des affects très forts, que le dispositif mis en place ne nous a malheureusement pas permis d'approfondir.

-Emergence en processus primaire :

Lettre de fille :

- « *Voici plusieurs semaines que je t'écrire une longue lettre. A la semaine passé en marchant dans Oran à 8h, je regarde **une ... fait fait à ma vie** dans la **roure** de residence university, une petite fille elle regarde à l'arrière et attend sa mère, et une voiture arrive en vitesse et frappé la maman elle reste à ton place et cette fille elle est lorte, et l'affaire de cette fille se termine en tristesse de la maison de cette fille.* »

Cette lettre a été présentée dans sa totalité pour bien montrer les perturbations de la syntaxe qui sont bien au-delà du seul problème de maîtrise de la langue. Par ailleurs l'entrée directe dans le récit de ce fait divers, qui est sûrement réel, et le télescopage des personnages : confusion des rôles, on ne sait plus qui est mort, la mère ou la fille : témoignent de la réactivation de fantasmes de destruction au moment de l'écriture de la lettre.

Les perturbations de la syntaxe au cours d'un récit et le télescopage des identités et des rôles des personnages mis en scène, sont le signe de l'émergence d'affects bruts non secondarisés, réactivés par la situation.

-Lettres sublimant les études et les conseils éducatifs :

Lettres de garçons :

- « Maman je t'aime beaucoup et toujours pense à tous les conseils que tu me donne. Votre conseil donne moi le bon courage pour resté et pour allez au université ».

- « Maman je te demande à toi pour souhaité à moi de réussir à mez examens, et vous demandez à Dieu pour l'aide moi ».

- « Je fais tous les efforts pour réussir et pour toi maman ».

Lettres de filles :

- « [...] Mais la seule chose que je le cis (lire : je sais) c'est que je suis là à Oran, pour mon but. Comme tu as dit « quand tu prends ton diplôme des études universitaires, je serai vraiment fière de toi » à cause de cela et grâce à ma forte volonté et tous mes efforts je peux le gagner »

- « Quand je passe la route je rêve tes conseils : Quand tu passes la route attention les voitures et attention les agressions et ne sort pas beaucoup. Je ris et je dis maman je souhaite que tu es là pour appuyer moi ».

- « [...] les souvenirs de toi quand tu m'embrasses et même je te ratte aussi ta punition quand j'ai une fote ». (lire même ta punition quand j'ai fait une faute me manque)

- Lettres exprimant la gratitude :

Lettres de garçons :

- « Je dis **merci** à toi pour tout **ce que tu donnes** ».

Lettres de filles :

-« Tu es comme le ciel dans ma vie pour me concille (lire conseillé) et dirigé pour ne faire pas de fautes, il y a beaucoup de problèmes et les souffrances, je suis très souffrée mais je beaucoup votre concille je pense et rappelle à toi toujours [...] et je te dis merci pour toutes les choses et pour donner ma vie, je t'aime beaucoup jusqu'à la mort. »

-Le rêve :

Lettre de fille :

-« Ma chère maman, j'ai écrit une lettre à ma mère est j'ai raconté ce que je vois dans ma rêvé : je vois ma mère à « Méca » (lire la Mecque) pour faire la prière et elle est abiaié un jalaba blanc et un châle très long de la couleur blanc et après ma mère termine la prière et donne un verre plan de lait avec les dattes et elle m'a dit tu boi le lait ou l'eau de « Zamzam » et moi j'ai dit les deux ma mère et elle a dit daccoure ma fait (lire d'accord ma

filles) et moi j'ai dit merci ma belle maman et après ma mère prend des savates de la couleur blanc aussi et elle dit vient avec moi. Ma belle maman je t'embrasse tendrement. »

Suis son nom et son prénom et « *Histoire de ma vie* » imitant la fin du texte de Jean Amrouche. Ce type de rêve, courant, banal en soi dans la société arabo-musulmane, n'en est pas moins saturé de symboles. Souvent à l'approche d'un événement important de la vie, on fait un rêve de ce type, il est toujours considéré comme prémonitoire et bien entendu de bon augure. En l'occurrence, c'était une forme de réassurance pour l'étudiante quand à l'issue des examens, mais aussi quand à sa conduite hors de chez elle, en général.

Il n'est pas rare que des étudiantes se retrouvant brutalement libres dans une grande ville, ne ressentent pas une certaine culpabilité à profiter de cette liberté. Et ce rêve symbolisant une bénédiction divine à travers la bénédiction maternelle, est venu absoudre toute faute réelle ou fantasmée. D'ailleurs le prophète Mahomet a dit que : « le paradis se trouve sous les talons des mères. »

-La médiation entre création et destructivité :

Enfin nous ne pouvons pas clore cette énumération sans évoquer la lettre d'un jeune homme très narcissique et très imbu de sa personne, qui à plusieurs reprises a préféré quitter le cours plutôt que de lire à haute voix en français.

« Ma à mourre maman ?

Je tème...Je tème ...Je tème

Maman »

Cette lettre a été le déclencheur d'une toute nouvelle attitude, puisque lors de la séance de correction de l'examen, il a lu une partie du texte de Jean Amrouche à haute voix devant ses camarades. Pour l'année suivante : il s'engageait à plus d'implication dans le cours de français et de notre côté nous nous engageons à le sortir de l'ornière, car sans l'acquisition du module il ne pouvait prétendre à l'obtention de son diplôme.

Dans cette situation bloquée il nous a fallu être l'interprète, le médiateur, le messenger et le traducteur de sens, selon Bernard Chouvier (2002):

« Cette figure de l'interprète et du messenger appartient à une structure fondamentale de la psyché humaine: celle qui commande la nécessité de l'interprétation, c'est-à-dire de

construire dans une expérience de catastrophe ou de chaos, des représentations capables de faire lien et sens entre des éléments disjoints et séparés. L'interprète est médiateur, il est messager et traducteur de sens. »⁸

Car : « Toute médiation s'inscrit dans une oscillation entre *créativité et destructivité* : c'est de cette oscillation que témoignent de manière exemplaire les phénomènes transitionnels. La médiation permet au sujet d'explorer, sans s'y perdre, l'espace interne et l'espace externe, puis l'espace singulier et l'espace commun partagé. Elle assure la capacité d'investir dans l'objet sans s'y dissoudre ou le détruire, de faire trace sans figer celle-ci dans un signe. »⁹

Farouchement drapé, dans son *armure narcissique*, l'étudiant avait perdu de vue les enjeux existentiels et les retombées socioprofessionnelles d'une situation bloquée. C'est malheureusement ce type de situation, qui fait que les étudiants arrivent au passage à l'acte et compromettent leur avenir. Plus que jamais la médiation au sens commun et au sens psychanalytique du terme est de mise.

"Si la question de la médiation revient avec insistance dans le débat contemporain, c'est probablement parce qu'elle exprime la nécessité dans laquelle nous sommes pris de traiter d'une manière nouvelle, aussi bien dans l'ordre de la vie psychique que dans celui de la culture, la question récurrente de l'origine, des limites, de l'immédiat, des transformations et surtout de la violence, dans sa double valence destructive et créatrice. »¹⁰

Synthèse des résultats :

A partir de cette expérience de lecture et d'écriture à visée pédagogique mais aussi réparatrice, nous ne pouvons que constater les faits suivants :

Mis à part les 11 % d'étudiants dont les lettres ne présentaient pas d'intérêt particulier, du moins ne donnaient pas particulièrement matière à analyse, le reste de l'effectif soit 89 % a fourni un matériel assez riche même si l'énumération que nous en avons donné ne prétendait ni à l'exhaustivité ni à la représentativité.

Par ailleurs, ne pas s'exprimer, ou étayer son inhibition sur le texte de l'auteur, peuvent être interprétés de différentes manières, si le fait que ce soit un examen ne constituait pas un biais non négligeable.

Ce que nous avons retenu de cette expérience d'enseignement du français, plus qu'improbable, à des étudiants d'un niveau assez faible dans l'ensemble : c'est qu'il suffit de mobiliser le sujet ou le groupe autour d'un thème qui lui tient à cœur, qui le touche de façon directe, qui entre en résonance avec lui, pour retenir son intérêt à défaut de son adhésion.

C'est sciemment que nous n'avons pas abordé le registre de l'intime, même si nous n'en avons jamais été aussi près, car ni le cadre ni le dispositif ne s'y prêtait.

La note générale qui a marqué les productions des étudiants c'est la nostalgie. Or d'après Winnicott : « « La nostalgie relève de la prise précaire que peut avoir un individu sur la représentation intérieure d'un objet perdu. »¹¹

Par ailleurs, les pères et la fratrie ont été très peu évoqués, à égalité avec les animaux domestiques. Les étudiants étaient plutôt centrés sur leur propre relation avec leur mère. Il est vrai que l'exercice d'expression écrite consistait en une lettre à la mère. Et si le thème n'était pas une lettre à la mère, mais à une personne de la famille, quel aurait été le *destinataire* ?

Les psychanalystes se sont toujours posés la question du destinataire d'une mise en récit quelle qu'elle soit et quel que soit celui qui écrit. Pour la plupart d'entre eux, la mère en est toujours le destinataire *princeps*.

Michel De M'Uzan (1994) par contre pense « qu'on écrit pour « un public intérieur. »¹² Il soutient que « ce public intérieur » accède à la dimension paternelle organisatrice et que finalement l'écrivain écrit pour un personnage paternel. Bernard Cadoux (1999) précise que : « Cette identification première à l'objet maternel n'est que le soubassement, pourraient-on dire des identifications ultérieures fraternelles et paternelles. »¹³ Il ajoute que cette dimension paternelle est rarement atteinte, car cette figure maternelle interne peut être « faible et sans consistance » donc « peu susceptible d'offrir un appui suffisant. »

Nous pouvons donc formuler comme hypothèse que : l'absence flagrante du père dans les lettres ainsi que leur climat nostalgique ne sont que les deux faces d'une même médaille : « la prise précaire sur la représentation intérieure de l'objet. »

Cette précarité relève-t-elle du mode de fonctionnement propre à l'adolescent, ou bien de la situation difficile que vivent ces

étudiants sur le plan socioprofessionnel et affectif, ou les deux à la fois ?

Quand à la notion du temps et de l'espace, comme nous l'avons souligné le contexte particulier de cet exercice a fait que les étudiants ont étayé leur expression écrite sur la lettre de l'auteur, qui précisait l'espace : Paris et Radès et le temps : la date en entête « 16 avril 1945 ». Pratiquement toutes les lettres sont imprégnées de cette dimension espace / temps, avec plus ou moins d'accrochage aux précisions chiffrées. Temps horizontal, celui des précisions chiffrées et temps vertical celui des simultanités de l'histoire actuelle, ici et maintenant, de l'histoire passée avec sa note nostalgique et du futur des promesses de retour vers le giron maternel se chevauchent.

Par contre nous avons misé sur la date de l'examen qui correspondait à la fête des mères, mais seules 10 filles ont souhaité une bonne fête à leur mère, décalage culturel oblige. Si nous étions encore sur la date du dernier dimanche de mai, la génération actuelle est branchée plutôt sur les chaînes de télévision câblées du Moyen Orient où la fête des mères correspond au début du printemps. Lorsqu'on tente d'étayer l'intime sur le temps horizontal. Cette « *eau qui dort* » cesse d'être le temps des échéances, pour s'inscrire dans la temporalité de chacun.

Concernant l'espace, l'entête des lettres mentionnait pour la majorité des lettres : Oran

le ...avec des dates soit réelles soit fictives, il y a eu quelques « Alger », un « Bruxelles » et surtout 2 « Tunis », or c'est en Tunisie que la famille de Jean Amrouche s'est réfugiée, et Radès qui est évoqué dans la lettre de l'auteur est un port de Tunisie, coïncidence, réelles connaissances géographiques, ou *transsubjectivité* ?

Conclusion

Plus que jamais, nous pouvons dire avec René Kaës (2002): « Toute médiation *suscite un cadre spatio-temporel*. Elle génère un espace tiers entre deux ou plusieurs espaces, et donc des limites et des passages. Elle génère corrélativement une temporalité qui exprime une succession entre un avant et un après, entre l'absence et la présence, donc une origine et une histoire. C'est dans cet espace-temps de la médiation que s'inscrivent les enjeux des processus de transformation. »¹⁴

Certains textes en permettant une mise en pensée des affects et des représentations, transforment le temps commun partagé, en temporalité propre à chacun, on les nomme « *textes de la verticalité.*» (Leclair 2007)

Par ailleurs, la notion de « *liberté souvenante de l'écriture* » (Barthes 1964) est au cœur de la rupture essentielle entre l'auteur qui transmet consciemment ou inconsciemment quelque chose au lecteur et au choix supposé qu'il a d'écrire de telle ou telle manière dans un contexte historique et culturel particulier. De même que celle de « *liberté souvenante de la lecture* » est au cœur de la rupture entre la lecture structurale et la lecture inconsciente qui va être faite de l'œuvre, avec cette part d'implicite » ce « blanc » (Pontalis 1995) que le lecteur va/ doit remplir.

C'est en tant que psychologue clinicienne que nous avons abordé la relation auteur / lecteur, car ce qui importe pour nous, au delà de la « *démystification* » de l'écriture et de la lecture c'est la réceptivité de l'œuvre littéraire dans le cadre de la bibliothérapie en tant que psychothérapie à médiation d'inspiration psychanalytique.

Notes

¹ Roland. Barthes, *Le degré Zéro de l'écriture*, Paris :Le Seuil, 1964. p.16-17.

² Bertrand .Leclair, *Verticalités de la Littérature : pour en finir avec le jugement libre*, Seyssel : Champ Vallon, 2005.

³ Yamina . Aboura-Nadji, « Des pratiques de lecture dans le contexte algérien à la bibliothérapie » (Université d'Oran, mars 2011) p.p 176-186

⁴ Bernard. Chouvier et al, *Les processus psychiques de la médiation*, Paris : Dunod, 2002, p. 2.

⁵ Fadhma. Aïth Mansour- Amrouche , *Histoire de ma vie*, Paris : Maspéro, 1968.

⁶ Brelet-Foulard F., Chabert C. (sous la direction de) *Nouveau Manuel du TAT. Approche psychanalytique*, Paris, Dunod, 2002.

⁷ Test d'Aperception Thématique développé en 1930 par le psychologue américain Henry. A. Murray.

⁸ Bernard. Chouvier et all, *Les processus psychiques de la médiation*, Paris : Dunod, 2002, p.14.

⁹ Ibid.

¹⁰ René Kaës, in Bernard Chouvier et al, *Les processus psychiques de la médiation*, Paris : Dunod, 2002, p.15.

¹¹ Donald.W, Winnicott, *Jeu et réalité*, Paris : Gallimard, 1995, p.36.

¹² Michel. De Muzan, *Aperçus sur le processus psychique de la création littéraire*, in *l'art et la mort* :Paris, Gallimard in Bernard, Cadoux E croture de la psychose, Paris : Aubier, 1999, p.40.

¹³ Bernard, Cadoux *Ecriture de la psychose*, Paris : Aubier, 1999, p.40.

¹⁴ Bernard. Chouvier et al, *Les processus psychiques de la médiation*, Paris : Dunod, 2002, p.13-14.

Bibliographie

- Aboura-Nadji, Y. (Mars 2011). « Des pratiques de lecture dans le contexte algérien à la bibliothérapie. » Thèse de doctorat Es –Sciences, Université d’Oran.
- Aïth-Mansour, F. (1968) « *Histoire de ma vie*. » Paris : Maspero.
- Barthès, Roland. (1964) « Le degré zéro de l’écriture. » Paris : Le Seuil.
- Brelet-Foulard et al, (2003) « Nouveau manuel du TAT: Approche psychanalytique. » Paris : Dunod.
- Cadoux.Bernard, (1999) « *Ecriture de la psychose* », Paris: Aubier.
- Chouvier. B et al, (2002) « Les processus psychiques de la médiation », Paris: Dunod.
- De Muzan. Michel, (1999) *Aperçus sur le processus psychique de la création littéraire*, in *l’art et la mort*, Paris, Gallimard in Bernard, Cadou *Ecriture de la psychose*, Paris : Aubier,.
- Kaës . René, (2002) in Bernard Chouvier et al, *Les processus psychiques de la médiation*, Paris : Dunod,
- Leclair. Bertrand, (2005) « *Verticalités de la littérature : pour finir avec le jugement libre*, Seyssel : Champ Vallon,
- Pontalis.J.B, in Préface « *Jeu et réalité* », Winnicott.D.W, (1995) Paris: Gallimard.
- Winnicott. D.W, (1995) « *Jeu et réalité* », Paris: Gallimard.

Annexe

Radès le 16 Avril 1945

Ma chère maman,

Voici plusieurs semaines que je veux t’écrire une longue lettre. En marchant dans Paris il m’arrive de rêver que tu es à mon bras. Nous allons lentement, très lentement, comme le soir, sur la route le long de la voie du chemin de fer, à Radès. Tu traînes tes pauvres pieds dans tes vieilles savates, tu croises ton fichu décoloré sur ta poitrine. Mais tes yeux de petite fille malicieuse regardent tout autour, et rien ne leur échappe, des nuances du ciel, des étoiles qui nous font des signes ; une grande paix monte des jardins parmi les parfums qui va se fondre dans la paix qui tombe du ciel. Et je pense, mélancoliquement, que la vie ne nous accordera plus bien souvent de faire ces promenades, avant que la maison ne replie sur nous ses ailes pour la nuit. Notre maison de Radès, je ne l’évoque jamais sans être ému jusqu’aux larmes. Elle

est si lourde de souvenirs, si pleine de songes où les images désolées et celles que la joie illumine – plus rares hélas ! que les premières – sont unies si étroitement qu’elles composent une harmonie amère et douce qui est comme la musique même de son âme. Petite maman, douce maman, maman patiente et résignée, maman douloureuse et pleine de courage ! Sais-tu seulement que ton Jeannot n’est pas sorti de tes jupes, qu’il ne sera jamais guéri de son enfance, et que quoi qu’il fasse, et où qu’il soit, tu es avec lui, non point comme une image fugitive qui traverse en éclair la mémoire ; mais comme l’air qu’il respire, et sans lequel il mourrait étouffé ? Comment vas-tu en ce printemps si semblable à l’été ? Comment supportes-tu tout le travail de la maison ? Toutes les charges finissent par retomber sur papa et sur toi. Après avoir trimé pendant plus de cinquante ans vous aviez droit au repos, et nul de vos enfants n’a pu encore vous l’assurer. Mais, petite maman, tu es notre miracle secret. Car malgré tout les travaux qui usent l’âme et le corps, Dieu t’a accordé la grâce la plus rare : sous les rides et sous les cheveux blancs tu as gardé l’âme fraîche, et une réserve de joie comme une source sous les roches jaillit de tes yeux fatigués. Si quelque poésie et quelque sentiment de l’art nous portent, Marie-Louise et moi, c’est à toi que nous le devons. Tu nous as tout donné, tu nous as transmis le message de notre terre et de nos morts. Mais ton œuvre n’est pas terminée, petite maman. Au moment où je commence à entrevoir ce sur quoi doit porter mon effort principal, je fais appel à toi. Il faut que tu rédiges tes souvenirs, sans choisir, au gré de ton humeur, et de l’inspiration. Ce sera un grand effort. Mais songe, ma petite maman, que tu ne dois pas laisser perdre ton enfance, et l’expérience que tu as vécue en Kabylie. Un enseignement de grand prix peut s’en dégager. Et ce sera pour moi un dépôt sacré. Je t’en supplie, petite maman, prends en considération ma requête...

Petite maman, je t’embrasse tendrement.

Ton Jeannot.

Aïth-Mansour, F. (1968) « *Histoire de ma vie.* » Paris : Maspero.

**« Les représentations sociales du projet
professionnel des jeunes femmes.
Etude comparative entre la France et l'Algérie »**

D/ Adline Villard,

Université Lumière , Lyon 2 – France

D/ Dahbia Oumoussa,

Université Lounici Ali, Blida 2 – Algérie

Introduction

Autrefois considérées au travers du père puis de l'époux, les femmes d'aujourd'hui s'imposent en tant que personnes à part entière dans la société. Elle ne se contentent plus d'élever leurs enfants et de jouer un rôle second après l'homme de la maison.

Leur objectif principal n'est plus seulement de réussir une vie familiale, mais celui de concilier vie privée et vie professionnelle.

Elles souhaitent au même titre que les hommes se voir reconnaître une place au sein de la vie professionnelle, s'épanouir dans un travail, jouir d'une autonomie financière.

Cependant dans cette quête de reconnaissance et de respect, elles ont été confrontées à un problème majeur : l'inégalité entre les hommes et les femmes, notamment dans le monde professionnel.

Divers mesures juridiques ont été mises en œuvre pour atteindre cette égalité afin d'atténuer ou de supprimer les inégalités de faits entre les hommes. Ainsi, au cours de ces dernières années l'égalité de droits a connu des transformations et parallèlement la situation des femmes s'est améliorée. Néanmoins, si le principe est reconnu et consacré par le droit, il semblerait qu'au sein même de l'entreprise, les femmes restent encore dans une situation fragile.

Par conséquent, notre recherche vise à opérer un déplacement du champ de la psychologie sociale vers celui de la psychologie interculturelle où l'approche comparative prend tout sens au travers du contact entre différentes cultures.

1- Problématique :

Cette recherche s'oriente autour de stratégies identitaires et de la culture, c'est-à-dire la manière dont les jeunes femmes construisent leur identité à partir de références culturelles.

En effet, l'identité est une théorie complexe, détaillée par une multitude d'approches au niveau théorique et méthodologique. De ce fait, l'identité se définit au carrefour de diverses disciplines des sciences humaines comme la sociologie, la psychologie ou encore la philosophie.

Ainsi, la définition de l'identité est finalement une question d'interprétation. Elle se manifeste « par une certaine ambiguïté, propre aux sociétés multiculturelles. Et, la construction identitaire de l'individu au sein de ces mêmes sociétés est en étroite relation avec les différentes cultures de ses populations. Ajoutons que la socialisation des individus est composée de « transmission des valeurs par l'apprentissage des normes, des modalités de comportements et des lois sociales » ⁽¹⁾ c'est ainsi que cette construction identitaire n'est plus seulement une question familiale ou individuelle, elle est principalement un processus culturel guidé par le principe des contacts entre les cultures. Il faut donc prendre en compte l'autre dans sa différence, en lien avec les relations faites avec lui. Donc, l'identité et l'altérité sont deux notions indissociables. « Elle n'est plus qui suis-je, mais qui suis-je par rapport aux autres et que sont les autres par rapport à moi » ⁽²⁾.

Aussi, cette élaboration de l'identité provient d'un procédé psychosocial. Il permet au sujet d'obtenir « un sentiment de particularité » par rapport à l'autre. Il s'agit d'« un sentiment de conscience de soi » provenant « des différentes identifications du sujet » tout cela se met en place par l'interaction entre le soi et les liens que le sujet tisse avec les autres, et par l'intermédiaire de mécanismes sociaux. Donc l'identité découle de la relation étroite entre soi et l'autre.

De plus, les relations intergroupes représentent un élément déterminant au sein de toute recherche en psychologie sociale, et surtout en psychologie interculturelle.

Pour Elia Azzi (A.) et Klein (O.), « l'intérêt manifesté pour l'étude de ces relations est justifié par l'argument selon lequel les relations intergroupes sont souvent « conflictuelles » et constituent un problème social auquel il faut remédier ».

Des études menées depuis longtemps par des sociologues ⁽³⁾ et des psychologues tendent à montrer les raisons des conflits entre différentes cultures en contact. Ils essaient d'établir des stratégies afin d'améliorer les relations entre ces groupes. Presque toujours,

« se rattachent aux préjugés raciaux et à la discrimination exogroupale »⁽⁴⁾.

Ensuite, le concept d'appartenance peut se définir comme étant un sentiment d'engagement de l'individu à un groupe. Ce dernier y partage les mêmes valeurs, ce qui signifie pour lui l'attachement à ce groupe de référence.

Précisons que l'engagement professionnel s'inscrit aujourd'hui comme une évidence dans le parcours de vie des femmes. Leur présence massive et continue sur le marché du travail relève de la norme sociale et si leur rapport à l'emploi diffère encore de celui des hommes, elles y trouvent, au-delà d'une autonomie financière indispensable, un statut social et une identité auxquels elles sont très attachées. Dans ce cadre, il s'agit d'étudier quelle est l'influence de la culture dans les choix professionnels, et les choix de vie plus généralement, des jeunes femmes en France et en Algérie ? autrement dit, quelles sont les différentes stratégies identitaires adoptées pour construire leur projet professionnel?

2- Hypothèses

2-1- Hypothèse générale :

Le choix du projet professionnel impose aux jeunes femmes la construction de stratégies identitaires afin de concilier vie professionnel et vie familiale.

2-1-1- Première hypothèse opérationnelle:

Les représentations sociales de la culture d'origine orientent les décisions des jeunes femmes quant à leur projet global de vie.

2-1-2- Deuxième hypothèse opérationnelle:

La relation d'un projet professionnel impose aux jeunes femmes le recours à des stratégies de contournement de leur culture dite traditionnelle.

2-1-3- Troisième hypothèse opérationnelle:

La pratique d'une religion entraîne chez les jeunes femmes une survalorisation de leur culture d'origine. cela se traduit par l'adhésion à des valeurs conservatrices tel que le port du voile qui peut être vécu comme un obstacle à une insertion professionnelle en France par les jeunes femmes de religion musulmane.

3- Méthodologie :

3-1- Outils de recherche :

Notre travail a pour but de comprendre la problématique de l'identité professionnelle en France et en Algérie des jeunes femmes par le biais méthodologique de l'enquête quantitative

ajoutons que cette méthode quantitative est basée sur l'outil du questionnaire. Ce dernier est détaillé par des échelles d'attitudes et complété par des entretiens semi-directifs afin de collecter des réponses portées sur les informations concernant des données sur les valeurs familiales, le statut et le rôle de la femme, le contexte socio culturel, les représentations sociales de la société française et de la société algérienne, la religion, les groupes d'appartenance et de référence, la scolarité et le projet professionnel.

Les critères de l'échantillon sont la filière choisie, le niveau universitaire, l'âge, la culture d'origine (française ou algérienne) et la religion.

La population de la recherche se compose de 164 jeunes femmes françaises, de 63 jeunes femmes française d'origine algérienne et de 140 jeunes femmes algériennes. Pour compléter le nombre de participantes françaises d'origine algérienne nous avons rencontrés 13 autres jeunes femmes en entretien individuel et semi-directif. Toutes sont âgées de 18 à 35 ans, selon trois catégories, les jeunes femmes de 18 à 22 ans, de 23 à 27 ans et de 28 ans et plus.

3-2- Approches Théoriques :

3-2-1- Les théories de l'identité sociale :

Selon Mucchielli (1986), les dimensions de l'identité sont intimement mêlées, individuelle (sentiment d'être unique), groupale (sentiment d'appartenir à un groupe) et culturelle (sentiment d'avoir une culture d'appartenance)⁽⁵⁾.

Winnicott affirme que « les yeux de la mère sont le miroir du visage de l'enfant ». Cela signifie que l'enfant apprend à se reconnaître comme personne au travers des réactions des adultes mais aussi des proches. En effet l'identité se construit dans le rapport à soi que dans le rapport à l'autre et dans la différence, définie à la fois par l'autre et contre l'autre⁽⁶⁾.

La conscience de notre propre identité est une donnée première de notre rapport à l'existence et au monde. Elle résulte d'un processus complexe qui lie étroitement la relation à soi et la relation à autrui, l'individuel et le social. C'est aussi un phénomène dynamique qui évolue tout au long de l'existence, marqué par des ruptures et des crises.

L'identité personnelle renvoie au sentiment d'individualité : je suis moi, au sentiment de singularité : je suis différent de autres et

j'ai telles ou telles caractéristiques et d'une continuité dans l'espace et le temps : je suis toujours la même personne.

La psychologie montre bien que l'identité se construit dans un double mouvement d'identification aux autres et de distinction par rapport à ceux-ci. Le sentiment d'identité se constitue à la fois à partir de la perception du corps propre et à travers les interactions précoces avec l'entourage⁽⁷⁾.

D'après les études de J. Piaget sur le développement de l'enfant, entre six mois et trois ans, un enfant apprend à reconnaître progressivement l'existence d'un environnement « non-je » à travers la notion d'objet permanent », base de la notion d'identité puisque cette dernière permet de concevoir qu'un être puisse rester identique à lui-même dans la succession du temps ou le déplacement dans l'espace.

3-2-2- Les théories des représentations sociales et structures familiales :

Au sens le plus courant, la représentation est ce que l'évolution donne à revoir de la perception dans l'espace psychique interne, en l'absence actuelle de l'objet évoqué. Nous remarquons bien l'ambiguïté du terme, qui désigne à la fois une opération et son résultat.

En ce premier sens, nous pouvons considérer que chacun se donne une représentation de lui-même lorsqu'il s'attache à évoquer ce qui selon lui le définit en tant que personne. Cette évocation se situe très clairement dans l'espace psychique interne. Cependant, il s'agit bien d'une activité de représentation bien particulière, puisqu'elle porte sur le seul objet dont il soit impossible de supprimer en même temps la perception. Et c'est là une objection majeure contre les théories purement cognitives de la représentation de soi.

Mais, il faut également tenir compte d'un autre sens du terme, celui que lui donnent les gens du théâtre, qui est de donner une représentation, c'est-à-dire présenter une personne comme personnage, interpréter et suggérer une interprétation.

Enfin, toute représentation de soi a bien cette dimension théâtrale. Il peut s'agir de la perception de sa propre personne où en jouant un ensemble de rôles : ou donne, souhaite ou croit donner à autrui... et à soi-même. « Toute représentation de soi est une interprétation et une nouvelle présentation : une représentation ».⁽⁸⁾

3-2-3- Théories de l'identité et stratégies identitaires :

L'identité est un ensemble de critères, de définitions d'un sujet et un sentiment interne. Ce sentiment d'identité est un ensemble de critères, de définitions d'un sujet et un sentiment interne. Ce sentiment d'identité est composé de différents autres sentiments : sentiments d'unité, de cohérence, d'appartenance, de valeur, d'autonomie et de confiance organisée autour d'une volonté d'existence.

Selon une définition d'ordre psycho-anthropologique, la culture est un ensemble de systèmes de significations propres à un groupe ou à un sous-groupe, ensemble de significations prépondérants qui apparaissent comme valeurs et donnent naissance à des règles et à des normes que le groupe conserve et s'efforce de transmettre et par lesquelles il se particularise, se différencie des autres groupes.

La culture est aussi un ensemble de significations que tout individu est amené à assimiler, à recréer pour lui, d'abord dans son enfance, puis sans doute avec une moindre intensité, tout au long de sa vie. Ce sont les actualisations de ces interrelations entre les individus et les ensembles des significations détenues par la communauté ambiante qui constituent la culture dans son aspect dynamique. La culture « c'est sans doute ce qui se fait et qui existe comme production de l'homme mais c'est surtout et d'abord ce qui se fait et ce qui existe comme ayant du sens dans une communauté particulière ».⁽⁹⁾

Cependant, le sens n'existe pas indépendamment d'une forme ou d'une structure (geste, objet...) qui vont médiatiser les éléments du contexte entrant en relation. Dans cette perspective, la culture peut être vue comme « l'ensemble des formes imaginaires / symboliques qui médiatisent les relations d'un sujet aux autres et à lui-même et, plus largement au groupe et au contexte, de même que, réciproquement, les formes d'appartenance et, entre la culture dite « moderne » véhiculée par la société actuelle. Mais, ces références sont souvent en opposition.

Cette période est d'autant plus difficile que le problème peut être considéré comme double : difficulté du passage de l'adolescence à l'âge adulte et contractions des références identitaires dans deux systèmes culturels différents. Mais, leur préférences culturelles sont laïques, ce qui démontre que l'appartenance Confessionnelle n'influence plus autant qu'avant leurs choix culturels.

Résultats de l'étude :

Cette analyse comparative fait découvrir une population française d'origine algérienne qui n'est « ni tout à fait une autre », « ni tout à fait la même », que la population française en générale. Elle se situe dans un « entre-deux, « ni tout à fait une autre » : ces françaises issues de l'immigration algérienne sont moins religieuses et plus sensibles au pluralisme religieux, elles ne sont pas en dissidence politique par rapport aux institutions elles ne sont pas tombées dans une « culture de l'assistanat »⁽¹⁰⁾ oublieuse des valeurs du travail et de l'ambition, leurs mœurs et leurs attitudes ne sont pas exempts d'une certaine tolérance. elles sont conscientes des difficultés de l'intégration tout en ayant une proximité forte aux autres françaises. « Ni tout à fait la même » : c'est souvent dans les jeunes générations que s'affirment le plus les différences constatées. L'enquête met à jour un vigoureux mouvement de « réislamisation » chez les 18-22 ans qui laisse deviner une quête identitaire, en tous cas un certain malaise à l'égard d'une identité française saisie dans le strict cadre national⁽¹¹⁾.

Par exemple le taux de non-inscription sur les listes électorales est beaucoup plus fort chez les françaises issues de l'immigration que chez les autres françaises, et particulièrement chez les jeunes. Cette distance par rapport à cette procédure essentielle au bon fonctionnement de la démocratie montre qu'une grosse minorité de cette population reste en dehors de la classique culture civique et républicaine.

Une autre fraction significative de cette population reste marquée par un niveau de tolérance faible pour les hommes vis-à-vis de l'autonomie des femmes. En cela, le mouvement de « libéralisme culturel » qui traverse l'ensemble de la société française rencontre certaines réticences par ces « nouveaux français »⁽¹²⁾.

Enfin, dans la population d'origine immigrée un rapport de proximité avec l'islam peut induire une vision critique et dénonciatrice incriminant la société française pour rendre compte des difficultés d'intégration rencontrées.

Parmi les populations musulmanes immigrées en Europe de l'ouest, le mythe du retour a progressivement été supplanté par une volonté d'installation durable. Dès lors, la terre d'accueil est

devenue terre d'adoption, et le désir de bien y vivre sa religion a permis à l'islam d'acquiescer une visibilité de plus en plus marquée. Le rôle joué par les femmes dans l'élaboration de ce processus est capital. C'est en effet l'immigration féminine liée au regroupement familial et amorcée dans années 1960, qui fait sortir l'islam des foyers de travailleurs où ils étaient autrefois circonscrits. En investissant, d'abord timidement puis de plus en plus sûrement les rues et les cités ensuite le marché du travail, les femmes ont changé les données de l'immigration et permis d'affirmer cette nouvelle composante qu'est l'islam.

Puis, l'engagement des jeunes filles d'immigrés musulmans présuppose une soumission totale à Dieu, exigence absolue pour l'accomplissement de leur parcours terrestre. Mais leur relation à la religion se démarque de celles des générations antérieures. En quelque sorte elles tendent de se réapproprier « le croire » selon un schéma qui leur est propre et expriment parallèlement une rupture face à l'occident perçu comme étant à la dérive.

Tout en se situant dans les limites de ce que leur autorise l'islam, elles introduisent des comportements novateurs, à mi-chemin entre le modèle traditionnel et le modèle occidental. Elles repensent leur rôle au sein de la famille et de la société. Esquissent une redéfinition de l'identité féminine et revendiquent ainsi leur inscription dans la modernité.

Nous avons constaté qu'une majorité de jeunes filles musulmanes tiennent à leur religion et sont dès lors à la recherche de sa modernisation pour la rendre compatible avec leurs aspirations de jeunes femmes modernes. Les musulmanes rencontrées sont toutes croyantes mais ne pratiquent pas toutes de la même façon leur religion, cherchant ainsi à concilier leur foi et leurs ambitions sociales et professionnelles.

Nous avons observé principalement trois types de comportement qui permettent de faire face aux tensions qu'induit la rencontre de deux cultures différentes : une fidélité renforcée aux normes et valeurs du groupe original : l'appartenance à ce dernier s'affirme comme le noyau de l'identité personnelle. Ce qui n'exclut pas mais relativise la nouvelle acculturation en lui assignant des objectifs de réussite sociale; et ce qui permet aussi un refuge et une compensation en cas d'échec.

Il peut s'opérer aussi un compromis qui au moins en apparence, fait la part belle à la culture d'accueil. Mais, ce type de

compromis implique néanmoins une prépondérance de la culture d'origine, une attitude restée très égocentrique.

Des sujets adoptants franchement les valeurs culturelles du pays d'accueil et rejetant celles de la patrie.

Les résultats démontrent que les parcours scolaires sont à interpréter dans une dynamique de groupe culturel avec une histoire particulière où les motivations des enfants sont indubitablement liées à celles des parents. Mais, l'accès aux études est aussi pour les parents à double tranchant car il reste des risques liés à l'accès à une trop grande liberté et à la perte des repères culturels d'origine, surtout pour les filles.

En effet, sans que cela débouche en général sur une insertion plus stable sur le marché du travail, cela a accru une distance sociale, et donc des tensions et des incompréhensions, entre générations. Le poids de la scolarisation (et donc des différences culturelles entre parents et enfants) n'a pas été nécessairement compensé par la satisfaction ultérieure des attentes professionnelles. Nombre de parents ont espéré que leurs enfants « sortiraient » du milieu ouvrier et ont fini par se retrouver, logiquement mais douloureusement, face à des enfants « qui ne supportaient plus ce milieu ».

La réalisation d'un projet professionnel impose aux jeunes femmes françaises musulmanes le recours à des stratégies de contournement par rapport à leur culture d'origine. Ce qui valide la deuxième hypothèse opérationnelle. Et l'analyse globale de ces résultats confirme également la première hypothèse opérationnelle dans son ensemble : Les représentations sociales de la culture d'origine orientent les décisions des jeunes femmes quant à leur projet global de vie.

Nous voyons toute la difficulté de se définir en tant que femme, où ce rôle est dicté par la culture maghrébine et la religion musulmane, dans un pays non musulman. ce qui contraint souvent ces jeunes femmes à mettre en place des stratégies de contournement des valeurs d'origine.

Ces stratégies sont des mécanismes de défense, qui ont pour but d'atténuer les conflits entre l'intra et l'inter subjectif afin de rétablir une osmose identitaire. Mais, à l'extérieure, ces stratégies peuvent conduire à une mise à distance des références communautaires et un remaniement des identifications (non en faveur du groupe d'appartenance mais a celui du groupe extérieur

de référence). Ce type de stratégies identitaire n'apparaît qu'à partir du moyen de catégorisation dans un rapport entre un « nous » et un « eux ».

La réalisation du projet professionnel en France, oblige ces jeunes femmes musulmanes à tenir compte des lois et des règles de ce pays d'accueil. La majorité d'entre elles réussissent et se définissent comme étant des femmes modernes, sans pour autant renier leurs origines culturelles et religieuses.

Ainsi, elles poursuivent toutes leurs études à un niveau universitaire afin de définir un projet professionnel concret et réalisable. Et, elles recherchent activement un emploi, malgré certaines difficultés liées à la discrimination que beaucoup ressentent.

Toutes pensent que la femme peut très bien travailler à l'extérieur de la maison et ainsi participer à la vie sociale. En plus, cela leur permet de s'épanouir personnellement. Leur identité individuelle est alors revalorisée, au profit d'une identité collective qui aurait pu les freiner (surtout dans un pays où leur culture d'appartenance est minoritaire).

L'analyse globale des résultats montre que l'hypothèse générale est confirmée dans son ensemble : le choix du projet professionnel impose aux jeunes femmes la construction de stratégies identitaires afin de concilier vie professionnelle et vie familiale.

En effet, la réalisation d'un projet professionnel impose aux jeunes femmes Française musulmanes l'utilisation de stratégies de contournement par rapport à leur culture d'origine et de stratégies dites de type caméléon afin de s'adapter au mieux à des situations spécifiques que certaines jeunes femmes dans leur vie de tous les jours.

Ces stratégies sont des mécanismes de défense, qui ont pour but d'atténuer les conflits entre l'identité professionnelle de France et l'identité culturelle d'Algérie afin de conserver une identité individuelle stable et cohérente.

La psychologie culturelle s'interroge sur les rapports entre la construction du sujet et la culture. Elle montre que l'identité de chacun dépend de son environnement social, mais aussi de la position qu'il se donne dans une société aux références culturelles multiples.

L'analyse globale des résultats montrent que la problématique de départ est validée dans son ensemble. En effet, il existe bien une influence de la culture dans les choix professionnels et les choix de vie plus généralement, des jeunes femmes en France et en Algérie.

Nous avons constaté que les processus d'enculturation des jeunes femmes françaises d'origine algérienne se forment dans un contexte familial plutôt qu'interculturel, favorisant ainsi l'interaction entre les deux sociétés, française et algérienne, dans une certaine alternance et simultanéité des rapports entre les parents et l'environnement social.

Nous avons observé cet environnement social aux travers des divers comportements appelés la « socialisation invisible », nous avons vu que les jeunes femmes françaises d'origine algérienne sont prises dans un entre – deux. Il s'agit de leur culture d'origine, transmise par leur famille et de la société d'accueil, acquise par le milieu extérieur.

Nos résultats permettent de confirmer l'intégration culturelle des jeunes femmes française d'origine algérienne. Elles restent attachées à leur famille dans un espace privé et en tant que milieu d'affectivité et dans un espace public pour l'ensemble des valeurs et leur mode de vie.

Les résultats croisés indiquent une différence significative entre la population française et la population algérienne. Cette différence, d'ordre culturel, se situe au niveau des représentations du projet professionnel. Pour les jeunes femmes algériennes interrogées, l'émancipation des femmes et la condition du développement et non l'inverse.

Nos résultats dénoncent le stéréotype selon lequel, la famille, lieu-dit plutôt traditionnel conservateur, emprisonne les individus et constitue toujours un frein à l'autonomie et au changement. D'après plusieurs jeunes femmes rencontrées, dans une vision dynamique des situations, nous avons observé plutôt que la famille peut pousser un de ses membres au changement parce qu'elle en tire des profits matériels et symboliques. La famille peut ainsi se trouver en position de pousser une femme dans les études puis dans une position professionnelle intéressante. A l'inverse, une qui fait des choix individuels en affrontant sa famille, ne s'en détache pas pour autant ce qui signifie bien entendu qu'il ne peut y'avoir d'un côté tradition et de l'autre

innovation / modernisation. La famille y compris celle qui est qualifiée de patriarcale, ne peut pas être cette institution où tout est réglé selon des normes rigides. Elle est aussi un moyen pour les acteurs, hommes mais femmes aussi, même si c'est de manière inégale, de peser sur des décisions, d'affirmer des choix, en manipulant des prescriptions formelles.

De plus, nos résultats montrent également que l'arrivée des femmes dans le monde du travail a produit un mouvement irréversible d'aspiration au travail, à l'activité rémunérée et à ce qu'elle implique, c'est-à-dire une forme ou une autre d'autonomie. Précisons que les femmes françaises ont une certaine longueur d'avance sur les consœurs algériennes. En effet, l'évolution des mœurs en France favorise l'évolution sociale et professionnelle des femmes. Alors qu'en Algérie, les femmes doivent encore se justifier, pour travailler, à l'extérieur du foyer afin de s'épanouir dans leur vie personnelle.

Conclusion

Globalement, nos résultats montrent que ces jeunes femmes françaises d'origine algérienne ne semblent pas cantonner leur nationalité à une question strictement juridique. Leur proximité à leurs compatriotes ne déroge pas celle des françaises en général. Et si les françaises d'origine algérienne présentent des spécificités religieuses, par exemple, elles sont loin d'être en marge ou en rupture avec la société française et ses principales valeurs. De ce point de vue, ces françaises ne sont pas, dans leur grande majorité, dans une logique communautaire alliant l'identification minoritaire, rejet national et revendications particularisées. Sur bien des plans, l'intégration à la politique française semble au minimum comparable à celles des françaises en général.

Ajoutons que les particularités sociales et religieuses des jeunes femmes françaises d'origine algérienne sont incontestables ; cependant, elles sont loin d'être systématiques, ces caractéristiques témoignent du niveau de dissemblance entre ces dernières et les jeunes femmes françaises en général. L'importance accordée à la religion est substantiellement plus élevée. La religion prédominante est l'islam et ses normes demeurent très prégnantes chez les musulmanes déclarées. Cependant, le sens de ces dissemblances n'est pas uniforme. L'intolérance sexuelle est plus élevée, mais l'autoritarisme est

moins prononcé, malgré un sentiment d'insécurité plus fort. Ces dimensions mettent d'ailleurs à jour des tensions en termes de valeurs, qui traversent également la société française dans son ensemble, et qui nuancent fortement son homogénéité culturelle. De plus, les particularités de ces jeunes femmes françaises d'origine algérienne n'ont pas d'incidence de grande ampleur sur leurs attitudes. Ainsi, par exemple, leur religiosité n'influe pas de manière déterminante sur leurs attitudes à l'égard de la laïcité.

Enfin, notre recherche met également en lumière un certain décalage existant entre les porte-parole et la majorité silencieuse. Ainsi, il apparaît que la question de l'intégration est d'abord une interrogation sur la place de l'islam en France. Malgré tout, l'ensemble de nos résultats mettent en évidence que le modèle d'intégration français fonctionne dans bien des domaines. Paradoxalement, l'un des effets de l'intégration achevée des valeurs de réussite d'autonomie, d'ambition, de travail est l'intensification de la frustration relative de ceux pour qui l'horizon professionnel se résume au chômage. Le malaise social prend alors une dimension d'autant plus aigüe que les discriminations accentuent encore le caractère massif du chômage français.

Quel contraste entre nos résultats et les faits divers rapportés quotidiennement par les médias ainsi que les déclarations ou revendications de nombreux acteurs de la société française! « Pourquoi ? Simplement parce qu'un échantillon représentatif focalise le regard sur la majorité, que souvent l'on n'entend ni ne voit ». ⁽¹³⁾

Bibliographie

- 1- Hijazi, (S.), L'identité libanaise entre l'appartenance confessionnelle et le partage culturel. Lyon : thèse de doctorat en psychologie sociale.
- 2- Ruano-Borbalan (J-C.), « La construction de l'identité », in l'identité, l'individu, le groupe, la société. Auxerre : Sciences humaines, Hors serie, p.2.
- 3- Elia Azzi (A.) et Klein (O), Psychologie sociale et réalisations intergroupes. Paris : Dunod 1998, p.7.
- 4- Bourhis, (R.Y.) et Leyns, (J.P), Stéréotypes, discrimination et relations intergroupes. Sprimont : Magada 1999, p.336.
- 5- Muchielli (R.), Le questionnaire dans l'enquête psycho-sociale : Connaissance du problème, applications pratiques. Paris : E.S.F 1979, p.86.
- 6- Grawitz (M.), Méthode des sciences sociale, Paris : Dallaz, 2001, p.51.
- 7- Allport, (G.W.), « Attitude », in psychologie de la communication. Abric, J-C. Paris : Armand Colin, 1935, p.26.
- 8- Perron, (R.) (sous la direction), Les représentations de soi. Développement, dynamique, conflits. Toulouse : Privat, 1999, p.15.
- 9- Clanet, (C.), L'interculturel : introduction aux approches interculturelles en éducation et en sciences humaine. Toulouse : Presse universitaires de Mirail 1990, p.16.
- 10- Bouard, (S) et Tiberj, (V.), Français comme les autres ? Enquête sur les citoyens d'origine Magrébine, africaine et turque. Paris : Presses de la fondation Nationale des sciences politiques, 2005, p.9.
- 11- Ibid, p.10
- 12- Ibid, p.10.
- 13- Ibid, p.138.

De quoi la communication est-elle le nom ? La communication : une science de l'Homme

**Faisal Sahbi
Université d'Oran 1
Ahmed Benbella**

Sur toutes les lèvres, utilisé par tout le monde et dans toutes les situations, le terme « communication » lui-même pose un problème. Devenue un thème-bateau à propos de tout et de rien, la communication, par cette « explosion de la communication » pour employer l'expression de Philippe Breton et Serge Proulx¹ est devenue incontournable. A première vue, La communication est partout. Tout est communication. Le mot est certes utilisé depuis longtemps, mais ce n'est que vers le milieu du XX, siècle que les territoires couverts par sa signification se sont clairement établis. Mais s'il fallait attendre le XX siècle pour qu'on ait un champ d'étude qui a pour objet la communication, cela n'a pas empêché d'avoir des pratiques et des phénomènes de communication depuis longtemps : l'homme a toujours communiqué.

L'école de Palo Alto, fondée au début des années cinquante aux Etats-Unis par des chercheurs venus de tout bord (psychologues, philosophes, anthropologues, sociologues, mathématiciens), s'intéressait en premier lieu aux phénomènes de la communication. Ses chercheurs ont fondé leurs études et ont construit leurs approches sur et autour d'un axiome fondamental et essentiel : « On ne peut pas ne pas communiquer ». « Il est impossible de ne pas communiquer »². Exactement, comme nous ne pouvons pas ne pas avoir de comportement, nous ne pouvons pas également ne pas communiquer. Même quand il nous semble, en apparence, qu'on ne communique pas, on communique quand même. La parole est une communication, le silence est une communication, le mot est une communication, son absence l'est tout autant. Tout est communication. Le monde sensible, l'être humain, sont essentiellement communicatifs, ou du moins communicants. Quand on croit qu'on ne communique pas, c'est qu'en vérité on

laisse aux autres le soin de communiquer à notre place. On leur cède toute la liberté de nous associer et de nous confondre avec une communication dont nous ne sommes pas responsables et avec laquelle on n'est peut-être pas d'accord. « La nature a horreur du vide », disait Aristote. « *Tout refus de communiquer est une tentative de communication ; tout geste d'indifférence ou d'hostilité est un appel déguisé.* »³

A partir de là, il n'y a pas de communication et de non-communication, il y a seulement une bonne et une mauvaise communication. Mais qu'est-ce qu'on entend au juste par « bonne communication » ?

- **Qu'est-ce qu'une bonne communication ?**

Une bonne communication doit-elle être saine ? Partagée ? Juste ? Efficace ? Transparente ? Est-ce que c'est tout cela à la fois ?

Au cœur des relations sociales, et à fortiori dans une organisation, la communication est un élément déterminant. Peu importe qu'elle soit intérieure ou extérieure, pour bien faire, la communication doit faire l'objet d'une stratégie claire pour servir les objectifs de l'organisation. Une bonne communication ainsi qu'une stratégie d'information soignée doit être pensée pour être au service de l'organisation et favoriser les relations sociales en son sein. En parallèle, une communication claire, cohérente et transparente doit faciliter les rapports avec les partenaires extérieurs.

La communication interne est un art difficile qui réclame une politique à long terme en même temps que des actions ponctuelles bien précises et des réactions ajustées aux circonstances. En ce sens, la principale qualité communicationnelle que l'on devrait trouver chez un responsable hiérarchique, dans le cas d'une communication institutionnelle par exemple, c'est de prévoir des dispositifs formalisés par lesquels doit passer l'information, tout en étant à l'écoute des collaborateurs. Une écoute qui doit être active et permanente.

Quand on communique vers l'extérieur, il faut pouvoir délivrer un message clair, une information factuelle mise en contexte. Cela passe par une communication stratégique qui définit ses finalités par rapport aux objectifs prioritaires de

l'organisation, sa mise en œuvre applique aussi une démarche méthodique qui permet de cibler l'action sur des publics préalablement définis et de l'adapter au contexte.

Une bonne communication est-elle une communication efficace ? On est presque tenté de répondre oui, dans un monde où l'efficacité est devenue un objectif managérial pour lequel on justifie parfois toutes sortes de manœuvres et d'agissements. L'efficacité est à comprendre ici dans son sens communicationnel. Les études ayant pour but de rendre la communication plus efficace sont aussi vieilles que les premières recherches dans le domaine des sciences de l'information et de la communication. Le souci de l'efficacité était présent dès le début. A tel point qu'une bonne communication était devenue synonyme d'une communication efficace. Une communication où l'on est non seulement sûr que le message est bien explicité par l'émetteur, bien envoyé mais qu'il est également reçu dans de bonnes conditions, sans pertes informationnelles, sans ambiguïtés et sans équivoques.

D'ailleurs on peut se rappeler qu'une des premières tentatives de théorisation, donc de rationalisation de la communication, a été l'œuvre de Claude Shannon, ingénieur en télécommunication à la compagnie Bell System, filiale de l'entreprise de télécommunications American Telegraph & Téléphone (ATT). On considère son ouvrage « la théorie mathématique de la communication »⁴, commentée et augmentée par Warren Weaver, comme une première tentative de schématisation dans le domaine de communication. Ayant comme objectif d'étudier la quantité d'information que contient un message et la capacité de transmission d'un canal, la communication est perçue dans ce modèle comme la transmission de l'information entre deux points. Cette information doit prendre la forme d'un message *codé*. On ne peut que constater le caractère mécaniste et linéaire de ce modèle et qui en dit long sur le souci d'efficacité qui caractérisa les premières études en communication notamment aux Etats-Unis. Sur ce point, on peut renvoyer vers l'ouvrage du sociologue français Paul Beaud « La société de connivence »⁵, qui revient sur les conditions et les circonstances de la naissance des sciences de la communication, dans une Amérique fortement imprégnée par le culte de la performance et la pensée pragmatique.

Mais au-delà de la performance et de l'efficacité, il y a l'humain, et une communication efficace ne doit en aucun cas se défaire des impératifs de l'Humain et de la Moral. Une bonne communication, au-delà du bien et du mal, doit, ou du moins devrait, être une communication juste et responsable, respectueuse de l'environnement et du Droit, reflétant une conduite saine d'une organisation citoyenne. Communiquer responsable, c'est traduire en actes concrets les nouvelles attentes sociales et environnementales de la société, assumer sa part de responsabilité dans l'instauration et le renforcement des liens sociaux, et communiquer avec le souci d'un échange véritable.

Pour Dominique WOLTON, grand théoricien de la communication, cette dernière (la communication) est toujours la relation entre un émetteur, un message et un récepteur. Il dénombre trois *sens* à la communication : Le premier est plutôt technique : par communication on entend dire, ici, l'ensemble des techniques de communication, leur usage et influence sur les sociétés. « L'expérience anthropologique ». On peut également communiquer par instinct, échanger avec l'autre. Il n'y pas d'hommes sans société, il n'y pas aussi de société sans communication. Communiquer donc consiste à diffuser mais aussi à interagir avec autrui. Quant au troisième sens, il est social. La communication est une nécessité fondamentale au fonctionnement de la société. Par l'échange, la transmission et la diffusion, des liens sociaux s'établissent et des individus rentrent en interaction. Wolton définit aussi la communication par quatre de ses phénomènes :

« *D'abord l'idéal d'expression et d'échange qui est à l'origine de la culture, et par la suite de la démocratie. Elle présuppose l'existence d'individus libres et égaux. [...] C'est aussi l'ensemble des média de mass qui de la presse à la radio et à la télévision ont considérablement bouleversé en un siècle les rapports entre la communication et la société. C'est également l'ensemble des nouvelles techniques de communication. [...] C'est enfin les valeurs, symboles et représentations qui organisent le fonctionnement public des démocraties de masse...* ».⁶

Dans un article au titre évocateur « *L'enjeu humain de la communication* », le sociologue et philosophe Edgar MORIN s'interroge sur l'utilité de la communication. « Pourquoi communique-t-on ? » se demande-t-il. Il y répond

sommairement : « *On communique pour informer, s'informer, connaître, se connaître éventuellement, expliquer, s'expliquer, comprendre, se comprendre.* »⁷. De cette réponse, on peut dégager trois niveaux de communication. Selon, Morin, on communique en s'inscrivant dans un (ou plusieurs) de ces niveaux de communication. On communique *d'abord* dans le but d'informer, ou de s'informer, de transmettre une information. Quelque soit le sens de cette transmission, cela implique le transfert de connaissance et d'information. Ce niveau pourrait bien être un modèle de communication interpersonnelle ou de groupe. Le schéma de communication de Shannon illustre très bien ce niveau de communication. On communique *également* pour *diffuser* une information. Le message diffère, mais le principe reste le même : Un émetteur qui utilise un canal (ou canaux) pour diffuser un message dans le but d'atteindre plusieurs récepteurs. Ce niveau de communication se manifeste dans la communication de mass. Et *enfin*, on communique aussi pour répondre au besoin de s'exprimer. Les études psychologiques sur l'art nous montrent combien est-il nécessaire pour l'homme de s'exprimer en utilisant l'art. Avant de chercher peut-être d'informer autrui, il veut d'abord dévoiler ses pensées, ses angoisses, ses rêves. Parfois même dans l'absence d'un éventuel récepteur.

Apprendre à communiquer

Puisque nous venons de dire qu'il y a une bonne et mauvaise communication, peut-on alors apprendre à (bien) communiquer ? Le bon sens voudrait qu'on y réponde : Oui. Il est normal que l'on soit face à des situations de « mauvaises situations ». Cependant, il n'est pas normal qu'on en s'accommode. Il faut tout à prendre dans la vie. Y compris la communication. A ce propos, André Malraux écrivit « *Le plus étonnant, n'est pas l'incompréhension mais que, compte tenu des espaces infinis qui nous séparent, nous parvenons parfois à nous comprendre.* »⁸

La communication, dit Jean François Dortier, « *est omniprésente dans nos sociétés. Mais c'est un art difficile. Les échanges sont souvent inégalitaires, les enjeux et sous-entendus sont multiples, le récepteur n'est pas toujours attentif, ni le message bien élaboré. Autant de raisons qui pourraient rendre pessimiste sur les capacités de communiquer. Il faut en prendre son parti : le projet d'une communication transparente est*

*illusoire. D'abord la communication ne peut résoudre les problèmes d'organisation ou de relations humaines qui ne sont pas de son ressort. Ensuite, la communication restera toujours un acte complexe et difficile. »*⁹

Faut-il conclure qu'une bonne communication est impossible ? Au contraire. La prise en conscience de ses biais ouvre la voie à une meilleure maîtrise de la communication. Connaître les ressorts de la communication – ses embûches, ses obstacles, ses enjeux invisibles – permet de mieux en jouer. Une fois que l'on a renoncé au rêve d'une communication totalement limpide et efficace.

Dans l'histoire de la recherche en communication, on est passé d'une simple vision mécaniste de la communication, réduite à son seul aspect de transmission d'information (comme donnée) d'un point A (émetteur) à un point B (récepteur) à une vision plus large et plus complète, où l'aspect humain devient un enjeu important du processus de la communication. Au-delà du fait que la communication soit la transmission d'information dans un processus, elle est d'abord, étymologiquement surtout, « mettre en commun », mettre en relation des individus, des sociétés, et des cultures. Cette dimension de la communication renvoie à une certaine idée de processus symbolique de la culture, où la communication constitue un élément essentiel. « *L'usage d'un moyen de communication n'a pas seulement pour effet de fournir des données informatives, il est le lieu de participation et d'action à un monde vivant global. [...] (La communication) conduit à assumer notre positionnement social. [...] Le processus de communication est la base de toute construction de communauté. [...] La considération de la dimension culturelle de la culture n'est rien d'autre que la prise en compte du processus symbolique par lequel la réalité se construit et se transforme.* ».¹⁰

La communication peut-elle se passer de l'homme ? Il semblerait que la réponse soit non : L'humain est une donnée essentielle de la communication et une condition sine qua non. Malgré les efforts de l'Homme pour constituer une communication « inhumaine », cette dernière demeure un rêve projet utopique mais aussi le pire des perspectives que l'on peut imaginer. Le danger serait, dans l'immédiat et dans le contexte universitaire algérien, que l'enseignement dans le domaine des sciences de la communication, devienne, par souci de

« scientificité », trop « techniciste » au point de renier ses fortes origines dans les sciences humaines et sociales (ce qui est déjà une vision assez bien répandue parmi beaucoup de cercles universitaires en Algérie). Par ailleurs, il ne faudrait non plus que la communication soit prise en otage par une quelconque vision normative ou déterministe, visant à l'étudier par le prisme étroit d'une seule culture ou d'une seule vérité. L'étude de la communication n'a ni à porter des jugements de valeur, ni à établir des normes. Pour éviter à la communication de tomber dans ces deux déterminismes (techniciste d'un côté et normatif de l'autre), il est primordial, aujourd'hui plus que jamais, de placer « l'enjeu humain » au centre de toute préoccupation communicationnelle ; de s'ouvrir à « l'universel » ; et enfin d'assumer sa parenté inéluctable avec les sciences humaines et sociales.

Notes

¹ Philippe Breton & Serge Proulx, *L'explosion de la communication*, Paris, la découverte, 2^{ème} éd., 1996.

² P. Watzlawick, J.H. Beavin, D.D Jackson, *Une logique de la communication*, trad. : Janine Morche, Paris, Editions du Seuil, 1976, p.41.

³ Albert Camus, *L'Etranger*, Gallimard, Paris, 1942.

⁴ Shannon & Weaver, *La théorie mathématique de la communication*, Paris, ELPS, 1975 (1948).

⁵ Paul Beaud, *La société de connivence*, Ed. Aubier, Paris, 1992.

⁶ Dominique Wolton, *Penser la communication*, Paris, Flammarion, 1997, P. 362.

⁷ Edgar Morin, « *L'enjeu humain de la communication* » in Ph. Cabin (sous la direction), *La communication, Etat des savoirs*, Auxerre, Ed Sciences humaines, , p.33.

⁸ Jean François Dortier, « *la communication : Omniprésente, mais toujours imparfaite* », *la communication*, Sciences Humaines Editions, 2008,p.16.

⁹ - Ibid., p.15.

¹⁰ Jean Caune, *Culture et communication, Convergences théoriques et lieux de médiation*, Grenoble, Presse universitaire de Grenoble, 2006, P.48.

Abstracts

Les Facteurs de l'exode Yéménite vers L'Abyssinie

Nadia Magi

Université d'Oran 2 Ahmed Benbella

la migration a joué un rôle prépondérant dans la formation de l'histoire humaine, parmi ces migrations on cite Celle du Yémen , elle est considérée par l'ensembles des spécialistes comme étant la migration la plus connue et , également la plus ancienne , puisqu' elle représente les prémices du déploiement humain sur la terre .

C'est la raison pour laquelle la relation liant les arabes à l'Afrique de l'Est, date d'un temps immémorial.

Elle s'est en effet attachée à la nature géographique de la région avant même d'être otage d'un ensemble de facteurs découlant du développement socio-économique et politique qu'a connue la société yéménite dans l'Antiquité à l'angle Sud Ouest de la Presqu'île Arabe .

Aussi , aborder la problématique de cette relation n'est – il , ni d'axer la réflexion uniquement sur l'ensemble des sites archéologique datés du 7ème et 6ème siècles avant Jésus-Christ , ni de juger la nature de cette relation en se basant sur l'apport de la civilisation. cette dernière ne représentant qu'une étape transitoire ,durant laquelle un groupe d'individus s'est attelé à jumeler la culture arabe du Yémen avec celle de l'Afrique , au travers d'un temps très lointain dont on ignore la date .

Enfin , quelles que soient la nature et les facteurs de cette migration ,nul ne conteste que cette dernière a été le précurseur de l'existence d'une entité sociale ayant cohabité avec les tribus africaines ,et dont les interférences ont été dialectiques ,à l'origine de la naissance d'une nouvelle culture ,composée de l'héritage arabe et de la culture africaine .

Les rituels religieux en Numidie Romaine

Mokhtar Nair
Université d'Oran 1 Ahmed Benbella.

Le présent article essaye d'analyser le côté spirituel des habitants de l'Afrique Romaine. En tout particulièrement la religion païenne en Numidie-romaine qui était un « mélange » de différents pratiques païens locaux et topiques, ainsi que d'autres cultes survenus en Afrique du Nord, après l'occupation romaine, d'où on a détecté plus tard, les influences romaines et orientales (persiques et égyptiennes).

Ces rituels se manifestaient à travers les sacrifices humains et animaux et les offrandes à l'honneur des divinités. Puis on a essayé de survoler, par la même occasion, l'Histoire du clergé et les lieux sacrés durant cette période, c'est à dire les sanctuaires de tous types et temples ; et enfin, chercher à connaître, l'Onomatique africaine et romaine, et cela après l'étude comparative des inscriptions latines.

Sufi thought of Ibn Massara and the conflict of the School of Elmería with political power of Andalusia and Maghrib al- awsat

**Mohamed El-Amine Bouhaloufa
Ecole Nationale de formation des
Cadres religieux. Relizane**

The mysticism in the Islamic Maghreb and Andalusia are among the most important religious practices that have emerged, and a group of scientists have been able to carry the ideas and doctrines made of Sufi thought evolve and prosper compared with the bright appearance Alasalama, a son of pleasure on the religious arena to create a kind of religious practice which was alien to the inhabitants of Andalusia and this is why the political power to prosecute the son of pleasure and try to eliminate the Sufi thought in the early days, and has shown that the first reference to the conflict between the mystical and political power.

But after the passage of years could be thought of Ibn Massara find a group of scientists embraced and founded a school that mystical ideas published making authority is trying to suppress the school heads, were the beginnings to the apparent conflict were harsh consequences on both sides, but the cradle of that conflict to the spread of Sufism in Andalusia and Morocco East and the emergence of other scientists, such as Abu Madian ibn Shouaib and Ibn Arabi and who will be the focus in the deployment of Sufism.

Le système d'aération dans l'espace urbain andalou

D/ Toutia Boudalia
Université Mustapha Stanbouli
Mascara

L'écologie à travers la préservation de la qualité de l'air en milieu urbain passe par le développement des espaces verts et la construction d'ouvrages hydrauliques pour tempérer le climat.

Ceci n'exclut pas le rôle de la jurisprudence dans l'incitation à la préservation de l'environnement en milieu urbain dans ville andalouse.

La richesse halieutique dans l'Occident Islamique Durant le moyen-âge

D/Nawel Belmadani
Université Mustapha Stanbouli
Mascara

Les richesses halieutiques ont représenté d'importantes ressources de subsistance pour beaucoup de personnes, depuis l'antiquité jusqu'au moyen âge et même après. Ceci revient au fait que les eaux de la mer et des fleuves étaient riches de multiples espèces de poissons.

Ces données ont été vérifiées et corroborées par plusieurs sources, traitant de la géographie méditerranéenne et arabe. A ceci s'ajoutent toutes les données transmises sur les activités piscicoles de certains ports régionaux et sur les techniques de pêches qui s'y pratiquaient.

D'autres sources ont traité de l'expérience et de l'habileté des pêcheurs dans l'exploitation, la transformation et enfin la commercialisation des produits de la mer.

Eddissi's fetwa on the testimony given by phone

**Pr. Daho Faghrouer
Takieddine Boukaabar**

The french colonization of Algeria was not limited merely to the occupation of a foreign land by european –mainly French newcomers – but it did result, in the long run, in the reshuffling of societal ,economic and political institutions of an until then a sovereign state ; with a guiding goal in mind : to erase all that relates to the known identity of subdued algerians and replace it with the newcomers' knowhow and values. By so doing , France knowingly or unknowingly unleashed a civilizational clash between local means and values and european ones that lasted for more than a century .

As a case in point ,we introduce in this paper the opinion of a known scholar of the epoch cheikh ad-Dissi (1854-1879) who was asked to issue a fetwa (a learned opinon) on the chariaa 's view on the validity of a testimony given by phone ;we have to bare in mind here that the use of the telephone was newly introduced in the colony ;and it's use in testifying was seen by some people as a heresy .To testify, someone has to be present !. That's one tiny issue from a wider range against which the local people found themselves struggling daily.

**L'état de l'utilisation des sources de l'information
auprès du personnel des institutions
informationnelles en Algérie :
La presse écrite et la fabrication de l'information.**

D/ Bahdja Boumaarafi
Institut de Bibliothéconomie et documentation
Université de Constantine 2
Abdelhamid Mehri

Les institutions publiques et privés des médias et la presse jouent un rôle important et significatif dans la fabrication et la diffusion de l'information. Et de ce fait, elles contribuent au développement des sociétés, tant sur le plan culturel que politique.

Avec l'avènement des technologies de l'information et de la communication, ces institutions, sont entrés dans autre dimension ; celle de distribuer et de diffuser l'information en temps réel. Ce profond changement, a eu son impact sur l'efficacité que donne l'Internet, par exemple, dans la présentation de l'information dans le format voulu par le destinataire tels que les e-mails, pages Web, Excel, PDF ou traitement de texte.

Cette nouvelle donne a imposé une nouvelle réalité dans la vie des médias en général, la presse en particulier ; elle se caractérise par la diversité des sources d'une part, et de la fabrication de l'information d'une autre part.

Cet article essaye de retracer le processus de la fabrication de l'information en Algérie, en prenant en exemple, la presse écrite. Qu'elles sont les étapes suivies dans cette démarche ? Quel rôle le Web, réseaux sociaux ou autres, dans ce processus ? Quel est le degré de crédibilité de cette information élaborée, à partir de ces réseaux et sources ?

Tels, sont les importants questionnements que l'auteur essaye d'élucider dans cette approche : Web- presse en Algérie, en se basant sur la méthode descriptive-analytique.

Parmi les outils méthodologiques utilisés dans cette recherche , on peut citer par exemple, le logiciel (SPSS) qui a aidé , par son volet statistique à interpréter les résultats obtenus.

Exploration des données ou « Data Mining » et son rôle dans l'analyse des besoins des usagers des bibliothèques et centres d'information

Zineddine Kadi
Université d'Oran 1
Ahmed Benbella

Khadija Khedim
Ecole nationale polytechnique d'Oran

Au 21^{ème} siècle l'humanité a amorcé de plein pied un tournant technologique sans limites, l'utilisation de la technologie dans la vie quotidienne s'est élargie notamment avec l'apparition des réseaux sociaux, le développement de la technologie des smart phones et autres technologies nouvelles. Avec pour envers l'infiltration voire la porosité et surtout l'absence de fiabilité des données personnelles.

L'avènement du « *Data Mining* », un terme générique englobant toute une famille d'outils facilitant l'exploration et l'analyse des données contenues au sein d'une base décisionnelle, peut-il résoudre le problème des bibliothèques et des centres d'information, qui trouvent des difficultés pour répondre aux besoins de leurs usagers et promouvoir leurs offres de service par le biais des messages électroniques et des pages de réseaux sociaux ?

Dans quelle mesure donc, le « Data-Mining » peut-il contribuer au management des bibliothèques et des centres de documentation, notamment pour déterminer les besoins des utilisateurs?

Méthodes de protection des documents électroniques
A la lumière du droit algérien des signatures
électroniques n°15/04 du JORA n° 06 du
10/02/2015 :
approche comparative

Abdelhamid Belabbes
Université Mohamed Boudiaf/M'sila

Ce présent article essaye de mettre en lumière l'importance du rôle joué par la signature électronique, dans les transactions d'e-commerce.

La **signature électronique** appelée aussi **signature numérique** est un dispositif permettant de garantir l'intégrité d'un document électronique et d'en authentifier l'auteur, « par analogie avec la signature manuscrite d'un document papier. »

La signature électronique est l'une des avancées technologiques dans le domaine des TIC, assurant de garantir l'authenticité de l'expéditeur et de vérifier l'intégrité du message reçu (fonction appelée « authentification ». Qu'elles sont les méthodes de protection des documents ? Comment la loi algérienne du JORA n°06, du 10/02/2015, sur la protection des documents électroniques, fixe-elle les règles générales relatives à la signature et à la certifications ?

The role of manager systems (LMSs) in the pocessus of distance learning

Mohamed Amine Lelidji
Algiers university 3

The aim of this article is stressing the importance of collaborative learning and its relation to the new technologies. Computers are popular social communication technology enabling students to collaborate and share knowledge; also the technical capabilities that offer the internet and the new participatory-based and user-generated sites are helping education to shift to an entirely new paradigm which supports the relations between teachers and learners.

We investigate how universities use the potential for emerging technologies under the banner of web 2.0 and the different Learning Manager Systems (LMSs) to facilitate the fulfillment of all learners's needs and to enhance student online and distance learning.

L'information politique et son impact sur la perception et les représentations

D/ Karim Belkassi
Université d'Alger 3

Le thème de cette recherche est d'explorer l'impact de l'information politique sur la construction de la perception de l'individu et sa représentation pour les affaires publiques, puisque l'information politique s'intéresse aux aspects et questions politiques et de crée l'influence et le changement des opinions et des idées et des satisfactions chez l'audience. Elle contribue dans la construction de la décision politique.

L'information politique se développes avec le développement des différents media, c'est pour ça qu'il s' intéresse au fonctionnement et l'exploitation des différents moyens de

communication dans le processus politique, donc il analyse l'activité politique et autorise aux politiciens et aux leaders d'opinion l'accès à l'information et aux données, ainsi de recevoir les réactions du public en vers leur politique, leur décision et leur attitudes. ce qui aide dans tous les processus et toutes les étapes associées à la prise de la décision politique.

De ce point de vue, le problème de cette recherche est de savoir comment l'information politique influence le comportement du public? Et quels sont les différents comportements et les représentations produites chez l'individu par l'information politique ?

« L'impact de la mondialisation sur la conscience culturelle »

Ghaouti Chekroun
Université d'Oran

Les peuples rencontrent des défis culturels sous la mondialisation des mass-médias ou (l'information globale). L'influence de cette globalisation est ressentie, par les cultures fragiles et faibles (cultures locales), qui se fragmentent et s'éteignent sous l'effet et l'impact des contenus des médias « télévision en premier lieu) qui visent directement ou indirectement ; la personnalité et l'aspect identitaire des individus. Ceci présente un danger permanent pour la diversité culturelle.

Les médias puissants et assez nombreux, ne cessent de propager des messages et codes audio-visuels, visant la déculturation et l'affaiblissement des modes culturels ; dans le but d'une alternative culturelle unique appelée : culture mondiale, celle des grandes puissances et ses valeurs idéologiques.

Les peuples du tiers- monde ceux du sud, subissent cette agression culturelle unilatérale ; à travers les contenus audio-visuels qui engendrent l'aliénation culturelle destructive par rapport à la personnalité et spécificité culturelle des peuples et nations. L'impact de ce phénomène est caractérisé par le retard, le

changement et conflit culturel vis-à-vis de leurs propres cultures, coutumes et traditions millénaire.

Les nouvelles technologies de l'information et de la communication, au lieu d'être des moyens d'intégration culturelle ; sont devenues des facteurs de déculturation sinon de démolition des propres valeurs identitaires des peuples. Les études et recherches signalent ce constat dangereux de cette mondialisation qui se traduit par une uniformisation des loisirs, ainsi que des modes de vie et de consommation sous forme d'une culture mondialisée (occidentalisation du monde) qui a permis un véritable brasage et métissage des cultures qui luttent à préserver leurs identités.

Problématique de la formation et du financement de la presse économique algérienne

Kahina Berkoun
Université d'Alger 3

La presse économique occupe une place importante dans la vie des peuples et des individus. Développer ce type de presse nécessite la préparation des cadres de presse distinct et professionnels jouie d'une vision claire et d'un sens journalistique puissant, et qui se reflétera positivement sur le contenu éditorial de la presse économique.

la loi organique algérienne sur l'information publiée le 12 janvier 2012, a abordé la question de la formation dans l'article 129 ,qui a considéré qu'il est du devoir des organisations de medias d'allouer 2% de leurs bénéfices annuels pour configurer et mettre à niveau les performances des journalistes.

L'absence de la loi de publicité pousse l'éditeur économique et la presse économique à recourir dans son financement à un groupe d'hommes politiques et d'affaires, qui mets son propre intérêt au -dessus de toutes autres considérations.

Il reste, la distribution et les invendus qui forment un facteur important dans l'arrêt d'un bon nombre de titres économiques.

**Legal protection of computer programs
According to the rules of
Author Rights**

**Yassraf Elhaj
Université Djillali Liabes
Sidi Belabbes**

Due to the quick development of Information Technology and the wide spread of Internet network, there has been an urgent need to enact laws and legislations to protect digital works from illegal use and piracy. Perhaps the computer programmes have become, for a long time, one of the themes representing intellectual property that has sparked much legal controversy as they reflect different sides about Provisions relating to works of Computer on one hand, and works of internet network on other hand.

From this point, we try to shed light on the legal provisions and the mechanisms used in international conventions and national laws to activate legal protection of computer programmes in accordance with the rules of Author Rights.

Le rôle des insectes dans l'enquête criminelle

D/ Dif Abdellatif
Faculté de Droit
Université Oran 2 Mohamed ben Ahmed.

Le phénomène criminel continue d'être la principale, sinon l'une des principales préoccupations des sociétés humaines depuis leur apparition sur Terre.

L'homme, principale victime de ce phénomène, en est paradoxalement l'auteur. Ce qui explique, en partie, l'énorme difficulté qu'éprouvent les pouvoirs publics dans le combat quotidien qu'ils mènent en vue de son éradication. Et l'avènement de la mondialisation a apporté son lot de facteurs et causes supplémentaires, de surcroît davantage sophistiqués, son développement.

L'évolution des sciences, en général, et des sciences criminelles, en particulier, est venu contribuer dans cette lutte. Et grâce aux efforts du juge autrichien Hans Gross, la *Kiminalistik* est devenue une méthode d'investigation judiciaire propre au magistrat.

C'est ainsi qu'est née l'une des plus prodigieuses sciences criminelles, l'entomologie médico-légale, à l'initiative de ses précurseurs Ts'u Sung, le chinois, ou Francesco Redi l'italien ou le J.P. Megnin, le français, suivis par de nombreux chercheurs d'Asie et d'Europe.

Ainsi, les insectes ont alors volé au secours de l'homme, dans sa lutte contre son alter ego criminel, pour l'aider à déterminer le lieu ou(et) la date et l'heure du décès, ou encore orienter l'enquêteur vers l'auteur du crime. Des éléments que les médecins légistes parviennent souvent à élucider par l'étude des caractéristiques du cadavre et de son état de décomposition, ou encore la rigidité cadavérique ou la présence de lividité ou la température du corps.. Mais, passé quelques mois après le décès, ces techniques peuvent s'avérer inefficaces. Et l'estimation de l'intervalle post mortem(IPM) devient difficile voire imprécis.

Et c'est là que l'intervention des insectes s'avère plus efficace que celle des hommes.

Deux méthodes principales d'utilisation des insectes sont actuellement convenues.

La méthode utilisant le cycle de la vie des insectes.

Celle-ci consiste à dater les pontes d'œufs d'insectes prélevés sur le cadavre. L'expert aura la charge d'identifier les insectes, estimer leur âge, et en fonction de leurs préférences écologiques, déterminer le moment de leurs premières pontes sur le corps (..). Celles-ci permettront de dater l'arrivée des premiers insectes sur le cadavre après le décès pour pondre leurs œufs dans les parties humides du corps (bouche, orifice nasal, œil, plaie etc).. Cette méthode est efficace lorsque le corps est découvert peu de temps après le décès. La récolte des insectes-les mouches calliphora et lucilia sont les plus précoces- sur scène de décès permettra de déterminer leur âge. Leurs larves prélevées seront étudiées en vue de calculer le moment des pontes à quelques heures près. Et pour chaque jour on calculera le pourcentage de leur développement en fonction de la température. L'expert tiendra compte dans son étude des conditions environnementales, principalement la température et le climat, mais également des critères plus difficiles à quantifier tels que la prédation ou encore le délai entre le décès et les premières pontes surtout lorsque le corps se trouve dans un lieu inaccessible aux insectes..

Ainsi, en additionnant ces valeurs, l'expert arrivera à un total de 100/100 le jour ou la ponte a eu lieu. Mais l'IPM estimé demeurera toujours un IPM minimum qui sera soutenu par le reste des éléments de l'enquête judiciaire.

La méthode des escouades d'insectes.

Quand il s'agit de déterminer un IPM plus long, quelques mois par exemple après le décès, il a été observé, (J.P.Megnin), que la décomposition du corps humain se produit en 8 phases allant de 3 mois à 3ans ou plus. Au cours de ces phases 8 familles d'insectes (M. Leclercq) se succéderont sur le cadavre. Chaque type de famille sera attiré par le genre d'odeur dégagée par la fermentation du liquide libéré en fonction du taux d'avancement dans la décomposition. Pour l'expert, la présence du genre d'insectes sur le cadavre ou ses restes le renseigneront sur l'IPM.

Enfin, il faut noter que les insectes n'interviennent pas seulement dans l'enquête criminelle pour la détermination de l'IPM.

Elles sont aussi d'une efficacité déconcertante dans la recherche du criminel en fuite : cas de l'ADN de l'auteur retrouvé dans le sang de l'insecte capturé sur les lieux ; ou la fourmi retrouvée dans la chaussure de la victime et qui a permis de localiser le lieu de provenance du corps ; ou encore l'insecte découvert dans un sac contenant de la cocaïne et qui a permis de situer la forêt de provenance de la drogue..

La situation fiscale des sociétés qui changent de forme juridique.

D/ Aicha Bouizem
Université Abdelhamid Ibn Badis
Mosaganem

Le législateur algérien n'a pas indiqué sa position concernant la transformation d'une société commerciale, si elle entraîne une création d'une nouvelle personne morale ou pas, à la différence du législateur français qui a déclaré explicitement, que la transformation régulière d'une société en une société d'une autre forme n'entraîne pas la création d'une personne morale nouvelle, c'est ce que nous a incité à essayer d'enlever le rideau sur le sujet de la situation fiscale des sociétés qui changent de forme juridique.

Alors quelles sont les procédures à suivre, et quand la société change sa forme juridique, et quels sont les différents types d'impôts et de taxes auxquels elles sont soumises dans une telle situation ?

Vision littéraire et lutte sociale : Ammar Belahcen sociologue

D/ Abdelkader Rahbi
Université Moulay Tahar/Saida

Cet article essaye de suivre les traces de l'un des écrivains algériens les plus doués de sa génération, de par son talent d'homme de lettres, et plus spécifiquement de narrateur et de nouvelliste, que de sa présence scientifique et académique à l'université algérienne des années quatre-vingt du siècle dernier.

Ce travail retrace la voie intellectuelle et sociologique de Amar Bellahcen au milieu de cette période historique connue pour être très mouvementée sur le plan des idées.

Une réalité sociologique d'une Algérie en quête de nouvelles horizons idéologiques après une période d'un Etat postcolonial marqué par la dominance de la pensée unique, et qui a permis au champs sociologiques de s'élargir laissant la chance à de nouveaux intellectuels d'exploiter cette réalité , et donnant la possibilité à l'émergence de nouveaux travaux réalisés par des sociologues algériens.

Homme de lettre et sociologue de formation , Amar Belahcen était presque le seul parmi sa génération d'écrivains de langue arabe à puiser du « réservoir » d'idées de cette fructueuse période ,et à nous laisser, après sa mort, une œuvre garnie d'une vision percutante sur la société algérienne de la fin du siècle dernier et d'un élan moderniste qui résonne encore à cause de son actualité frappante.

Approche anthropologique aux pratiques du tatouage

D/ Fatiha Kerkouche
Université de Blida 2

La communication est un besoin fondamental pour l'expression. Pour cela, le corps a souvent été un moyen de réaliser ce besoin ; et ce à travers le tatouage.

Malgré le développement de la technologie et les moyens d'expressions, certains se tatouent encore motivés par diverses raisons (sexuelles, esthétiques, politiques et sentimentales).

Dans ce contexte, cette étude essaye d'analyser les significations du tatouage en confirmant son aspect culturel expressif.

La nouvelle réforme pédagogique en Algérie entre enjeux de l'identité nationale et défis de la mondialisation

Rekia Benyamina
Université de Mascara

Kheira Zahra
Université de Mascara

L'enseignement est considéré comme l'une des exigences de la société, car il est un élément essentiel dans son développement, et ce dans tous les domaines de la vie sociale.

C'est pour cela qu'il a fait l'objet d'études par divers spécialistes. Il contribue à la structuration de la personnalité de l'individu, et à son adaptation aux valeurs et normes de la société.

Et c'est à cet effet que nombreuses institutions ont mis en œuvre des processus de développement et d'amélioration de leur niveau, en procédant par le changement des méthodes pédagogiques et des objectifs qui concordent avec les mouvements du siècle ; et c'est pour cela que le colonialisme français n'a pas trouvé meilleur moyen pour étendre son pouvoir politique, économique et social.

A cet effet, et depuis l'indépendance, l'Algérie a tenté d'établir une organisation pédagogique qui lui permet de dépasser le sous-développement scientifique.

L'Etat a donc déployé d'énormes efforts pour appliquer les repères de l'Etat-nation, en adoptant des réformes éducatives depuis 1962 jusqu'à nos jours.

Les programmes de réformes ont pour but, l'émergence de l'individu citoyen à partir des réformes de 1976, à travers lesquelles, l'Algérie a tenté de former un individu Algérien, avec tout ce que comporte ce sens comme dessous idéologiques et loin de la culture colonialiste et de ses effets.

Cependant, ce qui nous importe dans cette étude, c'est d'essayer de percevoir l'efficacité des réformes prises par l'Algérie dans le but d'atteindre l'identité, la citoyenneté et la démocratie dans le cadre des mutations socio-économiques subites par l'Algérie depuis l'apparition du phénomène de la mondialisation.

Puisque l'école Algérienne connaît aujourd'hui des réformes sur tous les plans confondus (programmes, méthodes, méthodes pédagogiques et même la formation des enseignants), il était nécessaire de créer une thématique qui respecte les repères de l'état-nation. Cette dernière tente de former le citoyen à partir de son identité qui devrait être commune pour tous les Algériens dans le but d'acquiescer un projet de société qui convient aux repères de la mondialisation et des nouveautés du siècle.

Protection légale des femmes contre la violence

Hanane Radi
université d'Oran 2
Ahmed Benmohamed

Le phénomène de la violence contre les femmes est l'un des sujets les plus importants sur la scène locale et internationale dans la réalité contemporaine, qui est parmi les facteurs qui se dressent obstacle au progrès humain avec toutes ses réalisations à tous les niveaux et domaines de la vie.

L'adoption et la mise en œuvre des lois nationales afin de traiter toutes les formes de violence contre les femmes et ces formes successives de suivre le rythme avec les normes internationales des droits humains, et l'un des principaux résultats, qui visent à permettre aux lois en Algérie, de mettre fin à la violence contre les femmes. Le but est aussi de fournir des indications détaillées afin de soutenir l'adoption d'une législation pour prévenir la violence contre les femmes, et de punir les auteurs d'actes criminels, et la mise en œuvre de cette législation, de garantir les droits des victimes et les survivants de la violence partout.

